

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قام الطالب بتصحيح الأخطاء حسب توجيه لجنة المناقشة.

المملكة العربية السعودية

جامعة أم القرى . مكة المكرمة

الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله

شعبة الفقه

توقیم الطالب

~~12~~

توقيع المشرف

سید احمد علی

(عبدالله حليم مايسينج) (دمحمد ابراهيم الخضراوي)

توقیم الم

(د ، علی مراد)



F-1-Y- - - - 119V

کتاب الدیارات

الحاویٰ الکبیر

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد الماوردي
المترقي سنة ٤٥٠ هـ .

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة
تحقيق

عبدالرحمن حليم سائينج

(عبد الحلیم حاج احمد) ۲۶۷۳

عاشق اف

الدكتور محمد عبد البراهيم الحضر اوى



قال الله سبحانه وتعالى:

* وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ،
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا.....)*
(سورة النساء ٩٢)

وقال النبي ﷺ

* وإن في النفس الدية مائة من الإبل *
(البيهقي ٨١/٨ الشافعي ٥٢/٨ مسند الشافعي ٣٤٧)

وقال النبي ﷺ

* إلا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا
مائة من الإبل مغلظة منها أربعون
خلفة في بطونها أولادها *)

مسند الشافعي ٣٤٥ مسند الإمام أحمد ١٣٣/٢ أبو داود ٢٩٢/١٢
الشافعي ٢٧/٨ ابن ماجه ٨٧٧/٢ بدائع ١٠٥/٣ مسند
عبد البر ٢٨٢/٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نعمه ونستعينه ونستعديه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد .

" أما بعد "

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ، وعليكم بالجماعة ، فإن يد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ في النار .

لقد امتازت هذه الشريعة على سائر الشرائع بأنها شريعة شاملة كاملة تشمل كل ما تتضمنه كلمة " الشمول " من معان وأبعاد ، وفي كل ناحية من نواحي الحياة ، سواء ما يتعلق بالعقيدة ، والعبادة ، والأخلاق ، أو ما يتعلق بالقوانين العامة وأسس الحكم وقواعد الاقتصاد وركائز المجتمع الفاضل . كما قال الله سبحانه في كتابه العزيز : (وتزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين) (١) وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) (٢)

وجاءت هذه الشريعة لتحقيق مصالح العباد وحفظها ودفع الضرر عنهم . وهذه المصالح - حسب الاستقراء - ثلاثة أنواع : الضروريات والحاجيات والتحسينيات .

فالضروريات هي : المصالح التي تتوقف عليها حياة الناس وقيام المجتمع واستقراره بحيث إذا فانت اختل نظام الحياة وعمت أمورهم الفوضى والاضطراب وحقت عليهم كلمة العذاب في الدنيا والآخرة .

وهذه الضروريات هي : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال

(١) سورة التحمل ٨٩

(٢) سورة المائدة ٣

والحاجيات هي : الأمور التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة عنهم ، وإذا فاتت لا يختل نظام الحياة ولكن يلحقهم المشقة والعنت والضيقة والحاجيات كلها ترجع إلى رفع الحرج عن الناس .

والتحسينيات هي : التي تجعل أحوال الناس تجري على مقتضى الآداب العالية والخلق القويم ، وإذا فاتت لا يختل نظام الحياة ولا يلحق الناس - المشقة والحرج ولكن تصير حياتهم على خلاف ما تقتضيه المروءة ومكارم الأخلاق والفطر السليمة .

ونفس الإنسان من الضروريات التي جاءت هذه الشريعة لحفظها ، فأوجب ما به قوامها من طعام وشراب ومعاينة من يعتدى عليها ، وحرمت تعريضها للهلكة (١)

وهي نفس لها مصمتها وكرامتها ، فإذا اعتدى عليها معتد فعلى من بيده ولاية الأمور أن يقتص منه جزاءً على اعتدائه عليها إن كان اعتدائه عن عمد أو يأخذ منه الدية إن كان اعتدائه عن خطأ أو شبه عمد منطلقة كانت أو مخففة على حسب نوعية اعتدائه .

ولقد شرع الإسلام القصاص تحقيقاً للعدالة ، وانتمافاً لأولياء - المقتول وردعاً لكل من تحدثه نفسه بارتكاب جريمة القتل ، وفي نفس الوقت حسب لولس المقتول العفو عن القصاص إلى الدية ، ووعدده على ذلك بالأجر العظيم والثواب الجزيل . قال تعالى : (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) (٢)

والدية تعتبر رحمة من الرحمة التي قدمت هذه الشريعة لهذه الأمة .

فقد كانت اليهودية توجب القصاص فحسب على القاتل ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (كانت في بني إسرائيل قصاص ، ولم تكن فيهم

(١) انظر : الوجيز في أصول الفقه ٣٧٨ - ٣٨٠

(٢) سورة البقرة ١٧٨

الدية ، فقال الله لهذه الأمة : " كتب عليكم القصاص في القتلى إلى هذه الآية " فمن عفى له من أخيه شيء " قال ابن عباس ، فالعفو : أن يقبل الدية في العمد . قال : " فاتباع بالمعروف " أن يطلب بمعروف بإحسان . (١)

وكانت المسيحية توجب الدية فقط ، وجاءت هذه الشريعة وسطا - كسأنها دائما وأبدا - بين الاثنين .

وأما الدية في الجاهلية فلم تكن على نسق واحد ، وكانت تزيد وتنقص بزيادة أو نقص مقام المقتول .

وأما الإسلام فقد جاء بالدية وشرعها وبينها تبيانا ظاهرا واضحا جليا وقدرها بمقدار معين ومحدد ولم يترك أمر تقديرها للحكام حتى لا يكون هناك تفاوت عظيم في تقديرها جريا وراء أهوائهم وتقديرهم بغير الحق والميزان وحتى لا يحصل فيها النزاع والشقاق بين الناس ، فسوّى بين دماء الناس مهما اختلفت منازلهم وأجناسهم ، فلا فرق بين قوى وضعيف ، ولا صغير وكبير ، ولا أبيض وأسود ، ولا حاكم ومحكوم . (٢)

والدية عقوبة جنائية ، إذا عفا عنها المجنى عليه أو وليه جاز لولي الأمر تعزيز الجاني بعقوبة ملائمة .

وفي الدية معنى التعويض ، لأنها مال خالص للمجنى عليه ولا تدخل - (٣)

خزانة الدولة ، ولأنه لا يجوز الحكم بها إذا تنازل عنها المجنى عليه .

(١) البخاري بفتح فتح الباري ٢٠٥/١٢

(٢) انظر : العقوبة الشرعية ٥١ الدية في الشريعة الإسلامية ١٧ بتصرف

(٣) التشريع الجنائي ١/٦٦٢ - ٦٦٩ بتصرف

الاستمعييد =====

أحكام الدييات من أهم الموضوعات التي قد عنى الفقهاء ببيان أحكامها بكل دقة وعناية ، ومنهم الإمام الماوردي ، وهو من أكبر الفقهاء - الشافعية ومن مجتهدتهم ، وقد أقاض في بيان مسائلها فوفها شرحا وبيانا موضوعا ودليلا .

وكما أن الإمام المزني صاحب المختصر قد ذكر فيه رؤوس المسائل التي تتعلق بالموضوع ، ثم يشرحها الإمام الماوردي فلذا رأيت أن أكتب ترجمة مختصرة عن صاحب المختصر رحمه الله ثم عن الإمام الماوردي بترجمة موجزة أيضا ، نظرا أن إخواني الزملاء الذين سبقوني في تحقيق هذا الكتاب " الحاوي " قد استفادوا واستوعبوا في ذكر ترجمتهما ،

فلذا سأذكر مختصرا بما هو كاف من معرفة هذين الإمامين الجليلين وكتابيهما " المختصر " و " الحاوي " . ثم أذكر بعد ذلك منهجى في تحقيق هذا الكتاب ، فأقول مستعينا بالله سبحانه .

المزني (١)

١ - نسبه ومولده

هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق
المصري - المعروف بالمزني ، نسبة إلى قبيلة أمه مَزِينة بنت كلب بن
وبرة ، أم القبيلة المشهورة من قبائل اليمن .
ولد - رحمه الله - سنة خمس وسبعين ومائة (١٧٥ هـ) .

٢ - نشأته

نشأ - رحمه الله - بمصر في عصر ازدهار علمي عجيب ، عصر
ظهور نوابغ الفقهاء المجتهدين ، عصر الفقه الذهبي .
وتفقه على مشايخ كثيرين ، وحدث عن الشافعي ونعيم بن حسان
وغيرهما ، ولازم الشافعي إلى أن توفى رحمه الله .
فكان عالما جبل علم ، مجتهدا مناظرا وحجا جاقوى الحجة ، غواصا
على الممانى الدقيقة ، فقيها على مذهب الشافعي ، وهو من خواص أصحاب
الشافعي وأعرفهم بطرقه وفتاويه وما ينقله عنه ، ولم يكن في أصحاب
الشافعي أفقه منه ، ولا أصح من البويطي .
وقال في حقه الشافعي : " المزني ناصر مذهبي " .
وقال في قوة حجته : " لو نظر الشيطان لخلبه " .
وروى عنه خلق كثير ، منهم : ابن خزيمة والطحاوي وابن أبي حاتم -
وغيرهم من علماء خراسان والحراق والشام .

(١) انظر ترجمته في :

وفيات الأعيان ١٩٦/١

كشف الثغور ١٦٣٥/٢

المفهرست لابن ندیم ٢٩٨

روضة الجنات ١٥/٢

طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي ٩

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٣٨/١

شذرات الذهب ١٤٨/٢

معجم المؤلفين ٢٩٩/٢

تهذيب الأسماء واللغات ، الجزء ١ ، القسم ١ ، الصفحة ٨٥

الأعلام ٣٢٧/١

٣ - صفاته وأخلاقه

كان له - رحمه الله - صفات حميدة وأخلاق فضيلة من أخلاق
العلماء والعباد، وكان يقول عن نفسه: "أنا خلق من أخلاق الشافعي".
كان - رحمه الله - عالما زاهدا ورعا عابدا ومجيب الدعوة .
قال عمرو بن عثمان المكي: "ما رأيت أحدا من المتعبدين في كثرة من لقيت
منهم أشد اجتهادا من المزنس، ولا أدوم على العبادة منه، وما رأيت أحدا
أشد تعظيما للعلم وأهله منه، وكان من أشد الناس تضيقا على نفسه
في الورع، وأوسع في ذلك على الناس".
وكان من مبلغ طمعه: أنه أول من صنّف في مذهب الشافعي، وهو
إمام الشافعية وأعرفهم بطرقه وفتاويه .
ومنشأ كتابا مفردا على مذهبه لا على مذهب الشافعي - ذكره أبو
عيسى البندنجي في كتابه الجامع، قال: "وإذا تفرد المزنس برأي فهو
صاحب مذهب، وإذا خرّج للشافعي قولاً فتخرجه أولى من تخريج غيره، وهو
ملتحق بالمذهب لا محالة".
ولم يكن أحد من أصحاب الشافعي يحدث نفسه في شيء ممن
الأُمّاء بالتشديد عليه .
وكان أحد الزهاد - زاهدا متقللا من الدنيا، وعلى طريقة صعبة
شديدة، ورعا في غاية الورع، وبُليغ من احتياطه أنه كان لا يشرب في جميع
نصول السنة من كوز نحاس، فقليل له في ذلك، فقال: بلغني أنهم
يستعملون السرجين في الكيزان، والنار لا تطهرهما .
وكان عابدا كثير العبادة، يغسل الموتى حسبة، وهو الذي تولى
غسل الشافعي يوم مات .
ومن مبلغ عباداته أنه كان إذا فاتته الصلاة في جماعة: صلى
مفردا خمسا وعشرين صلاة استدراكا للفقيلة الجماعة (١) . وكان من خير خلق
الله عز وجل . ومناقبه كثيرة .

(١) ونحن نعتقد أن هذه المطوات التي ملاها خمسا وعشرين صلاة هي النافلة
وليست نفس الصلاة المفروضة التي فاتته الجماعة، بدليل أنه يستدرك
فضيلة الجماعة، ومن المستبعد - منه رحمه الله - أن يصلي صلاة
مفروضة أكثر مما فرضه الله في وقته . والله أعلم .

٤ - وفاته

توفي - رحمه الله - بمصر لست بقرين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين (١٢٦٤ هـ) وقيل : توفي في شهر ربيع الأول سنة (١٢٦٤ هـ) .
وكان عمره قد قارب التسعين سنة . قال البيهقي : يقال كان عمره سبعمائة سنة . وذكر ابن زولاقي تاريخه الصغير : أنه عاش تسعاً وثمانين سنة .

وصلى عليه الربيع بن سليمان المؤذن المرادي ، ودفن بالقرافة الصغرى بجوار إمامه الشافعي - رحمه الله - رحمة واسعة ، وجزاها عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

٥ - آثاره العلمية

توفي - رحمه الله - وقد خلف آثاراً علمية ضخمة للأمة الإسلامية وكان حقاً ما قاله الشافعي في حقه : " المزنئ ناصر مذهبي " وهو ناصر مذهبه وناسره .

ومن مؤلفاته :- رحمه الله :-

- | | |
|----------------------|-------------------------------------|
| ١ - الجامع الكبير | ٢ - الجامع الصغير |
| ٣ - المختصر الكبير | ٤ - المختصر الصغير ، وهو الذي بين - |
| | أيدينا |
| ٥ - المنشور | ٦ - المسائل المنتهية |
| ٧ - الترغيب في العلم | ٨ - كتاب الوثائق |
| ٩ - كتاب العقارب | ١٠ - كتاب نهاية الاختصار |

المختصر الصغير

وهو كتابه المعروف بـ " مختصر المزني " . وهذا المختصر هو
الحمد في نقل الفقه عن الشافعي ، اختصر فيه الإمام المزني مرويات
الشافعي وآرائه وفقهه .

قال المزني رحمه الله : " مكثت في تأليف هذا الكتاب عشرين سنة
وألفته ثمانى مرات وغيرته ، وكنت كلما أردت تأليفه أصوم قبله ثلاثة أيام
وأصلي كذا وكذا ركعة " .

وأثر عنه : أنه كان إذا فرغ من مسألة من مسائله وأودعها
مختصره ، قام إلى المحراب ، وصلى ركعتين ، شكرا لله تعالى .

قال ابن سريج : " يخرج مختصر المزني من الدنيا عذرا ، وعلى
منواله رتبوا ، ولكلامه فسروا وشرحوا ، والشافعية عاكفون عليه ، ودارسون
له ، ومطالبون به دهرًا ، ثم كانوا بين شارح مطول ومختصر معالي " .
قال البيهقي : " ولا نعلم كتابا صنف في الإسلام أعظم نفعا ، وأعم
بركة ، وأكثر ثمرة من مختصره " .

وحكى القاضي حسين عن الشيخ المالح الإمام أبي زيد المروزي
رحمه الله قال : " من تتبع المختصر حق تتبعه لا يخفى عليه شيء من
مسائل الفقه ، فإنه ما من مسألة من الأصول والفروع إلا وقد ذكرها تمريحا
أو إشارة " .

ومار أصل الكتب الممنفة في المذهب ، وعلى منواله رتبوا ، -
ولكلامه فسروا وشرحوا .
وقد عنى العلماء بهذا المختصر عناية فائقة شرحا وتعليقا ، ومن
تناوله بذلك :

- ١ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي المتوفى سنة (٣٤٠ هـ)
- ٢ - أبو علي بن أبي هريرة المتوفى سنة (٣٤٥ هـ)
- ٣ - أبو علي حسن بن الحسن بن قاسم الطبري المتوفى سنة (٣٥٠ هـ)
- ٤ - أبو حامد أحمد بن بشر المروزي القاضي المتوفى سنة (٣٦٢ هـ)
- ٥ - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى المتوفى سنة (٣٧٠ هـ)
- ٦ - الشيخ أبو حامد الاسفرايني المتوفى سنة (٤٠٦ هـ)

- ٧ - أبوسراقه محمد بن يحيى المتوفى سنة (٤١٠ هـ)
٨ - محمد بن عبدالله المروزي المسعودي المتوفى سنة (٤٢٠ هـ)
٩ - أبو علي حسين بن شعيب السنحى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ)
١٠ - أبو الطيب طاهر بن عبدالله الطبرى المتوفى سنة (٤٤٥ هـ)
١١ - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة (٤٥٠ هـ)
١٢ - ابن عدلان محمد بن أحمد الكتانى المتوفى سنة (٤٧٦ هـ)
١٣ - أبو نصر عبدالسيد بن محمد المعروف بابن المياغ المتوفى (٤٧٧ هـ)
١٤ - أبو بكر محمد بن أحمد الشاشى المتوفى سنة (٥٠٧ هـ)
١٥ - عبد الجبار بن عبدالغنى الأنمارى المتوفى سنة (٦٢٤ هـ)
١٦ - شمس الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة (٦٤٩ هـ)
١٧ - يحيى بن محمد الحدادى المناوى المتوفى سنة (٨٧١ هـ)
١٨ - القاضى زكريا بن محمد الأنمارى المتوفى سنة (٩٢٦ هـ)

الإمام الماوردي (١)

١ - نسبه ومولده :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ثم البغدادى الشافعى ، أفضى القضاة المعروف بالماوردي . وهو نسبة إلى بيع الماوردي وعمله .

ولد - رحمه الله - بالبصرة سنة ٣٦٤ هـ (أربع وستين وثلاثمائة الهجرة) الموافق لسنة أربع وسبعين وتسعمائة للميلاد (٩٧٤ م) فى عهد الخلافة العباسية والتي كانت سلطة الدولة بأيدى بنى بويه .
٢ - نشأته

لم تذكر كتب التراجم أن الإمام الماوردي نشأ من أسرة بارزة - فى العلم ، ولكنه عاش فى العصر العباسى الذى يعتبر العصر الذهبى للدولة الإسلامية إذ لم يبلغ المسلمون من القوة والسلطان والحرمان ما بلغوه فى هذا العصر ، وكانت مدن الخلافة - إنذاك - كالبحر والكوحة وبغداد وغيرها مزدهرة مشهورة بالعلم والعلماء ، وحافلة بالعلم والمعرفة والتقدم والحضارة وترجمت علوم الأولين من الفرس واليونان ، وألفت الكتب فى شتى فروع العلم . وقد تلقى - رحمه الله - تعليمه الأول بالبصرة ، وتفقه على شيوخه أبي القاسم الصيمرى ، ثم ارتحل إلى بغداد ، وأخذ عن شيخه أبي حامد الاسفراينى ، ولازم علماءها حتى اشتهر بها ، وأصبح حافظاً للمذهب .

(١) انظر ترجمته فى :

٢٨٥/٣	١١ - ثمرات الذهب	٣٠٣/٣	١ - طبقات الشافعية المبكى
٨٧/٨	١٢ - الكامل	٦٢٨/١	٢ - كشف الثنون
١٥٦/٣	١٣ - اللباب	٥٤/١٥	٣ - معجم الأدباء
٢٦٠/٤	١٤ - لسان الميزان	١٩٩/٨	٤ - المنتظم
٧٢/٣	١٥ - مرآة الجنان	٦٨٩/١	٥ - هدية العارفين
٦٤ ، ٤٣/٥	١٦ - النجوم الزاهرة	٢٨٣/٣	٦ - وفيات الأعيان
٤٧٧/١	١٧ - الاكمال	٢٤٣/٥	٧ - روضات الجنات
٣٨٧/٢	١٨ - طبقات الشافعية للأشعري	١٥٥/٥	٨ - ميزان الاعتدال
٤٢٣/١	١٩ - طبقات المفسرين للداودى	١٠٢/١٢	٩ - تاريخ بغداد
١٨٩/٧	٢٠ - معجم المؤلفين	٨٢/١٢	١٠ - البداية النبوية

.....

وبعد أن أتم تحصيله العلمي درس سنوات عديدة بالبصرة وبغداد
وولى القضاء ببغداد شتى ، ثم استوطن بغداد في درب الزعفراني إلى أن -
توفى بها رحمه الله .

وقد عاصر - رحمه الله - عصر العلوم الإسلامية في أزهى ...
عصورها حيث بلغت الدولة العباسية درجة عالية من الازدهار العلمي وظهر
فيها كثير من العلماء البارعين في شتى العلوم والفنون .
وأما حالة البلاد بصفة عامة فهي كما يلي :
١ - فأما حالتها الاجتماعية والسياسية :

فهي كانت حافلة بالأحداث والتقلبات السياسية وفي حالة اضطراب
وضعف ، حيث كانت سلطة الخلفاء العباسيين أخذت تضعف ، وتسلب عليهم بنسو
بويه من الأسر الفارسية ، وكان نفوذهم في الدولة نفوذاً مطلقاً كنفوذ أي -
سلطان في بغداد ، وأصبح الخلفاء العويصة في أيدي سلاطين بنو بويه
يجلسونهم على العرش ويحزلونهم متى شاؤوا وشاءت أهوائهم ، ولم يكن للخليفة
العباسي مع بنو بويه سوى ذكر اسمه في الخطبة ونشمه في السكك .
وتعرض المجتمع الإسلامي للتفكك والتنازع ، فهناك السنيون الذين
كانوا السواد الأعظم ، وهناك الشيعة الذين تمتعوا بشيء غير قليل في ظل
البويهيين المتشيعين ، وقامت المنازعات بين الفريقين .
وقد عرف بنو بويه بالتمصب للمذاهب الشيعية ، وبلغ من تمصبهم
أن قامت الثورات من حين إلى حين بين السنيين والشيعة في بغداد وغيرها من
أهم مدن العراق ، ففي سنة ٢٨٩ هـ . قامت بين الفريقين في بغداد ثورة -
كاد يقتل فيها أبو حامد الإسفرايني .

.....

٢١ - الأعلام ١٤٦/٥

٢٢ - كتاب أدب القاضي من الحاوي الكبير - تحقيق محي هلال السرحان (في
مقدمته)

٢٣ - أدب الدنيا والدين (في مقدمته) تحقيق مصطفى السقا

٢٤ - كتاب السير من الحاوي الكبير تحقيق محمد بن ردير المسعودي

٢٥ - كتاب الزكاة من الحاوي الكبير تحقيق ياسين ناصر محمود

٢٦ - نصيحة الملوك للإمام الماوردي تحقيق الشيخ خضر محمد خضر



٢ - وأما حالتها العلمية بصفة عامة :

فهي في نمو وازدهار وفي أوج نشاطها ، ومدن البلاد أصبحت مركزا للعلم والعلماء ، وعلماءها قد بلغوا النخبة في جميع العلوم والفنون ، والخلفاء والأئمة والوزراء وحكام الأقاليم والولايات يشجعون على العلم والعلماء ، فيناظرونهم في المساجد وتصور الخلفاء ويمطونهم حرية الرأي الكاملة يتمتع بها العلماء ، فيفتون ويعلمون ويكتبون وينظرون بحرية كاملة .

وأما علم الفقه بصفة خاصة فقد أخذ تضعف حركته الاجتهادية تبعاً للتفكير السياسي وضعفه ، وأصبح العلماء جنحوا إلى التقليد والتزام - مذاهب معينة إلا أفراداً قلائل توافرت فيهم شروط الاجتهاد غير أنه لم يكن لديهم الجرأة الكافية للاجتهاد ونبت تقليد من سبقهم من الأئمة إلا على مسائل معدودة اجتهدوا فيها وخالفوا أئمتهم ، ومنهم الإمام الماوردي ، فقد اجتهد وخالف إمامه الشافعي في بعض المسائل .

وقد بدأ هذا الدور - دور الضعف والركود الفقهي - من منتصف القرن الرابع الهجري .

وفي هذا الدور ركزت حركة الاجتهاد ، والفقهاء جنحوا إلى التقليد - والتزام مذاهب معينة لا يحدون عنها ولا يميلون ، وأفتوا بإغلاق باب الاجتهاد ودعوا الناس إلى التقيد بالمذاهب المعينة وعدم التحول عنها ، فكانوا يحصرون اجتهادهم في دائرتها ، فلا يخرجون على أصولها وقواعد ، ولا يخالفون أحكامها المنصوصة إلا قليلاً ، ففقدوا بذلك روح الاستقلال والبحث الطعن الحر ، - فالحكم هو ما ورد به نص في كتب المذاهب ، فإذا لم يكن له نص وجب القياس على ما ورد به نص فقهي في هذه الكتب ، ويسمون ذلك تخريجاً ، تمييزاً له عن القياس على نصوص الشرع .

وبالرغم من إيثارهم التقليد فقد وجد في هذا العصر من توافرت فيه شروط الاجتهاد وأدوات البحث ، وتباً للاستقلال في الاجتهاد إلا أنه لم يكن لديه الجرأة الكافية لنبت تقليد من سبقه من الأئمة ، فكان لكثير من فقهاء المذاهب - في هذا الدور - اجتهاد مقيد محدود قائم على أصول - المذهب الذي ينتمون إليه ، وقد يخالفون فيه إمام مذهبهم في بعض الأحكام - مخالفة مستندة إلى التخرج على أصوله نفسها بنظر آخر .

وقد بلغ النتاج الفقهي في هذا الدور مبلغاً كبيراً على أيدي كبار - المؤلفين المذهبيين ، قاموا بأعمال جليلة نافعة من تحليل الأحكام المنقولة

عن أئمتهم ، وتخریج الحوادث الجديدة على أصولها ، وترجيح الأقوال المنقولة عنهم ، وتنظيم تلك المذاهب وجمع شتاتها ، وإيضاح مجملها ، وتقييد مطلقها ، وشرح بعضها والتطبيق عليها ودعمها بالأدلة ، وذكر المسائل الخلافية مع المذاهب الأخرى .

فكانت المؤلفات الفقهية في هذا العصر عملاً جليلاً قام به فقهاء - رحمهم الله - ثم جاء من بعدهم من يختصرون كتب الأئمة ، ثم جاء من بعد أصحاب المختصرات من شرحها وعلل عليها وأبان عما فيها من أحكام وفتاوى ثم جاء من بعدهم طبقة ثالثة هم أصحاب الحواشي الذين علقوا على هذه الشروح . (١)

٣ - صفاته وأخلاقه - رحمه الله .

لا شك أنه - رحمه الله - ذو صفات حميدة وأخلاق عالية ، وكانت أخلاقه في المقام الأعلى ، وقد تحلى بأخلاق العلماء وآدابهم الحسنى ، الذين يعملون بما علموا ، والذين لا يتولون بما لا يفعلون ، وكيف لا ؟ وهو صاحب كتاب أدب الدنيا والدين - الكتاب الذي جمع فيه شمائل الأخلاق والشمائل الدينية والآداب الاجتماعية - وهو يقول فيه (٢) : " شيممة العالم : العمل بما علم ، وليكن من شيمته العمل بطمعه ، وحث النفس على أن تأتمر بما يأمر به ، ولا يكن ممن قال الله تعالى فيهم : " مثل الذين حملوا التوراة - ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا " (٣) . وقال أيضاً (٤) : " على العالم ألا يقول ما لا يفعل ، ثم ليحسب أن يقول ما لا يفعل ، وأن يأمر بما لا يأتمر وأن يسرّ غير ما يُظهر ولا يجعل قول الشاعر هذا :

إعمل بقولي وإن قصرت في عملي × ينفكك قولي ولا يضرك تقصيري .

فكان - رحمه الله - ذا علم غزير وخلق حميد وسيرة كريمة حلما - وقورا أديبا جريفا في الحق لا يهاب أحداً في حق من حقوق الله ولو كان الخليفة ذاتاً .

(١) انظر : المدخل الفقه العام للدكتور مصطفى الزرقا ١٤٦/١ المدخل

لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالكريم زيدان ١٠٦ المدخل

لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور حسين حامد حسان ٢٢

(٢) أدب الدنيا والدين ٨٤

(٣) سورة الجمعة ٥

(٤) أدب الدنيا والدين ٨٦

ولذا وصفه الذين عاصروه والذين جاؤوا من بعده بأنه : كان -
ثقة صالحا حلما وقورا متأديبا ، لا يرى أصحابه ذراعه يوما من الدهر
من شدة تحزره وأدبه .

حدث محمد بن عبد الملك الهمداني حدثني أبي قال : " ولم أر أوقر
منه ، ولم أسمع منه مضحكة قط ، ولا رأيت ذراعه منذ صحبتته إلى أن غارق
الدنيا " .

وقال ابن خيرون - وهو من تلامذته - : " كان رجلا عظيم القدر ، -
مقدما عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التصانيف الحسان في كل فن من العلم " .
وكان محترما عند الخلفاء والملوك ، وذا منزلة من ملوك بني بويه
يرسلونه في التوسيطات بينهم وبين من يناوئهم ، ويرتضون بواسطته
ويقفون بتقريراته .

وبالرغم أنه ذو منزلة ومكانة رفيعة عند الخلفاء والملوك إلا أن
موقفه في الدين حازم وصلب فلا يخاف أحدا في حق من حقوق الله سبحانه ، حيث
إنه حدث في سنة تسع وعشرين وأربعمائة من الهجرة (٤٢٩ هـ) أن سأل جلال
الدولة بن بويه الخليفة أن يزيدني ألقابه لقب " شاهنشاه " ومعناه ملك
الملوك ، فأمر الخليفة بذلك ، فأفتى بعض الفقهاء بجوازه - ومنهم : شيخه
أبو القاسم الصيمري والقاضي أبو الطيب الطبري والتميمي من الحنابلة ، -
وأفتى الماوردي بعدم جوازه وشدد في ذلك - وكان الماوردي من خواص جلال
الدولة ومن المقربين إليه ، وكان يخلط إلى دار المملكة كل يوم ، فلما أفتى
بذلك انقطع عنه من علائق المودة والصداقة ، ولزم بيته من رمضان إلى
عيد الأضحى ، ثم استدعاه جلال الدولة ، فحضر إليه على وجل شديد
فلما دخل قال له : " قد علم كل أحد أنك من أكثر الفقهاء ما لا وجاه وقربا
منا ، وقد خالفهم فيما خالف هواي ، ولم تفعل ذلك إلا لعدم المحابة منك
واتباع الحق ، وقد بان لى موضعك من الدين ومكانك من العلم ، وقد جعلت
جزاء ذلك اكرامك بأن أدخلتك إلى وحدك وجعلت إذن الحاضرين إليك ليتحققوا
هودى إلى ما تحب ، فشكره ودعاه " وفي رواية أنه قال : " أنا أتحقق
أنك لو حابيت أحدا لحابيتنى لما بينى وبينك ، وما حملك إلا الدين ، فزاد -
بذلك محلك عندي " .

ولم تمكث دولة بني بويه بعد هذا اللقب إلا قليلا ثم زالت كأن لم
تكن ، ولم يعيش جلال الدولة بعد هذا اللقب إلا أشهرا يسيرة ثم ولى الملوك
العزیز منهم ، وبه انقرضت دولتهم .

ومن اكتمال صفاته الشخصية وعلومه المتبحرة وأفكاره الناضجة
أن
/فروض إليه القضاء ببلدان شتى في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان
رئيس القضاة في كورة (١) أَسْتَوًا من نواحي نيسابور التي تشتمل على ثلاث
وتسعين قرية، حتى لقب بأقضى القضاة في سنة ٤٢٩ هـ. وجرى من
الفتيا - كأبي الطيب الطبري والصيمري - إنكار لهذه التسمية، وقالوا: لا
يجوز أن يسمى به أحد. هذا بعد أن كتبوا خطوطهم بجواز تلقيب جلال
الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بـ "ملك الملوك الأعظم" فلم يلتفت
إليهم واستمر له هذا اللقب إلى أن مات - رحمه الله -

٤ - شيوخه :

قد عرفنا أنه - رحمه الله - ولد بالبصرة وبها تلقى علومه
الأولى من علمائها كالصيمري، ثم رحل إلى بغداد وتلقى بها من الشيخ أبي
حامد الاسفرايني وغيره، فكان له شيوخ كثيرون بالبصرة وبغداد، ومنهم :

١ - أبو القاسم عبدالواحد بن الحسين الصيمري المتوفى سنة ٤٨٦ هـ.

٢ - الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفرايني المتوفى سنة ٤٠٦ هـ.

٣ - الشيخ أبو محمد عبدالله بن محمد الباقي البخاري المتوفى سنة ٣٩٨ هـ.

٤ - المارستاني أبو القاسم جعفر بن محمد بن الفضل المتوفى سنة ٣٨٧ هـ.

٥ - الجبلي أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي

٥ - تلاميذه :

وعرفنا أنه - رحمه الله - كان حافظاً للمذهب وزعيماً لجماعة من
الشافعية، ومحل الثقة، وكان متنقلاً من بلد إلى بلد فكان من الطبيعي
أن يكون له تلاميذ كثيرون، فمنهم :

١ - الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المتوفى سنة ٤٦٣ هـ.

وهو من أكبر تلاميذه، صاحب تاريخ بغداد.

٢ - ابن كادش أبو العز أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن حمدان -

الحكيري المتوفى سنة ٥٢٦ هـ. وهو آخر من روى عن الماوردي.

(١) كورة : المدينة (لسان العرب ١٥٦/٥ محيط المحيط ٧٩٧)
واستوا - بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة وواو والفاء - : كورة من
نواحي نيسابور وتشتمل على ثلاث وتسعين قرية (معجم البلدان ١/١٧٥)

٣ - أبو الفضل المقدسي عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد الهمداني الغرضي المعروف بالمقدسي المتوفى سنة ٤٨٩ هـ .

٤ - ابن الباقلاني أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ .

٥ - العبدري أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن بن محرز العبدري - المتوفى سنة ٤٩٣ هـ .

وغيرهم كثيرون .

٦ - وفاته

بعد أن طوف - رحمه الله - بأفاق كثيرة ، وولى القضاء ببلدان شتى عاد إلى بغداد واستوطن بها في ديار الزعفراني ، فدرس بها عدة سنين ، وألف فيها تأليفه الكثيرة إلى أن توفي بها - رحمه الله - يوم الثلاثاء سلخ شهر ربيع الأول من سنة خمسين وأربعمائة للهجرة (٤٥٠ هـ) الموافق لسنة ثمان وخمسين وألف للميلاد (١٠٥٨ م)

ودفن من الغد في مستهل شهر ربيع الثاني بمقبرة باب حرب في بغداد ، وقد بلغ من عمره ستاً وثمانين سنة (٨٦ سنة)

قال الخليل البغدادي : وصلت عليه في جامع المدينة .
(١) وكان وفاته - رحمه الله - بعد وفاة القاضي أبي الطيب الطبري بأحد عشر يوماً ، وحضر جنازته من حضر جنازة القاضي أبي الطيب من العلماء والرؤساء . رحمهما الله رحمة واسعة وجزاها الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

(١) أبو الطيب الطبري : هو ظاهر بن عبد الله بن ظاهر بن عمر الطبري - القاضي الفقيه الشافعي ، كان ثقة صادقاً ديناً ورعاً عارفاً بأصول الفقه وفروعه ، محققاً في علمه (وفيات الأعيان ٥١٢/٢)

٧ - مؤلفاته وآثاره العلمية :

كان الإمام الماوردي - رحمه الله - ذا حظ وافر في علوم عديدة فهو فقيه سياسي قاض محدث مفسر لغوي أديب .
ولقد كان هذا شأن العلماء في ذلك العصر ، لا يختص الواحد منهم بعلم واحد يقصر نفسه عليه إلا أنه قد يبرز في ناحية يشتهر بها ويبرز ، ومما يبرز فيه الإمام الماوردي الفقه والسياسة .
توفي - رحمه الله - وقد خلف للأمة الإسلامية ثروة علمية ضخمة ، وورثهم كثيرا من التأليف الممتازة في العلوم الإسلامية ، فكان عالما بارعا متفنا ، صاحب التمانيف الحسان في كل فن من العلوم ، ولديه تصانيف كثيرة مشهورة في أصول الفقه وفروعه وغير ذلك .
قال ابن خلكان في وفيات الأعيان : " وقيل : إنه لم يُظهر شيئا من تصانيفه في حياته ، وإنما جمع كلها في موضع ، فلما دنت وفاته قال لشخص يشق فيه : " الكتب التي في المكان الغلاني كلها تصنيفي ، وإنما لم أظهرها لأنني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر ، فإن عاينت الموت ووقعت في النزاع فاجعل يدك في يدي ، فإن قبضت عليها وعصرتها فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها فاعمدُ إلى الكتب وألقها في دجلة ليلا ، وإن بسلت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قبلت ، وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة " قال ذلك الشخص : " فلما قارب الموت وضعت يدي في يده ، فبسطها ولم يقبض على يدي ، فعلمت أنها علامة القبول ، فأظهرت كتبه بعده " .

قال الأستاذ مصطفى السقا في مقدمة أدب الدنيا والدين (ص ٦) -
تعقبا على هذه الرواية : " ولكن في النفس شيئا من الشك في هذه الرواية لأنها مستندة إلى شخص مجهول غير واضح ، وما نظن أن كتب الماوردي - استمرت محبوسة مجهولة إلى بعد وفاته ، يؤيد هذا أن بعض العلماء صرح بسماع كتبه عليه في حياته ، وأن الخطيب يقول : " كتبت عنه وكان ثقة " وقد تكون تلك الرواية المزعومة صادقة ببعض كتب الماوردي وهو كتاب " الحاوي " وحده ، ولعل ضخامة حجمه جعلت المؤلف ينتظر فراغه من بعض الأعمال لينيد نظره فيه منتحما مهذبا ، فأخره حيناً من الدهر إلى أن نتاح له تلك الفرصة ، ولكنها لم تُقدّر له " .

ويؤيد مقاله الأستاذ السقا قول السبكي في الطبقات حيث قال :
" قلت: لعل هذا بالنسبة إلى الحاوي ، وإلا فقد رأيت من مصنفاته عدة كثيرة
وعليه خطه " .

وعلى كل ، فإن له مؤلفات كثيرة في شتى العلوم سواء ظهرت
في حياته أو بعد وفاته .

وقسم الباحثون مؤلفاته إلى ثلاث مجموعات :

الأولى : الكتب الدينية

والثانية : الكتب السياسية والاجتماعية

والثالثة : الكتب اللغوية والأدبية (١)

١ = الكتب الدينية :

وتشمل هذه المجموعة علوم القرآن والعقيدة والفقه ، وهي مايلي :

١ - النكت والعيون :

وهو كتاب في تفسير القرآن الكريم ، أنه لم يغسر فيه كل الآيات
ولنما اقتصر على ما يحتاج إلى تفسير ، وقد جمع فيه أقوال السلف ، ويعتبر بحق
من أمهات كتب التفسير ، وقد قام الشيخ خضر محمد خضر بتحقيقه ، وقامت
بناشره ونشره وزارة الأوقاف الكويتية في أربعة مجلدات ، وذلك سنة ١٩٨٢ م .
٢ - أمثال القرآن

ذكره البغدادي في هدية العارفين

٣ - أعلام النبوة (أو دلائل النبوة)

وهو كتاب عن دلائل النبوة ومعرفة الإله المعبود ، مطبوع .

٤ - كتاب الحاوي الكبير

وهو الكتاب الذي نحن بصدده تحقيقه .

٥ - كتاب الإقناع

وهو كتاب مختصر إلا أنه شامل ومفيد جدا ، اختصره الماوردي من
الحاوي كما نقل عنه أنه قال : " بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة واختصرته
في أربعين " يريد بالمبسوط " الحاوي " وبالمختصر " الإقناع " ، وهذا الكتاب
مطبوع .

(١) والحقيقة أن هذا التقسيم تقسيم علماني ، لأن الإسلام واحد لا يفرق بين

الدين والسياسة والاجتماع ولكن هذا التقسيم متعارف بين الناس .

٦ - كتاب البيوع

ذكره الماوردي في كتاب أدب الدنيا والدين (ص ٨١) قائلا: " إنني
صنفت^{في} البيوع كتابا " وهذا الكتاب لم يبدد يقينا هل هو كتاب مستقل أو هو
كتاب من مضمون كتاب الحاوي الكبير ، والله أعلم .

٧ - الكافي شرح مختصر المنزلي

ذكره السبكي في طبقاته في الجزء ٥ والمفحة ٩ . وهو من
الكتب المفردة غير الحاوي ، والله أعلم .

٢ = الكتب السياسية والاجتماعية

وتشمل هذه المجموعة علوم السياسة والاجتماع والأخلاق، فنبينا :

١ - الأحكام السلطانية

وهو كتاب أشبه بدستور عام للدولة ، وهو كتاب من ابتكار الإمام
الماوردي لم يسبق إليه أحد من العلماء بتأليف مستقل في هذا الباب ، وهو
أول من أبتكر فيه ، ثم يأتي بعده محاضره القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين
الفراء بتأليف كتابه " الأحكام السلطانية "

وهذا الكتاب مطبوع ، وقد عني به المستشرقون وترجم إلى عدة

لغات أجنبية ، فأصبح كتابا عالميا .

٢ - كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك (أو قانون الوزارة والرياسة)

وهذا الكتاب طبع مرة سنة ١٩٢٩ م .

وعنه الداودي في طبقات المفسرين أنه كتابان :

الأول : كتاب قوانين الوزارة ، والثاني : سياسة الملك .

٣ - نعيحة الملوك :

وهو أحد كتبه السياسية وهو مطبوع ، وقام بتحقيقه الشيخ خضر

محمد خضر ، وطبع بمطبعة الفلاح بالكويت سنة ١٤٠٣ هـ .

٤ - تسهيل النظر وتسجيل الظفر (أو تسجيل النصر وتسجيل الظفر)

وهو كتاب في السياسة وأنواع الحكومات ، مطبوع ، قام بتحقيقه

الدكتور محي هلال السرحان .

٥ - كتاب أدب الدنيا والدين

وهو كتاب يتناول قضايا الأخلاق والفضائل الدينية والآداب -

الاجتماعية ، مطبوع : حققه وعلق عليه الأستاذ ممطر السقا .

٦ - معرفة الغفائل

ذكره خير الدين الزركلى فى الأعلام ، وذكر الشيخ خضر محمد
خضر فى تعليقه على " نصيحة الملوك " بأن هذا الكتاب توجد منه نسخة فى
مكتبة الاسكريال بمدريد ، وقال : وقد حصلت على تصوير لهذه النسخة
فاتضح لى أنها نفس كتاب أدب الدنيا والدين

٣ = الكتب اللغوية والأدبية

١ - كتاب الأمثال والحكم (أو الحكم والأمثال)

وهو كتاب يتضمن عشرة فصول ، ويحتوى على ثلاثمائة حديث ،
وثلاثمائة حكمة ، وثلاثمائة بيت شعر ، وهو لا يزال مخطوطا ، وتوجد نسخة
فى مكتبة ليدن برقم ٣٨٢ . وقد يقوم بتحقيقه الآن الشيخ خضر محمد خضر .
٢ - كتاب النحو

ذكره ياقوت الحموى فى معجم الأدباء قائلا : " كتاب النحو
رأيت فى حجم الإيضاح أو أكبر " . والإيضاح كتاب فى النحو لأبى طلى
الغارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ .

كتاب الحاوي الكبير

وهو المعروف بـ " الحاوي " : أكبر موسوعة في فقه الشافعية شارح لمختصر المزني، جامع لمعظم الفروع الفقهية، متناول اختلاف الفقهاء في كثير من المسائل ، مستدلاً لكل فريق بأدلتهم ؛ سهل العبارات واضح المعاني .
ويقال إنه يقارب ثلاثين مجلداً ولكن الموجود الآن ثلاثة وعشرون مجلداً .

قال الأسنوي : ولم يصنف مثله .
وقال ابن خلكان : وله فيه كتاب الحاوي الذي لم يطالع له أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب .
مصادر الإمام المازري في الحاوي :

ذكر - رحمه الله - في مقدمة الحاوي مصادره التي اعتمد عليها في تأليف الحاوي قائلاً : (ولما كان أصحاب الشافعي رضي الله عنه قد اقتصروا على مختصر إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله لا انتشار الكتب المبسوبة عن فهم المتعلم واستطالة مراجعتها على العالم حتى جعلوا المختصر أملاً يمكنهم تقريبه على المبتدئ واستيفاءه - للمنتهي - وجب صرف العناية إليه وإيقاع الاهتمام به ، ولما صار مختصر المزني بهذه الحال من مذنب الشافعي : لزم استيعاب المذهب في شرحه ، واستيفاء اختلاف الفقهاء المتعلق به وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح التي تقتضي الاقتصار على إبانة المشروح ليصح الاكتفاء به والاستغناء عن غيره . وقد اعتمدت بكتابي هذا شرحه على أعدل شروحه وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاوياً لما أوجه تقدير الحال من الاستغناء والاستيعاب في أوضح تقسيم وأصح ترتيب ، وأسبغ مأخذ ، وأحذف فصول ، وأنا أسأل الله أكرم مسؤول أن يجعل التوفيق لسي مائة والمعونة هداية بطوله ومشيئته) .
كما أنه اعتمد على المصنفات التي تحمل كلام الشافعي رحمه الله كالأم والرسالة وغيرهما ، وكما اعتمد في السيرة على تاريخ الطبري ومنازي الواقدي والسيرة النبوية لابن إسحاق والمعارف لابن قتيبة وغيرها ، ذكر ذلك الأخ محمد بن ردير المسعودي أثناء تحقيقه لكتاب السير من الحاوي .

منهج الإمام الماوردي في كتاب الديات من الحاوي :

يحتوي هذا الكتاب على أحد عشر بابا ، ومائة وستة وأربعين فصلا (١٤٦ فصلا) ومائة وأربع وثلاثين مسألة (١٣٤ مسألة)
وقد سلك الإمام الماوردي - رحمه الله - في تأليفه طريقة غير مألوفة ، يخالف غيره من المؤلفين ، حيث إنه جعل " فصل " مندرجات تحت " مسألة " ، والطريقة المألوفة أن تكون " مسألة " مندرجة تحت " فصل "

وجعل - رحمه الله - كلام الشافعي - رحمه الله - من المختصر شبه " عنوان " للمسألة ، ثم يذكر فيها أقوال الشافعي أو أوجه الأصحاب إن وجدت ، ويشرح غريب اللغة ، ويستشهد بالشعر .
ويذكر في " فصل " اختلاف العلماء من المذاهب المدونة وغير المدونة أحيانا ، مع ذكر الأدلة التي استدلووا بها ، ثم يرجع ما يراه مؤيدا بالدليل .

وقد يؤخذ عليه بعض الملاحظات ، منها :

- ١ - أنه انتهج طريقة غير مألوفة كما قلنا .
- ٢ - أنه جعل - أحيانا - بعض التقسيمات التي كان ينبغي أن تكون في الفصل السابق في فصل لاحق ، والمعروف أن جميع التقسيمات من المبحث الواحد أن تكون في فصلها المستقل ولا تتجاوز به إلى فصل آخر قبل أن تنتهي من بحثها في الفصل السابق . انظر الصفحة ٢١٠ ، ٤١٨
- ٣ - أنه كثيرا ما ذكر الأحاديث والآثار منقولة بالمعنى
- ٤ - أنه ذكر أقوال بعض العلماء على خلاف ما هم عليه أو على غير المشهور عنهم .

نسخ الحاوى فى مكتبات العالم

لقد قام الأستاذان محى هلال السرطان - بجهد مشكور - فى البحث والتتبع
عن نسخ الحاوى المخطوطة الموجودة فى مكتبات العالم ، فبين - وجزاه الله خير
الجزاء - مظهر وجودها ، ونلخصه على ما يلى :

- ١ - جزء أول منه فى مركز مكتبة السليمانية بإستانبول
- ٢ - جزء أول من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ٣ - جزء أول وثان فى المكتبة الظاهرية بدمشق
- ٤ - جزء ثان من نسخة أخرى فى المكتبة الظاهرية
- ٥ - الجزء الأول من أدب القاضى فى متحف إستانبول
- ٦ - الجزء الثانى من أدب القاضى فى مركز مكتبة السليمانية بإستانبول
- ٧ - جزء فى متحف إستانبول
- ٨ - جزء فى المتحف البريطانى
- ٩ - جزء فى مكتبة بشتا بالهند
- ١٠ - جزء فى مكتبة غاريت فى جامعة برنستين بأمریکا
- ١١ - جزء من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ١٢ - جزء فى خزانة الأستاذ سعيد الديوه بالموصل
- ١٣ - جزءان فى المكتبة الأزهرية بالأزهر
- ١٤ - جزءان من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ١٥ - الجزء السابع من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ١٦ - الجزء الثانى والسابع والعاشر من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ١٧ - الجزء الثانى عشر من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ١٨ - الجزء الثانى عشر والثالث عشر من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ١٩ - الجزء الثلاثون من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ٢٠ - أربعة أجزاء من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ٢١ - سبعة أجزاء فى متحف إستانبول
- ٢٢ - سبعة أجزاء من نسخة أخرى فى جامعة بابل بأمریکا
- ٢٣ - تسعة أجزاء فى مكتبة متحف أيا صوفيا بإستانبول
- ٢٤ - تسعة أجزاء من نسخة أخرى فى دار الكتب
- ٢٥ - نسخة غير كاملة فى أربعة عشر جزء فى دار الكتب
- ٢٦ - نسخة كاملة بثلاثة وعشرين جزء فى دار الكتب

النسخ التي أعتمد عليها ومنهجى فى التحقيق

- (١) النسخ التي أعتمد عليها هـى :
- ١ - النسخة الأولى وهى النسخة الموجودة فى دار الكتب المصرية ، وتحمل الرقم (٨٢) فقه شافعى وهى التي جعلتها أصلا فى التحقيق، وأشارت إليها بأنها "الأصل" وهذه النسخة مصورة على المكروفيلىم وعلى الورق فى ٢٢ مجلدا فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى
 - ٢ - النسخة الثانية وهى النسخة الموجودة فى دار الكتب المصرية ، وتحمل الرقم (٨٣) فقه شافعى وهى بخط على بن عبد الله السيوطى سنة ٦٢٨ هـ. ومصورة على المكروفيلىم فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى . ورزمت إليها بحرف (ب)
 - ٣ - النسخة الثالثة وهى النسخة الموجودة فى المكتبة السلیمانية - بإستانبول بتركيا ، وتحمل الرقم ١١٠٦ وهى مصورة منها فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ، وهى النسخة ناقصة من أول كتاب الديات إلى أن تبدأ من باب اصطدام الفارسين، ورزمت إليها بحرف (ج)

(٢) منهجى فى التحقيق

- وأما منهجى فى التحقيق فهو كما يلى :
- ١ - مقابلة النسخ بعضها ببعض ، وأثبت النص الصحيح فى المتن، وأشارت إلى اختلاف النسخ فى الهامش برمز (الأمل) أو (ب) أو (ج) ثم إن كان فى " الأمل " خطأ أثبت الصحيح فى المتن وقلت فى الهامش: " فى الأصل كذا وكذا ، والصحيح ما أثبتناه " وإن كان فى " الأمل " محتمل الخطأ أو كانت عبارته تقتضى أو تلائم غير ذلك : أثبت الصحيح وقلت فى الهامش : " والافق ما أثبتناه "
 - ٢ - عندما ذكر الإمام الماورقى " مسألة " من كلام الشافعى رحمه الله : أشارت إلى مكانها فى " المختصر " وأكملت باقى النص الذى لم يكمله الإمام الماوردى ، والذي أشار إليه أحيانا بقوله : " الفصل " أى أكمل الفصل.

- ٣ - أشرت إلى أرقام الآيات القرآنية وسورها .
 - ٤ - خَرَّجَت الأحاديث والآثار التي وردت في هذا التراث على نحو ما يلي :
 - ١ - فلما كان الإمام الماوردي كثيرا ما أتى بالأحاديث والآثار روايسة بالمعنى فإتاما للغائصة أنى ذكرت في الهامش الألفاظ التي هي أقرب مما أتى به رحمه الله .
 - ب - بينت بعض الأحاديث والآثار التي لم أقف عليها .
 - ج - وأما الحكم على الأحاديث والآثار فإنى أنقل حكم العلماء عليها صحة أو ضعفا أو غير ذلك، وسكت عما سكتوا عنه .
 - ٥ - بينت معانى الألفاظ الغريبة التي وردت في هذا التراث
 - ٦ - ترجمت لجميع الأعلام الواردة فيه
 - ٧ - عزوت الآيات الشعرية إلى قائلها
 - ٨ - عزوت أقوال العلماء أو المذاهب الأخرى التي ذكرها الإمام الماوردي إلى كتبهم المعتمدة ، ولم أتعرض لذكر المذاهب الأخرى التي لم يذكرها الإمام الماوردي إلا قليلا ، وإذا كان عزوه - رحمه الله - إلى المذاهب الأخرى على خلاف ما هم عليه : بينت ذلك .
 - ٩ - لم أرجح أى رأى من الآراء المختلفة التي ذكرها الإمام الماوردي ، لأن الترجيح يحتاج إلى حصر جميع الآراء المختلفة والأدلة التداستدل بها كل فريق لرأيه ، وهذا أمر يطول ويخرج بنا عن منهج التحقيق ، لأن المقصود هو : تحقيق كتاب الحاوى كما وضعه الإمام الماوردي ليخرج إلى عالم المطبوعات صورة صحيحة سليمة من الأخطاء ، وليس الغرض مقارنة الآراء والمذاهب وترجيحها كما هو شأن البحوث الأخرى .
- هذا ما يسر الله لى فى تحقيق هذا التراث العظيم بجهد ضئيل متواضع ، فى هذا العمل الخيرى ، سائلا المولى سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وراجيا ممن رأى فيه خلا أن يسده وأبصر خطأ أن يصححه .
- فإن كنت قد أصبت وأجدت وجئت بما هو مطلوب فهذا من الله سبحانه وهو من فضله ، يؤتية من يشاء ، وأشكره على ذلك ، وإن كنت قد قصرت وأخطأت فهذا منى ومن الشيطان ، وأستغفر الله العظيم الذى له وحده الكمال دون سواه .
- سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ،
- وملى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
X كتاب الديات (١) X
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

=====

باب أسنان (٢) الإبل المغلظة والعمد وكيف شبه العمدة والخطأ (٣)

=====

قال الشافعي (٤): أخبرنا سفيان بن عيينة (٥) عن (علي بن) (٦) زيد بن جدعان (٧) عن القاسم بن ربيعة (٨)

- (١) الديات : جمع دية ، والهاء عوض من الواو ، تقول: وديت القتل أدية ديسة : إذا أعطيت ديته ، وهي المال الذي يعطى ولي القتل بدل نفسه .
(الصحاح ٢٥٢١/٦ الإفصاح ٢٤٤/١ لسان العرب ٣٨٣/١٥ تاج العروس ٢٨٦/١٠ ترتيب القاموس المحيط ٥٩٢/٤ المصباح المنير ٦٥٤/٢)
وشرعا : المال الواجب بجناية على الحرفى نفس أو فيما دونها .
(مغنى المحتاج ٥٣/٤ نهاية المحتاج ٢٩٩/٧ قليوبى وعميرة ١٢٩/٤ - إغاثة الطالبين ١٢٣/٤)
- (٢) أسنان : جمع سن ، وقد يعبر بالسن عن العمر . (لسان العرب ٢٢١/١٢ الصحاح ٥/ ٢١٤٠ المصباح المنير ٢٩١/ ١)
- (٣) ب : الخطأ - بدون الواو .
وفى المختصر: " وكيف يشبه العمدة الخطأ " مختصر المزنى ٥ / ١٢٥
- (٤) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٥) سفيان بن عيينة : هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي ولد بالكوفة ونقله أبوه إلى مكة ، كان إماما ثباتا زاهدا ورعا مجمعا على صحة حديثه وروايته ، يبعد عن حكماء أصحاب الحديث ، وج سبعة من رواة عنه خلق كثير ، منهم شعبة والثوري والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، توفى سنة ١٩٨ هـ . ودفن بالحجون . (تهذيب التهذيب ٤ / ١١٧ - النجوم الزاهرة ١٥٨/٢ وفيات الأعيان ٢ / ٣٩١)
- (٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٧) على بن زيد بن جدعان : على بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن - عبد الله بن جدعان القرشي - أبو الحسن الأعمى البصري ، أمه من مكة .
قال ابن سعد : وكان كثير الحديث وفيه ضعف ولا يحتج به . وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال حنبل عن أحمد : ضعيف الحديث .
روى له مسلم مقرونا بغيره . توفى سنة ١٢٩ هـ . وقيل : سنة ١٣١ هـ .
(التاريخ الكبير ٢٧٥/٦ تهذيب التهذيب ٣٢٢/٧ الأعلام ١٠١/ ٥)
- (٨) القاسم بن ربيعة : هو القاسم بن ربيعة بن جوثن الخثعمي الجوشني ، روى عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي بكر وأبن عمر وغيرهم ، وروى عنه خالد الحذاء وحמיד الطويل وعلي بن زيد بن جدعان . قال علي بن المديني وأبو داود : ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات . (تهذيب التهذيب ٨ / ٣١٢ التاريخ الكبير ١٦١ / ٧)

عن ابن عمر (١) أن رسول الله (٢) صلى الله عليه وسلم قال: (ألا إن في قتيل (٣) العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة، منها أربعون (٤) خلفه (٥) في بطونها أولادها) (٦) .

١ / ١٥

قال: وهذا خطأ في القتل وإن كان عمداً في الضرب (٧)

الأصل في وجوب الدية : الكتاب والسنة .

قال الله تعالى (٨): (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) (٩) . فنص على دية أجمل بيانها حتى أخذ من السنة الذي قدمه الشافعي بإسناده عن ابن عمر (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ألا إن في قتيل العمد الخطأ (١٠) بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة ، منها أربعون خلفه في بطونها أولادها) (٦) .

(١) ابن عمر: هو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى - أبـو عبد الرحمن، الصحابي الجليل المشهور، وكان إسلامه مع إسلام أبيه عمر ولم يكن بلغ يومئذ، وهاجر مع أبيه إلى المدينة، وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أنه ينزل منازلهم ويطلب في كل مكان صلى فيه، شديد التحري والاحتياط والتوقي في فتواه، وتوفي بمكة سنة ٧٤ هـ . (طبقات ابن سعد ١٤٢/٤ تهذيب التهذيب ٢٢٨/٥ أسد الغابة ٢٤٠/٣ - الاستيعاب ٣ / ٩٥٠)

(٢) ب : النبي

(٣) ب : قتل

(٤) ب : أربعون منها

(٥) خلفه : الحامل من النوق (الصحاح ١٣٥٥/٤ مختار الصحاح ١٨٦)

(٦) مسند الشافعي بهذا اللفظ ١٣٤٥/١٢٤٥ مسند الإمام أحمد ١٠٣/٢ أبو داود -

٢٩٢/١٢ ابن ماجه ٨٧٧/٢ مصنف عبد الرزاق ٢٨٢/٩ الدارقطني ١٠٥/٣ والنسائي

٣٧/٨ بلفظ: (عن ابن عمر قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم -

فتح مكة على درجة الكعبة فحمد الله وأثنى عليه وقال: الحمد لله الذي

صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، ألا إن قتيل العمد الخطأ بالسوط

والعصا ثبم العمد فيه مائة من الإبل مغلظة، منها أربعون خلفه في

بطونها أولادها)

(٧) مختصر المزنى ١٢٥ / ٥

(٨) ب : فأما الكتاب فقوله تعالى

(٩) سورة النساء ٩٢

(١٠) ب : والخطأ

فإذا ثبت وجوب الدية بالكتاب والسنة (١) فالقتل ينقسم ثلاثة أقسام
قسم يكون عمدا محضا ، وقسم يكون خطأ محضا ، وقسم يكون عمدا الخطأ يأخذ من
العمد شَبْها ومن الخطأ شَبْها (٢) .

فأما العمد المحض : فهو أن يكون (٣) عامدا في فعله بما يُقتل مثله
قاصدا لقتله (٤) وذلك : أن يضربه بسيف أو ما يقتل مثله من المثل غامدا
في الفعل قاصدا للنفس .

وأما الخطأ المحض : فهو أن لا يعمد الفعل ولا يقصد النفس (٦) وذلك :
بأن يرمى هدفا أو صيدا أو يلقي حجرا فيعترضه إنسان فتصيبه الرمية فيموت
منها (٧) فيكون مخطئا في الفعل والقصد .

وأما عمد الخطأ : فهو أن يكون (٨) عامدا في الفعل غير قاصد للقتل
وذلك : بأن يعمد ضربه بما لا يقتل في الأغلب وإن جاز أن يقتل كالسوط والعما
وما توسط من المثل الذي يجوز أن يقتل ويجوز أن لا يقتل فيأخذ شَبْها من العمد ١٥ / ب
لعمده للفعل (٩) ويأخذ شَبْها من الخطأ لعدم قصده للقتل ، فسمى عمد الخطأ (١٠)
لوجود صفة العمد في الفعل وصفة الخطأ في عدم (١١) القصد ، فصار العمد : ما
كان عامدا في فعله وقصده . والخطأ : ما كان مخطئا في فعله وقصده (١٢) .

(١) وثبت أيضا بالإجماع نقل ذلك ابن عبد البر (مغنى المحتاج ٥٢ / ٤ بجيرمى
على الخطيب ٤ / ١١٤)

(٢) مغنى المحتاج ٤ / ٣ نهاية المحتاج ٧ / ٢٣٥

(٣) ب : يقتل

(٤) ويعرف أيضا بأنه : قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا (مغنى المحتاج ٣ / ٤
قليوبى وعميرة ٤ / ٩٦)

(٥) ب : بأن

(٦) ب : في الفعل ولا يقصد للنفس .

ويعرف أيضا بأنه : أن يقصد الفعل دون الشخص كأن يرمى إلى شيء فيصيب
رجلا فيقتله أو لم يقصد أصل الفعل كأن زلق فسقط على غيره فمات .
(بجيرمى على الخطيب ٤ / ١٠٣)

(٧) ب : بها

(٨) ب : بأن يكون - بدون " فهو " فيموت

ويعرف أيضا بأنه : أن يقصد الإطابة بما لا يقتل غالبا (المذهب ٢ / ١٧٤)

(٩) ب : شَبْها بالعمد للفعل

(١٠) ب : فسمى عمدا

وسمى أيضا : خطأ عمد ، وشبه عمد ، وخطأ شبه عمد (مغنى المحتاج ٤ / ٤)

(١١) ب : صفة الخطأ في عمد

(١٢) ب : والخطأ ما كان عامدا في فعله خاطئا في قصده

(وعمد الخطأ : ما كان عامداً في فعله خاطئاً في قصده) (١) .
 ووافق أبو حنيفة (٢) على عمد الخطأ (٣) . وخالف فيه مالك (٤) وقال :
 لا أعرف عمد الخطأ ، وليس القتل (٥) إلا عمداً أو خطأً وليس بينهما ثالث (٦) -
 كما قال : لا أعرف الخنثى وما هو إلا ذكر أو أنثى .
 استدلالاً بالاستحالة لاجتماع الضدين (٧) في حالة ، لأن الخطأ ضد العمد
 فاستحال أن يجتمعا كما استحال أن يكون قائماً قاعداً (٨) ومتحرراً ساكناً ، ونائماً
 مستيقظاً .
 قال : ولذلك ذكر الله تعالى في كتابه (٩) حكم العمد المحض ، وحكم
 الخطأ المحض ، ولم يذكر حكم عمد الخطأ لاستحالته .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٢) أبو حنيفة هو : النعمان بن ثابت التيمي الكوفي ، مولى لبنى تيم الله بن
 ثعلبة ، وقيل : إنه من أبناء فارس ، وهو إمام المذهب المشهور ، ولد سنة
 ٨٠ هـ . وأدرك بعض الصحابة ، منهم : أنس بن مالك ومقل بن يسار وعبد الله
 بن أبي أوفى ولم تثبت روايته عنهم ، وكان من أنكباء بني آدم ، جمع الفقه
 والعبادة والورع والسخاء . قال الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي
 حنيفة . توفي سنة ١٥٠ هـ . وهي السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي .
 وروى أن المنصور سقاه السم فمات شهيداً . (التاريخ الكبير ٨١/٨ -
 تهذيب التهذيب ٤٤٩/١٠ تهذيب الأسماء واللغات ٢١٦/٢/٢ ذخرات الذهب ٢٢٧/١)
 (٣) فتح القدير ٢١٠/١٠ بدائع الصنائع ٤٦١٦/١٠ المبسوط ٥٩/٢٦
 (٤) مالك هو : أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني ، إمام
 دار الهجرة ، تابعي التابعين ، ولد سنة ٩٢ هـ . وتوفي سنة ١٧٩ هـ . ودفن
 بالقيع . (تهذيب التهذيب ٥/١٠ تهذيب الأسماء واللغات ٧٥/٢/٢ -
 ذخرات الذهب ٢٨٩/١)
 (٥) ب : للقاتل
 (٦) حيث قال الإمام مالك : شبه العمد باطل وإلزاماً هو عمد أو خطأ ولا أعرف شبه
 العمد . (المدونة الكبرى ٤٣٢/٤ كتاب الكافي ٣٨٢/٢) . وذكر ابن جزى :
 أن مفة القتل ثلاثة : اثنان متفق عليهما وهما العمد والخطأ ، وواحد :
 مختلف فيه وهو شبه العمد . وشبه الحمد هو : أن يقصد الضرب ولا يقصد
 القتل ، والمشهور أنه كالعمد ، وقيل : كالخطأ ، وقيل : تغلظ فيه الديرة
 وفاقاً للشافعي . (قوانين الأحكام الشرعية ٣٧٣ المنتقى ١٠٠/٧)
 (٧) ب : باستحالة الاجتماع في الضدين
 (٨) ب : قاعداً قائماً
 (٩) ب : كتابه العزيز

ودليلنا : السنة المعمول بها ، ثم الإجماع المنعقد بعدها ، تسلم

الاعتبار (١) الموجب لمقتضاها .

فأما السنة فما قدمه المزني، ورواه الشافعي عن سفيان بن عيينه عن
على بن زيد بن (٢) جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر (٣) أن رسول الله (٤)
ﷺ صلى الله عليه وسلم قال : (ألا إن في قتيل العمد الخطأ بالسوط والعما مائة من
الإبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها) (٥) .

فدل على مالك من ثلاثة أوجه :

١/١٦

أحدها : وصفه (٦) بالعمد الخطأ ، ومالك ينكره (٧)

والثاني : إيجاب الدية ، ومالك يوجب القود .

والثالث : أنه قدر الدية بمائة من الإبل ، ومالك يوجب ما تراضيا به كالأثمان (٨)

فإن قيل : فهذا الحديث لا يصح الاحتجاج به من وجهين :

أحدهما : أن على بن زيد بن جدعان ضعيف لا يؤخذ بحديثه .

(والثاني) (٩) : أن القاسم بن ربيعة لم يلق (١٠) ابن عمر ، فكان الحديث -

منقطعا .

قيل : أما الوجه الأول في ضعف على بن زيد : فغير مسلم ، بل هو ثقة

قد نقل عنه سفيان وغيره (١١) .

(١) الاعتبار : والمراد به هنا هو الاستدلال العقلي

(٢) ب : عن

(٣) سفيان وعلى والقاسم وابن عمر : سبقت ترجمتهم

(٤) ب : النبي

(٥) سبق تخريجه

(٦) في الأصل : صفته . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٧) في الأصل : ينكرها : والمصحح ما أثبتناه .

(٨) المدونة الكبرى ٤ / ٤٣٢

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٠) ب : وأما القاسم بن ربيعة فلم يلق

(١١) روى البيهقي عن محمد بن خزيمة أنه قال : حضرت مجلس المزني يوما ، فسأله

رجل من العراق عن شبه العمد ، فقال : إن الله وصف القتل في كتابه بصفتين

عمد وخطأ ، فلم قلتم إنه ثلاثة أصناف ؟ فاحتج عليه المزني بما روى أبو -

داود والنسائي وابن ماجه/عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان -

عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : (ألا إن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط أو العما مائة من الإبل -

مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها) فقال المناظر : أحتج على

بعلی بن زيد بن جدعان ؟ فسكت المزني . فقلت لمناظره : قد روى هذا الخبر

غير علي بن زيد . فقال : ومن رواه غير علي ؟ قلت : رواه ايوب السختياني ...

وأما الوجه الثاني في انقطاعه : فليس يمتنع أن يكون القاسم بن ربيعة قد لقي ابن عمر، وعلى أنه قد روى من طريق أبي داود (١) عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس (٢) فصار من هذا الوجه متمصلاً . ويحتمل أن يكون قد رواه عن ابن عمر تارة وعن عقبة بن أوس أخرى (٣) .

..... وخالد الحذاء . قال لي : فمن عقبة بن أوس ؟ فقلت : عقبة بن أوس رجل من أهل البصرة ، وقد رواه عنه محمد بن سيرين مع جلالته ، فقال للمزني : أنت تناظر أو هذا ؟ فقال : إذا جاء الحديث فهو يناظر لأنه أعلم بالحديث مني ، ثم أتكلم أنا) (السنن الكبرى ٨ / ٤٤)

ورواية أيوب وخالد الحذاء أخرجه البيهقي ٤٥/٨ وأبو داود ٢١٢/١٢ . وهذا الحديث أخرجه أيضا البخاري في التاريخ وساق اختلاف الرواة فيه ، والدارقطني في سننه وساق أيضا فيه الاختلاف ، وقد صححه ابن حبان ٢٤٥/٧ . وقال ابن قطان : هو صحيح ولا يضره الاختلاف . وقال الشوكاني : ولا يخفى أن أحاديث الباب مألحة للاحتجاج بها على إثبات قسم ثالث وهو شبه العمدة وإيجاب دية مغلظة على فاعله . (نيل الأوطار ٢٢/٧ تلخيص الحبير ١٥/٤)

(١) أبو داود : هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني ، ولد سنة ٢٠٢ هـ . إمام أهل الحديث في زمانه ، روى عنه خلق كثير ، منهم الترمذي والنسائي وأبو عوانة . وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ . ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري . (تهذيب التهذيب ١٦٩/٤ - تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ الباب ١٠٥/٢ البداية النهاية ٥٤/١١)

(٢) عقبة بن أوس : ويقال : يعقوب بن أوس المدوسي البصري . قال العجلي : بصرى تابعي ثقة . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . (تهذيب التهذيب ٧ / ٢٣٧)

(٣) ورواية أبي داود حيث قال : حدثنا سليمان بن حرب ومسدد المعنى قال لا أخبرنا حماد عن خالد عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال مسدد - : (خطب يوم الفتح بمكة فكبر ثلاثاً ، ثم قال : لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ...) ثم قال : ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها) وحاطه أن القاسم بن ربيعة يقول مرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومرة عن عبد الله بن عمرو . وقد أشار المنذرى إلى وجه الجمع : وقد قيل يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو ، فروى عن هذا مرة وعن هذا مرة . وأما رواية خالد عن عبد الله بن عمرو وسمعه من عبد الله بن عمرو فرواه مرة عن عقبة ، ومرة عن عبد الله بن عمرو . (عون المعبود ١٢ / ٢٩٢ - ٢٩٥)

(٤)

وأما الإجماع: فهو مروى عن عمر (١) وعثمان (٢) وعلى (٣) وابن مسعود وزيد بن ثابت (٥) والمغيرة بن شعبة (٦) (رضى الله عنهم) (٧): أنهم اتفقوا على عمد الخطأ - وإن اختلفوا في بعض أحكامه - ولم (٨) يعرفوا في الصحابة مخالف، فصار إجماعاً (٩)

- (١) عمر : هو أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشى العدوى، ولد بعد الفيل بثلاث عشر سنة، وأسلم بعد أربعين أو نيف وأربعين بين رجال ونساء، وتوفي سنة ٢٣ هـ (الإصابة ١١١/٢ أسد الغابة ١٤٥/٤ الاستيعاب ١١٤٤/٣ تهذيب التهذيب ٤٣٨/٧)
- (٢) عثمان : هو أمير المؤمنين أبو عبد الله أو أبو عمرو عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشى الأموى، ذو النورين، ولد بعد الفيل بست سنين، أسلم قديماً، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، وولى الخلافة سنة ٢٤ هـ وتوفي سنة ٣٥ هـ (الإصابة ٤٥٥/٢ الاستيعاب ١٠٢٧/٣ أسد الغابة ٥٨٤/٣ تهذيب التهذيب ١٢٩/٧)
- (٣) على : هو أمير المؤمنين أبو الحسن على بن أبى طالب (عبد مناف) بن - عبد المطلب القرشى الهاشمى، ولد قبل البعثة بعشر سنين، ورى بحجر النبى صلى الله عليه وسلم، ولم يفارقه، وهو أول من أسلم بعد خديجة، وولى - الخلافة بعد عثمان بن عفان، وتوفي سنة ٤٠ هـ (الإصابة ٥٠١/٢ أسد الغابة ٩١/٤ الاستيعاب ١٠٨٩/٣ تهذيب التهذيب ٢٣٤/٧)
- (٤) ابن مسعود : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلى، أسلم قديماً وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وهاجر الهجرتين وصلى القبلتين، صاحب نعل النبى صلى الله عليه وسلم، وهو الذى أجهز على أبى جهل، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، وتوفي سنة ٢٢ هـ (الإصابة ٢٦٠/٢ أسد الغابة ٢٨٤/٣ الاستيعاب ٩٨٧/٣ تهذيب التهذيب ٢٧/٦)
- (٥) زيد بن ثابت : هو زيد بن الضحاك بن زيد الأنصارى الخزرجى - أبو سعيد، وقيل: أبو ثابت، من كتاب الوحي وهو الذى جمع القرآن فى عهد أبى بكر، وكان أحد أصحاب الفتوى وهم: عمر وعلى وابن مسعود وأبى وأبو - موسى وزيد بن ثابت. وهو عالم بالفرائض وقال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أفرضكم زيد". وتوفي سنة ٤٥ هـ (الإصابة ٤٤٣/١ أسد الغابة ٢٧٨/٢ الاستيعاب ٥٣٧/٢ تهذيب التهذيب ٢٩٩/٣)
- (٦) المغيرة بن شعبة : هو المغيرة بن شعبة بن أبى عامر - أبو عبد الله، - وقيل: أبو عيسى، أسلم عام الخندق، وشهد الحديبية واليمامة وفتوح الشام والعراق، وولى الكوفة، وتوفي سنة ٥٠ هـ (الإصابة ٤٣٢/٣ أسد الغابة ٢٤٧/٥)
- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٨) ب : وليس
- (٩) انظر : السنن الكبرى ٦٩/٨ مصنف ابن أبى شعبة ١٣٦/٩ مصنف عبد الرزاق ٢٨٣/٩ وأما اختلافهم فى بعض أحكامه فقد ذهب بعضهم إلى أن دية شبه العمد ٣٠ حقة و ٢٠ جذعة و ٤٠ خلفه وهو قول عمر وعلى وزيد وأبى موسى والمغيرة، وذهب بعضهم إلى أنها ٣٠ حقة و ٣٠ بنات لبون و ٤٠ خلفه وهو قول عثمان وقول لزيد وذهب بعضهم إلى أنها ٣٢ حقة و ٣٢ جذعة و ٢٤ خلفه وهو قول لعلى، وذهب بعضهم إلى أنها ٢٥ حقة و ٢٥ جذعة و ٢٥ بنات لبون و ٢٥ بنات مخاض وهو قول ابن مسعود رضى الله عنهم.

وأما الاعتبار : فهو أن العمد المحض لما جمع بين صفتين من اعتماد الفعل (١) وقصد النفس ، وسلب الخطأ المحض الصفتين : وجب أن يكون ما وجد (٢) فيه إحدى الصفتين - وهو اعتماد الفعل ، وسلب الأخرى (٣) وهو قصد للنفس : أن يجرى عليه حكم العمد من وجه وهو تغليظ الدية لا اعتماد الفعل ، وحكم الخطأ من وجه وهو سقوط القود لأنه خاطيء في النفس فمار من هذا الوجه عمد الخطأ ، ولا - ١٦ / ب يكون ذلك جمعا بين ضدين ممتنعين لأنه ليس يجمع بينهما (٤) في حكم واحد - فيمتنعان .

فصل

فإذا تقرر ثبوت (حكم) (٥) العمد الخطأ فالدية تنقسم ثلاثة أقسام اعتبارا بأقسام القتل :

أحدها : دية العمد المحض، وهي مختصة بثلاثة أحكام :

أحدها : تغليظها على ما سنذكره

والثاني : تعجيلها

والثالث : وجوبها في مال الجاني (٦)

والقسم الثاني : دية الخطأ وهي مختصة بثلاثة أحكام تخالف تلك الأحكام :

أحدها : أن تكون مخففة (٧)

والثاني : أن تكون مؤجلة (٨)

والثالث : أن تكون على العاقلة (٩)

-
- (١) ب : صنفين اعتماد الفعل
(٢) ب : وجدت
(٣) ب : للأخرى
(٤) ب : ليس بينهما يجمع
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) معنى المحتاج ٥٣/٤ بجيرمى على الخطيب ١١٥/٤
(٧) وهي أن تكون مخففة : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون .
(٨) ب : حكومة .
والتأجيل هنا هو : أن يكون في ثلاث سنين
(٩) العاقلة : عصابة الجاني إلا الأمل والفرع . قال الشافعي : ولا أعلم مخالفا أن العاقلة : العصابة وهم القرابة من قبل الأب (معنى المحتاج ١٥/٤)

والقسم الثالث : دية (العمد) (١) الخطأ ، وهي مختصة بثلاثة أحكام :
أحدها : مأخوذ من أحكام العمد المحض وهو تغليبها .
والثاني والثالث : مأخوذان من أحكام الخطأ المحض ، وهو تأجيلها ووجوبها
على العاقلة (٢) .

مسألة

قال المزني : واحتج - يعنى الشافعي (٣) - بأن عمر بن الخطاب -
وعطاء (٤) (٤) قال لا في تغليب الإبل : أربعون خلفه ، وثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة (٥)

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٢) ب : والثاني وذلك مأخوذ من أحكام عمر بن الخطاب رضي الله عنه -
تأجيلها ووجوبها على العاقلة . (مغنى المحتاج ٥٥/٤ نهاية المحتاج ٣٠١/٢)
- (٣) ب : قال الشافعي رضي الله عنه ، واحتج الشافعي .
- (٤) عطاء : هو عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي الفهري ، ولد بالجند باليمن
سنة ٢٧ هـ . في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وثنأ بمكة ، وهو من
تلامذة ابن عباس رضي الله عنهما ، ومن كبار التابعين ، ومفتي مكة ، اتفقوا
على توثيقه وجلالته وإمامته ، وتوفي بمكة سنة ١١٤ هـ . (تهذيب التهذيب ١٩٩/٢)
تهذيب الأسماء واللغات ١/١ ٣٣٣/١ الأعلام ٢٩/٥)
- (٥) يحسن بنا أن نذكر هنا بعضا من أسنان الإبل :
١ - السليل : ولد الناقة ساعة تضعه قبل أن يُعلم أن ذكر أم أنثى .
٢ - السقب : ولد الناقة ساعة تضعه إن كان ذكرها
٣ - الطفل : ولد الناقة ساعة تضعه إلى أن يمشى
٤ - الراشح : ولد الناقة إذا قوى ومشى
٥ - الفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه
٦ - المظاض (ابن المظاض) : هو الفصيل إذا لقحت أمه . وقيل : هو ما دخل
في الثانية وإن لم تكن أمه حاملا . والأنثى : بنت مظاض .
والجمع : بنات مظاض للذكور والإناث
٧ - اللبون (ابن لبون) : هو ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية
ودخل في الثالثة ، لأن أمه ولدت غيره فمار لها لبن ، والأنثى : بنت
لبون . والجمع : بنات لبون للذكور والإناث
٨ - الحَقَّ : الذي فصل أخوه ، وذلك لا يستكمال ثلاث ودخول الرابعة . وقيل :
الذي استحق أن يركب ويحمل عليه أو استحق الضراب . والجمع : أحَقَّ
وحقاق . والأنثى : حَقَّ وحقة . والجمع : حَقَّق وحقاق .
٩ - الجُدَع : الذي أُنْتُت عليه الظامسة . والجمع : جذاع وأجذاع وجُدَعان
وهي جُدَعَة .

قال: والخلفة: الحامل، وقل ما تحمل (١) إلا ثنيستة فصاعدا .
تخليط الدية في الإبل: يكون بزيادة السن والصفة مع اتفاق القدر، وتخليطها في
الدراهم والدنانير: يكون بزيادة العين (٢) مع اتفاق الصفة (٣).
فأما الدية من الإبل: فهي (٤) مائة بعير لا يختلف قدرها بالتخليط -
والتخفيف .

-
- ١٠ - البعير : الجذع أو الجمل البازل، للذكر والأنثى، والجمع: أبعرة
وَبُعْرَانُ وَأَبَاعِرُ وَأَبَاعِيرُ .
- ١١ - الثَنِيَّ : البعير إذا أُلْقِيَ ثَنِيَّتُهُ، وذلك في السنة السادسة .
وهي ثنية، والجمع: ثَنِيٌّ .
- ١٢ - الرِّبَاع : الذي أُلْقِيَ رِبَاعِيَّتُهُ، وذلك في السابعة، وقد أربع .
- ١٣ - الجَمَل : ولد الناقة إذا أربع أو أجذع أو بزل أو أنثى للذكر
وشذ للأنثى .
- ١٤ - الناقة : الأنثى من الإبل . وقيل: لا تسمى ناقة حتى تجذع .
- ١٥ - السُّكْسُ والسُّدَيْسُ : الجمل الذي بلغ الثامنة، وذلك إذا أُلْقِيَ السن
التي بعد الرباعية، وكذلك الناقة .
- ١٦ - البَازِل : الجمل إذا بلغ التاسعة . بزل البعير يُبْزَلُ بَزْلاً وَبُزُولاً:
فطر نابه بدخوله في التاسعة، فهو وهى: بازل وَبُزُول
والجمع: بوازل وَبُزُل . وأصل البزول: الشق، يقال:
تبزّل جلد فلان إذا تشقق . ويقال: إذا بزل نابه فطر نابه .
والبازل: السن تطلع في وقت البزول . وقيل: ليس بعده .
سن تسمى، ويقال: بازل عام، وبازل عامين، وكذلك ما زاد .
- ١٧ - النَّاب : الناقة في أول البزول، ولا يقال للذكر: ناب . وقيل:
الناب والنُّيُوب: الناقة المُسِنَّة . والجمع: أنياب ونُيُوب
ونُيُوب .
- ١٨ - الْمُخْلِف : الذي أتى عليه عام بعد البزول، وهى مخلف، وليس له اسم
في سنه بعد الإخلاف ولكن يقال: مخلف عام وعامين، وكذلك
ما زاد . (الإفصاح ٧٢٠/٢ المخصص ٢١٧/٢)

- (١) ب : وقيل لم تحمل
- (٢) ب : القدر
- (٣) هذا جريا على القول الجديد، فإن الإبل تقوم بقيمتها وقت وجوب تسليمها
بنقد بلده الغالب بالغة ما بلغت، لأنها بدل متلف، فيرجع إلى قيمتها
عند إعواز أصله، وأما على القول القديم فلا تخليط فيها لأنها تقدر
بألف دينار أو اثني عشر ألف درهم . (المهذب ١٩٧/٢ نهاية المحتاج ٣٠٣/٧
بحيرى على الخطيب ١١٦/٤)
- (٤) ب : فتكون

- وفى التابعين قول عطاء (١) ومجاهد (٢) وسعيد بن المسيب (٣) -
والقاسم بن محمد (٤) وعروة بن الزبير (٥) .
(٧)
وفى الفقهاء (قول) (٦) مالك، وريممة بن (أبى) (٨) ...

- (١) عطاء : سبقت ترجمته
(٢) مجاهد : هو الإمام أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي - مولى السائب بن أبى السائب، تابعي، متفق على عدالته وثقته، وكان أعلمهم بالتفسير. قال ابن سعد: كان ثقة فقيها عالما كثير الحديث، توفي بمكة وهو ساجد. سنة ١٠١ هـ. (تهذيب التهذيب ٤٢/١٠ تذكرة الحفاظ ٩٢/١ شذرات الذهب ١٢٥/١)
(٣) سعيد بن المسيب : هو سعيد بن المسيب (بفتح الياء وكسرهما ، والفتح هو - المشهور ، وحكى عنه أنه كان يكرهه) بن حزن بن أبى وهب القرشي المخزومي - أبو محمد المدني، ولد سنة ١٥ هـ. لسنتين مضتا من خلافة عمر رضى الله عنه ، ورأى وكان صغيرا ، إمام التابعين وأفقههم ، أحد الفقهاء السبعة - بالمدينة ، وكان يسمى " راوية عمر " وهو أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته وأعلم الناس بحديث أبى هريرة ، وكان زوج بنت أبى هريرة ، توفي سنة ٩٣ هـ. أو ٩٤ هـ. فى خلافة الوليد ، ويقال لهذه السنة (٩٤ هـ) سنة الفقهاء - لكثرة من مات فيها من الفقهاء . (تهذيب التهذيب ٨٤/٤ حلية الأولياء ١٦١/٢٤ وفيات الأعيان ١١٧/٢)
(٤) القاسم بن محمد : هو القاسم بن محمد بن أبى بكر المديق التيمي المدني أبو محمد ، ويقال : أبو عبدالرحمن ، من كبار التابعين ، كان ثقة رفيعا عالما فقيها ورعا كثير الحديث ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، توفي بعد عمر بن عبدالعزيز سنة ١٠١ هـ. وقيل : ١٠٧ هـ. وقيل غير ذلك . (تهذيب التهذيب ٣٣٣/٨ حلية الأولياء ١٨٣/٢ شذرات الذهب ١٣٥/١)
(٥) عروة بن الزبير : هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي - أبو عبدالله المدني ، ولد فى آخر خلافة عمر سنة ٢٢ هـ. وقيل : ٢٣ هـ. وأمه أسماء بنت أبى بكر الصديق ، أحد التابعين الأعلام الثقات ، وأحد الفقهاء السبعة ، كان ثقة كثير الحديث فقيها عالما مأمونا ، توفى بالمدينة سنة ٩٤ هـ. (حلية الأولياء ١٧٦/٢ تهذيب التهذيب ١٨٠/٧ تهذيب الأسماء واللغات ٣٣١/١/١ شذرات الذهب ١٠٢/١)
وانظر رأى هؤلاء الأئمة فى : المغنى ٢٧٣/٨ البحر الزخار ٢٧٤/٦ - مصنف عبدالرزاق ٢٨٤/٩
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٧) والمشهور عن الإمام مالك : أن دية العمد مربعة كقول أبى حنيفة ، وأما المثلثة ففى مسألة قتل الأب ولده عمدا عدوانا لم يقتل به بأن يقصد قتله ولم يفعل به ما هو صريح فى القتل - كإضاعه وذبحه - أو يقتل به وعقى عنه على الدية . (المنتقى ٧٠/٧ شرح منخ الجليل ٣٩٤/٤ الخرشي ٣٠/٨ شرح الدردير ٢٣٧/٤)
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل

عبدالرحمن (١) وأهل الحرمين (٢) ومحمد بن الحسن (٣)
وقال أبو حنيفة : تغليظها أن تكون أرباعا (٤) خمس وعشرون بنت مخاض
خمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة (٥) ولم يوجب
الخلافت، فخالف في السن والصفة . وبه قال سفيان الثوري (٦) وأبو يوسف (٧)

- (١) ربيعة بن أبي عبدالرحمن : هو ربيعة بن أبي عبدالرحمن فروخ التيمي -
أبو عثمان المدني الفقيه المعروف بريعة الرأي ، صاحب الفتوى بالمدينة،
أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين، وبه تفقه الإمام مالك ، وعنه
السفيانان والأوزاعي، وتوفي بالمدينة سنة ١٣٦ هـ . (تهذيب التهذيب ٢٥٨/٣
الكاشف ٢٣٨/١ الجرح والتعديل ٤٧٥/٣) . وحكى ابن قدامة أن رأيه في
التغليظ يكون بالأرباع . (المغنى ٢٧٣/٨)
- (٢) أهل الحرمين : هم أهل مكة والمدينة .
- (٣) محمد بن الحسن : هو أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
الكوفي ، ولد بواسط سنة ١٣٢ هـ ونشأ بالكوفة ، صاحب أبي حنيفة ، كان
إماما فقيها محدثا مجتهدا ذكيا ، روى عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك
وروى عنه الشافعي وغيره ، مات هو والكشائي في يوم واحد سنة ١٨٩ هـ .
(النجوم الزاهرة ١٣٠/٢ البداية والنهاية ٢٠٢/١٠) وانظر رأيه في -
تحفة الفقهاء ١٥٧/٣ أعلاء السنن ١٤٢/١٨ أحكام القرآن للجصاص ٢٠٧/٣
- (٤) ب : أرباعها .
أي جعلها أربعة أقسام .
- (٥) فتح القدير ٢٧٢/١٠ بدائع الصنائع ٤٦٦٣/١٠ البحر الرائق ٢٧٣/٨
- (٦) سفيان الثوري : هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري - أبو
عبدالله الكوفي، ولد بالكوفة سنة ٩٧ هـ ونشأ فيها ، كان إماما من أئمة
المسلمين وعلماء من أعلام الدين مجمعا على إمامته ، أمير المؤمنين في
الحديث، توفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ . (حلية الأولياء ٣٥٦/٦ تهذيب
التهذيب ١١١/٤ وفيات الأعيان ١٢٧/٢ الأعلام ١٥٨/٣)
- (٧) وحكى الجصاص في أحكام القرآن أن رأيه في التغليظ يكون بالأثلاث ٢٠٧/٣
أبو يوسف : هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنباري الكوفي
ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ . صاحب أبي حنيفة ، أول من لقب بقاضي القضاة ،
تفقه على الإمام أبي حنيفة ، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وأحمد
بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ، توفي سنة ١٨٢ هـ . (شذرات الذهب ٢٩٨/١
تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ الأعلام ٢٥٢/٩) وانظر رأيه في فتح القدير ٢٧٢/١٠
بدائع الصنائع ٤٦٦٤/١٠ تحفة الفقهاء ١٥٧/٣

استدللا بأن بدل النفس لا يستحق فيه الحوامل كالخطأ، ولأن (١) الحوامل لا تستحق في الزكاة فلم تستحق في الدية (٢) كالزائد على الشنايا، ولأن الحمل مفة مجهولة فلم يستحق ثبوتها في الذمة كالمعسر .
ودليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : (ألا إن في قتل العمد - الخطأ بالسوط والعما مائة من الإبل مخلطة ، منها أربعون خلفه في بطونها : أولا دها) (٣) . وقد روى أنه قال (٤) على درج الكعبة ليعم بيانه (٥) فلم يجز خلافه ولا دفعه بالتأويل (٦)
فإن قيل : فإذا عولتم (٧) على هذا النص في الخلفات الأربعين فبأي دليل أوجبتم ثلاثين حقة وثلاثين جذعة ؟
قيل : لأمرين :

ب / ١٧

أحدهما : قول عمر ومن تابعه من الصحابة والتابعين
والثاني : أنه لما نص على الخلفات لتخليطها : علم أن الباقي دونها ، ودون الشنايا هي : الجذاع ودون الجذاع : الحقاق ، فلم يقتصر بالباقي على سن واحدة ،

-
- (١) ب : ولأن
(٢) وقالوا : إن الديات تعتبر بالمدقات ، والشرع نهى عن أخذ الحوامل في المدقات لأنها كرائم أموال الناس ، فكذلك الديات . (المبسوط ٢٦ / ٧٧)
(٣) الحديث سبق تخريجه
(٤) ب : وقدر مائة قاله على درج الكعبة
(٥) في الأمل : ليعمر بنيانه . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب وهذه الرواية ثابتة عند النسائي ٣٧ / ٨ وابن ماجه ٨٧٨ / ٢ والدارقطني ١٠٥ / ٣ بلفظ : (عن ابن عمر قال : قام النبي صلى الله عليه وسلم على درج الكعبة يوم الفتح فقال : الحمد لله الذي صدقنا وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب - وحده ، ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العما ، مائة من الإبل - مخلطة ، منها أربعون خلفه في بطونها أولا دها)
(٦) ب : بالتأويل
التأويل : تفسير ما يؤول إليه بشيء ، وقد أولته وتأولته تأولا
بمعنى . (الصحاح ٤ / ١٦٢٧)
(٧) عولتم : عول عليه تعويلا : أدل عليه دالة وحمل عليه ، يقال : عول على بما شئت : أي استعن به . (الصحاح ٥ / ١٧٧٦ مختار الصحاح ٤٦٣)
(٨) ب : فأى

لأنه خلا ف للإجماع (١) فجعلناه من سنيّين متواليين (٢) فلذلك أوجبنا (ثلاثين جذعة) (٣) وثلاثين حقة، على أنه قد روى محمد بن راشد (٤) عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب (٦) عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قتل متعمدا دُفع إلى وليّ (٧) المقتول، فإن شاعوا قتلوا، وإن شاعوا أخذوا الدية، وهي : ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه وما مولحوا عليه فهو لهم) (٨)

(١) لأنهم أجمعوا على هذه الأسنان الثلاثة وعدم الاكتفاء بـ واحد، وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه أخذ من قتادة المذلجى دية ابنه حين حذقه - بالسيف ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه، وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر، فكانت إجماعا، ولأن ما أوجب التغليظ أوجب في الأسنان دون القدر. (انظر المغنى ٢٨٠/٨)

(٢) وهما الحقة والجذعة

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) محمد بن راشد : هو محمد بن راشد المكحولى المخزومى الدمشقى - أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى، سكن البصرة، وثقه أحمد بن حنبل، وعن ابن

معين: ثقة صدوق. وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والتسك، ولم يكن الحديث من صنعه وكثير المناكير فى روايته فاستحق الترك " وتوفى سنة ١٦٠ هـ. (تهذيب التهذيب ١٥٨/٩ الكامل ٢٢٠٧/٦ الجرح والتعديل ٢٥٢/٧)

(٥) سليمان بن موسى : هو سليمان بن موسى بن الأشدق، مولاهم أبو أيوب، - فقيه أهل الشام فى زمانه - قال أبو حاتم: محله المدق، فى حديثه بعض الاضطراب. قال البخارى: عنده مناكير. وقال النسائى: أحد الفقهاء وليس بالقوى فى الحديث - توفى سنة ١١٥ هـ. وقيل: سنة ١١٩ هـ. (تهذيب التهذيب ٢٢٩/٤ الجرح والتعديل ٤١/٤ الكامل ١١١٣/٣)

(٦) عمرو بن شعيب : هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص - أبو إبراهيم المدنى، تابعى، كان يسكن مكة، وثقه يحيى بن معين وإسحاق بن راهويه، وهو حسن الحديث. وقال ابن معين: ليس بذلك وهو ثقة فى نفسه إنما بلى بكتاب أبيه عن جده - واختلف فى الاحتجاج بروايته: فإن أراد بجده الأذى - وهو محمد تابعى - فهو مرسل لا يحتج به - وإن أراد بجده الأعلى - وهو عبد الله صاحبى - : كان متملا احتج به، وإذا أطلق ولم يبين: احتمل الأمرين: فلا يحتج به - وقد ثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله، هذا هو المواب الذى قاله المحققون والجماهير، وهذا الإسناد - صحيح لثبوت لقائه شعيب لجده عبد الله بن عمرو بن العاص، ولأن أكثر أحاديث هذا الإسناد أوكلها كان عبد الله قد كتبها فى الطائفة وتداولها بنوه - بالنقل والحفظ والدرس - وتوفى بالطائف سنة ١١٨ هـ. (ندرات الذهب ١٥٥/ ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣ الجرح والتعديل ٢٣٨/٦ الكاشف ٣٣٢/٢ المجموع ١١٠/١)

(٧) ب : أولياء

(٨) مسند الإمام أحمد ١٨٣/٢ مصنف عبدالرزاق ٢٧٢/٩ ابن ماجه ٨٧٧/٢ الترمذى ٦٤٦/٤ بلفظ: (من قتل متعمدا دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاعوا قتلوا...)

ولأنه لما كان تغليظ الدية ضد تخفيفها اقتضى أن يكون أدنى ما فى
المغلظة من الأسنان (١) : هو أعلى أسنان المخففة لأجل العلتين (٢) فوجب أن (٣)
يكون المستحق فيها الجذاع والحقاق دون بنات لبون وبنات مخاض (٤)
وهذا يمتنع (٥) من قياسهم على الخطأ ، ويمتنع (من) (٦) قياسهم على
الزكاة (أنه) (٧) لما وجب فى الدية الثنايا (٨) وإن لم تجب فى الزكاة : جاز أن
تجب فيها الحوامل التى لا تجب فى الزكاة .

وما ذكروه من الجهل بالحمل : فغير صحيح ، لأن للحمل أمارات (٩) تدل
عليه ، وله أحكام تتوجه إليه ، ولا يمتنع أن يثبت فى الذمة منها ما يثبت فيها
من غير الدية كما ثبت (١١) فيها الجذاع والثنايا كالمطلقة / (٧) نعت ولا صفة .
(من غير)

... وإن شاءوا أخذوا الدية وهى ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وما
سألحوا عليه فهو لهم (وقال : حديث حسن غريب .

- (١) وهى الحقة والجذعة
 - (٢) ب : من الأسنان المخففة لأجل الثلاثين .
 - قوله " لأجل العلتين " : أى لأجل الخطأ يخفف ولأجل العمد يغلظ .
 - (٣) فى الأصل : بأن . والمحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٤) ب : بنات اللبون وبنات المخاض
 - (٥) ب : يمتنع
 - (٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق
لنسخة ب
 - (٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٨) وهى الخلفة
 - (٩) أمارات : جمع أماره وهى العلامة (الصحاح ٥٨٢/٢)
 - (١٠) ب : ولا يمتنع أن يثبت فى الذمة من الدية مما ثبت فيها
 - (١١) ب : يثبت
- انظر المذهب ١٩٦/٢ مغنى المحتاج ٥٣/٤ نهاية المحتاج ٢٩٩/٢ قليوبسى
وعميرة ١٢٩/٤ .

فصل

فإذا ثبت تغليظها في (١) الإبل بما ومفنا فقد اختلف قول الشافعي ١/١٨
هل يعتبر في الحوامل السن أم لا ؟ على قولين :
أحدهما : أنه لا يعتبر فيها السن ، وأى ناقة حملت من ثنية أو ما دونها (٢) :
لزم أخذها في تغليظ الدية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (منها أربعون خلفه
في بطونها أو ولادها) (٣)
والقول الثاني : أنه (٤) يعتبر فيها السن : أن تكون ثنية فما فوقها (٥) ولا
يقبل ما دون هذا السن من الحوامل (٦) لرواية عقبة بن أوس (٧) أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : (منها أربعون) (خلفه) (٨) ، في بطونها أو ولادها ما بين
الثنية إلى بازل عامها (٩)
فأما ما تغليظها في الذهب والورق فيكون بزيادة ثلثها على ما سنذكره .

-
- (١) ب : من
 - (٢) وهي الجذعة
 - (٣) الحديث سبق تخريجه (ص ٢٧)
 - (٤) ب : أنها
 - (٥) وهي الرابية
 - (٦) انظر : المهذب ١٩٧/٢ قليوبى وعميرة ١٣١/٤ المجموع ٤٠٧/١٧
 - (٧) عقبة بن أوس : سبقت ترجمته
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٩) الحديث أخرجه النسائي ٣٦/٨ بلفظ : (ألا وإن قتيل الخطأ شبه الحمد بالسوط
والعما والحجر مائة من الإبل ، فيها أربعون ثنية إلى بازل عامها ، كلهن
خلفه) والبخارى في التاريخ الكبير ٣٩٢/٨ وله شاهد وهو حديث ابن عمر
رضي الله عنهما عند النسائي ٣٧/٨ وابن ماجه ٨٧٨/٢ والدارقطنى ١٠٥/٣
وانظر جامع الأصول ٤١٣/٤ ونيل الأوطار ٨٤/٧

فصل

وإن قد تقدّر صفة الدية المغلظة فهي تتغلظ في العمد المحض إذا سقط فيه القود ، تكون في مال الجاني حالة . وتتغلظ في عمد الخطأ تكون على العاقلة مؤجلة ، ولا يجب فيه القود .

وأوجب مالك فيه القود (١) . وجعلها ابن شبرمة (٢) في مال الجاني دون عاقلته (٣)

والدليل عليها ما رواه عمرو بن دينار (٤) عن طاوس (٥) عن ابن عباس (٦) أن رسول الله (٧) صلى الله عليه وسلم قال : (من قتل في عَمَيٍّ (٨) رميا بحجر أو ضربا بعصا (٩) أو بسوط ، فعليه عقل الخطأ ، ومن قتل اعتباطا (١٠) فهو قود ، لا يحال بينه وبين قاتله ،)

- (١) لأن عمد الخطأ لا وجود له عند مالك . وقد سبق بيان ذلك ص ٢٩
- (٢) ابن شبرمة : هو أبو عبد الله بن شبرمة بن خسان بن المنذر الضبي القاضي الفقيه ، ولد سنة ٧٢ هـ . كان حافظا ثيبا حجة . قال ابن سعد : كان شاعرا - فقيها ثقة قليل الحديث . روى عن أنس والنخعي ونافع وابن سيرين وغيرهم وعنه ابن المبارك والسفيانان وجماعة ، وتوفي سنة ١٤٤ هـ . (شذرات الذهب - ١ / ٢١٥ تهذيب التهذيب ٢٥٠ / ٥ ميزان الاعتدال ٤٣٨ / ٢)
- (٣) انظر أحكام القرآن للجصاص ٢٠٠ / ٣
- (٤) عمرو بن دينار : هو عمرو بن دينار المكي - أبو محمد الأثرم الجمحي أحد الأعلام ، كان ثقة ثيبا كثير الحديث صدوقا عالما ، وكان مفتى مكة في زمانه ، روى عن ابن عباس وابن الزبير وأبي هريرة وطلوس وغيرهم ، وعنه قتادة ومالك والحمدان والسفيانان وغيرهم ، مات سنة ١٢٥ هـ . أو ١٢٦ هـ . (تهذيب التهذيب ٢٨ / ٨ الجرح والتعديل ٢٣١ / ٦ ميزان الاعتدال ٢٦٠ / ٣)
- (٥) طاوس : هو طاوس بن كيسان اليماني - أبو عبد الرحمن الحميري الجندی ، كان من عبّاد أهل اليمن ، ومن سادات التابعين ، اتفقوا على جلالته وفضيلته ووفور علمه وصلاحه وحفظه وثبته ، مات بمكة سنة ١٠٦ هـ . (تهذيب التهذيب ٨ / ٣٦٥ التاريخ الكبير ٣٦٥ / ٤ تهذيب الأسماء واللغات ٢٥١ / ١ / ١ صفة الصفوة ٢ / ٢٨٤)
- (٦) ابن عباس : سبقت ترجمته
- (٧) النبي
- (٨) عَمَيًّا : (بالكسر والتشديد فَعَمَيْلِي) من العمى . والمعنى : أن يوجد بينهما قتيل يُعَمَّى أمره ولا يتبين قاتله . (لسان العرب ٨٩٢ / ٢ النهاية لابن الأثير ٣٠٥ / ٣ جامع الأصول ٤١٤ / ٤)
- (٩) ب : بالعصا
- (١٠) اعتباطا : من " اعتبط مؤمنا " أي قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله ، وكل من مات بغير علة فقد اعتبط (لسان العرب ٦٧٠ / ٢ النهاية لابن الأثير ١٧٢ / ٣) قال الخطابي : اعتبط قتله : أي قتله ظلما لا عن قصاص . (معالم السنن ٤٦٤ / ٤)

فمن حال (١) بينه وبين قاتله فعلية لعنة (٢) الله والملائكة والناس أجمعين، ١٨/ب
لا يقبل منه صرف (٣) ولا عدل (٤).

وروى سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب (٥) عن أبيه عن جده قال: قال
(٦)
رسول الله صلى الله عليه وسلم: (عقل شبه العمد مغلظ مثل العمد ولا يقتل صاحبه)
ذكرهما الدارقطني (٧) في سننه. فسقط بهما قول مالك وابن شبرمة (٨)

- (١) أي مار حائلا ومائعا من الاقتصاص (عون المعبود ٢٨٢/١٢)
- (٢) لعنة: أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق: السب والدعاء
(النهاية لابن الأثير ٢٥٥/٤)
- (٣) صرف وعدل: اختلف في تفسيرهما:
- ف عند الجمهور: الصرف: الفريضة، والعدل: النافلة
- وقال الحسن البصري: الصرف: النافلة، والعدل: الفريضة
- وقال الأصمعي: الصرف: التوبة، والعدل: الغدية
- وقال القاضي عياض: لا تقبل فريضته ولا نافلته قبول رضا وإن قبلت قبول
جزاء (فتح الباري ٨٦/٤ صحيح مسلم يشرح النووي ١٤١/٩)
- (٤) ب: بزيادة قوله "شبه العمد مغلظ مثل العمد ولا يقتل صاحبه، ذكره -
الدارقطني في سننه فسقط بهما قول مالك وابن شبرمة، وسقط منه إسناد هذا
الحديث"
- والحديث أخرجه الدارقطني ٩٣/٣ بلفظ: (من قتل في عميا رميا بحجر أو -
ضربا بعصا أو سوط فعقله عقل الخطأ ١٠٠٠ الحديث) السنن الكبرى ٤٥/٨
- أبو داود ٢٨١/١٢ النسائي ٣٥/٨ ابن ماجه ٨٨٠/٢ مصنف عبدالرزاق ٢٨٠/٩
والحديث صحيح - انظر صحيح الجامع الصغير ٣٣٦/٥
- (٥) سليمان بن موسى وعمرو بن شعيب: سبقت ترجمتهما
- (٦) الدارقطني ٩٥/٣ بلفظ: (عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه)
وأبو داود ٣٠٧/١٢. والحديث في إسناده محمد بن راشد المكحولي، وقد
وثقه غير واحد، وتكلم فيه غير واحد. وسبقت ترجمته ص ٤٠
- (٧) الدارقطني: هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي - أبو الحسن الدارقطني
البغدادي الحافظ الكبير المشهور، صاحب المصنفات، ولد سنة ٣٠٦ هـ إمام
دهره في أسماء الرجال وصناعة التحليل، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة
بمثل الحديث وأسماء الرجال. توفي سنة ٣٨٥ هـ (البداية والنهاية ٣١٧/١١
الطبقات الكبرى ٤٦٢/٣ النجوم الزاهرة ١٧٢/٤ وفيات الأعيان ٢٩٧/٣)
- (٨) ومما يؤيد سقوط قول ابن شبرمة ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال:
(اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في
بطنها، فاختموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة
على عاقلتها) البخاري ٢١٦/١٠ مسلم ١٧٧/١١

فصل

فلإننا صح ما (١) ذكرنا فدية العمد (المحض) (٢) مغلفة بأربعة أشياء: بالسن (٣) والصفة (٤) والتعجيل (٥) والمحل (٦) فتكون في مال الجاني دون عاقلته .

ودية الخطأ (المحض) (٢) مخففة بأربعة أشياء: بالسن (٧) والمفقة والتأجيل (٨) والمحل، فتكون على عاقلته دونه .
ودية العمد الخطأ مغلفة بشيئين: الصفة والسن (٩) ومخففة بشيئين: التأجيل والمحل، لأنه لما كان عامداً في فعله بخلاف الخطأ، ومخطئاً في قصده بخلاف العمد: توسط فيها بين حكم الخطأ والعمد (١٠) .

-
- (١) ب : بما
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٣) والمراد بالسن هي : سن الإبل من الحقة التي لها ثلاث سنوات وطعنت في الرابعة، والجذعة التي لها أربع سنوات وطعنت في الخامسة، والخلفة وهي الحاملة التي في بطونها أولاً . وهذه هي الأسنان الثلاثة .
 - (٤) والمراد بها : صفة التخليط في هذه السن بالتثليث
 - (٥) وهو دفعها حالا
 - (٦) وهو من يتحمل الدية ، وهو الجاني نفسه
 - (٧) وهي أسنان خمسة خمسة : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون .
 - (٨) التأجيل وهو في ثلاث سنين
 - (٩) ب : السن والصفة
 - (١٠) وأكثر الشافعية ذكروا أن دية العمد مغلفة من ثلاثة أوجه: كونها على الجاني، وحالة، ومن جهة السن . ودية الخطأ المحض مخففة من ثلاثة أوجه: كونها على العاقلة، ومؤجلة، ومن جهة التخمين . ودية عمد الخطأ مخففة من وجهين: كونها على العاقلة، ومؤجلة، ومغلفة من وجه: وهو التثليث.
- انظر: المذهب ٢١٣/٢ روضة الطالبين ٢٥٦/٩ مغنى المحتاج ٥٣/٤، ٩٧
بجيرمي على الخطيب ١١٤/٤ - ١١٥ قليوبى وعميرة ١٢٩/٤، ١٥٦ .

مسألة

قال الشافعي (١): ولو ضربه بعمود خفيف أو بحجر لا يشدخ (٢) أو بحد سيف فلم يجرح، أو ألقاه في بحر قرب البئر وهو يحسن العوم (٣) أو ما إلا غلب أنه لا يموت في مثله (٤) فمات: فلا قود، والدية على العاقلة (٥)
قصد الشافعي بهذا بيان عمد الخطأ بأن يكون عامدا في فعله خاطئا - في قصده .

وجملته أن آلة القتل على ضربين: محدد ومثقل (٦)
فأما المحدد (٧) من الحديد إذا ضرب بحدّه أو بدفنه (٨): فهو عمد محض، لأنه لما كان لا يضرب بحدّه إلا لقصد القتل مار عامدا في فعله وقصده، فمار عمدا محضا (٩)

وأما المثقل: فينقسم ثلاثة أقسام:
أحدها: ما يقتل ولا يسلم منه مضروبه كالحجر العظيم والخشب الكبيرة إذا ضربه بهما، فهذا كالمحدد في أنه عمد محض، لأنه لا يقصد به الضرب إلا للقتل فمار عامدا في الفعل والقصد .

والقسم الثاني: ما كان خفيفا لا يقتل مثله من ضرب به كالنواة (١٠) من الحجارة وكالقلم من الخشب (١١)

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) يشدخ: الشدخ: كسر الشيء الأجوف كالرأس وغيره . تقول: شدخت رأسه فانشدخ (لسان العرب ٢/٢٨٢ الصحاح ٤٢٤/١)
(٣) العوم : السباحة (لسان العرب ٢/٩٣٤ الصحاح ١٩٩٣/٥)
(٤) ب : الأغلب في مثله أن لا يموت منه
(٥) مختصر المزمعي ١٢٦/٥
(٦) يتقصّد أن آلة القتل على ضربين جريا على الغالب، وإلا فإنه يشمل القتل - بالسحر وشهادة الزور ونحو ذلك (معنى المحتاج ٣/٤ بتصرف)
(٧) ب : الحدود
(٨) الدفن : الستر والموارة، يقال: دفنه يدفنه: ستره وواراه في التراب والمراد به: غرزه في اللحم حتى يختفى فيه . (لسان العرب ١/٩٩٤)
تاج العروس ٢٠٠/٩)
(٩) ولأنه قتله بما يقتل غالبا مع قصده للقتل
(١٠) النواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما أي حبه (لسان العرب ٣/٧٥١)
(١١) ب : أن ما كان خفيفا لا يقتل مثله من صوت كالنواة وقدرها من الحجارة والقلم من الخشب .

فهذا هدر (١) لا يضمن (٢)

والقسم الثالث : ما كان متوسطا من الحجر والخشب ، يجوز أن يقتل ويجوز أن لا يقتل ، فإذا قتل فهو عمد الخطأ لأنه عامد في فعله خاطيء في قصده (٣) وأما إن ألقاه في بحر بقرب البر وهو يحسن العوم فهو على ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون مما لا يسلم من مثله (٤) لعظم موجّه وقلة خلاص من يلقي نسي مثله : فهذا قاتل عمد ، يجب عليه القود لعمده في فعله وقصده .
والقسم الثاني : أن يكون مما لا يموت فيه من يحسن العوم (٥) : فلا شيء فيه .
والثالث : ما جاز أن يموت منه وجاز أن يسلم (٦) : فهذا من عمد الخطأ لعمده في فعله ، وخطئه (٧) في قصده .

وأما شجاج (٨) الرأس إذا كان بالمشغل فهو على ضربين : أحدهما : أن يكون مثله يشج في الأغلب ، فإذا ضربه به فأوضعه كانت موضحة

(١) هدر : ما يبطل من الدم وغيره ، يقال : وذهب دم فلان هذرا وهذرا أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل ولم يدرك بشأره (لسان العرب ٢/٢٨٢ المصباح -
(٢) لأننا نعلم أنه لم يموت من ذلك ، والموت عقبه موافقة القدر المنير ٢/٢٣٥)
(٣) هذا بشرط أن يكونا خفيفين ، وأن لا يوالى بين الضربات ، وأن لا يكون الضرب في مقتل ، وأن لا يكون المضروب مغيرا أو ضعيفا ، وأن لا يكون في حر شديد ، أو برد شديد ، فإن كان فيه شيء من ذلك فهو عمد ، لأنه يقتل غالبا .
والمقاتل هلى :

١ - الدماغ ٢ - العين ٣ - الحلق ٤ - أصل الأذن ٥ - الصدر
٦ - البطن ٧ - القلب ٨ - نقرة النحر
٩ - الأخدع : عرق في موضع الحجامه (المصباح المنير ١/١٦٥)
١٠ - الخاصرة : الخضر من الإنسان ، وسطه وهو المستدق فوق الوركين (المصباح - المنير ١/١٧٠)
١١ - الأنثيان : الخصيتان (المصباح المنير ١/٢٥)
١٢ - الإحليل : مخرج اللبن من الفرع والثدى ، ومخرج البول أيضا (المصباح - المنير ١/١٤٨)
١٣ - العجان : ما بين الخشية وحلقة الدبر (المصباح المنير ٢/٣٩٥)
١٤ - المثانة : مستقر البول ، وموضعها من الرجل فوق المعى المستقيم ، ومن المرأة فوق الرحم (المصباح المنير ٢/٥٦٤)

(٤) ب : فيه مثله
(٥) بأن كان قليلا لا يعد مثله مغرقا ، ومكت الملقى فيه مضطجعا أو مستلقيا حتى هلك فلا قصاص ولا دية ، لأنه المهلك نفسه بإعراضه عما ينجيّه من السباحة (مغنى المحتاج ٤/٨ روضة الطالبين ١/١٣١)
(٦) كأن كان يحسن السباحة ومنعه منها طارضا موج أو ريسح (مغنى المحتاج ٤/٨ روضة الطالبين ١/١٣٢)
(٧) ب : وخطأ
(٨) الشجاج : جمع الشجة وهو الجرح يكون في الوجه والرأس فلا يكون في غيرها ...

عمد، يجب فيها القود لأنه عامد فى فعله وقصده (١)

(والثانى : أن يكون مثله يجوز أن يشج ويجوز أن لا يشج ، فإذا أوضه فهو موضحة

عمد الخطأ ، فيها الدية دون القود) (٢)

فأما الضرب الثالث الذى قسمناه فى النفس وهو أن لا يقتل مثله فى ١٩ / ب

الأغلب فيقترن به الموت فيستحيل فى الشجاج أن يكون ما لا يشج مثله فيقترن به الشجاج ، لأن الموت قد يكون بالطبع وبالأسباب الخفية من أمراض وأعراض (٣) فجاز أن يقتن بالضرب وإن لم يحدث عنه ، والشجاج لا تحدث بالطبع ولا بالأسباب الخفية فلم يكن حدوثه إلا من الضرب (٤)

(٥) وقد يكون الحجر عمداً محظاً فى الشجاج لأن مثله يوضح الرأس لا محالة ويكون ذلك الحجر عمد الخطأ فى النفس. فإن كان فى النفس - لأن مثله يجوز أن يقتل ويجوز أن لا يقتل - فلا يجب به القود فى النفس (٦) - وإن كان فى شجاج - الموضحة : وجب به القود ، فيصير الفرق بين النفس وما (٧) دونها من وجهين : أحدهما : أنه قد يكون الفعل فى النفس هدراً ، ولا يكون فى الشجاج هدراً (٨) والثانى : أنه قد يكون المقتل فى النفس عمد الخطأ ، وفى الشجاج عمداً محظاً (٩) ثم يكون تغليظ الدية فيما دون النفس من الأطراف والجراح لتغليظها فى النفس على ما سندكره .

... من الجسم . (لسان العرب ٢/٢٧٠ المصباح المنير ١/٣٠٥)
(١) ب : أحدهما أن يكون مثله يجوز أن يشج ، فإذا أوضه فهو موضحة عمد الخطأ يجب فيها الدية دون القود

(٢) ما بين القوسين : لم يشب فى ب

(٣) أعراض : العرض : من أحداث الدهر من الموت والمرض والعرض والعارض :

الآفة تعرض فى الشيء (لسان العرب ٢/٧٣٨)

(٤) يعنى بسبب ظاهر من الضرب وغيره

(٥) يعنى لا بد أن يحدث ويحصل ولا شئ يحول بينه وبين نتيجة الإيذاء .

(٦) ب : ولا يجب به القود بالنفس

(٧) ب : فيما

(٨) وذلك : كأن يضربه بحمأة أو قلم لا يقتل مثله فمات : فهدر لم يجب القود

ولا الدية فى النفس لأنه لا يموت من ذلك ، والموت عقبه موافقة القدر .

وأما فى الشجاج فلا يكون فيه هدر ، فيكون فيه دية شبه العمد لأن مثله

يجوز أن يشج ويجوز أن لا يشج ، فإن شج فهو شبه العمد .

(٩) وذلك : كأن يضربه بالعماء الخفيفة فهو شبه عمد فى النفس لأنه لا يقتل

غالباً ، وعمد فى الشجاج لأنه يوضح غالباً .

انظر : المذهب ٢/١٧٧ روضة الطالبين ٩/١٢٥ مغنى المحتاج ٤/٣ ، ٢٥

نهلية المحتاج ٧/٢٣٨ حواشى الشروانى وابن القاسم ٨/٣٧٩

مسألة

قال الشافعي (١) : وكذلك التغليب في النفس والجراح (٢) في الشهر الحرام (٣) والبلد الحرام (٤) وذى الرحم (٥) ٠٠٠٠ إلى آخر الباب (٦)

اعلم أن الدية على (٧) ثلاثة أقسام :

أحدها : دية العمد المحض، وهي مغلظة تجب على الجاني حالة

والثاني : دية العمد الخطأ، وهي مغلظة تجب مؤجلة على العاقلة (٨) فتساوى ١/٢٠

الديتان في التغليب، ويختلفان في التأجيل (والتحمل) (٩) ، فتكون في العمد المحض حالة (في مال الجاني) (٩) ، وفي عمد الخطأ مؤجلة على عاقلته، لأنسه

لما كان عمد الخطأ أخف من العمد المحض (١٠) - وقد ساواه في تغليب الدية لعمده

في الفعل - خالفه في التأجيل والمحل لخطئه في القصد.

والقسم الثالث : دية الخطأ المحض، فهي مخففة على ما سنذكره من (١١) صفة

التخفيف تتحملها (١٢) العاقلة مؤجلة في (١٣) ثلاث سنين، ولا تتغلظ إلا في ثلاثة

أحوال : أحدها : أن يكون قتل الخطأ في الحرم

والثاني : أن يكون في الأشهر الحرم

والثالث : أن يكون على ذى الرحم المحرم

(١) ب : بزيادة " رضاه الله عنه "

(٢) أي الجراح فيما دون النفس - من الجراحات والشجاج

(٣) والمراد به : الأشهر الحرم وهي : ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب

(٤) والمراد به : حرم مكة

(٥) وهو ذى الرحم المحرمية كالأب والأخ والأم والأخت ، وخرج ما إذا

انفردت الرحمة عن المحرمية كأولاد الأعمام والأخوال فلا تغلظ فيهم الدية

على الأصح، وما إذا انفردت المحرمية عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع

فلا تغلظ بها الدية .

(٦) مختصر المزنى ٥ / ١٢٧ . وتما مه : (وروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه

أنه قضى في دية امرأة وطئت بمكة بدية وثلاث قال : وهكذا أسنان دية العمد

حالة في ماله إذا زال عنه القصاص . قال المزنى رحمه الله : إذا كانت -

المغلظة أعلى سنا من سن الخطأ للتغليب فالعائد أحق بالتغليب إذا مارت

عليه . وبالله التوفيق) (١٠) ب : عمد المحض

(٧) ب : تنقسم (١١) ب : في

(٨) ب : تجب على العاقلة مؤجلة (١٢) ب : فتحملها

(٩) ما بين القوسين : لم يشبه في ب (١٣) ب : من

فتكون مغلظة في الخطأ (المحض كما تتغلظ دية العمد المحض ودية العمد

الخطأ ؛ فيصير (١) تغليظ الدية في خمسة أحوال: في العمد المحض، وفي العمد
(٢) الخطأ، وفي الخطأ المحض في الحرم، وفي الأشهر الحرم، وعلى ذى الرحم المحرم.

وقال أبو حنيفة: لا تتغلظ دية الخطأ المحض بالحرم ولا بالأشهر الحرم

ولا على ذى الرحم (٣) وبه قال مالك (٤) والنخعي (٥) والشعبي (٦).

استدللاً برواية ابن مسعود (٧) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(دية الخطأ أخماس) (٨) ولم يفرق .

ولأن ما وجب بقتل الخطأ: لم يتغلظ بالزمان والمكان كال كفارة (٩)

ولأن قتل الخطأ أخف (١٠) من قتل العمد .

فلما لم يكن للحرم والرحم والأشهر الحرم زيادة تأثير في قتل العمد ٢٠ / ب

فأولى أن لا يكون لها (١١) زيادة تأثير في قتل الخطأ .

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٢) انظر : المذهب ١٩٦/٢ مغنى المحتاج ٥٣/٤ - ٥٥ نهاية المحتاج ٢٠١-٢٩٩/٧
- قليوبي وعميرة ١٢٩/٤ بجيرمي على الخطيب ١١٦/٤
- (٣) أحكام القرآن للجصاص ٢١٠/٣
- (٤) المدونة الكبرى ٤٣٢/٤ بداية المجتهد ٤١٨/٢ تفسير القرطبي ١٣٥/٨
- فتح الرقيم ١٠٢/٣
- (٥) النخعي : هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي - أبو عمران ولد سنة ٥٠ هـ . كان رجلاً صالحاً فقيهاً وإماماً من أئمة الإسلام ، وهو حجة ثقة ثبت، أجمعوا على توثيقه وجلالته وبراعته في الفقه ، مات سنة ٩٦ هـ وهو مختلف من الحجاج . (طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ تهذيب التهذيب ١٢٧/١ تهذيب الأسماء واللغات ١٠٤/١/١)
- (٦) الشعبي : هو عامر بن شراحيل - وقيل : بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري - أبو عمرو الكوفي، ولد في خلافة عمر، ثقة مشهور فقيه فاضل . توفي سنة ١٠٣ هـ . (تهذيب التهذيب ٦٥/٥ تقريب التهذيب ١٦١ الكاشف ٤٩/٢) وانظر رأيهما في المغنى ٣٨١/٨
- (٧) ابن مسعود : سبقت ترجمته
- (٨) السنن الكبرى ٧٥/٨ والدارقطني ١٧٣/٣ والنسائي ٣٩/٨ وابن ماجة ٨٧٩/٢
- وأبو داود ٢٨٧/١٢ والترمذي ٦٤٢/٤ مصنف ابن أبي شيبة ١٣٣/٩ .
- وما روه مرفوعاً : ضعيف لأن فيه خشف بن مالك وهو رجل مجهول، ولم يروه - عنه إلا زيد بن جبير بن حرملة الجشمي، ورواه عنه حجاج بن أرطاة وهو رجل مشهور بالتدليس . ولفظ ابن أبي شيبة مرفوعاً : عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (دية الخطأ أخماسا : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون، وعشرون بنات مخاض) وفيه أبو اسحاق عن علقمة وهو لم يسمع منه .
- (٩) فإن الكفارة لم تغلظ بالزمان والمكان، وكذلك الدية
- (١٠) ب : أحط (١١) ب : له

ولأن الحرم (١) المدينة حرة كما لحرم مكة حرة ، ولشهر رمضان حرة
كما للأشهر الحرم حرة ، ولشرف النسب حرة كما للرحم حرة ، ثم لم تتغلظ الدية
بحرمة المدينة وحرمة شهر رمضان وحرمة شرف النسب ، كذلك لا تتغلظ بحرمة الحرم
وحرمة الأشهر الحرم وحرمة الرحم .

ولأن (٢) القتل كالزنا لوجوب القتل به بثارة (٣) وما دونه أخرى (٤)
فلما لم يتغلظ حكم الزنا بالمكان والزمان والرحم : لم يتغلظ حكم القتل .
ولأنه لو تغلظ حكم القتل بكل واحد (٥) من هذه الثلاثة : لوجب
إنجامها (٦) أن يضاعف التغليظ بها ، وفي إجماعهم على سقوط هذا (٧) دليل (٨) على
سقوط ذلك (٨)

ولأن الأموال تضمن كالنفوس (والعبد يضمن بالقتل كالحرة ، ولم يتغلظ
ضمان الأموال وقتل العبد بهذه الثلاثة) (٩) كذلك لا يتغلظ بها ضمان النفوس
في الأحرار .

ودليلنا عليه : انعقاد الإجماع به ، روى ذلك عن عمر وعثمان وابن
عباس .

فأما عمر فروى ليث (١٠) عن مجاهد (١١) عن عمر بن الخطاب أنه قال :
(من قتل في الحرم أو قتل في الأشهر الحرم أو قتل ذا رحم : فعليه دية وثلاث)
(١٢)

-
- (١) ب : لحرمة
 - (٢) في الأصل : لأن - بدون الواو ، والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٣) كما إذا كان الزاني محصناً فإنه يرجم إلى أن يموت
 - (٤) كما إذا كان الزاني غير محصن فإنه يجلد مائة وتغريب عام
 - (٥) ب : واحدة
 - (٦) ب : وجب إذا جمعهما
 - (٧) أي سقوط المضاغة إذا اجتمعت هذه الثلاثة
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - أي سقوط ذلك التغليظ إذا انفرد
 - (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٠) ليث : هو ليث بن أبي سليم (أيمن) بن زعيم القرشي - أبو بكر ، ويقال :
أبو بكر ، روى عن طاوس ومجاهد وعطاء وعكرمة وجماعة ، وعنه الثوري والحسن
بن صالح وجماعة . قال ابن سعد : كان رجلاً مالاً عابداً ، وكان ضعيفاً في
الحديث . قال ابن حبان : اختلط في آخر عمره . مات سنة ١٤٣ هـ . (تهذيب
التهذيب ٤٦٥/٨ الجرح والتعديل ١٧٧/٧ ميزان الاعتدال ٤٢٠/٣)
 - (١١) مجاهد : سبقت ترجمته
 - (١٢) السنن الكبرى ٧١/٨ بلفظ : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى فيمن
قتل في الحرم أو في الشهر الحرام أو هو محرم بالدية وثلاث الدية) وفي
سنده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف . قال ابن المنذر : رويناه عن عمر بن

وأما عثمان فروى ابن أبي نجيح (١) عن أبيه : (أن عثمان قضى فى دية امرأة قتلت بمكة بستة (٢) آلاف درهم وألفى درهم تغليظاً لأجل الحرم) (٣) وفسى رواية الشافعى : (أنه قضى فى دية امرأة ديت فى الطواف بالبيت فهلكت بثمانية ١/٢١ آلاف درهم) (٤)

وأما ابن عباس فروى نافع بن جبير (٥) : (أن رجلاً قتل فى الشهر الحرام فى الحرم ، فقال ابن عباس : الدية اثنا عشر ألفاً وأربعة آلاف تغليظاً لأجل الحرم ، وأربعة آلاف للشهر الحرام) (٦) .
وليس لقول هؤلاء الصحابة (رضى الله عنهم مع انتشاره عنهم - لأن فيه إمامين) (٧) - مخالف ، فثبت أنه إجماع لا يجوز خلافه (٨)

..... الخطاب أنه قال : (من قتل فى الحرم أو قتل محرماً أو قتل فى الشهر الحرام : فعليه الدية وثلاث الدية) مصنف عبدالرزاق ٣٠١/٩ تلخيص الحبير ٣٣/٤
نيل الأوطار ٨٥/٧

- (١) ابن أبي نجيح : هو عبدالله بن يسار الأعرج المكى مولى ابن عمر ، روى عن سهل بن سعد وسالم بن عبدالله بن عمر ومسلم المكى وعن أبيه يسار ، ذكره ابن حبان فى الشقات (تهذيب التهذيب ٨٥/٦ الكشف ١٢٩/٢)
- (٢) ب : تعبد بثمانية آلاف درهم تغليظاً لأجل الحرم
- (٣) المحلى ٣٩٦/١٠ بلفظ : (أن امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان ديتها ستة - آلاف درهم وألفى درهم)
- (٤) السنن الكبرى ٧١/٨ مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٦/٩ مصنف عبدالرزاق ٢٩٨/٩ بلفظ (أوطأ رجل امرأة فرساً فى الموسم فكسر ضلعاً من أضلاعها فماتت ، فقضى عثمان فيها بثمانية آلاف درهم لأنها كانت فى الحرم ، جعل لها الدية وثلاث الدية) وانظر : تلخيص الحبير ٣٣/٤ نيل الأوطار ٨٥/٧ المحلى ٣٩٦/١٠
- (٥) نافع بن جبير : هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل - أبو محمد القرشى ، ويقال : أبو عبدالله المدنى ، روى عن أبيه والعباس بن عبدالمطلب والزبير بن العوام وغيرهم ، وعنه عروة بن الزبير والزهرى وجماعة . قال المعلى : مدنى تابعى ثقة . قال ابن خراش : ثقة مشهور أحد الأئمة . توفى سنة ٩٩ هـ . (تهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠ التاريخ الكبير ٨٢ / ٨ الجرح والتعديل ٤٥١/٨)

(٦) السنن الكبرى ٧١/٨ مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٥/٩ المحلى ٣٩٧/١٠ بلفظ : (قتل رجل فى البلد الحرام فى شهر حرام فقال ابن عباس : ديته اثنا عشر ألفاً - درهم ، وللشهر الحرام أربعة آلاف ، وللبلد الحرام أربعة آلاف) وانظر : تلخيص الحبير ٣٤/٤ نيل الأوطار ٨٥/٧

- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . والمراد بالإمامين : عمر وعثمان رضى الله عنهما .
- (٨) قال ابن قدامة : وهذا مما يظهر وينتشر ولم ينكر فيثبت إجماعاً . (المغنى ٣٨٠/٨) ولأن العبادلة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم غلطوا فى هذه الأثياء - وإن اختلفوا فى كيفية التغليظ - ولم ينكر ذلك أحد من ...

فإن قيل : يجوز أن يكون التغليب الذي أجمعوا عليه (هو) (١) في العمد المحض أو في العمد الخطأ فلا يكون فيه دليل على تغليظه بهذه الأسباب الثلاثة في الخطأ .

فعنه (٢) جوابان :

أحدهما : أنهم قد نصوا (٣) على تغليظها (بهذه الأسباب ، ولو كانت في عمد الخطأ لما تغلظت بها) (١)

والثاني : أنه حكم نُقل مع سبب فاقضى أن يكون محمولا عليه كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه سها فسجد) (٤) فكان محمولا على سجوده لا جل السهو .

ولأنه لما كانت هذه الأسباب الثلاثة مخومة بتغليب الجريمة فسي القتل جاز أن يتغلظ بها حكم القتل .

أما الحرم فليقول الله تعالى : (ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه) (٥)

... المحاربة رضى الله عنهم ، فكان إجماعا ، وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم (مغنى المحتاج ٥٤/٤)

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : ففيه

(٣) ب : قصدوا

(٤) أبو داود ٢٥٩/٢ والترمذى ٤١٢/٢ السنن الكبرى ٣٥٥/٢ ولفظ الترمذى : (عن

عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها فسجد سجدتين

ثم تشهد ثم سلم) وقال : هذا حديث حسن غريب والحديث في سهوه صلى الله

عليه وسلم وسجوده له رواه الجماعة وله طرق وألفاظ مختلفة ، منها ما -

اتفق عليه الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : (صلى بنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر ، فسلم

في ركعتين ثم أتى جذعا في قبلة المسجد ، فاستند إليها مغضبا ، وفي القوم

أبو بكر وعمر فها با أن يتكلما ، وخرج سرعان الناس ، قصرت الصلاة ، فقام

ذو اليدين فقال : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فنظر النبي صلى

الله عليه وسلم يميننا وشمالا ، فقال : ما يقول ذو اليدين ؟ قالوا : صدق ،

لم تصل إلا ركعتين . فسلم ركعتين وسلم ، ثم كبر ثم سجد ، ثم كبر فرفع ، ثم

كبر وسجد ، ثم كبر ورفع ، قال : وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال : وسلم)

واللفظ لمسلم ٦٢/٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩١

ولرواية أبي سعيد المقبري (١) عن أبي شريح الكعبي (٢) : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال: إن الله (٣) حرم مكة ، فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسفكن (٤) فيها دما ولا يعضدن (٥) شجرا ، فإن رخص مترخص فقال: إنها أحلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الله أحلها لى ساعة (٦) ثم هي حرام إلى أن تقوم الساعة) (٧)

ولأنه لما تغلظ بالحرم حرمة الصيد كان أولى أن يتغلظ به نفوس الآدميين .

وأما الأشهر الحرم ، فنقول : الله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم (٨) فلا تظلموا فيهن أنفسكم) (٩) وقال تعالى : (يألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ؟ قل : قتال فيه كبير) (١٠) وقد كان القتال فيها (١١) محرما

(١) أبو سعيد المقبرى : هو كيسان بن سعيد المدنى ، صاحب العبا ، مولى أم شريك ، ويقال له : صاحب العباس ، روى عن عمر وعلى وعبد الله بن سلام وأسامة بن زيد وأبي شريح الخزاعى وغيرهم ، وعنه ابنه سعيد وابن ابنه وخلق . كان ثقة كثير الحديث ، وتوفى سنة ١٠٠ هـ . (تهذيب التهذيب ٤٥٣/٨ تقریب التبذیب ٢٨٧ الكاشف ١١/٣)

(٢) فى الأصل : أبى شريح الكعبي . والمصحح ما أثبتناه . أبو شريح الكعبي هو : خويلد بن عمرو ، وقيل : عمرو بن خويلد بن مخر بن عبد الحزى بن معاوية - أبو شريح الخزاعى ، أسلم يوم الفتح ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود ، وعنه أبو سعيد المقبرى ونافع بن جبير . مات سنة ٦٨ هـ . (تهذيب التهذيب ١٢٥/١٢ أسد الغابة ١٥٢/٢)

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل

(٤) يسفك : يهرق (الصحاح ١٥٩٠/٤)

(٥) يعضد : يقطع (الصحاح ٥٠٩/٢)

(٦) ب : بزيادة " قيل له : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله أحلها لى ساعة)

(٧) ب : إلى يوم القيامة .

أخرجه البخارى ٢٠/٨ ومسلم ١٢٧/٩ والترمذى ٥٣٦/٣ والنسائى ١٦١/٥ مسند الشافعى ٢٠٠ المحلى ٢٦١/٧ ولغظ البخارى : (إن مكة حرما لله ولم يحرمها الناس ، لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعضد بها شجرا ، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن له فيه ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب)

(٨) الدين القيم : القائم المستقيم (تفسير القرطبى ١٣٤/٨)

تفسير ابن كثير ٣٩٦/٣

(٩) سورة التوبة ٣٦ . (١٠) سورة البقرة ٢١٧ . قوله "كبير" : أى مستنكر .

(١١) ب : فيه

فى صدر الإسلام لعظم حرمتها .
وأما ذو الرحم : فلقول الله تعالى: (والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب) (١) . قيل: هى الرحم (أمر الله بوصلها) (٢) ، " ويخشون ربهم " : فى قطعها . " ويخافون سوء الحساب " : فى المعاقبة عليها .

ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع أبا حذيفة بن عتبة (٣) بن ربيعة من قتل أبيه يوم بدر، وقال: دعه، يلى قتله غيرك، حتى قتله حمزة بن عبدالمطلب (٤)

ومنع أبا بكر (٥) من قتل ابنه (عبد الرحمن) (٦) يوم أحد (٧)

- (١) سورة التترعد ٢١.
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٣) أبو حذيفة بن عتبة هو: مهشم . وقيل: هُشم . وقيل: هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى العبشى، كان من السابقين الأولين إلى الإسلام ، أسلم قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وكان من فضلاء الصحابة، وشهد المشاهد كلها، واستشهد يوم اليمامة . (أسد الغابة ٧٠/٦)
- (٤) حمزة بن عبدالمطلب: هو حمزة بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف - عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخوه من الرضاة أرضعتهم نويبة مولاة أبى لهب - أبو عمار، أسد الله وسيد الشهداء، ولد قبل النبى صلى الله عليه وسلم بسنتين، أسلم فى السنة الثانية من المبعث، واستشهد يوم أحد، قتله وحش، ثم أسلم وحشى رضى الله عنهما (الإمابة ٢٥٣/١ أسد الغابة ٥١/٢) وانظر قصة قتل عتبة بن ربيعة فى: الروض الأنف ١٠٣/٥ السيرة النبوية لابن هشام ٦٢٥/١ السيرة النبوية لابن كثير ٤١٣/٢ وكتاب المغازى للواقدي ٦٩/١ وفيه: (قالوا: وكان عتبة بن ربيعة حين دعا إلى البراز قام إليه ابنه أبو حذيفة يبارزه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: اجلس. فلما قام إليه انفرأعلان أبو حذيفة بن عتبة على أبيه بضربة)
- (٥) أبو بكر: هو عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب - أبو بكر الصديق بن أبى قحافة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومأجه فى الغار، الصحابى الجليل المشهود له بالجنة، ولد بعد الفيل بثلاث سنين وتوفى سنة ١٣ هـ. ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (تهذيب التهذيب ٣١٥/٥ طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ أسد الغابة ٣٠٩/٣)
- (٦) عبد الرحمن: عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق القرشى التيمى - أبو محمد وقيل: أبو عبدالله شقيق عائشة، وهو أسن ولد أبى بكر، أسلم يوم الفتح وشهد مع خالد اليمامة، وتوفى بمكة سنة ٥٢ هـ. وقيل غير ذلك . (تهذيب التهذيب ١٤٦/٦ أسد الغابة ٤٦٦/٣ الإمابة ٣٩٩/٢)
- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

وانظر قصته فى كتاب المغازى للواقدي ٢٥٢/١

وإذا كانت هذه الثلاثة (١) مخصصة بزيادة الحرمة وعظم المأثم (٢)

فى القتل : جاز أن تختص بتغليظ الدية كالعمد وعمد الخطأ .

ويدل عليه (٣) من طريق القياس أنه قتل فى الحرم ، فكان العمد والخطأ فى

قدر غرمه سواء كقتل الصيد (٤)

وأما (٥) الجواب عن عموم حديث (٦) ابن مسعود فيخصمه دليلنا (٧)

وأما قياسهم على الكفارة : فالجواب عنه أنها لما لم (٨) تتغلظ بالعمد

: لم تتغلظ بهذه الأسباب ، والدية لما تغلظت بالعمد : تغلظت بهذه الأسباب . ١/٢٢

وأما قياسهم على العمد : فالمعنى (فيه) (٩) أنه قد استوفى غاية

التغليظ ، فلم يبق للتغليظ تأثير ، والخطأ بخلافه .

وأما اعتبارهم حرم مكة بحرم المدينة : فقد اختلف أصحابنا فيه : فمنهم

من غلظ الدية فيها كتغليظها بمكة (١٠) من قوله فى القديم إن صيدها مضمون (١١)

فعلى هذا يسقط الاستدلال . وقال الأكثرون : لا تتغلظ الدية فيها وإن تغلظت

بحرم مكة ، لأن حرم مكة أغلظ حرمة لا خصامه بنسكى الحج والعمرة وتحريم

الدخول إليه إلا بإحرام (١٢) فلذلك تغلظت الدية فيه ، بخلاف المدينة .

وهكذا (١٣) اختلف أصحابنا فى تغليظ الدية (١٤) بالقتل فى الإحرام

على هذين الوجهين .

(١) هى الحرم والأشهر الحرم والرحم ذو المحرم

(٢) المأثم : الإثم : الذنب . وقد أثم إثمًا ومأثمًا : إذا وقع فى الإثم .

(الصاح ١٨٥٧/٥ مختار الصحاح ٦)

(٣) أى على جواز اختصاص هذه الثلاثة بتغليظ الدية فيها

(٤) ب : قدر عوضه سواء أطله قتل الصيد .

قوله : " كقتل الصيد " لأنه لا فرق فى الضمان فى قتل الصيد بين العامد -

والخاطئء والجاهل بالتحريم والناسى بالإحرام . (مغنى المحتاج ٥٢٤/١)

(٥) ب : فأما

(٦) فى الأصل : جواب . والصحيح بما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٧) والمراد به : أن حديث ابن مسعود : (دية الخطأ أخماس) عام ، والآثار

الواردة عن عمر وعثمان وابن عباس خاص تخص ذلك العام فيحمل عليها .

(٨) ب : إنما لم

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(١٠) ب : كتغليظه بمكة أخذاً

(١١) انظر : مغنى المحتاج ٥٢٩/١ المجموع ٤٠٣/٧ حاشية الجمل ٥٣٦/٢

(١٢) ب : بالإحرام

(١٣) أى كاختلافهم فى تغليظ الدية بحرم المدينة

(١٤) ب : الدم

وأما اعتبارهم الأشهر (١) الحرم بشهر رمضان: فخير صحيح، لأن حرمة شهر رمضان مختصة بالعبادة دون القتل، وحرمة الأشهر الحرم مختصة بالقتل - .
فلذلك تغلظت الدية بالأشهر الحرم ولم تغلظ بشهر رمضان .
وأما اعتبارهم ذا الرحم بذى النسب: فلا يصح ، لأن حرمة الرحم أقوى لاختصاصها بالتوارث والنفقة .
وأما اعتبارهم (٢) القتل بالزنا : فالفرق بينهما أن الزنا لما لم يختلف (حكمه باختلاف الأعيان (٣) لم يختلف بالمكان والزمان، ولما اختلف حكم القتل باختلاف الأعيان جاز أن يختلف بالمكان والزمان (٤)
وأما اعتبارهم نفوس الأحرار بنفوس العبيد والأموال: فالفرق بينهما أنه لما لم يختلف في نفوس العبيد والأموال غرم (٥) العمد والخطأ: لم يختلف ٢٢/ب بالزمان والمكان، ولما اختلف في نفوس الأحرار غرم (٥) العمد والخطأ: اختلف بالزمان والمكان . والله أعلم (٦) .

-
- (١) ب : على الأشهر - بزيادة " على "
(٢) في الأصل : اعتبار . والا وفق ما أثبتناه
(٣) فإن الزنا بذى الرحم حكمه كحكم الزنا بغيره: إن كان محصناً فحكمه: الرجم، وإن كان غير محصن: فحكمه الجلد والتغريب
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ب : تحريم
(٦) انظر: المذهب ١٦٦/٢ مغنى المحتاج ٥٣/٤ - ٥٥ نهاية المحتاج ٢٩٩/٧
قليوبى وعميرة ١٢٩/٤ بجيرمى على الخطيب ١١٦/٤ اعانة الطالبين ١٢٤/٤
الشروانى وابن القاسم ٤٥٣/٨

فصل

فأما استيفاء (١) القصاص والحدود في الحرم فيجوز أن يقتصر في (٢)

الحرم من القاتل في الحل والحرم . وكذلك إقامة الحدود (٣) .

وقال أبو حنيفة (٤): لا يجوز أن يقتل من القاتل في الحل إذا لجأ إلى

الحرم، ويلجأ إلى الخروج منه (بالهجر) (٥) وترك المبايعة (٦) والمشاركة (٧) معه حتى يخرج فيقتصر منه في الحل .

استدللاً يقول الله تعالى: (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا

وهدى للعالمين، فيه آيات بينات مقام إبراهيم، ومن دخله كان آمنا (٨)

وقوله تعالى: (أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم) (٩)

فوجب بهاتين الآيتين أن يكون داخله آمنة ، وليس قتله فيه آمنة .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أعْتَا (١٠) النَّاسُ عَلَيَّ

الله القاتل غير قاتله ، والقاتل في الحرم (والقاتل بذنـهـل (١١) فـنـسـي

(١) استيفاء : من استوفى حقه وتوفاه وأوفاه ووفاه بمعنى، أى: أعطاه واقبأ .
(المصاح ٢٥٢٦/٦)

(۲) ب : من

(٣) وهو قول المالكية وابن المنذر (الخرشي ٢٥/٨ المغني ١٠١/٩)

(٤) حاشية رد المختار ٥٤٧/٦ أحكام القرآن للجصاص ٣٠٤/٢ وأما إن أنشأ القتل في الحرم فإنه يقتل فيه . وهو قول الحنابلة (المغنى ١٠٠/٩ الأنصاف ١٦٧/١)

(٥) ما بين المقوسين : لم يشب في ب
والهجر : ضد التوصل ، وهجرته هجرا من باب قتل : قطعته (المصباح المنير
١٦٤٤/٢ المصاحح ١٨٥١/٢)

(٦) ب : وتترك المبيعة

(٧) المشاركة : يقال: ثاراه مشاركة وشراء : بايعه . وقيل: ثاراه من الشراء والبيع جميعا . (تاج العروس ١١٦/١٠ ترتيب القاموس المحيط ٢/٧٠٧)

(۸) سورة آل عمران ۹۶ - ۹۷

(٩) سورة الحنكوت ٦٧

(١٠) أعتا : من عتا ، يقال: عتوتُ يا فلان عتُوتًا وعُتِيًّا - بضم العين وكسرهما - ورجل عاتٍ. والعاتى: المجاوز للحد فى الاستكبار. والعاتى: الجبار أيضا . وقيل: العاتى: هو المبالغ فى ركوب المعاصى المتمرد الذى لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقعا (المصاح ٢٤١٨/٦ مختار المصاح ٤١٢)

(١١) نحل : الحقد والعداوة ، يقال : طلب بذخله أى : بشأره . (لسان العرب - ١١/٢٥٦ المصباح المنير ١/٢٦٠ - وفى الإفصاح : الذحل : طلب مكافأة بجناية جنيت عليك أو عداوة أتيت إليك . والجمع : أذحال وذحول (الإفصاح ١/٢٤٤) ...

الجاهلية (١) . وقوله " القاتل في الحرم " (٢) : يعنى قودا وقما صا ، لأن

ابتداء القاتل (٣) داخل فى قوله " القاتل غير قاتله " .

ولأن حرمة الحرم منتشرة عن حرمة الكعبة ، فلما لم يجز (٤) قتله فى

الكعبة : لم يجز قتله فيما انتشرت (٥) حرمتها إليه من جميع الحرم .

ولأن حرمة الآدميين أغلظ من حرمة الصيد ، فلما حرم قتل الصيد إذا

لجأ إلى الحرم كان قتل الآدمى أشد تحريماً .

ودليلنا : عموم الظواهر من الكتاب والسنة فى القصاص وإن لم يقتصر

بها تخصيص الحل من (٦) الحرم .

ولأن كل قصاص جاز استيفاءه فى الحل : جاز استيفاءه فى الحرم .

(كالقاتل فى الحرم) (٧) .

ولأن كل قصاص استوفى من جانيه فى الحرم : استوفى منه إذا لجأ إلى

الحرم كالأطراف ، لأن أبا حنيفة وافق عليها (٨)

ولأن كل موضع (٩) كان محلاً للقصاص إذا جنى فيه كان محلاً له وإن جنى

فى غيره كالحل .

... والمراد به هنا : طلب من كان له دم فى الجاهلية بعد دخوله فى الإسلام

والمراد من الحديث : أن هؤلاء الثلاثة أعتى أهل المعاصى وأبغضهم إلى الله ،

وإلا فالشرك أبغض إليه من كل معصية (فتح البارى ٢١٠/١٢ نيل الأوطار ٤٦/٧)

(١) الدارقطنى ١٦٢/٣ السنن الكبرى ٧١/٨ مسند الإمام أحمد ٢٢/٤ البخارى ٢١٠/١٢

بلفظ : (أبغض الناس إلى الله ثلاثة : ملحد فى الحرم ، ومبتغ فى الإسلام سنة

الجاهلية ، ومطلب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه) ولفظ البيهقى : (وأن

أعتى الناس على الله ثلاثة : رجل قتل فيها ، ورجل قتل غير قاتله ، ورجل

طلب بذحل الجاهلية)

(٢) ما بين القوسين من قوله " والقاتل بذحل " : لم يثبت فى ب

(٣) ب : القتل

(٤) ب : لم يحرم

(٥) ب : انتشر

(٦) ب : فى

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٨) أى : : فيقتصر منها فى الحرم (قليوبى وعميرة ١٢٣/٤ حاشية رد المختار

٤٤٧/٦ أحكام القرآن للجصاص ٣٠٥/٢)

(٩) ب : موضع

ولأن النص وارد بتحريم الهجر وإباحة البيع، قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) (١) . وقال رسول الله (٢) صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث) (٣) . فأمر أبو حنيفة بهجره (٤) وهو محظور، - ومنع من بيعه وهو مباح، وآخر الاقتصاص^{منه} وهو واجب، فمار في الكل مخالفا للنهي. فأما الجواب عن قوله تعالى: (ومن دخله كان آمنا) (٥) : فهو أنه محمول على البيت لقوله تعالى: (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا) (٦) فإن قيل: فالمراد به الحرم، لأنه قال: (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) (٧) ومقامه خارج البيت، لافيه، ففيه جوابان: أحدهما : أن مقام إبراهيم حجر منقول لا يستقر مكانه (٨) فيجوز أن يكون في وقت وضع الحجر في البيت ثم أخرج منه. والثاني : أنه محمول على أنه في مقام إبراهيم آيات بينات .

-
- (١) سورة البقرة ٢٧٥
 (٢) ب : النبي
 (٣) أخرجه الجماعة، انظر: الترغيب والترهيب ٤٥٥/٣ - ٤٥٧ . ومنهم: البخاري بهذا اللفظ ٢١/١١ . ومسلم يلفظ: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام) ١١٧/١٦
 الأدب المفرد ٤٩٦/١ أبوداود ٢٥٥/١٣ الترمذي ٥٩/٦ موطأ مالك ٢٥٧/٥
 (٤) أي هجر القاتل الملتجئ إلى الحرم
 (٥) سورة آل عمران ٩٧
 (٦) سورة آل عمران ٩٦
 (٧) سورة آل عمران ٩٧
 (٨) ب : في مكانه

وأما قوله تعالى: (أولم يروا أننا جعلنا حرماً آمناً) (١): فهو دليلنا لأن مقتضى الأمن أن لا يؤخر فيه الحقوق، ويعجل استيفائها لأهلها، وإذا أخرت صارت مضاعفة فخرج الحرم عن أن يكون آمناً .

٢٣ / ب

وأما الجواب عن الخبر وقوله: "القاتل في الحرم" : فمحمول على ابتداء القتل ظلماً بخير حق دون القصاص لأمرين:

أحدهما : أن لقتل (٢) القصاص أسماء هو أخص، فحمل إطلاقه (٣) على غيره .
والثاني : أنه جعله من أعتا الناس، وليس المقتص من أعتا الناس، لأنسه مستوفٍ لحقه، ومستوفى الحق لا يكون عاتياً، وإنما العاتى: المبتدئ، ولئن كان (٤) داخلاً في قوله: "من قتل غير قاتله" فأعيد ذكر قتله في الحرم تغليظاً وتأكيذاً، كما قال تعالى: (حافظوا على الطلوات والملاة الوسطى) (٥)

وأما جمعه بين الكعبة والحرم (٦) فقد أجمعنا على الفرق بينهما لأنه يقتص منه في الحرم إذا قتل فيه فجاز أن يقتص منه (فيه) (٧) إذا لجأ إليه، ولا يقتص منه في الكعبة إذا قتل فيها فلم يقتص (منه) (٧) فيها إذا لجأ إليها .
وما ذكروه من الصيد وتغليظ حرمة الآدمى عليه : فاسد بالإحرام ،
لأنه (٨) يمنع من قتل الصيد، ولا يمنع من القصاص مع تغليظ حرمة الآدمى على الصيد، كذلك حال الإحرام (٩) . والله أعلم .

(١) سورة العنكبوت ٦٧

(٢) ب : القتل

(٣) ب . : إطلاقها

(٤) أى المبتدئ

(٥) ب : بزيادة " وقوموا لله قانتين " .

سورة البقرة ٢٣٨

(٦) ب : بين الحرم والكعبة

أى فى استدلاله على أن حرمة الحرم منتشرة عن حرمة الكعبة الخ

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٨) أى لأن الحرم

(٩) أى كما أن الحرم يمنع من قتل الصيد ولا يمنع من القصاص ، كذلك الإحرام

فإنه يمنع من قتل الصيد ولا يمنع من القصاص .

انظر: روضة الطالبين ١/٢٢٤ معنى المحتاج ٤/٤٢ قليوبى وعميرة ٤/١٢٣

باب أسنان إبل الخطأ وتقويمها ، وديان النفوس والجراح

قال الشافعي (١) : قال الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة

مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله) (٢)

وابان (٣) على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أن الدية (٤) ١/٢٤

مائة من الإبل) (٥)

وروى عن سليمان بن يسار (٦) أنهم كانوا يقولون : (دية الخطأ مائة

من الإبل : عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ،

وعشرون جذعة) (٧) : قال الشافعي : " فبهذا نأخذ " (٨) .

أما الدية من الإبل فمائة بعير (٩) في العمد والخطأ وفي عمد الخطأ ،

قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بياناً لقول الله تعالى : (ودية مسلمة

إلى أهله) (١٠)

(١) ب : بزيادة " رحمه الله "

(٢) سورة النساء ٩٢

(٣) أبان : يقال : أبان الشيء فهو مبين وأبنته أنا أي : أوضحته (مختار

المصاح ٧٢)

(٤) ب : : الديات

(٥) السنن الكبرى ٨١/٨ بلفظ : (وإن في النفس الدية مائة من الإبل) -

والنسائي ٥٢/٨ وأبو داود في مراسيله ٢٨ موطأ مالك ١٣٦/٥ مسند الشافعي

٣٤٧. المنتقى لابن الجارود ٢٦٥ وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم

والدراقطني . واختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث ، وقد صححه جماعة

من أئمة الحديث ، منهم : الإمام أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي .

انظر : تلخيص الحبير ١٧/٤ نيل الأوطار ٦١/٧ سبل السلام ٣٤٥/٣

وشبثت الدية مائة من الإبل أيضا بإجماع الأمة (أحكام القرآن لابن

العربي ١/ ٤٧٥)

(٦) سليمان بن يسار : هو سليمان بن يسار الهلالي - أبو أيوب ، ويقال : أبو

عبد الرحمن ، كان ثقة عالماً رفيقاً فقيهاً كثير الحديث ، اتفقوا على جلالته

وكثرة علمه ، توفي سنة ١٠٧ هـ (حلية الأولياء ١٩٠/٢ صفة المفوية ٨٢/٢

تهذيب التهذيب ٢٢٨/٤ تهذيب الأسماء واللغات ١/١ ٢٣٤)

(٧) تلخيص الحبير ٢١/٤ نيل الأوطار ٨١/٧ الدارقطني ١٧٣/٣ أبو داود ٢٨٧/١٢

المهذب ١٩٧/٢ المجموع ٤٠٨/١٧

(٨) مختصر المزني ٥ / ١٢٨ (١٠) سورة النساء ٩٢

(٩) ب : أن الدية مائة بعير

وكان أول من قضى بها فى الجاهلية على ما حكاه (ابن) (١) قتيبة
فى كتاب المعارف : أبو سيارة العدوانى (٢) الذى كان يفيض بالناس من مزدلفة
وقيل : إن عبدالمطلب (٣) (أول من سنها) (٤) فجاء الشرع بها واستقر
الحكم عليها (٥)

إلا أن دية العمد مغلطة على الجانى، وقد ذكرنا تغليظها ، ودية الخطأ
مخففة على العاقلة (٦) .

واختلف أهل العلم فى صفة تخفيفها :
فقال طائفة : تكون أرباعا .

واختلف من قال بهذا فى صفة أرباعها :

فحكى عن الحسن البصرى (٧) : (أنها خمس (٨) وعشرون ابنة مخاض، وخمس
وعشرون ابنة لبون (٩) وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة) وبه قال على بن
أبى طالب عليه السلام (١٠)

- (١) ما بين القوسين : لم يشب فى ب
وابن قتيبة هو : أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى
اللقوى، ولد ببغداد سنة ٢١٣ هـ . وكن الكوفة ، وأقام بالدينور قاضيا مدة
فنسب إليها ، كان فاضلا ثقة ، توفى ببغداد سنة ٢٧٦ هـ . (البداية والنهاية
٤٨ / ١١ النجوم الزاهرة ٧٥ / ٣ تذكرة الحفاظ ٦٣١ / ٢ شذرات الذهب ١٦٩ / ٢)
- (٢) أبو سيارة : هو عميلة بن الأزل بن خالد بن سعد بن الحارث ، كان له
حمار أسود أجاز الناس عليه من المزدلفة إلى منى أربعين سنة (جمهرة
أنساب العرب ٢٤٣ تاج العروس ٢٨٧ / ٣ الصحاح ٦٩١ / ٢)
- (٣) عبدالمطلب : هو عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصى ، جد النبى صلى
الله عليه وسلم ، مات بعد ثمان سنوات من ولادة النبى صلى الله عليه
وسلم . (سيرة ابن هشام ١٥٦ / ١ السيرة النبوية لابن كثير ٢٤٠ / ١)
- (٤) ما بين القوسين : لم يشب فى ب
- (٥) انظر : المعارف ٥٥٩
- (٦) ب : عاقلته
- (٧) الحسن البصرى : هو الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى - أبو سعيد مولى
الأنصار ، إمام أهل البصرة ، كان عالما رفيعا فقيها ثقة عابدا ناسكا
كثير العلم قصيحا ، روى عن جمع كبير من الصحابة والتابعين ، وروى عنه
خلق كثير ، توفى سنة ١١٠ هـ . (طبقات ابن سعد ١٥٦ / ٢ تهذيب التهذيب ٢٦٣ / ٢
شذرات الذهب ١٣٦ / ١)

- (٨) ب : خمسة
- (٩) ب : وخمس وعشرون بنت لبون
- (١٠) ب : كرم الله وجهه
وأثر على أنه قال : (فى الخطأ أرباعا : خمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون
جذعة ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون بنت مخاض) أبو داود ٢٩٦ / ١٢

وحكى عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضى الله عنهما : (أنها عشرون

ابنة مخاض، وعشرون ابن لبون، وثلاثون ابنة لبون، وثلاثون حقة) (١)

وذهب الجمهور : إلى أنها أخماس، لرواية ابن مسعود أن النبى صلى

٢٤ / ب

الله عليه وسلم قال : (دية الخطأ أخماس) (٢)

واختلف من قال بهذا فى صفة أخماسها :

فذهب الشافعى : إلى أنها عشرون ابنة مخاض، وعشرون ابنة لبون، وعشرون

ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة (٣)

وبه قال من الصحابة عبدالله بن مسعود رضى الله عنه، ومن التابعين

عمر بن عبدالعزيز (٤) وسليمان بن يسار (٥) والزهرى (٦) .

ومن الفقهاء مالك (٧) وربيع (٨) والليث بن سعد (٩) والثورى (١٠) .

(١) أثر عثمان وزيد رضى الله عنهما عند أبى داود ٢٩٧/١٢ وغيره .

وقد سبق ذكره ص ٣٦

(٢) سبق ذكره ص ٥٠

(٣) المذهب ١٩٧/٢ نهاية المحتاج ٢٠٠/٧ مغنى المحتاج ٥٤/٤

(٤) عمر بن عبدالعزيز : هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبى العاص القرشى الأموى، أبو حفص، الخليفة العادل، أمير المؤمنين، وخامس الخلفاء الراشدين، ولد سنة ٦٣ هـ . وهى السنة التى ماتت فيها ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها، وولى الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ هـ لمدة سنتين ونصف، وتوفى سنة ١٠١ هـ . (طبقات ابن سعد ٢٢٠/٥ تهذيب التهذيب ٤٧٥/٧ شذرات الذهب ١١٩/١)

(٥) سليمان بن يسار : سبقت ترجمته

(٦) الزهرى : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشى

الزهرى - أبو بكر المدينى الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه ،

تابعى جليل من أكابر الحفاظ والفقهاء ، روى عن ابن عمر وأنس وجمع غير

وروى عنه عطاء بن أبى رباح وعمر بن عبدالعزيز والأوزاعى وغيرهم ، مات

سنة ١٢٣ هـ . (تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ النجوم الزاهرة ٢٩٤/١ الكاشف ٨٥/٢)

(٧) المدونة الكبرى ٤٢٢/٤ الخرشى ٣٠/٨ شرح منح الجليل ٢٩٤/٤ أحكام القرآن

لابن العربى ٤٧٥/١

(٨) ربيعة : سبقت ترجمته

(٩) الليث : هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى - أبو الحارث الإمام

المصرى، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور . قال الشافعى : الليث أفقه من مالك

إلا أن أصحابه لم يقوموا به . قال ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه -

فقهياً وورعاً وعلمياً وفضلاً وسخاً . توفى سنة ١٧٥ هـ . (تهذيب التهذيب ٤٥٩/٨

تقريب التهذيب ٢٨٧ الكاشف ١٢/٣)

(١٠) الثورى : سبقت ترجمته

وقال أبو حنيفة بمثل ذلك إلا في بنى اللبون فإنه جعل مكانه عشرين

ابن مخاض (١)

(٥)

وبه قال النخعي (٢) وأحمد (٣) وإسحاق (٤) وأضافوه إلى ابن مسعود

استدلالاً (برواية) (٦) عبد الرحيم (٧) بن سليمان (٨) عن الحجاج بن

أرطأة (٩) عن زيد بن جبير (١٠) عن خشف (١١) بن مالك الطائي عن ابن مسعود.

٢٦/٢٦

(١) فتح القدير ٢٧٤/١٠ بدائع الصنائع ٤٦٦٣/١٠ البحر الرائق ٢٧٢/٨ المبسوط

(٢) النخعي : سبقت ترجمته

(٣) المغني ٢٧٧/٨ الأنصاف ١٠/١٠١ المحرر ١٤٥/٢ شرح منتهى الإرادات ٣٠٧/٣

(٤) إسحاق : هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم - أبو يعقوب -

الحنظلي المحروف بابن راهويه، أحد الأئمة الأعلام، ثقة حجة، روى عن ابن

عينة وابن علي وخلق، وعنه خلق كثير، منهم : البخاري ومسلم وأبو داود

وأحمد بن حنبل، توفي سنة ٢٣٨ هـ. (تهذيب التهذيب ٢١٦/١ تقريب التهذيب ٢٧

الكاشف ٥٩/١) وانظر رأي هؤلاء في المغني ٢٧٧/٨ تحفة الأحوذى ٦٤٤/٤

(٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) في الأصل : عبد الرحمن - والصحيح ما أثبتناه

(٨) عبد الرحيم بن سليمان : عبد الرحيم بن سليمان الأشج الكنانى الرازى.

وقيل : الطائي، أبو علي المروزي، سكن الكوفة - قال ابن معين وأبو داود :

ثقة . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس . وذكره

ابن حبان في الثقات . وقال الدارقطني في العلل : ضعيف . مات سنة ١٨٧ هـ.

(تهذيب التهذيب ٣٠٦/١ التاريخ الكبير ١٠٢/٦ كتاب الجرح والتعديل ٣٣٩/٥

المغني للذهبي ٣٩١/٢ تذكرة الحفاظ ٢٩١/١)

(٩) الحجاج بن أرطأة : هو الحجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي - أبو

أرطأة الكوفي القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، عن ابن

معين : صدوق ليس بالقوى يدل على عمرو بن شعيب . قال الأصمعي : أول من

ارتضى بالبصرة من القضاة حجاج بن أرطأة . مات سنة ١٤٥ هـ. (تهذيب

التهذيب ١٩٦/٢ تقريب التهذيب ٦٤ ميزان الاعتدال ٤٥٨/١)

(١٠) زيد بن جبير : هو زيد بن جبير بن حُزَمَل الجشمى الطائي الكوفي . قال أحمد

: صالح الحديث . وعن ابن معين : ثقة . ذكره ابن حبان في الثقات .

(تهذيب التهذيب ٤٠٠/٣ تقريب التهذيب ١١٢ الجرح والتعديل ٥٥٨/٣ -

الكاشف ٢٦٤/١)

(١١) في الأصل : حنيفة . والصحيح ما أثبتناه

خشف بن مالك : هو خشف بن مالك الطائي الكوفي، روى عن أبيه وعمر وابن

مسعود، وعنه : زيد بن جبير الجشمى وغيره . قال النسائي : ثقة . وذكره ابن

حبان في الثقات . وقال الدارقطني : مجهول . وتبعه البخوي في المصباح .

(تهذيب التهذيب ١٤٢/٣ تقريب التهذيب ٩٢ الكاشف ٢١٣/١ ميزان الاعتدال

(٦٥٣ /١

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (دية الخطأ (مائة) (١) من الإبل: عشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض، وعشرون ابن مخاض (٢) ولأن بنت اللبون سن يجب دونها في الديات سن (٣) فوجب أن لا يجب (٤) ذكر من هذا السن (٥) كالجذاع والحقاق .

ولأن موضوع دية الخطأ على التخفيف (لتحمل العاقلة) (١) لها، فكان إيجاب بنى المخاض أقرب إلى التخفيف من بنى اللبون (٦) .

ودليلنا : ما رواه قتادة (٧) عن لاحق بن حميد (٨) عن أبي عبيدة (٩) عن أبيه عبدالله بن مسعود (١٠) أنه قال: (دية الخطأ أخماس: عشرون جذعة -

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٢) السنن الكبرى ٧٥/٨ الترمذى ٦٤٢/٤ النسائى ٣٩/٨ ابن ماجه ٨٧٩/٢ أبو داود ٢٨٧/١٢ مصنف ابن أبي شيبة ١٣٣/٩ الدارقطنى ١٧٣/٣ بلفظ: (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطأ مائة من الإبل، منها: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنى مخاض) قال الدارقطنى: هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث ووجه آخر وهو أن الخبر المرفوع الذى فيه ذكر بنى المخاض لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود، وهو رجل مجهول، ولم يروه عنه إلا زيد بن جبير، وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف. ووجه آخر: أن خبر خشف بن مالك لا نعلم أن أحدا رواه عن زيد بن جبير عنه إلا الحجاج بن أرطاة، والحجاج رجل مشهور بالتدليس. (الدارقطنى ١٧٣/٣) وعدل الشافعى عن القول به لهذه العلة. (نيل الأوطار ٨١/٧)
- (٣) وهى بنت المخاض
- (٤) ب : أن لا تكون تحت
- (٥) وهو ابن لبون
- (٦) لأن سنه أصغر من بنى اللبون
- (٧) قتادة : هو قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة السدوسى البصرى - أبو الخطاب، تابعى حافظ ثقة ثبت، أجمعوا على جلالته وتوثيقه وحفظه وإتقانه وفضله، ولد أعمى، روى عن أنس وابن المسيب وخلق، وعنه خلق كثير، توفى سنة ١١٨ هـ. (تهذيب التهذيب ٣٥١/٨ تقريب التهذيب ٢٨١ تهذيب الأسماء واللغات ٥٧/٢/١ حلية الأولياء ٣٣٣/٢)
- (٨) لاحق بن حميد : هو لاحق بن حميد بن سعيد - ويقال: شعبة بن خالد - بن كثير بن حبش السدوسى، أبو مجلز البصرى الأعور، ثقة، مات سنة ١٠٦ هـ. وقيل: غير ذلك. (تهذيب التهذيب ١٧١/١١ تقريب التهذيب ٣٧٢ الكاشف ٢١٧/٤)
- (٩) أبو عبيدة : هو عامر بن عبدالله بن مسعود الهذلى - أبو عبيدة الكوفى ويقال: اسمه كنيته، ثقة، روى عن أبيه ولم يسمع منه، وعن أبى موسى الأشعرى وغيرهم، وعنه إبراهيم النخعى وجماعة. مات سنة ٨١ هـ. (تهذيب التهذيب ٧٥/٥ تقريب التهذيب ٤١٦ تعجيل المنفعة ٥٠١)
- (١٠) ب : عن ابن مسعود

(٢) وعشرون حقة، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون (١) ذكر، وعشرون بنات مخاض) هذا (٣) موقوف عليه .

وقد روى عنه إسماعيل بن عياش (٤) عن الحجاج بن أرطاة عن زيد بن ١/٢٥ جبير عن خشف (٥) بن مالك عن ابن مسعود (٦) : (أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في دية الخطأ أخماسا : خمسا جذاع، وخمسا حقاق، وخمسا بنات لبون، وخمسا بنات مخاض، وخمسا بنو لبون ذكر) (٧) وهذه الرواية أثبت من رواية عبد الرحيم بن سليمان . وأثبه بما رواه عن ابن مسعود ابنه أبو عبيدة (٩) وعلقمة (١٠) وهو لا يفتى بخلاف ما يروى .
ثم يدل عليه ما حكاه الشافعي عن سليمان بن يسار (١١) من إجماع -

-
- (١) ب : ابن لبون
(٢) الدارقطني بهذا اللفظ ١٧٢/٣
(٣) ب : فهذا
(٤) إسماعيل بن عياش : هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي - أبو عتبة الجهمي، ولد سنة ١٠٢ هـ . صدق في روايته عن أهل الشام مخط في غيرهم . توفي سنة ١٨١ هـ . تهذيب التهذيب ٢٢١/١ تقريب التهذيب ٢٤ الكاشف ٢٦/١ ميزان الاعتدال ٢٤٠/١)
(٥) في الأصل : حنيف . والصحيح ما أثبتناه
(٦) سبقت ترجمتهم
(٧) الدارقطني بهذا اللفظ ١٧٥/٣ والحديث ضعيف الإسناد أيضا
(٨) في الأصل : عبد الرحمن . والصحيح ما أثبتناه
(٩) ب : ابن عبيدة
وروايته عند الدارقطني بلفظ : (عن أبي عبيدة أن ابن مسعود قال : دية الخطأ خمسة أخماس : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكر) قال الدارقطني : وهذا إسناد حسن ، ورواته ثقات ١٧٢/٣)
(١٠) علقمة : هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة - أبو شبيل النخعي الكوفي، ولد في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم . روى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وغيرهم ، وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد - وجماعة ، ثقة ثبت فقيه عابد، مات سنة ٦٢ هـ . (تهذيب التهذيب ٢٧٦/٨ تقريب التهذيب ٢٤٢ الكاشف ٢٤٢/٢) وروايته عند ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣٢/٩ بلفظ : (عن علقمة بن قيس عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : دية الخطأ أخماسا : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون، وعشرون بنات مخاض)
(١١) سليمان بن يسار : سبقت ترجمته

المحابة أنهم كانوا يقولون: " دية الخطأ مائة من الإبل : عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة " (١) وسليمان تابعي، وإشارته إلى من تقدّمه : محمول على المحابة، فمار ذلك إجماعاً، نقله عنهم من طريق القياس: أن كل ما لا يجب في الزكاة لا يجب في الخطأ كالتنايا والفعال (٢)

ولأن ما استحق من الإبل مواسة (٣) لم يجب فيه بنو المخاض كالزكاة . ولأن بنات المخاض أحد طرفي الزكاة، فلم يجب ذكورها في الدية كالجذاع فـ في الطرف الأعلى (٤)

فأما (٥) الجواب عن حديثهم - مع ضعف الحجاج بن أرطاة، وأن (٦) خشف (٧) بن مالك مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير - فهو أن ما روينا عنه من خلافه، وأنه وافق فيه (٨) الجماعة من إبدال بنى اللبون مكان بنى المخاض - أولى.

(١١) وأما قياسهم (٩) على الجذاع والحقاق: فالمعنى (فيه) (١٠) أنه مال أقيم في الزكاة الذكر منها مقام سن دونها (١٢) فلذلك لم يجب في الديسنة ٢٥/ب وبنو اللبون بخلافها .

-
- (١) المصنّف ١٩٧/٢ مختصر المزني ١٢٨/٥
 - (٢) الفصّال : جمع الفصيل وهو ولد الناقة إذا قُمل عن أمه (لسان العرب ٥٢٢/١ الإفصاح ٢٢٠/١ الصحاح ١٧٩١/٥)
 - (٣) ب : ما لا يستحق من الإبل - بدون " مواسة "
 - (٤) أي فإن الجذاع الذكر لا يجب في الزكاة - وهو الطرف الأعلى، فكذلك بنو المخاض لا يجب فيها - وهو في الطرف الثاني، والواجب في الزكاة من الطرف الأدنى هو: بنت المخاض ثم بنت اللبون ثم الحقة ثم الجذعة، والجذعة هي أكبر سن تؤخذ في الزكاة .
 - (٥) ب : وأما
 - (٦) ب : بأن
 - (٧) في الأصل : حنيف . والمصحح ما أنبتناه
 - (٨) أي فيما روينا
 - (٩) أي قياسهم بنى المخاض
 - (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١١) ب : ما
 - (١٢) وهي بنت المخاض

وأما قولهم : " إنها موضوعة على التخفيف " : فإذا تخففت (١) من وجه لم يجب تخفيفها (٢) من كل وجه ، لأننا نوجب فيها - مع التخفيف - ما يوجب في المغلظة من الجذاع والحقاق .

مسألة

قال الشافعي (٣) : ولا يكلف أحد (٤) من العاقلة غير إبله ، ولا يقبل منه دونها (٥) .
قد مضى الكلام في مقادير الدية من الإبل وأبنائها في العمد والخطأ ونقلها نما .
فأما أنواعها فلم يرد فيها (٦) نسى لأنها موكولة إلى العرف اعتباراً بنظائرها في الشرع ، فتؤخذ الدية من إبل العاقلة في الخطأ ، وإبل القاتل في العمد .

-
- (١) ب : تحققت
 - (٢) ب : تحقيقها
 - (٣) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٤) في الأصل : أحدا - والصحيح ما أثبتناه ، وهو موافق لنسخة ب
 - (٥) مختصر المزمعي ١٢٨/٥ - وتما مه : (فإن لم يكن لبلده إبل كلف إلى أقرب البلدان إليه)
 - (٦) في الأصل : فيه

فإن كانت إبله عرابيا (١) : أخذت عرابيا ، وإن كانت بخاتى (٢) أخذت
 بختيا (٣) وإن كانت عرابيا (٤) مَهْرِيَّة (٥) : أخذت مهريَّة ، وإن كانت مجيدية (٦) :
 أخذت مجيدية ، تؤخذ من جنس ماله ونوعه ، وسواء كانت إبله خير الأنواع أو ألدونها .
 فإن عدل عن إبله إلى ما هو أعلى : قبل منه ، وإن عدل إلى ما هو أدون
 : لم يقبل كالزكاة .
 وإن طولب بما هو أعلى : لم يجب (عليه) (٧) ، وإن طولب بما هو أدون
 : كان مخيرا فيه .
 فإن لم يكن له إبل : كلف الغالب من إبل بلده ، فإن لم تكن لبلده -
 إبل : كلف الأغلب من (إبل) (٧) أقرب البلاد إليه كما قيل فى زكاة الفطر (٨)
 والله أعلم .

-
- (١) عراب : الإبل العراب : خلاف البخاتى - من البخت (تاج العروس ٣٧٢/١
 مختار المحاح ٤٢١)
- (٢) ب : بختى .
 والبخاتى : جمع بختى . والبختية : الأنثى من الجمال البخت وهى جمال
 طوال الأعناق . ويجمع على بخت وبخات . وقيل : الجمع : بخاتى - غير معروف
 (تاج العروس ٥٢٥/١ لسان العرب ٩/٢)
- (٣) فى الأصل : بختا . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٤) ب : عرابة
- (٥) مهريَّة : الإبل المهرية ، وجمعها مَهَارَى ومَهَارَى ومَهَارَى ، وهى المنسوبة
 الى مَهْرَة بن حيدان أبو قبيلة وهم حى عظيم من عرب اليمن . وقالوا : إنها
 كانت لا يُعدّل بها شيء فى سرعة جريانها . (المخصص ١٣٥/٧ تاج العروس ٥٥١/٣
 لسان العرب ١٨٦/٢)
- (٦) فى الأصل : محيدية - بالحاء المهملة . والمصحح ما أثبتناه .
 وهى نسبة إلى فعل من الإبل يقال له مُجِيد - بميم مضمومة وجيم ، وهى
 دون السهرية . وقال الديميرى : منسوبة إلى المجد وهو الشرف (قليوبى
 وعميرة ٩/٢ مغنى المحتاج ٣٧٤/١ نهاية المحتاج ٥٤/٣ . وفى المجموع :
 أن المهرية خير من المجيدية (٣٧٣/٥)
- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٨) الأم ١٩٩/٦ المجموع ٤١٠/١٧ نهاية المحتاج ٣٠٢/٧ مغنى المحتاج ٥٥/٤

مسألة

قال الشافعي: فإن كانت إبل العاقلة مختلفة أدنى كل رجل منهم من ١/٢٦

إبله (١)

واختلاف إبل العاقلة على ضربين :

أحدهما : أن يكون لكل واحد منهم نوع من الإبل ، فيؤخذ من كل واحد منهم من النوع الذي في ملكه ولا يكلف أحدهم إبل غيره (٢) كما لو كانت إبل جميعهم نوعا واحدا .

والضرب الثاني : أن تكون إبل الواحد منهم مختلفة الأنواع ، فإن أراد أن يعطى من كل نوع منها : جاز ، وإن أراد أن يعطى (من) (٣) أحد أنواعها : فإن كان هو الأغلب من إبله : جاز ، سواء كان أعلى أو أدنى ، وإن لم يكن أغلب إبله : فإن كان من أعلاها : جاز قبوله ، وإن كان من أدناها : قبل من العاقلة في الخطأ ولم يقبل من الجاني في العمد لأنها (تؤخذ) (٣) من العاقلة مواساة ، ومن الجاني استحقاقا (٤) .

(١) مختصر المزني ٥/ ١٢٨

(٢) ب : أن يكون لكل واحد منهم نوعا واحدا من النوع الذي في ملكه ، ولا يكلف إلى إبل غيره .

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ب : بزيادة " والله أعلم "

انظر : المذهب ٢/ ١٩٧ مغنى المحتاج ٤/ ٥٥ روضة الطالبين ١/ ٢٦١

مسألة

- قال الشافعي (١) : وإن كانت إبله مراضا (٢) أو عجافا (٣) أو جري (٤)
قيل : إن أدبت صحاحا أجبر (٥) على قبولها (٦) .
لأن المستحق في إبل الدية ما كان سليما من العيوب لأمرين :
أحدهما : أنه بدل عن النفس (٧) فأشبهه سائر الأعواض .
والثاني : أنه ثابت في الذمة ، فأشبهه زكاة الفطر (والنفقات) (٨) .
فإذا (٩) كانت إبل العاقلة كلها مراضا أو عجافا أو جري : لم تأخذ
منها مراضا ولا عجافا - وإن أخذناها في الزكاة إذا لم يكن في ماله غيرها -
للفرق بينهما في (١١) الوجهين المتقدمين .
وأخذنا مثل إبله سليمة من العيوب ولا يعدل إلى الخالب من إبل -
بلده ، لأن النوع معتبر بماله ، وإن منع العيب أخذه (١٢) فصار أصلا معتبرا (١٣) ٢٦ ب

- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) مراض : جمع مريض . قال ابن دريد : يجمع المريض على مريض ومراضى
كجريح وجرحى وجراحى . (تاج العروس ٨٥/٥)
(٣) عجاف : العَجَف : الهزال . والأعجف : المهزول ، وقد عَجِفَ ، والأعشى : عجفاء
والجمع : عجاف ، على غير قياس (المصاح ١٣٩٩/٤)
(٤) جري : جمع الجرب وهو : خلط غليظ يحدث تحت الجلد من مخالطة البلغم
الملح للدم يكون معه بشور ، وربما حمل معه هزال لكثرته (تاج العروس
١٢٨/١ المصباح المنير ٩٥/١)
(٥) أي أجبر الولي
(٦) مختصر المزنى ١٢٨/٥
(٧) ب : أن بدل على النفس
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ب : فإن
(١٠) في الأصل : يأخذ - بالياء . والأوفق ما أثبتناه . وفي ب : يؤخذ .
(١١) ب : من أخذه
(١٢) ب : من أخذه
(١٣) انظر : الأم ١٠٠/٦ مغنى المحتاج ٥٦/٤ المذهب ١٩٢/٢ المجموع ٤١٠/١٢

مسألة

- (٣) قال الشافعي (١) : فإن أعوزت (٢) الإبل فقيمتها بالدنانير والدرهم
(٤) كما قومها عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قال عطاء : كانت الدية الإبل حتى
قومها عمر . قال الشافعي (٥) : لم يقومها إلا بقيمة يومها ٠٠٠٠ إلى آخر كلام
المزني (٦) .
أما الدية من الإبل فمقدرة بمائة بعير، وردت بها السنة، وانعقد
عليها الإجماع (٧)
فإن وجدت لم يجز العدول عنها على مذهب الشافعي (٨) في القديم
والجديد .
فإن أعوزت إما بعدمها وإما بوجودها (٩) بأكثر من ثمن مثلها : عدل
عنها إلى الدنانير والدرهم التي هي أثمان وقيم دون غيرها (١٠) من العروض
والسلع (١٢) .

-
- (١) ب : بزيادة " رحمه الله "
(٢) أعوزت : أعوزه الشيء : إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه ، والإعواز : الفقر .
(المصاح ٨٨٨/٣ مختار المصاح ٤٦٢)
(٣) ب : بالدرهم والدنانير
(٤) في الأصل : كانت الإبل حين . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٥) ب : بزيادة " رضي الله عنه "
(٦) وتما مه : (والعلم محيط بأنه لم يقومها إلا بقيمة يومها ، فإنما قومها -
كذلك فاتباعه أن تقوم متى وجبت ، ولعله أن لا يكون قومها إلا في حين
وبلد أعوزت فيه أو يتراضى الجاني والولى فيدل على تقويمه للإعواز .
قوله : لا يكلف أعرابى الذهب ولا الورق لأنه يجد الإبل وأخذه ذلك من
القروى لإعواز الإبل فيما أرى . والله أعلم . ولو جاز أن يقوم بغير
الدرهم والدنانير جعلنا على أهل الخيل الخيل ، وعلى أهل الطعام الطعام)
مختصر المزني ١٢٨/٥
(٧) كما نقل ذلك ابن عبد البر وغيره . انظر : مغنى المحتاج ٥٣/٤ نهاية
المحتاج ٢٩٩/٧ إغاثة الطالبين ١٢٣/٤
(٨) ب : بزيادة " رضي الله عنه "
(٩) ب : أو بوجودها
(١٠) ب : غيرها
(١١) العروض : جمع العرض وهو : المتاع ، وكل شيء عرض إلا الدرهم والدنانير
فإنها عين . قال أبو عبيد : العروض : الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا -
تكون حيوانا ولا عقارا (المصاح ١٠٨٣/٣ مختار المصاح ٤٢٤)
(١٢) السلع : جمع السلعة وهي المتاع (المصاح ١٢٣١/٣ مختار المصاح ٢٠٩)

ثم اختلف في كيفية العدول عن الإبل إليهما (١) على قولين :
أحدهما : وبه قال في القديم - أنها (٢) تعتبر (من) (٣) الدنانير والدراهم
عند إعواز الإبل بدلا من النفس، ولا تكون بدلا من الإبل ، فتكون الدية مسن
الذهب ألف دينار، ومن الورق اثني عشر ألف درهم، فتصير الدية على قوله في
القديم ثلاثة أصول مقدرة بالشرع دون التقويم (٤) .

والقول الثاني : وبه قال في الجديد - إن إعواز الإبل يوجب العدول إلى قيمتها
بالدنانير والدراهم ما بلغت بحسب اختلافها في البلدان والأزمان، فتكون
الدنانير والدراهم بدلا من الإبل لا من النفس، ولا تكون الدية إلا أصلا واحدا
وهو الإبل (٥) .

وقال أبو حنيفة (٦) : للدية ثلاثة أصول : مائة بعير، أو ألف (٧) دينار،
أو عشرة آلاف درهم، يكون الجاني فيها مخيرا في دفع أيها شاء ، فخالفهم ١/٢٧
الشافعي (٨) في القديم في شيئين :

أحدهما : (أنه) (٩) خير بين الإبل وغيرها ، والشافعي لا يجيز (١٠) فيها مع
إمكانها .

والثاني : أنه قدرها بالورق عشرة آلاف (١٠) درهم، والشافعي (١١) قدرها اثني
عشر ألفا . ووافقته (في) (١٢) أن الثلاثة بدل من النفس .

-
- (١) في الأصل : إليها . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٢) ب : أنه
 - (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٤) وهي : مائة من الإبل، أو ألف دينار، أو اثنا عشر ألف درهم .
 - (٥) ب : ولا تكون للدية إلا أصل واحد هو الإبل .
 - انظر : المذهب ١٩٢/٢ روضة الطالبين ٢٦١/٩ مغنى المحتاج ٥٦/٤ بجيرمي
 - على الخطيب ١١٥/٤ الشرواني وابن القاسم ٤٥٥/٨
 - (٦) بدائع الصنائع ٤٦٦٢/١٠ فتح القدير ٢٧٤/١٠ المبسوط ٧٥/٢٦
 - (٧) ب : وألف
 - (٨) ب : فخالف قول الشافعي
 - (٩) ب : لا خير
 - (١٠) في الأصل : ألف . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (١١) ب : بزيادة " رحمه الله "
 - (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق
لنسخة ب

فأما على قول الشافعى فى الجديد فقد خالفه (١) أبو حنيفة فسمى

ثلاثة أشياء :

(أحدها) (٢) : التخيير، فإنه جعله مخيرا بين الإبل وغيرها ، والشافعى لا

يجيزه (٣)

والثانى : (فى) (٢) البذل ، فإنه جعل الدراهم (٤) والدنانير بدلا من النفس

والشافعى فى الجديد يجعلها بدلا من الإبل .

والثالث : فى التقدير، لأنه (٥) يقدر الدراهم والدنانير، والشافعى فى الجديد

لا يقدرها لأنه يجعلها قيمة ثقل وتكثر .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن (٦) وأحمد (٧) : الدية على أهل الإبل

مائة بعير، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف (٨) درهم (٩)

وعلى أهل البقر مائتا (١٠) بقرة، وعلى أهل الغنم ألفا (١١) ثاة، وعلى أهل

الحمل (١٢) مائتا حلة (١٣) فجعلوا للدية ستة أصول .

(١) ب : وخالفه

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٣) ب : لا يخير

(٤) ب : جعله للدراهم

(٥) ب : فإنه

(٦) أبو يوسف ومحمد : سبقت ترجمتهما .

انظر : بدائع الصنائع ٤٦٦٣/١٠ فتح القدير ٢٧٥/١٠ البحر الرائق ٣٧٤/٨

(٧) ب : وأحمد بن حنبل .

انظر : المحرر ١٤٤/٢ شرح منتهى الإرادات ٣٠٦/٣ الأنطاف ٥٨/١٠ المغنى

٣٦٨/٨ . والمشهور فى مذهبه أن أصول الدية خمسة : مائة من الإبل،

أو مائتا بقرة ، أو ألفا ثاة، أو ألف مثقال، أو أثنا عشر ألف درهم .

قال القاضى : لا يختلف المذهب أن أصول الدية : الإبل والذهب والورق والبقر

والغنم . وأما الحمل ففيها روايتان : إحداها : ليست أصلا فى الدية .

وثانيتهما : هى أهل، وقدرها مائتا حلة . (الأنطاف ٥٨/١٠)

(٨) فى الأصل : ألف . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٩) وأما عند الإمام أحمد فهى اثنا عشر ألف درهم .

(١٠) فى الأصل : مائتى . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(١١) فى الأصل : ألف . والصحيح ما أثبتناه .

(١٢) الحمل : جمع حلة : إزار ورداء بارد وغيره ، ولا تكون حلة إلا من ثوبين

أو من ثوب له بطانة . ويقال أيضا : لكل واحد منهما على انفراده حلة .

وقيل : رداء وقميم، وتماهما العمامة . (الإفصاح ٣٧٣/١ تاج العروس ٣٨٣/٧)

(١٣) وبه قال الثورى والحسن البصرى وابن أبى ليلى (المجموع ٤١٤/١٧)

وأما عند الإمام مالك فإن الدية لا تؤخذ إلا من الإبل أو الذهب :

أو الورق، فإن عدت الإبل فمن الدراهم ، على أهل الورق اثنا عشر ألف ...

ونحن نبداً بتوجيه قولى (١) الشافعى، ثم نعدل إلى خلافاً أبى حنيفة .
 ووجه قول الشافعى فى القديم ما رواه عمرو بن دينار (٢) عن عكرمة (٣)
 عن ابن عباس (٤) : (أن رجلاً من بنى عدى قتل، فجعل النبى صلى الله عليه وسلم
 ديته اثنتى عشر ألف درهم) (٥)

وروى الزهرى (٦) عن أبى بكر بن محمد (٧) بن عمرو بن حزم عن أبيه عن
 جده (عمرو بن حزم) (٨) : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن
 أن الرجال تقتل (٩) بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثنا

... درهم، ومن الذهب ألف دينار، وليست فى غيرهما . (المدونة الكبرى ٤٣٨/٤
 الخرشى ٣١/٨ بداية المجتهد ٤١١/٢)

- (١) ب : قول الشافعى رضى الله عنه فى القديم بما رواه عمرو بن دينار .
- (٢) عمرو بن دينار : سبقت ترجمته
- (٣) عكرمة : هو عكرمة بن عبدالله - أبو عبدالله المدنى، مولى ابن عباس
 وهو من كبار التابعين وثقاتهم ومن أعلم الناس بالتفسير، روى عن/عباس
 وعلى بن أبى طالب وأبى هريرة وكثير من الصحابة، وعنه كبار التابعين
 منهم : الشعبى والنخعى وابن سيرين . مات سنة ١٠٧ هـ . (تهذيب التهذيب
 ٢٦٣/٧ تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٠/١/١ شذرات الذهب ١٣٠/١)
- (٤) ابن عباس : سبقت ترجمته
- (٥) أبو داود ٢٩٠/١٢ بلفظ : (أن رجلاً من بنى عدى قتل فجعل النبى صلى الله عليه وسلم
 ديته اثنتى عشر ألفاً) مصنف عبدالرزاق ٢٩٦/٩ السنن الكبرى ٧٨/٨
 الدارمى ١١٣/٢ ابن ماجه ٨٧٩/٢ الترمذى ٦٤٦/٤ وقال : ولا نعلم أحداً يذكر
 هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم . وقال المباركفورى : وكثرة
 طرقه تشهد لصحته .
- (٦) الزهرى : سبقت ترجمته
- (٧) أبو بكر بن محمد : هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى
 الخزرجى التجارى المدنى القاضى، اسمه وكنيته واحد، ثقة عابد، روى عن
 أبيه وعمر بن عبدالعزيز وخلق، وعنه عمرو بن دينار والزهرى وخلق، ...
 وتوفى سنة ١٢٠ هـ . (تهذيب التهذيب ٣٨/١٢ تقريب التهذيب ٢٩٦ الكاشف ٢٧٧/٣)
- (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- عمرو بن حزم : هو عمرو بن حزم بن زيد بن لؤنان الأنصارى التجارى،
 صحابى مشهور، استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على نجران باليمن
 - وهو ابن سبع عشرة سنة - وبعث كتابه المشهور فى الفرائض والسنن
 والجروح والديات والمدقات، وتوفى بالمدينة سنة ٥١ هـ . (أسد الغابة ٢١٤/٤
 الاستيعاب ١١٧٢/٣ تهذيب الأسماء واللغات ٢٦/٢/١)
- (٩) ب : الرجل يقتل

عشر ألف درهم (١) . وإذا صح هذان الحديثان فالذهب والورق أصلان -
مقدران كالإبل .

ولأن ما استحق في (٢) الدية (كان) (٣) أصلا مقدرا كالإبل .

(١) النسائي ٥٢/٨ السنن الكبرى ٨٠/٨ الموطأ ١٣٦/٥ مراسيل أبي داود ٢٨
الدارقطني ٢٠٩/٣ الدارمي ١١٣/٢ - ١١٥ مسند الشافعي ٣٤٢ المحلي ٤١١/١٠
ولفظ النسائي: (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا ، فيه الفرائض
والسنن والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، فقرئت على أهل اليمن ، هذه
نسختها : " من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحيل بن عبد كلال ،
ونعيم بن عبد كلال ، والحارث بن عبد كلال ، قيل ذى رُعيين ومُعاقر وهُمْدان
" أما بعد " (وفي رواية : هذا بيان من الله ورسوله ، يا أيها الذين
آمنوا أوفوا بالعقود - وكتب الآيات منها حتى بلغ - إن الله سريع
الحساب - سورة المائدة ٤) وكان في كتابه : إن من اعتبط مؤمنا قتلا عن
بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول (وفي رواية : ثم كتب هذا كتاب
كتاب الجراح ، في النفس مائة من الإبل) وأن في النفس الدية مائة من
الإبل ، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي
الثفتين الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الطيب -
الدية ، وفي العينين الدية ، (وفي رواية : وفي العين الواحدة نصف الدية
- وفي رواية : وفي العين خمسون . وفي رواية الدارقطني : وفي الأذن
خمسون) وفي الرجل الواحدة نصف الدية (وفي رواية : وفي اليد الواحدة
نصف الدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية - وفي رواية : وفي اليد خمسون
وفي الرجل خمسون) وفي المأمومة ثلث الدية ، وفي الجائفة ثلث الدية ،
وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ، وفي كل أصبع من أظفار اليد والرجل عشر
من الإبل ، وفي السن خمس من الإبل ، وفي الموضحة خمس من الإبل ، وإن
الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذهب ألف دينار) .
واختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث ، وقد صحه جماعة من أئمة
الحديث ، منهم : أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي . قال ابن عبد البر :
هذا كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة
يستغنى بشهرتها عن الإسناد لأنه أشبه التواثر في مجيئه لتلقى الناس
له بالقبول والمعرفة " وانظر تلخيص الحبير ١٧/٤ نيل الأوطار ٦١/٧
سبل السلام ٣٤٥/٣ .

(٢) ب : من

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والصحيح ما أثبتناه

وجه (١) قوله في الجديد ما رواه سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب (٢) عن أبيه عن جده: (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها (٣) من الورق يقومها بأثمان الإبل فإذا غلت الإبل رفع في قيمتها، وإذا هانت (٤) رخصا (٥) نقص (٦)، فبلغت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين أربعمئة دينار إلى ثمانمئة دينار أو عدلها (٧))

وروى أن أبا بكر رضي الله عنه قوم - لما كثر المال وغلت الإبل - مائة من الإبل من ستمئة دينار إلى ثمانمئة دينار (٨) حكاه أبو إسحاق (٩) في شرحه .

- (١) ب : وجهه
- (٢) سليمان بن موسى وعمرو بن شعيب : سبقت ترجمتهما
- (٣) عدلها : العدل - بالفتح - : ما عدل الشيء من غير جنسه .
والعدل - بالكسر - : المثل . تقول : عندي عدلٌ شاة، إذا كان شاة تعدل شاة فإذا أردت قيمته من غير جنسه فتحت العين . (المصاح ١٧٦١/٥ مختار - المصاح ٤١٧)
- (٤) هانت : هان عليه الشيء : أي خفف، وهونه الله عليه : أي سهل وخففه .
(المصاح ٢٢١٨/٦ مختار المصاح ٧٠٢)
- (٥) وفي رواية : هاجت : من هاج يهيج : أي ثار ، أي : ظهرت قيمتها (المصاح ٣٥٢/١)
رخصا : الرخص ضد الغلاء (مختار المصاح ٢٣٨)
- والمعنى : إذا رخصت ونقصت قيمتها نقص النبي صلى الله عليه وسلم قيمتها .
- (٦) ب : نقص منها
- (٧) مسند الشافعي ٢٤٨ السنائي ٣٨/٨ ابن ماجة ٨٧٨/٢ مصنف عبدالرزاق ٢٩٤/٩ السنن الكبرى ٧٧/٨ أبو داود ٣٠٣/١٢ بلفظ: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق، ويقومها على أثمان الإبل) وفي رواية ابن ماجة : ويقومها على أزمان الإبل (فإذا غلت رفع في قيمتها، وإذا هاجت رخصا نقص من قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين أربعمئة دينار إلى ثمانمئة دينار أو عدلها من الورق ثمانية آلاف درهم) وفي سننه محمد بن راشد الدمشقي المكحولي، وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه غير واحد .
- (٨) مصنف عبدالرزاق ٢٩٥/٩ السنن الكبرى ٧٧/٨ بلفظ: (عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر رضي الله عنه على أهل القرى حين كثر المال وغلت الإبل فأقام مائة من الإبل بستمئة دينار إلى ثمانمئة دينار) الأم ١٠١/٦
- (٩) أبو إسحاق : هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي، أحد أئمة الشافعية الكبار وإليه تنتهي طريقة العراقيين والخراسانيين، وكان إماما غواما على المتأني ورعا زاهدا، توفي بمصر سنة ٣٤٠ هـ ودفن عند قبر الشافعي رحمه الله . (تاريخ بغداد ١١/٦ تهذيب الأسماء - واللغات ١٧٥/١/٢ شذرات الذهب ٢/٢٥٥ المجموع ١١٦/١)

وروى سفيان (بن الحسين) (١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :
 (كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار -
 وكانت كذلك حتى استخلف عمر ، فغلت الإبل ، فصعد المنبر فخطب وقال : " ألا إن
 الإبل قد غلت ، ففُضى - (يعنى) (٢) فى الدية - على أهل الذهب بألف دينار -
 وعلى أهل الورق باثنى عشر ألف درهم ") (٣) لأن الإبل إذا كانت هى المستحقة ١/٢٨
 وجب أن يكون العدول عنها عند إعوازها إلى قيمتها اعتبارا بسائر الحقوق (٤) .

فصل

أن
 مح/أبا حنيفة لا يعدل عن إبل الدية إذا وجدت ، وخير أبو حنيفة بين
 الإبل وبين الدراهم والدنانير .
 استدلالاً بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بجميعها (٥) فدل على
 التخيير فيها .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 سفيان بن حسين : هو سفيان بن حسين بن الحسن - أبو محمد ، ويقال : أبو
 الحسن المعلم الواسطى ، روى عن الحسن وابن سيرين والزهرى وغيرهم ، ثقة
 فى غير الزهرى باتفاقهم ، ويروى عن الزهرى المقلوبات ، وذلك أن صحيفة
 الزهرى اختلطت عليه ، وإنما سمع من الزهرى بالموسم . (تهذيب التهذيب
 ١٠٧/٤ تقريب التهذيب ١٢٨ الكاشف ٣٠٠/١)

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٣) المحلى ٣٩٨/١٠ مراسيل أبي داود ٢٨ سنن أبي داود ٢٨٤/١٢ بلفظ : (كانت
 قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار -
 وثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين .
 قال : فكان ذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال : ألا إن الإبل قد
 غلت . قال : ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنى
 عشر ألفاً ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفى شاة ، وعلى
 أهل الحلل مائتى حلة . قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع
 من الدية) والحديث سكت عنه المنذرى ، وحسنه الألبانى (ارواء

الغليل ٣٠٥/٤ طبعة المكتب الإسلامى)
 (٤) ب : بزيادة " وبالحديث المقدرة بالذهب إذا عدل عنه رجع إلى قيمته
 فهذا توجيه القولين " .
 (٥) كما فى حديث عمرو بن حزم السابق ص ٧٦

ولأن العاقلة تتحملها مواساة فكان التخيير فيها أرفق ككفارة

اليمين .

ولأن الدراهم (١) أصول الأموال فلم ^{يجز} أن تجعل فرعا للإبل .

ودليلنا : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألا إن في قتيل العمد

الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة ، منها أربعون خلفه في بطونها .

أولاهما (٢) فاقضى أن تكون الإبل أصلا لا يحدل عنها (٣) إلا عند العدم .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أكرموا الإبل فإن

فيها رُقوء (٤) الدم) (٥) فخصها (٦) بهذه الحقة لأنها تبذل في الدية فيعفى (٧)

بها عن القود ، فدل على اختصاصها بالحكم .

وروى (عن) (٨) عطاء (٩) قال : (كانت الدية بالإبل (١٠) حتى قومها

عمر بن الخطاب) (١١) . قال الشافعي (١٢) : ما قومها إلا قيمة يومها .

وإذا كان الغدول عنها قيمة لها لم تستحق القيم إلا بعد العدم (١٣)

لأن ما استحقه الآدميون من حقوق الأموال إذا تعينت لم يدخلها تخيير كائنات الحقوق .

وليس لما احتج (١٤) به من قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بجميعها

(١) ب : بزيادة " والدنانير "

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٢٧

(٣) ب : عنه

(٤) رُقوء : ما يوضع على الدم فيسكن . وفي الحديث : (لا تسبوا الإبل فإن

فيها رُقوء الدم) أي أنها تعطى في الديات فتحقن بها الدماء .

(الصاح ٥٣/١ مختار الصاح ٢٥٢)

(٥) لم أجد الحديث بهذا اللفظ ، وذكر ابن الأثير في النهاية ٢٤٨/٢ بلفظ :

(لا تسبوا الإبل فإن فيها رُقوء الدم) وانظر حياة الحيوان الكبرى ٢٣/١

(٦) ب : فجعلها

(٧) ب : فعفى

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والصحيح ما أثبتناه ، وهو موافق

لنسخة ب .

(٩) عطاء : سبقت ترجمته

(١٠) ب : الإبل

(١١) السنن الكبرى ٧٦/٨ مسند الشافعي ٣٤٧ بلفظ : (قالوا : أدركنا الناس على

أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من

الإبل ، فقومها عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى

ألف دينار ، وأثنى عشر ألف درهم) انظر الأم ١٠٠/٦

(١٢) ب : بزيادة " رضي الله عنه " (١٤) في الأصل : احتيج . والأوفق ما

(١٣) أي عدم الأصل وهو الإبل أثبتناه . أي احتج به أبو حنيفة .

وجهه، لا احتمال قضائه (بذلك) (١) مع الإغواز والعدم ، ولا توجب المواصاة بها
التخير فيها ، كما لا يخير بين ما سوى (٢) الدنانير والدراهم وبين غيرها من ٢٨ / ب
العروض والسلع ، وكذلك قوله " إنها أرفق " (٣)

فصل

قدّر أبو حنيفة الدية من الورق عشرة آلاف درهم . وعند الشافعي أنها
إذا تقدرت كانت اثني عشر ألف درهم ، فقوّم الشافعي كل دينار باثني عشر درهماً (٤)
وقوّمه أبو حنيفة بعشرة دراهم . استدلالاً بقضاء (٥) عمر بن الخطاب
رضي الله عنه في الدية بعشرة آلاف درهم (٦) .
ويقول علي بن أبي طالب عليه السلام (٧) : (وددت أن لي بكل عشرة منكم
واحداً من بني فراس بن غنم (٨) صرف الدينار بالدرهم) (٩) . فدل على أن قيمة
الدينار عشرة دراهم .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : لا تخير عن من سوى
(٣) أي كما أن المواصاة لا توجب التخير، كذلك قوله " إنها أرفق " لا يوجب -
التخير أيضاً .
(٤) ب : اثني عشر درهم
(٥) ب : بقضي
(٦) مصنف ابن أبي شيبة ١٢٧/٩ مصنف عبدالرزاق ٢٩٢/٩ المحلى ٣٩٩/١٠ بلفظ:
(وضع عمر بن الخطاب الديارات فوضع على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل
الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الإبل بمائة من الإبل، وعلى أهل البقر
مائتي بقرة شنية ومسنة) وفي سننه ابن أبي ليلى وهو س٤ الحفظ .
(٧) ب : ويقول علي بن أبي طالب لأصحابه وطرف
(٨) ب : مغمم .
فراس بن غنم : بطن من كنانة من العدنانية ، وهم بنو فراس بن غنم بن
ثعلبة بن الحارث بن مالك بن كنانة ، وكانوا على غاية من الشجاعة -
والفروسية حتى قال علي بن أبي طالب لأهل العراق وهم مائة ألف أو يزيدون
: " لو ددت أن لي منكم مائتي رجل من بني فراس بن غنم " انظر معجم قبائل
العرب ٩١٢ / ٣
(٩) انظر : معجم قبائل العرب ٩١٢ / ٣

ولأن الشرع قد قَدَّر في الزكاة والسرقَة كل دينار في مقابلة عشرة دراهم . أما الزكاة فلأن نصاب الذهب عشرون مثقالا ، ونصاب الورق مائتا درهم ، وأما السرقَة فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (القطع في دينار أو عشرة دراهم) (١) :

ودليلنا : ما روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة (٢) عن ابن عباس : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية اثني عشر ألف درهم) (٣) وحديث عمرو بن حزم : " أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدية اثني عشر ألف درهم) (٤) .

ولأنه قول سبعة من الصحابة أنهم حكموا في الدية باثني عشر ألف درهم ، منهم : الأئمة الأربعة وابن عباس وأنس بن مالك وأبو هريرة (٥) (رضوان الله عليهم)

(١) الترمذى ٦/٥ عن ابن مسعود مرسل أنه قال : (لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم) وفيه القاسم بن عبد الرحمن وهو لم يسمع من ابن مسعود . وأبو داود عن ابن عباس قال : (قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد رجل في مجسن قيمته دينار أو عشرة دراهم) ٥٣/١٢ . قال المنذرى : في سنده محمد بن إسحاق . وقال الشوكاني : وقد عنعن ولا يحتاج بمثله إذا جاء بالحديث ممنعنا . انظر : نيل الأوطار ١٣٢/٧ النسائي ٧٦/٨ شرح معاني الآثار للطحاوى ١٦٢/٣ سبقت ترجمتهم

(٢) سبق تخريجه ص ٧٦

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وحديث عمرو : سبق تخريجه ص ٧٦

(٤) قول الأئمة الأربعة :

فأما أثر أبي بكر رضي الله عنه فلم أجده ، وأن ما ورد عنه أنه قضى على أهل القرى حين كثر المال وغلت الإبل فأقام مائة من الإبل بستمائة دينار إلى ثمانمائة دينار (السنن الكبرى ٧٧/٨ مضاف عبد الرزاق ٢٩٥/٩ مسند أبي بكر للسيوطي ٨٦ . وعن عكرمة قال : قضى عمر بن الخطاب في الجراح التي لم يقض النبي صلى الله عليه وسلم فيها ولا أبو بكر وقضى بالدية على أهل القرى عشر ألف درهم) كنز العمال ١٠٦/١٥

وأما أثر عمر رضي الله عنه : فقد سبق ذكره ص ٧٩

وأما أثر عثمان رضي الله عنه : فقد قال ابن إسحاق : عانق رجل منا رجلا من العدو فضربه فأصاب رجلا منا فسلت وجهه حتى وقع ذلك على حاجبيه وأنفه ولحيته ومدره ، فقضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه بالدية اثني عشر ألف (السنن الكبرى ٨٠/٨

وأما أثر علي رضي الله عنه : فقد روى عن الحسن قال : إن عليا رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا (السنن الكبرى ٧٩/٨

وأما أثر ابن عباس رضي الله عنهما : فقد روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنه جعل الدية اثني عشر ألفا) الترمذى ٦٤٦/٤ الدارمى ١٩٢/٢ قال البيهقي : وممن قال " الدية اثنا عشر ألف درهم " : ابن عباس وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم . السنن الكبرى ٨٠/٨

١/٢٩

ولم (١) يظهر منهم مخالف، فكان إجماعا لا يسوغ خلافه .
 فإن قيل: فقد روى عن عمر: (أنه قضى في الدية بعشرة آلاف درهم) (٢)
 قيل: المشهور عنه ما روينا . وقد رواه عمرو بن شعيب (٣) وقص (٤) السيرة
 فيه ، فكان أثبت نقلا وأصح عملا ، ولو تعارضت عنه الروايتان كان (٥) خارجا من
 خلافهم ووافقهم ، ولكان (٦) قول من عداه (٧) إجماعا منعقدا .
 فإن قيل: فنحمل الاثنى عشر ألفا (٨) على وزن ستة ، والعشرة آلاف على
 وزن سبعة ، فيكون وفاقا في القدر وإن كان خلافا في العدد .
 قيل: ليس تعرف دراهم الإسلام إلا وزن سبعة ، ولو جاز لكم أن تتأولوه (٩)
 على هذا لجاز لنا أن نقابلكم بمثله (فيتأول من روى عشرة ألف درهم على أنها
 وزن ثمانية) (١٠) ومن روى اثنى عشر (١١) ألف على أنها وزن سبعة .
 وقولهم إن الدينار موضوع في الشرع على مقابلة (١٢) عشرة دراهم في
 الزكاة والسرقه فليست الزكاة أصلا للدية ، لأن نصاب الإبل فيها خمسين ،
 ونصاب الذهب عشرون مثقالا ، يكون (١٣) البعير الواحد في مقابلة أربعة دنانير
 والدية من الإبل (١٤) مائة بعير يقتضى على اعتبار الزكاة أن تكون الدية من
 الذهب أربع مائة دينار . وهذا مدفوع بالإجماع ، فكذلك اعتبار نصاب الورق بنصاب
 الذهب .

... وأما أثر أنس رضي الله عنه فقد روى عنه قال: قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم: (ولأن أجلس مع قوم يذكرون الله من صلاة العصر إلى صلاة المغرب
 أحب إلي من أن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل ، دية كل رجل منهم اثنا عشر ألفا)
 السنن الكبرى ٧٩/٨ وأما أثره الموقوف عليه فلم أجده .
 وأما أثر أبي هريرة رضي الله عنه فقد قال البيهقي: وروينا عن أبي -
 هريرة ما دل على أن الدية اثنا عشر ألفا (وقال: (إنى لأسبح كل يوم قدر ديتي
 اثني عشر ألفا) السنن الكبرى ٧٩/٨

- (١) ب : لم
- (٢) سبق تخريجه ص ٨١
- (٣) سبق تخريجه ص ٧٩
- (٤) في الأصل : وحض . والصحيح ما أثبتناه
- (٥) ب : فكان
- (٦) ب : لكان
- (٧) في الأصل : عداهم . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٨) ب : ألف
- (٩) ب : تشاركوه
- (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١١) ب : اثنا عشر
- (١٢) ب : في
- (١٣) ب : لا يكون
- (١٤) ب : والدية قبل الاندمال
- (١٥) ب : في
- (١٦) ب : إن الدية في الشرع في مقابلة

وأما السرقة فالحديث فيها مدفوع ، والنقل مردود فيما ورد فيه -
فكيف يجعل أصلاً لغيره . وقد روينا أنه قال : (القطع في ربع دينار أو ثلاثة
دراهم) (١)

فأما المزني فإنه قال : ورجوعه عن القديم رغبة عنه إلى الجديد ٢٩ / ب
وهو أشبه بالسنة (٢) يحتمل وجهين :

أحدهما : (أن يكون) (٣) القديم أشبه بالسنة ، فيكون اختياراً له .
والثاني : يحتمل أن يكون الجديد أشبه بالسنة فيكون اختياراً له . (والله أعلم) (٤)

مسألة

قال الشافعي (٤) : في (٥) الموضحة خمس من الإبل ، وهي التي تبرز -
العظم حتى يقرع بالمرؤد (٦) لأنها على الأسماء (٧) صغرت أو كبرت ، شانت (٨)
أو لم تشن (٩) .
قد ذكرنا أن شجاج الرأس إحدى عشرة (١٠) شجة في قول الأكثرين .
منها : ستة قبل الموضحة ، وأربعة بعدها ، وهي : أربع عشرة (١١) شجة في قول آخرين
منها : ثمانية قبل الموضحة ، وخمس (١٢) بعدها .

(١) وهو من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً) مسلم ١٨٢/١١ البخاري ٩٦/١٢
والترمذي ٣/٥ وغيرهم . وحديث ابن عمر : (أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم) أخرجه مسلم ١٨٤/١١
والبخاري ٩٧/١٢ أبو داود ٥١/١٢ الترمذي ٤/٥ الدارقطني ١٨٩/٣
مختصر المزني ١٢٩/٥

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٣) ب : بزيادة " رضي الله عنه "

(٤) ب : وفي

(٥) ب : بالمردود .

المردود : المئيل ، وحديدة تدور في اللجام (المصاح ٤٧٩/٢ مختار الصحاح
٢٢٣)

(٦) أي لأنها تطلق في اللغة وتسمى موضحة صغرت أو كبرت .

(٧) شانت : الشين : ضد الزين . والمثاين : المعاييب والمقايح .

(٨) (المصاح ٢١٤٧/٥ مختار الصحاح ٢٥٢)

(٩) مختصر المزني ١٢٩/٥ (١١) ب : أربعة عشر

(١٠) ب : إحدى عشر (١٢) ب : وستة

- (٥) فأولها : الحارصة (١) ثم الدامية (٢) ثم الدامعة (٣) ثم الباضعة (٤) ثم المتلاحمة وقد يسميها أهل المدينة " البازلة " (٦) ومنهم من يجعل البازلة شبة زائدة (٧) . ثم الموضحة (٨) ثم الهاشمة (٩) ، ومنهم من يجعل بين الموضحة والهاشمة شبة زائدة وهي المفرشة ، ثم المنقلة (١٠) ثم المأمومة (١١) ثم الدامغة (١٢) . وكان ابن سريج (١٣) لا يجعل بعد المأمومة شيئا .

-
- (١) الحارصة : وهي ما شق الجلد قليلا كالخدش، أو التي تقشر الجلد ولا تدميه ، وتسمى أيضا القاشرة والحُرصة والحريصة .
- (٢) الدامية : وهي التي تدمى الشق من غير سيلان الدم . وقيل : مع سيلانه .
- (٣) الدامعة : (بالعين المهملة) وهي التي تدمى مع سيلان الدم
- (٤) الباضعة : وهي التي تقطع - أي تشق - اللحم الذي بعد الجلد شقا خفيفا وفى لسان العرب: هي التي تشق اللحم شقا كبيرا
- (٥) المتلاحمة : وهي التي تغوص في اللحم ولا تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم ، وتسمى أيضا الملاحة . ولم يذكر المؤلف - رحمه الله - نوعا آخر يكون بين المتلاحمة والموضحة وهي : السحاق (بكسر السين) وهي التي تبلغ الجلد/بين اللحم والعظم ، وسميت بذلك لأن تلك الجلدة يقال لها سحاق الرأس، وهي الشحم الرقيق، وقد تسمى هذه الشحمة " الملطاة - والملطاة واللاطية .
- (٦) ب : الملطاة
- (٧) ب : من يجعلها شبة زائدة بين المتلاحمة والسحاق
- (٨) الموضحة : وهي التي توضح وتكشف العظم بعد خرق تلك الجلدة وتظهره بحيث يقرع بالمرود .
- (٩) الهاشمة : وهي التي تهشم العظم أي تكسره
- (١٠) المنقلة : وهي التي تنقله من محل إلى آخر، سواء أوضحت وهشمته أولا، وتسمى المنقولة
- (١١) المأمومة : وهي التي تبلغ خريطة الدماغ المحيطة به المسماة أم الرأس وتسمى الآمة
- (١٢) الدامغة : (بالغين المعجمة) وهي التي تخرق خريطة الدماغ وتصله . انظر : لسان العرب ٢/٢٧٠ مغنى المحتاج ٤/٢٦ نهاية المحتاج ٧/٢٦٨ قليوبى وعميرة ٤/١١٢
- (١٣) ابن سريج : هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضى البغدادي، ويقال: الباز الأشهب . تفقه على أبي القاسم الأنطاقي، وسمع الحسن بن محمد الزعفراني وأبا داود السجستاني وغيرهم، وعنه: أبو القاسم الطبري وخلق . وكان يفضّل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني ، وقد انتشر بفعله مذهب الشافعي في الآفاق، وتوفى سنة ٣٠٦ هـ . (طبقات الشافعية ٢/ ٨٧ المجموع ١/ ٩٥)

ولا يستحق فيما قبل الموضحة (١) وبعدها - قصاص (٢) فأما الدية المقدرة فلا تجب فيما قبل (الموضحة) (٣) وتجب فيها وفيما بعدها فتصير شجاج الرأس منقسمة (٤) ثلاثة أقسام :

أحدها : ما لا يجب فيه قصاص ولا دية مقدرة، وهو ما قبل الموضحة .
والثاني : ما يجب فيه الدية المقدرة (ولا يجب فيه القصاص، وهو ما بعد ١/٣٠ الموضحة .

والثالث : ما يجب فيه القصاص ويجب فيه الدية المقدرة (٣) وهو الموضحة .
ودية الموضحة مقدرة بخمس من الإبل، لرواية عمرو بن حزم (٥) (أن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن" وفي الموضحة خمس من الإبل (٦)
ورواه معاذ بن جبل (٧) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظاً سمعه منه (٨)
وروى عمرو بن شعيب (٩) عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (في المواضع (١٠) خمس خمس) (١١)

وإذا كان هذا ثابتاً ففي الموضحة خمس من الإبل، سواء (١٢) كانت في الرأس أو في الوجه، ولا تجب فيها إذا كانت في غيرها من البدن إلا أُرش (١٣) على ما سنذكره .

-
- (١) ب : فيها بين الموضحة
(٢) لأن الموضحة يتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بخلاف غيرها (معنى المحتاج ٢٦/٤)
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) في الأصل : منقسماً . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٥) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
(٦) سبق تخريجه
(٧) معاذ بن جبل : هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس - أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي، أسلم - وهو ابن ثمانى عشرة سنة - وشهد المشاهد كلها وكان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام ، وتوفى بالطاعون سنة ١٧ هـ .
(تهذيب التهذيب ١٨٦/١٠ أسد الغابة ١٩٤/٥ الإطابة ٤٠٦/٣)
(٨) السنن الكبرى بهذا اللفظ ٨٣/٨
(٩) عمرو بن شعيب : سبقت ترجمته
(١٠) ب : الموضحة
(١١) الترمذي بهذا اللفظ ٦٤٨/٤ . وقال: حديث حسن صحيح . والنسائي ٥١/٨
أبو داود ٣٠٩/١٢ والدارقطني ٢١٠/٣ الدارمي ١١٥/٢ السنن الكبرى ٨١/٨
(١٢) ب : سوى
(١٣) أُرش : دية الجراحات (المصاح ٩٩٥/٣ المصباح المنير ١٢/ ١)

ففرق الشافعى بين موضحة الرأس والوجه وبين موضحة الجسد ، وسوى
بين موضحة الرأس والوجه فى أن فى كل واحدة منهما خمساً (١) من الإبل .
وفرق سعيد بن المسيب (٢) بينهما ، فأوجب فى موضحة الرأس خمساً مسن
الإبل ، وفى موضحة الوجه عشرة (٣)
وفرق مالك بينهما ، فأوجب (٤) فى موضحة الرأس خمساً ، وأوجب فى
موضحة الأنف خمساً (٥)

وما قدمناه من عموم الأخبار دليل عليهما (٦)

فصل

فأما مفة الموضحة فقد قدمناه فى حكم القصاص منها (٧) وهو : ما أوضح
عن العظم وأبرزه حتى يقرع بالمرود ، وإن (٨) كان العظم غير مشاهد بالدم الذى
يستتره (٩) أو وصل بالمرود إليه .

قال الشافعى : وهى على الأسماء صغرت أو كبرت ، وهذا صحيح . ٣٠ / ب
وفيها (١٠) إذا صغرت فكانت كالْمَخِيطِ ، أو كبرت فأخذت جميع الرأس :
خمس من الإبل ، لأنها على الأسماء ، فاستوى حكم صغيرها وكبيرها كالأطراف التى
تتساوى فيها الديات ، ولا تختلف بالصغر والكبر (١١) وسواء كانت الموضحة فى

(١) فى الأصل : فى أن كل فى واحدة منهما خمس . والصحيح ما أثبتناه وهو
موافق لنسخة ب

(٢) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته

(٣) فقه الإمام سعيد بن المسيب ٧١/٤ مضاف ابن أبى شبة ١٥٢/٩ الشامل ٤١/٦
المغنى ٤٢٠/٨

(٤) ب : وأوجب

(٥) لم أقف على ما قاله المؤلف - رحمه الله - فى قول مالك . وأن ما ورد
فى كتب المالكية " الموضحة : ما أظهرت عظم الرأس أو عظم الجبهة أو الخدين
فما أوضح عظم غير ما ذكر - ولو أتفا أولخيا أسفل - لا يسمى موضحة عند
الفقهاء (أى المالكية) قال مالك : إذا كانت فى الأنف أو فى اللحي
الأسفل ففيها حكومة لأنها تبعد عن الدماغ فأشبهت موضحة لائر البدن .
(أوجز المسالك ٥٩/١٣ ، ٦٤ كتاب الكافي ١١١٤/٢)

(٦) انظر المذهب ١٩٩/٢ مغنى المحتاج ٥٨/٤ نهاية المحتاج ٣٠٤/٧

(٧) ب : بينهما (٩) ب : يسراه (١١) ب : بالصغير والكبير

(٨) ب : فإن (١٠) ب : وفيما

مقدم الرأس أو مؤخره ، وسواء كانت فى (١) جهة الوجه أو فى لحييه (٢) (ونذنه) (٣)
سترها الشعر أو لم يسترها . قال الشافعى : شانت أو لم تشن .
هذا مذهبه : أن فيها خمسا من الإبل فيما شان أو لم تشن ، قل الشين
أو كثر (٤) .

وحكى عنه أنه قال فى موضع آخر : إن موضحة الجبهة إنا (٥) كثر شينها
(فى الوجه أن فيها أكثر الأمرين : من ديتها أو أرش شينها . (٦))
فاختلف أصحابنا على وجهين :

أحدهما : إن خرجوا (٧) زيادة الشين (٢) فى الرأس والوجه على قولين .
والوجه الثانى : أنه لا يلزمه فى شين الرأس إلا ديتها ، ويلزمه فى شين الوجه
أكثر الأمرين من أرشها أو ديتها (٨) لأن شينها فى الوجه أقبح وهى من العين ،
والخوف عليها أقرب (٩) .

-
- (١) ب : من
(٢) اللحيان : اللحي - بفتح اللام - : عظم الحنك وهو الذى عليه الأسنان ،
وهو من الإنسان حيث ينبت الشعر وهو أعلى وأسفل (الإفحاح ٢٦/١ المصباح
المنير ٢١٣/٢) وفى المجموع : العظامان اللذان تنبت عليهما الأسنان ،
ويقال لهما : الفك . ٤٦٧/١٧ .
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب .
(٤) انظر : مغنى المحتاج ٢٦/٤ ، ٥٩ حواشى الشروانى وابن القاسم ٤١٥/٨
الأم ٦٧/٦ روضة الطالبين ٢٦٣/٩ الشامل ٤١/٦
(٥) ب : ما إنا
(٦) انظر روضة الطالبين ٢٦٣/٩
(٧) معنى التخريج : هو أن يجيب الشافعى بحكمين مختلفين فى صورتين .
متشابهتين ولم يظهر ما يملح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه فى
كل صورة إلى الأخرى ، فيحصل فى كل صورة منها قولان : منصوص ومخرج .
المنصوص فى هذه : المخرج فى تلك ، والمنصوص فى تلك هو المخرج فى هذه ،
فيقال فيهما قولان بالنقل والتخريج . (مغنى المحتاج ١٢/١)
(٨) ب : لا من شينها
(٩) انظر الأم ٧٣/٦ روضة الطالبين ٢٦٣/٩

مسألة

قال الشافعي (١) : ولو كان وسطها لم ينخرق فهي موضحتان . فإن قال المحنى عليه : " أنا شققتها من رأسي " ، وقال الجاني : " بل تأكلت من جنايتي " : فالقول قول المحنى عليه مع يمينه ، لأنهما وجبتا (٢) له ، فلا يبطلهما إلا إقراره أو بينة عليه (٣) .

١/٣١

إذا كان في وسط الموضحة حاجز بين طرفيها لم يخل (٤) ذلك الحاجز من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون جلدة الرأس وما تحتها من اللحم فيكون هذا الحاجز فصلا بينهما فتصير موضحتين ، ويلزمه فيهما ديتان ، سواء (٥) صغر الحاجز ودق أو كبير وغلط .

والقسم الثاني : أن يكون الحاجز بينهما لحما بعد انقطاع الجلد عنه فحاربه ما بقى من اللحم بعد انقطاع الجلد : حارصة أو متلاحمة فهي موضحة واحدة ، وليس عليه أكثر من ديتها ، سواء قل اللحم أو أكثر ، انكشف (٦) عنه عند الاندمال - أو لم ينكشف (٦) - وهكذا لو كان ذلك في طرفي (٧) الموضحة مع إيضاح وسطها لم يلزمه إلا ديتها ، ودخل حكومة الحارصة (٨) والمتلاحمة والسمحاق فيها . - نسى عليه الشافعي ، لأنه لو أوضح ما لم يوضحه منها : لم يلزمه أكثر من ديتها فبأن (٩) لا يلزمه إذا لم يوضحه أولى .

والقسم الثالث : أن يكون الحاجز بينهما هو الجلد بعد انخراق ما تحته من اللحم حتى وضع به العظم فطارت موضحتين في الظاهر ، وواحدة في الباطن ففيه وجهان : أحدهما : أنهما موضحتان اعتبارا بالظاهر في الانفعال (١٠) والثاني : أنهما موضحة واحدة اعتبارا بالباطن في الاتصال (١١) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٢) في الأصل : وجبت . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٣) مختصر المزني ١٢٩/٥
 - (٤) ب : لم يجر
 - (٥) ب : سوى
 - (٦) ب : يكشف
 - (٧) في الأصل : طريق . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٨) ب : الموضحة الحارصة (١٠) ب : الاتصال
 - (٩) ب : فلأن (١١) ب : الانفعال .
- انظر : الأم ٦٢/٦ الوجيز ١٤٢/٢ أسنى المطالب ٥١/٤ مغنى المحتاج ٥٩/٤
المجموع ٤٢٨/١٧ تهذيب الأحكام ٥١/٤

فصل

وإذا ثبت ما ذكرنا من حكم الموضحتين بالحاجز بينهما (١) من قليل وكثير (٢) فانخرق (٣) الحاجز بينهما حتى انحطت الموضحتان فهذا على ضربين : ٣١/ب أحدهما : أن تنخرق (بالسراية) (٤) التي تأكل بها الحاجز حتى انخرق فتكون موضحة واحدة ، لأن ما حدث عن الجناية من سراية كان مضافا إليها ، والجانى مأخوذ بها .
والضرب الثانى : أن تنخرق الحاجز بقطع قاطع ، فلا يخلو حال قاطعه من ثلاثة - أقسام :
أحدها : أن يكون هو الجانى يعود فيقطعه فتكون موضحة واحدة ، لأن أفعال الجانى يبني بعضها على بعض ، ألا ترى أنه لو قطع يديه ورجليه ثم عاد فقتله لم يلزمه إلادية واحدة ، ولو قتله غيره لزمه ديتان فى اليدين والرجلين .
والقسم الثانى : أن يقطعه المجنى عليه فيلزم الجانى موضحتان ، لأن فعل المجنى عليه لا يبني على فعل الجانى ، كما لو قطع الجانى يديه ورجليه وقتل المجنى عليه نفسه (٥) كان على الجانى ديتان فى اليدين والرجلين .
والقسم الثالث (٦) : أن يقطعه (أجنبى) (٧) حتى ينخرق بجنايته الحاجز الذى - بينهما فتكون ثلاث مواضع ، يلزم الأول منها موضحتان ، ويلزم الثانى موضحة واحدة ، لأن فعل أحدهما لا يبني على فعل الآخر ، وفعل (٨) كل واحد منهما مضمون كما لو قطع الأول يديه ورجليه وقتله الثانى كان على الأول ديتان فى اليدين والرجلين ، وعلى الثانى دية النفس (٩) .

-
- (١) ب : منهما
(٢) فى الأمل : وكثر . والمحيح ما أثبتناه
(٣) ب : فخرق
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٥) ب : والقسم الثانى أن يقطع المجنى يديه ورجليه قتل المجنى عليه نفسه .
(٦) ب : الثانى
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأمل . والمحيح ما اثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٨) ب : فعلى
(٩) قليوبى وعميرة ١٣٤/٤ مغنى المحتاج ٦٠/٤ نهاية المحتاج ٣٠٧/٧ تهذيب الأحكام ٥٠/٤

فلو اختلفا بعد زوال الحاجز الذى بينهما فقال الجانى: "أنا قطعتة
أو انخرق بالسراية فليس علىّ إلا موضة واحدة " . وقال المجنى عليه: "أنا
قطعتة، أو قطعه أجنى فعليك موضحتان " : فالقول قول المجنى عليه مع يمينه ١/٣٢
إذا عدم الجانى البينة، لأننا على يقين من استحقاق الموضحتين بائتداء الجناية
وفى شك من سقوط إحداهما فاعتبر (١) حكم اليقين دون الشك، كما لو قطع يديه
ورجله ثم مات المجنى عليه فاختلف الجانى والولى، فقال الولى: "مات من غير
جنايتك فعليك ديتان" . وقال الجانى: "مات من جنايتى فعلى دية واحدة " وأمكن
ما قاله كل واحد منهما فالقول قول الولى مع يمينه، وله ديتان لوجوبهما بائتداء
الجناية .

فصل

وإذا شجه موضة أخذت مقدم رأسه وأعلى جبهته فمار بها موضحا لرأسه
وجبهته ففيه وجهان :
أحدهما : أنهما موضحتان، ويلزمه ديتاهما (٢) لأنهما على عضوين (٣) فانغرد (٤)
كل واحد منهما بحكمه .
والوجه الثانى : أنها موضة واحدة، لا تمال بعضها ببعض فلم ينفصل كلُّهما (٥)
بالمحل (٦)
ولو شجه موضة أخذت مؤخر رأسه وأعلى قفاه فمار بها موضحا لرأسه
وقفاه : لزمه دية الموضة فى رأسه وحكومة الموضة فى قفاه وجهها واحدا، لأنهما
عضوان، ولموضحتهما حكمان، لأن فى موضة الرأس دية، وفى موضة القفا حكومة
فلم يتداخلا (٧) مع اختلاف (٨) حكمهما ومحلها .

-
- (١) ب : واعتبر
 - (٢) ب : ويلزم فيهما ديتان
 - (٣) أى عضوين مختلفين
 - (٤) ب : وانغرد
 - (٥) بالكل : الجرح (تاج العروس ٤٩/٩ لسان العرب ٥٢٤/١٢ المصباح المنير
٥٣٩/٢)
 - (٦) ب : ولم ينفصل حكمهما بالمحال
 - (٧) ب : يتداخل
 - (٨) ب : اختلا فهما

ولو شجه موضحة فى طرفيها ما دون الموضحة تداخلا ، ولزمه دية الموضحة

وان (١) كان ما دونها مخالفا لحكمها لو انفرد ، لأن الأغلب من حال الموضحة ٣٢/ب أن يندرج طرفاها حتى يوضح وسطها فألحق الطرفان بالوسط فى العضو الواحد ، ولم يلحق (به) (٢) فى العضوين .

ولو أوضحه على ذراعه (وعضده) (٢) موضحة اختلف محلها وهى متطة
فهى موضحتان ، يلزمه (٣) أرشهما وجها واحدا ، لأن محلها (٤) مختلف (وأرشهما
مختلف) (٢) لأن فى مواضع الجسد حكومة يختلف (٥) أرشها باختلاف الشين فلم
يتداخل بعضها فى بعض مع اختلاف النحل والأرش (٦) .

مسألة

قال الشافعى (٧) : وفى الهاشمة (عشر من الإبل ، وهى التى توضح

وتشتم (٨)

أما الهاشمة : فهى (٢) التى أوضحت عن العظم وهنمته حتى كسرتة ،

وفى (٩) عشر من الإبل . وهو قول أبى حنيفة وجمهور الفقهاء (١٠)

وقال مالك وطائفة من أهل المدينة (١١) : فيها دية الموضحة ، وحكومة

-
- (١) ب : فإن
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٣) ب : لم يلزمه
(٤) ب : محلها
(٥) ب : لا يختلف . وفى الأصل : تختلف - بالتاء الفوقية - والصحيح ما أثبتناه
(٦) انظر الأم ٦٨/٦ المذهب ٢٠٠/٢ المجموع ٤٢٨/١٧ مغنى المحتاج ٦٠/٤
روضة الطالبين ٢٦٨/٩ الوجيز ١٤٢/٢ البيان ٤٩/٨ الشامل ٤٢/٦ - ٤٣
(٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٨) مختصر المزنى ١٢٩/٥
(٩) ب : حتى تكسر ففيها
(١٠) فتح القدير ٢٨٦/١٠ البحر الرائق ٣٨١/٨ المغنى ٤٧٢/٨ شرح منتهى الإرادات
٣٢٤/٢ بداية المجتهد ٤٢٠/٢
(١١) بداية المجتهد ٤٢٠/٢ المدونة الكبرى ٤٣٥/٤ الخرشى ٣٤/٨ شرح منح
الجليل ٤٠٤/٤ قوانين الأحكام الشرعية ٣٧٩ . وللمالكية أقوال فى دية ...

فى الهشم غير مقدرة (١) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدر دية الموضحة بخمس، ودية المنقلة بخمس عشرة، وأغفل الهاشمة، فوجب أن يكون المتندر فيها ما قدره دون ما أغفله (٢)

ودليلنا : أن زيد بن ثابت (٣) (قدر فى الهاشمة عشرة من الإبل) (٤) وليس يعرف له مخالف فكان إجماعاً .

ولأنه لما كانت الموضحة ذات وصف واحد وفيها (٥) خمس من الإبل، - وكانت المنقلة ذات ثلاثة أوصاف: إيضاح وهشم وتنجيل، وفيها خمس عشرة وجب إذا كانت الهاشمة ذات وصفين أن تكون ديتها بين المنزلتين فيكون فيها عشر من الإبل كالذى قلناه فى نفقة الموسر إنها مدان، ونفقة المعسر إنها مد، - فأوجبنا نفقة المتوسط مدا ونصفاً، لأنه بين المنزلتين ولأن كسر العظم بالهشم ملحق بكسر ما تقدرت (٦) ديته من السن وفيه خمس من الإبل (فكذا فى الهشم فمار مع الموضحة عشرة) (٧) .

(فممل)

فلذا ثبت أن فى الهاشمة عشرة من الإبل، فلو هشم ولم يوضح (٨) - ففيه خمس من الإبل .

... الهاشمة منها : أن فيها عشر الدية . وقيل : حكومة، ومنها : أنها العشر ونصفه، ومنها : أن فيها ما فى الموضحة وحكومة .

(١) ب : مقدر

(٢) ب : أن يكون القدر فيها قدره دون عقله .

(٣) زيد بن ثابت : سبقت ترجمته

(٤) الدارقطني ٢٠١/٣ مصنف عبدالرزاق ٣١٤/١ السنن الكبرى ٨٢/٨ بلفظ: (عن زيد بن ثابت أنه قال: " فى الموضحة خمس، وفى الهاشمة عشر، وفى المنقلة خمس عشرة، وفى المأمومة ثلث الدية ")

(٥) ب : فيها

(٦) ب : تقدر من

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

انظر الأم ٦٨/٦ المذهب ٢٠٠/٢ التنبيه ٢٢٤ روضة الطالبين ٢٦٤/١

(٨) ما بين القوسين - من قوله " فمل " : لم يثبت فى ب

وأوجب (١) بعض أصحابنا في الهشم إذا انفرد حكومة كهشم أعضاء

البدن .

وهذا فاسد لأنه (٢) لما لم يتقدر موضحة (٣) الجسد (٤) وهاشمته : لم يتقدر انفرد هشمه ، ولما تقدرت موضحة الرأس وهاشمته (٥) : يقدر انفرد هشمه . وهذا الهشم مما لا يرى (٦) ، فلا يثبت حكمه إلا بإقرار الجاني أو شهادة عدلين من الطب يشهدان باختبار الشجة (أن) (٧) فيها هشما (٨) يقطعان به . فلو أوضح وهشم فأراد (٩) المجنى عليه أن يقتض من الموضحة في العمد : حكم له بالقصاص ، وأغرم (١٠) دية الهشم خمساً من الإبل . ولو شجه هاشمتين عليهما موضحة واحدة كانتا (١١) هاشمتين ، وعليه ديتاهما لأنه زاد (١٢) إيضاح ما لا هشم تحته . ولو أوضحه موضحتين تحتهما هاشمة واحدة : كانت هاشمتين (١٣) لأنه قد زاده هشم بالإيضاح (١٤) عليه . فإن قيل : فهذا هشم في (١٥) الباطن دون الظاهر فهلا كان على وجهين كالموضحة في الباطن دون الظاهر (١٦) .

ب ٢٢

قيل : الفرق بينهما (أن) (١٧) امتزاج اللحم بالجلد في الموضحة وانغصال العظم عن اللحم والجلد (١٨) في الهاشمة (١٩) .

- (١) ب : فأوجب
- (٢) في الأمل : لأنها . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٣) ب : ينصب لموضحة
- (٤) في الأمل : الجذ . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٥) ب : فيها شمته
- (٦) ب : لا يدرى
- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٨) ب : هشمان
- (٩) ب : وأراد
- (١٠) ب : واعتبر من
- (١١) ب : كانت
- (١٢) ب : أراد
- (١٣) في الأمل : موضحتين . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (١٤) في الأمل : ما لا إيضاح عليه . والصحيح ما أثبتناه ، موافق لنسخة ب
- (١٥) ب : من
- (١٦) ب : الظاهر قيل للباطن
- (١٧) ما بين القوسين : لم يثبت في الأمل . والأوفق ما أثبتناه .
- (١٨) ب : أن الجلد
- (١٩) انظر : المذهب ٢٠٠/٢ مغنى المحتاج ٢٨/٤ المجموع ١٧/٤١٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ نهاية المحتاج ٢٧١/٧ ، ٣٠٥ روضة الطالبين ١٨٣/٩ ، ٢٦٤ الشامل ٤٢/٦ قليوبى وعميرة ١١٤/٤ الشروانى وابن القاسم ٤١٨/٨ تهذيب الأحكام ٥١/٤

فـمـل

وقد ذكرنا أنه قد جعل قوم (١) بين الموضحة والهاشمة شجة تسمى المفرشة ، وهي الموضحة إذا اقترن بها صداع (٢) فينظر في الصداع الحادث عنها : فإن انقطع ولم يدم (٣) : فلا شيء فيه سوى دية الموضحة كما لو ضربته فآلمه . وإن استدام الصداع (على الأبد) (٤) ولم يسكن كان فيه (مع) دية الموضحة حكومة (٥) لا تبلغ زيادة الهاشمة ، لأنه بالاستدامة (٦) قد صار كالجرح الثالث .

فإن كان يضرب في زمان ويسكن في زمان نظر : فإن علم أن عود الصداع من (٧) الموضحة : كان فيه حكومة ، وإن علم أنه من غيرها (٨) فلا حكومة فيه (ولا فيما يقدمه ، لأنه لم يدم ، وإن شك فيه فلا حكومة فيه لأنها) (٤) لا تجب بالشك .

فـمـل

وإذا شجه فهشم مقدم رأسه وأعلى جبهته فطار هاشمالرأسه وجبهته كان على وجهين كما قلنا في الموضحة :
أحدهما : تكون هاشمتين (٩) لأنها على عضوين .
والثاني : تكون هاشمة واحدة ، لا تحال بعضها (١٠) ببعض .

-
- (١) ب : أن قوما جعلوا
(٢) صداع : وجع الرأس (الصحاح ١٢٤٢/٣ لسان العرب ١٩٥/٨)
(٣) ب : ولم يلزم
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ب : وحكومة
(٦) ب : بالسراية
(٧) ب : في
(٨) ب : غيره
(٩) ب : هاشمتان
(١٠) ب : بعضه

ولو شجه (فأوضح رأسه وهشم جبهته) (١) أو هشم (٢) رأسه وأوضح (٤) جبهته : كان مأخوذاً بديّة موضحة في إحداهما ، وبهاشمة في الأخرى (٣) لأنّ محلّهما مختلف ، وديتهما مختلفة فلم يتداخلا مع اختلاف المحل والديّة .

مألة

قال الشافعي (٥) : وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل . وهي التي تكبر ١/٣٤ عظم الرأس حتى يتشظى (٦) فينقل (من عظامه ليلتئم . (٧) أما المنقلة فهي التي تهشم العظم حتى يتشظى (١) فينقل حتى يلتئم . قال الشافعي : (تسمى) (١) : المنقولة أيضا . وفيها خمس عشرة من الإبل . وقد انعقد عليه الإجماع (٨) لرواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه - عن رسول الله (٩) طي الله عليه وسلم : (في المنقلة خمس عشرة من الإبل) (١٠) وروى (عمرو) (١١) بن حزم أنّ في كتاب رسول الله طي الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : (في الموضحة خمس (١١) ، (وفي المنقلة خمس عشرة) (١٢) وفي المأومة ثلث الدية) (١٣)

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٢) ب : وهشم
- (٣) ب : وهاشمة . في الآخر
- (٤) ب : محلّها
- (٥) ب : بزيادة " رضي الله عنه "
- (٦) يتشظى : يتفرق ويتشقق ويتطاير (لسان العرب ٤٣٤/١٣ تاج العروس ١٠/١٩٩)
- (٧) مختصر المزنّى ١٢٩/٦
- (٨) الأم ٦٨/٦ مغنى المحتاج ٥٨/٤ بداية المجتهد ٤٢٠/٢ المغنى ٤٧٣/٨
- (٩) ب : النبي
- (١٠) مضاف عبدالرزاق ٣١٨/٩ بلفظ : (قال رسول الله طي الله عليه وسلم : " في المنقلة خمس عشرة من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو الشاة " وقضى عمر بن الخطاب بمثل ذلك في منقولة الرجل والمرأة)
- (١١) ب : خمس عشرة
- (١٢) ما بين القوسين من قوله " وفي المنقلة ... " : لم يثبت في ب
- (١٣) سبق تخريجه ص ٧٧

فلو أراد القصاص من الموضحة : سقط بالقصاص ديئها وهي خمس ، ووجب
الباقى من ديئها ، وذلك عشر من الإبل فى الهشم والتنقيل (١) .
ولو شجه منقلة لا إيضاح عليها : لزمه (٢) كمال ديئها ، بخلاف الهاشمة
إذا لم يكن عليها إيضاح ، لأن المنقلة لا بد من إيضاها لتنقيل العظم الذى فيها
فما را لإيضاح عائدا إلى جانيها ، فلزمه جميع ديئها ، والهاشمة لا تغتفر إلى
إيضاح فلم يلزمه إلا قدر ما جنى فيها .
وإذا شجه فى رأسه شجة متملة كان بعضها موضحة وبعضها هاشمة وبعضها
منقلة : كان جميعها منقلة ، لا يؤخذ أكثر من ديئها ، لأنها غاية جنايته التى -
تندرج حالا بعد حال ، وسواء فى دية المنقلة أن يتشظى عظمها فلا يعاد أو يتشظى
فيعاد بعينه أو غيره : أن (٢) فى جميعها خمس عشرة من الإبل ، كما يجب ذلك
فى صغير الموضحة وكبيرها .
وإذا تنقلت الشجة فى موضعين من رأسه وقد اتمل إيضاها (٤) كانت
منقلتين كما قلنا فى الهاشمتين لما قدمناه من الفرق (٥) .

مسألة

قال الشافعى (٦) : وذلك كله فى الرأس والوجه واللحن الأسفل (٧)
يعنى : تقدير دية الموضحة بخمس ، والهاشمة بعشر ، والمنقلة بخمس عشرة : إنما
يكون فى الرأس والوجه واللحن الأسفل .

-
- (١) معنى المحتاج ٢٨/٤ نهاية المحتاج ٢٧١/٧ قليوبى وعميرة ١١٤/٤
(٢) ب : لزمه الدية
(٣) ب : أو بغيره فى أن
(٤) ب : إيضاها
(٥) من أن فى الموضحة امتزاج اللحم بالجلد ، وفى الهاشمة انفعال العظم عن
اللحم والجلد
(٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٧) مختصر المزنى ٥ / ١٢٩

فأما في الجسد وما قارب الرأس من العنق فلا يتقدر فيه دية الموضحة
ولاديه الهاشمة ولاديه المنقلة، ويجب (فيها) (١) حكومة لا (٢) يبلغ بأرش -
موضحتها خمسا، ولا بأرش هاشمتها (٣) عشرا، ولا بأرش منقلتها خمس عشرة، للفرق
بينهما من وجهين :

أحدهما : أنها على الرأس أخوف

والثاني : أن شينها فيه أقبح .

وتتغلظ هذه الشجاج فع الرأس بالعمد، وتتخفف بالخطأ، ولا تتغلظ في
الجسد بعمد ولا خطأ، لأن التغليظ يختص بالمقدر من الديات ولا يدخل فيها ما (٤)
لا يتقدر من أروش الجنايات (٥) فتتغلظ خمس الموضحة بالأثلاث فيكون فيها -
خلفتان وجذعة ونصف، وحقه ونصف (٦)، وتتخفف (٧) فيها بالأخماس فيكون فيها
جذعة وحقه وبنيت لبون وابن لبون وبنيت مخاض .

وتتغلظ عشر الهاشمة (٨) بالأثلاث فيكون فيها أربع خلفات وثلاث -
جذاع وثلاث حقائق، وتتخفف بالأخماس فيكون فيها جذعتان وحققتان وبنيت لبون -
وابن لبون وبنيت مخاض .

وتتغلظ في خمس عشرة في المنقلة بالأثلاث فيكون فيها ست خلفات -
وأربع حقائق ونصف، وأربع جذاع ونصف، وتتخفف فيها بالأخماس فيكون فيها ثلاث
جذاع وثلاث حقائق وثلاث (٩) بنات لبون، وثلاثة بنى لبون وثلاث بنات مخاض،
وعلى غيره هذا فيما زاد ونقص فيما يقدر من ديات الأعضاء والأطراف .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : بما

(٣) في الأصل : هاشمها . والصحيح ما أثبتناه

(٤) ب : ولا يدخل فيما

(٥) ب : رأس الحكومات

(٦) ب : وحقه ونصف، وجذعة ونصف .

(٧) في الأصل : فتتخفف . وفي ب: ويتخفف . والأوفق ما أثبتناه

(٨) في الأصل : غير الهاشمة . والصحيح ما أثبتناه . وفي ب: في غير الهاشمة

(٩) ب : وثلاثة

انظر: الأم ٦٢/٦ معنى المحتاج ٥٩/٤ المجموع ٤٣٢/١٧ الإقناع ٢٠٦/٢

إعانة الطالبين ١٢٥/٤

مسألة

قال الشافعي (١): وفي المأمومة ثلث الدية ، وهي التي تخرق جلد

الدماغ (٢) .

أما المأمومة فهي الواطة إلى (أم) (٣) الرأس . وأم الرأس هي -

الغشاوة (٤) المحيطة (٥) بمخ الدماغ ، وتسمى الآمة .

وأما الدامغة فهي التي خرقت غشاوة الدماغ حتى وصلت إلى مخه .

وفيها جميعا ثلث الدية ، لا تغفل (٦) دية الدامغة على دية المأمومة ، وإن كنت

أرى أن يجب (تفضيلها) (٢) بزيادة (٧) حكومة في خرق غشاوة الدماغ ، لأنه -

وصف زائد على صفة المأمومة وإن لم يحك عن الشافعي (٨) .

والدليل على أن في المأمومة ثلث الدية حديثان :

أحدهما : حديث عمر بن الخطاب (٩) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(في الآمة ثلث الدية) (١٠)

والآخر : حديث عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كتابه

إلى أهل اليمن : (وفي المأمومة ثلث الدية) (١١) .

ولأنها واصله إلى جوف (١٢) فأشبهت الجائفة .

(١) ب : بزيادة " رحمه الله "

(٢) مختصر المزني ٥ / ١٢٩

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) الغشاوة : الغطاء (الصحاح ٦ / ٢٤٤٦)

(٥) ب : المختلطة

(٦) في الأصل : لا تغفل - بالماد المهملة - والمحبح ما أثبتناه .

(٧) ب : بزيادتها

(٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .

هذا مما انفرد به الإمام الماوردي واختلف عن الشافعي رحمهما

الله .

(٩) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(١٠) السنن الكبرى ٨ / ٨٦ بلغظ : (في الأنف الدية إذا استوعى جده ماثة من

الإبل ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون ، وفي العين خمسون ، وفي الآمة

ثلث النفس ، وفي الجائفة ثلث النفس ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي الموضحة

خمس ، وفي السن خمس ، وفي كل أصبع مما هنالك عشر) وفي إسناده ضعف من

جهة محمد بن عبد الرحمن . انظر : تلخيص الحبير ٤ / ٢٦

(١١) سبق تخريجه ص ٧٧ (١٢) ب : الجوف .

فلو أراد المجنى عليه أن يقتص من الإيضاح سقط من ديته - إذا ٣٥ ب /
اقتص - دية الموضحة : خمس من الإبل، وأخذ (١) بالباقي منها وهو ثمانية وعشرون
بعيرا وثلاث (٢) .
فلو شجه رجل موضحة ، وهشمه ثانياً بعد الإيضاح، ونقله ثالث بعد الهشم ،
وأتمه رابع بعد التنكيل : كان على الأول دية الموضحة : خمس من الإبل، وعلى
الثاني ما زاد عليها من دية الهاشمة : وهي خمس من الإبل، وعلى الثالث (٣)
ما زاد عليها من دية المنقلة : وهي خمس من الإبل، وعلى الرابع ما زاد عليها
من دية الأمومة : وهي ثمانية عشر بعيرا وثلاث .
فإن أريد القصاص : اقتص من الأول الموضح دون من عداه ، وأخذ من كل
واحد منهم ما يلزمه من دية جنايته .

ولو جرحه في وجنته (٤) من وجهه جراحة (٥) خرق الجلد واللحم وهشم
العظم وتنقل العظم إلى أن وصلت إلى الفم (٦) ففيها قولان حكاهما أبو حامد
المرورودي (٧) في جامعه (٨) :
أحدهما : أنها أمومة ، يجب فيها ثلث الدية ، ويكون وصولها إلى الفم كوصولها
إلى الدماغ لأنها عملت عمل الأمومة .
والقول الثاني : أنه يجب فيها دية منقلة وزيادة حكومة في وصولها إلى الفم
لا يبلغ بها دية الأمومة ، لأن وصول الأمومة إلى الدماغ أخوف على النفس من
وصولها (٩) إلى الفم فلم يبلغ بدية ما قل خوفه دية ما هو أخوف (١٠)

-
- (١) ب : وأخذنا
(٢) ب : وثلاث بعير
(٣) ب : الثاني
(٤) الوجنة : فيها أربع لغات : وَجْنَةٌ وَوَجْنَةٌ وَوَجْنَةٌ وَأُجْنَةٌ . وهو : ما ارتفع
من الخدين . (المصاح ٢٢١٢/٦ المصباح المنير ٦٤٩/٢)
(٥) ب : ولو جرحه في رأسه وشجه في وجهه جراحة
(٦) ب : وصلت إلى اللام أو كانت في إحدى اللحين فخرقت لذلك حتى وصلت
إلى الفم ...
(٧) أبو حامد المرورودي : هو القاضي أبو حامد المرورودي - بميم مفتوحة ثم
راء ساكنة ثم واو مفتوحة ثم راء مضمومة مشددة ثم واو ثم نال معجمة -
وقد يقال : بتخفيف الراء ، ويقال : المرورودي - بتشديد الراء المضمومة -
: أحمد بن بشر بن عامر القاضي ، صاحب أبي اسحاق المروزي ، كان إماما ،
نزل البصرة ، ومنف الجامع في المذهب وشرح مختصر المزني ، توفي سنة ٣٦٢ هـ .
(طبقات الشافعية ٨٢/٢ شذرات الذهب ٤٠/٣ تهذيب الأسماء واللغات ٢١١/٢/١)
المجموع ١٩٢/١ (٩) ب : وصوله
(٨) ب : بزيادة " الكبير " (١٠) انظر : الأم ٦٨/٦ الوجيز ١٤١/٢ -
- التنبيه ٢٢٢، ٢٢٤ المذهب ٢٠٠/٢ روضة الطالبين ٢٦٤/٩ نهاية المحتاج ٣٠٥/٧

مسألة

قال النافعي (١) : ولم أعلم رسول الله على الله عليه وسلم حكم فيما
دون الموضحة بشيء، وفيما دونها حكومة لا يبلغ بها قدر موضحة وإن كان الشين
أكثر (٢)

قد ذكرنا شجاج الرأس قبل الموضحة، وأنها (٣) ست :

الحارصة : وهي التي تشق الجلد .

ثم الدامية : وهي التي يدمى بها موضع الشق (٤)

ثم الدامعة : وهي التي يدمع (٥) منها الدم (٦)

ثم الباضعة : وهي التي تبضع (٧) اللحم فتشقه (٨)

ثم المتلاحمة : وهي التي تمور (٩) في اللحم حتى تنزل فيه، وقد تسمى البازلة
ومنهم من جعل البازلة شجة زائدة بين الباضعة والمتلاحمة،

فيجعل ما قبل الموضحة سبعة .

ثم (١٠) السمحاق : وهي التي تمور في جميع اللحم حتى تصل إلى سمحاق الرأس
وهي جلدة (تغشى عظم الدماغ، ويسمى أهل المدينة " الملطاة " ومنهم من
جعلها بين المتلاحمة والسمحاق فيجعل شجاج) (١١) ما قبل الموضحة ثمانية، ولا
أعرف لهذه الملطاة حداً يزيد على المتلاحمة وتنقص عن السمحاق، فيصير وسيطاً
بينهما : وليس في جميع هذه الشجاج التي قبل الموضحة أرش مقدر بالنسبة .
وأول (١٢) الشجاج التي ورد التص بتقدير أرشها : الموضحة لا نتهائها
إلى حد مقدر فصار (أرشها مقدراً) (١١) كالأطراف .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) مختصر المزنى ٥ / ١٢٩

(٣) ب : أنها

(٤) وفي الصحاح ١٢٠٩/٣ قال أبو عبيد : الدامية هي التي تدمى من غير أن يسيل
منها الدم، فإذا سال منها فهي الدامعة .

(٥) يدمع : يقال : دمعت الشجة : جرى دمها . (لسان العرب ٩٢/٨

المصباح المنير ١ / ١١٩)

(٦) سميت بهذا الاسم لأن الألم إلى ما حباها فتدمع عيناه بسبب ما يجد من الألم
(فتح القدير ٢٨٥/١٠) يصل

(٧) تبضع : يقال : بفضت الجرح : شققته (الصحاح ١١٨٦/٣)

(٨) ب : وتشقه

(٩) تمور : يقال : مار الشيء مورا : تحرك وجأه وذهب (الصحاح ٨٢٠/٢)

(١٠) ب : من (١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . (١٢) ب : فأول .

وإنما لم يتقدر أرش ما قبل الموضحة نما فقد اختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو الظاهر من منصوص الشافعي وقول جمهور أصحابه : (ان) (١) فيها ٣٦ ب حكومة ، يختلف قدرها باختلاف شينها ، يتقدر بالاجتهاد (٢) ولا يميز ما قدره - الاجتهاد فيها (٣) متدرا معتبرا في غيرها لجواز زيادة الشين ونقصانه ، فإنما أفضى الاجتهاد في حكومة أرشها إلى مقدار ينقص من دية الموضحة - على ما سنصفه من صفة الاجتهاد - أوجبنا جميعه . وإن زاد على دية الموضحة أو ساواها : لم يحكم بجميعه ، ونقص من دية الموضحة بحسب ما يؤديه الاجتهاد إليه ، لأن شينها لو كان في موضحة لم يزد على ديتها (فإنما كان فيما دون الموضحة : وجب أن ينقص من ديتها) (١) .

فإن قيل : فقد يجب فيما دون النفس أكثر من الدية وإن لم يجب في النفس إلا الدية فهلا وجب (٤) فيما دون الموضحة بحسب الشين أكثر مما يجب في الموضحة ؟

قيل : لأن ما دون الموضحة بعض (٥) الموضحة ، وبعضها (٦) لا يكافؤها وليست الأطراف بعض النفس ، لأن (النفس لا) (١) تتبع تجاوز أن يجب فيها أكثر مما يجب في النفس .

والوجه الثاني : وهو محكى عن أبي العباس بن سريج (٧) : أن أروثها مقدرة - بالاجتهاد كما تقدرت الموضحة وما فوقها بالنفس ، ولا (٨) يمتنع إثبات المقادير اجتهادا كما تقدر القلتان (٩) بخمسائة رطل اجتهادا . فجعل في الحارمة بعيرا واحدا ، وجعل في الدامية والدامعة (١٠) بعيرين ، وجعل في الباضعة والبازلة - والمتلاحمة ثلاثة أبعة (وجعل في الملظة والسحاق أربعة أبعة) (١) لأنها ٣٧ ١/

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : بمقدار الاجتهاد

(٣) ب : منها

(٤) ب : أوجب

(٥) ب : بعد

(٦) ب : بعضها

(٧) أبو العباس بن سريج : سبقت ترجمته

(٨) ب : لا

(٩) ب : العليا

(١٠) في الأصل : الدامعة - بالغين المعجمة - والمحج ما أثبتناه ، لأن -

الدامعة - بالغين المعجمة - يجب فيها ثلث الدية .

أقرب الشجاج من الموضحة فكان أرشها أقرب الأروش إلى دية الموضحة .
ولما كانت الحارصة أول الشجاج كان فيها (١) أول ما فى الموضحة ،
وكان فيما بين الطرفين ما يقتضيه قربه من أحدهما ، فلذلك رتبته فى التقدير على
ما ذكره . وهذا - وإن كان مستقرا بالظاهر - فاسد من وجهين :
أحدهما : أن ما دخله الاجتهاد بحسب الزيادة والنقصان كان (٢) حكمه موقوفا
عليه .

والثانى : أنه لو جاز أن يستقر الاجتهاد فيه بمقدار محدود لا يزداد عليه ولا
ينقص منه لكان اجتهاد الصحابة (رضى الله عنهم) (٣) فيه أمضى وتقديرهم لسه
ألزم . وقد روى سعيد بن المسيب (٤) عن عمر وعثمان أنهما (قضيا فى المظلة
والسمحاق بنصف ما فى الموضحة) (٥) .

والوجه الثالث (٦) : حكاة أبو إسحاق المروزي (٧) وأبو على بن أبى هريرة (٨)
عن الشافعى : أن يعتبر قدر ما انتهت إليه فى اللحم من مقدار ما بلغته -
الموضحة حتى وصلت إلى العظم إذا أمكن ، فإذا عرف مقداره من ربع أو ثلث (٩)
أو نصف : كان فيه بقدر ذلك من دية الموضحة ، فإن علم أنه النصف وشك فى الزيادة
: اعتبر شكه بتقويم الحكومة ، فإن زاد على النصف وبلغ الثلثين زال (١٠) حكم
الشك فى الزيادة بإثباتها وحكم بها ولزم ثلثا دية الموضحة ، وإن (١١) بلغت
النصف زال حكم الشك فى الزيادة بإسقاطها ، وحكم بنصف الدية ، وإن نقصت عن
النصف بطل حكم النقصان والزيادة وثبت حكم النصف (١٢) فإن (١٣) لم يعلم ٢٧ ب

-
- (١) ب : قبلها .
(٢) ب : أن كان
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٤) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته
(٥) معصف عبدالرزاق ٣١٣/٩ السنن الكبرى ٨٣/٨ بلغظ : (أن عمر وعثمان رضى الله
عنهما قضيا فى المظلة وهى السمحاق بنصف ما فى الموضحة)
(٦) ب : الثانى
(٧) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته
(٨) أبو على بن أبى هريرة : هو الحسن بن الحسين البغدادى المعروف بابن أبى
هريرة - أبو على الخقيه القاضى ، أحد الفقهاء الشافعية المبرزين ، تفقه
على ابن سريج وأبى إسحاق المروزي ، شرح مختصر المزنى ، توفى سنة ٢٤٥ هـ
(طبقات الشافعية ٢٠٦/٢ تاريخ بغداد ٢٩٨/٧ شذرات الذهب ٢٧٠/٢)
(٩) ب : مقدار من ثلث أو ربع
(١٠) ب : الثلاثين زاد
(١١) ب : فإن
(١٢) فى الأصل : للنصف . والأوفى ما أثبتناه (١٣) ب : فإذا

مقدار ذلك من الموضحة عدل حينئذ إلى الحكومة التي يتقدر (١) الأرش فيها -
بالتقويم على ما سنذكره .

ولهذا الوجه (وجه إن) (٢) لم يدفعه أصل، وذلك أن مقدار (٣)
الحكومة معتبر بشيئين: الضرر والشين، وهما لا يتقدرا بمقدار المور (٤) في
اللحم .

وحكى عن الشعبي (٥) أنه قال: ليس فيما دون الموضحة أرش، وليس على
الجاني إلا أجرة الطبيب، لعدم النسي فيه .
وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن المنصوص عليه أصل للمسكوت عنه
والثاني : أنه قد أوجب أجرة الطبيب ولم يرد بها شرع ، وأسقط أرش الدم ،
وقد ورد به شرع . والله أعلم (بالصواب) (٦) .

مسألة

قال الشافعي (٦) : وكل جرح عدا الوجه والرأس نفيه حكومة إلا الجائفة
ففيها ثلث النفس (٧) وهي التي تخرق إلى الجوف (٨) من بطن أو ظهر أو صدر
أو شفرة النحر (٩) فهي جائفة (١٠)

-
- (١) ب : لا يتقدر
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) ب : مقدار
(٤) في الأصل : الموز - بالزاي - والصحيح ما أثبتناه
(٥) الشعبي : سبقت ترجمته
وانظر المسألة في : الأم ٦٨/٦ ، ٧٣ مغنى المحتاج ٥٩/٤ نهاية المحتاج
٣٠٦/٧ المجموع ٤٣٣/١٧ الشامل ٤٣/٦ المغنى ٤٨١/٨ .
(٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٧) أى ثلث دية النفس
(٨) الجوف : جوف الإنسان : بطنه . معروف . قال ابن سيدة : باطن البطن
والجوف: ما انطبقت عليه الكتفان والعضدان والأضلاع والصُّلَّان .
(لسان العرب ٣٤/١)
(٩) ب : أو شفرة النحر أو صدر .
والشُّفرة - بضم الشاء - : شقرة النحر التي بين الترقوتين (الصحاح ٦٠٤/٢
مختار الصحاح ٨٤)
(١٠) مختصر المزنى ٥ / ١٣٠

ولأن قد مضى الكلام في شجاج الرأس والوجه، فسنذكر ما عداه من -
جراح البدن . وينقسم أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه القصاص ، وتتقدر فيه الدية وهو الأطراف (١)

والقسم الثاني : ما لا يجب فيه القصاص ولا تتقدر فيه الدية ، وهو ما دون -
الموضحة أو فوقها ودون الجائفة .

والقسم الثالث : ما يجب فيه القصاص ولا تتقدر فيه الدية ، وهو الموضحة ، يجب

فيها القصاص في البدن كالرأس ، ولا تتقدر فيها الدية - وإن تقدر في الرأس - ١/٣٨
(ويجب فيها حكومة (٢))

والفرق فيها بين الرأس (٣) والجسد من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الرأس لا شتماله على حواس السمع والبصر والشم والذوق .

(والثاني : أن الجناية عليه أخوف) (٣)

والثالث : أن (٤) نيتها فيه أقبح

والقسم الرابع : ما تتقدر فيه الدية ولا يجب فيه القصاص ، وهو الجائفة .

والجائفة : وصول الجرح إلى الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو شرة -

نحر ينخرق به غطاء (٥) الجوف حتى يصل إليه ، سواء كان بحديد أو بغيره من

المحدد (٦) وفيها ثلث الدية ، صغرت أو كبرت ، لرواية عمر بن الخطاب (رضى

الله عنه) (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم (قال : " في الجائفة ثلث الدية

وفي المأمومة ثلث الدية " (٧) .

وروى عمرو بن حزم (٨) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) كتب إلى

اليمن : (وفي الجائفة ثلث الدية) (١)

(١) وهي الأذن والعينان واليدان والرجلان وغيرها كما سيأتى .

(٢) وفي القصاص في الموضحة خلاف بين الأصحاب : فمنهم من قال بوجوبه ، ومنهم

من قال بعدم وجوبه . (روضة الطالبين ١٨١/٩ المذهب ١٧٨/٢ مغنى المحتاج -

(٢٧/٤)

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ب : لأن

(٥) في الأمل : عطا . وفي ب : عما . والصحيح ما أثبتناه .

(٦) ب : المحدود

(٧) سبق تخريجه

(٨) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته

(٩) سبق تخريجه

ولأنها واصلت إلى غاية مخوفة فأشبهت (١) المأمومة ، ولا قصاص فيها لتعذر -
المماثلة بنفوذ الحديد إلى ما (لا) (٢) يرى انتهاؤه .
فلإن أجافه حتى لذع (٣) كبده أو طحاله : لزمت ثلث الدية في الجائفة
وحكومة في لذع الكبد والطحال (٤)
ولو (٥) أجافه فكسر أحد أضلاعه : لزمه دية الجائفة ، وتكون حكومة
الطلع معتبرة بنفوذ الجائفة . فلإن (٦) نفذت من غير الطلع : لزمه حكومة الطلع
وإن لم تنفذ إلا بكسر الطلع : دخلت حكومته (٧) في دية الجائفة .
وإن شرط (٨) بطنه بسكين ثم أجافه في آخر الشرطة : كان عليه في
الجائفة ديتها ، وفي الشرطة حكومتها ، لأن الشرطة في غير محل الجائفة متميزة
عنها فتميزت بحكمها كما قلنا إذا أوضح مؤخر رأسه وأعلى قفاه .
ولو جرحه بخنجر (٩) له طرفان فأجافه في موضعين وبينهما حاجز :
كانت جائفتين ، وعليه ثلثا الدية ، فلإن خرقه (١٠) الجاني أو تأكل : صارت -
جائفة واحدة . ولو خرقه (١١) أجنبي : كانت (١٢) ثلاث جوائف ، ولو خرقه
المجروح : كانت جائفتين كما قلنا في الموضحتين (١٣)

-
- (١) في الأصل : ما شبهت : والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب -
(٣) لذع : يقال : لذعته لذعا : أحرقته . (المصاحح ١٢٧٨/٣ لسان العرب ٢١٧/٨
المصباح المنير ٥٥٢/٢)
(٤) ب : في لذع الحديد كبده أو طحاله
(٥) ب : فلإن
(٦) ب : ولإن
(٧) ب : حكومة
(٨) شرط : يقال : شرط الثوب أي شقه (محيط المحيط ٤٦٠)
(٩) خنجر : سكين كبير (مختار الصحاح ١٩١ محيط المحيط ٢٥٧)
(١٠) ب : جرحه
(١١) ب : خرقتها .
(١٢) ب : وكانت
(١٣) انظر : الأم ٦٨/٦ المذهب ١٧٩/٢ ، ٢٠١ مغنى المحتاج ٥٩/٤ ، ٦١
نهاية المحتاج ٣٠٧/٧ . روضة الطالبين ٢٧٠/٩ شامل ٤٣/٦ البيان ٥٠/٨

فصل

وإذا أدخل في حلقه خشبة أو حديدة حتى وصلت إلى الجوف أو أدخلها في سبيله حتى بلغت الجوف : لم تكن جائفة ، ولا شيء عليه ^(٨) ، لأنه ما خرق بها حاجزا ، فإن خدش بها ما حيالها من داخل الجوف : لزمته حكومته ، وعزر (في الحاليين) (١) أدبا - وإن لم يعزر الجاني إذا أغرم (٢) الدية - لأنه قد انتهك منه بإيلاجها ما لم يقابله غرم .

فإن خرق بوصول الخشبة إلى الجوف حاجزا من غشاوة المعبدة أو الحشوة ^(٣) ففي إجراء حكم الجائفة (٤) وجهان :

أحدهما : يجري عليه حكم الجائفة ، ويلزمه تلك الدية ، لأنه قد خرق حاجزا في الجوف فأشبهه حاجز البطن (٥)

والوجه الثاني : لا يجري عليه حكم الجائفة ، ويلزمه حكومة ، لبقاء البطن الذي هو حاجز على جميع الجوف .

وهذان الوجهان بناء (٦) على اختلاف الوجهين في الحاجز بين -

الموضحتين إذا انفرق باطنه من اللحم وهي ظاهرة من الجلد هل يجري عليه حكم الموضحة في الجميع أم لا ؟ على وجهين (٧) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٢) ب : أدبا غرم
- (٣) الحشوة - بالضم والكسر - : أمعاؤه (الصحاح ٢٣١٣/٦ المصباح المنير ١/١٣٨)
- (٤) ب : الجائفة عليه
- (٥) ب : الجوف
- (٦) في الأصل : بنا . والمحيط ما أثبتناه
- (٧) الأم ٦٩/٦ نهاية المحتاج ٣٠٧/٧ المجموع ٤٣٤/١٧ الشرواني وابن القاسم ٤٦٣ / ٨
- (٨) وعليه التعزير

فصل

- ولو أولوج خشبة في فرج عذراء (١) خرق بها حاجز بكارتها : (عزر) (٢) ١/٣٩
ولم (٣) يحد إلا أن يطاءً فيحد ويلزمه مهر المثل إن أكرهها ، ولا تلزمه دية
الجائفة بخرق حاجز (٤) البكارة لأنها في مسلك الجوف .
وأما (٥) الحكومة : فإن كانت بغير وطىء : لزمه (٦) حكومة بكارتها ،
لأنها بجناية منه ، وإن كانت بوطىء : لم يلزمه لأنه لا يخلو (فى) (٢) وطئه
من إكراه أو مطاوعة ، فإن أكره : دخل أرض الحكومة فى المهر لأنه يلزمه مهر
مثلها من الإيكار ، وإن طاوعت (٧) كانت بالمطاوعة كالمبرئة من الأرض ، لأن -
المطاوعة إذن .
وإذا عمر (٨) بطنه أو داسه حتى خرج الطعام من فمه أو النجو (٩)
من دبره : فلا غرم عليه ، ويمزر أدبا . فإن (١٠) زال بالدوس أحد أعضاء (١١)
الجوف عن محله حتى تياسر (١٢) الكبد ، أو تيامن الطحال ، لأن الكبد متيامن
والطحال متياسر - فعليه الحكومة إن بقى على حاله ولا شيء (عليه) (٢)
إن عاد إلى محله (١٣) .

-
- (١) عذراء : البكر (الصحاح ٧٣٨/٢ محيط المحيط ٥٨٤)
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٣) ب : لم
(٤) ب : الحاجز
(٥) ب : فأما
(٦) ب : فيلزمه
(٧) ب : طاوخته
(٨) عصر : يقال : عصر العنب : استخرج ما فيه (محيط المحيط ٦٠٥
تاج العروس ٤٠٥/٣)
(٩) النجو : ما يخرج من البطن (الصحاح ٢٥٠٢/٦)
(١٠) ب : وإن
(١١) فى الأصل : أعظا . والمحيج ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(١٢) تياسر : يقال : تياسر فلان القوم : أخذ بهم جهة اليسار ، وتيامن فلان :
ذهب ذات اليمين . (لسان العرب ٢٩٨/٥ ، ٤٥٩/١٣ محيط المحيط ٩٩٢)
(١٣) الأُم ٦٩/٦ المجموع ٤٣٤/١٧ ، المذهب ٢٠١/٢ الثامل ٤٣/٦ تهذيب -
الأحكام ٥٢/٤

فصل

وإذا جرحه جائفة ثم جاء آخر فأولج في الجائفة سكيناً فلا يخلو حال الثاني بعد الأول من أحد أربعة أقسام :

أحدها : أن لا يؤثر في سعتها ولا في عمقها : فلا شيء عليه لأنه ما جرح ، ويعزر أدباً للأذى .

والقسم الثاني : أن يؤثر في سعتها ولا يؤثر في عمقها : فعليه في زيادة سعتها إذا كان ظاهراً أو باطنياً دية جائفة ، لأنه قد أجافه ، وإن اتصلت بجائفة غيره فإن (١) اتسعت في الظاهر دون الباطن ، أو الباطن دون الظاهر : فعليه حكومة لأنه جرح لم يستكمل جائفة .

٣٩ / ب

والقسم الثالث : أن يؤثر في عمقها ولا يؤثر في سعتها فيلذع بعض أعضائه الجوف من كبده أو طحال : فعليه في لذع ذلك وجرحه حكومة .

والقسم الرابع : أن يؤثر في سعتها ويؤثر في عمقها : فيلزمه دية جائفة في زيادة سعتها وحكومة في جراحة (٢) عمقها .

فإن قطع لها معاه (٣) أو حشوته : مار موجباً قاتلاً يلزمه القود في النفس أو جميع الدية ، ويكون الأول جارحاً جائفاً يلزمه ثلث الدية .

ولو جرح الثاني (٤) المعاء والحشوة ولم يقطعه : مار الثاني والأول قاتلين ، وعليهما القود في النفس أو الدية (٥) بينهما بالسوية لحدوث التلف بسرية جنايتهما (٦) .

(١) ب : وإن

(٢) ب : زيادة

(٣) معاه : المعى : واحد الأمعاء (المصباح المنير ٥٢٦/٢)

(٤) ب : وإن جرح الجاني

(٥) ب : والدية

(٦) الأم ٦٩/٦ المجموع ٤٣٦/١٧ روضة الطالبين ٢٦٩/١ مغنى المحتاج ٦٠/٤

الناظر ٤٣/٦ البيان ٥١/٨ .

فعل

وإذا خاط المجرع جائفته ففتقها (١) آخر حتى عادت (٢) جائفة لسم
يخل حالها بعد الخياطة من أحد أربعة أقسام :
أحدها : أن يفتقها قبل التحام ظاهرها وباطنها : فلا شيء عليه في الجائفة
ويعزر أدباً، ويغرم قيمة الخيط وأجرة مثل الخياطة .
والقسم الثاني : أن يفتقها بعد التحام ظاهرها وباطنها فقد صار جائفاً ، وعليه
دية الجائفة ، وإن كانت في محل جائفة متقدمة لأنها قد صارت بعد الاندمال
كحالتها قبل الجناية - كما لو أوض رأسه فاندمل (٣) ثم عاد فأوضه في موضع
الاندمال لزمه دية موضحة ثانية - ويغرم قيمة الخيط ولا يغرم أجرة المثل -
لدخول أجرة فتقها في دية جائفتها بخلافه لو لم يغرم (٤) ديتها .
والقسم الثالث : أن يلتحم باطنها ولا يلتحم ظاهرها : فيلزمه حكومة في فتح (٥)
ما التحم من باطنها ، ويغرم قيمة الخيط وأجرة مثل الخياطة ، لأنه ما التزم في
محلّه غرماً (٦) سواء .
والقسم الرابع : أن يلتحم ظاهرها ولا يلتحم باطنها فتلزمه حكومة في فتح (٥) ما
التحم من ظاهرها ، ويغرم (قيمة) (٧) الخيط ولا يغرم أجرة الخياطة (٨) لدخوله
في حكومة محلّه (٩) .

-
- (١) فتقها : شقها (مختار النحاح ٤٩٠)
(٢) ب : : عادت بالسوية
(٣) اندمل : يقال اندمل الجرح : تماثل (المصاح ١٦٩٩/٤)
وفي المصباح المنير : اندمل الجرح : تراجع إلى الوراء . ص ١٩٩/١)
(٤) ب : يغرمه
(٥) ب : فتق
(٦) ب : غيرما
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٨) ب : الخياط
(٩) الأم ٦٩/٦ المذهب ٢٠١/٢ المجموع ٤٣٦/١٧ روضة الطالبين ٢٧٠/٩ -
البيان ٥١/٨ التامل ٤٣/٦ تهذيب الأحكام ٥٢/٤ .

فصل

وإذا جرحه نافذة - والنافذة : أن يجرحه بسهم أو سنان فيدخل في ظهره ويخرج من بطنه ، أو يدخل في بطنه ويخرج من ظهره ، أو ينفذ من أحد خصره (١) إلى الآخر - فمذهب الشافعي (٢) وما عليه جمهور أصحابه : أن النافذة جائفتان ، ويلزمه فيهما ثلثا الدية .

وقال أبو حنيفة : يلزمه دية جائفة في الوصول (٣) إلى الجوف وحكومة (في) (٤) النفوذ منه (٥) ، وبه قال بعض أصحابنا ، لأن الجائفة ما وصلت إلى الجوف ، والنافذة خارجة منه فكانت أقل (٦) من الجائفة .

وهذا خطأ ، لما روى عن أبي بكر (٧) رضي الله عنه : (أنه قضى على رجل رمى رجلا بسهم فأنفذه بثلثي الدية) (٨) ولم يظهر له مخالف فكان إجماعا .

ولأن ما خرق حجاب الجوف كان جائفة كالداخلة .

فلن قطع سهم النافذة بنفذه في الجوف بعض حشوته : كان عليه مع (٩) دية الجائفتين حكومة (١٠) فيما قطع من حشوته (١١) .

-
- (١) الخصر : وسط الإنسان (المصاح ٦٤٦/٢ محيط المحيط ٢٣٥ مختار الصحاح ١٧٧)
- (٢) ب : بزيادة " رضي الله عنه "
- (٣) ب : وصوله
- (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٥) لم أقف على ما ذكره المؤلف رحمه الله من كتب الأحناف ، والمشهور عندهم كمذهب الشافعي ، وهو أن النافذة جائفتان ، وفيهما ثلثا الدية .
- انظر : فتح القدير ٢٨٦/١٠ البحر الرائق ٣٨١/٨ المبسوط ٧٥/٢٦ اللباب ١٥٨/٣
- تبيين الحقائق ١٣٢/٦ حاشية رد المختار ٥٨١/٦
- (٦) ب : أولى
- (٧) ب : أن أبا بكر
- (٨) السنن الكبرى ٨٥/٨ بلفظ : (أن أبا بكر رضي الله عنه قضى في الجائفة - نفذت بثلثي الدية) مصنف عبدالرزاق ٣٦٩/٦ مصنف ابن أبي شيبة ٢١١/٦
- (٩) ب : دفع
- (١٠) ب : وحكومة
- (١١) ب : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : الألام ٦٩/٦ المبدب ٢٠١/٢ مغني المحتاج ٦٠/٤ نهاية المحتاج ٣٠٧/٧
- التنبيه ٢٢٤ الوجيز ١٤٢/٢ البيان ٥٠/٨ الشامل ٤٣/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : وفى (٢) الأذنين الدية (٣) .
وقال مالك (٤) : فيهما حكومة لا اختصاصهما بالجمال (٥) دون المنفعة ٤٠/ب
فكانا كاليدنين (الشلا ويس) (٦)
وهذا فاسد لرواية عمرو بن حزم (٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
فى كتابه إلى أهل اليمن : (وفى الأذنين الدية) (٨)
ولأنهما عضوان يجتمع فيهما منفعة وجمال ، فوجب أن تكمل فيهما
الدية كاليدنين (والرجلين) (٩)
فإن قيل : المنفعة فيهما مفقودة . قيل : بل منفعتهما موجودة ، لأن
الله تعالى ما خلق الأعضاء عبثاً ولا (٩) قدرها إلا للحكمة ومنفعة . ومنفعة
الأذن (١٠) جمع الصوت حتى يلج إليها فيصل إلى السمع ، وهذا من أكبر (١١) -
المنافع (١٢) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) ب : فى
(٣) مختصر المزنى ١٣٠/٥
(٤) المدونة الكبرى ٤٣٦/٤ الخرشى ٢٦/٨ شرح منح الجليل ٤٠٧/٤ . وفى المسألة
خلاف بين المالكية : فذهب الإمام مالك إلى أن فيهما حكومة إن لم يذهب
سمعهما فإن ذهب ففيه الدية ، وذهب ابن الحاج وغيره إلى أن فيهما الدية .
وذهب الإمام أحمد وأبو حنيفة إلى أن فيهما الدية (المغنى ٤٤١/٨
فتح القدير ٢٨٢/١٠)
(٥) ب : لا اختصاصاً فى الجمال
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب .
الشلا والشلا : العضو من أعضاء اللحم . قال ابن دريد : شلو الإنسان :
جسده بعد بلاءه ، وأشلاه لإنسان : أعضاؤه بعد البلى والتفرق (لسان العرب
٤٤٢/١٤ تاج العروس ٣٠٣/١٠ الصحاح ٣٢٩٥/٦)
(٧) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
(٨) الدارقطني ٢٠٩/٣ السنن الكبرى ٨٥/٨ بلفظ : (وفى الأذن خمسون من الإبل)
(٩) ب : وما
(١٠) ب : إلا وتحمله منفعة الأذن
(١١) ب : أكثر
(١٢) انظر : مغنى المحتاج ٦١/٤ روضة الطالبين ٢٧٢/١ قليوبى وعميرة ١٣٥/٤

فصل

فإننا ثبت وجوب الدية فيهما فتكمل الدية إذا استؤصلتا مغرت -
الأنثان (١) أو كبرتا ، والمثقوبة وذات الخرم (٢) : مساوية لخير ذات الشقشب
والخرم إذا لم يذهب شيء من الأذن بالثقب والخرم ، فإن أذهب شيئاً منها سقط من
ديتها بقدر الذاهب .

وإذا قطع إحدى الأذنين : كان فيها نصف الدية يمينى كانت أو يسرى
كالبيدين ، فإن قطع بعض أذنه : كان عليه من ديتها بقسط ما (٣) قطع منها من ربع
أو ثلث أو نصف ، سواء (٤) قطع من أعلى أو أسفل ولا اعتبار بزيادة الجمال -
والمنفعة فى أحد البعضين (٥) كما تستوى ديات الأصابع والأسنان مع اختلاف
منافعها ، وسواء (٦) قطع أذن سميع أو أصم ، لأن محل السمع فى السماخ (٧)
لا فى الأذن لبقاء السمع بعد قطعها (٨) . وخالف حلول البصر فى العين وحلول
حركة الكلام فى اللسان .

-
- (١) ب : الأذن
(٢) الخرم : الثقب والشق (لسان العرب ١٢/١٧٠ تاج العروس ٨/٢٧١)
(٣) فى الأمل : بقسطها . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٤) ب : سوى
(٥) ب : النصفين
(٦) ب : سوى
(٧) ب : السماخ
السماخ والسماخ - بالكسر - : خرق الأذن الباطن الذى يغضى من الأذن -
إلى الرأس (مختار الصحاح ٣٦٩ تاج العروس ٢/٢٦٧ ترتيب القاموس المحيط
٨٤٩ / ١)
(٨) ب : قطعها .
انظر : روضة الطالبين ١/٢٧٢ المذهب ٢/٢٠١ معنى المحتاج ٤/٦١

فصل

وإذا جنى على أذنيه فاستحشفتا (١) وصار بهما من اليأس وعدم
الآلم (ما) (٢) باليدين من الشلل ففيه قولان :
أحدهما : عليه الدية كاملة كما يلزمه في شلل اليدين الدية .
والقول الثاني : عليه حكومة لبقاء منافعهما (٣) بعد الشلل والاستحشاف -
وعدم منافع اليد بالشلل (سواء) (٢)
فلو قطعت الأذن بعد استحشافها كان على قولين :
أحدهما : فيها حكومة إذا قيل في استحشافها الدية كاليد الشلاء إذا قطعت .
والقول الثاني : فيها الدية إذا قيل في الاستحشاف (٤) حكومة ، ولا يجتمع فيها
ديتان إحداهما بالاستحشاف ، والأخرى بالقطع ولا حكومتان ، ويجتمع فيهما (٥)
دية وحكومة ، فإن (٦) أوجب الدية في الاستحشاف كانت الحكومة فف القطع ، وإن
أوجب الحكومة في الاستحشاف كانت الدية في القطع .
ونذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا يجب في الحالين إلا حكومة : إحداهما
بالاستحشاف ، والأخرى بالقطع ، يستوفى بالحكومة جميع الدية (٧) لا يجوز -
نقمانها ويجوز زيادتها .
وهذا فاسد ، لأنه لا بد أن يجرى على إحدى (٨) الحكومتين حكم الجناية
على الصحة ، وذلك موجب لكمال الدية (٩) :

-
- (١) استحشفت : يبت وتقلصت (تاج العروس ٢١/٦ لسان العرب ٤٧/٩)
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) ب : منافعهما
(٤) ب : استحشافها
(٥) ب : فيها
(٦) ب : وإن
(٧) ب : ونذهب بعض أصحابنا إلى أن الدية لا يجب ، ولا يجب في الحالين إلا
حكومة سوى بالحكومتين جميع الدية .
(٨) ب : أحد
(٩) المذهب ٢٠٤/٢ مفتى المحتاج ٦١/٤ نهاية المحتاج ٢٠٨/٧ قليوبى وعميرة
١٣٥/٤ شامل ٤٤/٦ البيان ٥١/٨ روضة الطالبين ١ / ٢٧٢

فأما إذا جنى على أذنه فاسودت : ففيها حكومة ، كما لو جنى على يده فاسود لونها ، لأن سواد اللون في الأبيض شين ، وكذلك بياض اللون في الأسود شين ، والحكومة في الحالين واجبة وإن كان المنافع باقية . ٤١/ ب

مسألة

قال الشافعي (١) : وفي السمع الدية ، ويتغفل (٢) ويصاح (٣) (به) فإن أجاب وعرف أنه يسمع (٤) : لم يقبل قوله ، وإن لم يُجب عند غفلاته ولا يفرع إذا صيح به : حلف لقد ذهب سمعه ، وأخذ الدية . (٥)
إذا جنى عليه فأذهب سمعه إما بفعل باشر به (٦) جسده أو بإحداث - صوت هائل (٧) خرق العادة حتى ذهب به السمع وإن لم تكن (معه) (٣) مباشرة فالدية في الحالين (٨) واجبة ، لأن الصوت الهائل - وإن لم تكن (معه) (٣) مباشرة - قد يؤثر في زهاب السمع ما تؤثره المباشرة . (٩)
والدليل على وجوب الدية الكاملة في زهاب السمع رواية معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (وفي السمع الدية) (١٠) وروى : (أن رجلا رمى رأس رجل بحجر في زمان عمر فأذهب سمعه وعقله ولسانه وذكره ففضى عليه عمر بأربع ديات) (١١) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : وينقل
يتغفل : يقال تغفله أى اهتبل غفلته (المصاح ١٧٨٣/٥ مختار الصحاح ٤٧٧)
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : سميع
(٥) مختصر المزنى ١٣٠/٥
(٦) ب : باشره
(٧) هائل : مفرع . يقال : هاله فاهتاله : أفرعه ففرع (لسان العرب ٧١١/١١)
تاج العروس ١٧٥/٨ محيط المحيط ٩٤٨)
(٨) ب : الحاليتين
(٩) معاذ بن جبل : سبقت ترجمته
(١٠) السنن الكبرى ٨٥/٨ بلفظ : (وفي السمع مائة من الإبل)

(١١) السنن الكبرى ٨٦/٨ منقولين أبي شيبة ١٦٧/٩ بسنده إلى عم أبي قلابه - . . .

ولأن السمع من أشرف الحواس فأشبهه حاسة البصر (١) .
(واختلف في أيهما أفضل ؟)

فقال قوم : حاسة البصر أفضل (٢) لأن به تدرك الأعمال .

وقال آخرون : حاسة السمع أفضل، لأن به يدرك الفهم (٣)

وقد ذكرهما الله تعالى في كتابه فقرنه (٤) بذهاب البصر (لأن
(٥)
بذهاب البصر) (٢) فقد انظر، وبذهاب السمع فقد العقل . فقال تعالى في البصر

: (ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمى ولو كانوا لا يبصرون) (٦) وقال في ١/٤٢
(٨)
السمع : (ومنهم من يستمع إليك) (٧) (أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون)

... أبو المهلّب قال : (رمى رجل رجلاً ^{بحجر} في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله وذكره
قلم يقرب النساء ، فقفى فيه عمر بأربع ديات) انظر : نصب الراية ٣٧١/٤
تلخيص الحبير ٣٥/٤

- (١) التنبيه ٢٢٤ الوجيز ١٤٦/٢ المذهب ٢٠٢/٢ نهاية المحتاج ٣١٦/٧ الشامل ٤٤/٦
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٣) نهاية المحتاج ٣١٦/٧ منبر المحتاج ٦٩/٤ قليوبي وعميرة ١٣٩/٤
- (٤) ب : كتابه العزيز ففرق
- (٥) ب : فقال في السمع
- (٦) سورة يونس ٤٣
- (٧) سورة الأنعام ٢٥
- (٨) سورة يونس ٤٢

فمـل

والسمع لا يُرى (فيرى) (١) ذهابه فلم يكن للبيئة (٢) فيه مدخل مع -
التنازع ولكن له أمارات تدل عليه يعلم بها وجوده من عدمه .
فإذا ادعى المجنى عليه ذهاب سمعه فللجاني حالتان : تصديق وتكذيب .
فإن صدقه على ذهاب سمعه : (لم) (٣) يحتج إلى الاستظهار بالأمارات ، وسئل عنه (٤)
عدول الطب : هل يجوز أن يعود أم لا ؟ فإن نفوا عوده : حكم له بالدية دون -
القصاص لتعذر استيفائه ، وإن جوزوا عوده إلى مدة قدروها : وجب الانتظار -
بالدية إلى انقضاء تلك المدة ، فإن عاد السمع (فيها) (٥) : سقطت الدية ، وإن لم
يعد (٦) حتى انقضت : استقر بها (٧) ذهاب السمع واستحق بها دفع الدية .
وإن (٨) كذب الجاني على ذهاب السمع : اعتبر صدق المجنى عليه -
لتعذر البيئة فيه بالأمارات الدالة عليه ، وذلك بأن يتغفل ثم يصاح به بأزعج
صوت وأهوله يتضمن إنذارا وتحذيرا (٩)
فإن انزعج به والتفت لأجله (أو أجاب عنه) (١٠) : دل (١١) على بقاء
سمعه ، فمار الظاهر مع الجاني فيكون القول فيه قول الجاني مع يمينه بالله " إن
سمعه لباقي (١٢) ما ذهب من جنايته " . ولو اقتصر في يمينه على أنه باقى السمع

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) البيئة : الدليل والحجة ، وتطلق عند الفقهاء على الشهادة .
(محيط المحيط ٦٥ المعجم الوسيط ٨٠/١)
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : فيه
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : يكن
(٧) ب : استقرارها
(٨) ب : فإن
(٩) ب : انذار وتحذير
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : دل ذلك
(١٢) ب : لباقي

أجزأه . ولو اقتصر على أن سمعه ما ذهب بجنايته : لم يجزئه (١) لأن الحلفه في
 ذهاب السمع وبقائه ، لا في ذهابه بجناية غيره ، وإنما حُلف الجاني مع ظهور - ٤٢/ب
 الأمانة في جنبته . (٢) لجواز أن يكون انزعاج المجنى عليه بالصوت بالاتفاق .
 وإن كان المجنى عليه عند سماع الأصوات المزعجة في أوقات غفلته غير منزوع بها
 : دل ذلك على ذهاب سمعه ، فصار الظاهر معه فيكون القول قوله مع يمينه في
 ذهاب سمعه من جنايته ، فإن لم يقل من جنايته : لم يحكم له بالدية ، لجواز -
 ذهابه بغير جنايته (٣) ، ولزمه اليمين مع وجود الأمارات في جنبته لجواز أن -
 يتمنع لها بدعائه (٤) وجلده (٥)
 ولا يُقتصر بهذه الأصوات المزعجة على مرة (٦) واحدة لجواز التمتع
 ويكون ذلك من جهات وفي أوقات الخلوات حتى يتحقق زوال السمع بها (٧) ، فإن
 الطبع يظهر منهما (٨) ما يزول معه التمتع (٩) .

-
- (١) في الأصل : لم يجزه . وفي ب : لم يجز . والأوفق ما أثبتناه .
 (٢) جنبته - بفتح النون وإسكانها - : الجانب والجنبه : الناحية .
 (المصاح ١٠١/ ١ ترتيب القاموس المحيط ١/ ٥٣٥ محيط المحيط ١٢٦)
 (٣) ب : جناية
 (٤) دهائه : الدهو والدهاء : العقل ، والنكر وجودة الرأي والأدب .
 يقال رجل داهية : أي مُنكر بصير بالأمور . (لسان العرب ١٤ / ٢٧٥)
 ترتيب القاموس المحيط ٢ / ٢٢٦ محيط المحيط ٢٩٧)
 (٥) جلده : شدته وقوته (ترتيب القاموس المحيط ١ / ٥١٣ محيط المحيط ١١٦)
 (٦) في الأصل : قرة . والمصحح ما أثبتناه
 (٧) ب : التمتع لها
 (٨) ب : منها
 (٩) انظر : روضة الطالبين ٢٩١/٩ مننى المحتاج ٦٩/ ٤ نهاية المحتاج ٣١٢/٧
 الشامل ٤٤/ ٦ البيان ٥١/ ٨

فممل

وإنّا (١) ادعى المجنى عليه صَمَّ إحدى أذنيه : سدت سميعته (٢)
بما يمنع وصول الصوت منها وأطلقت ذات الجناية وأزعج في غفلاته بالأصوات -
الهائلة ، فإن انزعج بها : كان سمعها (٣) باقيا بظاهر الأمانة ، فيكون -
القول في بقاءه قول الجاني مع يمينه . (فإن لم ينزعج بها كان سمعها ناهبا
بظاهر الأمانة ، فيكون القول في ناهبه قول المجنى عليه مع يمينه) (٤) ، ويكون
على الجاني نصف الدية لأنه قد أذهب بسمعها نصف منفعة .

فإن قيل : فقد تسمع الأخرى (٥) ما كان يدركه بهما .

قيل : لا يمنع ذلك من الاستحقاق للدية (٦) وإن كان الإدراك باقيا ، كما لو

أذهب ضوء إحدى عينيه لزمه ديتهما وإن كان يدرك بالباقية ما كان يدرك بهما ٤٣ / ١

(٧)

-
- (١) ب : فإنّا
(٢) ب : شدة المستمعة
(٣) ب : سمعها
(٤) ما بين القوسين : لم يشبث في ب
(٥) ب : قد يسمع بإحدى الأذنين
(٦) ب : استحقاق الدية
(٧) انظر : الأم ٥٩ / ٦ المذهب ٢ / ٢٠٣ روضة الطالبين ٩ / ٢٩١
الشامل ٦ / ٤٤

فصل

ولو ادعى المجنى عليه وقرا (١) فى إحدى أذنيه ذهب به بعض سمعها : اعتبر ما ذهب به من قدر سماعها بمصم (٢) ذات الجناية وسدها وإطلاق السليمة وأن ينادى من بُعد ، فإذا سمع الصوت : بُعد المنادى حتى ينتهى إلى أقصى غاية يسمع صوته منها ، ثم صمّت السميعة وفتحت ذات الجناية ونودى من ذلك المكان بمثل ذلك (٣) الصوت ، فإن سمعه : كان سمعها (٤) باقيا بحاله ، وإن لم يسمعه (٥) : قرب المنادى منه حتى ينتهى إلى حيث يسمع صوته ، ويعتبر ما بين المسافتين بعد أن يفعل ذلك (٦) دفعات (٧) يزول معها التمنع ويتفق فيها النداء .

فإن اختلف عمل على أقل الوجوب ، فإن كان بين مسافتى السميعة وذات الوقر النصف : كان عليه ربع الدية ، لأنه قد أذهب ربع سمعه ، وإن كان الثلث كان عليه سدس الدية (٨) .

-
- (١) وقرا بالفتح - : الثقل فى الآن . ويقال : وقرت أذنه : أى صمت .
(لسان العرب ٥ / ٢٨٩ ترتيب القاموس المحيط ٨٥٤/٢ مختار الصحاح ٧٣٢)
- (٢) صم : سد . يقال : صم الرجل : انسدت أذنه . (لسان العرب ١٢ / ٢٤٤ محيط المحيط ٥١٩)
- (٣) ب : تلك
- (٤) ب : سمعها
- (٥) ب : فإن لم يسمعها
- (٦) ب : ذلك معها
- (٧) فى الأمل : دفعا . والصحيح ما أئبتهاه
- (٨) انظر : المذهب ٢ / ٢٠٣ نهاية المحتاج ٣١٨/ ٧ مغنى المحتاج ٤ / ٧٠ قليوبى وعميرة ٤ / ١٣٩ شامل ٦ / ٤٤ البيان ٨ / ٥١

فصل

- فإن ادعى المجنى عليه وقرا في أذنيه (١) معا ذهب به بعض سمعه منها .
(٢) : فإن كان يعلم مدى سماعه قبل وقت الجناية : اعتبر مدى سماعه بعد .
الجناية واستحق من دية السمع بقدر ما بين المسافتين من ربع أو ثلث أو نصف .
وإن لم يعلم مدى سماعه ففى حال الصحة فلا سبيل إلى تحقيق المستحق
من الدية ، ويعطى (فى) (٣) الذاهب منه حكومة يقدرها الحاكم باجتهاده .
فلو قال المجنى عليه : " أنا أعرف قدر ما ذهب من سمعى وهو النصف " .
أحلف على دعواه ، وحكم بقوله ، لأنه لا يوصل إلى معرفته إلا من جهته ، فقبل (٤)
قوله (فيه) (٥) مع يمينه ، كما يقبل قول المرأة فى حیضها .
ولو ادعى الجانى عود (٦) السمع بعد ذهابه وأنكر المجنى عليه عوده
كان القول قوله مع يمينه وهو على حقه من الدية . فإن مات قبل اليمين فلا يمين
له على الورثة إن لم يدع علمهم ، وإن ادعاه أحلفهم بالله ما يعلمونه (٧) -
سمع بعد ذهاب سمعه . (٨)

فصل

- وإذا قطع أذنيه فذهب بقطعهما (٩) سمعه : لزمته ديتان : إحداهما فى
الأذنين ، والأخرى فى السمع ، لأنها جناية على محطين قصارت كالجناية على عفوین .
وخالف قلع العين إذا ذهب ضوعها ، فلم يلزمه إلا دية واحدة ، لأن محل الضوء فى -
العين ومحل السمع فى غير الأذن ، ولذلك (١٠) كملت الدية فى أذن الأم .
والله أعلم . (١١)

-
- (١) ب : أذنه
(٢) ب : معها
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٤) ب : فيقبل
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٦) ب : دعوى
(٧) ب : وإن ادعى حلفهم بالله أنهم لا يعلمون به
(٨) روضة الطالبين ٢٩٢/٩ مئى المحتاج ٧٠/٤ نهاية المحتاج ٣١٧/٧
(٩) ب : وإن قطع أذنه فذهب بقطعها
(١٠) ب : فلذلك
(١١) انظر : المذهب ٢٠٢/٢ نهاية المحتاج ٣١٧/٧ قليوبى وعميرة ١٣٩/٤
الشامل ٤٤/٦ البيان ٥١/٨

مسألة

قال الشافعي (١) : وفي ذهاب العقل الدية (٢)
 إذا جنى عليه فأذهب عقله : ضمنه بالدية دون القود ، وإنما سقط القود فيه
 لأمرين :
 أحدهما : اختلاف (٣) الناس في محله : فمن طائفة تقول : محله الدماغ .
 وأخرى تقول : محله القلب . وأخرى تقول : مشترك فيهما ، وإن كان الأصح
 من أقاويلهم : إن محله القلب لقول (٤) الله تعالى : (فتكون (٥) لهم قلوب يعقلون ٧٤٤
 بها) (٦) . ولأنه نوع من العلوم (٧)
 والثاني : تعذر استيفائه لأنه يذهب بيسير الجناية ولا يذهب بكثيرها .
 فأما الدية فواجبة (٨) فيه على كمالها لرواية عمرو بن حزم (٩) : أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في كتابه ^{أهل} إلى/التيمن (١٠) : (في (١١) العقل الدية)
 وروى جابر بن عبد الله (١٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (وفي العقل
 الدية مائة من الإبل) (١٤)

-
- (١) ب : بزيادة " رض الله عنه " .
 (٢) مختصر المزن ١٣٠/٥
 (٣) ب : أن اختلاف
 (٤) ب : قال
 (٥) في الأمل : أم . والصحيح ما أنبتناه
 (٦) سورة الحج ٤٦
 (٧) أي يستفاد به العلوم
 (٨) ب : وأما الدية ولجب
 (٩) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
 (١٠) ب : أهل اليمن
 (١١) ب : وفي
 (١٢) لم أقف على هذا الحديث فيما تسير لي من المراجع . قال الحافظ ابن حجر
 العسقلاني : ليس هذا في نسخة عمرو بن حزم لكن رواه البيهقي من حديث معاذ ،
 وسنده ضعيف . (تلخيص الحبير ٢٩/٤ نيل الأوطار ٧١/٧ السنن الكبرى ٨٦/٨)
 (١٣) جابر بن عبد الله : هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام - أبو عبد الله
 الأنصاري الخزرجي السلمي ، ويقال : أبو عبد الرحمن ، أحد المكثرين في
 الحديث الحافظين للمسنن ، وتوفي سنة ٧٤ هـ . وهو آخر من مات من الصحابة
 بالمدينة . (تهذيب التهذيب ٤٢/٢ أسد الغابة ١٣٠٢/١ الإمابة ٢١٤/١)
 (١٤) لم أقف على هذا الحديث فيما تسير لي من المراجع . ولعله من حديث معاذ
 الذي عند البيهقي ٨٦/٨

وقضى عمر (١) رضى الله عنه : (فى المشجوع رأسه حين ذهب بها -
 سمعه وعقله (٣) ولسانه وذكره بأربع ديات) (٤)
 ولأن العقل أشرف من حواس الجسد كلها لا متيازه به عن (٥) الحيوان
 البهيم (٦) وفرقه به بين الخير والشر ، وتوصله به إلى اختلاف المنافع ودفن
 المضار وتعلق (٨) التكليف به فكان (٩) أحق بكمال الدية من جميع الحواس مع
 تأثير نها به (فيها) (١٠) وفقد (١١) أكثر منافعها (١٢)

فصل

إذا (١٣) ثبت وجوب الدية بذهاب (١٤) العقل فإنما يستحق فى العقل
 الغريزى الذى يتعلق به التكليف ، وهو العلم بالمدركات الضرورية .
 فأما العقل المكتسب الذى هو حسن التقدير وإصابة التدبير ومعرفة
 حقائق الأمور فلا دية فيه مع بقاء العقل الغريزى ، وفيه حكومة (لما أحدث
 من الذهن بعد التيقظ ، والاسترسال بعد التحفظ ، والغفلة بعد الفطنة - يعتبر

-
- (١) عمر : سبقت ترجمته
 (٢) ب : حتى
 (٣) ب : عقله وسمعه
 (٤) والأثر سبق تخريجه ص ١١٥
 (٥) فى الأمل : من . والأوفق ما أثبتناه
 (٦) البهيم : أمل البهيمة : كل ذات أربع قوائم أو كل حي لا يميز (تاج -
 العروس ٢٠٦/٨ ترتيب القاموس المحيط ٢٣٥/١) وفى محيط المحيط ٥١ : البهيمة :
 كل حيوان لا عقل له)
 (٧) ب : وفرق
 (٨) ب : وتعليق
 (٩) ب : وكان
 (١٠) ما بين القومين : لم يثبت فى ب
 (١١) ب : فقد
 (١٢) روضة الطالبين ٢٨٩/١ مغنى المحتاج ٦٨/٤ نهاية المحتاج ٣١٥/٧
 قليوبى وعميرة ١٣٨/٤ بجير من على الخطيب ١٢٥/٤
 (١٣) ب : فإننا
 (١٤) ب : بزوال

بحكومته (١) قدر ما حدث من ضرره (٢) ولا يبلغ به كمال الدية لأنه تابع —
للعقل (٣) الغريزي .

ولا يتبعف العقل الغريزي في ذاته (٤) لأنه محدود بما لا يتجزأ (٥) ٤٤ ب/
فلا يمح أن يذهب بعضه ويبقى بعضه ، ولكن قد يتبعف زمانه فيعقل يوما ويجن
يوما . فإن تبعف زمانه بالجناية فكان يوما ويوما : لزم الجاني عليه نصف
الدية . وإن كان يعقل في (٦) يوم ويجن في (٦) يومين : لزمه ثلثا ديته (٧) .

فصل

وأما (٨) الجناية (التي يزول بها العقل) (٩) فعلى ضربين :
أحدهما : أن تكون عن مباشرة
والثاني : عن غير مباشرة

فأما (١٠) ما كان عن مباشرة فكفرية بسيف أو رمية (١١) بحجر
أو قرعة (١٢) بعمى ، إما على رأسه أو ما قرب من قلبه (١٣) ، فإنما ذهب بها
العقل : كان عن جنايته (١٤) سواء أضر (ذلك) (١٥) في جسده أو لم يؤثر .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : صرفه
(٣) ب : العقل
(٤) ب : ذهابه
(٥) ب : يجزى
(٦) ب : من
(٧) أنظر: روضة الطالبين ٢٨٩/٩ مغنى المحتاج ٦٨/٤ نهاية المحتاج ٣١٥/٧
قليوبى وعميرة ١٣٨/٤ المجموع ٤٥٠/١٧ البيان ٥١/٨
(٨) ب : فأما
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٠) ب : وأما
(١١) ب : ورمية
(١٢) قرعة : يقال قرع الشيء يقرعه قرعا : ضربه . (لسان العرب ٢٦٣/٨
تاج العروس ٤٦١/٥)
(١٣) ب : أو ما ضرب من قبله
(١٤) ب : جناية
(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

وكذلك لو لطمه بيده أو ركله (١) برجله حتى أزعه بركلته أو لطمته
(٢) التى يقول علماء الطب: "إن مثلها يُذهب العقل" : كان ذاهبا عن جانيته -
وما خونا بديته .

وأما ما كان عن (٣) غير مباشرة فكالإشارة (٤) إليه بسيف -
أو تقرب سبغ أو إنداء (٥) أفعى فيذعر (٦) منه ويحول عقله (به) (٧) فيعتبر حاله
: فإن كان طفلا أو مضعوفا (٨) مذعورا فذلك مزيل للعقل مثله فيؤخذ بديته (٩)
وإن كان قوى النفس ثابت الجأش (١٠) فعقل مثله لا يزول بهذا التفريع : فلا دية
فيه . وهكذا إن زعق (١١) عليه بصوت مهول (١٢) فزال عقله كان معتبرا بحاله
فى قوة جأشه أو ذعره فلا تلزمه الدية (فى ذى الجأش ، وتلزمه) (١٣) ففى
المذعور.

فأما إن أخبره بمصيبة (١٤) حزن لها فزال عقله ، أو أخبره بمسرة ٤٥ / ١
فرح بها فزال عقله (فلا دية عليه) (١٥) لحدوث زواله عن فرح وحزن أحدثه الله
تعالى فيه (١٦)

-
- (١) ركله : الركل : الضرب بالرجل الواحدة (الصحاح ١٧١٢/٤)
(٢) ب : أولطمه
(٣) ب : من
(٤) ب : فكان الإشارة
(٥) ب : أدنى
(٦) يذعر : يقال : ذعرته ذعرا : أفرعته (الصحاح ٦٦٣/٢ مختار الصحاح ٢٢٢)
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٨) ب : طفلا مغيرا مضعوفا
(٩) ب : بزيادة " وإن كان غير مباشرة "
(١٠) الجأش : أى جأش القلب وهو رواجه إذا اضطرب عند الفرع
(الصحاح ١٩٧/٣)
(١١) زعق : . : ما ح (الصحاح ١٤٩٠/٤ مختار الصحاح ٢٧٢)
(١٢) ب : بسوط مهول
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٤) فى الأصل : مصيبة . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل .
(١٦) انظر الأم ٧١/ ٦ المجموع ٤٥٠/ ١٧

فصل

وإذا زال عقله بجناية مباشرة فلم (١) يخل حالها من أن يوجب غُرماً سوى دية العقل (أولا يوجب ، فإن لم يوجب سوى دية العقل غرماً) (٢) كاللَّطْمَة (٣) واللَّكْمَة (٤) وما لا يؤثر من الخشب والمثقل (٥) في الجسد غير الألبم : — فيستقر بها دية العقل ويكون ما عداه من ألبم الضرب هدراً .

وهل يعزر به (٦) أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : لا يعزر لإيجابه دية العقل ، وغرماً أغلظ من التعزير .
والوجه الثاني : يعزر لأن غرم الدية (في) (٧) غير محل الألبم ، فوجب أن لا يخلو من تعزير إذا خلا من غرم

وإن أوجبت (٨) الجناية غرماً سوى دية العقل من مقدر (أو غير —

مقدر) (٩) ففيه قولان :

أحدهما : وبه قال في القديم — وهو مذهب أبي حنيفة (١٠) — أنه إن كان ما وجب بالجناية أقل من دية العقل — كالמושحة والمأمومة أو قطع إحدى الأذنين : دخل ذلك في دية العقل ، ولم يجب عليه أكثر منها ، وإن كان موجبا لأكثر من الدية كقطع الأذنين وجذع الأنف : دخلت (١١) فيه دية العقل ، وأخذ بديهة الأذنين والأنف ، ليكون الأقل داخلا في الأكثر .

استدلالاً بأن زوال العقل مسقط للتكليف فأشبه الموت .

(١) ب : لم

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٣) اللطمة : اللطم : الضرب على الوجه بباطن الراحة (المصاح ٢٠٣٠/٥)

مختار المصاح ٥٩٨)

(٤) اللكمة : اللكم : الضرب بجمع الكف . يقال : لكّمته لكما : إذا —

ضربته بجمع كفك . (المصاح ٢٠٣١/٥ مختار المصاح ٦٠٣)

(٥) ب : في المثقل والخشب

(٦) ب : يعزره

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) ب : أوجب

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٠) المبسوط ٩٩/٢٦ بدائع الصنائع ٤٨٠٧/١٠ البحر الرائق ٣٨٤/٨

(١١) ب : دخل

والقول الثانى : قاله فى الجديد - وهو الأصح - أن دية العقل لا تسقط بما عداها ، (ولا يسقط بها ما عداها) (١) سواء كان ما وجب بالجناية أقل من دية العقل كالمأمومة ، فيجب عليه ثلث الدية فى المأمومة ، وجميع الدية فى العقل، أو كان ما وجب بالجناية أكثر من دية العقل كالأنثى والأثف ، فيجب عليه ثلاث ديات: واحدة فى العقل ، وثانية فى الأنثى ، وثالثة فى الأثف ، لرواية أبى المهبلى (٢) : (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى على رجل رمى رجلاً بحجر فى رأسه فأذهب عقله وسمعه ولسانه (٣) وذكره بأربع ديات) (٤) .
ولأن ما اختلف محله لا يتداخل فيما دون النفس كالأطراف . ولأن - العقل (٥) عرض يختص بمحل مخصوص فلم يتداخل فيه أروش الجنايات كالسمع والبصر (٦)

مسألة

قال الشافعى (٧) : وفى العينين الدية (٨) .
وهذا صحيح لرواية على (٩) عن النبى صلى الله عليه وسلم قال (١٠) : (فى العينين الدية) (١١)

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٢) أبو المهبلى : عمرو أو عبدالرحمن بن معاوية - أو بن عمرو - أبو المهبلى الجرمى البصرى ، عم أبى قلابة ، تابعى ثقة ، روى عن عمر وعثمان وأبى بن كعب وغيرهم ، وعنه محمد بن سيرين وأبو قلابة وخلق (تهذيب التهذيب ٢٥٠/١٢ تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٩/٢/١)
- (٣) ب : ولسانه وسمعه
- (٤) سبق تخريجه فى ١١٥
- (٥) ب : كل العقل
- (٦) الوجيز ١٤٦/٢ التنبيه ٢٢٥ روضة الطالبين ٢٩٠/١ المذهب ٢٠٣/٢
- مغنى المحتاج ٦٨/٤ نهاية المحتاج ٣١٦/٧ البيان ٥٢٥/٨
- (٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٨) مختصر المزنى ١٣٠/٥
- (٩) على : سبقت ترجمته
- (١٠) ب : أنه قال
- (١١) السنن الكبرى ٨٧/٨ مصنف عبدالرزاق ٣٢٧/٩ مصنف ابن أبى شيبة ١٦٠/٩ بلفظ: (فى العين نصف الدية) وهو موقوف على رضى الله عنه ، وأما المرفوع فهو من حديث عمرو بن حزم المشهور السابق ذكره . والله أعلم.

- ولأنهما من أعظم الجوارح نفعا وأجل الجوارح (١) قدرا ، فكانا -
 بإيجاب الدية أحق ، وسواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والحادة والكليلة (٢) -
 والصحية والعليلة والعشاء (٣) والعشواء (٤) والحولاء (٥) إذا كان الناظر (٦)
 سليما كما لا تختلف ديات الأطراف مع اختلاف أوصافها .
 وفي إحدى العينين نصف الدية ، لرواية عمرو بن حزم (٧) أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في كتابه إلى (أهل) (٨) اليمن: (وفي العين خسون من
 الإبل) (٩) . قال الشافعي : أراد العين الواحدة .
 وروى معاذ بن جبل (١٠) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وفي -
 إحدى العينين نصف الدية) (١١)
 ولأن كل دية وجبت في عضوين : وجب نصفها في أحد العضوين كاليدين
 والرجلين ، ولا فضل ليمنى على يسرى ، ولا للصحية على مريقة . (١٢)

-
- (١) ب : الحواس
 (٢) ب : الكالة
 يقال: كَلَّ بصره - إذا نبأ (أى تجافى في نظره ولم ينظر إليهم)
 ولم يحقق المنظور - يعنى ضعف - (لسان العرب ١١/ ٥٩١)
 محيط المحيط ٧٨٨)
 (٣) العشاء : العَمَش : سوء بصر أملئ . وقيل: ضعف البصر مع سيلان الدمع
 في أكثر الأوقات ، فهو أعمش وهى عشاء (الإقماح ٤٨٨/١)
 (٤) العشواء : العشا والعشاوة : سوء البصر بالليل والنهار ، فهو أعشى
 وهى عشواء . وقيل: الأعشى: الذى لا يبصر بالليل (الإقماح ٤٨٨/١)
 (٥) الحولاء : الحَوْل : ظهور البياض في مؤخرة العين ، ويكون السواد من -
 قبل المآق أو إقبال الحدقة على الأنف أو ذهاب حدقتها قبل
 مؤخرها أو تكون العين كأنها تنظر إلى الحجاج - أى منبت الحاجب
 (الإقماح ١ / ٤٨٦ محيط المحيط ٣٠٦)
 (٦) ب : الباطن
 (٧) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٩) سبق تخريجه
 (١٠) معاذ بن جبل : سبقت ترجمته
 (١١) لم أقف على هذا الحديث فيما تيسرلى من المراجع .
 والله أعلم .
 (١٢) انظر: التنبيه ٢٢٥ الوجيز ٢ / ١٤٣ المذهب ٢ / ٢٠١ مغنى المحتاج ٤ / ٧٠
 نهاية المحتاج ٧ / ٣٠٩

مألة

قال الشافعى (١) : وفى ذهاب بصرهما الدية (٢) . وهذا صحيح .
إذا جنى على عينيه فأذهب بصرهما مع بقا الحدة (٣) ، وجبت (عليه) (٤) الدية .
لرواية معاذ (٥) أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (وفى البصر الدية) (٦)
ولأن منفعة العين بناظرها (٧) كما قال الشاعر (٨) :
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره (٩) ××
إذا استوت عنده الأنوار والمظلم .
وإذا (١٠) سلبها منفعتها : كملت عليه (١١) ديتها كالشلل فى اليدين
والرجلين .
فإن عاد بعد ذهاب البصر فقلع العين : فعليه حكومة ، كما لو أشل
يده فغرم ديتها ثم عاد بعد الشلل (فقطعها) (١٢) : لزمه حكومتها ، ولو قطعها
ابتداءً : لم يلزمه إلا ديتها .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) مختصر المزنى ٥ / ١٣٠
(٣) الحدة : سواد العين الأعظم (الصحاح ٤ / ١٤٥٦ مختار الصحاح ١٢٦)
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٥) معاذ : سبقت ترجمته
(٦) قال الشوكانى : (وقد زعم الرافعى أنه ثبت فى حديث معاذ " أن فى البصر
الدية " . قال الحافظ : لم أجده) وقال الحافظ : (حديث معاذ " فى البصر
الدية " : لم أجده وإنما الذى وجدت من حديثه " فى السمع الدية " .
وهو موجود فى حديث عمرو بن حزم) تلخيص الحبير ٤ / ٢٩ نيل الأوطار ٧ / ٦٧
(٧) ب : ولأن منفعتها لضوءها
(٨) وهو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفى المتنبى .
(٩) الناظر : العين . ويعنى الشاعر أن الفرق بينه وبين غيره ظاهر
مثل الفرق بين النور والظلمة فينبغى أن لا يستويا فى عين البصير .
(ديوان المتنبى ٣٣٢ العرف الطيب فى شرح ديوان أبي الطيب ٢ / ١٢٠)
(١٠) ب : فلذا
(١١) ب : عنده
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

وقد قدمنا الفرق بين قطع الأذنين فيذهب بهما السمع فتلزمه ديتان ،
وبين قلع العينين فيذهب بهما البصر (١) فيلزمه دية واحدة - بأن محل السمع فى
غير الأذنين فلم تسقط إحداهما بالأخرى (٢) ومحل البصر فى العين .
ويلحق بالأذنين ذهاب الشم بجذع الأنف فتلزمه ديتان . ويلحق —
بالعين ذهاب الكلام بقطع اللسان فتلزمه دية واحدة .

٤٦ / ب

فصل

فإننا ثبت أن فى ذهاب البصر الدية نظر: فإن لحقه (٣) ذهاب البصر
كلان التحقق (٤) من شواهد ذهابه الذى يقطع التنازع فيه كما لو استأمل عينه (٥)
ففقأها وهو مأىوس من عوده فيقضى فيه بالقود فى العمد ، والدية فى الخطأ .
وإن كانت العين ظاهرة لم تَمَحَقْهَا (٦) الجناية فقد يجوز أن يذهب -
بصرها مع بقائها على صورتها فيسوقف (٧) علماء الطب عليها فلا (٨) يخلو حالهم
فيها من أحد أمرين: إما أن يكون عندهم منها علم ، أو لا يكون .
فإن لم يكن عندهم منها علم لا شكها وتجويزهم أن يكون بصرها ذاهبا
أو باقيا (٩)؛ علمنا (١٠) على قول المجنى عليه دون الجانى ، لأن ذهاب بصرها
لا يعلم إلا من جهته (١١) فجعل القول فيها قوله مع يمينه بعد الاستظهار عليه

-
- (١) ب : النظر
(٢) ب : فلم يسقط أحدهما بالآخر .
(٣) فى الأصل : فإن بحقه . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب .
(٤) فى الأصل : التحق . وفى ب : النحو . ولعل الصحيح ما أثبتناه .
والمعنى: وجب التحقق فى ذهاب البصر بالشواهد التى يقطع
بها التنازع فيه .

- (٥) ب : عينيه
(٦) ب : لم تتحققها .
تمحقتها : يقال: محقه مَحَقًا : أى أبطله ومحاه . (المصاح ١٥٥٣/٤)
(٧) ب : ضوئها فيتوقف
(٨) ب : ولا
(٩) فى الأصل : وباقيا . والمصحح ما أثبتناه
(١٠) ب : علمنا
(١١) ب : جهة

إذا كان بالخافقلا بأن (١) يستقبل فى أوقات غفلاته بما يزعم البصير (٢) رؤيته ويشار إلى عينه بما يتوقاه البصير بإغماضها ، ويؤمر بالمشى فى طريق الحظائر (٣) والأنهار (٤) ومعه من يحوله (٥) منها وهو لا يشعر(به) (٦) ، فإذا دلت أحواله بأن لا يطبق طرفه بالإشارة (إليه) (٧) ولا يتوقى بثرا إن كانت بين (٨) يديه مار ذلك من شواهد صدقه ، فيحلف مع ذلك لجواز تصنعه فيه ، ويقضى (٩) له بعد - يمينه بالقود فى العمد ، والدية فى الخطأ . وإن كان يطبق طرفه عند الإشارة ويتوقى بثرا إن كانت ويعدل عن حائط إن لقيه مارت شواهد هذا الظاهر (١٠) - ١/٤٧ منافية لدعواه فانتقل الظاهر (١١) إلى جنبه الجانى فكان (١٢) القول قوله مع يمينه بالله " إن بصره لباقي (١٣) لم يذهب " لجواز أن يكون تحرز (١٤) المجنى عليه بالاتفاق فاستظهر له باليمين .

فإن كان المجنى عليه صغيرا أو مجنونا : لم يرجع إلى قولهما ولم يقبل دعواهما لأنه لاحكم لهما (١٥) ووقف أمرهما إلى وقت البلوغ والإفاقة بعد حبس الجانى ليرجع (١٦) إلى قولهما إذا بلغ المصى وأفاق المجنون ، أو يموتان فيقوم وليّاهما مقامهما فيما يدعيانه من ذهاب البصر وأحلاهما (١٧) عليه إن كان معهما ظاهر يدل عليه (١٨) والله أعلم (١٩) .

-
- (١) ب : فأن
(٢) ب : البصر
(٣) الحظائر : الحظيرة والحظار : ما يعمل للإبل من شجر لتقيها البرد والريح . (المصاح ٦٣٤/٢ ترتيب القاموس المحيط ١/٦٦٧) .
(٤) ب : الحفار والآبار
(٥) ب : يحفظه
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٨) ب : من
(٩) ب : أن يضعفه فيه ثم يقضى
(١٠) ب : هذه الظواهر
(١١) ب : الظواهر
(١٢) ب : وكان
(١٣) ب : باقى
(١٤) ب : تجوز
(١٥) فى الأصل : لها . والمصحح ما أثبتناه
(١٦) ب : يرجع
(١٧) ب : ولاختلافهما
(١٨) ب : على ذلك
(١٩) انظر : الام ٥٧/٦ مغنى المحتاج ٧٠/٤ - ٧١ نهاية المحتاج ٢/٣١٨ المجموع ١٧/٤٣٨ قليوبى وعميرة ١٤٠/٤ الشامل ٤٥/٦

فصل

وإن كان عند علماء الطب من حال العين علم : فلا يخلو علمهم بها من أحد أربعة أقسام :

أحدها : أن يشهد عدولهم (١) ببقاء بصرها في الحال وفي ثاني الحال (٢)

والثاني : أن يشهدوا ببقائه في الحال وجواز نهابه في ثاني حال .

والثالث : أن يشهدوا بنهابه في الحال وفي ثاني حال

والرابع : أن يشهدوا بنهابه في الحال وجواز عوده في ثاني حال .

فأما القسم الأول : إذا شهدوا ببقاء البصر في الحال (٣) وما

بعدها : حكم بشهادة عدلين منهم فبرئ الجاني من القود والدية ، ونظر في الجناية

فإن كان لها (أثر) (٤) يوجب حكومة : غرمها ولم يعزر ، وإن لم يكن لها أثر ٤٧ ب / عزز أدبا ولم يغرم .

وأما القسم الثاني : إذا شهدوا (٥) ببقاء بصره في الحال وجواز

نهابه في ثاني حال : لم يخل حال تجويزهم لنهابه من أن يقدروه بمدة أولا -

يقدروه ، فإن قدروه بمدة فقالوا يجوز أن يذهب إلى سنة (٦) (ولا يجوز أن -

يذهب بعدها ، فإن ذهب فيها - وإلا فقد سلم منها - : عمل على شهادتهم ووقف

المجنى عليه سنة (٧) . فإن ذهب بصره فيها : كان الجاني مأخوذا بالقود في

العمد، والدية في الخطأ . وإن ذهب بصره بعدها (٨) فلا شيء على الجاني ،

ويؤخذ بالحكومة إن كان لجنايته (أثر ولا يعزر) (٩) ولا حكومة إن لم يكن لها

أثر ويجزى على هذا لو جنى على عينه آخر ففقاها قبل نهاب بصره كان الثاني هو

المأخوذ فيها بالقود أو الدية (١٠) دون الأول، سواء فقاها قبل السنة أو بعدها

لأنه جنى والبصر باق.

(١) ب : عدولهم

(٢) ب : بزيادة " وأمرها أن يشهد بنهابه في الحال "

(٣) ب : وهو أن يشهدوا ببقاء بنهابه في الحال

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل

(٥) ب : والقسم الثاني : أن يشهدوا - بدون " وأما "

(٦) ب : بزيادة " أجل سنة "

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) ب : بعده

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٠) في الأصل : والدية ، والأوفق ما أثبتناه

وأما القسم الثالث : إذا شهدوا (١) بذهاب بصره في الحال وما
بعدها : فيحكم له بالقود في العمد إذا شهد من عدولهم رجلان ، وبالدية في -
الخطأ إذا شهد منهم رجل وامرأتان .
فلو عاد بصر المجني عليه بعد أن قضى له بالدية أو بالقود فالمذهب
: أن لا يدرك (٢) عليه بعودها فيما قضى له من قودها أو ديتها لأن عودها بعقد
ذهابها (٣) من عطايا (٤) الله تعالى وهباته (٥)
وللشافعي في سن المثغور (٦) إذا قلعت واقتص منها أو أخذ (٧) ديتها
ثم عادت فنبتت قولان :
أحدهما : يلزمه (رد) (٨) ديتها .
فعلى هذا اختلف أصحابنا في تخريجه في العين إذا عاد بصورها - هل ٤٨ / ١
يلزمه رد ديتها أم لا ؟ على وجهين :
أحدهما : يلزمه ردها إذا عاد بصورها كما يلزمه ردها في السن .
والوجه الثاني : لا يلزمه رد الدية بعود البصر ، ويلزمه ردها (٩)
بعود السن .
والفرق بينهما أن عود السن معهود في جنسه (وعود البصر غير معهود
في جنسه) (١٠) فاختلغا (١١) في الرد لا اختلغا في معهود العود .
وعلى هذا لو اقتص من بصر الجاني فعاد بصره بعد القصاص لم يؤخذ
بذهابه ثانية على الصحيح من المذهب .

-
- (١) ب : شهد
(٢) ب : يدرك
(٣) في الأمل : عودها بها . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٤) ب : عطاء
(٥) وهباته : لم تثبت في ب
(٦) المثغور : المصبي الذي سقطت أسنانه أو رواجه . والشعر : ما تقدم من
الأسنان . (مختار الصحاح ٨٤ ترتيب القاموس المحيط ٤٠٨ / ١)
(٧) ب : فاقتص منها وأخذ
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ب : ديتها
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : فاختلف

وهل (١) يؤخذ به على القول المخرج في السن أم لا ؟ على الوجهين -
المذكورين : لا يؤخذ (به) (٢) في أحدهما ، ويؤخذ به في الوجه الآخر ويقتض منه -
ثانية . فإن عاد بعدها اقتض منه أبدا حتى يذهب فلا يعود .
والقسم الرابع : إذا شهدوا (٣) بذهاب بصره في الحال وجواز عوده
في ثانی حال : فلا يخلو حالهم فيه من أن يقدرُوا (٤) (زمان عوده أولا يقدرُوا) (٥)
فإن لم يقدرُوا (٦) وقالوا يجوز أن يعود على الأبدان (٧) إلى وقت الموت من غير
تحديد ولا إياس (٨) : لم توجب هذه الشهادة توقفا عن القصاص أو الدية ، واخذ -
الجاني بهما (في الحال) (٩) لأن استحقاقه مانع (١٠) من تعليقه بشرط يفضى -
ثبوته إلى سقوطه (١١) .

وان قدرُوا المدة وقالوا يجوز أن يعود إلى سنة (إن كان من ظلمة
غَطَّت الباطن ولا يجوز أن يعود بعدها لأنه من ذهاب الباطن : حبس الجاني ووقف -
البصر إلى سنة) (١٢) ، فإن عاد فيها برئ الجاني من القود والدية ، وكان - ٤٨ / ب
مأخوذا بحكومة الجناية إن أثرت (ولم يعزر) (١٣) وإن لم تؤثر عزز ولم يغرم .
وإن لم يَعدْ في السنة حتى انقضت : أخذ الجاني بالقود في العمد ، والدية في
الخطأ . فعلى هذا لو جنى عليه قبل انقضاء السنة آخر ففقا عينه : فدية البصر
والقود فيه على الأول دون الثاني لأنه ذهب بجناية الأول ولم يعد عند جناية -
الثاني .

فلو اختلف الأول والثاني فقال الأول : " عاد البصر قبل جنايتك فأنت
المأخوذ بالقود فيه أو الدية دوني " وقال الثاني (١٢) : " بل كان البصر عند -
جنايتي على ذهابه فأنت المأخوذ فيه بالقود أو الدية (دوني ، فالقول قول الثاني

-
- (١) ب : فهل
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) ب : شهد
(٤) ب : يقدروه
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : يقدروه
(٧) في الأصل : على الأبد . وفي ب : إلى الأبدان . والمحیح ما أثبتناه .
(٨) إياس : يقال : أيس منه إياسا : قنط (تاج العروس ١٠٢/٤ -
المصباح المنير ٦٨٣/٢)
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٠) ب : لأن استحقاق الضمان يمنع
(١١) يعنى به أن الحق ثبت ، والثابت لا يؤجل .
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

مع يمينه دون الأول لأننا (١) على يقين من نهايه وفى شك من عوده .
فإن ادعى علم المجنى عليه : لم يخل حاله إن أجاب من أحداً مريئاً :
إما أن يصدق الأول أو الثانى ، فإن صدق الثانى أن بصره لم يعد : حلف للأول-
إن (٢) طلب يمينه ، وقضى عليه بالقود أو الدية . وإن (٣) صدق الأول أن بصره
عاد قبل جناية الثانى : برئ الأول من القود والدية (٤) بتمديقه ، ولم يقبل
قوله على الثانى وصارت عينه هدراً لأنه قد استأنف بتمديق الأول دعوى على
الثانى (وشهادة الأول ، فلم تقبل دعواه على الثانى) (٥) ولم تسمع شهادته
للاول (٦) لما فيها من اجتلاب (٧) النفع .

ولو لم يجن (٨) عليه ثان ولكن مات عند انقضاء السنة : كان
الجانى مأخوذاً بالقود أو الدية ، لأنه أذهب بصره لم يعد .
وفى سن من لم يُشعر إذا قلعت فُقِّدَ عودها إلى مدة مات قبلها قولان :
أحدهما : لا يجب فيه (٩) الدية ، لأن الظاهر عودها فى المدة لو عاش إليها .
فعلى هذا القول اختلف أصحابنا فى تخريجه فى (١٠) العين (على وجهين :
أحدهما : يجب تخريج قول ثانٍ فى العين أنه) (١١) لا يلزمه القود ولا
الدية ، ويلزمه حكومة كموته فى مدة (١٢) السن .
(والوجه الثانى : لا يجب تخريج هذا القول فى العين وإن خرج فى السن ،
لما قدمنا من الفرق بين السن) (١٣) والعين .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٢) ب : وإن
(٣) ب : فإن
(٤) ب : أو الدية
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٦) ب : شهادة الأول
(٧) ب : فيه من اختلاف
(٨) ب : يجر
(٩) ب : به
(١٠) ب : على
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٢) ب : هذا
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

- فلو اختلف الجاني وولييه بعد موته ، فقال الجاني : " عاد بصره قبل الموت " وقال الولي : " لم يعد " : فالقول قول الولي مع يمينه : " إن بصره لم يعد " ويكون الجاني مأخوذاً بالقود أو الدية . فإن نكل الولي حلف الجاني فبرئ^٤ (١) منهما .
- ولو (٢) لم يذهب بصر المجنى عليه في حال الجناية (وذهب بعدها : نظر ، فإن كان لم يزل عليل العين أو شديد الألم إلى أن ذهب بصره : فالظاهر ذهابه من الجناية) (٣) فيكون الجاني مأخوذاً بالقود فيه أو الدية كالمجروح إذا لم يزل صيباً (٤) حتى مات .
- وإن برأت عينه وزال (٥) المهاء^٤ (٦) ثم ذهب بصرها (٧) فإن (٨) كان ذاهباً من غير الجناية في الظاهر : فلا يلزمه قود ولا (٩) دية ، وللمجنى عليه لإحلاق (١٠) بالله لقد ذهب البصر من غير جنايته إن ادعى ذهابه (منها) (١١) .

-
- (١) ب : وبرئ^٤
(٢) ب : وإن
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : ضمنا
(٥) ب : فزال
(٦) المهاء^٤ : عيب (لسان العرب ٢٩٩/١٥ تاج العروس ١٠/ ٣٥٢)
(٧) ب : بصره
(٨) فإن : لم تثبت في الأهل ، وتثبت في ب
(٩) ب : ولا تلزمه
(١٠) ب : أحلقه
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
انظر : الأم ٦/ ٥٦-٥٧ المذهب ٢/ ٢٠١ المجموع ١٧/ ٤٣٨

مسألة

قال الشافعي (١) : فإن نقصت إحداهما عن الأخرى اختبرته (٢) بأن - ب/٤٩
أعصب (٣) عينه العليلة وأطلق الصحيحة وأنصب له شخفا على ربوة (٤) أو مستو
من الأرض ، فإذا أثبتته بَعْدَهُ (٥) حتى ينتهي نهاية (٦) ، ثم أذرع ما بينهما
وأعطيه على قدر ما نقصت عن الصحيحة (٧) .
وصورتها : أن يجنى على إحدى عينيه فيذهب ببعض بصرها فيمكن أن
يختبر قدر الذهاب منها بما وصفه الشافعي من تعصيب عينه العليلة وإطلاق
الصحيحة ونصب شخص له من بُعْد على ربعة مرتفعة أو في أرض مستوية ، فإذا رأى
الشخص : بُوعِد منه حتى ينتهي إلى أبعد مدى رؤيته الذي لا يراه بعدها واختبر -
صدقه في مدى (٨) الرؤية الصحيحة بأن يعاد الشخص من جهات شتى ..
ولو ضُمَّ إلى الشخص بُعْد مدى رؤيته شخص آخر (٩) يختبر (به) (١٠) صدقه (١١) وهو
لا يعلم به : كان أحوط ، لأن قصده بُعْد مدى البصر (١٢) بالعين الصحيحة .
فإننا وثق بما قاله من هذا الاختبار الذي لم يختلف مدى البصر (فيه) (١٣)
باختلاف الجهات واختلاف (١٤) الأشخاص : مسح قدر (١٥) المسافة ، فإذا كانت
ألف ذراع : علم أنه قدر مدى بصره مع الصحيحة (١٦) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : اعتبرته
(٣) أعصبه : عصبه يعصبه عصباً : طواه ولواه . وقيل : ثده (تاج العروس ٢٨٢/١)
ترتيب القاموس المحيط ٢ / ٢٣٦)
(٤) رُبُوءة : كل ما ارتفع من الأرض (لسان العرب ١٤/٣٠٦ الصحاح ٦/٢٣٤٩)
(٥) ب : بعده
(٦) ب : حتى سيرتها (وعبرة المختصر : حتى ينتهي بصرها)
(٧) مختصر المزنى ٥ / ١٣٠
(٨) ب : من هذه
(٩) ب : أخرى
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : بصدقه
(١٢) ب : بزيادة " فيه "
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٤) ب : من اختلاف
(١٥) ب : فيه
(١٦) ب : الصحة

وإن اختلف: عمل على الأقل (١) احتياطا، ثم أطلقت العليلة وعصبت
الصحيحة، فإن رأى الشخص من (مداه: علم أنه لم يذهب من بصر العليلة شيء،
وإن لم يره: قرب منه حتى ينتهي إلى حد يراه، وغرضه في هذا تقليل مدى بصره
بالعليلة كما كان غرضه تبعيد (٢) مدى بصره بالصحيحة ليكون نقصان ما بين
البصرين (أكثر) (٣) فيكون أكثر فيما (٤) يستحقه من الدية فيُستظهر عليه -
بإعادة الشخص (من جهات ويحتسب بأكثر (٥) ما: قاله من مدى بصره بالعليلة
كما احتسب بأقل (٦) ما قاله من مدى بصره بالصحيحة حتى يكون (٧) أقل لما -
يستحقه للشك (٨) فيما زاد عليه بالتمنع (له)، وينظر قدر مسافة العليلة
فإن كان خمسمائة (٩) ذراع من ألف كان الذهاب من بصرها (١١) (النصف فيؤخذ
بربع الدية لأنه نصف دية إحدى العينين، وإن كان مائة ذراع من ألف كان
الذهاب من بصرها (١٢) تسعة أعشاره فيؤخذ بتسعة أعشار نصف الدية، وعلى
هذه العبرة (١٣) فيما زاد ونقص -
فإن سأل الجاني إحلافه على ما ذكره من المسافة: أحلف له ولا -
قصاص في هذا (١٤) لأن الاستيفاء لقدر (١٥) ما ذهب من البصر من غير زيادة -
ولا نقصان: غير ممكن فسقط (١٦) القصاص فيه (١٧) -

-
- (١) ب : بالأقل
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : مما
(٥) في الأصل: بما كثر
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) ب : ليكون - بدون "حتى"
(٨) في الأصل : ليترك - والأوفق ما أثبتناه
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٠) مائة : لم يثبت في ب
(١١) ب : بصره
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٣) ب : الاعتبار
(١٤) ب : بزيادة "قدر ما ذهب من البصر"
(١٥) ب : لأن استيفاء قدر
(١٦) ب : فلا
(١٧) انظر: الأم ٥٨/٦ روضة الطالبين ٢٩٣/٩ معنى المحتاج ٧٠/٤
الشامل ٤٥/٦ البيان ٥٢/٨ تهذيب الأحكام ٥٣/٤

فصل

ولو (١) جنى على عينيه فأذهب بعض بصرهما (٢) فيتعذر في الحال -
اعتبار ما ذهب منهما (٣) بالجناية لأن النقصان في العينين معا .
فإن كان قد عرف مدى بصره قبل الجناية : اعتبر مدى بصره بعدها ،
ولزمه (من الدية) (٤) بقدر ما بين المسافتين ، وإن لم يعلم ذلك قبل الجناية
: لم يعلم بضعدها فلم (٥) ينحصر قدر الذاهب منهما (٦) فيلزمه حكومة
يقدرها الحاكم باجتهاده (٧)

٥٠ / ب

فصل

ولو كان في عينه قبل الجناية عليها بياض : لم يخل حاله من ثلاثة
أقسام :
أحدها : أن لا يؤثر في البصر ويرى مع البياض ما كان يراه قبله ففي بصره
إذا ذهب بالجناية : الدية تامة ، ولا يكون للبياض تأثير في الدية (٨) كما لم (٩)
يكن له تأثير في البصر ، وسواء كان يشق عليه النظر أو لا يشق ، لأنه يدرك
مع المشقة ما كان يدركه بغير مشقة .
والقسم الثاني : أن يكون البياض قد منعه من النظر حتى ما ر لا يبصر من قرب
ولا بُعد فيكون بالجناية (عليه) (١٠) كالبصر الذاهب ، لا تجب فيه إلا حكومة (١١)

-
- (١) ب : فلو
(٢) ب : بصرها
(٣) ب : منها
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ب : ولم
(٦) ب : منها
(٧) انظر : روضة الطالبين ٢٩٣/٩ مغنى المحتاج ٧١/٤ المجموع ٤٣٨ / ١٧
نهاية المحتاج ٣١٩/٧ قليوبى وعميرة ١٤٠/٤
(٨) ب : في الذمة
(٩) ب : لو لم
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : الحكومة

(٢)

وإن كان بصره باقيا تحت البياض (١) لأنه (٧) يبصر به كما لا يبصر بالذاهب (٣) من أصله ، وليس ما يرجى من زوال البياض بالعلاج فيعود البصر بمانع من أن يجرى عليه في الحال حكم الذاهب البصر ، وإنما يفترقان في قدر الحكومة ، فتكون حكومة ذات البياض أكثر لبقاء البصر تحته .
والقسم الثالث : أن يكون البياض قد أذهب بعض بصره وبقي بعضه فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون قد غشى جميع الناظر - وهو رقيق - فصار مبصرا (٤) أقل من بصره قبل البياض فيتعذر في هذا معرفة (٥) ما ذهب منه - بالبياض إلا أن يكون قد عرف (مدى بصره قبل البياض (٦) فيعرف ما بقي منه بعده أو يكون ذلك في إحدى عينيه وقد اعتبر ذلك بالعين الصحيحة (٧) فيلزمه (٨) من ١/٥١ الدية بقسطه ، وإن لم يعرف ففيه حكومة .

والضرب الثاني : أن يكون البياض قد غشى بعض الناظر فلا يبصر بما غشاه ويبصر بما عداه فيلزم الجاني (٩) عليها إذا ذهب بصرها (١٠) ما كان باقيا منها من نصف أو ثلث أو ربع إذا عرف ذلك ، وخبر من أهل العلم بالبصر (١١)

-
- (١) ب : يجب القصاص
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل .
 - (٣) ب : فصار كالذاهب . (بدل قوله " كما لا يبصر بالذاهب)
 - (٤) ب : وهو يعيق فصار يتضمن
 - (٥) ب : معرفته
 - (٦) في الأصل : تكرار قوله " فيتعذر في هذا ... الى ... قبل البياض "
 - (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٨) ب : فيجب
 - (٩) ب : أخذ من الجاني
 - (١٠) ب : ذهب باقى بصرها بقدر
 - (١١) ب : بزيادة " والله أعلم "
- أنظر : الأم ٥٧/٦ مغنى المحتاج ٦٢/٤ نهاية المحتاج ٣٠٩/٧
الإقناع ٢٠٩/٢ الشامل ٤٥/٦ البيان ٥٣/٨

فصل

وإذا (١) ضرب عينه فأشخصها (٢) لم يخل حالها بعد الشخص (٣) من
ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يكون بصرها باقيا (٤) بحاله فيلزمه في أشخاصها حكومة تتقدر
(بقبح الأشخاص) (٥) ولا قصاص فيه لتعذره ولا شيء عليه في البصر
لبقائه .

والقسم الثاني : أن يذهب بصرها فيلزمه جميع ديته ، ويجوز أن يقتصر منه
في ذهاب البصر دون الأشخاص لأن القود فيه غير ممكن .
والقسم الثالث : أن يذهب بعض بصرها فيلزمه أكثر الأمرين من دية الذاهب
من بصرها أو حكومة أشخاصها ولا يجمع عليه (٦) بينهما لاجتماع
محلها (٧) ، ويكون أقلهما داخل في الأكثر . والله أعلم (٨) .

-
- (١) ب : فإذا
(٢) أشخاصها : يقال : شخص البصر فهو شاخص : إذا فتح عينيه وجعل لا يطرّف .
(لسان العرب ٧ / ٤٧ الصحاح ٢ / ١٠٤٢ مختار الصحاح ٢٣٢)
(٣) ب : الشخص
(٤) ب : باق
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : عليها
(٧) ب : محلها
(٨) انظر : الأم ٦ / ٥٨ روضة الطالبين ١ / ٢٩٥ الأنوار لأعمال الأبرار ٢ / ٤٢١
البيان ٨ / ٥٢

مسألة

قال الشافعي (١) : ولو قال : "جنيت (٢) عليه وهو ناهب البصر " فعلى المجنى عليه البينة أنه كان يُبصر (٣) .
قد مضت (٤) هذه المسألة ، وذكرنا (٥) حكم الأعضاء الظاهرة إذا اختلف الجاني والمجنى (عليه) (٦) في سلامتها وعطبها (٧) ، والعين من جملة -
الأعضاء الظاهرة .

فإذا فقا رجل عين رجل واختلف الفاقى والمفقوء (٨) فقال الفاقى : ٥١/ب
" فقاؤها وبصرها ناهب " وقال المفقوء (٩) : بل كان سليما " فلا يخلو حال
الفاقى من أن يعترف له بتقدم السلامة أو لا يعترف :
فإن لم يعترف له بها وقال : " خلقت ناهب البصر " فالقول (١٠) -
قوله مع يمينه ، لأن المفقوء يمكنه إقامة البينة على سلامة بصره .
وإن اعترف له بالسلامة المتقدمة وادعى نهاب (بصره) (١١) قبل جنايته
ففيه قولان :

أحدهما : أن القول قول الفاقى مع يمينه ، لأن الأصل عدم القود وبرائة
الذمة حتى يقيم المفقوء البينة على سلامته عند الجناية .
والقول الثانى : (أن القول) (١٢) قول المفقوء مع يمينه لأن الأصل بقاؤه (١٣)
على سلامته حتى يقيم الفاقى البينة على نهاب بصره .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : جنيته
(٣) ب : إن كان باصره . أنظر مختصر المزنى ٥ / ١٣٠
(٤) ب : ذكرنا
(٥) ب : وقد ذكرنا
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل
(٧) عطبها : هلاكها (تاج العروس ١ / ٣٨٧ ترتيب القاموس المحيط ٣ / ٢٥٠
المصباح المنير ٢ / ٤١٦)
(٨) ب : والمفقى
(٩) ب : الفاقى
(١٠) ب : ناهبا لبصره " والقول
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٣) فى الأصل : يفاؤه

وأصل هذين القولين اختلاف قوليه في الملفوف إذا قطع ، وقال
الجاني : " قطعته وكان ميتا " وقال أولياؤه : " كان حيا " . أو هكـم على -
جماعة بيتا ، وقال : " هدمته (١) عليهم وكانوا موتى " وقال أولياؤهم : " كانوا
أحياء " ففيها (٢) قولان :
أحدهما : أن القول قول الجاني مع يمينه (لأن) (٣) الأمل عدم القود وبراءة
الذمة .
(٦)
والثاني (٤) : (أن) (٥) القول قول الأولياء مع أيمانهم لأن الأمل بقاء الحياة .

مسألة

قال الشافعي (٧) : ويسع (٨) البينة أن تشهد إذا رآه (٩) يتبع

الشخص ويطرف عينه ويتوقاه (١٠) .

وهذا صحيح . وأصل الشهادة أنها لا تصح إلا بإقضاء جهات العلم ٥٢ / ٧

بها ، فإذا شهدوا بسلامة البصر - وإن كان مما لا يُشاهد - فقد يقترن -
بالشهادة من أمارات العلم (به) (١١) ما لا يعترضه شك وهو أن يراه يتبع الشخص

(١) ب : هدمت

(٢) ب : ففيه

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ب : والقول الثاني

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٦) انظر : الأم ٥٨/٦ مغنى المحتاج ٤ / ٣٨ نهاية المحتاج ٧ / ٢٨٠ شامل ٤٥/٦

(٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٨) ب : ويسمع

(٩) ب : رواه

(١٠) مختصر المزني ٥ / ١٣٠ (وفي الأمل المختصر : ويسعها أن تشهد إذا رآه

يتبع الشخص بصره ويطرف عينه ويتوقاه ، وكذلك المعرفة بانبطاط اليد -

والذكر وانقباضهما ، وكذلك المعتوه والمبى)

(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

ويسلك المعاطف (١) ويتوقى الآبار ويقرأ الكتب ويطرف (٢) عينه عن الأذى، -
 فيعلم بهذه الأمارات والدلائل (٣) علما لا يدخله شك أنه يُبصر فجاز أن يشهد
 له بسلامة بصره (٤) .

وهكذا في سلامة اليدين والرجلين إذا رآه يمشى على قدميه ، ويقبض
 أصابع رجليه ، ويعمل بيديه قبضا وبسطا ورفعاً ووضعاً : علم بذلك سلامتها
 من شلل فجاز أن يشهد له بالمحة .

وهكذا الذكر - وهو من الأعضاء يجوز إذا رآه ينقبض وينبسط أن -
 يشهد له بالسلامة من الشلل ، وذلك بأن يشاهده في إحدى ثلاثة أحوال: إما
 في حال المغر قبل تغليظ عورته ، أو يشاهده في الكبر بالاتفاف من غير
 تعمد لمشاهدته ، أو يكون طبيبا قد دعت الضرورة إلى مشاهدته ، فأما إن -
 تعمد في الكبر للنظر (٥) لغير ضرورة فقد فسق (٦) (ولا يقبل للفاسق شهادة)
 وكذلك (٨) الشهادة للمبى (والمعتوه) (٩) بسلامة أعضائه لأنه يستدل عليها
 بحركات طبعه (١٠) .

قال الشافعي (١١) : ومتى (١٢) علم أنه صحيح فهو على المحة حتى
 يعلم غيرها (١٣) . وهذا أصح قوليه (١٤) .

فإن لم يعلم المحة وشهد له شاهدان بها : نظرت شهادتهما ، فإن
 شهدا (١٥) له بالمحة عند الجناية : حكم بها ولم يستحلف المجنى عليه معها

(١) المعاطف : وعطف الطريق : اعوجاجه وميله (المصباح المنير ٤١٦/٢)

ويقال : تنح عن عطف الطريق : أي قارعتة . (تاج العروس ٢٠١/٦)

(٢) في الأصل : يتطرف . والأوفق ما أشتناه .

(٣) ب : والدليل

(٤) ب : البصر

(٥) ب : للنظر في الكبر

(٦) ب : بزيادة " بشهادته "

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) ب : فكذلك

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٠) ب : عليه بالحركات الطبيعية

(١١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(١٢) ب : ومن

(١٣) مختصر المزني ١٣٠ / ٥

(١٤) ب : قوله

(١٥) ب : شهد

- لأن البينة تغنى عن اليمين فيما تضمنته (١) . وإن شهدا بالسلامة قبل ٥٢/ب
الجنابة ففى سماعها والحكم (٢) بها قولان من اختلاف قوليه فيمن علم بتقديم -
سلامتها (٣) هل يحكم فيها عند الجنابة بقوله أم لا ؟ على قولين :
أحدهما : لا يحكم بقوله ، فعلى هذا لا تسمع الشهادة (له) (٤) بتقديم (٥)
سلامته .
(٦)
(والقول الثانى : يحكم له بقوله ، فعلى هذا تسمع الشهادة له بتقديم سلامته)
ثم يستحلف معها على أنه (لم يزل) (٧) على السلامة إلى حين
جنايته (٨) .

مسألة

- قال الشافعى (٩) : وفى الجفون (١٠) إذا استؤملت: الدية . وفى (١١)
كل واحد منها (١٢) ربع الدية (١٣) .
أما جفون العينين فهى أربعة تحيط بالعينين من أعلى وأسفل (١٤)
تحفظهما من الأذى، وتجلب إليهما النوم، ويكمل بهن (١٥) جمال الوجه (والعين)
(١٦)

- (١) ب : تضمنه
(٢) ب : على سماعها ففى الحكم
(٣) ب : سلامته
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٥) ب : بعدم
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٨) الأم ٥٨/٦ الشامل ٤٥/٦
(٩) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(١٠) الجفون : جمع جَفْن - بفتح الجيم، وقيل بكسرهما - : غطاء المُقْلَة من
أعلاها وأسفلها (الإطاح ٤٠/١ ترتيب القاموس المحيط ٥٠٧/١)
(١١) ب : فى - بدون الواو
(١٢) فى الأمل : منهما . والمصحح ما أثبتناه
(١٣) مختصر المزنى ١٣٠/٥ . وتما مه : (لأن ذلك من تمام خلقته وما يألم بقطعه)
(١٤) ب : ومن أسفل
(١٥) ب : بهما
(١٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

وفيها إذا استؤملت: الدية تامة .

وقال مالك (٢) : فيها حكومة ، لأن مقادير الديات موقوف على النسي،

وليس (٢) فيها نسي .

ولأنها تبع للعينين (٣) فلم تجب فيها الدية الواجبة في العينين

لأن حكم التبع أخف من حكم المتبوع .

ودليلنا ما رواه بعض أصحابنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في

كتاب عمرو بن حزم (٤) : (وفي الجفون إذا استؤملت الدية) (٥) وليس بمشهور

عند أصحاب الحديث .

ولأنها من تمام الخلقة ، فيها منفعة وجمال ، يألم بقطعها (٦) ويخاف

على النفس من سراية الجناية عليها فوجب أن تكمل الدية فيها . كسائر الأعضاء

ولا يمتنع - وإن كانت تبعا - أن يساوى متبوعها في الدية إذا اختصت بزيادة ٥٢ /

جمال ومنفعة كالأنف في الشم ، والأذنين في السمع .

فإذا ثبت أن فيها الدية فسواء استؤملت من صغير أو كبير ضرير (٧)

أو بصير ، لأن للضرير (٨) بها منفعة وجمالا (٩) وإن كانت منفعة البصير (١٠)

بها أعلم .

فأما القود : فإن أمكن فيها ولم يتعد ضرره إلى العينين : وجب ،

وإن لم يمكن : سقط .

(١) المدونة الكبرى ٤٢٧/٤ قوانين الأحكام الشرعية ٢٨٠

(٢) ب : فليس

(٣) ب : العينين

(٤) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته

(٥) لم أقف على هذا الحديث فيما تيسر لي من المراجع .

والله أعلم .

(٦) ب : ما لم يقطعها

(٧) ب : أو كبير ضرير

(٨) في الأمل : للضرر . وفي ب : الضرر له بها . والصحيح ما أثبتناه .

(٩) ب : وجمال

(١٠) في الأمل : البصر . والصحيح ما أثبتناه .

فإن (١) قلع جفنا واحدا ففيه ربع الدية ، لأن كل (٢) عدد من -
الأعضاء إذا كملت فيه الدية : تقسّطت على عددها كاليدين في تقسّط ديتهما (٣)
على الأصابع ، وتقسّطت الدية الأصابع على الأنامل ، وسواء كان الجفن أعلى أو أسفل
وفي الجفنين نصف الدية ، وفي ثلاثة جفون ثلاثة أرباع الدية .
فلو جنى على عينيه فقطع جفونهما وأذهب (٤) بصرهما : لزمته ديتان
(٦)
إحداهما في الجفون ، والأخرى في العينين ، كما لو قطع أذنيه وأذهب (٥) سمعه .

فصل

فأما أهداب (٧) العينين وأشفا رهما (٨) من الشعر النابت في أجفانهما
ففيها (٩) من المنفعة ذبها (١٠) عن البصر ، ومن الجمال حسن المنظر ، وفيها
إذا نتفت فلم تعد حكومة (١١) .
وقال أبو حنيفة (١٢) : فيها الدية . وليس بصحيح ، لأن الدية (١٣)
في قطع ما يخاف من سرايته ويؤلم في إبانته ، وهذا معدوم في الأهداب وموجود
في الجفون ، فلذلك وجب في الأجفان ديسة ، وفي الأهداب حكومة .

- (١) ب : وإن
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٣) ب : عددها
- (٤) ب : فأذهب
- (٥) ب : وذهب
- (٦) التنبيه ٢٢٥ المذهب ٢٠٢ / ٢ نهاية المحتاج ٣٠٩ / ٧ الوجيز ١٤٣ / ٢
- (٧) أهداب : جمع هُذْب : ما نبت من الشعر على أشفا رهما أي شعر أشفا ر العين . (المصاح ٢٣٧ / ١ الإفصاح ٤١ / ١)
- (٨) أشفا ر : حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر وهي الأهداب . (المصاح ٧٠١ / ٢ مختار المصاح ٣٤١)
- (٩) ب : ففيهما
- (١٠) ب : ذبهما .
- الذب : المنع والدفع . (مختار المصاح ٢١٩ المصاح ١٢٦ / ١)
- (١١) ب : حكى منه
- (١٢) فتح القدير ٢٨٢ / ١٠ المبسوط ٧٠ / ٢٦ بدائع الصنائع ٤٨٠ / ١٠
- (١٣) ب : تثبت

فإن نتفأ هدايه فحاد نباتها (١) دون ما كانت ففيها. من الحكومة أقل
 مما (٢) فيها لو لم تعد، فإن عاد (٣) (نباتها) (٤) إلى ما كانت عليه ففيها وجهان: ٥٣/ب
 أحدهما : لا شيء فيها لعدم التأخير، ويعزر لأجل الأذى
 والثاني : فيها (٥) حكومة (دون حكومتها) (٦) لو عاد نباتها خفيفا .
 فإن استأصل أجفانه مع أهدايها فعليه دية الجفون ، تدخل فيها -
 حكومة الأهداب .
 وحكى أبو حامد الاسفراينى (٧) (رحمه الله) (٨) وجها آخر: أنه يجمع
 عليه بين دية الجفون وحكومة الأهداب .
 وهذا لا وجه له لأن الجفون محل الأهداب فلم تنفرد بالحكومة عنها (٩)
 كالأطابع مع الكف (١٠) .

-
- (١) ب : نباته
 (٢) ب : ما
 (٣) ب : عادتا
 (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٥) ب : والوجه الثانى فيهما
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٧) أبو حامد الاسفراينى : هو أحمد بن أبى طاهر محمد بن أحمد - الشيخ
 أبو حامد الاسفراينى الفقيه ، شيخ العراق وإمام الشافعية ومن إليه
 انتهت راية المذهب، إمام طريقة العراقيين ، تفقه على الدارقطنى وغيره
 وعنه الإمام الماوردى والقاضى أبو الطيب والسجى ، توفى سنة ٤٠٦ هـ .
 (تاريخ بغداد ٤ / ٣٦٨ تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٠٨ / ٢ شذرات الذهب ٣ / ١٧٨)
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٩) ب : عنها
 (١٠) المذهب ٢ / ٢٠٢ روضة الطالبين ١ / ٢٧٣ مغنى المحتاج ٤ / ٦٢ الوجيز ٢ / ١٤٣
 التنبيه ٢٢٥ شامل ٦ / ٤٦ البيان ٨ / ٥٣

فصل

- فأما شعر الحاجبين (١) فيختصان بالجمال دون المنفعة ، فإن نتفه
حتى ذهب ولم (٢) يعد ففيه حكومة .
وقال أبو حنيفة (٣) فيه دية . لأنه يوجبها في أربعة شعور : شعر
الرأس واللحية والحاجبين وأهداب العينين (٤) - إلا أن يكون عبدا فيجب فيه ما
نقص (من قيمته) (٥) . وقد تقدم الكلام (٦) .
فلو عاد شعر الحاجبين بعد نتفه فعلى ما ذكرنا (٧) من الوجهين .
فلو كشط (٨) جلدة الحاجبين (٩) ولم يستخف : كان عليه حكومة
بحسب الشين هي أكثر من حكومة الشعر .
فإن أوضح مطلبها (١٠) : كان عليه دية موضحتين . وهل يدخل فيها
حكومة الشين أم لا ؟ على وجهين ذكرنا نظيرهما من قبل (١١) .

-
- (١) الحاجب : العظم الذي على العين بلحمه وشعره لأنه يحجب العين عن
شعاع الشمس (الإفصاح ١ / ٢٦ المصباح المنير ١ / ١٢١)
(٢) ب : فلم
(٣) فتح القدير ١٠ / ٢٨٢ المبسوط ٢٦ / ٧٠ البحر الرائق ٨ / ٣٧٨
(٤) ب : والأهداب والحاجبين
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : بزيادة " معه "
(٧) ب : ذكرناه
(٨) كشط : قلع ونزع وكشف عنه (لسان العرب ٧ / ٢٨٧ محيط المحيط ٧٨٢)
(٩) ب : بزيادة " بعد نتفه فعلى ما ذكرنا من "
(١٠) ب : مطلبها
(١١) المجموع ١٧ / ٤٤٣ تهذيب الأحكام ٤ / ٥٣

مسألة

قال الشافعي (١): وفي الأنف إذا أوعب (٢) مارنه (٣) جدعا (٤) -

السدية (٥)

وفي (٦) الأنف الدية . لما روى ابن (٧) طاوس (٨) عن أبيه أنه كان

عنده كتاب من رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩): (وفي الأنف إذا أوعى (١٠))
مارنه (جدعا) (١١) الدية (١٢)

فأورد الشافعي (رحمه الله) (١٣) ذلك بلفظ (١٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥) (إذا أمكن ، فإن لم يمكن فبالفاظ (١٦) الصحابة ، فإن لم يجد فبالفاظ (١٦) أئمة التابعين) (١٧) وكثيرا ما يوردها بلفظ عطاء بن أبي رباح (١٨) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٢) ب : استوعب
- أوعب واستوعب : استؤمل (المباح ٢٣٤/١ محيط المحيط ٩٧٦)
- (٣) مارنه : سيأتى معناه ص ١٥١
- (٤) جدعا : قطع الأنف ، وكذا الأذن واليد والشفة (المباح المنير ٩٣/١)
- (٥) مختصر المزنى ١٣١ / ٥
- (٦) ب : فى
- (٧) ب : أن
- (٨) ابن طاوس : عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني - أبو محمد الأبنائى روى عن أبيه وعطاء وعمرو بن شعيب وغيرهم . وعنه : أبناء طاوس ومحمد والسفيان وغيرهم ، ثقة فاضل عايد ، مات سنة ١٣٢ هـ . (الكاشف ٨٨/٢)
- تهذيب التهذيب ٢٦٧/٥ تقريب التهذيب ١٧٢ شذرات الذهب ١ / ١٨٨)
- (٩) ب : بزيادة " فيه "
- (١٠) ب : استوعب . ومعنى أوعى : أخذ كله (المباح المنير ٦٦٦/٢)
- (١١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (١٢) مصنف عبد الرزاق ٣٣٩/١ السنن الكبرى ٨٧/٨ بلفظ: (وفي الأنف إذا أوعى جدعا مائة من الإبل)
- (١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (١٤) فى الأمل : تلفظ . والصحيح ما أثبتناه
- (١٥) ب : بزيادة " وكثيرا ما يفعل الشافعي مثل هذا فى ذكر المسألة بلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم "
- (١٦) فى الأمل : فبالفاظ . والصحيح ما أثبتناه
- (١٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (١٨) عطاء بن أبي رباح : سبقت ترجمته

وروى عمرو بن حزم (١) عن (٢) النبي صلى الله عليه وسلم (أنه) (٣) قال
 في كتابه إلى اليمن : (وفي الأنف إذا أوعى (٤) جدعا مائة من الإبل) (٥)
 لأن الأنف (عضو) (٦) فيه منفعة وجمال يألم بقطعه ، وربما (٧) سرت الجناية
 عليه إلى نفسه فوجب أن تكمل فيه الدية كاللسان والذكر .
 وما رن الأنف : هو ما لان من الحاجز (بين) (٨) المنخرين (٩) المتمل
 بقصبة الأنف . والقصبة هي العظم المنتهى إلى الجبهة .
 وكمال الدية فيه يجب باستيعاب المارن مع المنخرين ، وسواء في
 ذلك الأنف الأتني (١٠) والأفطس (١١) والأعجن (١٢) والأخس (١٣) وأنف الأشم
 (١٤) والأخشم (١٥)

-
- (١) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
 (٢) ب : أن
 (٣) ما بين القومين : لم يثبت في ب
 (٤) ب : أوعب
 (٥) الحديث : سبق تخريجه ص ٧٧
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٧) ب : وربما
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٩) المنخر : ثقب الأنف . (الصاح ٢ / ٨٢٤ المصباح المنير ٢ / ٥٩٦)
 (١٠) الأتني : القنا : أحديدا ب الأنف . وقيل : نتوء القصبة وسيق المنخرين .
 وقيل : ان يرتفع وسط الأنف عن طرفيه وتسمو أرنبته وتدق .
 يقال : رجل أتني وامرأة قنواء (الإفصاح ١ / ٥١)
 (١١) الأفطس : الفطس : عرض الأرنبة وتطا من القصبة مع انتشار في المنخرين
 والرجل أفطس والمرأة فطساء (الإفصاح ١ / ٥١)
 (١٢) في الأمل : الأجر . والمحيح ما أثبتناه
 وحين الأنف : أقبلت أرنبته نحو الفم ، فهو أحجن (الإفصاح ١ / ٥٢)
 (١٣) الأخس : الخس : تأخر الأنف في الرأس وارتفاعه عن الشفة وليس بطويل
 ولا مشرف ، وهو أشد قصرا من الذلف (والذلف : قصر الأنف وصغر
 الأرنبة) وقيل : الأخس : الذي قصرت قصبته وارتدت أرنبته
 إلى قصبته (الإفصاح ١ / ٥٢)
 (١٤) الأشم : الشم : ارتفاع القصبة وحسنها واستواء أعلاها وإشراف الأرنبة
 قليلا . وقيل : الأشم من الأنوف : الذي طال ودق في غير إحديدا ب .
 (الإفصاح ١ / ٥١)
 (١٥) الأخشم : : لامتسح الأنف والأنف المتغير الرائحة من داء فيه . وقيل :
 الأخشم : من لا يكاد يشم شيئا أي : لا يجد رائحة طيب أو نتن .
 والأشس : خشما (محيط المحيط ٢٣٤)

فإن قطع أرنبة (١) الأنف وتجزأ ففيه (من) (٢) الدية لحسابه وقسطه،
وإن لم يتجزأ (٣) ففيه حكومة .

ولو قطع أحد المنخرين وبقي المنخر الآخر مع المارن ففيما يلزمه
من الدية وجهان حكاهما أبو حامد الاسفرايينى (٤) :
أحدهما : عليه نصف الدية، وحكاه عن أبى إسحاق (٥) المروزى، لأنه قد -
أذهب نصف منفعتة .

والوجه الثانى : عليه ثلث الدية تقسيطا على المنخرين والمارن الذى يشتمل
الأنف عليها (٦) فكان فى كل واحد منها (٧) ثلث الدية، ويلزمه على هذا (فى) (٨)
قطع المارن مع بقاء المنخرين ثلث الدية (٩) .

ولو شق المارن ولم يقطعه ففيه حكومة اندمل أو لم يندمل غير أنها ٥٤ / ب
فى المندمل أقل وفى غير المندمل أكثر .

فإن خرم (١٠) أحد (١١) منخريه؛ فإن لم يذهب منه بالخرم شيء؛ (كان
عليه حكومة تكثر إن لم يلتحم، وتقل إن التحم، وإن ذهب بالخرم شيء منه) (١٢)
ويتجزأ (١٣)؛ ففيه من الدية بقسطه، وإن لم يتجزأ (١٤)؛ ففيه حكومة بحسب -
الشين لا تبلغ بها ثلث الدية فى أحد الوجهين، ونصفها فى الوجه الثانى بحسب

-
- (١) أرنبة : طرف الأنف (الصحاح ١ / ١٤٠)
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٣) فى الأصل : يتجزأ . والصحيح ما أثبتناه
 - (٤) أبو حامد الاسفرايينى : سبقت ترجمته
 - (٥) أبو إسحاق المروزى : سبقت ترجمته
 - (٦) ب : عليهما
 - (٧) ب : منهما
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٩) المذهب ٢ / ٢٠٣ روضة الطالبين ١ / ٢٧٢ شامل ٤٦/٦ البيان ٨ / ٥٣
 - (١٠) خرم : شق . (ترتيب القاموس المحيط ٤٥/٢ محيط المحيط ٢٢٨)
 - (١١) ب : آخر
 - (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل
 - (١٣) فى الأصل : ويجزأ . والأوفق ما أثبتناه
 - (١٤) فى الأصل : ينخر . والصحيح ما أثبتناه

- اختلاف الوجهين في قطع أحد المنخرين لأن قطعه أكثر من خرمه (١)
- فإن استوعب قطع الأنف من أصل المارن فأوضح عظم القصبة : فعليه مع دية الأنف دية موضحة ، ولو هشمه لزمه دية هاشمة ، ولو نقله لزمه دية منقلة ، ولو أجاف ما تحته لزمه دية مأومة لوصوله إلى جوف الرأس . وحكى أبو حامد المُرُورُوزِي (٢) في جامعه قولاً ثانياً أنه لا (٣) يلزمه فيه دية مأومة ويلزمه حكومة هي أكثر (٤) من دية منقلة .
- فإن استوعب عظم القصبة كلها لزمه (مع) (٥) دية الأنف حكومة (٦) القصبة لا يبلغ بها دية الأنف لأنها تبع له (٧) .
- وخرج هذا (٨) التعليل أبو علي بن أبي هريرة (٩) قولاً ثانياً في قصة الأنف إذا قطعت مع الأنف (١٠) أنه لا يجب فيها إلا دية (١١) بناءً على اختلاف قولي الشافعي في قطع الحكمة (١٢) مع الشديين ، وقطع الحشفة مع بعض الذكور ، وليس هذا التخريج بصحيح (١٣) لأمرين :
- أحدهما : أن محل الحكمة في الشدى ومحل الحشفة على الذكر ، وليس محل الأنف على القصبة وإن اتصل بها فاختلغا (١٤)
- والثاني : أنه لما وجب (١٥) في إيضاح المارن دية موضحة كان التزام الغرم ١/٥٥ في قطع أصلها أحق .

- (١) ب : خرقه
انظر: روضة الطالبين ٢٧٤/٩ الأتوار لأعمال الأبرار ٤١٣/٢
- (٢) في الأصل: المروروزي . والصحيح ما أثبتناه . وقد سبقت ترجمته .
- (٣) لا : لم تثبت في الأصل . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٤) ب : دية حكومة وأكثر
- (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٦) ب : وحكومة
- (٧) انظر: المذهب ٢٠٣/ ٢
- (٨) ب : لأصل هذا
- (٩) أبو علي بن أبي هريرة : سبقت ترجمته
- (١٠) في الأصل : تكرر قوله " قولاً ثانياً "
- (١١) ب : دية الأنف
- (١٢) الحكمة : رأس الشدى ، وحملت الشديين : طرفاهما (لسان العرب ١٢/١٤٧)
- (١٣) ب : صحيحاً
- (١٤) ب : فاختلغا
- (١٥) ب : أوجب

فصل

ولو جنى على أنفه فاستحشف ويبس ففيه قولان كالأذنين (إذا جـ)

استحشفتا (١) :

أحدهما : عليه (٢) الدية تامة كاليدين (٣) إذا شلتا .

والقول الثانى : عليه حكومة لبقاء نفعه مع ذهاب جماله ، بخلاف شلل اليد

الذى قد فات (٤) به الجمال والمنفعة .

وعلى هذا لو جدد أنفا مستحشفا كان فيما يلزمه قولان :

أحدهما : حكومة إذا (٥) قيل فى استحشافه دية

والثانى : دية إذا قيل فى استحشافه (٦) حكومة .

ولو (٧) جنى على أنفه فاعوج لزمته حكومة . فإن جُبر حتى عاد -

مستقيما كانت حكومته أقل ، وإن (٨) بقى على عوجه (كانت حكومته) (٩) أكثر

بحسب شينه (١٠) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٢) ب : فيه

(٣) ب : إذا استحشفتا كاليدين

(٤) ب : ذهب - بدون " قد "

(٥) ب : وإذا

(٦) ب : استحشافها

(٧) ب : فلو

(٨) ب : فإن

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(١٠) فى الأمل : سينه . والصحيح ما أثبتناه .

أنظر : المذهب ٢ / ٢٠٣ المجموع ١٧ / ٤٤٩ روضة الطالبين ٩ / ٢٧٤

البيان ٨ / ٥٣

فصل

ولو جدد أنفه فأعاد (١) بحرارة دمه حتى التحم نظره: فإن لم يكن عند الجناية قد بان وانفصل ففيه حكومة كالجراحة المندملة ، وإن بان وانفصل ففيه الدية كاملة ، لأنه لا يُقَرَّر على تركه ، ويؤخذ في حق الله تعالى بقطعه لأنه صار بالانفصال ميتا نجسا (٢) .
ولو ألصقه المقتسم منه حتى التحم أخذ بقطعه وإزالته ، فإن كان إلصاقه قبل انفصاله كان مأخوذا بقطعه في حق المجنى عليه ، وإن كان بعد انفصاله كان مأخوذا بقطعه في حق الله تعالى (٣) .

(١) ب : فادعاه

- (٢) قوله " نجسا " هذا يتعارض مع الحديث : (إن المؤمن لا ينجس) وذكر البخاري/تعليقا : (المسلم لا ينجس حيا وميتا) قال الإمام النووي : هذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حيا وميتا ، فأما الحي فظاهر بإجماع المسلمين ، وأما الميت ففيه خلاف للعلماء ، وللشافعي فيه قولان ، الصحيح منهما أنه ظاهر ، وأما الكافر فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم ، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير من السلف والخلف .
وأما قوله تعالى : (إنما المشركون نجس) فالمراد : نجاسة الاعتقاد والاستقذار . (صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ١٦)
(٣) الشامل ٤٦ / ٦ تهذيب الأحكام ٤ / ٥٤

مسألة

قال الشافعي (١) : وفي ذهاب الشم الدية (٢) . وهذا صحيح .
وقد حكى بعض الرواة عن عمرو بن حزم (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كتابه إلى اليمن : (وفي الشم - (يعني) (٤) الدية) (٥) .
ولأن الشم من الحواس النافعة فأشبهه حاسة السمع والبصر وهو من -
الأمور المتكيفة التي (٦) لا ترى ولا تعلم إلا من صاحبها .
فإن ادعى المجنى عليه ذهاب شمه وأنكره الجاني وادعى بقاءه : كان القول فيه قول المجنى عليه ، لأن ذهابه لا يعرف إلا من جهته لكن يستظهر عليه بغاية ما يمكن في اختبار صدقه بأن يشار عليه في أوقات غفلاته الروائح الطيبة والمنتنة مرة بعد أخرى ، فإن (٨) كان لا يرتاح إلى الروائح الطيبة ولا يظهر منه كراهة للروائح (٩) المنتنة : دل (ذلك) (١٠) على صدقه . فكان (١١) القول فيه قوله مع يمينه لإمكان تصدقه ، وإن وجد منه الارتياح للروائح الطيبة ، والكراهة للروائح المنتنة : صار الظاهر بها في جنبه الجاني فأحلف على بقاء شمه ولا شيء عليه .
فلو أحلف (١٢) المجنى عليه على ذهاب شمه ثم غطى أنفه عند رائحة منتنة (فادعى الجاني أنه غطاه لبقاء شمه ، وقال المجنى عليه : " بل غطيته) (١٣) لحاجة أوعاده " : كان القول (فيه) (١٤) قول المجنى عليه دون الجاني ، ويحكم له بالدية لاحتمال ما قاله (١٥) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) مختصر المزني ١٣١ / ٥ .
(٣) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته .
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
(٥) قال الحافظ في التلخيص ٢٩/٣ : (حديث عمرو بن حزم " في الشم الدية " لم أجده في النسخة ، وإنما فيها " وفي الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الإبل) ولم أقف على هذا الحديث فيما تيسر لي من المراجع ، والله أعلم .
(٦) ب : الذي .
(٧) ب : وإن .
(٨) ب : الروائح .
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
(١٠) ب : وكان .
(١١) ب : حلف .
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
(١٣) (١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
(١٥) ب : بزيادة " والله أعلم " .
انتظر : التنبيه ٢٢٥ / ١٠٥ / ٦ .
مغنى المحتاج ٧١ / ٤ .
المحتاج ٣١٩ / ٧ .
البيان ٥٣ / ٨ .

فصل

ولو ذهب شمه وقضى له بالدية ثم عاد شمه لزمه رد الدية، وعلم أن
ذهاب شمه كان لحائل دونه، ولا حكومة له في المدة التي لم يشم فيها لبقاء -
شمه إلا أن يكون بعد عوده أضعف منه قبل (نهابه) (١) لأنه كان يشم من قريب ١/٥٦
وبعيد فمار يشم من القريب ولا يشم من البعيد، أو كان يشم الروائح القوية -
والضعيفة فمار يشم (الروائح) (١) القوية دون الضعيفة، فإن علم قدر الذاهب
(منه) (١) - ولا (٢) أحسبه يعلم - كان فيه من الدية بقسط الذاهب، فإن (٣) لم يعلم
ففيه حكومة (٤).

ولو كان في أصل خلقته يشم شما ضعيفا، وذلك بأن يشم من القريب (٥)
أو القوى من (٦) الروائح دون الضعيف فجنى عليه فأذهب شمه حتى ضار لا يشم
قويا ولا ضعيفا من قريب ولا بعيد ففيه وجهان محتملان :
أحدهما : فيه الدية كاملة لأن الحواس تختلف بالقوة والضعف كالأعضاء التي
لا تختلف الدية باختلاف قوتها وضعفها .

والوجه (٧) الثاني : أن الموجود كان فيه (٨) بعض الشم فلم يلزم في (٩) (إنهابه
إلا) (١٠) بعض الدية بخلاف ضعف الأعضاء الذي يوجد جنس المنافع فيها (١١)
فعلى هذا إن علم قدر ما كان ذاهبا من شمه ففيه من الدية بقسطه، وإن لم يعلم
ففيه حكومة يجتهد الحاكم فيها رأيه (١٢) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : فلا
(٣) ب : وإن
(٤) انظر: الأم ١٠٥/٦ المذهب ٢٠٣/٢ المجموع ٤٤٩/١٧ نهاية المحتاج ٣١٩/٧
الشرواني وابن القاسم ٤٧٧/٨
(٥) ب : بزيادة "دون البعيد"
(٦) ب : ومن
(٧) ب : الوجه
(٨) ب : فيه كان
(٩) ب : فيه
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : عنها
(١٢) ب : برأيه

فصل

ولو جدد أنفه فذهب منه شمه لزمه ديتان :
إحداهما : فى جدد الأنف . والأخرى: فى ذهاب الشم ، لا اختلافهما فى المحل -
كما لأذنين والسمع، وخالف ذهاب البصر مع العين، وذهاب الكلام مع اللسان -
لا اجتماعهما فى المحل (١) .

مسألة

قال الشافعى (٢): وفى الشفتين إذا استوعبتا الدية، وفى كل واحدة ٥٦ ب/ب
منهما نصف الدية (٣) .
وهذا صحيح لرواية عمرو بن حزم (٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال فى كتابه إلى اليمن: (وفى الشفتين الدية) (٦) .
وهو قول أبى بكر (٧) وعلى (٨) وابن مسعود (٩) وزيد بن ثابت (١٠)
رضى الله عنهم

-
- (١) ب : بزيادة " والله أعلم " .
أنظر: التنبيه ٢٢٥ المجموع ١٧ / ٤٤٩ مغنى المحتاج ٤ / ٧١ البيان ٨ / ٥٢
تهذيب الأحكام ٤ / ٥٥
(٢) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٣) مختصر المزنى ٥ / ١٣١
(٤) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
(٥) ب : النبى
(٦) سبق تخريجه . وانظر: النمائى ٨ / ٥٢ السنن الكبرى ٨ / ٨١
(٧) مصنف عبدالرزاق ٩ / ٣٤٣ السنن الكبرى ٨ / ٨٨ مصنف ابن أبى شيبة ٩ / ١٧٤ بلفظ
: (قضى أبو بكر فى الشفتين بالدية مائة من الإبل)
(٨) مصنف عبدالرزاق ٩ / ٣٤٣ بلفظ: (عن على قال: " فى الشفتين الدية ")
(٩) لم أقف على أثر منه فيما تيسر لى من المراجع ، والله أعلم .

- (١٠) عن مكحول عن زيد : فى الشفة السفلى ثلثا الدية لأنها تحبس الطعام
والشراب، وفى العليا ثلث الدية (مصنف ابن أبى شيبة ٩ / ١٧٣)

ولأنهما عضوان من أمل الخلقة ، فيها منفعة وجمال ، يألم بقطعهما
ويخاف من سرايتهما فأشبهها اليدين والرجلين ، وسواء (في ذلك) (٢) الغليظتان
والدقيقتان والطويلتان والقصيرتان (٣) من ناطق أو أخرس ، ندى أسنان وغير (ندى)
أسنان .

وفى إحدى الشفتين نصف الدية ، ولا فضل (٥) للعليا على السفلى . وحكى
عن زيد بن ثابت (٦) : أن فى السفلى ثلث (٧) الدية ، وفى العليا ثلثها لأن
السفلى أنفع من العليا لحركتها ودورانها (٨) وحفظ الطعام والشراب بها وما -
فيها من حروف الكلام الشفوية .

وهذا يفسد من وجهين :

أحدهما : أن لكل واحدة (٩) منهما منفعة ليست للأخرى فمارتا متساويتين
والثانى : أن تفاضل المنافع فى الأعضاء (١٠) المتجانسة لا يوجب تفاظها
فى الديات كالأطابع والأسنان .

فإن قطع النصف من إحدى الشفتين كان عليه ربع الدية ، وإن قطع أكثر
أو أقل كان عليه من الدية بحسب (١١) ما قطع (١٢) .

(١) ب : فأشبهتا

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٣) ب : والقصيرتان والطويلتان

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل

(٥) ب : تفضل

(٦) زيد بن ثابت : سبقت ترجمته

انظر: نيل الاوطار ٦٢/٧ الشامل ٤٦/٦ مضاف ابن ابى شيبه ١٧٢/٩ بلفظ:

(عن مكحول عن زيد: فى الشفة السفلى ثلثا الدية لأنها تحبس الطعام -

والشراب ، وفى العليا ثلث الدية)

(٧) ب : ثلث

(٨) ب : ودوارها

(٩) ب : واحد

(١٠) ب : والأعضاء

(١١) ب : بحساب

(١٢) الأم ١٠٩/٦ المذهب ٢٠٤/٢ مغنى المحتاج ٤ ٦٢/٤ نهاية المحتاج ٢١٠/٧

بجيرمى على الخطيب ٤ ١٢١/٤ الشامل ٤٦/٦ البيان ٥٢/٨

فصل

ولو جنى عليهما فاستحشفتا ويبستا حتى لم يتحركا ولم يألما فعليه

الدية كاملة قولاً واحداً (١) بخلاف الأنف إذا استحشف أن (٢) عليه حكومة في ٧٥٧

أحد القولين، لأن منفعة الأنف باقية ومنفعة الشفة ناهية .

(٦) وإن تقلمنا (٣) بالجناية حتى صار كاشراً (٤) الأسنان (نظر) (٥) : فإن انبسطا

(بالمدة) (٧) فذلك نقص في المنفعة، يجب فيه حكومة، وإن لم تنبسطا (٨) بالمدة -

فهو ذهاب جميع المنفعة فتكمل فيهما (٩) الدية .

(١٠) ولو تقلص بعضها ولم ينبسط بالمدة ففيه من الدية بحساب ما تقلص .

ولو جنى عليهما فاسترختا حتى لا تنفملا عن الأسنان إذا كثر أو ضحك

ففيهما الدية كاملة (١١) نص عليه الشافعي (١٢) .

وفيه عندي نظر لبقاء منفعتيها بحفظ الأسنان وما يدخل الفم من

طعام وشراب فاقضى لأجل ذلك أن تجب فيه (١٣) حكومة (١٤) بخلاف (١٥) تقلصها

المذهب لجميع (١٦) منافعها . (١٧) .

(١) المذهب ٢ / ٢٠٤

(٢) ب : إذا استحشفت فإن

(٣) ب : فإن تقلما

تقلص : انضم وانزوى (مختار الصحاح ٥٤٨)

(٤) كاشر : يقال : كشر عن أسنانه : أبدى وكشف (الصحاح ٢ / ٨٠٦)

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٦) ب : استطارنا

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) ب : تنبسط

(٩) ب : فيه

(١٠) المجموع ١٧ / ٤٥٢ البيان ٨ / ٥٣ تهذيب الأحكام ٤ / ٥٥

(١١) كاملة : لم تثبت في ب

(١٢) الأم ٦ / ١٠٩

(١٣) ب : له

(١٤) هذه المسألة مما اختلف فيه الماوردي عن الشافعي رحمهما الله .

(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٦) ب : بجميع

(١٧) أي فإن فيه الدية كاملة .

ولو شق الشقة فلم (١) يندمل حتى صار كالأعلم (٢) إن (٣) انشق (٤)
فى العليا ، أو كالأفلح (٥) إن كان الشق فى السفلى ففيه حكومة بحسب الشين
لا (٦) يبلغ بها (دية) (٧) إحدى الشفتين .
وإن اندملت ففيه (٨) حكومة ثقل (٩) عن حكومة ما لم يندمل، وثقل إن
اندملت ملتئمة ، وتكثر إن اندملت غير ملتئمة (١٠)
ولو قطع شقة مشقوقة لزمه جميع ديته إن لم يُذهب الشق شيئا من (١١)
منافعها (وبقسطه إن أذهب معلوم القدر من منافعها) (١٢) وحكومة ثقل عن ديته
إن لم يعلم قدر الزاغب من منافعها (١٣) .

-
- (١) ب : فإن لم
(٢) الأعلم : المشقوق الشقة العليا (المصباح المنير ٤٢٧/٢
بجيرمى على الخطيب ١٢٢/٤)
(٣) فى الأصل : فإن . والأوفق ما أثبتناه
(٤) ب : فإن كان الشق
(٥) فى الأصل : أو كلما صلح . والمصحح ما أثبتناه
الأفلح : المشقوق الشقة السفلى (بجيرمى على الخطيب ١٢٢/٤)
(٦) ب : ولا
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل
(٨) ب : ففيها
(٩) ب : فإن ثقل
(١٠) الأم ١١٠ / ٦
(١١) ب : منها
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٣) انظر : بجيرمى على الخطيب ١٢٢/ ٤ البيان ٥٣/٨ تهذيب الأحكام ٥٥/ ٤

فصل

وحد الشفتين ما وصفه الشافعي (١) في كتاب الأم : أنه (٢) ما
زاييل (٣) جلد الذَّقْن والخدين من الأعلى والأسفل مستديرا بالفم (٤) كله مما -
ارتفع عن الأسنان واللثة (٥) .
قال الشافعي (٦) : وفي جناية العمد عليها القود . وقال أبو حامد -
الاسفرايني (٧) : لا قود فيهما لأنه قطع لحم (٨) من لحم فصار كقطع بُضْعَة (٩)
من لحمه (١٠) . وهذا خطأ .
وما قاله الشافعي (١١) من (١٢) وجوب القود أصح ، لأنه محدود ،
وإن كان لحما متصلا بلحم فشابه المحدود بالمنفصل (١٣) وخالف البُضْعَة من
اللحم التي ليس لها حد ولا مَفْصَل .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : أن
(٣) زاييل : فارق (المصباح المنير ٢٦١/١ مختار الصحاح ٢٨)

- (٤) ب : مستدير الفم
(٥) الأم ١١٠/٦
(٦) ب : بزيادة " رحمه الله "
(٧) أبو حامد الاسفرايني : سبقت ترجمته
(٨) ب : لحما
(٩) بضعه : قطعة (مختار الصحاح ٥٥)
(١٠) ب : لحم
(١١) ب : بزيادة " رحمه الله "
(١٢) ب : في
(١٣) ب : بالفصل

وانظر : الأم ١٠٩/٦ مغنى المحتاج ٢٢/٤

مسألة

قال الشافعي (١) : وفى اللسان الديسة (٢) .
وهذا صحيح لرواية عمرو بن حزم (٣) أن رسول الله (٤) صلى الله عليه وسلم قال
فى كتابه إلى اليمن : (وفى اللسان الدية) (٥) .
ولأنه قول أبى بكر (٦) وعمير (٧) وعلى (٨) وابن مسعود (٩) رضى الله
عنهم ، ولا مخالف لهم .
ولأنه عضو من تمام الخلقة ، فيه جمال ومنفعة ، يألم بقطعه ، وربما
سرى إلى نفسه فوجب أن تكمل فيه الدية كسائر الأعضاء .
فأما جمال اللسان فقد روى ابن عباس أنه قال (١٠) : (يا رسول الله ،
فيم الجمال ؟ قال : فى اللسان) (١١) وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(المرء مخبوء تحت لسانه) (١٢) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) مختصر المزنى ٥ / ١٣١ .
(٣) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته .
(٤) ب : النبى .
(٥) سبق تخريجه .
(٦) مصنف عبدالرزاق ٢٥٨/٩ السنن الكبرى ٨٩/٨ مصنف ابن أبى شيبة ١٧٧/٩ بلفظ :
(قفى أبو بكر الصديق فى اللسان إذا قطع بالدية إذا أوعى من أطله)
(٧) مصنف عبدالرزاق ٢٥٩/٩ السنن الكبرى ٨٩/٨ مصنف ابن أبى شيبة ١٧٨/٩ بلفظ :
(عن عمر بن الخطاب : فى اللسان إذا استوصل الدية كاملة ، وما أصيب من
اللسان قبل أن يمنع الكلام ففيه الدية كاملة ، وما كان دون ذلك فبحسابه)
(٨) مصنف عبدالرزاق ٢٥٨/٩ السنن الكبرى ٨٩/٨ مصنف ابن أبى شيبة ١٧٦/٩ بلفظ :
.. بلفظ : (قال : فى اللسان الدية)
(٩) مصنف ابن أبى شيبة ١٧٦/٩ بلفظ : (عن عبدالله : فى اللسان إذا استوصل ..
الدية أخماسا فما نقص فبالحساب)
(١٠) ب : قيل .
(١١) من أبى جعفر محمد بن على بن الحسين من أبيه قال : أقبيل العباس بن
عبدالمطلب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليه حلة وله خفيران
وهو أبيض ، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم تبسم ، فقال العباس :
يا رسول الله ، ما أضحكك أضحك الله سنك ؟ فقال : أعجبنى جمال عم النبى .
فقال العباس : ما الجمال فى الرجال ؟ قال : اللسان . (مستدرک الحاكم ٣٢٠/٣
كشف الخفاء ٣٩٩/١ فيض القدير ٣٥٠/٣ وقال ابن ظاهر : إسناده مجهول)
(١٢) لم أقف على هذا الحديث فيما تيسرلى من المراجع

- وأما (١) منفعة اللسان فالمعتمد منها ثلاثة أشياء :
- أحدها : الكلام (الذي) (٢) يعبر به عما في نفسه ويتوصل به إلى أذنه (٣) ولأهل التأويل في قوله تعالى : (خلق الإنسان علمه البيان) (٤) تأويلان : أحدهما : الخط . والثاني : الكلام (٥)
- والثاني (٦) : حاسة ذوقه (٧) الذي يدرك به (٨) ملاذ طعامه وشرابه ، ويعرف به ١ / ٥٨
- فرق ما بين الحلو والحامض والمر والعذب .
- والثالث : الاعتماد عليه في أكل الطعام ومضغه وإدارته في لهواته (٩) - حتى يستكمل طعمه (١٠) في الأضراس ويدفع بقاياه من الأثداء (١١) وهذه الثلاثة من (أجل) (١٢) المنافع التي لا يتوصل بخير اللسان إليها
- فكان ممن أجل (١٤) الأعضاء نفعا .
- فإذا ثبت أن في اللسان الدية ففيه الدية كاملة إذا كان ناطقا (١٥) سليما ، ولا (١٦) فرق بين لسان الصغير والكبير والمتكلم بالعربية والأعجمية - والغصيح (١٧) والألكن (١٨) والثقل والعجل (١٩) .

-
- (١) ب : فأما
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٣) ب : إرادته
- (٤) سورة الرحمن ٤٣
- (٥) فتح القدير للشوكاني ١٣١/ ٥ القرطبي ١٥٢/ ١٧ روح المعاني ٩٩/ ٢٧
- (٦) ب : بزيادة " من منافع اللسان "
- (٧) ب : الذوق
- (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٩) لهوات : جمع اللهاة وهي الهيئة المطبقة في أقصى سقف الفم ، وهي اللحم التي بأعلى الحنجرة من أقصى الفم . (الصاح ٢٤٨٧/ ٦ مختار الصاح ٦٠٧ بجيرمي على الخطيب ١٢١/ ٤)
- (١٠) ب : مجه
- (١١) الأثداء : جمع الشدق - بالكسر والفتح - : جانب الفم (الصاح ١٥٠٠/ ٤)
- (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١٣) ب : لا يمل إليها بخير اللسان
- (١٤) ب : أكبر
- (١٥) ب : قطما
- (١٦) ب : لا
- (١٧) ب : والصحيح
- (١٨) الألكن : اللكنة : عجمة في اللسان وعين - يعنى من كان في لسانه لكنة أو عجمة أى عدم فصاحته (الصاح ٢١٩٦/ ٦ مغنى المحتاج ٦٢/ ٤ بجيرمي على الخطيب ١٢١/ ٤)
- (١٩) مغنى المحتاج ٦٢/ ٤ نهاية المحتاج ٣١٠/ ٧ بجيرمي على الخطيب ١٢١/ ٤
- البيان ٥٣/ ٨

مسألة

قال الشافعى (١) : وإن خرس ففيه الدية (٢) . وهذا صحيح .
 إذا جنى على لسانه فأذهب كلامه حتى خرس ولم يتكلم بحرف فعليه الدية
 كاملة ، لأنه قد سلبه أعظم منافعه ، فحل (٣) نهايه من اللسان محل ذهاب البصر
 من العين (٤) .
 ولو جنى عليه فأذهب حاسة نوقه وسلبه لذة طعامه حتى لم يفرق بين -
 طعم الحلو والحامض: فليس للشافعى فيه نص . والذي يقتضيه مذهبه أن يكون
 فيه الدية كاملة ، لأن الذوق أحد الحواس المختصة ببعضه خاص فأشبه حاسة
 السمع والشم (٥) . والذوق أنفع من الشم (وأكبر) (٦) فكان بكمال الدية أحق (٧)
 فإن (٨) جمع فى الجناية على لسانه بين ذهاب كلامه (٩) وذهاب نوقه
 كان عليه ديتان ، فى كل واحد منهما دية (١٠) ، وقد يصح بقاء الذوق مع قطع
 اللسان لأن حاسة (١١) الذوق تدرك بعصب اللسان (١٢) ، فإذا بقى من عصبه
 فى (١٣) أمله بقية كان الذوق بها باقيا ، فلذلك لم يتحتم بقطعه إلا (ديته) (١٤)
 لذهاب (١٥) كلامه ، فإن اقترن بقطعه استئصال العصب حتى ذهب نوقه وجبت عليه
 حينئذ ديتان .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 (٢) مختصر المزنى ٥ / ١٣١
 (٣) ب : لأن محل
 (٤) الأم ٦ / ١٠٥ المذهب ٢ / ٢٠٤ مغنى المحتاج ٤ / ٧٢ شامل ٦ / ٤٦ البيان ٨ / ٥٣
 (٥) ب : الشم والسمع
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٧) شامل ٦ / ٤٦ المجموع ١٧ / ٤٢٢ - ٤٢٣
 (٨) ب : وإن
 (٩) ب : كماله
 (١٠) مغنى المحتاج ٤ / ٦٣ نهاية المحتاج ٧ / ٣١٠ ، ٣٢٢
 (١١) فى الأصل : ، خاصة . والمصحح ما أثبتناه
 (١٢) عصب اللسان : شبه خيوط بيض يسرى فيها الحس والحركة من المع إلى البدن .
 (المعجم الوسيط ٢ / ٦١٠)
 (١٣) ب : فى عصبه من
 (١٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (١٥) ب : بذهاب

وإذا وجب بما ذكرت أن يلزم (١) (في ذهب) (٢) الذوق الدية ، وأنه يجوز أن يبقى مع قطع اللسان ويذهب مع بقاء اللسان إذا ذهب جنس العصب - تعلق كمال (٣) الدية بذهب جميع الذوق فلا فرق بين مذاق الطعوم (٤) - المختلفة . فعلى هذا لو نقص ذوقه بالجناية فنقصانه ضربان : أحدهما : أن يكون نقصان ضعف (٥) وهو أن يدرك تفرق (٦) ما بين الحلو والحامض ، ولا يدرك حقيقة الحلو وحقيقة الحامض ، فهذا ناقص المذاق ، ولا ينحصر قدر نقصانه فتتقسط عليه الدية فوجب أن تلزمه حكومة تختلف باختلاف النقصان في القوة والضعف .

والضرب الثاني : أن يذهب بها بعض ذوقه مع بقاء بعضه فيصير مدركا طعم (٧) الحامض دون الحلو ، وطعم المُر دون العذب فيلزمه (من الدية) (٨) بتقسط ما أذهب من مذاقه .

وعدد المذاق خمسة ، ربما فرعها (أهل) (٩) الطب إلى ثمانية على أصولهم لا نعتبرها في الأحكام لدخول بعضها في بعض كالخرافة (١٠) مع المرارة .

والخمس المعتبرة : الحلو والحامض والمر والعذب والملح (١١) فتكون ١/٥١ دية الذوق مقسطة (١٢) على هذه الخمسة ، فإن أذهب واحدا (١٣) منها وجب عليه خمس الدية ، وفي الاثنين خمسها ، ولا يفضل (١٤) بعضها على بعض كما تقسط دية الكلام على أعداد حروفه (١٥) .

-
- (١) ب : يلزم ديتان
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٣) في الأصل : بكامل - والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٤) ب : المطعوم
 - (٥) ب : نقص ضعف
 - (٦) ب : فوق
 - (٧) ب : لطعم
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٠) الخرافة : حدة في الطعم تحرق اللسان والغم (المعجم الوسيط ١١٧/١)
 - (١١) ب : والعذب والسالح والمر
 - (١٢) ب : تقسط
 - (١٣) ب : ذهب واحد
 - (١٤) ب : ولا يفضل
 - (١٥) المذهب ٢٠٥/٢ مغنى المحتاج ٧٤/٤ نهاية المحتاج ٢٢٢ / ٧

فصل

(٢) فإن (١) ادعى المجنى عليه ذهاب ذوقه وأنكره الجاني - فهو من الباطن الذي لا يعرف إلا من جهته كالشم والسمع (٣) - فيكون القول فيه قول المجنى عليه مع يمينه بعد الاستظهار عليه في غلاته (٤) بأن يمزج (٥) بخلو طعامه مرة (أو بعذبه ملحا) (٦) وهو لا يعلم ، فإن استمر على تناولها ولم توجد منه أمارات كراحتها : دل على صدقه ، فأخلف (٧) على ذهاب ذوقه (٨) ، وإن تكرّرها (٩) وظهرت منه أمارات كراحتها : صار الظاهر عليه لا معه ، فيمير القول قول الجاني مع يمينه على بقاء ذوقه كما قلنا في ذهاب الشم والسمع . والله أعلم (١٠)

مسألة

قال الشافعي (١١) : وإن ذهب بعض كلامه اعتبر عليه بحروف المعجم ، - (ثم) (١٢) كان ما ذهب من عدد الحروف بحسابه (١٣) . وهو (١٤) كما قال .
إذا ذهب بالجنائية على اللسان بعض كلامه : اعتبر قدر الذاهب منه بنعدد حروف المعجم التي عليها بناء جميع الكلام ، وهي تسعة وعشرون حرفا إن -

-
- (١) ب : وإن
 - (٢) في الأصل : الباطن . والصحيح ما أثبتناه ، وهو موافق لنسخة ب
 - (٣) ب : كالسمع والشم
 - (٤) ب : غلاته
 - (٥) ب : المزج
 - (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٧) ب : وأخلف
 - (٨) ب : الذوق
 - (٩) ب : لكرها - بدون " وإن "
 - (١٠) معنى المحتاج ٧٤ / ٤ نهاية المحتاج ٣٢٢ / ٧
 - (١١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٣) مختصر المزني ١٣١ / ٥
 - (١٤) ب : وهذا

كان عريس اللسان، وإن كان أعجمي (١) اللسان اعتبر عدد حروف كلامه (٢)، فإن ٥٩/ب
حروف اللغات مختلفة الأعداد والأنواع (٣). فالضاد مختصة بالعربية، وبعضها
مختص (٤) بالأعجمية، وبعضها مشترك بين اللغات كلها، وبعض اللغات يكون حروف
الكلام فيها أحداً وعشرين (٥) حرفاً، (وبعضها ستة وعشرين حرفاً) (٦)، وبعضها
أحداً وثلاثين (٧) حرفاً، فيعتبر (٨) قدر ما ذهب من الكلام بقدر (٩) حروف اللغات
التي يتكلم بها المجنى عليه.

فإذا (١٠) كان عريس اللسان يقسط على تسعة وعشرين (١١) حرفاً، ومنهم
من عدها ثمانية وعشرين (١٢) حرفاً وأسقط حرف "لا" لدخوله في الألف واللام، وسواء
في ذلك حروف الحلق والشفة، هذا ظاهر مذهب الشافعي (١٣) وقول جمهور أصحابه (١٤)
وقال أبو سعيد الاصطخري (١٥) وأبو علي بن أبي هريرة (١٦): يكون ما
ذهب من الكلام معتبراً بعدد (١٧) حروف اللسان، ويسقط منها حروف الحلق والشفة،
وهي عشرة أحرف، ستة منها حلقية وهي: همزة الألف والحاء والخاء والعين والغيين
والهاء، وأربعة (منها) (١٨) شفوية (وهي) (١٨) : الباء والغاء والميم والواو.

-
- (١) ب : عجمي
 - (٢) ب : عدد هذه الحروف - بدون " كلامه "
 - (٣) ب : الأنواع والأعداد
 - (٤) ب : مختصة
 - (٥) ب : أحد وعشرون
 - (٦) ما بين القويين : لم يثبت في ب
 - (٧) ب : أحد وثلاثون
 - (٨) ب : فيصير
 - (٩) ب : بعدد
 - (١٠) ب : وإذا
 - (١١) ب : وعشرون
 - (١٢) ب : عددها ثمانية وعشرون
 - (١٣) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (١٤) ب : قول جماعة من أصحابه
 - (١٥) أبو سعيد الاصطخري : هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى - أبو سعيد :
المعروف بالاصطخري القاضي، أحد أئمة الشافعية ومن أصحاب الوجوه والتخريج
وكان من نظراء أبي العباس بن سريج وأقران أبي علي بن أبي هريرة، كان
ورعاً زاهداً متقللاً، ولد سنة ٢٤٤هـ وتوفي سنة ٣٢٨هـ (تاريخ بغداد ٧/٢٦٨)
طبقات الشافعية ٢/١٩٢ شذرات الذهب ٢/٣١٢ المجموع ١/١١٧)
 - (١٦) أبو علي بن أبي هريرة : سبقت ترجمته
 - (١٧) ب : بسعد
 - (١٨) ما بين القويين : لم يثبت في ب

ويبقى من حروف الكلام ما يختص باللسان وهو تسعة عشر حرفاً ، يتقسط (١) عليها ما ذهب من الكلام ، فإن (٢) ذهب منه حرف فإن عليه جزءاً من تسعة عشر (٣) جزءاً من الدية (٤) .

وهذا فاسد من ثلاثة أوجه :

- أحدها : أن هذه - وإن كان مخرجها (٥) في الحلق والشفة - فاللسان (٦) معبر عنها وناطق (بها) (٧) ، ولذلك لم يتلفظ الأخرس بها (٨) .
- والثاني : أنه يقتضى عبارة قولهما أن لا يلزم بالجنابة على لسانه ضمان ما - ذهب من حروف الحلق والشفة ، ويكون ضمانه مختصاً (٩) بما ذهب من حروف (اللسان وهي تسعة عشر، ويكون ضمان الحروف) (١٠) الحلقية والشفوية ساقطاً عنه لأنه لم يجز (١١) على محله . فإن (١٢) قالاه : ركبا ما لم يقله غيرهما ، وإن لم يقولاه : فسد تعليلهما .
- والثالث : يلزمهما في الحروف الشفوية أن يضمنها إذا جنى على شفته ، فإن قالاه ركبا الباب ، وإن لم يقولاه فسد التعليل ، وصح ما رأيناه من اعتبار جميعها باللسان المصحح عنها (والمترجم لها ، فإن أذهب بحرف واحد منها كان عليه) (١٣) جزء (١٤) من تسعة وعشرين جزءاً من الدية .
- وإن أذهب بعشرة أحرف كان عليه عشرة أجزاء من تسعة وعشرين ، وعلى قياس هذا فيما زاد أو نقص ، وسواء في ذلك ما خف على اللسان وقل هجاؤه (١٥) أو ثقل على اللسان وكثر هجاؤه ، لا يفضل بعضها على بعض ، وتكون الدية مقسطة على أعداد جميعها (١٦) .

-
- (١) ب : متقسطة .
 (٢) ب : وإن
 (٣) في الأصل : تسعة وعشرين . والصحيح ما أثبتناه ، موافق لنسخة ب
 (٤) المذهب ٢٠٤/٢ مغنى المحتاج ٧٢/٤ نهاية المحتاج ٣٢٠/٧ الشامل ٤٧/٦
 (٥) في الأصل : مجارتها
 (٦) في الأصل : فالشفة واللسان . وفي ب: بزيادة " معه " . والصحيح ما أثبتناه . والمراد أن هذه الحروف وإن كانت مختلفة المخرج فإن الاعتماد في جميعها على اللسان ، وبه يعبر ويستقيم النطق .
 (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (١٤) في الأصل : جزء ١٤ .
 (٨) ب : بها الأخرس وفي ب: جزء واحد . والصحيح
 (٩) ب : مختصاً ضمانه ما أثبتناه .
 (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (١٥) في الأصل : هجاؤه
 (١١) ب : لم يجز (١٦) الأم ١٠٥/٦ المذهب ٢٠٤/٢
 (١٢) ب : وإن مغنى المحتاج ٧٢/٤
 (١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . نهاية المحتاج ٣٢٠/٧

وكذلك لو صار به أُرْتَّ (١) لأن ما خفى بالرُّتة معدود في الناهب دون
السليم، لأن الأُرْت (يأتى) (٢) من الكلمة ببعضها ويسقط بعضها .
ولو صار أُرْكَّ ، يُرَدُّ الكلمة مرارا (٤)، أو فافاء يكرر الفاء مرارا
(أو تَمَّتْ ما يكرر التاء مرارا) (٦) : عُدَّ ذلك منه في السليم دون الناهب
لأن الحرف/سليم^{منه}، وإن تكرر ففيه (٧) حكومة، لأن فيه مع بقائه نقما (٨)
ولو كان الباقي من حروف كلامه بعد الناهب منه لا يفهم معناه : لم
يضمنه الجنائى للعلم بأن بعض الحروف لا يقوم مقام جميعها فلم يلزم (٩) إلا -
ضمان الناهب منها . (١٠)

مألة

قال الشافعى (١١) : وإن قطع ربع اللسان فذهب أقل من ربع الكلام :

١/٦١

فربع الدية، وإن ذهب بنصف (١٢) الكلام : فنصف الدية (١٣)
إذا قطع بعض (١٤) لسانه فذهب بعض كلامه : كان عليه أكثر الأمرين
مما قطع من اللسان أو ذهب من الكلام، فإن قطع نصف لسانه (فذهب نصف كلامه -
فقد استويا وعليه نصف الدية)، وإن قطع ربع لسانه فذهب نصف (١٥) كلامه : كان

(١) أُرْت : الرُّتة - بالضم - : العُجَّة في الكلام (المصاح ٢٤٩/١)

(٢) في الأصل : معدودا

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ب : يردد الكلام ارا

(٥) ب : يرد

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ب : وفيه

(٨) المذهب ٢٠٤/٢ البيان ٥٤/٨

(٩) ب : حكم ملتزم

(١٠) ب : بزيادة " والله أعلم "

(١١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(١٢) ب : نصف

(١٣) مختصر المزنى ٥ / ١٣١

(١٤) ب : ربع نصف

(١٥) في الأصل : ربع نصف . والصحيح ما أثبتناه

عليه نصف الدية اعتبارا بما ذهب من الكلام دون اللسان لأنه أكثر، وإن قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه : كان عليه نصف الدية (١) اعتبارا بما قطع من اللسان لأنه أكثر. وعلى هذه العبرة فيما زاد أو نقص (٢).

واختلف أصحابنا في العلة التي لأجلها اعتبر وجوب أكثر الأمرين على وجهين :

أحدهما : - وهو تحليل أبي كثير (٣) وظاهر (٤) تحليل الشافعي في الأم (٥) : (أن) (٦) منفعة العضو إذا ضمنت بديته (٧) اعتبر فيها الأكثر من ذهاب المنفعة أو ذهاب العضو (٨) . ألا ترى أنه لو قطع الخنصر من أصابع اليد فثل جميعها : لزمه دية جميعها لذهاب جميع منافعها ، ولو لم يثُل باقيها لزمه دية الأصبع (٩) وهو خمس دية اليد لأنه أخذ خمس اليد (١٠) ، وإن (١١) كان - الذاهب بها أقل من خمس المنفعة ، كذلك فيما ذهب من اللسان والكلام .

والوجه الثاني : - وهو تحليل أبي إسحاق المروزي (١٢) : أن قطع ربع (١٣) اللسان إذا أذهب (١٤) نصف الكلام دليل على ثل ربع اللسان في الباقي منه فيلزمه نصف ديته (١٥) : ربعها بالقطع وربعها بالثلث (١٦).

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : ونقص

(٣) أبو كثير : لم أقف على ترجمته

(٤) ب : تحليل الأكثرين فظاهر

(٥) ب : في الأكثرين . أنظر : الأم ١٠٥/٦

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ب : بدية

(٨) وذكر صاحب المذهب في التحليل على هذا الوجه : (العلة فيه أن ما يتلف - من اللسان مضمون ، وما يذهب من الكلام مضمون، وقد اجتمعا فوجب أكثرهما) المذهب ٢٠٤/ ٢

(٩) ب : الأصابع

(١٠) ب : خمس دية اليد

(١١) في الأصل : وإذا

(١٢) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته

(١٣) ب : بعض

(١٤) ب : ذهب

(١٥) ب : فلزمه نصف ديتها

(١٦) وذكر صاحب المذهب في التحليل على هذا الوجه : (وقال أبو إسحاق : الاعتبار اللسان إلا أنه إذا قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام : دل ذهاب نصف الكلام على ثل ربع آخر من اللسان فوجب عليه نصف الدية ، ربعها بالقطع وربعها بالثلث) المذهب ٢٠٤/ ٢

ب/٦١

وفائدة هذا الاختلاف (١) فى التعليل مؤثر فى فرعين :

أحدهما : أن يقطع ربع لسانه فيذهب نصف كلامه فيلزمه نصف الدية ، ثم يأتى آخر فيقطع باقى لسانه ، . فعلى التعليل الأول: يلزمه ثلاثة أرباع الدية (٢) (لأنه قطع ثلاثة أرباع (٣) اللسان . وعلى التعليل الثانى :- يلزمه (نصف) (٤) الدية فى نصف اللسان، وحكومة فى ريعه لأن نصفه سليم وريعه أثل . والفرع الثانى : أن يقطع نصف لسانه فيذهب ربع كلامه فيلزمه نصف الدية ، - (ثم يأتى آخر فيقطع باقى لسانه ، فعلى التعليل الأول فى اعتبار الأغظ يلزمه ثلاثة أرباع الدية لأنه أذهب ثلاثة أرباع كلامه ، وعلى التعليل الثانى فى اعتبار الأجزاء يلزمه نصف الدية) (٥) لأنه قطع نصف - لسانه (٦) .

فصل

فإن أخذ (دية ما) (٧) ذهب من كلامه ثم نطق به (٨) بعد ذلك: ردّ دية ما أخذه ، ولو عاد بعضه : رد دية ما عاد ، واستحق دية ما لم يعد .

وإن (٩) أخذ دية ما ذهب من كلامه (ثم ذهب بعد ذلك حروف آخر من كلامه) (٧)

فإن كان (١٠) قبل اندمال لسانه وسكون ألجه : (ضمنها) (٧) ، وإن كان بعد الاندمال وسكون (١١) الألف : (لم يضمن) (٧) إلا ما تقدم (١٢) .

-
- (١) ب : الخلاف
 - (٢) ب : دية
 - (٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٦) الأم ١٠٥/٦ المذهب ٢٠٤/٢ المجموع ١٧ / ٤٥٤ مغنى المحتاج ٧٣/٤ الشامل ٤٦/٦
 - (٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٨) ب : تعلق - بدون " به "
 - (٩) ب : وإن
 - (١٠) ب : أعاد
 - (١١) ب : أو سكون
 - (١٢) الأم ١٠٦/٦ المذهب ٢٠٥/٢ مغنى المحتاج ٧٢/٤ الشامل ٤٨/٦

فصل

وإذا خلق اللسانه طرفان، فقطع أحدهما فلا يخلو حاله (١) بعد قطعه من أن ينطق بجميع كلامه أو لا ينطق .

فإن نطق بجميعه لم يخل حال الطرف المقطوع من أن يكون مساويا للطرف

الثاني في مخرجه (٢) من أصل اللسان، أو يكون خارجا عنه، فإن ساواه : لزمه فيه ١/٢ من الدية بقسط (٣) المقطوع من قدر اللسان .

ولو قطع الطرفين معا : لزمه من الدية بقسطهما من جميع اللسان،

وإن كان الطرف المقطوع خارجا عن الاستقامة في اللسان (٤) فهو طرف زائد، يلزمه في قطعه حكومه ، لا تبلغ قسطه من الدية لو كان من أصل اللسان .

ولو قطع الطرفين معا : لزمه في الزائد حكومه ، وفي طرف الأمل (٥) -

قسطه من الدية .

(٦) ولو قطع جميع اللسان من أصله : لزمه دية اللسان وحكومه في الطرف

الزائد .

وإن ذهب مع (قطع) (٧) هذا الطرف الزائد (شيء) (٧) من كلامه :

لزمه أكثر الأمرين من دية الذاهب من كلامه أو المقطوع من لسانه (٨) .

(١) ب : حالها

(٢) في الأمل : تخريجه . : والمحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٣) ب : بقدر

(٤) ب : عن استقامة اللسان

(٥) ب : الطرف الأعلى

(٦) ب : وإن

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) أنظر : الأم ١٠٦/٦ المذهب ٢٠٥/٢ الشامل ٤٨/٦ البيان ٥٤/٨

تهذيب الأحكام ٥٦/٤

فممل

ولو قطع باطن لسانه : لزمه قسطه من الدية . فإن أذهب بشيء (١) من كلامه : لزمه أكثر الأمرين ، ولا قود فيه لتعذره ، ولا قود في ذهاب الكلام أيضا إذا أذهب (٢) مع بقاء اللسان .

فعلى هذا لو قطع نصف لسانه فذهب به نصف كلامه : قطع نصف لسان - الجاني لأن (٣) في جميع اللسان وفي بعضه قود ، فإن ذهب بالقود نصف كلامه - كان وفاؤه جنايته ، وإن ذهب بربع كلامه : لزمه مع (٤) القود دية ربع الكلام . ولو ذهب بقطعه ثلاثة أرباع كلامه فقد وقى المستحق بجنايته ، وكان الزائد فيما ذهب من كلامه هدرًا لحدوثه عن قود (٥) مستحق (٦) .

فأما قطع اللهاة : ففيه القود إن أمكن ، وفيه حكومة لا تتقدر بقسط من دية (٧) لانفعال اللهاة عن الأعضاء التي قدرت (٨) فيها الديات (٩) .

(١) ب : ذهب شيء

(٢) ب : أذهب

(٣) ب : فإن

(٤) ب : ربع

(٥) ب : كلام

(٦) الأم ١٠٦ / ٦

(٧) ب : لم تتقدر بقسطه من الدية

(٨) ب : حدثت

(٩) الأم ١٠٦ / ٦ الشامل ٤٨ / ٦

مسألة

قال الشافعي (١) : (وفى لسان الصبي) (٢) إذا حركه بكاءً أو بشيء -
يَعْبَرُ اللسان: الدية (٣) .

وجملة ذلك: أن لسان الصبي الطفل يعجز عن الكلام لضعف الصغير، كما -
تعجز أعضاؤه عن استيفاء الحركة، فيلزم في لسانه - إذا كان معروف السلامة -
جميع الدية (٤) مثلما يلزم في لسان الناطق الكبير، كما يلزم في رجله جميع
الدية إذا عرفت سلامتهما وإن كان لا ينهض للمشي بهما .

وإذا كان كذلك (فأول ما يظهر من الطفل حرف الحلق في البكاء، ثم
حروف الشفة في با با وما ما، ثم حروف اللسان) (٢) إذا تكلم، وبعض ذلك يتلو بعضا .
فإذا عُرف (منه) (٢) أحد هذه الثلاثة في زمانه: دل على سلامة لسانه
فكملت فيه الدية، وإن لم يستكمل الكلام لأنه يكمل (٥) في غالب الحرف إذا بلغ
زمان الكمال، وإن لم يظهر منه في أوقات هذه الحروف ما يدل على سلامة لسانه:
كان ظاهره دليلا على خرمه، فيلزمه فيه (٦) حكومة .
ولو (٧) قطعه ساعة ولادته وقبل أوقات حركات لسانه - وإن (٨) كان
من الأعضاء (٩) الظاهرة من الكبير - جاريا مجرى الأعضاء الباطنة، فيكون على
قولين :

أحدهما : يحمل على الصحة، لتعذر البينة فيه اعتبارا بالأغلب من أحوال
السلامة، وتكمل فيه الدية .

والقول الثاني : أنه يحمل على عدم الصحة لأن (١٠) لا يُقضى بالإلزام مع إمكان ١/١٣
الإسقاط اعتبارا لبراءة (١١) الذمة، وتجب فيه حكومة (١٢) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) مختصر المزنى ٥ / ١٣١
(٤) الأم ١٠٥ / ٦
(٥) ب : ب : كمل
(٦) ب : ب : ففيه - بدون " فيلزمه "
(٧) ب : ب : فلو
(٨) ب : ب : إن
(٩) ب : ب : أعضاء
(١٠) ب : ب : أن
(١١) ب : ب : ببراءة
(١٢) (١٢) المذهب ٢٠٥ / ٢ مغنى المحتاج ٦٣ / ٤ -
نهاية المحتاج ٢١٠ / ٧ التامل ٤٧ / ٦
البيان ٥٥ / ٨

مسألة

قال الشافعي (١): وفي لسان الأخرس حكومة (٢) . وإنما لم يجب في لسان الأخرس الدية لأنه قد سلب الكلام الذي هو الأخص الأغلب من منافع اللسان وإن بقى بالأخرس (٣) بعض منافع وهو الذوق وتمريضه في (٤) مضغ الطعام فلم يبلغ دية لسان كامل المنافع .

فإن قيل: فمثله لسان الصبي فهلا كان فيه (أيضا) (٥) حكومة ؟ قيل: لأن لسان الصبي سليم الكلام ، وإنما (٦) يظهر في زمانه ، وهذا معدوم الكلام ، لأنه - مفقود (٧) في زمانه ، فافترقا .

فلو كان اللسان مسلوب الذوق لا يحس (٨) به طعم المأكولات والمشروبات (٩) وهو ناطق سليم الكلام : لم تكمل فيه الدية ، وكان فيه حكومة (١٠) كالأخرس ، وإن لم يذكره الشافعي بناء على ما قدمناه في (١١) الجناية عليه إذا أذهب (١٢) بذوقه أن فيه الدية . وحكومة المسلوب الذوق أقل من حكومة المسلوب الكلام ، لأن نقص (١٣) الكلام أظهر ، والحاجة إليه أدعى .

ولو ابتدأ بالجناية (١٤) على لسان ناطق فأخرسه ، وضمن بالأخرس دية ، ثم عاد هو فقطع لسانه : لزمه حكومة لأنه قطع بعد (١٥) الجناية الأولى لسان - أخرس ، كما لو أشل (١٦) يده بجناية ثم قطعها بعد الشلل لزمته دية في الشلل وحكومة في القطع بعده (١٧).

-
- | | | |
|------|-----|---------------------------------------|
| (١) | ب : | بزيادة " رضى الله عنه " |
| (٢) | ب : | مختصر المزد ٥ / ١٣١ |
| (٣) | ب : | الأخرس |
| (٤) | ب : | وتمريضه - بدون " في " |
| (٥) | ب : | ما بين القوسين : لم يثبت في ب |
| (٦) | ب : | وإن لم |
| (٧) | ب : | معدوم |
| (٨) | ب : | ولا يحسن |
| (٩) | ب : | سلينى |
| (١٠) | ب : | هذا مما انفرد به الإمام الماوردي |
| (١١) | ب : | من (١٦) ب : أرسل |
| (١٢) | ب : | انظر: المذهب ٢ / ٢٠٥ |
| (١٣) | ب : | مغنى المحتاج ٦٣/٤ نهاية المحتاج ٣١٠/٧ |
| (١٤) | ب : | بجبرمى على الخطيب ٤ / ١٢١ |
| (١٥) | ب : | بعض |

مسألة

قال الشافعي (١): فإن قال: "لم أكن أبكم" فالقول قول الجاني مع ٦٢/ب
يمينه، وإن علم أنه ناطق فهو ناطق حتى يعلم خلاف ذلك (٢).
وهذا من جملة ما مضى، إذا اختلفا بعد قطع اللسان في سلامته وخرسه
فادعى الجاني أنه كان أخرس، وادعى المجنى عليه أنه كان ناطقا، فاللسان (٣)
من الأعضاء الظاهرة في الكبير لأنه يقدر على إقامة البيئة بنطقه وسلامته،
فيكون القول فيه قول الجاني مع يمينه إن لم يعترف له بتقديم السلامة، لأن
الأمل براءة ذمته من قود وعقل (٤). فإن اعترف له بتقديم السلامة وادعى (٥)
زوالها قبل جنايته فهو على قولين كمن قطع ملفوفا في ثوب وادعى (٥) أنه كان
ميتا (٦) فيه قولان، كذلك ها هنا .
فإن قيل: فكيف يصح من المقطوع اللسان أن يقول: "لم أكن أبكم"
وهو لا يقدر بعد قطعه على القول؟ قيل: مخناه أنه أشار بالقول (٧)، فعبر عن
الإشارة بالقول (٨) كما قال الشاعر (٩):

وقالت له العينان سمعا وطاعة x

(وحَدَّرْنَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُثَقَّب) (١٠)

فعبر عن إشارة العينين بالقول .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) مختصر المزنى ٥ / ١٣١
(٣) ب : واللسان
(٤) أنظر: الأم ١٠٥/٦ الشامل ٤٧/٦
(٥) ب : فادعى
(٦) ب : أنه ميت - بدون " كان "
(٧) ب : بالعين
(٨) ب : بالإشارة عن القول
(٩) وهو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث وهو الشاعر في أوائل القرن السادس -
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . - للميلاد .

فصل

وإذا قطع لسانه فأخذ بالقود أو الدية ثم نبت لسان المجنى عليه فهو
مبنى على سن المشغور إذا نبت بعد أخذ ديتها ، وفيها قولان :
أحدهما : أنها عطية من الله تعالى لا يُسترجع بها ما (١) أخذه من ديتها ،
فعلى هذا أولى في اللسان أن يكون عطية مستجدة لا يسترجع بعد نباته
(بما أخذه من ديته .

والقول الثاني : أن هذه السن النابتة (٢) خلف من السن الناهبة دل على
بقاء أصلها فيسترجع منه بعد نباتها ما أخذه من ديتها (٤) ، فعلى
هذا هل (٥) يكون حكم اللسان إذا نبت كذلك أم لا ؟ على وجهين ذكرناهما في -
عود ضوء العين بعد زهابه .

ولكن لو جنى على لسانه فخرس وغرم ديته ثم عاد فنطق: رد ما أخذه -
من الدية قولاً واحداً ، بخلاف اللسان إذا نبت ، والفرق بينهما : أن زهاب
اللسان متحقق، وأن النابت غيره ، وزهاب الكلام مظنون فدل النطق على بقائه .
(٦)

-
- (١) ب : من
(٢) ب : نبات
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : منها
(٥) هل : لم تثبت في ب
(٦) ب : بزيادة " والله أعلم"
أنظر: التنبيه ٢٢٦ المذهب ٢٠٥/٢ مغنى المحتاج ٤/ ٦٣
بجير من على الخطيب ١٢١/٤ الشامل ٤٨/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : وفى السن خمس من الإبل (إذا كان قد شُغِرَ) (٢) .
 فى كل سن من أسنان المشغور خمس من الإبل (٣) لرواية عمرو بن حزم (٤) عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فى كتابه إلى اليمن : (وفى السن خمس
 من الإبل) (٥) .
 وروى عمرو بن شعيب (٦) عن أبيه عن جده عن رسول الله (٧) صلى الله
 عليه وسلم أنه قال : (وفى الأسنان خمس خمس) (٨) .
 فإذا ثبت هذا (٩) النص (فى) (٣) وجوب خمس من الإبل فى كل سن -
 فإنما هو فى (١٠) أسنان المشغور التى لا تعود فى الأغلب بعد (١١) القلع ، وسواء
 كانت (صفارا أو كبارا ، طوالا أو قصارا ، كما تتساوى ديات الأطراف مع المغنز
 والكبر والطول والقصر وسواء كانت) (٣) أيضا مُلَاحا (١٢) أو سُودا قباحا ، كان
 ذلك من أمل الخلقة أو طارئا عليها (١٣) إذا كانت (باقية المنافع ، لأن القلع
 قد أبطل منافعها وكانت) (٣) كاملة ، وازداد محلها (بالقلع قبحا فطار مُذْهِبا ٦٤/ب
 لنفعها وجمالها) (٣) فلذلك كمل (١٤) ديتها (١٥)

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 (٢) مختصر المزنى ٥ / ١٣١ . وفيه (إذا كان قد أشغر)
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٤) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
 (٥) سبق تخريجه
 (٦) عمرو بن شعيب : سبقت ترجمته
 (٧) ب : النبى
 (٨) النسائي ٨ / ٤٩ أبو داود ١٢ / ٣٠٣ بهذا اللفظ .
 (٩) ب : بهذا
 (١٠) ب : هى من
 (١١) ب : بقدر
 (١٢) ملاح - بالضم - : حسن (الملاح ١ / ٤٠٦)
 (١٣) ب : عنها
 (١٤) ب : كملت
 (١٥) أنظر : التنبيه ٢٢٦ المذهب ٢ / ٢٠٥ معنى المحتاج ٤ / ٦٣
 نهاية المحتاج ٢ / ٣١١

فإن قلعها من أصلها مع سنخها (١) الداخل في لحم اللثة الممسك لها بمرايط العصب ففيها ديتها : خمس من الإبل ولا يلزمه (في قلعها مع سنخها المغيب) حكومة زائدة ، لأن السنخ تابع (٢) لما ظهر كتبع الكف للأطابع .
وإن قلع ما ظهر من السن وخرج عن لحم اللثة وبقي السنخ المغيب (٢) جرى مجرى قطع الأطابع (٤) من الكف .

فإن عاد أو غيرهُ فقلع السنخ المغيب ففيه حكومة ، كما لو عاد بعد قطع الأطابع فقطع الكف لزمته حكومة (٥) .

ولو كسر بعض سنّه (٦) لزمه من الدية بقسطه وهو مقدر من الظاهر (البارز) (٢) عن لحم اللثة دون السنخ المغيب فيها ، لأن الدية تكمل بقلع ما ظهر ، فكان الكسر معتبرا بالظاهر دون الباطن .

فلو تقلص عمود اللثة حتى ظهر من السنخ المغيب في اللثة ما لم يكن ظاهرا كان المكسور من السن معتبرا بما كان بارزا منها قبل قلع العمود (٧) عنها ولا (٨) يعتبر بما ظهر بعده قلوّمه (٩) .

وإذا كان كذلك واعتبر المكسور منها (١٠) ، فإن كان النصف لزمه وإن كان أقل أو أكثر فيحاسبه من ديتها نصف ديتها / وسواء (١١) كان المكسور من طولها أو عرضها (١٢) .

فلو قلع آخر بقيتها مع سنخها بعد أن كسر الأول نصف ظاهرها : لزم الثاني نصف ديتها ، لأنه قلع (١٣) نصفها الثاني . وهل تلزمه حكومة بقلع (١٤) ١/٦٥ سنخها المغيب أم لا ؟
.....

-
- (١) السنخ - بكسر المهملة وسكون النون - : الأصل المستتر باللحم .
(الإصاح ٦٠/١ النظم المستعذب ٢٠٥/٢ نهاية المحتاج ٢١١/٧)
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٣) ب : زيادة " المغيب في لحم اللثة فعليه ديتها كاملة لأن المنفعة والجمال معا بالظاهر دون السنخ المغيب "
- (٤) ب : وجرى مجرى الأطابع
- (٥) المذهب ٢٠٥/٢ روضة الطالبين ٢٧٦/١ مغنى المحتاج ٢٣/٤ نهاية المحتاج ٣١١/٧
- (٦) في الأصل : سنه . وفي ب : السن . والصحيح ما أثبتناه .
- (٧) ب : قصور المعمور
- (٨) ب : فلا
- (٩) ب : قصوره
- (١٠) ب : واعتبر المقصور بما ظهر بعده منها
- (١١) ب : سواء
- (١٢) المذهب ٢٠٥/٢ مغنى المحتاج ٢٣/٤ روضة الطالبين ٢٧٨/١ بجيرمى على -
الخطيب ١٢٨/٤
- (١٣) ب : بلخ
- (١٤) ب : في قلع

على ثلاثة أوجه :

أحدها : لا يلزمه حكومة فى السنخ لأنه تبع للمضمون (١) بالمقدر (كما لا حكومة فيه إذا قلح مع جميع السن) (٢)
والوجه الثانى - وهو المنصوص من مذهب الشافعى (٣) - : أن عليه فيه حكومة لأن السنخ تابع لجميع السن فمار أكثر من التابع لنصفه فلزمته لهذه (٤)
الزيادة حكومة .

والوجه الثالث - وهو قول أبى حامد (٥) الا مفرأينى - : أن الأول إن كان قد كسر نصفه عرفا لزم الثانى فى (٦) سنخه حكومة ، لزيادته (٧) على سنخ- ما قلعه ، وإن كان الأول قد كسره (٨) طولا لم يلزم الثانى حكومة فى السنخ لأنه (سنخ) (٢) للبقية التى قلعها (٩) .

-
- (١) ب : المضمون
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٣) ب : وهو ظاهر منصوص الشافعى رضى الله عنه
(٤) ب : فلزمه لهذه هذه
(٥) أبو حامد : سبقت ترجمته
(٦) ب : على
(٧) ب : لزيادة
(٨) ب : كسر
(٩) الشامل ٤٨/٦ البيان ٨/ ٥٥ روضة الطالبين ٢٧٧/٩

فممل

وإذا قلع سنا قد حصل فيها شق أو ثقب أو أكلة : فإن لم يذهب من -
أجزاءها بذلك شيء : فعليه جميع ديتها كاليد المريضة إذا قطعها ، وإن ذهب
بالثقب أو التآكل (١) بعض أجزاءها : أسقط من دية السن قدر الزايب منها ، ولزمه
باقي ديتها (٢) .

وإن كانت أسنانه قد تمدعت (٣) وتحركت حتى رُبطها بالذهب أو لم
يربطها فقلعها الجاني نظر : فإن كانت منافعها باقية مع حركتها في المضغ وحفظ
الطعام والمريق ففيها الدية تامة ، وإن ذهب منافعها كلها ففيها حكومة ، وإن -
نقصت منافعها فذهب بعضها وبقي بعضها ففيها (٤) قولان نص عليهما في كتاب الأم :
أحدهما : فيها الدية تامة لأن منافع الأسنان مختلفة بالزيادة والنقصان . ٦٥/ب
والقول الثاني : فيها حكومة لقصورها عما اختص بها من منافعها وجهل قدر -
الناقص فوجب (٥) فيها حكومة (٦)

فإن اختلفا فادعى الجاني زهاب منافعها وادعى المجنى عليه بقاءها -
فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لأن بقاء منافعها لا يعلم إلا من جهته ، وله
ديتها تامة (٧)

وإن (٨) كانت السن كاملة المنافع فجنى (٩) عليها حتى تمدعت وتحركت
وهي باقية في موضعها نظر : فإن ذهب بالجنابة جميع منافعها حتى ما لا يقدر على
المضغ بها ففيها ديتها تامة ، وإن ذهب منها (١٠) بعض منافعها : ففيها قولان :
(١١)

-
- (١) في الأصل : والتآكل . والأوفق ما أثبتناه .
(٢) المذهب ٢٠٦/٢ روضة الطالبين ٢٧٨/١ تهذيب الأحكام ٥٧/٤
(٣) تمدعت : المدع : الشق (المطاح ١٢٤٢ / ٣)
(٤) ب : ففيه
(٥) ب : فوجب
(٦) الأم ١١٢/٦ الشامل ٤٩/٦
(٧) الأم ١١١/٦ مغنى المحتاج ٢٣/ ٤
(٨) ب : وإن
(٩) في الأصل : فجنى . والصحيح ما أثبتناه
(١٠) ب : بها
(١١) في الأصل : نصف . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

- أحدهما : عليه ديتهامة لأنه قد يكون المملوب من منافعها مساويا (١) -
لمنافع غيرها .
- والقول الثاني : فيها حكومة لأن منفعة كل (٢) شيء معتبرة بها (٣)
ولو قيل بوجه ثالث - إنه إن أذهب أكثر منافعها : كملت ديتهامة ، وإن
أذهب (٤) أقلها ففيها حكومة اعتبارا بالأغلب : كان له وجه (٥)
فإن اختلفا فالقول للمجنى عليه (٦) مع يمينه لأن ذهاب منافعها لا -
يعلم إلا من جهته .

فصل

- ولو (٧) اختلفت نبات أسنانه فكان بعضها طويلا وبعضها قمارا فدياتها
متساوية مع اختلافها في الطول والقصر (٨) .
- فإن كسر بعض الطويلة (٩) حتى عادت ما جاورها (١٠) من القمار : -
لزمه من ديتهامة بقدر ما كسر منها - وإن زادت منافعها بكسر الزيادة عن (١١)
نظائرها

-
- (١) ب : مساويا
(٢) ب : لأن لكل - بدون " منفعة "
(٣) أنظر: البيان ٨ / ٥٥
(٤) في الأصل : ذهب . والأوفى ما أثبتناه .
(٥) هذا مما انفرد به الإمام الماوردي
(٦) ب : فالقول قول المجنى عليه
(٧) ب : وإن
(٨) الأم ٦ / ١١١ تهذيب الأحكام ٤ / ٥٨
(٩) ب : الطول
(١٠) في الأصل : جاورها - بالزاي - وفي ب: حتى عادت تتساوى ما جاورها .
والمصحح ما أثبتناه
(١١) ب : من

- وكذلك لو كسر بعض القصيرة (١) حتى كان ما كسر (منها) (٢) معتبرا بها ١/٦٦
لا بما جاورها (٣) من الطوال، فلو كان المكسور نصفها - وهو من الطويلة (٤)
ربعها - : لزمه نصف ديته .
(٧)
ولو جنى على سن (٥) فخرجت عن حد ما حبستها (٦) حتى برزت عما جاورها
: فإن ذهب (٨) منافعها مع البروز تمت ديته ، وإن بقيت منافعها ففيها حكومة
لقبح بروزها .

فصل

- وإذا (٩) كانت إحدى ربا عتيه (١٠) أقصر من الأخرى في أصل خلقها (١١)
: خالفت قصر الشنية عن الرباعية لأن السن معتبرة بأختها لكونها (١٢) ثبها (١٣)
لها في الاسم والمحل ولا تعتبر بغيرها .
فإذا نقصت إحدى الرباعيتين عن الأخرى : علم أنها رباعية ناقصة .
فإذا قلعت وعرف قدر نقصانها : وجب (١٤) فيها (من) (١٥) دية السن بقدر ما بقي
منها ، وسقط منها/قدر نقص (١٦)

-
- (١) ب : القطار
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) ب : جاورها
(٤) ب : الطوال
(٥) ب : سنه
(٦) ب : عن مكانها
(٧) ب : جاورها
(٨) ب : نقصت
(٩) ب : وإن
(١٠) ب : ربا عياته
(١١) ب : خلقها
(١٢) ب : للمناسبة لما في الاسم
(١٣) في الأصل : شبه . والأوفق ما أثبتناه
(١٤) ب : وجبت
(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٦) الأم ٦ / ١١١

ولو ذهب حدة الأسنان حتى كلت بمرور الزمان: كان فيها الدية تامة لأن كلالها مع بقائها على (١) الصحة يجرى مجرى بعض (٢) الأعضاء .
ولو حالت (٣) حتى ذهب منها بمرور الزمان بعض أظراسها (٤): سقط من ديتها بقسط ما ذاب منها وذهب ، ووجب في قلعها (٥) ما بقى من ديتها (٦) .

مسألة

قال الشافعي (٧): فإن لم يشغل انتظر به . فإن لم تثبت (ثم) (٨) عقلها وإن نبتت (٩) فلا عقل لها (١٠) . وهو كما قال .
إذا قلع سن صبي لم يشغل فلا قود في الحال ولا دية ، لأن المعهود من أسنان اللبن أنها تعود بعد السقوط فلم (١١) تصر مساوية لسن المشغور التي لا تعود (١٢) ، وقد يجوز أن لا تعود سن اللبن إذا قلعت وإن كان نادرا ، كما يجوز ٦٦/ب أن تعود سن المشغور إذا قلعت وإن كان عودها نادرا ، ووجب (١٣) (أن يعتبر) (١٤) في كل واحد منهما (١٥) حكم الأغلب دون النادر: وهو أن سن اللبن تعود وسن

-
- (١) ب : في
 - (٢) ب : ضعيف
 - (٣) أي تحولت وتغيرت
 - (٤) ب : ولو كانت حتى ذاب منها بمرور الزمان وطول المضغ بعض أظراسها .
 - (٥) ب : تقطعها
 - (٦) الأم ٦ / ١١٢ الشامل ٦ / ٤٩
 - (٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٩) ب : فإن نبت
 - (١٠) مختصر المزني ٥ / ١٣١
 - (١١) ب : ولم
 - (١٢) ب : إلى العود
 - (١٣) ب : فوجب
 - (١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٥) ب : منها
 - (١٦) ب : سن - بدون الواو

المشغور (لا تعود فلذلك وجب الانتظار بسن اللين) (١) حال عودها وإن جاز
(أن لا تعود ولم ينتظر بسن المشغور حال عودها وإن جاز أن تعود ، فإذا كان -
كذلك لم تخل سن الصبي إذا قلعت من) (١) أن يعود نباتها (٢) أو لا يعود ، فإن
لم يعد نباتها بعد نبات (٣) أخواتها ، وقال أهل العلم قد تجاوزت مدة نباتها
: وجب فيها القصاص وكمال الدية ، وكانت في حكم (سن) (١) المشغور لأنها -
(سن) (١) لم تعد بعد القلع (٤) .

وإن عاد نباتها فعلى ضربين :

أحدهما : أن تعود مساوية (٥) لأخواتها في المقدار والمكان : فلا دية فيها
ولا قود (٦) .

فأما الحكومة : فإن كان قد جرح (٧) محل المقلوعة حتى أدماه : لزمته

حكومة جرحه ، وإن لم يجرحه (٩) ففي حكومة المقلوعة وجهان :

أحدهما : لا حكومة فيها لأنها تسقط لو لم تعلق .

(والوجه) (١) الثاني : فيها حكومة (لأنه قد أفقده منفعتها .

ولو قيل : بوجه ثالث أنه إن قلعها في زمان سقوطها فلا حكومة فيها ،

وإن قلعها قبل زمانها ففيها حكومة (١) : كان مذهبا (لأنها) (١) قبل زمان

السقوط نافعة ، وفي زمانه مسلوقة (١٠) المنفعة .

والضرب الثاني : أن يعود نباتها مخالفا لنبات أخواتها وهو أن تقاس الثنية - ١/٢٧

بالثنية والرابعة بالرابعة والناب بالناب ، ولا تقاس ثنية

برابعة ولا ناب (١١) ، وتقاس سفلى بسفلى ولا تقاس عليا بسفلى .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : دياتها

(٣) ب : إثبات

(٤) الأم ١١٣/٦ المذهب ٢٠٦/٢ مغنى المحتاج ٦٤/٤ نهاية المحتاج ٢٧٨/٧ الشامل

(٥) في الأصل : مساويا . وفي ب : متساوية . والأوفق ما أثبتناه

(٦) ب : فلا قود فيها ولا دية

(٧) ب : خرج

(٨) ب : ففي أرشه

(٩) ب : يخرج

(١٠) ب : متساوية

(١١) ب : بناب

وإذا كان كذلك لم يخل (حال) (١) اختلافاً من أربعة أقسام :

أحدها : أن تختلفا (٢) في المقدار ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن تعود أطول من أختها فلا شيء عليه في زيادة طولها وإن كان
أوفر (٣) لأن الزيادة لا تكون من جنايته ، لأن الجناية (٤)
نقص لا زيادة ، وكذلك لو نبت معها من زائدة .

والثاني : أن تعود أقصر (٥) من أختها فعليه (من) (١) ديتها بقدر ما
نقص من نباتها لحدوثه في الأغلب عن جنايته .

والقسم الثاني : أن تختلفا (في المحل) (١) فتنبت هذه العائدة خارجة عن صف
(٦)
أخواتها أو داخلية أو راقية ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن تذهب منافعها بخروجها عن محلها (٨) لخلوها وانكشافه : ففيها
الدية تامة .

والثاني : أن تكون منافعها باقية لأنها قد سنّت محلها وقامت مقام
أختها فلا دية فيها لكمال منافعها ، وفيها حكومة لقبح بروزها
عن محلها .

والقسم الثالث : أن تختلفا في المنفعة ، فتكون (أقل) (١) من منفعة أختها
مع نباتها في محلها ففيها قولان :

أحدهما : فيها الدية تامة

والثاني : فيها حكومة .

ولو قيل : تكمل ديتها إن ذهب أكثر منافعها ، وحكومة إن ذهب أقلها :

كان مذهبا (٩)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٢) في الأصل : تختلف . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٣) ب : أو حسن
- (٤) ب : الزيادة
- (٥) ب : أنقص
- (٦) في الأصل : تختلف . والأوفق ما أثبتناه
- (٧) ب : صفة
- (٨) في الأصل : محالها . والأوفق ما أثبتناه .
- (٩) ب ب : كان فيها حكومة

(والقسم الرابع : أن تختلف في اللون فتغير لونها مع بياض غيرها ، فإن تغير
بصفرة : كان فيها حكومة (١) وإن تغير بخضرة : كانت حكومتها أكثر من -
حكومة الصفرة (٢) ، وإن تغير بسواد فمات سودا : فالصحيح من مذهب الشافعي (٣) ١/٢٧
أن فيها حكومة هي أزيد من حكومة الصفرة والخضرة لأن شين السواد أقبح (٤)
وخرج قول آخر : أن فيها ديتها تامة . وسنذكر ذلك في السن إذا سودت بجنايته .

فصل

فإن مات الصبي قبل أن يبلغ زمان نباتها ففيها (٥) قولان :
أحدهما : فيها الدية تامة لأنه قلع منا لم تعد (٦)
والقول الثاني : فيها حكومة لأن الظاهر عودها لو بلغ زمان نباتها (٧)
ولو مات بعد أن طلع بعضها وبقي بعضها : فهو على القولين : يجب فيها
على أحدهما قسماً ما تأخر طلوعه (٨) من الدية . وحكومة في القول الثاني هي
أقل من حكومة ما لم يعد (٩) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٢) ب : الصفرة الصفرة
 - (٣) ب : بزيادة " رضئ الله عنه "
 - (٤) المذهب ٢٠٦/٢ الأم ١١٣/٦
 - (٥) ب : ففيه
 - (٦) ب : لم تتغير
 - (٧) الأم ١١٣/٦ المذهب ٢٠٦/٢ نهاية المحتاج ٣١٢/٧
 - (٨) ب : طلوعها
 - (٩) ب : بزيادة " والله أعلم "
- وانظر : الأم ١١٣ / ٦

مسألة

قال الشافعي (١): والفرس من وإن سمى فرسا، كما أن الثنية من وإن سميت ثنية، وكما أن اسم (٢) الإبهام غير اسم الخنصر، وكلاهما أصبع، وعقل كل أصبع سوا (٣) . وهذا كما قال .

ديات الأسنان متساوية مع اختلاف أسمائها ومنافعها، وفي كل من فيها خمس (٤) من الإبهام، تستوي فيه الثنية (٥) والفرس والناجب والتاجذ (٦) وحكى عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (٧) أنه جعل فيما ظهر من أسنان الفم بالكلام والأكل خمسا من الإبهام في كل من، وجعل فيما غاب من الأضراس بعيرين في كل فرس، وقيل: بعيرا، لأن مقادير (٨) الأسنان تشارك -

-
- (١) ب : بزيادة " رضي الله عنه "
- (٢) ب : الاسم
- (٣) مختصر المزنى ٥ / ١٣١
- (٤) ب : خمس منها
- (٥) أن الأسنان ستة أنواع :
- ١ - الثنية - واحدة الثنايا - وهي أربع أسنان في مقدم الفم، ثنيتان من فوق، وثنيتان من أسفل
- ٢ - الرباعية - واحدة الرباعيات - وهي أربع تلي الثنايا، ثنيتان من فوق وثنيتان من أسفل
- ٣ - الناب - واحد الأنياب - وهي أربع تلي الرباعيات، نابان من فوق ونابان من تحت
- ٤ - الضاحكة - واحدة الضواحك - وهي كل من تبدو عند الضحك . وقيل: الضواحك: أربعة أضراس تلي الأنياب . وبعضهم جعلها بعد الرباعيات ثم بعد الضواحك الأنياب .
- ٥ - الفرس - واحد الأضراس - وهي اثنتا عشرة تلي الضواحك، أو تلي الأنياب عند بعضهم، ويقال لها : الطواحن والرحا
- ٦ - الناجذ - واحد النواجد - وهي أربعة تلي الأضراس، وهي من الأضراس وآخرها نباتا وأقماها، ويقال لها : أضراس العقل (الإفصاح ١ / ٦٠ بعيرى على الخطيب ٤ / ١٢٧)
- (٦) أنظر : الأم ١١٠/٦ المذهب ٢٠٥/٢ الشامل ٤٨/٦
- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٨) ب : مقادير

- مواخيرها في المنفعة ، وتختص بالجمال فتفضل (١) بين دياتها (٢)
 واختلف عنه في مفاضلة ديات الأمابع، فروى عنه : أنه فاضل بينها - ١/٦٨
 كالأسنان، وروى أنه سوى بينها وإن فاضل بين الأسنان (٣)
 (٤) واختلف عنه هل رجع عن هذا التفاضل أم لا ؟ فحكى قوم : أنه رجع عنه
 وحكى آخرون : انه لم يرجع .
 وقد أخذ (٥) بما قاله عمر (رضي الله عنه) (٦) قوم من شوان —

- (١) ب : فيوصل
 (٢) ومن الآثار الواردة عن عمر رضي الله عنه :
 ١ - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (وفي السن خمس من الإبل
 أو عدلها من الذهب أو الورق) مصنف عبدالرزاق ٢٤٨/١
 ٢ - عن ابن شبرمة : (أن عمر جعل في كل فرس خمسا من الإبل)
 مصنف عبدالرزاق ١ / ٢٤٥
 ٣ - عن سعيد بن المسيب قال : (قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل من الفم
 أعلى الفم وأسفله بخمس قلائص ، وفي الأضراس ببعير بعير ، حتى إذا كان
 معاوية وأصيبت أضراسه قال : أنا أعلم بالأضراس من عمر فقضى فيها -
 بخمس خمس) قال سعيد : ولو أصيب الفم كله في قضا ٤ عمر لنقصت الدية
 ولو أصيب في قضا ٤ معاوية لزادت ، ولو كنت أنا لجعلت في الأضراس
 بعيرين بعيرين ، فذلك الدية كاملة) مصنف عبدالرزاق ٢٤٧/١
 مصنف ابن أبي شيبة ١٩٠/١ السنن الكبرى ٩٠/٨

- (٣) ومن الآثار المروية عنه في هذا :
 ١ - عن سعيد بن المسيب : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام
 بخمس عشرة ، وفي التي تليها بعشر ، وفي الوسطى بعشر ، وفي التي تلي
 الخنصر بتسع ، وفي الخنصر بست) وحكى الشوكاني عن عمر رضي الله عنه
 أنه جعل في السبابة اثني عشر وفي الإبهام ثلاثة عشر . أنظر :
 (السنن الكبرى ٩٣/٨ مصنف ابن أبي شيبة ١٩٤/١ نيل الأوطار ٦٤/٧
 المحلى ١٠ / ٤٣٧)

- ٢ - عن شريح : (أن عمر كتب إليه : أن الأسنان سوا ٤ والأمابع سوا ٤)
 مصنف عبدالرزاق ٣٩٤/١ مصنف ابن أبي شيبة ١٨٧/١ السنن الكبرى ٩٦/٨
 (٤) عن سعيد بن المسيب : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقضى بالتفاضل
 في دية الأمابع حتى وجد في كتاب الديات لعمر بن حزم أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال : " وفي كل أصبع عشر " فرجع إليه)
 فتح الباري ٢٢٦/١٢ مصنف عبدالرزاق ٣٨٤/١ السنن الكبرى ٩٣/٨
 نيل الأوطار ٧ / ٦٤ . وكذا ما رواه شريح : (أن عمر كتب إليه :
 أن الأسنان سوا ٤ والأمابع سوا ٤) مصنف عبدالرزاق ٣٩٤/١

- (٥) ب : وأخذ - بدون " قد "
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

الفقهاء (١) لقضائه بذلك في إمامته .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : عموم النص من (٢) قول النبي صلى الله عليه وسلم : (وقى كل سن

خمس من الإبل) (٣) وهو اسم يعم كل سن .

ولأن اختلاف المنافع غير معتبر فيما تقدرت ديارته من وجهين :

أحدهما : أن منافع المياه من الأعضاء (٤) أكثر من منافع مياثرها مع تساوي ديارتها

والثاني : أن منافعها تختلف بالصغر والكبر والقوة والضعف ، وديارته مع اختلاف منافعها سواء ، كذلك الأسنان ، وعلى أن لكل سن منفعة ليست لغيره فلم تقم منفعة الثانية مقام منفعة الضرس

مسألة

قال الشافعي (٥) : فإن نبتت (٦) سن رجل بعد أخذه أرشها قال في موضع

: يرد ما أخذه . وقال في موضع : لا يرد شيئاً (٧) .

قال (٨) المزني : هذا عند أقيس إلى آخر كلامه (٩) :

(١) منهم : سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء . (فقه سعيد بن المسيب ٥٠/٤

المحلى ١٠ / ٤١٥)

(٢) ب : في

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٠

(٤) ب : منافع مياه الأعضاء

(٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٦) ب : نبت

(٧) ب : وقال في موضع شيئاً أخذ

(٨) ب : وقال

(٩) وتما مه : " قال المزني رحمه الله : هذا أقيس في معناه عندى لأنه لم

ينتظر بسن الرجل كما ينتظر بسن من لم يشغل هل تنبت أم لا ؟ ؟ فدل ذلك

عندى من قوله إن عقلها أو القود منها قد تم ، ولو لا ذلك لا ينتظر كما

انتظر بسن من لم يشغل ، وقيا ما على قوله ولو قطع لسانه فأخذ أرشه ثم

نبت صحيحاً لم يرد شيئاً ، ولو قطعه آخر ففيه الأرش تاماً ، ومن أصل قوله

أن الحكم على الأسماء . قال المزني : وكذلك السن في القياس نبتت

أو لم تنبت سواء إلا أن تكون في الصغير إذا نبتت لم يكن لها عقل أصلاً

فيترك له القياس " (مختصر المزني ٥ / ١٢١ - ١٢٢)

وقد تقدمت هذه المسألة . وقلنا : إن سن المثغور إذا قلعت لم ينتظر عودها ، وقضى له بقودها أو ديبتها لأنها لا تعود في الأغلب ، بخلاف الصغير الذي تعود سنه في الأغلب .

فلو عادت (١) سن المثغور بعد أخذ ديبتها ففي وجوب ردها قولان : أحدهما : يجب ردها كالمغير (٢) (إذا عادت سنه) (٣) فعلى هذا هل يبقى منها شيء للألم وسيلان الدم أم لا ؟ على وجهين حكاهما ابن أبي هريرة . أحدهما : يرد الكل ولا يبقى شيء منها ، وهو الظاهر من كلام الشافعي (٤) هنا . والوجه الثاني : يبقى منها قدر حكومة الألم وسيلان الدم ، ويرد ما سواه . والقول الثاني - واختاره المزنى - إن المثغور لا يرد ما أخذ (٥) من الدية - لعود سنه (٦) لأمرين ذكرهما المزنى : أحدهما : أنه لما لم ينتظر بالدية عود سنه : لم يلزمه (٧) ردها (بعوده . والثاني : أن دية اللسان لما لم يلزم ردها (٨) بعد نباته : لم يلزم رد دية السن بعد عوده . وكلا الأمرين معلول :

أما الأول (في ترك الانتظار) (٩) فلأن المعتبر في الجنايات الأغلب (٨) من أحوالها دون النادر ، والأغلب من سن المثغور أن لا تعود ، ومن (٩) سن الصغير (أن تعود ، فانتظر بالمغير) (١٠) ولم ينتظر بالمثغور . وأما نبات اللسان (١٠) فهو أكثر ندورا وأبعد (١١) وجودا . قال أبو علي بن أبي هريرة : وقد كنا ننكر (١٢) على المزنى حتى وجدنا في زماننا رجلا من أولاد الخلفاء قطع لسانه ، فنبت ، فعلمنا أن مثله (قد) (١٣) يكون . وإذا كان كذلك فالحكم في نبات السن (١٤) محمول على عود اللسان .

-
- (١) ب : عاد
(٢) ب : كالمغير الذي يعود سنه في الأغلب ، فلو عاد سن المثغور بعد ديبتها لأنها لا تعود في الأغلب بخلاف الصغير الذي يعود سنه
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : بزيادة "رضي الله عنه"
(٥) ب : أخذه
(٦) أنظر : الأم ١١٠/٦ ، ١١٢ المذهب ٢٠٦/٢ روضة الطالبين ٩ ٢٢٩/
(٧) ب : لم يلزم (١٢) ب : قد كنا ننكره
(٨) ب : في الأغلب (١٣) ب : قطعت
(٩) ب : من - بدون "الواو" (١٤) في الأجل : اللسان . والصحيح ما
(١٠) ب : الأسنان أثبتناه ، وهو موافق لنسخة ب
(١١) ب : وبعد

(فإن قيل: إن عود السن لا يوجب رد ديته فأولى أن يكون نجات اللسان

لا يوجب رد ديته . وإن قيل: إن عود السن يوجب رد ديته فقد اختلف أصحابنا

١/٦٩

في عود اللسان (١) هل يوجب رد ديته أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي اسحاق المروزي (٢) - : يوجب نجات اللسان رد ديته كما

أوجب عود السن رد ديته (٣) فسوى بينهما ، وأسقط استدلال المزي . فعلى هذا

يستبقى قدر الحكومة في قطع الأول وجهها واحدا ، ويرد ما زاد عليها .

والوجه الثاني - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة (٤) - : لا يرد دية اللسان وإن رد

دية السن (٥)

والفرق بينهما أن في جنس السن ما يعود في الغالب فألحق به النادر

وليس (٦) في جنس اللسان ما يعود فمار جميعه نادرا ، ولذلك (٧) وقف سن الصغير

دون الكبير ولم يوقف لسان الصغير والكبير فافترقا . (والله أعلم) (١).

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) أبو اسحاق المروزي : سبقت ترجمته

(٣) ب : دية .

(٤) أبو علي بن أبي هريرة : سبقت ترجمته

(٥) وقد سبقت هذه المسألة في آخر مسألة اللسان

(٦) ب : فليس

(٧) ب : فلذلك

وانظر : المذهب ٢/٢٠٥ المجموع ١٢/٤٢٣

مسألة

قال الشافعي (١): والأَسنان العليا في عظم الرأس ، والسفلى في
اللَّحْيَيْن (٢) ملتصقين ، ففي اللحيين الدية ، وفي كل سن من أسنانها خمس من الإبل .
أما (٤) أسنان الفم فأعلاها في (٥) عظم الرأس ، وأسفلها في اللحيين .
واللحيان (يجتمع) (٦) مقدمهما في الذَّقْن ، ومؤخرهما في الأذن .
فإن قلع الأسنان مع بقاء اللحيين: كان في كل سن منها خمس من الإبل
إذا لم تزد على العشرين سناً ، وتستكمل في العشرين دية كاملة ، وإن زادت (٧)
على العشرين وبلغت اثنين وثلاثين (سناً) (٦) - وهي غاية الأسنان المعهودة (٨)
- فإن قلعها واحداً بعد واحد : كان في كل واحد منها (٩) خمس من الإبل ،
فيجتمع في جميعها مائة وستون بعيراً . وإن قلع جميعها دفعة واحدة ففيه (١٠)
وجهان :

أحدهما : يجب فيها كمال الدية ، ولا يزداد عليها لأن ما تجانس في البدن (١١) ٦٩/ب
من ذوات الأعداد لم يجب فيه أكثر من الدية كسائر الأعضاء والأطراف .
والوجه الثاني : أنه يجب في كل سن منها خمس وإن زادت على دية النفس لأن
لكل سن حكمها ، وليست بعضها تبعاً لبعض (١٢) وكما لو قلعها متفرقا .
فأما اللحيان (١٣) إذا قلعها فلا يخلو أن يكون عليهما أسنان أو لا يكون .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : والأَسنان السفلى من اللحيين .
اللي: - بفتح اللام وكسرهما -: منبت اللحية من الإنسان وغيره .
(المصاح ٢٤٨٠/٦ مختار الصحاح ٥٩٥ مغنى المحتاج ٥٩٥/٤)
(٣) مختصر المزنى ١٣٢ / ٥
(٤) ب : وأما
(٥) ب : وما أعلاها من
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) ب : زاد
(٨) ب : المعهود
(٩) ب : واحداً بعد واحد منها ففي كل سن منها
(١٠) ب - : ففيها (١٢) المذهب ٢٠٦/٢ التنبيه ٢٢٦ روضة الطالبين ٢٨١/٩
(١١) ب : الجسد مغنى المحتاج ٦٥/٤ نهاية المحتاج ٣١٢/٧
(١٣) اللحيان : لم يثبت في الأصل . والمصحح ما أثبتناه

فإن لم يكن عليهما أسنان إما فى طفل لم تطلع أسنانه أو فى شيخ قد سقطت أسنانه ففيهما (١) الدية ، لما فيهما (٢) من كثرة الجمال وعظم المنفعة ، وأن ذهابهما أخوف على النفس ، وأسلم للمنافع من الأذن ، فكان بإيجاب الدية - أولى .

فإن قلع أحد (٣) اللحيين وتما سك الآخر : كان عليه نصف الدية لأنها لما كملت فيهما نصف (٤) فى أحدهما (كالليدين ، فأما القود فإن أمكن فيهما - أو فى أحدهما) (٥) : وجب . وإن تعذر (٦) : سقط .

وإن كان فى اللحيين أسنان فمعلوم أنها لا تثبت مع قلعهما (٧) : فعليه دية اللحيين وديات الأسنان ، ولا تدخل دياتها فى دية اللحيين .

فإن قيل : فهلا دخلت (٨) ديتها فى دية اللحيين لحولها فيهما (٩) - كما دخلت دية الأمابع فى دية اليد ؟

قيل : الفرق بينهما من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن اسم اليد ينطلق على الكف والأمابع ، ولا ينطلق اسم اللحيين على الأسنان ولا (١٠) اسم الأسنان على اللحيين .

والثانى : أن اللحيين قد يتكامل خلقهما مع عدم الأسنان فى الصغر ويبقيان ١٧٠ على كمالهما بعد ذهاب الأسنان من الكبير ، ولا يكمل خلق اليد إلا - مع أمابعها ولا تكون كاملة بعد ذهابها .

والثالث : أن اللحيين (١١) منافع غير حفظ الأسنان ، ولأسنان منافع غير منافع اللحيين ، فانفرد كل واحد منهما بحكمه ، وليس كذلك فى منافع الكف لأنه يحفظ الأمابع ، فإذا زالت بطل منافعها فماتت تبعاً (١٢) .

-
- | | | |
|------|------------------|--|
| (١) | ب : | ففيها |
| (٢) | ب : | فيها |
| (٣) | ب : | وإن قلع إحدى |
| (٤) | ب : | تنصفت |
| (٥) | ما بين القوسين : | لم يثبت فى ب |
| (٦) | ب : | تعدت |
| (٧) | فى الأصل : | قلعها . والصحيح ما أثبتناه |
| (٨) | فى الأصل : | دخل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب |
| (٩) | ب : | بحلولها فيه |
| (١٠) | ب : | ولأن |
| (١١) | ب : | اللحيين |
| (١٢) | ب : | وليس ذلك كاليد لأن منافع الأمابع إذا زالت بطل منافعها فماتت تبعاً لها. |

فلو (١) جنى على لحييه فيبسا حتى لم ينفثا ولم ينطبقا : ضمنها بالدية كاليد إذا شلت، ولا (٢) يضمن دية الأسنان وإن ذهب منافعها لأنه لم يجن عليها ، وإنما وقف نفعها (٣) بذهب منافع غيرها ، نص عليه الشافعي في كتاب الأم (٤)

فلو اعوج اللحيان لجنايته : وجب عليه حكومة بحسب شينه وضرره لا يبلغ بها الدية إذا كانا ينطبقان وينفثان (٥) .

مسألة

قال الشافعي (٦) : ولو ضربها فاسودت ففيها حكومة . وقال في كتاب العقل : تم عقلها . قال المزني : الحكومة به أولى الفصل (٧)
أما إذا ضرب سنه فاصفرت (٨) أو اخضرت : ففيها حكومة إذا لم يذهب شيء من منافعها ، وحكومة الخضرة أكثر من حكومة المفرة لأنها أقرب .
فأما إن ضربها فاسودت فقد قال الشافعي (٩) ها هنا : فيها حكومة .
كما لو اصفرت أو اخضرت (١٠) . وقال في كتاب العقل : تم عقلها . فاختلف .
أصحابنا فكان المزني والمتقدمون منهم يخرجون ذلك على اختلاف قولين : أحدهما : فيها حكومة - واختاره المزني - لبقاء منافعها بعد سوادها ، كما لو جنى على عينه فاسود بياضا (١١) لبقاء نظرها بعد سواد البياض

-
- (١) ب : ولو
(٢) ب : ولم
(٣) ب : منافعها
(٤) ب : في كتاب الشافعي في كتاب الأم .
(٥) في الأصل : ينطبقا وينفثا . والمحيح ما أثبتناه .
انظر : الأم ١١٠/٦ المذهب ٢٠٦/٢ روضة الطالبين ٢٨٢/٩
مغنى المحتاج ٦٥/٤ الشامل ٤٩/٦ البيان ٥٥/٨
(٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٧) وتماه : " قال المزني رحمه الله : الحكومة أولى لأن منفعتها بالقطع والمضغ ورد الريق وسد موضعها قائمة ، كما لو اسود بياض العين لم يكن فيها إلا حكومة لأن منفعتها بالنظر قائمة " (مختصر المزني ١٣٢/٥)
(٨) ب : فاسودت (١٠) ب : واخضرت
(٩) ب : بزيادة " رحمه الله " (١١) ب : عينه فاسود بياضا .

والقول الثاني : فيها الدية تامة لذهب جمالها بالسواد .
 وذهب جمهور أصحابنا ومتأخروهم إلى (١) أن ذلك على اختلاف حالين -
 وليس على اختلاف قولين، والموضع الذى أوجب فيها حكومة إذا كانت باقية
 المنافع ، والموضع الذى أوجب فيها الدية إذا ذهب منافعها . وهذا أشبه لأنه
 قد بقى بعد اسودادها أكثر جمالها (وهو سد موضعها فلم يجر أن يجب فيها بقاء
 أكثر جمالها) (٢) وجميع منافعها - دية (٣)
 فلو قلع سنا (سودا ٤) (٢) سئل عنها أهل العلم بها ، فإن قالوا :
 اسودادها من غذى أو طول مكث : كملت فيها الدية . وإن قالوا من مرض : كان فى
 كمال ديتها قولان على (٤) اختلافهما فى السن إذا ذهب بعض منافعها (٥)
 والله أعلم .

مسألة

قال الشافعى (٦) : وفى اليدين الدية (٧) . وهذا صحيح وهو نص
 السنة :
 روى (٨) معاذ بن جبل (٩) أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (وفى
 اليدين الدية) (١٠) .

-
- (١) ب : على
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٣) أنظر : المذهب ٢٠٦/٢ روضة الطالبين ٢٨١/٩ الشامل ٤٩/٦ البيان ٥٥/٨
 - (٤) ب : عن
 - (٥) الأم ٤٩/٦ روضة الطالبين ٢٨١/٩ الشامل ٤٩/٦
 - (٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٧) مختصر المزنى ٥ / ١٣٢
 - (٨) ب : روى
 - (٩) معاذ بن جبل : سبقت ترجمته
 - (١٠) وروى عن معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (فى اليدين
 الدية وفى الرجلين الدية) أوجز المطالك ٧/١٣ المغنى ٤٥٧/٨
 ولم أجد فى كتب الحديث من ذكر ذلك والله أعلم .
- قال الحافظ ابن حجر العسقلانى : حديث معاذ " فى اليدين والرجلين الدية ،
 وفى إحداهما نصفها " : لم أجده من حديث معاذ ، وهو فى حديث عمرو بن حزم
 وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . (تلخيص الحبير ٢٨/٣)

ولأنهما من أعظم الأعضاء نفعا في البطش والعمل .
 وفى إحدى اليدين نصف الدية . لرواية عمرو بن حزم أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال فى كتابه إلى اليمن: (وفى اليد خمسون من الإبل) (١)
 وإذا كان كذلك فاليد التى تكمل فيها الدية (أن) (٢) تقطع من مفصل
 الكف، فإن قطعها من الذراع أو العفد: وجب فى الكف دية ، وفيما زاد من الذراع
 حكومة ، فإن زاد إلى العفد كانت الحكومة فيه أكثر (٣)
 وقال سفيان الثوري (٤): إن قطعها من المرفق فليس عليه إلا الدية ،
 وإن زاد على المرفق ففى الزيادة حكومة ، لأن حكم اليد يستوعبها إلى الذراع ،
 ويفارقها بعده كالوضوء .
 وقال أبو عبيد بن حريه (٥) من أصحابنا : الاسم يتناول (٦) إلى
 المنكب (٧) ، وليس عليه إذا استوعب قطعها إلى المنكب إلا الدية دون الحكومة ،
 لأن عمار بن ياسر (٩) تيمم - حين أطلق ذكر (اليد فى) (١٠) التيمم - إلى
 المناكب تعويلا . على ما مطلق الاسم حتى قال له النبي صلى الله عليه وسلم :
 (إنما يكفك ضربة لوجهك وضربة لذرعاك) (١١)

-
- (١) والحديث سبق تخريجه ص ٧٧
 (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٣) الأم ١٢/٦ التنبيه ٢٢٦ المذهب ٢٠٧/٢ روضة الطالبين ٢٨٢/٩ مغنى المحتاج ٦٥/٤
 (٤) سفيان الثوري : سبقت ترجمته .
 (٥) ولم أقف على رأيه فيما تيمرلن من المراجع ، والله أعلم
 أبو عبيد بن حريه : على بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي القاضي
 - أبو عبيد بن حريه (أو جويرية) الفقيه الشافعي ، وأحد أركان
 المذهب وهو من تلامذة أبي ثور وداود إمام الظاهر ، وكان ثقة ومن أصحاب
 الوجوه . توفي سنة ٣١٩ هـ . وعلى عليه أبو سعيد الأصبغى .
 (طبقات الشافعية ٣٠١/٢ شذرات الذهب ٢ / ٢٨١)
 (٦) ب : يتناولها
 (٧) المنكب - كالمجلس - : مجمع عظم العفد والكتف . (مختار الصحاح ٦٧٨)
 (٨) المذهب ٢٠٧/٢ الشامل ٥٠/٦ روضة الطالبين ٢٨٢/٩
 (٩) عمار بن ياسر: عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي - أبو اليقظان مولى
 بنى مخزوم ، الصحابي الجليل ، من السابقين الأولين ، وهو ممن عذب فى الله .
 وأمه سُمَيَّة أول شهيدة فى الإسلام قتلها أبو جهل . شهد بدرا والمشاهد كلها
 وقتل بمغنين سنة ٢٧ هـ . (أسد الغابة ١٢٩/٤ تهذيب التهذيب ٤٠٨/٧)
 (١٠) لم يثبت فى الأصل . والصحيح ما أثبتناه
 (١١) البخاري ٤٤٣/١ مسلم ٦١/٤ بلفظ: (إنما كان يكفك أن تقول هكذا ،
 وضرب بيديه إلى الأرض فنفض يديه فمسح وجهه وكفيه) والنسائي ١٣٨/١

وكلا المذهبين خطأ لقول الله تعالى: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) (١) فلو اقتضى إطلاق اليد إلى المرفق لاقتصروا
على الإطلاق ، ولما قيدها بالمرافق ، فبطل قول سفيان . ولما جعل المرفق غاية :
دل على أن حد اليد ما دون الغاية فبطل به قول أبي عبيد .

ولأن الله تعالى قال: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٢)
وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من مفصل الكف: دل (٣) على أنها هي -
اليد لغة وشرعا .

ولأن الدية تكمل في الرجل (٤) إذا قطعت من مفصل القدم لأنها تقطع
منه في السرقة ، كذلك اليد، لما قطعت في السرقة من الكف وجب أن يختص بكمال -
الدية .

فصل

فإن قطع أ ما بع الكف : كملت فيها دية الكف لأن ما أبقاه منها بعد
قطع الأ ما بع مسلوب المنفعة ، وتكون دية اليد مقسطة على أعداد الأ ما بع .
(٨)
بالسوية (٥) فيجب في كل أصبع (٦) عشر من الإبل لأنها (٧) في المعهود (خمس)
(١٢)
تقسط (٩) عليها خمسون ، فكان (١٠) قسط كل أصبع منها عشرا (١١) لا يفضل إيهام
على خنصر (١٣)

-
- | | |
|------|---|
| (١) | سورة المائدة ٦ |
| (٢) | سورة المائدة ٣٨ |
| (٣) | ب : فدل |
| (٤) | ب : الرجال |
| (٥) | ب : مسلوب المنفعة بالسوية |
| (٦) | أصبع : يذكر ويؤنث، وفيه خمس لغات: ^٢ أصبع: بكسر الهمزة وضمها وفتح الباء
وإصبع: بكسر الهمزة والباء . وأصبع: بضم الهمزة والباء .
وأصبع: بفتح الهمزة وكسر الباء (مختار الصحاح ٣٥٥) |
| (٧) | ب : إلا أنها |
| (٨) | ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والصحيح إثباته |
| (٩) | ب : فقسط |
| (١٠) | في الأصل : مكان . والصحيح ما أثبتناه (١٢) ب : يفضل أنها |
| (١١) | في الأصل : عشر . والصحيح ما أثبتناه (١٣) المذهب ٢٠٧/٢ التنبيه ٢٢٢- |
- روضة الطالبين ٢٨٢/٩ مغنى المحتاج ٦٦/٤ الشامل ٥٠/٦

وحكى عن عمر (١) رضى الله عنه : أنه فاضل بين ديات الأصابع فى إحدى الروايتين عنه ، (فجعل فى الخنصر ستا ، وفى البنصر تسعا ، وفى الوسطى عشرا ، وفى السبابة عشرا (٢) ، وفى الإبهام ثلاثة عشر) (٣) فقسط (٤) الخمسين على أصابع الكف هذا التقسيط المختلف اعتبارا باختلاف المنافع . ولأن النص وراء - الخلاف (٥) وهو ما روى (٦) عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (وفى اليدين الدية ، وفى الرجلين الدية ، وفى كل أصبع (٨) مما هنالك عشر من الإبل) (٩) وروى أوس بن مسروق (١٠) عن أبى موسى الأشعرى (١١) عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : (والأصابع سوا (١٢) - قال شعبة (١٣) : قلت لغالب التمار

-
- (١) ب : عمر بن الخطاب
(٢) ب : ثنتى عشرة
(٣) ب : ثلاث عشرة .
انظر : السنن الكبرى ٩٣/٨ مصنف ابن أبى شيبة ١٩٤ / ٩ وقد سقت الإشارة إليها فى مسألة الأسنان . انظر المفحة ١٩١
(٤) ب : فسقط
(٥) ب : لأن النص بخلاف هذا
(٦) ب : وروى
(٧) ب : عن
(٨) ب : فى اليدين والرجلين فى كل أصبع .
(٩) أبو داود ٣٠٥/١٢ بلفظ : (وفى الأصابع فى كل أصبع عشر من الإبل ، وفى الأسنان فى كل من خمس من الإبل) والنسائى ٥١/٨ ابن ماجة ٨٨٦/٢ ابن الجارود ٢٦٥
(١٠) أوس بن مسروق - ويقال : مسروق بن أوس التميمى اليربوعى الحنظلى ، مقبول روى عن أبى موسى الأشعرى ، وعنه حميد بن هلال وغالب التمار ، ذكره ابن حبان فى الثقات ٠ تهذيب التهذيب ١١١/١٠ تقريب التهذيب ٣٣٤ الجرح والتعديل ٣٩٧/٨)
(١١) أبو موسى الأشعرى : هو عبد الله بن قيس بن سُلَيْم بن حِظَار ، الصحابى الجليل أسلم قبل هجرة النبى صلى الله عليه وسلم ، وهاجر إلى الحبشة ، ثم قدم المدينة مع أهل السفينة بعد فتح خيبر ، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على اليمن ، واستعمله عمر بن الخطاب على الكوفة والبصرة ، توفى سنة ٤٢ هـ . وقيل : غير ذلك . (تهذيب التهذيب ٣٦٢/٥ أسد الغابة ٣٦٧/٣ تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٨/٢/١)
(١٢) أبو داود ٣٠٠/١٢ بلفظ : (حدثنا أبو الوليد أخبرنا شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن أوس عن الأشعرى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " الأصابع سوا " قلت : عشر عشر؟ قال : نعم) والنسائى ٥٠/٨ ابن ماجة ٨٨٦/٢ والحديث - شعبة : هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتقى الأزدى التواسطى ثم البصرى ، تابعى التابعين ، العافظ الثقة المتقن العابد ، أعلام المحدثين وكبار المحققين ، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة .

التمار (١) حين روى ذلك عن أوس بن مسروق : عشا عشا ؟ قال : نعم .
 وروى يزيد النحوى (٢) عن عكرمة (٣) عن ابن عباس (٤) قال : قال رسول ٧٧٢
 الله صلى الله عليه وسلم : (الأصابع سواء والألسان سواء) (٥)
 وهذه نصوص لا يجوز خلافا (٦) . ولأنه لو جاز أن يفاضل بينها (٧) -
 - لتفاضل المنفعة - لكان ذلك فى أصابع (٨) الرجلين، ولغضت (٩) اليمنى على
 اليسرى، والقوية على الضعيفة، والكبيرة على الصغيرة، ولم يقل بذلك (١٠) أحد .
 اعتبارا بمطلق الاسم، كذلك فى (١١) الأصابع .

-
- ... قال الشافعى: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق . وهو أمير المؤمنين فى
 الحديث . وتوفى سنة ١٦٠هـ . (تهذيب التهذيب ٣٣٨/٤ شذرات الذهب ٢٤٧/١
 تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٥/٢/١) أبو عفان، وقيل:
 (١) غالب التمار : هو غالب بن مهران التمار العبدى - أبو غفار البصرى .
 قال ابن سعد: كان ثقة . وقال ابن حبان فى الثقات . (تهذيب التهذيب ٢٤٣/٨
 تقريب التهذيب ٢٧٣ الكاشف ٢٢١/٢ التاريخ الكبير ١٠٠/٧)
 (٢) يزيد النحوى : يزيد بن أبى سعيد النحوى - أبو الحسن القرشى، روى عن
 عكرمة ومجاهد وغيرهما ، قال أبو زرعة وأبو داود وابن معين والنسائى:
 ثقة . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . قتله أبو مسلم لأمره إياه .
 بالمعروف سنة ١٣١هـ . (تهذيب التهذيب ٣٣٢/١١ كتاب الجرح والتعديل ٢٧٠/٩)
 (٣) عكرمة : سبقت ترجمته
 (٤) ابن عباس : سبقت ترجمته
 (٥) أبو داود ٣٠١/١٢ بلفظ: (الأصابع سواء والألسان سواء ، الثنية والفرس
 سواء ، هذه وهذه سواء) والترمذى ٦٤٨/٤ وقال : حديث حسن غريب . وابن -
 ماجة ٨٨٥/٢
 (٦) ب : وهذا نص لا يجوز خلافه
 (٧) ب : بينهما
 (٨) ب : أصابع أصابع
 (٩) فى الأصل : ولغضت . والصحيح ما أثبتناه .
 (١٠) ب : ذلك - بدون " أحد "
 (١١) فى : لم تثبت فى ب

فصل

ولو جنى على يده فشلت: كملت ديتها وإن كانت باقية بعد الشلل لذهاب
منافعها ، كما لو جنى على عينه فذهب بصرها .
فإن شلت أصبع منها ففيها ديتها ، فإن قطعت بعد الشلل كان فيها -
حكومة لا تبلغ دية السليمة (١) .

مسألة

قال الشافعي (٢) : وفى الرجلين الدية ، وفى كل أصبع مما هنالك عشر
من الإبل (٣) .
وهذا صحيح ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : (فى (٥) الرجلين الدية (وفى كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل)
ولرواية معاذ بن جبل (٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (وفى
الرجلين الدية) (٨)

-
- (١) أنظر : الأم ٦٣/٦ المذهب ٢٠٧/٢
 - (٢) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٣) مختصر المزنى ٥ / ١٣٢
 - (٤) عمرو بن شعيب : سبقت ترجمته
 - (٥) ب : وفى
 - (٦) سبق تخريجه ص ٢٠١ وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة فى مصنفه ١٩٣/٩ والبيهقى
فى سننه ٨١/٨ . بلفظ : (والأصابع كلها سواء عشر من الإبل)
 - (٧) معاذ بن جبل : سبقت ترجمته
 - (٨) ما بين القوسين - من قوله " وفى كل أصبع ... " : لم يثبت فى ب
والحديث لم أقف عليه ، وقد سبقت الإشارة إليه ص ١٩٨

ولأن الرجلين من أعظم الأعضاء نفعا لأن عليهما يسعى وبها (١) يتصرف.

يتصرف

وفى إحدى الرجلين نصف الدية لرواية عمرو بن حزم (٢) عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال فى كتابه إلى اليمن: (وفى الرجل خضون من الإبل (٣)

ولأنها واحد من عضوين كاليدين، ولا فضل ليمنى على يسرى .

وفى كل أصبع من أابعها عشر من الإبل كأابع اليدين (لا يغفل) (٤) ٧٢/ب

إبها على خنصر . فإن ثلث كان فيها ديتها كالمقطوعة (٥)

مسألة

قال الشافعى (٦) : وفى كل أنملة ثلث عقل أصبع إلا أنملتا الإبهام

فإنهما مقطعتان (٧) ففى أنملة الإبهام نصف عقل أصبع (٨) . وهذا صحيح .

لما قسّ رسول الله صلى الله عليه وسلم دية الكف على أعداد -

أابعها : وجب أن يقسط دية الأصبع (٩) على أعداد أناملها ، وفى كل أصبع ثلاث

أنامل، (فيكون) (٤) فى كل أنملة ثلث دية أصبع ثلاثة أبعة وثلاث إلا الإبهام

فإن فيها أنملتين (١٠) فيجب فى (كل) (٤) أنملة منها نصف دية أصبع خمسة أبعة . (١١)

(١) ب : ومنها

(٢) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته

(٣) سبق تخريجه ص ٧٧

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٥) الأم ٦٣/٦ المذهب ٢٠٧/٢ معنى المحتاج ٦٦/٤

(٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٧) ب : إلا أنملة الإبهام فإنها مغلان

(٨) مختصر المزنى ٥ / ١٣٢

(٩) ب : يسقط دية الأابع

(١٠) ب : أنملتان

(١١) المذهب ٢٠٧/٢ التنبيه ٢٢٦ الوجيز ١٤٥/٢ روضة الطالبين ٢٨٢/١

معنى المحتاج ٦٦/ ٤ شامل ٥٠/٦

وقال مالك : أنملة الإبهام كغيرها ، يجب فيها ثلث دية أصبع لأنها -
ثلاث أنا مل ، أحدها باطنة (١) .

وهذا فاسد ، لأن لجميع الأما ببع أنا مل باطنة ، وإنما يقسط ديتها على
ما ظهر من أنا ملها (٢) ، والظاهر من الإبهام أنملتان ، ومن غيرها ثلاث أنا مل .
فلو خلق لرجل في إبهامه ثلاث أنا مل : وجب في كل أنملة منها ثلث -

دية الأصبع ، ولو خلق في غيرها أربع أنا مل : كان في كل أنملة منها ربع دية
الأصبع (٣) . ولو خلقت له خمس أنا مل كان (٤) في كل أنملة منها خمس ديتها
تقسيطا (٥) لدية الأما ببع على أعداد أنا ملها . وكذلك لو نقصت فكانت أنملتين
: كان في إحداهما (٦) نصف ديتها .

١/٧٢

فإن قيل : فلم قسطن دية الأصبع (٧) (على ما زاد من أنا ملها ونقص ،
ولم تفعلوا مثل ذلك في الأما ببع) (٨) إذا زادت ونقصت ، وجعلتم في الأصبع -
الزائدة حكومة ، ولم تقسطوا دية الكف على ما بقى من الأما ببع بعد الأصبع
الناقصة ؟

قيل : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه لما اختلفت (٩) الأنا مل في أصل الخلقة المعهودة (بالزيادة
والنقصان كان كذلك في الخلقة النادرة ، ولما لم تختلف الأما ببع -
في أصل الخلقة المعهودة) (٨) فارقها في حكم الخلقة النادرة .
والثاني : أن الزائدة من الأما ببع متميزة ، ومن الأنا مل غير متميزة ، فلذلك -
اشتركت (١٠) الأنا مل وتفردت الأما ببع (١١)

(١) هذا أحد قولى مالك ، وفي قول : إن فيها نصف العشر إذ ليس فيها إلا أنملتان .

أنظر : المدونة الكبرى ٤٣٨/٤ شرح منح الجليل ٤١٥/٤ الخرشى ٤١/٨

(٢) ب : باطنها

(٣) ب : ربع ديتها

(٤) ب : كان له

(٥) ب : تقسيط

(٦) ب : أحدهما

(٧) ب : الأما ببع

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٩) ب : اختلف

(١٠) في الأصل : ما اشتركت الأنا مل . ولعل " ما " زائدة في الأصل

(١١) مغنى المحتاج ٦٦/٤ نهاية المحتاج ٣١٣/٧

قال الشافعى : وأَيُّهَا شل تم عقلها (١) . وهذا صحيح .
شل الأنا مل موجب لديتها كشلل الأما بع، وليس لشل (٢) بعض الأنا مل
إلا فى أعاليها ، ولا يصح أن تشل أنملة وسطى مع سلامة العليا (٣) . وفى الأنا مل
القود على ما مضى .
فإن قطع بعض أنملة : لم يجب فيها القود (٤) لأنها من غير مفصل -
فإن تقدر المقطوع (٥) : لزم فيه من ديتها بقدر المقطوع منها ، وإن (٦) لم
يتقدر ففيه حكومة .

مسألة

قال الشافعى (٧) : فإن قطعت من الذراع فى الكف نصف الدية ، وفيما
زاد (حكومة ، وفيما زاد) (٨) على القدم حكومة (٩) . وهذا صحيح .
وقد مضى ، فذكرنا (١٠) أن دية اليد ينتهى كمالها إلى مفصل الكوع (١١) ٧٣ ب/
الذى بين الكف والذراع ، فإن انتهى القطع إلى الذراع : كان فى الكف ديتها ،
وفى الزيادة حكومة ، تقل بقله ما قطعه من الذراع وتزيد بزيادته ، فإن قطعها
من المرفق : كانت الحكومة أزيد ، ويجب فيه القود ، ولا يجب فيه إذا قطع من دون
المرفق اعتبارا بالمفصل . فإن قطع من المنكب حتى استوعب بالقطع الذراع مع
العقد : وجب فيه القود إذا (١٢) كان من مفصل ، ولا يجب فى الزيادة على الكف إلا
حكومة هى أقل من دية الكف ، لأن الزيادة عليها أصل لها يتبعها فى حكمها .

-
- (١) مختصر المزنى ٥ / ١٣٣
 - (٢) ب : بشلل
 - (٣) المذهب ٢٠٧/٢ الشامل ٥٠/٦
 - (٤) ب : قود
 - (٥) ب : المقطوع منها
 - (٦) ب : فإن
 - (٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٩) مختصر المزنى ٥ / ١٣٣
 - (١٠) ب : وذكرنا
 - (١١) ب : إلى المفصل بعد الكوع
 - (١٢) ب : وإذا

وكذلك دية الرجل ينتهى كمالها إلى قطع القدم من مفصل الكعب، فإن زاد فقطعها من الساق ففى الزيادة حكومة، فإن قطعها من مفصل الركبة : كانت الحكومة أكثر، وفيها القود (١) فإن قطعها من نصف الفخذ: كانت الحكومة أكثر (ولا قود، فإن قطعها من أصل الورك: كانت الحكومة أكثر) (٢) وفيه القود ولا - يبلغ بالحكومة دية القدم كما ذكرنا فى اليد (٣) .

مسألة

قال الشافعى (٤) : وفى قدم الأعرج ويد الأعسم (٥) إذا كانتا

سالمتين الدية (٦)

أما العرج (فى الرجل) (٧) فقد يكون تارة من قصور (٧) أحدهما الساقين

عن الأخرى (٨) ، ويكون تارة من تشنج عصب أحد الساقين، فتصير إحدى الرجلين أقصر من الأخرى ، فيعرج إذا مشى بالميل على القصوى، وفيها الدية كاملة ، ١/٧٤ لأن القدم سليمة ، والنقص فى غيرها ، كما يكمل فى ذكر العنئين الدية ، وفى أذن الأسم لأن النقص فى (٩) غيره .

وأما يد الأعسم (١٠) فقد ذهب قوم إلى أن الحسم (١١) قصر العضد

أو الذراع فتصير إحدى اليدين أطول من الأخرى .

-
- (١) ب : ولا قود
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٣) الأم ٦ / ٦٣ المذهب ٢ / ٢٠٧ مغنى المحتاج ٤ / ٦٦
 - (٤) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٥) الأعسم : سيأتى معناه . وفى العرف يقال: الأعسر
 - (٦) مختصر المزنى ٥ / ١٢٣
 - (٧) ب : قصر
 - (٨) ب : الآخر
 - (٩) ب : من
 - (١٠) ب : الأعسم
 - (١١) ب : الحسم

وذهب آخرون إلى أنه اعوجاج الرُسخ إلى/ يخرج زُند (١) الذراع عن (٢) أن
كوع الكف، وأيهما كان فالدية في كف الأعسم (٣) كاملة، لأن العسم (٤) نقص في
غير الكف فساوت غيرها (٥) .

فصل

ولو خلع كفه من الزند حتى اعوجت : لم يجب فيه القود. لتعذره ، وفيه
حكومة (فإن جبرت فعادت بالجبر إلى استقامتها : قلّت الحكومة فيها ، وإن لم تعد
إلى الاستقامة : كثرت حكومتها) (٦) .

فإن قال الجاني : " أنا أعتد (٧) خلعي وأجبرها لتعود الى -
استقامتها " : منع من ذلك لأنه ابتداءً جنائية منه ، فإن فعل وخلعها فعادت بعد
الجبر مستقيمة : لم يسقط عنه ما وجب من الحكومة المتقدمة (٨) ، ولزمته حكومة
ثانية في الخلع الثاني غير أن الحكومة الأولى أكثر لأنها عادت معوجة ، -
والحكومة (٩) الثانية أقل لأنها عادت مستقيمة (١٠)

(١٢)

وهكذا لو كسر ذراعه من العظم حتى انقصف (١١) وتشظى ، فإن جبرت
وعادت إلى حالها ففيها حكومة بقدر الألم والشين ، وإن عادت بعد الجبر ناقصة
البطش : زيدت الحكومة في ذهاب البطش . فإن ذهب جميع بطشها : كملت ديتها
كالشلل ، وكذلك مثله إذا كان في خلع القدم وكسر الساق . وبالله التوفيق .

(١) زند : موصل طرف الذراع في الكف، وهما زندان : الكوع والكُرسوع .
والكرسوع : طرف الزند الذي يلي الخنصر وهو الناتئ عند الرسخ
(مختار الصحاح ٢٧٦ الصحاح ٤٨١/٢)

- (٢) ب : من
(٣) ب : الأعشم
(٤) ب : العشم
(٥) المذهب ٢٠٧/٢ المجموع ٤٧٤/١٧ شامل ٥٠/٦ روضة الطالبين ٢٨٥/٩
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) ب : اعتد (١٠) المذهب ٢٠٧/٢ شامل ٥٠/٦
(٨) ب : المقدمة (١١) ب : انقصت .
(٩) ب : فالحكومة - القصف: الكسر . (مختار الصحاح ٥٣٨)
(١٢) تشظى : الشظية من الخشب ونحوه : الفلقة التي تشظى عند التكسير ، ويقال :
تشظت العما : إذا صارت فلقاً ، والجمع شظايا (المصباح المنير ٢١٢/١)
مختار الصحاح ٢٣٨

مسألة

قال الشافعي (١) : ولو (٢) خلقت لرجل كفان في ذراع (واحد) (٣) -
 إحداهما (٤) فوق الأخرى ، فكان يبطش بالسفلى ولا يبطش بالعليا : قال سفلى هي
 الكف ، وفيها القود . والعليا زائدة ، وفيها (٥) حكومة . وكذلك قدما في ماق .
 (الفصل ١٠٠٠ إلى آخره (٦) . وهذا كما قال .
 إذا خلق لرجل كفان في ذراع (٣) أو ذراعان في عضد ، أو عضدان في
 منكب فلا يخلو حاله فيها من ثلاثة أقسام :
 أحدها : أن لا يبطش بهما ولا بواحدة منهما (فهما يد ناقصة لا قود فيهما
 ولا في واحدة منهما) (٢) ولادية فيهما ولا في واحدة منهما ، لأن عدم البطش قد
 أذهب منافعهما ، وذهب المنافع يمنع (٧) من القود والدية كالشلل ، وفيهما -
 حكومة لا يبلغ بها دية (يد) (٣) باطشة ، وفي إحداهما حكومة على النصف من حكومتها
 (٨) إلا أن تكون إحداهما أزيد شيئا فيزداد (٩) في حكومتها .
 فلو (١٠) بطشت الباقية منهما بعد المقطوعة علم أنها هي اليد من
 أصل الخلقة فيجب فيها القود (١١) إن قطعت وكما ل (١٢) الدية (١٣) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 (٢) ب : وإن
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٤) في الأصل : أحدهما . والأوفق ما أثبتناه
 (٥) ب : والعليا الزائدة ففيها
 (٦) وتما مه : (وكذلك قدما في ماق ، فإن استويا فهما ناقصتان ، فإن قطعت
 إحداهما ففيها حكومة لا تجاوز نصف دية قدم ، وإن قطعتا معا ففيهما دية
 قدم ، ويجاوز بهاديه قدم ، وإن قطعت إحداهما ففيها حكومة ، فإن عملت
 الأخرى لما انفردت ثم عاد فقطعها وهي سالمة يمشى عليها ففيها القصاص
 مع حكومة الأولى) مختصر المزني ٥ / ١٢٣
 (٧) في الأصل : يتمتع . ولم تثبت في ب . والمحيح ما أثبتناه
 (٨) في الأصل : حكومتها . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 (٩) ب : فيزداد
 (١٠) ب : ولو
 (١١) ب : اليد
 (١٢) ب : أو كمال
 (١٣) (١٣) الأم ٦٤/٦ المذهب ٢٠٧/٢ الشامل ٥٠/٦

فصل

والقسم الثانى : أن يبطن بأحدهما ولا يبطن بالأخرى ، فالباطنة

هى اليد، وفيها القود أو الدية (١) . وغير الباطنة هى الزائدة ، لا (٢) قود ١/٧٥

فيها ولا دية، وفيها حكومة، وسواء كانت الباطنة فى (٣) استواء الذراع أو منحرفة

عنه، لأننا نستدل على الأصل بمنافعه (٤) كما نستدل على الختى المشكل ببوله (٥)

فإن قطعت الزائدة فماتت الباطنة غير باطنة : لزم ديتها كاملة مع -

حكومة الزائدة، ويقوم ذهاب بطشها مقام (٦) الشلل.

ولو قطعت الباطنة فحكم فيها بالقود أو كمال الدية ، ثم ماتت غير

الباطنة باطنة : وجب فيها كمال الدية إن قطعت لأنها يد باطنة .

(ويجىء) (٧) فى رد ما أخذه (من الأول) (٧) من كمال الدية وجهان

مخرجان من اختلاف قوليه فى المتغور إذا أخذ (٨) دية سنة فعادت (٩) :

أحدهما : لا يرد من كمال ديتها شيئا ، وتكون هذه قوة أحدثها الله تعالى له .

والثانى : يرد ما زاد على قدر حكومتها من كمال الدية لأن البطش قد انتقل .

إلى الباقية فلم يسلبه الأول بطشه ، وبقاء البطش يمنع من كمال -

الدية .

(١) ب : والدية

(٢) ب : التى لا

(٣) ب : من

(٤) ب : لمنافعه

(٥) أنظر: الأم ٦٤/٦ المذهب ٢٠٧/٢ التامل ٥٠/٦

(٦) ب : مع

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٨) ب : أخذت

(٩) ب : فعاد

فصل

والقسم الثالث : أن يكون باطشا بهما جميعا فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون بطشه بإحداهما (١) أكثر من الأخرى ، فأكثرهما بطشا هي الأصل ، يجب فيها القود أو كمال الدية ، وأقلهما بطشا هي الزائدة

لا قود فيها ، وفيها حكومة ، كما يستدل في إشكال الخنثى بقوة بوليه (٣) ^{ب/٢٥} والضرب الثاني : أن يستوى بطشه بهما فيسقط الاستدلال بالبطش لتكافئه ، ويعدل إلى غيره ، كما إذا سقط الاستدلال في الخنثى بالبول عند التساوى

عدل إلى غيره من الأمارات ، وإذا كان كذلك لم يخل حالهما من أن يستويا في القدر أو يختلفا (٤) . فإن اختلفا فكانت إحدى الكفين أكبر من الأخرى - فالكبيرة هي الأصل ، تكمل فيها الدية . والصغيرة هي الزائدة (٥) ، يجب فيها - حكومة . فإن استويا في القدر (٦) ولم تزد إحداهما (٧) على الأخرى فعلى ضربين : أحدهما : أن تكون إحدى (٨) الكفين في استواء الذراع ، والأخرى (٩) عادلة - عنه ، فتكون التي في استواء الذراع هي الأصل ، تكمل فيها الدية ،

والخارجة عن استوائه زائدة ، يجب (١٠) فيها حكومة . والضرب الثاني : أن يستويا (١١) في مخرج الذراع ، فإن كانت إحداهما كاملة الأصابع ، والأخرى ناقصة ، فذات الكمال هي الأصل ، وذات النقص هي الزائدة ، ولو كانت إحداهما كاملة الأصابع (١٢) والأخرى زائدة الأصابع : لم يكن في الزيادة مع الكمال دليل - وإن كان في الكمال مع النقص دليل - لأن الزيادة نقص ، فلم يستدل بها على أصل .

-
- (١) ب : بأحدهما
 - (٢) ب : وهي
 - (٣) ب : بطشه
 - (٤) في الأصل : في القدر أو يختلفان . والصحيح ما أثبتناه .
 - (٥) ب : الدية
 - (٦) في الأصل : القدر . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٧) ب : أحدهما
 - (٨) ب : أحد
 - (٩) ب : والآخر
 - (١٠) ب : ويجب
 - (١١) ب : يستويان
 - (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

فإذا عدمت الأمارات الدالة على تمييز الأمل من الزيادة واعتدلت (١)

فى الكفين معا : فهما يدان زائدتان ، إن (٢) قطعهما قاطع كان عليه القود ، -

وحكومة فى الزيادة ، وإن قطع إحداها فلا قود عليه لعدم المماثلة ، وعليه نصف ٧٦ /

دية (يد) (٣) وزيادة حكومة ، لأنها نصف يد زائدة ، فإن (٤) قطع أمبعا من إحداها

فعليه نصف دية أصبع وزيادة حكومة ، لأنها نصف أصبع زائدة ، وإن قطع أنملة -

أصبع من إحداها (٥) فعليه نصف دية أنملة وزيادة حكومة ، لأنها نصف أنملة -

زائدة (٦) .

فأما القود فى ذلك فيسقط (٧) إلا أن يقطع أصبعين متماثلين من -

الكفين مثل (٨) أن يقطع إبهام كل واحدة (٩) من الكفين فيقتص من إبهامه ، -

ويؤخذ منه حكومة فى الزيادة (كما يقتص من كفه إذا قطع الكفين وتؤخذ منه

حكومة فى الزيادة) (٣) .

ولو قطع من إحداها إبهامها ، ومن الأخرى (١٠) خنصرا : فلا قود عليه

فى الإبهام ولا فى الخنصر (لنقص) (٣) كل واحد منهما ، ويؤخذ منه دية أصبع

وزيادة حكومة لأنها أصبع زائدة .

(١) ب : فاعتدلت

(٢) ب : يد زائدة ، فإن

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٤) ب : وإن

(٥) ب : أحدهما

(٦) الأم ٦٤/٦ المذهب ٢٠٨/٢ الشامل ٥١/٦

(٧) فى الأمل : فيسقط . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٨) فى الأمل : قبل . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٩) ب : واحد

(١٠) ب : الآخر

فصل

ولو خلق له قدمان فى ساق، أو ساقان فى فخذ، أو فخذان فى ورك :
فحكم ذلك جار (١) مجرى الكفين فى تكافؤ اعتبار (٢) المشى بهما ، فإن كان لا
يمشى بهما : فهما رجل ناقصة ، لا قود فيها ولا دية ، وفيها حكومة . (٣) وإن كان -
يمشى بواحدة منهما دون الأخرى : فالتى يمشى بها هى القدم ، يجب فيها القود -
أو الدية ، والأخرى زائدة ، لا قود فيها ولا دية ، وفيها حكومة (٣) .

فإن كانت إحداها طويلة والأخرى قصيرة وهو (٤) يمشى على الطويلة - ٧٦ ب
(فى القصيرة)
دون القصيرة لزيادتها فقطعت الطويلة فمار (٥) يمشى على القصيرة : (٣) إذا قطعت
بعد الطويلة : دية كاملة (٦) . وفى قطع الطويلة ما قدمناه من الوجهين (٧)
وإن كان يمشى على كلا القدمين فهو كبسطه بالكفين فى اعتبار الكبر -
والمغر ، ثم اعتبار الاستواء والخروج (٨) ، فإن حصل التساوى (٩) فيهما (١٠) من
كل وجه : فهما رجلان زائدتان (١١) يجب فيهما (١٢) القود وزيادة حكومة .
والله أعلم (١٣)

-
- (١) ب : جارى
(٢) ب : فى يد فى اعتبار
(٣) ما بين القوسين : لم يتبع فى ب
(٤) ب : فهو
(٥) ب : ومار
(٦) ب : لزمه دية كاملة
(٧) وهو فى القسم الثانى من مسألة الكفين فى ذراع أو الذراعين فى عقد
انظر ص ٢١٠ وانظر الأم ٦٤/٦ الشامل ٥١/٦
(٨) ب : والعرج
أى الخروج عن الاستواء
(٩) فى الأصل : التلوى . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(١٠) فى الأصل : فيها . وفى ب : فهما . والصحيح ما أثبتناه
(١١) ب : رجل زائدة
(١٢) ب : فيها
(١٣) انظر : الأم ٦٤/٦ الشامل ٥١/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : وفي الإليتين الدية ، وهما ما أشرف على الظهر من المأكمتين (٢) إلى ما أشرف على استواء الفخذين ، وسواء قطعتهما (٣) من رجل أو امرأة (٤) . وهذا صحيح .

في (٥) الإليتين الدية من الرجل والمرأة لأنهما عضوان فيهما جمال ومنفعة لأنهما رباط لمقفل الورك ، وبهما (٦) يستقر الجلوس ، فكملة الدية - فيهما كالبيدين والرجلين ، وسواء ذلك من الصغير والكبير ، ومن كان أرسخ (٧) الإلية معروقتها (٨) أو لحيم الإلية غليظها ، وفيهما (٩) القصاص إذا استوعبهما من الحد الذي بينه الشافعي (١٠) ، وأسقط المزنى القصاص فيهما ، لأنهما لحم - متمل بلحم كقطع لحم (بعض) (١١) الفخذ - وليس كذلك (١٢) ، لأن أحدهما يمنع من تجاوزهما . فإن تعذر القصاص سقط ، ووجبت الدية .

فإن قطع إحدى الإليتين فنصف (١٣) الدية كقطع إحدى اليدين . ولو قطع بعض إحداهما وعلم قدر المقطوع منها (١٤) : ففيه من الدية بحسابه . فإن (١٥) جهل ففيه حكومة . ولو قطعتهما حتى أبقاهما على جلد لم ينفل وأعيدتا فالتحمتا : كان (١٦) فيهما حكومة كالجرح المندمل .

ولو نبتت (١٧) الإليتان بعد قطعهما : لم يزد المأخوذ من ديتهما ، وقد خرج في ردّها قول آخر كاللسان إذا نبت (١٨) .

-
- (١) ب : بزيادة " رض الله عنه " .
 (٢) المأكمة : العجيزة ، والجمع : المآكم (الصحاح ١٨٦٣/٥)
 (٣) ب : قطعنا
 (٤) مختصر المزنى ١٣٣ / ٥
 (٥) ب : وفي
 (٦) ب : وبها
 (٧) ب : واسع
 (٨) ب : بعروقتها .
 يقال : رجل معروق العظام : أي قليل اللحم (الصحاح ١٥٢٣/ ٤)
 (٩) ب : ففيها
 (١٠) ب : بزيادة " رحمه الله " .
 (١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (١٧) ب : نبت
 (١٢) ب : بجيد
 (١٣) ب : نصف
 (١٤) ب : منها
 (١٥) ب : بحسابه . وإن
 (١٦) ب : فاعتبرنا والتحمتا كانت
 (١٧) ب : بزيادة " والله أعلم " .
 أنظر : الأم ٦٥/٦ المذهب ٢٠٨/٢
 معنى المحتاج ٦٧/٤ التامل ٥١/٦

مسألة

- قال الشافعى (١) : وكلما قلتُ (٢) : فيهما الدية ففي أحدهما نصف الدية (٣) . وهذا صحيح . لأن النصف وارد به ، والإجماع منعقد عليه ، - ولا اعتبار موجب له .
- فإن وجبت في ثلاثة كالأنامل : كان في كل واحدة (٤) منها (٥) الثلث ، وإن وجبت في أربعة كالجفون : كان في كل واحد منها (٦) ربع الدية (٧) . وإن وجبت في خمسة كالأصابع : كان في كل واحد منها الخمس ، ثم على هذا القياس لأن ما قابل الجملة تقسّط أجزاؤه على أجزائها كالأثمان (٨) .

مسألة

- قال الشافعى (١) : ولا تفضل يمنى على يسرى (٨) . وهذا صحيح .
- لأن مطلق الاسم يتناولهما ، (والنفع) (٥) والجمال مشترك بينهما وإن (٩) - تفاضلا في المنفعة ، فليس (١٠) ذلك بموجب لتفاضل الدية ، كما لا تفضل يد الكاتب والمانع على يد من ليس بكاتب ولا مانع ، وكما لا تفضل يد الكبير القوى على يد الصغير الضعيف ، وعلى أن لمياسر الأعضاء نفعاً ربما لم يكن لميامنها .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٢) ب : كملت
- (٣) مختصر المزنّى ٥ / ١٣٣ . ولفظه : " وكل ما قلت "
- (٤) ب : واحد
- (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٦) ب : الربع - بدون " الدية "
- (٧) إعانة الطالبين ٤ / ١٢٧
- (٨) مختصر المزنّى ٥ / ١٣٣
- (٩) فى الأصل : ولين . والمحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (١٠) ب : وليس

فإن قيل: (فإذا تساوى في حكم الدية فهلا تساوى في القود فجاز ب/٧٧
أخذ اليمنى باليسرى ؟

قيل: لأن (١) القود يعتبر فيه مع التساوى في الحكم التساوى في
المحل ، وهما (٢) - وإن اشتركا في الحكم - فقد اختلفا في المحل، فلذلك (٣)
استويا في الدية ، واختلفا في القود، وكما لا تغفل اليمنى على اليسرى - وإن
اختلفا (٤) في القود - كذلك لا تغفل العليا على السفلى في الأنا مل والأسنان
وإن اختلفا في القود . (٥)

مسألة

قال الشافعي (٦): ولا (٧) عين أعور (٨) على عين من ليس بأعور (٩) .
وهذا كما قال .

(إذا فقت عين الأعور ففيها دية عين واحدة وهي نصف الدية كعين
من ليس بأعور، وهو قول جمهور الفقهاء (١٠))
وقال مالك (١١): فيها جميع الدية ، وهو قول الزهري والليث بن سعد

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : بهما
(٣) ب : وكذلك لو
(٤) ب : اختلفتا
(٥) الشامل ٦ / ٥
(٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٧) ب : ولو
(٨) أعور: يقال: عورت العين عورا : نقصت . فالرجل أعور، والأنثى عوراء
(المصباح المنير ٢/٤٣٧)

(٩) مختصر المزني ٥ / ١٣٣ . وتما مه: (ولا يجوز أن يقال: فيها دية تامة ،
وإنما قضى النبي صلى الله عليه وسلم في العينين الدية ، وعين الأعور
كيد الأقطع)

- (١٠) ومن الجمهور أبو حنيفة والثوري ومسروق والنخعي . أنظر: الأم ١٠٨/٦
المهذب ٢٠١/٢ مغنى المحتاج ٦١/٤ المغنى لابن قدامة ٤٣٨/٨
بداية المجتهد ٤٢٣/٢ نيل الأوطار ٦٣/٧ الشامل ٥١/٦
(١١) بداية المجتهد ٢ / ٤٢٣ الخرشي ٢٠/٨ شرح منح الجليل ٤٠٨/٤

وأحمد وإسحاق (١) . احتجاجاً بأنه قول الأئمة وإجماع أهل المدينة (٢)
 (٦) روى (٣) عن عمر بن الخطاب (٤) وعثمان بن عفان (٥) وعبدالله بن عمر
 رضى الله عنهم أنهم أوجبوا فى عين الأعور الدية .
 وأن على بن أبى طالب عليه السلام (٧) خيره - إذا كان للجاني عينان -
 (بين) (٨) أن يقتص من إحداها ويأخذ نصف الدية (٩) وبين أن يعدل عن القصاص
 ويأخذ جميع الدية ، وليس يعرف لقولهم - مع انتشاره - مخالف فكان إجماعاً .
 ولأن الأعور يدرك بعينه جميع ما يدركه ذو العينين . فإن قلع عينه
 فقد أذهب بصره كاملاً فوجب أن يلزم فيه دية كاملة ، وخالفه يند (١٠) الأقطع
 لأنه لا يعمل بها ما كان يعمل بهما ، ولذلك (١١) جاز فى الكفارة عتق العوراء ١٧٨
 ولم يجز عتق القطعاء .

-
- (١) المغنى لابن قدامة ٤٣٨/٨ المحرر ١٤١/٢ الأنصاف ١٠٣/١٠ بداية المجتهد ٤٢٣/٢
 المحلى ٤١٩/١٠ نيل الأوطار ٦٣/٧ . وقد سبقترجمتهم .
 (٢) ب : وإجماع الأمة .
 (٣) ب : وروى
 (٤) قال عمر بن الخطاب: (إذا فقئت عين الأعور فيها الدية كاملة) مصنف
 عبدالرزاق ٢٣١/٩ السنن الكبرى ٩٤/٨
 (٥) عن ابن المسيب: (أن عمر وعثمان قضيا فى عين الأعور بالدية تامة)
 مصنف عبدالرزاق ٣٣٠/٩
 (٦) عن ابن عمر أنه قال: (إذا فقئت عين الأعور ففيها الدية كاملة) -
 مصنف ابن أبى شيبة ١٩٧/٩
 (٧) ب : كرم الله وجهه
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأمل . والأوفق ما أثبتناه .
 (٩) ب : ونصف الدية - بدون " ويأخذ "
 فقد روى عن على رضى الله عنه أنه كان يقول فى الأعور إذا فقئت عينه قال
 : إن شاء أخذ الدية كاملاً وإن شاء أخذ نصف الدية وفقاً بالأخرى إحدى -
 عيني الفاقى (السنن الكبرى ٩٤/٨ مصنف ابن أبى شيبة ١٩٧/٩ -
 مصنف عبدالرزاق ٢٣١/٩
 (١٠) فى الأمل : به . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 (١١) ب : فكذاك

ولأن ضوء العينين (١) يحول فينتقل من إحدى العينين إلى الأخرى، -
ألا ترى أن من أراد تحديد نظره في رمى أو ثقب أغمض إحدى عينيه ليَقْوَى ضوء -
الأخرى فيدرك بها نظرا لما يدرك (٢) مع فتح أختها ، وإذا كان كذلك علم أن
ضوء الذاهبة انتقل (٣) إلى الباقية ، فلزم فيها جميع الدية .

ودليلنا رواية عمرو بن حزم (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(في العين خمسون من الإبل) (٥) ولم يفرق بين الأعور وغيره ، فكان على عمومته
وقول الصحابة يُدْفَعُ بعموم السنة . ولأنها عين واحدة فلم تكمل فيها دية
العينين كغير ذي العينين .

ولأن كل واحدة (٦) من عضوين إذا وجب فيهما (الدية ووجب في أحدهما)
نصف الدية مع بقاء نظيره (وجب فيه ذلك النصف مع عدم نظيره) (٧) كيد
الأنقطع .

ولأنه لو قامت عين الأعور مقام عيني : لوجب أن يقتصر بها من عيني
الجاني لقيامهما مقام عينيه (١٠) . ولوجب إذا قلع الأعور إحدى عينين (١١)
أن لا يقتصر منه كما لا يقتصر من عيني بعين . وفي الإجماع على خلاف .
هذا دليل على فساد ما قالوه .

ولأنه لو وجب في عين الأعور كمال الدية : لوجب على من قلع عيني رجل واحدة بعد
الأخرى أن تلزمه دية ونصف ، لأنه قد جعله بقلع الأولى (١٢) أعور ، فلزمه بها
نصف الدية ، وبقلع الأخرى بعد العور جميع الدية ، ولم يقل به أحد ، فدل على ٧٨/ب
فساد ما اعتبروه .

-
- (١) ب : العين
(٢) ب : فيدرك بها ضوء ما يدركه
(٣) ب : قد انتقل
(٤) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته
(٥) سبق تخريجه
(٦) ب : واحد
(٧) ب : وجب ، والأوفق ما أثبتناه
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٠) ب : عينه
(١١) ب : العينين
(١٢) في الأصل : الأولى والأوفق ما أثبتناه

فأما الجواب من احتجاجهم بالإجماع فمن وجهين :
 أحدهما : أنه قد خالفت (١) فيه عائشة وزيد بن ثابت (٣) وعبدالله بن مغفل (٤)
 فلم يكن إجماعاً .
 والثاني : أنه قد روى عن /عليه السلام/ (٥) أنه رجع عما قالوا وخالفهم (٦).
 وأما قولهم إنه يدرك بالباقية ما (كان) (٥) يدركه بهما ففيه (٧) جوابان :
 أحدهما : دفع هذه (٨) الدعوى ، لأن الأور لا يرى البعيد كرؤية ذي العينين
 وقد يكون بينهما ضعف المفاة فلم يسلم ما ادعوه .
 والثاني : أنه لو أوجب هذا كمال الدية في العين الباقية لسوجب مثله فيمن
 نفى سمعه من إحدى أذنيه أن يلزم في ذهابه (٩) من الأذن الأخرى
 كمال (١٠) الدية ، كما قال يزيد بن أبي زياد (١١) لأنه يسمع بها ما كان يسمع
 بهما ، ولم يقل بذلك في سمع الأذنين .

-
- (١) ب : خالف
 (٢) عائشة : هي عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين - أم عبدالله ،
 ولدت بعد المبعث بأربع سنين ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
 الهجرة بسنتين وهي بكر وعمرها ست سنين ، وبنى بها وهي بنت ثمان سنين
 بالمدينة ، وتوفيت سنة ٥٧ هـ أو ٥٨ هـ . ودفنت بالبقيع .
 (تهذيب التهذيب ٤٣٣/١٢ أمد الغاية ١٨٨/٧ الإصابة ٣٤٨/٤)
 (٣) زيد بن ثابت : سبقت ترجمته
 (٤) عبدالله بن مغفل : هو عبدالله بن مغفل المزني ، صحابي من أصحاب
 الشجرة ، سكن المدينة ، وأحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس
 بالبصرة فتحول إليها وتوفي فيها سنة ٦٠ أو ٦١ هـ .
 (أمد الغاية ٣١٨/٣ تهذيب التهذيب ٤٢/٦ الأعلام ٢٨٣/٤)
 وأما الآثار عن هؤلاء فلم أقف عليها ، والله أعلم .
 (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٦) والآثر عن علي في رجوعه : لم أقف عليه
 (٧) ب : فعنه
 (٨) ب : هذا
 (٩) ب : دياته
 (١٠) ب : جميع
 (١١) يزيد بن أبي زياد : هو يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي - أبو عبدالله
 روى عن عبدالرحمن بن أبي - وائل

فكذلك (١) فى ضوء العينين (٢) .

وأما قولهم : إن ضوء العين ينتقل من الزاهية إلى الباقية ففاسد ، لأنه لو كان كذلك لكان من (٣) قلع واحدة من عيني أن لا يلزمه (٤) ديته لأن ضوءها قد انتقل إلى الأخرى فصار كالجانى على عين لا ضوء لها ، فلم يلزمه أكثر من حكومتها ، وهذا مدفوع بالإجماع ، فدل على أن الضوء (٥) غير منتقل ، وإنما يخفى الرامى إحدى عينيه ، وكذلك الناظر فى ثقب حتى لا ينتشر ضوء العينين ويقتصر (على) (٦) إحداهما ليستقيم سمت السهم والثقب ، ولا (٧) يختلف السمت باختلاف النظريين .

وأما فرقه بين العوراء والقطعاء (٨) لفرق بينهما فى الكفارة فقد كان الأوزاعى (٩) يسوي بينهما فى كمال الدية ، ويقول : إن من قطعت يده فى — الجهاد كان فى الباقية — إذا قطعت جميع الدية ، ونحن نسوى بينهما فى أن (فى) (٦) كل واحدة (١٠) منهما نصف الدية ، وأنت تخالف بينهما لافتراقهما فى الكفارة ، وليس ذلك بصحيح ، لأن من قطعت خنصر أماً يجرى فى الكفارة ، ولا يدل على أن من قطع الكف بعد ذهاب خنصرها (١١) يلزمه جميع ديته لإجزاءها فى الكفارة ، كذلك عين الأعور .

..... ومجاهد وعكرمة وغيرهم ، وعنه زائدة وشعبة والسفيان وغيرهم .
عن ابن معين : ضعيف . قال ابن حبان : كان مدوقاً إلا أنه لما كبر ما حفظه وتغير . وتوفى سنة ١٢٦هـ . (تهذيب التهذيب ١١/٢٢٩ تقريب التهذيب ٢٨٢ : الكامل فى ضعفاء الرجال ٧/٢٢٩)

- (١) ب : كذلك
- (٢) ب : العين
- (٣) ب : فى
- (٤) ب : يلتزم
- (٥) ب : ضوء العين
- (٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٧) ب : فلا
- (٨) ب : بين القطعاء والعوراء فى الدية
- (٩) الأوزاعى : هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعى الفقيه الإمام المجتهد ، روى عن عطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين وربيع بن عبدالرحمن وخلق ، وعنه مالك والشعبة والثورى وابن المبارك وخلق ، إمام أهل الشام فى عصره ، وكان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك رحمهما الله ، وتوفى ببغداد سنة ١٥٧ أو ١٥٨ هـ . وهو فى الحمام مستقبل القبلة متوسداً يمينه ، أغلقت عليه زوجته باب الحمام ونسيته .
- () تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٨ ذخرات الذهب ١/٢٤١
- (١٠) ب : واحد (١١) ب : بعدها من خنصرها .

قـمـل

ولإذا قلع الأعور عين بصير (نى عينين) (١) كان للبصير أن يقتص

من الأعور، فإن عفا عنه كان له على الأعور (٢) نصف الدية (٣) .

وقال مالك (٤) : له أن يقتص من الأعور، فإن عفا عنه : وجب له على

الأعور بعينه النواحدة جميع الدية، لأنه قد عفا له عن جميع بصره .

وهذا خطأ ، لأن العفو عن القصاص يوجب دية العضو المجنى عليه لا -

دية العضو المقتص منه، ألا ترى أن رجلاً (٥) لو قطع يد امرأة : كان لها (عليه) (١)

أن يقتص من يده، فإن عفت عن القصاص : كان لها دية يدها لا دية يد الرجل، كذلك

وجوب القصاص على الأعور (٦) .

وهكذا لو قطع عبدٌ يدَ حر ، فعفا الحر عن القصاص كان له دية الحر لا

دية يد العبد، لأن في العينين ديةً واحدة . وما قاله مالك يفضى إلى إيجاب ٧٩ ب

ديتين لأنه إذا قلع إحدى عينيه أعورٌ : أوجب (٧) عليه دية، (ثم) (١) يصير -

بعد قلعها أعور فيوجب (٨) فيها إذا قلعت دية ثانية ، وما أفضى إلى هذا كان

مطرحاً (٩) . والله أعلم .

(١) ما بين القوسين : لم يشئت في ب

(٢) ب : عليه

(٣) الشامل ٦ / ٥١ البيان ٨ / ٥٢

(٤) الخرشي ٨ / ٣٠ بداية المجتهد ٢ / ٤٢٤ . وهذا من أحد قولي مالك رحمه الله .

(٥) ب : هذا

(٦) ب : الرجل الأعور

(٧) ب : وجبت

(٨) ب : قلعها فهو يوجب

(٩) مطرحاً : من اطرحه - بتشديد الطاء - أى أبعده .

(مختار الصحاح ٢٨٩)

مسألة

قال الشافعي (١) : فإن كسر مُلبه فلم يطق المشي ففيه الدية (٢) . وهذا صحيح . لأنه قد أذهب جماله بكسر ملبه وأبطل تمرقه بذهاب مشيه ، فكملة ... فيه (٣) الدية .

فإن كسر ملبه ولم يذهب مشيه ومار يمشى كالراكع : وجب فيه حكومة ، لذهاب الجمال مع بقاء المنفعة . ولو مار بعد كسر ملبه منتصب الظهر لكن ذهب مشيه : ففيه الدية تامة ، لذهاب المنفعة (٤) مع بقاء الجمال ، كما لو ضرب يده فثلت .

(فلو) (٥) مار (٦) ضعيف المشى لا يقدر على السعى ولا على السرعة - ففيه حكومة لأنه قد أذهب من مشيه ما لا ينخسر ، ولو انحصر لوجب فيه من الدية بقسطها .

ولو مار لا يقدر على المشى إلا معتمدا على عما (كانت عليه حكومة - هي أكثر من حكومته لو مشى بغير عما) (٥)

وكلما أوجبناه في (٧) ذلك من الدية أو الحكومة فإنما نوجه بعد - استقرار الجناية بالتوقف (٨) عن الحكم بها حتى ينظر ما ينتهي إليه أمرها . فلو حكم له بالدية لذهاب مشيه ثم مار يمشى من بعد : استرجع منه ما

أخذه من الدية إلا قدر حكومة الألم والشين (٩)

فإن اقترن بكسر الصلب وذهاب المشى ثل القدمين لزمته ديتان : - ١/٨٠ إحداهما في ذهاب المشى ، والأخرى في ثل الرجلين .

(١) ب : بزيادة " رضاه لله عنه "

(٢) مختصر المزني ٥ / ١٣٤

(٣) ب : فيها

(٤) في الأصل : المنفعتين . والأوفق ما أثبتناه

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٦) ب : ومار

(٧) ب : من

(٨) ب : والتوقيف

(٩) أنظر : الأم ٧١/٦ المذهب ٢٠٨/٢ التنبيه ٢٢٦ مغنى المحتاج ٧٥/٤

نهاية المحتاج ٢٢٤/٧ الشامل ٥١/٦

(٢) فإن قيل: فهلا وجبت دية الرجلين (١) بذهاب المشى وإن لم يصر فيهما شلل لأنه قد أبطل نفعهما ؟
 قيل : لأن منفعة الرجلين باقية في انقباضهما وبسطهما لا تذهب إلا بالشلل ، وإنما ذهب المشى لنقص في غيرهما ، فلذلك لم تجب ديتهما إلا بالشلل .
 (٣)

فصل

ولو كسر طلبة فعجز عن الجماع فعلى ضربين :
 أحدهما : أن يكون عجزه عنه لضعف حركته مع بقاء منيّه وانتشار ذكره ففيه حكومة لأنه قد يقدر على الإنزال باستدخال ذكره .
 والضرب الثاني : أن يكون عجزه عن الجماع لذهاب منيّه وعدم انتشار ذكره ففيه الدية كاملة لأنه قد أذهب منفعة الملب بذهاب المنى .
 فإن أنكر الجاني ما ادعاه نظر: فإن اقترنت (٤) بدعواه علامة تدل عليه جعل القول قوله مع يمينه في ذهابه لأنه لا يعلم إلا من جهته (٥) ، وإن لم تقترن به علامة سئل عنه أهل العلم به ، فإن قالوا : " لا يذهب منه الجماع " : -
 حلف الجاني (ولم يلتزم الدية ، وإن قالوا : " يجوز أن يذهب منه الجماع : حلف المجنى) (٦) عليه ، واستحق الدية .

ولو كسر طلبة فأذهب مثيه وجماعه معا ففيه وجهان :
 أحدهما : لا يلزمه إلا دية واحدة لأنها منفعة عضو واحد (٧) حكاه أبو حامد الإسفرايني (٨) والوجه الثاني : تلزمه ديتان وهو الظاهر من مذهب الشافعي لأنهما منفعتان في محلين فلزمت فيهما ديتان - وإن كانت الجنابة على محل واحد - كما لو قطع أذنه فذهب سمعه أو جدد أنفه فذهب شمه . (٩)

- | | | |
|-----|-----|-----------------------------------|
| (١) | ب : | الرجل |
| (٢) | ب : | بهما |
| (٣) | ب : | ديتهما إلا للشلل |
| (٤) | ب : | اقترن |
| (٥) | ب : | إلا منه - بدون " جهته " |
| (٦) | ب : | ما بين القوسين : لم يشب في ب |
| (٧) | ب : | منفعة واحدة |
| (٨) | ب : | أبو حامد الإسفرايني : سبقت ترجمته |
- (٩) أنظر: الأم ٧١/٦ المذهب ٢٠٨/٢
 التنبيه ٢٢٦ مغنى المحتاج ٧٤/٤ ،
 ٧٦ نهاية المحتاج ٢٢٣/٧ - ٢٢٤

فصل

ولو (١) جنى عليه فالتوت عنقه وانعطف وجهه فمار كالمُلتفت (٢) : -
وجبت فيه حكومة بحسب الشين والألم لا تبلغ بها الدية، لبقاء بعض المنافع .
ولو كان وجهه (٣) بعد الجناية على استقامته لكنه لا يقدر على
الالتفات به : كانت فيه حكومة وهي أقل من حكومة انعطافه لأن شينه أقل .
فإن ذهب بها بعض كلامه : لزمه مع حكومة الوجه دية ما ذهب من الكلام .
فإن أذهب جميع كلامه بالتواء عنقه : كملت دية الكلام ، وزيد في حكومة التواء .
فإن (٤) كان لا يقدر على (مضغ) (٥) الطعام إلا بشدة : ضم إلى ذلك
حكومة في نقصان المضغ، فإن (٦) كان لا يقدر على المضغ ولا يحمل الطعام إلى
جوفه إلا بالوجور (٧) : زيد في حكومته ، فإن كان لا ينماغ (٨) الطعام ولا يصل
إلى جوفه بوجور ولا غيره ، قيل (٩) : هذا لا يعيش وينتظر (١٠) به ، فإن مات وجبت
ديته (١١) .

-
- (١) ب : فلو
(٢) ب : كالمُلتفت وجهه
(٣) ب : وكذلك لو بقى وجهه
(٤) ب : وإن
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : وإن
(٧) الوجور - بالفتح - : الصب (مختار الصحاح ٧١٠ المصباح المنير ٦٤٨/٢)
(٨) ب : يتسارع
(٩) ب : فمثل
(١٠) ب : فينظر
(١١) انظر : الأم ٦ / ٧٠ تهذيب الأحكام ٦٠ / ٤

مسألة

قال الشافعي (١): ودية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل

أو أكثر (٢)

دية (٣) المرأة في نفسها على النصف من دية الرجل ، وهو قول الجمهور (٤) ٧٨١

وقال الأصم (٥) وابن عليه (٦): ديتها كدية الرجل (٧) لأمرين :

أحدهما : أن تساويهما في القصاص يوجب تساويهما في الدية .

والثاني : أن استواء الغرة في الجنين الذكر والأنثى يوجب تساوي الدية في

الرجل والمرأة ، لأن الغرة أحد (٨) الديتين .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور رواية معاذ بن جبل (٩) وعمرو بن

حزم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ودية (١٠) المرأة على النصف من -

دية الرجل) (١١) وهذا نص .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ب : وكثر . انظر: مختصر المزني ١٣٤/٥

(٣) ب : ودية

(٤) ب : وهو مذهب الجماعة .

ومنهم الأئمة الأربعة . أنظر: المهذب ١١٨/٢ مغنى المحتاج ٥٦/٤

التنبيه ٢٢٣ بداية المجتهد ٤١٣/٢ الأنصاف ٦٣/١٠ المغنى ٤٠٢/٨ فتوح

القدير ٢٧٧/١٠ الخرى ٣٢/٨

(٥) الأصم : هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل الأموي بالولاء - أبو العباس

الأصم ، محدث ، من أهل نيسابور ، رحل رحلة واسعة فأخذ عن رجال الحديث -

بمكة ومصر ودمشق والموصل والكوفة وبغداد ، أميب بالمصم بعد رحلته وإريابه ،

وحدث ستا وسبعين سنة ، ورحل إليه خلق كثير ومنهم الربيع بن سليمان المرادي

وتوفي سنة ٢٤٦ هـ . (طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٥٢ ، ٢٥٤ شذرات الذهب ٢٧٣/٢

تذكرة الحفاظ ١٧٦٠/٣ الأعلام ١٧/٨)

(٦) ابن عليه : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأمدى البصرى المعروف بابن

عليه ، إمام حجة ، ثقة حافظ ، روى عن عبد العزيز بن صهيب وحميد الطويل -

وابن أبي نعيم وخلق ، وعنه : شعبة وابن جريح والشافعي وأحمد وخلق ، وتوفي

سنة ١٩٣ هـ . (تهذيب التهذيب ٢٧٥/١ تقريب التهذيب ٣٢ الكاشف ٦٩/١)

(٧) الشامل ٥٢/٦ المغنى لابن قدامة ٤٠٢/٨ نيل الأوطار ٧٢/٧

(٨) ب : إحدى

(٩) معاذ بن جبل : سبقت ترجمته

(١٠) ب : دية

(١١) وهو من حديث معاذ ، رواه البيهقي في سننه بهذا اللفظ ٩٥/٨ وفيه ضعف .

وأما حديث عمرو بن حزم فلم أقف عليه فيما تيسر لى من المراجع . وقال الحافظ

ابن حجر العسقلاني : ليس هذا في نسخة عمرو بن حزم . (تلخيص الحبير ٢١/٤)

ولأنه قول عمر (١) وعلى (٢) وابن عباس (٣) وزيد بن ثابت (٤) (رضى الله عنهم) (٥) وليس يعرف لهم مخالف قصار إجماعاً .
ولأن الدية مال، والقصاص حد، والمرأة تساوى الرجل فى الحدود، -
فساوته (٦) فى القصاص ولا تساويه فى الميراث، وتكون على النصف منه (فلم تساوه فى الدية ؛ وكانت على النصف منها) (٥) وفيه انفصال
فأما الجنين فلأن اشتباه حاله فى الحياة والموت والذكورية (٧) -
والأنوثة أوجب حسم الاختلاف بإيجاب الغرة مع اختلاف أحواله ، فلم يجوز أن -
يقاس عليه ما زال عنه الاشتباه وانحسم فيه التنازع .
(٨)

-
- (١) عن مكحول وعطاء قالوا : أدركنا الناس على أن دية المسلم الحر على عهد النبى صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل فقوّم عمر بن الخطاب رضى الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو إثني عشر ألف درهم ، ودية -
الحرّة المسلمة إذا ماتت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم فإنما كان الذى أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل ، ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل / يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق) (السنن الكبرى ٩٥/٨)
(٢) عن إبراهيم : عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما قالوا : (عقل المرأة على النصف من دية الرجل فى النفس وفيما دونها) السنن الكبرى ٩٦/٨
(٣) والأثر عنه : لم أقف عليه فيما تيسر لى من المراجع ، والله أعلم
(٤) عن الشعبى عن زيد بن ثابت قال : (جراحات الرجال والنساء سواء إلى الثلث، فما زاد فعلى النصف) (السنن الكبرى ٩٦/٨)
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٦) ب : فتساويه
(٧) ب : والذكورة
(٨) حسمه فانحسم : أى قطع (المصباح المنير ١٣٦/١ مختار الصحاح ١٣٦)

فصل

فإذا ثبت أن ديتها (فى النفس) (١) على النصف من دية الرجل فقد

اختلف الفقهاء فى دية أطرافها وجراحها (٢) على مذاهب شتى :

الرجل

فمذهب الشافعى (٣) : أن دية أطرافها وجراحها على النصف من دية % ٨١/ب

فيما قل أو كثر، وبه قال على بن أبى طالب عليه السلام (٤) وهو قول أبى حنيفة

فى أهل الكوفة (٥) وعبيدالله بن الحسن العنبرى (٦) فى أهل البصرة ، والليث -

بن سعد (٧) فى أهل مصر .

وقال ابن مسعود (٨) وشريح (٩) : المرأة تعاقب الرجل إلى نصف عشر دية

أى تساويه فى الدية إلى نصف عشرها ، وهو دية السن والموضحة (١٠) ، ثم تكون على

النصف من الرجل فيما زاد عليه (١١) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٢) ب : أوجراحها

(٣) أنظر: مغنى المحتاج ٥٧/٤ نهاية المحتاج ٢٠٣/٧ شامل ٥٢/٦ البيان ٥٧/٨

(٤) ب : رضى الله عنه .

عن على رضى الله عنه قال : (عقل المرأة على النصف من عقل الرجل فى النفس

وفيما دونها) السنن الكبرى ٩٦/٨ مصنف عبدالرزاق ٣٩٧/٩

(٥) أنظر: فتح القدير ٢٧٧/١٠ البحر الرائق ٣٧٥/٨

(٦) عبيدالله بن الحسن هو : عبيدالله بن الحسن بن حصين بن أبى الحر مالك

بن الخشاش العنبرى القاضى البصرى ، فقيه بصرى ثقة ، من سادات أهل البصرة

فقهها وعلمها ، مات سنة ١٦٨ هـ . (تهذيب التهذيب ٧/٧ الكاشف ١٩٧/٢

ميزان الاعتدال ٥/٣)

(٧) الليث بن سعد : سبقت ترجمته

(٨) ابن مسعود : سبقت ترجمته

(٩) شريح : هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم - أبو أمية الكوفى القاضى

ويقال : شريح بن شرحبيل أو ابن ثراحيل ، تابعى ثقة مشهور ، أدرك النبى -

على الله عليه وسلم ولم يلقيه . روى عن عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود

وغيرهم ، وعنه النخعى والشعبى وابن سيرين وغيرهم ، وتوفى سنة ٧٨ هـ .

(تهذيب التهذيب ٣٢٦/٤ تقريب التهذيب ١٤٥ تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٣/١/١

نشرات الذهب ٨٥/١)

(١٠) ب : الموضحة - بدون الواو

(١١) ب : على ذلك .

أنظر: المغنى لابن قدامة ٤٠٢/٨ نيل الأوطار ٧٢/٧ موسوعة فقه عبيدالله بن

مسعود (١٩١)

وقال زيد بن ثابت وسليمان بن يسار (١): تعاقل الرجل إلى دية المنقلة، وذلك عشر الدية ونصف عشرها، ثم تكون على النصف فيما زاد (٢).
 وقال مالك (٣): تعاقله إلى ثلث الدية - أرش المأومة والجائفة
 ثم تكون على النصف منه فيما زاد (٤) وبه قال من المحابة عمر بن الخطاب -
 (رضي الله عنه) (٤). ومن التابعين سعيد بن المسيب والزهرى (٥) وممن
 الفقهاء أحمد (٦) وإسحاق (٧)، وقد ذكره الشافعى فى القديم، فمن أصحابه (٨)
 من جعله مذهبا له فى القديم، ومن أصحابنا من جعله حكاية عن مذهب غيره (٩)
 (قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن (١٠) سألت سعيد بن المسيب: كم فى
 أصبع المرأة؟ قال: عشر. قلت: ففى أصبعين؟ قال: عشرون. قلت: (٤) ففى
 ثلاث؟ (١١) قال: ثلاثون. قلت: ففى أربع؟ (١٢) قال: عشرون. فقلت له:
 لما (١٣) عظمت مصيبتها قلّ عقلها. قال: هكذا السنة يا بن أخى (١٤).
 واستدل من ذهب إلى هذا برواية عمرو بن شعيب (١٥) عن أبيه عن جده
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث ديتها)
 ولعل سعيد بن المسيب أشار بقوله: " هكذا السنة " إلى هذه الرواية .

١ / ٨٢

واستدل من ذهب إلى هذا برواية عمرو بن شعيب (١٥) عن أبيه عن جده
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث ديتها)
 ولعل سعيد بن المسيب أشار بقوله: " هكذا السنة " إلى هذه الرواية .

- (١) زيد بن ثابت وسليمان بن يسار : سبقت ترجمتهما
- (٢) المغنى ٤٠٢/٨ نيل الأوطار ٧ / ٧١ الشامل ٥٢/ ٦
- (٣) المدونة الكبرى ٤ / ٤٣٩
- (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٥) سعيد بن المسيب والزهرى : سبقت ترجمتهما
- (٦) المغنى ٨ / ٤٠٢
- (٧) إسحاق : سبقت ترجمته . وانظر: المغنى ٤٠٢/٨ نيل الأوطار ٧١/٧ الشامل ٥٢/٦
- (٨) ب : أصحابنا
- (٩) المجموع ١٧ / ٤٨٢ الشامل ٦ / ٥٢
- (١٠) ربيعة بن أبى عبد الرحمن : سبقت ترجمته
- (١١) ب : فإن فى ثلاث
- (١٢) ب : فقلت ففى رابع
- (١٣) ب : فقال لما
- (١٤) فقه سعيد بن المسيب ٤ / ٧٩
- (١٥) عمرو بن شعيب : سبقت ترجمته
- (١٦) ب : النبى
- (١٧) النساءى ٨ / ٤٠ بلغظ: (عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها)

ولأن المرأة لما ساوت الرجل في الميراث إلى المقدر بالثلث (١) -

وهو ميراث ولد الأم الذي يستوى فيه الذكور (٢) والإناث، وكانت على النصف من الرجل فيما زاد على الثلث - : وجب أن تساويه في الدية إلى الثلث ، وتكون على النصف فيما زاد .

ودليلنا هو أن نقص الأنثوية (٣) لما مُنِع من مساواة الرجل في دية النفس كان أولى أن يمنع من مساواته فيما دونها من ديات الأطراف والجراح، لأن دية النفس أغلظ اعتبارا بالمسلم مع الكافر (٤)

ولأنه لما كان القصاص (٥) فيما دون النفس معتبرا بالقصاص (٦) في النفس : وجب أن تكون الدية فيما دون النفس معتبرة بدية النفس، وهي فيه على النصف ، فكذلك فيما دونها .

وأما الجواب عن حديث عمرو بن شعيب: فلم يسنده لأن جده محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص (لا صحبة له ، وإنما يكون مسندا إذا رواه عن جده - عبدالله بن عمرو) (٧) لانه هو الصحابي . وقد قال (٨) الشافعي : لم (٩) أجد له نفاذا - يعنى : طريقا - لصحته (١٠)

(وأما) (٧) الميراث: فقد يكون فيه على النصف من الرجل فيما نقص من الثلث عند مقاسمة الإخوة ، وإنما ساوت ولذا الأم لأن الإدلاء فيه بالرحم (الذى) (٧) يوجب تساوى الذكور والإناث فيه كفرض الأبوين . فإن (١١) تكن العلة فيه تقديره بالثلث (١٢) فلم يجر أن يحصل (١٣) اختلاف . والله أعلم .

٨٢ / ب

-
- (١) ب : في الميراث المقدر - بدون " الثلث "
 - (٢) في الأصل : الذكر . والأوفق ما أنبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٣) ب : الأنثوية
 - (٤) وعبارة الشامل: " ودليلنا أنهما شخمان تختلف ديتهما فاختلف أرش أطرافهما كالمسلم والكافر " ٥٢/٦
 - (٥) ب : النقطان
 - (٦) ب : في القصاص
 - (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
 - (٨) ب : وقال
 - (٩) ب : ما
 - (١٠) انظر ترجمة عمرو بن شعيب ص ٤٠
 - (١١) ب : فلم
 - (١٢) ب : الثلث
 - (١٣) ب : يجعل

مسألة

- قال الشافعي (١): وفي ثدييها (٢) ديتها (٣) . وهذا صحيح لأن في -
الثديين جمالا ومنفعة فصارا في الدية كاليدين، وسواء كانا كبيرين أو صغيرين
من كبيرة أو صغيرة ، نزل فيهما لبن أو لم ينزل .
فإن قطعهما وأجاف ما تحتهما كان عليه الدية فيهما وأرش جائفتين -
تحتهما .
ولو ضربهما فاستحشفا ويبسا (٤) حتى مارا (لا) (٥) يألمان: فهذا -
شلل، وفيهما الدية كاملة، لأنه قد أبطل منافعهما وإن بقى الجمال بهما (٦)
كما لو أشل يده .
ولو ضربهما فاسترخيا (٧) مع بقاء الألف فيهما ففيهما حكومة . ولو
ضربهما فذهب لبنها فقد يجوز أن يكون نكاحه من الضرب ويجوز أن يكون من غيره .
فيسأل أهل العلم به : فإن قالوا : " إنه من الضرب " : كان فيه حكومة . وإن -
قالوا : " من غيره " : فلا شيء فيه .
ولو قطع إحدى الثديين : كان فيه نصف الدية كأحدى (٨) الثديين .
وكذلك لو ضربه فشل (٩) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : ثديها
(٣) مختصر المزنى ٥ / ١٣٤
(٤) ب : فاستحشفتا ويبستا
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : المحال فيهما
(٧) ب : فذهب
استرخى : يقال: أرخى الستر فاسترخى : أرسله .
(المصباح المنير ٢٢٤/١ مختار الصحاح ٢٣٩)
(٨) ب : كما في إحدى
(٩) الأم ١١٤/٦ المذهب ٢٠٩/٢ المجموع ٤٨٣/١٢ الشامل ٥٢/٦ البيان ٥٧/٨

مسألة

(٢) قال الشافعي (١)؛ وفي حُلْمَتَيْهِمَا (٢) دَيْتُهُمَا لِأَنَّ فِيهِمَا مَنْفَعَةَ الرِّضَاعِ .
وهذا صحيح . لأن جمال الثدي ومنفعته بالحلمة ، كما أن منفعة اليد بالأصابع .
فإننا قطع الحلمتين كان فيهما الدية كاملة (٤) كما تكمل الدية بقطع
الأصابع .

فإن عاد أو غيره فقطع ما بقي من الثديين بعد قطع الحلمتين؛ كان في
بقيتهما حكومة ، كما يجب في قطع الكف بعد قطع أصابعها حكومة ، وكذلك إذا - ١/٨٢
استحشفت الحلمتان بجنايته كملت ديتُهُمَا لذهاب منافعهما .
فإن قطع إحدى الحلمتين أو أحشفا كان فيها (٥) نصف الدية . ولو قطع
بعض أجزائها كان فيه من الدية بقسطه .

وهل يعتبر قسط المقطوع من نفس الحلمة أو من جميع (٦) الثدي ؟ على
قولين من اختلاف قوليه في قطع بعض حشفه الذكر . هل يعتبر قسطه من الحشفة -
أو من جميع الذكر ؟ على قولين، نذكرهما من بعد . لأن محل الحلمة من الثدي
محل الحشفة من الذكر (٧) .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) الحَلْمَةُ : رأس الثدي (مختار الصحاح ١٥٢ الصحاح ٥ / ١٩٠٢)

(٣) مختصر المزنى ٥ / ١٢٤ . وعبارته : وفي حلمتيها ديتها .

(٤) ب : تامة

(٥) ب : أو حشفهما كان فيهما

(٦) ب : أو جميع - بدون " من "

(٧) ب : بزيادة " والله أعلم "

أنظر: الأم ٦ / ١١٤ مغنى المحتاج ٤ / ٦٦ البيان ٨ / ٥٧

مسألة

(٣) قال الشافعي (١) : وليس ذلك في الرجل ، ففيهما (٢) من الرجل حكومة .
أما شدي الرجل فهو أقل منفعة وجما لا من شدي المرأة ، وإن لم يخلُ
من منفعة (٤) وجمال .

وفي قطعهما منه قولان :

أحدهما - وهو المنصوص عليه في هذا الموضع - : فيهما حكومة لأن كمال منفعتهما
بالرضاع ، وذلك مختص بالمرأة دون الرجل ، فوجب فيهما من الرجل حكومة ، ومن
المرأة دية .

والقول الثاني - قاله في كتاب الديات - : فيهما الدية كاملة ، لكمال نفعهما
في الجنس وإن كان أقل من نفعهما في غير الجنس .
ولو قطعهما وأجاف موضعهما فعليه في إحد (٥) التولين حكومة في
الشديين ودية جائفتين ، (وفي القول الثاني : دية كاملة في الشديين ودية
جائفتين) (٦) .

٨٣ / ب

ولو قطع حلمتي شدييه كان على قولين :
أحدهما : فيهما (٧) حكومة دون حكومة الشديين .
والثاني : فيهما دية كاملة كدية اليديين .
وفي قطع إحداهما نصف الواجب في قطعهما من حكومة أو دية (٨) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ب : ففيها
(٣) مختصر المزنى ١٣٤/٥
(٤) ب : منفعته
(٥) ب : على أحد
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) ب : فيه
(٨) ب : بزيادة " والله أعلم "
انظر: المذهب ٢/٢٠٩ الثامل ٥٣/٦ البيان ٥٧/٨

مسألة

قال الشافعي (١) : وفي إسكتيها - وهما شُفْراها - إذا أوعيا : الدية والرتقاً التي لا تؤتى وغيرها سواء (٢)
أما الإسكتان وهما الشفران : فهما (٣) ما غطى الفرج وانضم عليه من جانبيه (٤) كالشفتين في غطاء اللحم ، والجفون في غطاء العينين (٥) وفيهما الدية كاملة إذا قطعاً من الجانبين لما فيهما من كمال المنفعة - كالشفتين (٦)

فإن كان القاطع لهما امرأة : وجب عليها القصاص إن أمكن . وقال المزني : لا قصاص مع المَكْنَةِ (٧) لأنه قطع لحم (من لحم) (٨) وليس كذلك ، لأن حدهما في الخلقة يجري (٩) عليهما حكم المفصل في القصاص (١٠) وسواء قطعاً (١١) من بكر أو ثيب ، صغيرة أو كبيرة ، يطاق جماعها أو لا يطاق ، من رتق أو قرن (١٢) لأن الرتق والقرن عيب في الفرج مع سلامة الإسكتين ، فجريا (١٣) في كمال الدية مجرى شفتي الأخرس ، وأذن (١٤) الأُصم ، وأنف الأُخْصم (١٥) ولو ضرب إسكتيها فشلاً (١٦) : كملت ديتها ولا قصاص فيهما كاليد إذا شلت ، وهو بخلاف الأذن إذا استحشفت (١٧) في أحد التولين ، لأن شللها قد أذهب من منافعتها ما لم يذهب (١٨) استحشاف الأذن .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) مختصر المزني ١٣٤/٥
(٣) ب : وهما
(٤) ب : جنايته
(٥) ب : العين
(٦) المذهب ٢/٢٠٩
(٧) المكنة : التمكن (لسان العرب ١٣/٤١٢)
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ب : لأن إحداها في الجلد فجري
(١٠) ب : استيفاء القصاص
(١١) ب : قطعها
(١٢) قرن - يسكون الراء - : شيء يكون في فرج المرأة كالسن يمنع من الوطء
(لسان العرب ١٣/٣٣٥)
(١٣) ب : فجري
(١٤) ب : وأذن
(١٥) الأُخْصم : سبقت معناه ص ١٥١
(١٦) ب : فشلتا (١٧) ب : استحشفت (١٨) ب : يذهب -

ولو قطع إحدى الإشتكتين : كان فيه نصف الدية ، كما لو قطع إحدى

الشتتين .

فأما الركب : فهو بمنزلة العانة من الرجل ، وفي قطعه من المرأة
حكومة لا يبلغ بها الدية ، فإن قطعه (١) مع الشفرين فعليه دية في الشفرين
وحكومة في الركب .

والمخوفة وغيرها سواها . والخفض : (قطع) (٢) جلدة نابذة في أعلى
الفرج مثل عُرْف الديك (٣) وهي التي ورد الشرع بأخذها من النساء كالختان في
الرجال ، ولا شيء فيها إن قطعت (بجنابة) (٢) من دية ولا حكومة ، لورود الشرع
بأخذها تعبدًا - وإن كان يأخذها متعديًا إلا أن تسرى فيضمن أرش سرايتها
لمتعديه (٥) .

(٢)
مسألة

(قال الشافعي) (٢) : ولو أفضى ثيابا : كان عليه ديتهما (٧)
أما إفشاء المرأة : فقد اختلف أصحابنا فيه :
فذهب أبو علي بن أبي هريرة وجمهور البصريين : إلى أنه (هتك) (٢)
الحاجز (الذي) (٢) بين سبيل الفرجين القبل (٨) والدبر .

-
- (١) ب : فإن قطع قطعه
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٣) عرف الديك : لحمه مستطيلة في أعلى رأسه (المصباح المنير ٤٠٥/٢)
وفي لسان العرب ٢٤١/٩ : منبت الشعر والريش من العنق .
(٤) ب : من
(٥) ب : بزيادة " والله أعلم "
انظر : الأم ٦٥/٦ المجموع ٤٨٥/١٧ مغنى المحتاج ٦٧/٤ شامل ٥٣/٦
(٦) ب : فصل
(٧) مختصر المزني ١٣٤/٥ . وتماه : ومهر مثلها بوطئه إياها .
(٨) ب : من القبل .

وزهب أبو حامد الاسفرايني (١) وجمهور البغداديين: إلى أنه هتك (٢) الحاجز الذى فى الفرج بين مدخل الذكر ومخرج البول . وهذا قول أبى حنيفة (٣) والأول أظهر، لأن (خرق) (٤) الحاجز الذى فى القبل (بين) (٤) مدخل الذكر ومخرج البول هو استهلاك لبعض منافعه ، وليس فى أعضاء الجسد ما تكمل الدية فى بعض منافعه . وإذا خرق ما بين السبيلين كان استهلاكاً لجميع المنافع فكان بكامل الدية أحق .

فإن قيل بهذا - إنه خرق ما بين السبيلين : كان فى (٥) خرق الحاجز - الذى فى القبل حكومة . وإن قيل : إنه خرق حاجز القبل (٦) : كان خرق ما بين - السبيلين أولى بوجوب الدية .

٨٤ / ب

فإذا ثبت هذا فالإفشاء مضمون بالدية الكاملة - وإن كان البول معه مستمكاً ، فإن (٧) استرسل البول ولم يستمسك : وجب مع دية الإفشاء - حكومة فى استرسال البول .

وقال أبو حنيفة (٨) : إن استرسل البول بالإفشاء : ففيه الدية التامة وحدها من غير حكومة ، وإن استمسك البول ففى الإفشاء ثلث الدية . واستدل على أنه لا حكومة عليه مع استرسال البول بأن (٩) ما ضمن إتلافه بالدية دخل غرم منافعه (١٠) فى ديته ، كما لو قطع لسانه فأذهب كلامه أو فقأ عينه فأذهب بصره .

واستدل على أن فيه مع استمسك (١١) البول ثلث الدية : بأنه ليس هتك هذا الحاجز بأعظم من حاجز الجائفة ، فلما وجب فى الجائفة ثلث الدية : كان أولى أن لا يجب فى الإفشاء أكثر من ثلث الدية ، وتقديراً (١٢) بثلث الدية لأنهما معا (١٣) هتك حاجز فى جوف (١٤)

(١) أبو حامد الاسفرايني : سبقت ترجمته

(٢) ب : هتاك

(٣) حاشية رد المختار ٥٦٢/٦

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٥) ب : على من

(٦) ب : حاجزاً من القتل

(٧) ب : وإن

(٨) بدائع الصنائع ٤٨١١ / ١٠

(٩) ب : فإن

(١٠) ب : منافعتها

(١١) ب : استرسال

(١٢) ب : وتقدر

(١٣) ب : معها

(١٤) ب : من خرق

والدليل على أن في استرسال البول حكومة زائدة على دية الإفضاء :
أنه لما جاز أن يستمسك البول مع وجود الإفضاء وجاز أن يسترسل : علم أنه
في غير محل الإفضاء فصار من منافع غيره فوجب أن يكون أرشه زائدا على
أرش الإفضاء ، كما لو قطع أذنه فأذهب سمعه أو جده أنفه فأذهب شممه : لزمه
غرمهما ، وخالف ذهاب الكلام بقطع اللسان ، وذهاب البصر بفقأ العين لا اختصاصهما
بمحل (١) الجناية ، إذ ليس يصح أن يتكلم مع قطع لسانه ، ولا يبصر مع فقأ
عينه ، فلذلك لم يضمنهما (٢) بزيادة على أرش الجناية .
والدليل على أن في الإفضاء دية كاملة : أن الأعضاء الباطنة في
الجسد أخوف على النفس من الأعضاء الظاهرة ، فكانت بكمال الدية أحق ، وهذا -
الحاجز من تمام الخلقة ، ومخصوص بمنفعة لا توجد في غيره لا امتياز الحيض ومخرج
الولد / لأن الحيض والولد (٣) يخرجان من مدخل الذكر ، فإذا انخرق الحاجز -
بالإفضاء زال بالجناية عليه ما لا يقوم غيره مقامه فأشبه الأعضاء المفردة من
اللسان والأنف ، ولأن الإفضاء يقطع التناسل لأن (٤) النخلة لا تستقر
في محل العروق لا متزاجها (٥) بالبول ، فجري مجرى قطع الذكر والأنثيين (٦) -
وفي ذلك كمال الدية ، فكذلك الإفضاء .
فأما الاستشهاد بالجاثفة : فغير صحيح لأن دية الجاثفة الثلث -
لاندمالها ، ولو لم تندمل لأفضت إلى النفس ، فكمل فيها (٧) الدية ، والإفضاء
(غير) (٨) متدمل فكملة فيه الدية ، ولو اندمل لما كملت فيه الدية ، ولوجب
فيه حكومة فافترقا (٩) .

-
- (١) ب : محل
(٢) ب : يضمنها
(٣) ب : لأن البول والحيض
(٤) ب : في الإفضاء قطع التناسل ولأن
(٥) ب : لا شراكها
(٦) الأنثيان : الخصيتان (مختار المصاح ٢٨ المصاح المنير ٢٥/١)
(٧) ب : فكملة فيه
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ب : لوجب
(١٠) المذهب ٢٠٩/٢ المجموع ٤٨٨/١٧ منسئ المحتاج ٧٤/٤ نهاية المحتاج ٣٢٣/٧
التامل ٥٣/٦ البيان ٥٨/٨

فصل

فإذا ثبت ما ذكرنا من حكم الإفضاء فلا يخلو (من) (١) أن يكون -
بوطنياً أو بغير (٢) وطنياً.

فإن كان بغير وطنياً - وهو نادر - لم يخل (من) (١) أن يتدخل أو لا يتدخل : فإن اندمل ففيه حكومة (٣) ، وإن لم يتدخل ففيه الدية ، فإن اقترن به استرسال البول ففيه مع الدية حكومة . فإن (٤) اقترن بالإفضاء ذهب العذرة (٥) من البكر : وجب فيه مع دية الإفضاء حكومة العذرة (٦) على غير الزوج ، ولم تجب فيه على الزوج حكومة لأنه مستحق لإزالتها باستمائه ، فاستوى (٧) الزوج وغيره في دية الإفضاء وحكومة استرسال البول ، ولم يكن لهذا (٨) الإفضاء - تأشير في وجوب المهر على الأجنبي ، ولا في كماله على الزوج لخلوه من وطنياً . وإن كان هذا الإفضاء بوطنياً - وهو الأغلب - لم يخل حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون من زوج في نكاح .
والثاني : (أن) (١) يكون من وطنياً شبهة .
والثالث : أن يكون من زنا .
فأما القسم الأول : وهو أن يكون من زوج في عقد نكاح : فعليه دية الإفضاء وكمال المهر (٩) .
وقال أبو حنيفة (١٠) : إفضاؤها غير مضمون على الزوج وليس عليه أكثر من المهر ، استدلالاً : بأن ما استبيح (١١) من الوطنياً لم يضمن به ما

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : غير
(٣) ب : فإذا اندمل فقدر بحكومة
(٤) ب : وإن
(٥) العذرة : البكارة (المصباح المنير ٢/٣٩٩)
(٦) ب : الإفضاء
(٧) ب : إزالتها لاستمائه ، واستوى
(٨) ب : في هذا
(٩) الشامل ٥٣/٦
(١٠) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
انظر : بدائع الصنائع ١٠/٤٨١٣
(١١) ب : يستبيح .

حدث من استهلاك كزوال العذرة ، ولأن الفعل المباح لا تُضمن سرايته كالقطع في السرقة .

ودليلنا /: أنها جناية قد يتجرد الوطء عنها فلم يدخل (أرشها) (١) في حكمه كالوطء بشبهة لا يسقط بالمهر فيه دية الإفضاء .

ولأنهما حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين لأنه مهر مستحق (٢) بالتقاء الختانيين ودية مستحقة بالإفضاء فجاز اجتماعهما كالجزاء والقيمة

في قتل الصيد المملوك (٣)

ولأن الجنايات إذا ضمنها غير الزوج : ضمنها الزوج كقطع الأعضاء ١/٨٦

ولا تدخل عليه العذرة لأنها من الزوج مستحقة (٤) وبهذا فرقنا بينهما (٥) .

وأما استدلاله بحدوث سرايته عن فعل مباح فليس ما أدى إلى الإفضاء

مباحا ، وجرى مجرى ضرب الزوجة (٦) ، يستباح منه ما لم يؤد إلى التلف ولا -

يستباح (٧) ما أدى إليه ، وهو يضمن في (٨) الضرب ما أدى إلى التلف ، فوجب

أن يضمن بالوطء (٩) ما أدى إلى الإفضاء .

فصل

وأما القسم الثاني : وهو أن يكون الإفضاء من وطء شبهة ، فيلزم -

(١٠) الوطء بالشبهة مهر المثل بالوطء ودية الإفضاء ولا يسقط أحدهما بالآخر .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : هو المستحق

(٣) ب : والمملوك

(٤) ب : لأنها مستحقة من الزوج

(٥) ب : بينهم

(٦) ب : الزوج

(٧) ب : ولا يستباح به

(٨) ب : من

(٩) ب : لوطء

(١٠) ب : الوطء

وقال أبو حنيفة (١) : يلزمه دية الإفضاء ويسقط بها المهر، استدلالاً :
 بأن ضمان العضو بالإنفاق يدخل فيه (٢) ضمان المنفعة كما يضمن يده إذا قطعها
 بما يضمنها (به) (٣) لو أشلها .
 ودليلنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : (فأها المهر بما استحل
 من فرجها) (٤) فكان على عمومه .
 ولأنها جناية قد تنفك عن الوطء فوجب أن لا يدخل المهر (٥) ففى
 أرشها ، كما لو قطع أحد أعضائها .
 ولأنهما حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين فلم يتداخلا كالقيمة
 والجزاء ، وبهذا (٦) يمنع من جمعهم (٧) بين قطع اليد وشللها (٨)
 فإذا ثبت الجمع بين مهر المثل ودية الإفضاء لم يخل حال المغضاة
 من أن تكون بكراً أو ثيباً .
 فإن كانت ثيباً : التزم ماضيها (٩) ثلاثة أحكام : مهر مثلها ، ودية
 إفضائها ، وحكومة فى استرسال بولها .
 وان كانت بكراً : التزم الأحكام الثلاثة ، وهل يلتزم معها أرش بكارتها
 أو يكون داخلاً فى دية إفضائها ؟ على وجهين :
 أحدهما : يلزمه أرش البكارة لأنه يلزمه وإن لم يغضها ، فكان لزومه مع -
 إفضائها أولى .
 والوجه الثانى : لا يلزمه مع دية الإفضاء أرش البكارة ويكون داخلاً فى الدية
 لأنها جناية واحدة فوجب أن يدخل حكم ابتدائها فى انتهائها كدخول أرش الموضحة
 فى دية المأمومة .
 وقول الشافعى (١٠) : " لو (١١) أفضى ثيباً كان عليه ديتها " : ليس بشرط ،
 لأن إفضاء البكر والثيب فى الدية سواء .

(١) انظر : بدائع المنافع ٤٨١١/١٠

(٢) ب : فى

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٤) أبو داود ٩٨/٦ والدارمى بهذا اللفظ ٦٢/٢ والترمذى ٢٢٨/٤ وقال : هذا -
 حديث حسن .

(٥) ب : أرشها

(٦) ب : وهذا (١٠) ب : بزيادة " رحمه الله "

(٧) ب : جميعهم (١١) ب : ولو .

(٨) ب : وشللها

(٩) ب : بتغضيها

فصل

وأما القسم الثالث : وهو أن يكون الإفضاء من وطئ زنا ، فلا يخلو حال الموطوءة من أن تكون مطاوعة أو مكروهة (١)

فإن كانت مطاوعة : فليس لها مهر ولا أرش البكارة لأنها مبيحة (٢) له بالمطاوعة ، ولها دية الإفضاء لأنه قد يتبرد عن (٣) الوطئ ، بخلاف الافتراض (٤) ونهاى العذرة فصارت بالمطاوعة غير مبيحة للإفضاء وإن أباحت نهاب العذرة ، وعليها (٥) الحد .

وإن كانت مكروهة : وجب لها المهر ودية الإفضاء ، وفى وجوب أرش البكارة وجهان على ما مضى فى وطئ النسبة : يجب فى أحدهما ، ولا يجب فى الآخر وعليه حد الزنا دونها .

وقال أبو حنيفة (٦) : يسقط عنه المهر مع وجوب الحد عليه ، ولا يسقط

مهرها (٧) عند الشافعى بسقوط الحد عنها ، وقد مضى الكلام فيها (٨) . ١ / ٨٧

فصل

فإنذا تقرر ما وصفنا (٩) من حكم الإفضاء ووجوب الدية الكاملة فيه مع ما (١٠) يقتضيه من الأروش الزائدة (١١) فى استرسال البول ونهاب العذرة -

(١) ب : أو مكروهة

(٢) ب : مستحقة

(٣) ب : من

(٤) الافتراض : يقال : فضضت البكارة : أى أزلتها .

(المصباح المنير ٤٧٥/٢)

(٥) ب : فعلها

(٦) بدائع النائع ٤٨١١/١٠

(٧) ب : مهرها منه

(٨) الشامل ٥٣/٦ البيان ٥٧/٨ - ٥٨

(٩) ب : وصفناه

(١٠) فى الأصل : معما . والصحيح إملاء ما أثبتناه

(١١) ب : معها اقترن به من الأروش الزائد .

فقد ينقسم الإفضاء ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجرى عليه حكم العمد المحض وهو أن تكون الموطوءة صغيرة - والواطء كبير الذكر، ويعلم (١) أن وطء مثله يفضيها فهو عامد في الإفضاء (فتلزمه ديته مغلظة حالة في ماله (٢) ، وإن أفضى الإفضاء إلى تلفها : كان عليه القود، ودخلت دية الإفضاء (٣) في (٤) دية النفس، وكذلك أرش البكارة ولا يدخل فيه مهر المثل (٥)

والقسم الثاني : ما يجرى عليه حكم عمد الخطأ وهو أن يكون وطء مثله لمثلها يجوز أن يفضيها ويجوز أن لا يفضيها فيلزمه دية الإفضاء مغلظة على عاقبته ولا قود عليه في النفس إن انتهى الإفضاء إلى النفس .

والقسم الثالث : ما (٦) يجرى عليه حكم الخطأ المحض وهو أن يكون وطء مثله - مفضيا للصغيرة وغير مفضي للكبيرة، فيطأ الصغيرة وهو يظنها الكبيرة فيفضيها فيكون إفضاؤها خطأ محضا، فتكون الدية فيه مخففة على عاقبته دونه ولا قود في النفس إن انتهى الإفضاء إلى التلف، وتجب فيه الكفارة مع الدية لأن الإفضاء طارقتلا . والله أعلم (٧) .

مسألة

قال الشافعي (٨) : وفي العين القائمة واليد الشلاء والرجل الشلاء - ٨٧ / ب

حكومة (٩) .

أما العين القائمة فهي : التي (قد) (٣) ذهب بصرها وهي في صورة المحيطة فذهب نفعها وبقي جمالها ففيها إذا قلعت حكومة لأجل الألم وما أذهب من جمالها (١٠) .

(١) في الأمل : يعلم - بدون الواو - والأوفق ما أثبتناه .

(٢) في الأمل : ماله . والصحيح ما أثبتناه .

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .

(٤) ب : وفي

(٥) ب : عليه مهر السفه

(٦) ب : أن

(٧) شامل ٥٤/٦ تهذيب الأحكام ٦٣/٤

(٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه " (١٠) الأم ٢٠٨/٦ المذهب ٢٠٢/٢

(٩) مختصر المزني ١٣٤/٥ التنبية ٢٢٥ الأحكام السلطانية -

وحكى عن أبى بكر الصديق رضوان الله عليه (١) أنه أوجب فيها ثلث

الدية (٢).

وحكى عن زيد بن ثابت (رضى الله عنه) (٣) أنه أوجب فيها مائة

دينار (٤)

وهذا منهما (٥) على وجه الحكومة إن تقدرت باجتهاد أبى بكر ثلث -

الدية، وباجتهاد زيد مائة دينار، وقد يجوز أن يتقدر (٦) باجتهاد من بعدهما من

الحكام بهذا المقدار وبأقل منه (وبأكثر) (٣) بحسب اختلافه فى الثمين والقبح

والألم، لأن الاجتهاد فى الحكومات لا يجعلها محدودة فى جميع الجنايات (٧)

وكذلك اليد الشلاء التى لا تألم، والرجل الشلاء إذا قطعاً لدية -

فيهما (٨) لذهاب منفعتيهما، لأن منفعة اليد البطش، ومنفعة الرجل المشى، وقد

ذهب بطش اليد ومشى الرجل بشللهما وبقي الجمال بهما فسقطت الدية لذهاب -

المنفعة ووجبت الحكومة لأجل الجمال . (٩) .

(١) ب : رضى الله عنه

(٢) لم أقف على هذا الأثر فيما تيسر لى من المراجع.

والله أعلم

(٣) ما بين القوسين : لم يشته فى ب

(٤) مصنف عبدالرزاق ٣٣٤/٩ بلفظ: (أن زيد بن ثابت قضى فى العين القائمة إذا

طغيت - أو قال: بختت - بقائة دينار) مصنف ابن أبى شعبة ٢٠٧/٩ السنن

الكبرى ٩٨/٨ . وانظر : المختص ٤٦٦/٨ الشامل ٥٥/٦

(٥) ب : فيها

(٦) ب : يقدر

(٧) الشامل ٥٥/٦

(٨) ب : فيها

(٩) الأم ٦٣/٦ المذهب ٢٠٧/٢ التنبيه ٢٢٦ الأحكام السلطانية ٢٣٥

بجبر من على الخطيب ١٢٨/٤ .

مسألة

- قال الشافعي (١) : ولسان الأخرس (٢) - يعنى أن (٣) فيه حكومة إذا -
قطع لأن ذهب الكلام قد سلبه المنفعة فصار كالعين القائمة ، فاقضى لهذا -
التعليل أن تجب في قطعه حكومة كما يجب في العين القائمة .
وهذا القول على الإطلاق ليس بصحيح عندى ، لأن مقصود اللسان أفعال : ١/٨٨
أحدها (٤) : الكلام . والثانى : الذوق ، ويقترن بهما ثالث : يكون اللسان عوناً فيه
وهو إدارة (٥) الطعام (به) (٦) في الغم للمضغ .
فإن كان ذوق الأخرس بعد قطع لسانه باقياً ، ففيه حكومة كما أطلقه
الشافعي (٧) ولأنه (٨) ما سلبه القطع أحد النفعين (٩) المقصودين ، وإنما -
سلبه أقل منافعه وهو إدارة (٥) الطعام (به) (٦) في فمه .
وإن ذهب ذوق الأخرس بقطع لسانه : ففيه الدية كاملة لما قدمناه من
وجوب الدية في ذهب الذوق ، ولأنه (١٠) أحد الحواس كالشم بل هو أنفع ، فيكون
الإطلاق محمولاً على هذا التعليل . والله أعلم (١١) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) مختصر المزنى ١٣٤/٥
(٣) ب : وهى أن
(٤) ب : لأن مقصود الكلام يفعلان أحدهما
(٥) ب : إدارة
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٨) ب : لأن
(٩) ب : المنفعين
(١٠) ب : لأنه - بدون الواو
(١١) المذهب ٢٠٥/٢ معنى المحتاج ٦٣/٤ نهاية المحتاج ٣١١/٧

مسألة

قال الشافعي (١) : والذكر الأشل فيكون منبسطا (٢) لا ينقبض -

أو منقبضا لا ينسط (٣) .

أما الذكر السليم من شلل ففيه الدية تامة ، لرواية عمرو بن حزم (٤)

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كتابه إلى اليمن : (وفي الذكر الدية) (٥)

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنه قضى في الوديف الدية) (٦)

قال كُطْرِب (٧) : الوديف : الذكر .

ولأنه من آلة التناسل ، وذلك من أعظم المنافع ، ولأنه أحد منافذ

الجسد فأشبهه الأنف (٨)

ولا فرق بين ذكر الصبي والرجل والشيخ الهم (٩) والعين الذي لا -

يأتى النساء لأن العنة (١٠) عيب في غير الذكر لأن الشهوة في القلب ، والمنى

في الملب ، فإن كانت العنة من قلة الشهوة فمحلها (١١) في القلب ، وإن كانت

من (١٢) قلة الماء فمحلها في الملب ، والذكر ليس بمحل لواحد منهما فكان سليما ٨٨ / ب

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ب : يكون متوسطا

(٣) مختصر المزنى ١٣٤/٥ . وفيه : " وذكر الأشل "

(٤) عمرو بن حزم : سبقت ترجمته

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . والحديث سبق تخريبه .

(٦) ب : بالرديف بالدية

انظر ٢٨ مصنف عبدالرزاق ٣٧١/٩ مصنف ابن أبي شيبة ٢١٣/٩ مراسيل أبي -

داود/بلفظ: (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذكر الدية)

ولم أجد الحديث باللفظ الذي ذكره المؤلف رحمه الله .

(٧) قطرب : هو محمد بن المستنير - أبو علي البصري المعروف بقطرب ، عالم -

بالأدب واللغة ، أخذ عن سيبويه وجماعة من علماء البصريين ، ويقال : إن

سيبويه لقبه قطربا لأنه يبكر في المجيء إليه فقال : ما أنت إلا قطرب ليل .

والقطرب : دويبة لا تزال تدب ولا تهتدي . وتوفي سنة ٢٠٦ هـ .

(شذرات الذهب ١٥/٢ تاريخ بغداد ٢٩٨/٣ الأعلام ٢١٥ /٧)

(٨) ب : الأنف

(٩) الهم - بالكسر - : الشيخ الفاني (مختار الصحاح ٦٩٩ المصباح المنير ٦٤١/٢)

(١٠) ب : والعنة

(١١) ب : فإن العنة في قلة الشهوة محلها

(١٢) ب : في .

من العنين كسلامته من غير العنين، وكانت الدية فى قطعه منهما (على) (١) -
سواء .

فإن قطع حشفة الذكر حتى استوعبها مع بقا القضيبة (٢) ففيها الدية
لأن نفع الذكر لحشفته كما تكمل دية الكف (٣) بقطع الأمابع .
فإن قطع بعض الحشفة : كان عليه (٤) من الدية بقسطها . وهل -

تتقسط على الحشفة وحدها أم على جميع الذكر ؟ على قولين :
أحدهما : تتقسط على الحشفة لأن الدية تكمل بقطعها فتقسط عليها أبعاضها
فيلزمه (٥) فى نصف الحشفة نصف الدية - وإن كان أقل من نصف الذكر .
والقول الثانى : أنه تتقسط دية المقطوع من الحشفة على جميع الذكر لأنسه
الأصل المقصود بكمال الدية ، فكانت أبعاضه مقسطة عليه ، فعلى هذا إن كان
المقطوع من نصف الحشفة - هو سدس الذكر - لزمه (٦) سدس الدية .
(٧)
وكذلك حكم الحلمة من الشدى إذا قطع بعضها كان على هذين القولين .

فصل

فأما الأنثيان - وهما الخُصيتان - ففيهما الدية ، لأنهما من تمام
الخلقة ، وهما محل (٨) التناسل لانعقاد منى الملبى يسراهما إذا نزل -
إليهما فصار لقاحا (٩) فيها ، ولأن الحياة تحلها ، ولذلك (١٠) كان عسر

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٢) القضيبة : الذكر كل ذكر ، ويكنى بالقضيبة من ذكر الإنسان وغيره من
الحيوان . (الإقطاح ٢٧٠/٢ ، ٨٢٥ تاج العروس ٤٣٢/١)
- (٣) ب : الكفين
- (٤) ب : عليها
- (٥) ب : على أبعاضها فلزمه
- (٦) ب : منه
- (٧) ب : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : الأم ١٠٦/٦ المذهب ٢٠٨/٢ مغنى المحتاج ٦٧ / ٤
- (٨) ب : من محل
- (٩) ب : إذا نزل إليها القاحا
- (١٠) ب : وكذلك .

الأنثيين مفضيا إلى التلف، ولا فرق في الأنثيين بين قطعهما من كبير أو صغير
عثنين وغير عثنين ، سواء كان باقي الذكر (١) (أو مجبوا (٢) لأن جَبَّ الذكر نقص
في غيره (٣) .

وأوجب مالك (٤) في أنثى المجهوب الذكر حكومة ، لأن جب الذكر (٥)
قد أثر في نقص الأنثيين بعدم (٦) النسل .

وهذا فاسد بما قدمناه من أنه نقص في غيره فلم يؤثر فيه مع سلامته .
وفي إحدى الأنثيين نصف الدية ، ولا فضل لیسرى على يمنى .
وحكى عن سعيد بن المسيب (٧) أنه أوجب في البيضة اليسرى ثلثي
الدية ، وفي اليمنى ثلثها ، لأن محل المنى في اليسرى ومحل الشعر في اليمنى .
وهذا (قول) (٨) فاسد ، لأن كل عضوين كملت فيهما الدية : تَنَصَّفَتْ
في كل واحد منهما على سواء وإن اختلفت منافعهما كاليدین (٩) وعلى أن ما ذكره
من لقاح اليسرى مطلقون يذكره الطب . وقد حكى عن عمرو بن شعيب (٨) أنه قال :
" عجبت ممن يفضل البيضة اليسرى (٥) على (٩) اليمنى ، لأن النسل منها ، كان
لنا غنم (١٠) فخصيناها من الجانب الأيسر فكان يلقح (١١) " .
فإن (١٢) قطع الذكر مع الأنثيين لزمه ديتان : إحداهما في الذكر ،
والأخرى في الأنثيين ، سواء قطعتهما معا أو قطع إحداهما (١٣) بعد الأخرى ، -
سواء قدم (١٤) قطع الذكر أو قطع الأنثيين (١٥) .

-
- (١) ب : كانا في الذكر
(٢) مجبوب - من الجَبَّ - وهو القطع (المحتاج ١٦٦/١ الممباح المنير ٨٩/١)
(٣) المذهب ٢٠٨/٢ مغنى المحتاج ٦٢/٤ نهاية المحتاج ٣١٤/٧
(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف - رحمه الله - من قول الإمام مالك رحمه الله هذا
ولمّا ورد عنه أن في قطع الأنثيين الدية كاملة سواء قطعنا قبل الذكر أو بعده
وسواء كان له الذكر أو لا . انظر شرح منح الجليل ٤٠٩/٤
الخرشي ٣٧/٨ المدونة الكبرى ٤٣٧/٤
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : لعدم
(٧) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته
انظر : فقه سعيد بن المسيب ٧٠/٤ بداية المبتدئ ٤٢٢/٢
(٨) عمرو بن شعيب : سبقت ترجمته
(٩) ب : وعلى
(١٠) ب : كان هم
(١١) ب : فلن يكفي .
انظر المجموع ٤٨٠/١٧ : حكى عن عمرو بن شعيب أنه قال : " عجبت لمن يقول
إن النسل من اليسرى ، كان إلى غنيمات وأخصبتها فألقحت " .
(١٢) ب : وإن (١٣) ب : أحدهما (١٤) ب : تقدم
(١٥) المجموع ٤٨٠/١٧ الشامل ٥٤/٦

(وقال مالك (١) : إن قطعهما معا ففيه الدية وحكومة (٢) وإن قطع

الذكر ثم الأنثيين : وجب دية في الأنثيين وحكومة في الذكر .

وقال أبو حنيفة (٣) : إن قطعهما معا أو قطع الذكر ثم الأنثيين -

فعليه ديتان كما قلنا ، وإن قطع الأنثيين أولاً ثم الذكر : فعليه دية في الأنثيين ٨٩ / ب
وحكومة في الذكر ، كما قال مالك .

وهذا خطأ ، لأن كل ما (٤) كملت فيه الدية إذا انفرد : لم تنقص

ديته إذا اقترن بغيره كاليدنين مع الرجلين أو قطع الأذنين مع نهاب السمع .

وعلى قول أبي حنيفة : أن كل عضوين كملت ديتاهما إذا اجتمعا : كملت

ديتاهما (٥) إذا افترقا ، كما لو قدم قطع الذكر (٦)

وهكذا لو وجأ (٧) ذكره حتى استحشفت ووجأ أنثيه حتى استحشفتا :

وجب في كل واحد منهما (٨) دية كاملة لأنه قد أذهب منافعهما بالاستحشاف -

والشلل .

(١) لم أجد ما ذكره المؤلف - رحمه الله - ولعله أطلع على بعض الأقوال التي
لم تصل إلينا . والله أعلم . ففي المدونة الكبرى ٤/٤٣٧ : (قال مالك .
فمن قطع ذكر رجل وأنثيه جميعاً : إن عليه ديتين ، فإن كان قطع أنثيه
ولم يقطع الذكر ففيه الدية كاملة ، وإن قطع ذكره بعد ذلك ففيه الدية
كاملة ، وإن قطع ذكره ثم قطع أنثيه بعد ذلك ففي الذكر الدية وفي
الأنثيين أيضاً بعد ذلك الدية كاملة) وانظر : الخرشى ٣٧/٨ شرح
منح الجليل ٤/٤٠٩ .

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٣) البحر الرائق ٣٧٧/٨

(٤) ب : كلما

(٥) ب : دياتهما

(٦) ب : بزيادة " ولأن دية الذكر ثبت فضا من دية الأنثيين ، فكان ينكمل
الدية فيه أحق " .

(٧) وجأ : يقال وجأً يوجأ - أوجأ : إذا غربته بسكين ونحوه في أى موضع كان .

(المصباح المنير ٢/٦٤٩ - ٦٥٠)

(٨) ب : منها

فصل

فأما (١) إذا قطع ذكرا أشل (٢) ينقبض فلا (٣) ينبسط ، أو ينبسط
فلا (٣) ينقبض : فهي مسألة الكتاب (٤) ، وفيه حكومة كقطع اليد الشلاء لأن شلل
الذكر قد أبطل منافعه .
فإن قيل : فمنافعه باقية لأنه مخرج البول ، وخروجه من الأشل كخروجه
من غير الأشل ، فوجب أن تكمل (٥) فيه الدية .
قيل : مخرج البول منه هو أقل منافعه لأن البول يخرج مع قطعه ، وقد
فات (٦) بقطعه أكثرها (٧) فلم يلزم فيه إلا حكومة .
وهكذا (٨) لو قطع خصيتين مستحشفتين كان فيهما حكومة للذهب -
منافعهما بالاستحشاف (٩) .

مسألة

قال الشافعي (١٠) : وفي الأذنين المستحشفتين بهما (١١) من الاستحشاف
ما باليدين من الشلل ، وذلك إن حُرِّكا (١٢) لم يتحرَّكا ، أو يُغْمَزهما (١٣) بما يؤلم ١/٩٠
فلا يألما ؛ حكومة (١٤) .

-
- (١) ب : وأما
(٢) ب : أشلاء
(٣) ب : ولا
(٤) أي فهي المسألة التي تبحث في هذا الكتاب (أي كتاب الديات) وهي من
قول الشافعي : " والذكر الأشل فيكون منبسطا لا ينقبض "
(٥) ب : أن لا تكمل .
(٦) في الأصل : مات . والصحيح ما أثبتناه
(٧) ب : الأكثر
(٨) ب : فلزم فيه حكومة ، قال وهكذا .
(٩) ب : بزيادة " والله أعلم "
انظر : الأم ١٠٦/٦ المذهب ٢٠٨/٢ مثنى النهج ٦٧/٤
(١٠) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(١١) ب : فيهما (١٤) ب : كما يؤلم فلا يؤلما - بدون " حكومة "
(١٢) ب : تحركا انظر مختصر المزني ١٣٤/٥ وفيه : " وذلك إن
(١٣) ب : يغمزهما ، تحركا فلا تتحرَّكا أو تغمزا بما يؤلم فلا تألما .

إعلم أن شلل الأعضاء على ضربين :

أحدهما : ما يسلبها جميع المنفعة ولا يبقى فيها إلا الجمال وحده على نقص فيه (١) كشلل اليدين والرجلين لأنه قد أذهب منافعهما وبقي بعض جمالهما لأنه ليس جمالاً سليمة (٢) كجمال الشلاء، ففيهما إذا شلت بجنايته: الدية لذهاب المنفعة . ولو قطعهما (٤) بعد الشلل كان فيهما (٥) حكومة لذهاب الجمال . والضرب الثاني : ما يبقى (٦) بعد الشلل الجمال والمنفعة على نقص فيهما - كاستحشاف الأذنين والأنف لأن الأذنين بعد استحشافهما تجمع الصوت، والأنف بعد استحشافه يجذب الروائح المشمومة ففيهما (٧) إذا جنى عليهما فاستحشفتا (٨) قولان :

أحدهما : الدية كاملة كغيرها (٩) من الأعضاء إذا شلت .

والثاني : حكومة لبقاء الجمال والمنفعة .

ولو قطعهما بعد الاستحشاف كان على قولين أيضاً :

أحدهما : فيهما (١٠) الدية إذا قيل في استحشافهما حكومة .

والقول الثاني : فيهما حكومة إذا قيل في استحشافهما الدية (١١)

-
- | | | |
|------|-------|---|
| (١) | ب | : منه |
| (٢) | ب | : السليمتين |
| (٣) | ب | : في ذهاب |
| (٤) | ب | : قطعها |
| (٥) | ب | : فيها |
| (٦) | ب | : بقى |
| (٧) | ب | : يحرم من روائح الشم ففيها |
| (٨) | ب | : عليها فاستحشفت |
| (٩) | ب | : كغيرهما |
| (١٠) | ب | : فيه |
| (١١) | انظر: | الأم ١٠٩/٦ مخنن المحتاج ٦١/٤ المذهب ٢٠٢/٢ |

مسألة

قال الشافعي (١): وكل جرح ليس فيه أرش معلوم : حكومة (٢) . وهذا صحيح . وهو ما دون الموضحة في شجاج الرأس ، وما دون الجائفة في جراح الجسد ففيهما حكومة ، تتقدر بالاجتهاد بحسب الألم والشين لا يبلغ بما (٣) في شجاج الرأس دية الموضحة ، ولا بما في (جراح) (٤) البدن دية (٥) الجائفة ، لأن - الموضحة أغلظ مما تقدمها ، والجائفة أجوف مما (٦) دونها فلم يجز أن يبلغ بالأقل دية الأكثر (٧) .

مسألة

قال الشافعي (١): وفي شعر الرأس (٨) والحاجبين واللحية وأهداب العينين (٩) في كل ذلك حكومة (١٠) . وهذا قاله ردّاً على أبي خنيفة ، لأنه أوجب في كل واحد (١١) من هذه الشعور الأربعة الدية (١٢) تامة (١٣) . وأوجب الشافعي في جميعها حكومة تتقدر بحسب الشين ، ولم يوجب فيها الدية لأمرين : أحدهما : أن الدية تجب فيما يكون له مع الجمال منفعة ، وهذا مطلوب المنفعة فلم تجب فيه (١٤) الدية .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " (٢) مختصر المزني ١٣٤/٥ (٣) ب : فيها (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (٥) ب : لأنه (٦) ب : فما (٧) ب : بزيادة " والله تعالى أعلم " (٨) ب : الشعر من الرأس (٩) ب : وأهداب الحاجبين واللحية (١٠) مختصر المزني ١٣٤/٥ (١١) ب : واحدة (١٢) ب : دية (١٣) فتح القدير ٢٨١/١٠ المبسوط ٣٧٧/٨ (١٤) ب : لم تجب فيها

والثانى : أن الدية تجب فيما يؤلم قطعه وتخاف سرايته ، وقد عدم فى الشعر
الألم والسراية (فلم يجب فيه دية ، وإذا) (١) كان كذلك لم يخل حال الشعر -
المأخوذ من الجسد من ثلاثة أقسام :

أحدها : ما لا يحدث أخذه شيئا فى جميع الناس ، وذلك مثل شعر الإبط (٢) والعانة (٣)
فلا شيء فيه ، سواء عاد أولم يعد إلا أن يحدث فى الجلد أثرا فيلزم فى أثر -
الجلد حكومة (٤) دون الشعر المأخوذ منه .

وقد خرج بعض أصحابنا فيه وجهان ثانيا أن فيه إذا لم يعد: حكومة
وإن كان زهابه أجمل ، لأن التافى قد أوجب فى لحية المرأة إذا نتفت فلم تعد:
حكومة وإن كان زهابها أجمل بالمرأة من نباتها ، وهما (٥) فى المعنى (سواء) (٦)
والقسم الثانى : ما يحدث أخذه شيئا فى جميع الناس كشعر (٧) اللحية والحاجبين
وأهداب العينين: ففيه إذا (٨) لم يعد: حكومة . وإن (٩) عاد (مثل) (١) نيابة ١/٩١
قبل (أخذه) (١) ففيه وجهان :

أحدهما : لا شيء فيه

والثانى : فيه حكومة هى دون حكومة مالم يعد (١٠)

وقد (١١) لرح الشافعى (١٢) إلى الوجهين معا . فلو (١٣) خرج على

قولين (كان) (١) محتملا (١٤)

فلو ثبت بعضه ولم يثبت بعضه لزمته (١٥) حكومة مالم يثبت ، وفى

حكومة ما ثبت وجهان على ما مضى .

والقسم الثالث : ما يحدث أخذه شيئا فى بعض الناس ولا يحدث شيئا فى بعضهم وهو
شعر الرأس والشارب، يحدث شيئا فيمن لم تجر عادته بخلق رأسه وحف شاربه .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٢) الإبط : ما تحت الجناح (المصباح المنير ١/١)

(٣) العانة : منبت الشعر فوق المرأة وذكر الرجل (المصباح المنير ٢/٤٣٩)

(٤) ب : إلا أن يحدث أخذه شيئا فى الجلد حكومة

(٥) ب : فهما

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل .

(٧) ب : كنتف

(٨) ب : إن

(٩) ب : نعمان (١٣) ب : ولو

(١٠) وذلك لأن الحادث نعمة جديدة (١٤) يعنى أن هذا التخريج مقبول

(١١) ب : ولقد فقها .

(١٢) ب : بزيادة "رضى الله عنه" (١٥) ب : لزمه .

- ولا يحدث شيئا فيمن جرت عادته بذلك .
- فإن أخذه ممن لا يشينه (١) أخذه : فلا شيء عليه (٢) إن عاد ، وإن لم يعد فهل فيه حكومة هي أقل من حكومة الشعر (٣) أم لا ؟ على وجهين .
- وإن أخذه ممن يشينه أخذه ففيه (إن لم يعد) (٤) حكومة وهي (٥) - أكثر من حكومته فيمن (٦) لا يشينه أخذه ، وإن عاد ففيه ما قدمناه من الوجهين .
- فأما القصاص في نشف الشعر : فلا يجب لاختلاف الناس في كثافته وخفته وطوله وقصره وشينه وجماله ونهايه ونباته (٧) .

مسألة

- قال الشافعي (٨) : ومعنى الحكومة : أن يقوم المجنى عليه كم يساوى لو كان عبدا غير مجنى عليه ، ثم يقوم مجنبا (٩) عليه ، فينظر ما (١٠) بين - القيمتين ، فإن كان العشر ففيه عشر الدية ، أو الخمس فعليه خمس الدية (١١) .
- وجملة الأروش في الجنايات ضربان :
- أحدهما : ما ورد الشرع بتقديره فينطلق عليه اسم الدية واسم الأرش لإلادية - النفس (فلا ينطلق عليها اسم الأرش ، لأن الأرش لتلافي (١٢) ظل) (٤) ولم يبق مع تلف النفس ما يتلافي (١٣) فلم تسم ديتها أرشا فكل شيء تقدرت ديتته بالشرع : زال الاجتهاد فيه ، ويساوى حكمه مع قلة الشين وكثرته .

- (١) ب : يشين
- (٢) ب : فيه
- (٣) ب : الشعر الشائن
- (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٥) ب : هي
- (٦) ب : حكومة من
- (٧) ب : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : الأم ١٠٩/٦ المجموع ١٧/٤٩١ - ٤٩٢
- (٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٩) في الأصل : مجنى عليه . والصحيح ما أثبتناه
- (١٠) ب : كم
- (١١) مختصر المزنى ١٣٤/٥
- (١٢) تلافي : تدارك . (الصحاح ٦/٢٤٨٤ لسان العرب ١٥/٢٥٢)
- (١٣) ب : بزيادة " حكمه "

فما تقدرت أروشه بالدية الكاملة كالأنف (١) واللسان والذكر ففيه من العبد جميع قيمته ، وما تقدر أروشه بنصف الدية كالإحدى (٢) العينين وإحدى اليدين والرجلين ففيه من العبد نصف قيمته ، وما تقدر أروشه بعشر الدية كالأصبع ففيه من العبد عشر قيمته ، وكذلك فيما زاد ونقص فيصير الحر أصلاً للعبد في المقدر (٣)

(٥) والضرب الثاني : ما لم يرد (٤) الشرع بتقدير أروشه فالواجب فيه حكومة (تختلف باختلاف الشين ، لا يتقدر إلا باجتهاد الحاكم (٦) ولذلك سميت حكومة لا استقرارها (٧) بالحكم ، فإن اجتهد فيها من ليس بحاكم ملزم (٨) : لم يستقر تقديره لأنه لا ينفذ حكمه ، ثم إذا تقدرت باجتهاد الحاكم في واحد (٥) : لم يصح ذلك حكماً مقدراً في كل أحد لأمرين (١٠) :

أحدهما : لقصور مرتبة الاجتهاد (٩) عن النص فصار الاجتهاد خصوصاً ، والنص - عموماً -

والثاني : لا اعتبار الشين في الاجتهاد (٥) وحذفه من النص .

وإذا كان كذلك فمعرفة الحكومة أن يقوم المجنى عليه لو كان عبداً لا -

جناية به ، فإذا قيل (١١) مائة دينار قوم بعد (١٢) هذه الجناية . وإذا قيل (١٣) ١/٩٢ تسعون ديناراً علم أن نقص الجناية عشرة من مائة هي عشرها ، معتبر من دية نفس الحر (١٤) فيكون أروشه عشر الدية ، ولو نقص بعد الجناية عشرون من مائة هي خفصها كان أروشه خمس الدية ، وكذلك فيما زاد ونقص .

(١) ب : والأنف

(٢) ب : لإحدى

(٣) ب : المعين .

قال الأئمة : العبد أصل الحر في الجنايات التي لا يتقدر أروشه ، كما أن الحر أصل العبد في الجنايات التي يتقدر أروشه (مغلبي المحتاج ٧٧/٤)

(٤) ب : يتفرد

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٦) ب : الحاكم

(٧) ب : بزيادة " في ذلك "

(٨) كأن حكم من لم يكن مؤلفاً للمقتضاه في هذه الناحية .

(٩) ب : لم يصح حكمها

(١٠) ب : أمرين

(١١) ب : وإذا قوم

(١٢) ب : بعد

(١٣) ب : فإذا قوم

(١٤) ب : دية النفس .

ولو كان المجنى (عليه) (١) عبداً كان الناقص من قيمته هو أرش -
حكومته فيصير العبد أصلاً للحر في الحكومة ، والحر أصلاً للعبد في التقدير .
وكان بعض أصحابنا يجعل نقص (٢) الجناية معتبراً من دية العضو -
المجنى عليه ، لا من دية النفس ، فإن كان على يد - وهو (٣) العشر - أوجب
عشر دية اليد ، وإن (٤) كان على أصبع أوجب عشر دية الأصبع ، وإن كان على
الرأس فيما دون الموضحة أوجب (٥) عشر دية الموضحة ، وإن كان على الجسد فيما
دون الجائفة أوجب عشر دية الجائفة ، ولم يعتبره من دية النفس حذراً من أن
يبلغ أرش الحكومة ديةً ذلك العضو أو زيادة عليه .

وهذا الاعتبار فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه لما كان التقويم للنفس دون العضو وجب أن يكون النقص معتبراً
من دية النفس دون العضو .
والثاني : أنه قد تقارب (٦) جناية الحكومة جناية المقدر كالسحاق مع -
الموضحة ، فلم اعتبر النقص من دية الموضحة لبعد ما بين الأرشين مع قرب ما -
بين الجنايتين .

فإن قيل : فإذا اعتبرتموه من دية النفس رسماً (٧) ساواه وزاد عليه ؟ ١٢ / ب
قيل : يحتزر من هذه (٨) المساواة والزيادة بحذفها (٩) والنقصان فيها (١٠) على
ما سنذكره فلا توجب زيادة ولا مساواة (١١)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : بعض
(٣) ب : هو
(٤) ب : وإن الجاني
(٥) ب : وجب
(٦) ب : تفاوت
(٧) ب : وربما
(٨) ب : بهذه
(٩) في الأصل : لحذفها . والأوفق ما أثبتناه ، وهو موافق لنسخة ب
(١٠) ب : منها
(١١) مغلبي المحتاج ٢٧/٤ المذهب ٢١٠/٢ المجموع ٤٩٥/١٧ روضة الطالبين ٣٠٨/٩
الشامل ٥٥/٦ المطلب العالي ١٩٥/٢٢

فمـل

فإننا تقرر ما وصفنا من اختيار (١) الحكومة فلا يخلو حال الجناية -
ذات (٢) الحكومة من أحد أمرين : إما أن يكون لها تأثير في (٣) نقصان القيمة
أو لا يكون :

فإن كان لها تأثير في النقصان (٤) - وهو العشر الموجب لعشر الدية -
نظرت: فإن كان أقل من دية العضو المجنى عليه كالجناية على إحدى (٥) العينين
يقدر (٦) أرش الحكومة بعشر الدية فيجب بها عشر الدية ، وإن كان مساويا لدية
العضو المجنى عليه كالجناية على الأصبع (٧) : لم توجب في حكومتها عشر الدية -
لأن (لا) (٨) يساوي أرش حكومتها دية قطعها ، ونقصت من عشر الدية التي هي
دية الأصبع ما يقتضيه الاجتهاد بحسب كثرة الشين وقلته .

ولو (٩) كان على الرأس - وهي دون الموضحة وكان نقصها عشر القيمة -
لم توجب بها عشر الدية لأنه أكثر من دية الموضحة (ونقصت من دية الموضحة)
بحسب الشين، ولا يجوز أن يجعل النقصان ناقصا حقه أو أقله (١٠) ما يجوز أن
يكون ثمننا لمبيع أو صداقا لزوجة .

وإن لم يكن للجناية تأثير في نقصان القيمة وذلك من أوجه (١١) :

إما بأن لا يكون للجراح بعد اندمالها (١٢) تأثير، أو يكون كقطع أصبح زائدة (١٣)

أو قلع سن شاغية (١٤) أو تلف لحية امرأة قد أذهبت الجناية شيئا وأحدثت

١/٩٣

-
- (١) ب : اعتبار
(٢) ب : وأرش
(٣) ب : من
(٤) ب : في النقصان تأثير
(٥) ب : أحد
(٦) ب : بعد
(٧) ب : بالجناية كالأصبع
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ب : فلو
(١٠) ب : النقصان تلفها حقه أو أقل
(١١) ب : أوجه
(١٢) ب : للجرح بعد اندماله
(١٣) ب : زائد
(١٤) سن شاغية : هي الزائدة على الأسنان وهي التي تخالف نبتتها نبتة غيرها
من الأسنان . (الصحاح ٦ / ٢٣٩٣ تاج العروس ١٠ / ٢٠٠)

جمالا فغيبها وجهان :

أحدهما - وهو قول أبي المباس بن سريج (١) :- أنه لا أرض لها وتكون هذرا ، لأنها لم تحدث نفعا .

وقد أشار الشافعي إلى هذا في اللطمة توجب الحكومة إن أثرت فسي تخيير (٢) البكسرة ، وتكون هذرا إن لم تؤخر .

والوجه الثاني - وهو قول أبي إسحاق المروزي (٣) :- أنها تُضمَن ولا تكون هذرا لا ستهلاك بحضرة الخلقة التي توجب ضمان جملتها ضمان أجزائها .

وقد أشار الشافعي إلى هذا في لحية المرأة إذا نتفت أنها توجب حكومة دون حكومة لحية الرجل وإن لم يحدث (٤) نتفتها في المرأة شيئا .

فعلى هذا إن كان عدم التأثير في جرح قد اندمل لم يبق له بعسد إلا اندمال أثر اعتبار (٥) نقصان أثره قيل إلا اندمال وبعد انقطاع دمه ، فإن لم يكن له تأثير اعتبرت (٦) نقصانه عند سيلان دمه فتجد له في نقصان القيمة

أثرا ، وكذلك في اعتبار حكومة قطع الأضراس الزائدة تعتبر وقت سيلان الدم .
وإن كان قلع سن شافية فهي وإن شئت أمقوية (٧) لما وراءها من سن

الأصل فمارت بعد قلعها أضعف فيعتبر نقصان تأثير قوة (٨) تلك السن وضعفها .
وإن كانت في نتف لحية امرأة فهو يحدث في المرأة زيادة ، وفي (٩)

الرجل نقصاناً فسقطت (١٠) الزيادة الحادثة في المرأة من النقصان الحادث في ١٣/ب

الرجل ، وينظر الباقي بعده فيعتبره (١١) من ديتها ، فإن لم يبق بعد إسقاط -
الزيادة شيء من النقصان أوجب (١٢) حينئذ أقل (١٣) مما يجوز أن يكون ثمنها -

أو صدقا . والله أعلم (١٤) .

(١) أبو العباس بن سريج : سبقت ترجمته

(٢) ب : تخيير

(٣) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته

(٤) ب : توجب

(٥) ب : اعتبر في

(٦) ب : اعتبر من

(٧) ب : مقومة

(٨) ب : فيعتبر ما بين قوة

(٩) ب : في - بدون الواو

(١٠) ب : فسقط

(١١) ب : فاعتبره -

(١٢) ب : أوجب

(١٣) في الأصل : ما قل . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(١٤) معنى المحتاج ٧٧/٤ المذهب ٢١٠/٢ روضة الطالبين ٣٠٨/٩ شامل ٥٥/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : وما كُسر من سن أو تُطع من شيء له أرش معلوم -
فعلى حساب ما ذهب منه .
وقد مضت هذه المسألة ، وذكرنا أن ما تقدرت فيه الدية من الأعضاء
والأسنان كان في أبعاضها إذا عرف مقدارها منها : قسطه من ديتها لأن ما قابل
جملة تقسطن على أجزائها كالأثمان ، فيكون (٢) في نصف السن نصف دية السن ،
وفي نصف الأذن نصف دية الأذن ، وكذلك فيما زاد أو نقص (٣) . فان جهل قدر -
الذاهب من الباقي تعذر تقسيط (٤) الدية عليه فوجب (٥) فيه حكومة (٦) .

مسألة

قال الشافعي (١) : وفي الترقوة (٧) جمل (٨) . وقال في موضع
آخر شبه ما حكى عن عمر فيما وصفت حكومة لا توقيت (٩) .
قال المزني : هذا أشبه بقوله كما تأول قول زيد في العين القائمة
مائة دينار (١٠) إن ذلك على معنى الحكومة لا توقيت . . . الفصل (١١)

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) ب : يكون
(٣) ب : ونقص
(٤) ب : تقسط
(٥) ب : ووجب
(٦) الشامل ٥٥/٦
(٧) الترقوة : العظم الذي بين شفرة النحر والعاتق (الصحاح ١٤٥٣/٤)
مختار الصحاح ٧٧ المصباح المنير ٢٤/١)
(٨) ب : بزيادة " وفي الخلع جمل " .
(٩) يعني لا تقدير .
(١٠) عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة إذا طقت -
أو قال : بخقت - بمائة دينار (السنن الكبرى ٩٨/٨ الموطأ بشرح الزرقاني
١٥٠/٥ مصنف عبد الرزاق ٢٣٤/٩ مصنف ابن أبي شيبة ٢٠٧/٩ شرح السنة ٢٠٠/١٠)
(١١) مختصر المزني ١٣٥/٥ وتامه : (وقد قطع الشافعي رحمه الله بهذا المعنى . . .

نقل المزنى عن الشافعى أنه قال: فى الترقوة جمل إذا (١) كسرت،
وفى الضلع (٢) جمل إذا كسر. وهذا قاله فى القديم . ونقل عنه فى الجديد
أن فيهما حكومة .

فاختلف (٣) أصحابنا ، فكان المزنى وطائفة من المتقدمين يخرجون ١/٩٤
ذلك على قولين (٤) :

أحدهما : أن الجمل فيهما تقدير (٥) يقطع الاجتهاد فيه ويمنع من الزيادة -
عليه والنقمان منه لأن عمر (رضى الله عنه) (٦) حكم فيهما بالجمل (٧) . ومذهب
الشافعى (٨) أن قول الصحابى (٩) إذا انتشر ولم يظهر له مخالف وجب العمل به،
وإن لم ينتشر (١٠) فعلى قولين ، وهذا قول قد انتشر فكان العمل به واجبا .
والقول الثانى : أن فيه حكومة لأن مقادير الديات تؤخذ عن نص أو قياس، وليس
فيه نص عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا (١١) أصل يقاس عليه وجوب الجمل
فيه .

وقال أبو إسحاق المروزى وأبو على بن أبى هريرة (١٢) وأكثر من
المتأخرين : (إنه) (٦) ليس ذلك على قولين، ومذهبه (١٣) فيه : وجوب الحكومة .
وإنما ذكر فيهما (١٤) الجمل تبركا بقول (١٥) عمر .

... فقال: فى كل عظم كسر سوى السن حكومة، فإذا جبر مستقيما ففيه حكومة بقدر
الآلم والشين، وإن جبر معيبا بعجز أو عرج أو غير ذلك زيد فى حكومته بقدر شينه
وضره وألمه لا يبلغ به دية العظم لو قطع) .

(١) ب : وإن
(٢) الضلع - بكسر الصاد وفتح اللام فى لغة الحجاز، وسكونها فى تميم - وهى
أنثى : عظام الجنبين، وجمعها : أضلع وأضلاع وظلوع . (المصباح المنير ٢/٣٦٣)

(٣) ب : واختلف

(٤) ب : على اختلاف قولين

(٥) ب : مقدر

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٧) عن أسلم مولى عمر بن الخطاب: (أن عمر بن الخطاب قضى فى الضرس بجمل ،
وفى الترقوة بجمل، وفى الضلع بجمل) موطأ بشرح الزرقانى ١٥٤/٥ مصنف
عبدالرزاق ٣٦٢/٩ مصنف ابن أبى شيبة ١٨٤/٩ السنن الكبرى ٩٦/٨ وزاد:
(وقال الشافعى رحمه الله فى كتاب الجراح: يشبه - والله أعلم - أن
يكون ما حكى عن عمر فيما وصفت حكومة لا توقيت عقل ، ففى كل عظم كسر من
إنسان غير السن حكومة وليس فى شيء منها أرش معلوم)

(٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه " (١٢) سبقت ترجمتهما

(٩) ب : الصحابة (١٣) ب : ومقدمته

(١٠) ب : بزيادة " ولم يظهر له مخالف " (١٤) ب : غيبها

(١١) ب : ولأنه (١٥) ب : بحديث

وأثبتته (١) على قدر الحكومة أنها لا تبلغ دية السن ، وأن ما نفذ (٢) من الاجتهاد فيه بهذا القدر كان ما تعقبه من (٣) الاجتهاد مقارناله ، فإن زاد - عليه غيبسير ، وإن نقص عنه فبيسير ولا يصير حدا لا يتجاوز .
فأما العين القائمة فلا يتقدر فيها فصار زيد إلى التتدير (٤) بمائة دينار قولاً واحداً ، لأن أبا بكر رضى الله عنه (٥) قد خالفه فسأوجب (٦) فيها - ثلث الدية فتعارض قولاهما ، ولزمت (٧) الحكومة ، وخالف الترقوة والظلع الذى لم يظهره فيه مخالف لعمر ، ولو قدره عمر بالجمل تقديراً عاماً (٨) فى جميع - الناس ما جاز (٩) خلافه لأنه صار إجماعاً ولكنه قضى به فى رجل بعينه انتهت ١٤/ب حكومته إليه وجاز أن يؤديه اجتهاده (١٠) (فى غيره إلى أقل منه أو أكثر) (١١) بحسب الشين ، فلذلك لم يصح حداً ، وخالف حكم الصحابة فى جزاء الصيد الذى - يكون اجتهادهم (١٢) فيه متبوعاً (١٣) لأنه على العموم دون الخصوص (١٤) .

-
- (١) وفى المطلب العالى : " ونبه به " انظر ٢١٨/٢٢
(٢) ب : فإن ما بعد
(٣) ب : فى
(٤) فى الأصل : فسارت يث . والصحيح ما أثبتناه
(٥) لم أقف على أثر أبى بكر رضى الله عنه ، والله أعلم .
(٦) ب : وأوجب
(٧) ب : قولهما ، فلزمت
(٨) ب : وقدره عمر تقديراً عاماً - بدون " بالجمل"
(٩) ب : فجاز
(١٠) ب : اجتهادهم
(١١) فى الأصل : وأكثر . والأوفق ما أثبتناه
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٣) ب : مستوعاً
(١٤) فى الأصل : الخصوم . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
انظر : المذهب ٢٠٩/٢ نهاية المطلب ١٢٩/١٣ المطلب العالى ٢١٨/٢٢
الشامل ٥٥/٦ البيان ٥٩/٨ مغنى المحتاج ٦٨/٤

فصل

فإذا ثبت في (١) الترقوة والضلح حكومة ، فإن انجبر مستقيماً -
قُلَّت (٢) حكومته ، وإن (٣) انجبر مُعَوِّجًا : كانت حكومته أكثر ، وإن كان مع -
اعوجاجه قد صار ذا عقدة (٤) : كانت حكومته أكثر ، لأن (زيادة) (٥) الشين
في الحكومات معتبرة (٦) .

وكذلك إذا كسر سائر عظام الجسد سوى الأسنان ففيه حكومة بقدر
ضرره وشينه لا يبلغ دية ذلك العضو إلا أن يشكّل دية .
فلو ضرب عظمه حتى تشظى : لم تجب فيه/منقلة ولا هاشمة ، كما لا -
تجب في موضحة الجسد دية الموضحة في الرأس ، وكانت الحكومة (فيه بقدر ألمه
وضرره وشينه ، فلو أنخذ عظمه وأخرج مخه : كانت الحكومة (٥) أكثر لأن -
الضرر أعظم والخوف أكثر .

ولو سلخ جلده فضرره أعظم وخوفه أكثر ، وفيه حكومة لا تبلغ دية
النفس ويعتبر اندماله ، فإن عاد جلده : كانت حكومته أقل منها إذا لم يعد .
ولو لطمه فإن أثر في جلده (٧) أثرا بقى شينه ففيه حكومة ، وإن
لم يبق له أثر (٨) : فلا شيء فيه ، ويحذر اللطم أدباء فصار تقدير هذا الشرح ١/٩٥
أنه متى بقى للجنابة أثر شين في الجرح (٩) أو في كسر العظم (أوفى) (٥) -
اللطم : وجبت فيه حكومة ، وإن (١٠) لم يبق لشيء من ذلك أثر شين (١١) في
كسر العظم (وفى) (٥) جرح الجسد وفي اللطم : وجب في كسر العظم حكومة ولم تجب
في اللطمة حكومة . وفي وجوب الحكومة في الجرح وجهان ، لأن العظم - وإن انجبر

-
- | | | |
|------|------------------|----------------|
| (١) | ب : | وإذا ثبت أن في |
| (٢) | ب : | قدر |
| (٣) | ب : | فلن |
| (٤) | ب : | عضد |
| (٥) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (٦) | ب : | تعتبر |
| (٧) | ب : | زيادة " هذه " |
| (٨) | ب : | أثرا |
| (٩) | ب : | الجراح |
| (١٠) | ب : | فلن |
| (١١) | ب : | شيء |

مستقيماً - فهو بعد الجبر أضعف منه قبله (١) فلذلك وجبت فيه الحكومة (٢) ،
واللطة لم تؤثر في الجسد شيئاً ولا ضعفاً ، فلذلك لم تجب فيها حكومة .

فأما الجرح فمتردد بين هذين ، فلذلك كان على وجهين :
أحدهما : : فيه حكومة لأنه قد أسال وما أحدث نقصاً (كالنظم إذا انجبر -
مستقيماً .

والثاني : لا حكومة (٣) فيه لأنه ما أحدث شيئاً ولا ضعفاً كاللطة إذا لم
تحدث أثراً . والله أعلم (٤) .

مسألة

قال الشافعي (٥) : ولو جرحه فشقان وجهه أو رأسه شيئاً يبقى أثره ،
فإن كان الشين أكثر من الجرح (٦) : أخذ بالشين ، وإن كان الجرح أكثر من الشين
: أخذ بالجرح ، ولم يرد للشين (٧) .

قد ذكرنا أن شجاج الرأس والوجه تتقدر دياتها في الموضحة وما
فوقها (٨) من الهاشمة والمنقلة والمأمومة وإن لم تتقدر دياتها في (٩) الجسد
تخليطاً لحكم الرأس (١٠) على حكم الجسد فاقضى ذلك فيما لا تتقدر دياته من
شجاج الرأس والوجه فيما دون الموضحة من الحارصة والدامية والدامعة والباشعة ٣٠٩/٩ ب
والمتلاحمة والسحاق أن تكون حكوماتها في الرأس أغلظ من حكوماتها في الجسد ،
وإذا (١١) كان كذلك وجب في الرأس أن يعتبر فيها أغلظ الأمرين .

-
- (١) ب : قبل الجبر
(٢) ب : وجب فيه حكومة
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) مغنى المحتاج ٧٨/٤ روضة الطالبين ٣٠٩/٩
(٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٦) ب : الجراح
(٧) في الأهل : الشين . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٨) ب : من الموضحة فما فوقها
(٩) ب : من
(١٠) ب : بزيادة " فيما "
(١١) ب : وإن

قال الشافعي (١) في تفصيله (٢) الذي قدمه من الشين أو البراح (٣)

فاختلف أصحابنا في تأويله على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة (٤) وجمهور البصريين - : أنه أراد أكثر

الحكومتين من حال الشين بعد اندماله في الانتها ، أو حال (٥) الجرح عند -

سيلان دمه في الابتداء ، فأيهما كان أكثر فهو القدر المستحق تغليظ لشجاج

الرأس على شجاج البدن (٦) في غير المقدر كما تغلظ في المقدر .

والوجه الثاني - وهو قول أبي حامد الاسفرايني (٧) وطائفة من البغداديين : أن

مراد الشافعي (٨) بأكثر الحكومتين : أن يعتبر قدرها (٩) في العمق من قدر

(الموضحة ، فإن كان نصفها اعتبر قدر (١٠) شينها بعد الاندمال ، فإن -

نقصت (١١) عن نصف الموضحة أوجب نصف الموضحة وهو الجرح لأنه أغلظ من

قدر الشين ، وإن كان قدر شينها زائدا على نصف الموضحة وبلغ ثلاثة أرباعها

أوجب حكومة الشين وهو ثلاثة أرباع الموضحة لأنه أغلظ (١٢) .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ب : تفصيل

(٣) ب : في الشين والجراح

(٤) أبو علي بن أبي هريرة : سبقت ترجمته

(٥) في الأصل : أو قال . والصحيح ما أثبتناه .

(٦) ب : الجسد

(٧) أبو حامد الاسفرايني : سبقت ترجمته

(٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٩) ب : قدره مما

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١١) ب : نقص

(١٢) انظر : الأم ٧٣/٦ الشامل ٥٦/٦ نهاية المطلب ١٢٩/١٣ - ١٣٠ -

تهذيب الأحكام ٦٥/٤

مسألة

قال الشافعي (١) : وإن كان الشين أكثر من موضحة : نقصت من الموضحة شيئاً ما كان الشين لأنها لو كانت موضحة (معبأ شين لم أزد على موضحته ، فإذا ١/١٦) الشين مع ما هو أقل من موضحة لم يجز أن أبلغ به موضحة (٢) .
وهذا صحيح ، لأن ما نقص عن المقدّر لم يجز أن يجب فيه ما يجب على المقدّر لأنه يفضى إلى تفاضل الجنايات وتساوى النيات ، وهذا ممتنع .
فإن قيل : فليس يمتنع هذا فإنكم (٣) توجبون في قطع الأمابع ما -
توجبونه في جميع الكف وهو أقل .
قيل : لأن منفعة الكف ذاهبة بقطع الأمابع ، فلذلك وجب فيها ما يجب في جميع الكف ، وخالف ذلك في فسألتنا ، فعلى هذا لا يجوز أن يجب فيما دون الموضحة - وإن كثر شينها - دية الموضحة ، ووجب أن ينقص منها ما يؤدي إليه الاجتهاد ، وكذلك لا يبلغ بالحكومة على الكف دية الكف ، ولا بالحكومة على الأمابع دية الأمابع ، ولا بالحكومة على الأنملة دية الأنملة وهو معنى قول -
الشافعي (٥) : " في الجراح على قدر دياتهم " يعني : وفي الجراح على الأعضاء -
على قدر دياتها لا يبلغ بحكومتها قدر دياتها (٦) .
وتأوله بعض أصحابنا أنه يعتبر نقص الحكومة (٧) من دية العضو لا من دية النفس وهو قول (من قدمنا مذهبه) (٨) في اعتبار الحكومة ، وقد أبطلناه بما ذكرناه .

ثم قال الشافعي : " / المرأة ^{ودية} (٩) منهم وجراحها على النصف من دية

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
انظر : مختصر المزنى ١٣٥/٥ وتماه (وفي الجراح على قدر دياتهم ، والمرأة منهم وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر) .
(٣) ب : " لأنكم " .
(٤) ب : وجب .
(٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٦) ب : حكومتها قدر دياتها .
(٧) في الأصل : أنه معتبر نقص من الحكومة . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب .
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (٩) ب : . ودية المرأة

الرجل فيما قل أو أكثر" (١) يعنى : أن دية شجاج المرأة وجراحها وأطرافها على النصف من (دية) (٢) الرجل لأن ديتها نصف دية الرجل فيجب فى مو ضحتها - ٩٦ / ب بغيران ونصف، وفى هاشمتها خمس .
فأما حكومتها فهي معتبرة من (٣) ديتها ، وديتها على النصف فأغنى ذلك عن تنصيف الحكومة (٤) .

مسألة

قال الشافعى (٥) : وفى الجراح فى غير الرأس والوجه بقدر الشين -
الباقى بعد الثأمة (٦) لا يبلغ به الدية إن كان حراً ، ولا قيمةً إن كان عبداً لأنه ليس فى الجسد قدر معلوم سوى الجائفة (٧) .
وهذا صحيح ، لأن ما اقتضاء التحليل المتقدم من تغليظ شجاج الرأس والوجه على جراح الجسد يوجب اعتبار حكوماتها (٨) بحال الشين بعد الاندمال ولا (٩) يعتبر فيها أغلظ الأمرين .
وإذا كان كذلك لم يخل حال الجراح فى الجسد من أن تكون على عضو أو فى البدن .
فإن كانت على عضو : اعتبر فى حكومتها حال الشين بعد الاندمال فقوم سليماً وشائناً ، ووجب بقسط ما بينهما من دية الحر وقيمة العبد إلا أن تزيد -
على دية العضو فيُنقَص منها قدر ما يؤدى الاجتهاد إليه (١٠)

-
- (١) ب : وكثر
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٣) ب : فى
 - (٤) الأم ٧٣/٦ مغنى المحتاج ٥٦/٤ ، ٧٧ المذهب ٢١٠/٢ المجموع ٤٩٦/١٧ تهذيب الأحكام ٦٥/٤
 - (٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٦) ب : السلامة
 - (٧) مختصر المزنى ١٣٥/٥
 - (٨) فوجب اعتبار حكومتها
 - (٩) ب : فلا
 - (١٠) ب : منها على قدر ما يؤدى إليه الاجتهاد

وإن كانت على البدن كالظهر والبطن (١) والصدر ففيه وجهان :
أحدهما - وهو الظاهر من منصوص الشافعي (٢) - : أنه يعتبر حكومة (٣) الشين
ما لم تبلغ (دية النفس ، فإن بلغها نُقص منها ولا اعتبار بدية الجائفة .
والوجه الثاني : أنه يعتبر حكومة الشين ما لم تبلغ (٤) دية الجائفة ، فإذا
بلغها نقص فيها ما يؤدي الاجتهاد إليه لأنها (٥) المقدرة في جراح الجسد -
فأشبهت الموضحة في شجاج الرأس ، وقد يمكن أن يغفل (بين) (٤) الموضحة
مع ما يقدمها وبين (٦) الجائفة مع غيرها (أن ما تقدم الموضحة بعض الموضحة
فلم يبلغ ديتها ، وغير الجائفة قد لا يكون بعضها لما فيه من كسر عظم) (٤) -
وإتلا فيلحم فجاز أن تزيد حكومتها (٧) على ديتها ، وهو الأصح .
فإن لم يكن للشين بعد اندماله أثر ، ولا للحكومة فيه قدر فغيسه
وجهان ذكرناهما من قبل :

(أحدهما : وهو قول أبي العباس بن سريج (٨) يكون هدرا
والثاني : وهو قول أبي اسحاق المروزي (٩) : يعتبر ما قبل (٤) الاندمال
ولا يقدر مع حال الألم (١٠) وإراقة الدم فيعتبر ما قبل الاندمال حال قبل حال
حتى يبلغ إلى وقت الجرح وسيلان الدم للضرورة كما يلزم في حمل الأمة إذا
أعتق بوطيء شبهة أن يعتبر قيمته بعد ظهوره لما تعذرت قيمته عند علوقه .
والله أعلم (١٢) .

-
- (١) ب : على البدين كالظهر والبطن
(٢) ب : بزيادة " رضى الله عنه ها هنا "
(٣) ب : من حكومة
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ب : فإذا بلغها بعض ما يؤدي بالاجتهاد إليه لأنه
(٦) ب : ومن
(٧) ب : حكومته
(٨) أبو العباس بن سريج : سبقت ترجمته
(٩) أبو اسحاق المروزي : سبقت ترجمته
(١٠) ب : ولا يفسد مع دخول الأرض

(١١) انظر : الأم ٧٣/٦ مننى المحتاج ٧٨/٤ البيان ٥٩/٨ المطلب العالى ١٩٧/٢٢

مسألة

قال الشافعي (١) : ودية اليهودى والنصرانى : ثلث الدية ، واحتج

فى ذلك بعمر وعثمان رضى الله عنهما (٢) .

اختلف الفقهاء فى دية اليهودى والنصرانى من أهل الذمة (٣) —

والمعاهدى (٤) على أربعة مذاهب :

أحدها (٥) — وهو مذهب أبى حنيفة — : أنها (٦) كدية المسلم سواء (٧) ، وبه قال ١٧/ب

من المحابة : ابن مسعود (٨) ومن التابعين الزهرى ، ومن الفقهاء الثورى وأبو —

يوسف ومحمد (٩)

والثانى — وهو مذهب مالك — : أنها نصف دية المسلم (١٠) وبه قال عمر بن —

عبد العزيز وعروة بن الزبير (١١) .

والثالث — وهو مذهب أحمد بن حنبل — : إن قتل عمدا فمثل دية المسلم (كقول أبى

حنيفة ، وإن قتل خطأ فنصف دية المسلم) (١٢) كقول مالك .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) مختصر المزنى ١٣٥/٥

(٣) أهل الذمة : هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم فى دار

الإسلام (أحكام الذميين ٢٢) وعرفه الإمام الخزالى بأنه : كل كتابى عاقل

بالغ حر ذكر متأهب للقتال قادر على أداء الجزية . (الوجيز ١٩٨/٢)

(٤) المعاهد : من المعاهدة وهى مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة

بحوض أو غيره ، سواء فىهم ممن يقر على دينه ومن لم يقر . فعقد المعاهدة

عقد مؤقت ، وعقد الذمة عقد مؤبد (آثار الحرب فى الفقه الإسلامى ٦٦٢

مغنى المحتاج ٢٦٠/٤ قليوبى وعميرة ١٢٣٧/٤)

(٥) فى الأصل : أحدهما . والصحيح ما أثبتناه

(٦) ب : هو

(٧) تبين الحائق ١٢٨/٦ حاشية ردالمختار ٥٧٤/٦ المبسوط ٨٤/٢٦

فتح القدير ٢٧٨/١٠ أحكام القرآن للجصاص ٢١٢/٣

(٨) عن ابن مسعود قال : (دية المعاهد مثل دية المسلم) مصنف عبدالرزاق ٩٧/١٠

مصنف ابن أبى شيبة ٢٨٦/٩ السنن الكبرى ١٠٣/٨ فقه عبد الله بن مسعود ١٩٠

(٩) انظر : تفسير القرطبي ٣٢٧/٥ فقه سعيد بن المسيب ٨٧/٤ بداية المجتهد ٤١٤/٢

فتح القدير ٢٧٨/١٠ مصنف عبدالرزاق ٩٥/١٠

(١٠) المدونة الكبرى ٤٧٩/٤ الخرى ٣١/٨ بداية المجتهد ٤١٤/٢ القرطبي ٣٢٦/٥

(١١) انظر : مصنف عبدالرزاق ٩٣/١٠ المغنى ٣٩٩/٨ بداية المجتهد ٤١٤/٢

(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب .

انظر : المغنى ٣٩٩/٨ الأنطاف ١٠/١٠ شرح منتهى الإرادات ٣٠٨/٣ المحرر ١٤٥/٢

والرابع - وهو مذهب الشافعي - : أن دية المسلم في العمد والخطأ،
وبه قال من الصحابة عمر (١) وعثمان (٢) رضي الله عنهما ومن التابعين سعيد -
بن المسيب وعطاء ، ومن الفقهاء أبو ثور وإسحاق بن راهوية (٣)
واستدل أبو حنيفة على أن دية المسلم يتول الله تعالى =
(ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) (٤) ثم قال -
تعالى: (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله) (٤) فلما
أطلق ذكر الدية فيهما: دل على تساويهما .
وبرواية عمرو بن شعيب (٥) عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال: (دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم) (٦) وهذا نسى .
وروى (ابن) (٧) مقسم (٨) عن ابن عباس أن عمرو بن أمية الضمري (٩)
قتل كافرين ، لهما أمان ولم يحلم بأمانهما ، فوداهما رسول الله صلى الله عليه

(١) عن عمر بن الخطاب قال: (دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية
الجوسي ثمانمائة) فقه عمر ٤٨٥/٢ مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٨/٩ مصنف
عبد الرزاق ٩٣/١٠ السنن الكبرى ١٠١/٨
(٢) عن سعيد بن المسيب قال: (قضى عثمان في دية اليهودي والنصراني بأربعة
آلاف درهم) مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٩/٩ السنن الكبرى ١٠٠/٨ فقه عثمان بن
عفان ١٢١ .

(٣) انظر: فقه سعيد بن المسيب ٨٥/٤ المحضى ٣٩٩/٨ نص الراية ٣٦٥/٤
تفسير القرطبي ٣٢٧/٥

(٤) سورة النساء ٩٢

(٥) عمرو بن شعيب : سبقت ترجمته

(٦) لم أجد هذا الحديث من رواية عمرو بن شعيب، وإنما ورد من روايته عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال: (دية الكافر تصفية المؤمن) وفي لفظه
(عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين - وهم اليهود والنصارى) السنن
الكبرى ١٠١/٨ مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٨/٩ وعن ربيعة بن عبد الرحمن قال:
كان عقل الذمي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وزمن أبي بكر وزمن عمر وزمن عثمان حتى كان حذرا مع خلافة معاوية فقال
معاوية: إن كان أهل أصيبوا به فقد أصيب به بيت مال المسلمين فاجعلوا
لبيت مال المسلمين النصف، ولأهل النصف خمسمائة دينار خمسمائة دينار
مراسيل أبي داود ٢٩ الجواهر النقى ١٠٢/٨ وسننه صحيح . وروى مثله عن
الزهري ، انظر: مصنف عبد الرزاق ٩٥/١٠ السنن الكبرى ١٠٢/٨ .

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) ابن مقسم : هو عبيد الله بن مقسم القرشي مولى أبي أيمن نمر المديني ، ثقة
مشهور، روى عن ابن عمر وجابر وأبي هريرة وجماعة عنه يحيى بن أبي كثير
وأبو حازم وجماعة ، ذكره ابن حبان في الثقات تهذيب التهذيب ٥٠/٦
تقريب التهذيب ٢٢٧ التاريخ الكبير ٣٩٧/٥ الكافي ٢٠٥/٨ (٩)

وسلم من عنده بديّة حرين (مسلمين) (١)

ولأنّه حر (٢) محقون الدم على التأييد فوجب أن تكون ديته (٣) كاملة ١/٩٨
كالـمسلم .

ولأن الحر يضمن بالدية ، والعبد يضمن بالقيمة ، فلما (٤) كملت قيمة
العبد مسلماً كان أو كافراً: (وجب أن تكمل دية الحر مسلماً كان أو كافراً) (٥)
ولأن القتل موجب للدية والكفارة ، فلما تماثلت الكفارة في قتل
المسلم والكافر: وجب أن تتماثل الدية في قتل المسلم والكافر .
ولأن الكفر فسق ، والفسق لا تأثير له في الدية ، فكذلك الكفر .
ولأن الدية قد أوجبت حقن دمه وحفظ ماله ، فلما تساوى بها المسلم
في ضمان ماله: ساواه في ضمان نفسه .

وأما مالك فدلّله ما رواه محمد بن إسحاق (٦) عن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (دية المعاهد نصف دية
المسلم) (٧)

.....
(٩) عمرو بن أمية : هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله - أبو أمية
الضمري، أسلم بعد أحد وشهد بشر معونة وهو أول مشاهده ، فأسر فأطلقه عامر بن
الظليل ، وأرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي يدعوه إلى الإسلام
سنة ست ، فأسلم النجاشي، وتوفى بالمدينة في آخر خلافة معاوية قبل الستين .
(تهذيب التهذيب ٦/٨ أسد الغابة ١١٩٣/٤ الاستيعاب ١١٦٣/٣)

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
وحديث ابن عباس: (أن النبي صلى الله عليه وسلم ودّى العامريين بديّة
المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم) أخرجه
الدارقطني ١٧١/٣ السنن الكبرى ١٠٢/٨ الترمذي ٦٥٩/٤ وقال الترمذي:
هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقال الشوكاني: في إسناده
أبو سعد البقال، ولا يحتج بحديثه . (نيل الأوطار ٧٠/٢) .

(٢) ب : ولأن الحر

(٣) ب : دية

(٤) ب : فإذا

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٦) محمد بن إسحاق : هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى القرشي - أبو بكر
المخرمي، ولد سنة ٨٥هـ . رأى أنساً وابن المسيب، إمام المغازي وطاحب -
السيرة النبوية وهو أول من دونها ، صدوق، روى له مسلم ، وثقه الأكثرون
في الحديث . وقال بعض المحدثين: ثقة مالم يعنعن فيخشى منه التدلّيس .

توفى ببغداد سنة ١٥١هـ . (تهذيب التهذيب ٣٨/٩ طبقات ابن سعد ٣٢١/٧)

ميزان الاعتدال ٤٦٨/٣ شذرات الذهب ٢٣٠/١)

(٧) أبو داود ٣٢٣/١٢ بلفظ: (دية المعاهد نصف دية الحر) والنسائي ٤٠/٨ .

ذكره أبو داود (١) . فقال (٢) أحمد بن حنبل (٣) : ليس في الأخبار أصح من هذا .
 وروى سليمان بن موسى . عن عمرو بن شعيب (٤) عن نأبيه عن جده : (أن
 النبي صلى الله عليه وسلم . قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلم وهم
 اليهودي والنماري) (٥) ذكره رجا ٤ بن المرجى (٦) الحافظ .
 ولأن النقص نوعان : أنوثية وكفر (٧) فلما أوجب (٨) نقص الأنوثية -
 إسقاط نصف الدية : كذلك نقص الكفر .

ودليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : (المسلمون تتكافأ دماؤهم) (٩)
 فدل على أن دماء الكفار (١٠) لا تكافؤهم .

وروى ابن المنذر (١١) في كتابه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (١٢)
 في كتاب عمرو بن حزم : (وفي النفس المؤمنة مائة من الإبريل) (١٣) فثبت الإيمان ٩٨ ب
 شرطا في كمال الدية ، فوجب أن لا تكمل بدمه .

٢٨٨/٩

٥٥٠ . وابن ماجة ٨٨٣/٢ الدارقطني ١٧١/٣ السنن الكبرى ١٠١/٨ مصنف ابن أبي شيبة -
 (١) أبو داود : سبقت ترجمته . - والحديث صحيح الى عمرو بن شعيب .

(٢) ب : وقال

(٣) أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم

البغدادي ، كان إماما في الحديث وضرويه وإماما في الفقه ودقائقه ، ولد ببغداد

ونشأ بها ومات بها سنة ٢٤١ هـ . (شذرات الذهب ٢/٢ مناقب الإمام أحمد بن حنبل
 لا ابن الجوزي)

(٤) سليمان بن موسى وعمرو بن شعيب : سبقت ترجمتهما .

(٥) الدارقطني ١٧١/٣ بلفظ : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن عقل

أهل الكتابين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنماري) وابن ماجة ٨٨٣/٢

وإسناده حسن . مصنف عبدالرزاق ٩٢/١٠ السنن الكبرى ١٠١/٨

(٦) رجا ٤ بن المرجا بن رافع الخفاري - أبو محمد الحافظ الجوال ، سكن بغداد

روى عن النضر بن شميل وجماعة ، وعنه أبو داود وابن ماجة وأبو حاتم وابن

أبي الدنيا ، كان ثقة ثبتا إماما في علم الحديث وحفظه والمعرفة به ،

مات سنة ٢٤٩ هـ . (تهذيب التهذيب ٣/٢٦٩ الجرح والتعديل ٥٠٣/٣ الكاشف ٢٤٠/١)

(٧) ب : أنوثته وكفره

(٨) ب : وجب

(٩) ابن ماجة بهذا اللفظ ٨٩٥/٢ النسائي ٢١/٨ مسند الإمام أحمد ١١٩/١

ابن الجارود ٢٦٠ المحلى ٣٥٣/١٠

(١٠) ب : أهل الكتاب

(١١) ابن المنذر : هو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر الأسدي -

أبو إسحاق المدني ، روى عن مالك وابن عيينة وخلق ، وعنه البخاري وابن

ماجة والدارمي وغيرهم ، قال الدارقطني : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات

مات سنة ٢٣٦ هـ . (تهذيب التهذيب ١/١٦٦ ميزان الاعتدال ٦٧/١ الكاشف ٤٨/١)

(١٢) ب : ذكر . (١٣) أخرجه البيهقي في سننه بهذا اللفظ ١٠٠/٨

وروى موسى بن عقبة (١) عن إسحاق بن يحيى (٢) عن عبادة بن الصامت (٣)
 (أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن دية اليهود والنصراني أربعة آلاف -
 درهم) (٤) . وهذا نص ذكره أبو إسحاق المروزي (٥) في (شرحه) (٦)
 فإن قيل : حديث من روى كمال الدية أزيد ، والأخذ بالزيادة أولى .
 فالجواب عنه : أن خبرنا (٧) أزيد لفظاً ، فكان أولى من خبرهم ،
 وإن كان أزيد حكماً (٨) لأن الأحكام مستنبطة من (٩) الألفاظ .
 فإن قيل : يحمل على أنه قضى في السنة (الأولى) (٦) بثلاث (١٠) الدية
 لتأجيل دية الخطأ في ثلاث سنين .

-
- (١) موسى بن عقبة : هو موسى بن عقبة بن أبي عيان الأسدي - أبو محمد
 المطرقى ، مولى آل الزبير ، صاحب المغازي ، أدرك ابن عمر ورأى سهل بن
 سعد . روى عنه الثوري ومالك ونسبة وابن عيينة وغيرهم . قال ابن سعد :
 كان ثقة ثبتاً كثير الحديث . مات سنة ١٤١ هـ . (تهذيب التهذيب ٣٦٠/١٠)
 الكاشف ١٦٥/٣ الجرح والتعديل ١٥٤/٨ ميزان الاعتدال ٢١٤/٤)
- (٢) إسحاق بن يحيى : هو إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت -
 (ويقال : ابن أخي عبادة بن الصامت) . روى عن عبادة ولم يدركه ، وروى
 عنه موسى بن عقبة . قال ابن حدى : أحاديثه غير محفوظة . وقال الحافظ
 ابن حجر العسقلاني : مجهول الحال . وذكره ابن حبان في الثقات : وتتل
 سنة ١٣١ هـ . (تهذيب التهذيب ٢٥٦/١ تقريب التهذيب ٣٠ الكاشف ٦٦/١)
- (٣) عبادة بن الصامت : هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي -
 الأنصاري - أبو الوليد المدني ، أحد النقباء بالعقبة^{الأول} / والثانية وأحد من
 جمع القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، شهيداً كما بعدها ،
 وأرسله عمر إلى فلسطين ليعلم أهلها القرآن فأقام بها إلى أن توفي بها
 سنة ٣٤ هـ . (الإمامة ٢٦٠/٢ أسد الغابة ١٦٠/٣ تهذيب التهذيب ١١١/٥)
- (٤) لم أجد هذا الحديث عن عبادة بن الصامت . قال ابن قدامة : وأما حديث
 عبادة فلم يذكره أهل السنن ، والظاهر أنه ليس بصحيح . (المغني ٣٩٩/٨)
 وقد روى الحديث بهذا المعنى عن عمرو بن شعيب : (أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم ،
 وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عقل أهل الكتاب من اليهود
 والنصارى على النصف من عقل المسلمين) رواه الدارقطني ١٤٥/٣ -
- مصنف عبد الرزاق ٩٢/١٠ نصب الراية ٣٦٥/٤
- (٥) أبو إسحاق المروزي : سبق ترجمته
- (٦) مابين القوسين : لم يثبت في ب
- (٧) ب : حديثنا
- (٨) في الأصل : أزيدهما . والححيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٩) ب : في
- (١٠) ب : ثلث .

فالجواب عنه : أن قضاءه بأن دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف درهم يدل (١) على أن جميع ديته هذا التقدر ، فلم يجوز أن يحمل على (٢) بعضها على أن ثلث الدية عندهم أقل من أربعة آلاف .
فلن قيل : يحمل على أنه قوّم إبل الدية بأربعة آلاف درهم .
فيل : لا يصح من وجهين :

أحدهما : أن القيمة تختلف فلم يجوز أن نقدر (٣) فى عموم الأحوال .
والثانى : أنه قضى بالدراهم (دية) (٤) ولم يقض بها قيمة على أنها (٥) رويانا عن عبادة بن الصامت : (أن النبى على الله عليه وسلم قضى فى دية اليهودى والنصرانى بثلث دية المسلم) (٦) فبطل هذا التأويل .
ومن التماس أنه مكلف لا يكمل سهمه من الغنيمة فوجب أن لا تكمل ديته

١/٩٦

كالمرأة ولا تنتقص بالنسب والمجنون لعدم التكليف .

ولأنه لما تمت دية المرأة المسلمة عن دية الرجل لنفسها -
بالأنوثة (٧) وجب أن تنقص دية الرجل الكافر عن دية المرأة المسلمة لنقصه بالكفر ، لأن الدية موضوعة على التفاضل .

ولأنه لما أثمر أغلظ الكفر - وهو الردة - فى إسقاط جميع الدية :
وجب أن يؤثر أخفّه فى تخفيف الدية لأن بعض الجملة مؤثر فى بعض أحكامها .
ولأن اختلاف الأمة فى قدر الدية يوجب الأخذ بأقلها كاختلاف -

المقوّمين يوجب الأخذ بقول أقلهم تقويماً لأنه اليقين .

فأما الجواب عن استدلالهم بمطلق الدية فى الآية : فلا يمنع -

(إطلاقها) (٨) من اختلاف مقاديرها كما لم يمنع من اختلاف (٨) دية الرجل والمرأة ودية الجنين ، لأن الدية اسم لما يؤدّى من قليل وكثير (٩) .

(١) ب : فدل

(٢) ب : بزيادة " قدره وهو "

(٣) ب : نقدم

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل

(٥) ب : أننا

(٦) لم أقف على هذا الحديث كما سبق فى الصفحة ٢٧٠

(٧) ب : لنقصانها بالأنوثة

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٩) ب : قليله وكثيره .

وأما حديث عمرو بن شعيب فقد اختلفت الرواية عنه فتعارضت، ويمكن (١) حملها على أنها مثل دية المسلم في التخليط والتخفيف والطول والتأجيل حتى لا يكون نقبان قدرها موجبا لإستقاط حلولها وتخليطها (٢) وأما الجواب عن حديث عمرو بن أمية فمن وجهين : أحدهما : أنه لما تبرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحمل الدية عنه جاز أن يتبرع بالزيادة تأثنا لقومهما (٣) . والثاني : يجوز أن يكونا أسلما بعد الجروح وقبل موتيهما فأكمل بالإسلام (٤) ديتهما .

وأما الجواب عن قياسه على المسلم (بطة) (٥) أنه محقون الدم على التأبيد؛ فغاسد بالمرأة والعبد ، لا يقتضى حقن دمهما على التأبيد كمال - ٩٩ ب ديتهما ، كذلك الذمي على أن المعنى في المسلم سهمه في (٦) الغنيمة . وأما البواب عن استدلاله (٧) بالعبد في استواء الكفر والإسلام في كمال قيمته فهو (٨) أنه لما تساوى (فيها) (٥) الذكر والأنثى تساوى فيها - المسلم والكافر، ولما اختلف في الدية الذكر والأنثى اختلف فيها المسلم والكافر .

وكذلك الجواب عن استدلاله بالكفارة أنه لما لم يمنع التساوى فيها من اختلاف الذكر والأنثى في (٩) الدية ، كذلك تساوى المسلم والكافر فيها (١٠) لا يمنع من اختلافهما في الدية .

وأما الجواب عن استدلالهم بالفسق فهو أن الفسق لا يطلب أحكام - الإسلام فساوى في الدية ، والكفر يطلب أحكام الإسلام فخالف في الدية .

-
- | | | |
|------|----------------|-------------------|
| (١) | ب | : فكمل |
| (٢) | ب | : تخليطها وحلولها |
| (٣) | ب | : لقلوبهما |
| (٤) | ب | : الإسلام |
| (٥) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ب |
| (٦) | ب | : من |
| (٧) | ب | : استدلالهم |
| (٨) | ب | : هو |
| (٩) | ب | : من |
| (١٠) | ب | : فيهما |

وأما الجواب عن ضمان ماله (كالمسلم) (١) فهو أنه لما لم يختلف
ضمانه في العمد والخطأ في حق الرجل والمرأة لم يختلف في حق المسلم والكافر .
ولما اختلف ضمان الدية في حق الرجل والمرأة اختلف في حق المسلم والكافر .
(والله أعلم) (١) .

مسألة

قال الشافعي (٢) : ودية المجوسى ثمانمائة درهم . واحتج في ذلك بتمر
بن الخطاب رضى الله عنه (٣) .
اختلف (٤) في دية المجوسى :
فجعلها أبو حنيفة كدية المسلم (٥) .
(وجعلها عمر بن عبدالعزيز (٦) نصف دية المسلم) (٧) كاليهود -
والنصارى عنده (٨) .

وعلى عند الشافعي (٩) : ثمانمائة درهم ، ثلثا عشر دية المسلم ، وتكون ١/١٠٠
من الإبل ستة أبعرة وثلثين (١٠) ومن الدنانير ستة وستين ديناراً وثلثين (١١)
لرواية (١٢) سعيد بن المسيب (١٣) : (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل دية
اليهودى والنصرانى أربعة آلاف درهم ، والمجوسى (١٤) ثمانمائة درهم) (١٥)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
انظر : الأم ٩٢/٦ مغنى المحتاج ٥٧/٤ المذهب ١١٨/٢ روضة الطالبين ٢٥٨/٩
نهاية المطالب ١٣٢/١٣ الشامل ٥٦/٦ البيان ٥٩/٨
(٢) ب : " رضى الله عنه " ^{بزيادة}
(٣) مختصر المزنى ١٣٦/٥
(٤) ب : " بزيادة " الفقهاء
(٥) المبسوط ٨٤/٢٦ فتح القدير ٦٧٨/١٠ البحر الرائق ٣٧٥/٨
(٦) عمر بن عبدالعزيز : سبقت ترجمته
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٨) المغنى ٤٠١/٨ الشامل ٥٧/٦ المجموع ٤١٦/١٨
(٩) ب : " بزيادة " ومالك
(١٠) ب : " وثلثان
(١١) ب : " ستة وستون ديناراً وثلثان
(١٢) ب : " وقال
(١٣) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته
(١٤) ب : " ودية المجوسى
(١٥) الدارقطنى ١٧٠/٣ بالغلة :
(أن عمر جعل دية اليهودى
والنصرانى أربعة آلاف ، والمجوسى
ثمانمائة) مصنف ابن أبى شيبة ٢٨٨/٩

وروى الزهرى (١) عن عمر وعثمان وابن مسعود رضى الله عنهم (٢) : ان دية المجوسى ثمانمائة درهم ، فكان هذا القول منهم والقضاء به عليهم ———
انتشاره فى الصحابة (٣) إجماعا لا يسوغ خلافه ، ومع أن حكم المجوس قســى
إقرارهم وأخذ جزيتهم منقول عن عمر ومعمول به إجماعا (٤) ، فكذلك حكمه (٥) -
فيهم بالدية .

ولأنه لما نقتت رتبة (٦) المجوس عن أهل الكتاب فى تحريم نسايتهم
وأكل ذبائحهم نقتت ديتهم عن دياتهم لأن الديات موضوعة على التفاضل ، وإذا -
نقتت عنهم (٧) لم يكن إلّا ما قلناه لقضاء الأئمة به (٨)

(١) الزهرى : سبقت ترجمته

(٢) ب : وعثمان رضى الله عنهما وابن مسعود .

أما أثر عثمان فعن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
: دية المجوس ثمانمائة درهم . قال عقبة : وقتل رجل فى خلافة عثمان كلبا
لصيد لا يعرف مثله فى الكلاب فقتل بثمانمائة درهم ، فألزمه عثمان تلك
القيمة ، فصارت دية المجوسى دية الكلب (تلخيص الحبير ٢٤/٤ وقال : رواه
ابن حزم فى الإيصال)

وأما أثر ابن مسعود فعن ابن شهاب : أن عليا وابن مسعود رضى الله عنهما
كانا يقولان فى دية المجوسى ثمانمائة درهم . (السنن الكبرى ١٠١/٨)

(٣) ب : بزيادة " وفعله "

(٤) ب : بزيادة " فى "

(٥) ب : : حكم

(٦) ب : : ديسة

(٧) ب : : انقتت منهم

(٨) انظر : الأم ٩٢/٦ روضة الطالبين ٢٥٨/٩ مغنى المحتاج ٥٧/٤ الشامل ٥٧/٦
البيان ٥٩/٨

(فصل (١))

فإننا تقرر ما وصفنا لم يخل حال من خالف دين الإسلام من أن يكون له أمان أو لا يكون .

فإن كان له أمان : لم يخل حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون من أهل الكتاب - وهم اليهود النصارى - : فديتهم ثلاث دية المسلم ، سواء كانوا أصحاب ذمة أو عهد .

والقسم الثاني : أن لا يكونوا أهل كتاب (٢) ولكن سن بهم سنة أهل الكتاب في إقرارهم بالجزية - وهم المجوس - فديتهم ثلاثا عشر دية المسلم .

والقسم الثالث : أن لا يكونوا أهل كتاب ولا سن بهم سنة أهل الكتاب - وهم عبدة

الأوثان (الذين) (١) لا (٣) يقررون بالجزية ويقررون بالأمان والعهد - فديتهم ١٠٠ / ب

كدية المجوس ثلاثا عشر دية المسلم ، لأنها أقل الديات فرُدُّوا إليها وإن كانوا أنقص رتبة من المجوس في أنهم لا يثرون بالجزية .

فأما الطابئون والسامرة (٤) فإن أُجْزُوا مجرى اليهود والنصارى في

إقرارهم بالجزية وأكل ذبائحهم ونكاح نسائهم لموافقتهم في أصل معتقدهم

: كانت ديتهم ثلاث دية المسلم ، وإن لم يقرروا بالجزية لمخالفتهم لليهود -

والنصارى في أصل معتقدهم : فديتهم إذا كان لهم أمان كدية المجوس ثلاثا عشر

دية المسلم (٥) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : الكتاب

(٣) ب : ولا

(٤) الطابئون : طائفة من النصارى . والسامرة : طائفة من اليهود

(روضة الطالبين ١٣٩/٧)

(٥) روضة الطالبين ٢٥٨/٩ البيان ٥٩/٨

فصل

وأما (١) من لم يكن له أمان ولا عهد فضربان :

أحدهما : من بلغته دعوة الإسلام فنفسهم مباحة ودمائهم هدر لا تضمن بقود - ولا عقل، سواء كانوا أهل كتاب (٢) أو لم يكونوا ، وكذلك دماء المرتدين عن الإسلام .

والضرب الثاني : أن يكونوا ممن لم تبلغه الدعوة . قال الشافعي : (٣) : ولا - حسب (٤) أحدا لم تبلغه دعوة الإسلام (٥) إلا أن يكون قوم وراء الذين يقتلونه من الترك والخزج (٦) ، فدماؤهم محتونة حتى يدعوا إلى الإسلام فيمتنعوا ، فإن قتلوا قبل دعائهم إلى الإسلام : ضمنت نفوسهم بالدية دون القود .

وقال أبو حنيفة : لا تضمن نفوسهم بقود ولا دية (٧) لأن دماء الكفار -

على الإباحة إلا من ثبت له عهد أو ذمة .

وهذا خطأ لأن الدماء محتونة إلا من ظهر منه المعاندة ، ولأنه لما حرم (٨) قتلهم قبل دعائهم : ثبت حقن دمائهم ووجب ضمان نفوسهم كأهل العهد .

وهذه مسألة تأتى في كتاب السير مستوفاة .

فإننا تقرر ضمان دياتهم ففيها وجهان ، لأن الشافعي أطلقها فاختلف

أصحابنا (٩) فيها من بعده على وجهين :

أحدهما : أنه كدية (١٠) المسلم لأنه مولود على الفطرة لم تظهر منه معاندة .

والثاني : أنها كدية المجوس ثلثا عشر (١١) دية المسلم ، لأنها يقين ، ففى

الأصل (١٢) براءة الذمة (١٣)

(١) ب : فأما

(٢) ب : من أهل الكتاب

(٣) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٤) ب : ولم نحسب

(٥) ب : بزيادة " إليهم "

(٦) الخزج : بلاد الترك خلف باب الأبواب المعروف بالدرند من صدق القرنين .

(معجم البلدان ٣٦٢/٢ آثار البلاد وأخبار العباد ٥٨٤)

(٧) فتح القدير ٤٢٦/٥ شرح النهاية ٤٤٥/٥ حاشية رد المختار ١٢٩/٤

(٨) ب : إذا أحرم (١٢) ب : لأنها نفس والأصل

(٩) ب : أصحابه (١٣) مغنى المحتاج ٥٧/٤ المذهب ١٩٨/٢ روضة

(١٠) ب : أن دية الطالبين ٢٥٩/٩ النامل ٥٧/٦ البيان ٥٩/٨

(١١) ب : عشرة الحاوي في كتاب السير بتحقيق المسعودي ١٠٠٩/٣

مسألة

قال الشافعي (١) : وجراحهم (٢) على قدر دياتهم (٣) .
وهذا صحيح ، لأن ما دون النفس معتبر بدية النفس فتكون في موضحة (٤)
اليهودي بعير وثلثان ، وفي هاشمته ثلاثة أبعرة وثلث ، وفي منقلته خمسة أبعرة ،
وفي مأموته أحد عشر بعيرا وتسع (وفي أبعه ثلاثة أبعرة وثلث ، وفي أنملته
بعير وتسع) (٥) .
وفي موضحة المجوسى ثلث بعير ، وفي هاشمته ثلثا بعير ، وفي منقلته -
بعير ، وفي أبعه ثلث (٦) بعير ، وفي أنملته تسعا بعير . وعلى قياس هذا فيما -
زاد ونقص (٧) .

مسألة

قال الشافعي (١) : والمرأة منهم وجراحها على (٨) النصف من (الواجب
على) (٥) الرجل (٩) .
وهذا صحيح ، لأنه لما كانت دية المرأة المسلمة في نفسها وأطرافها
وجراحها على النصف من (١٠) الرجل المسلم كانت دية المرأة الكافرة في (١١)
نفسها وأطرافها وجراحها على النصف من الرجل الكافر ، فيجب في موضحة اليهودية
خمس أسداس بعير ، وفي هاشمتها بعير وثلثان . وفي موضحة المجوسية سدس بعير ،
وفي هاشمتها ثلث بعير ، ثم على هذا القياس (١٢) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) في الأصل : وخراجهم . والصحيح ما أثبتناه
(٣) مختصر المزنى ١٣٦/٥
(٤) في الأصل : دية . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : ثلثا . وهو خطأ
(٧) انظر : الثامل ٥٧/٦ البيان ٥٩/٨
(٨) في الأصل : في . والصحيح ما أثبتناه (١٣) الأم ١٢/٦ منى المحتاج
(٩) مختصر المزنى ١٣٦/٥
(١٠) ب : من دية
(١١) ب : من
(١٢) ب : خمس
البيان ٥٩/٨
٥٧/٤ الثامل ٥٧/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ويقول سعيد بن المسيب (٢) أقول : " جراح العبد
(٣)
من ثمنه كجراحة الحر من دية في كل قليل وكثير ، وقيمتُه فما كانت . وهذا روى
عن عمر وعلى (٤) .

أما الجناية على نفس العبد فموجبه لقيمته ، وهذا متفق عليه .
وأما الجناية على ما دون نفسه من أطرافه وجراحه فقد اختلف فيها على
ثلاثة مذاهب :

(٥)
أحدها - وهو مذهب الشافعي - : أنها تكون مقدرة من قيمته كما تكون مقدرة من
الحر من دية ، فيجب في كل واحد من لسانه وأنفه وذكره قيمته (كما يجب فيه
من الحر دية ، وفي إحدى يديه نصف قيمته كما يجب في الحر نصف دية ، ويجب
في أصبعه عثر قيمته) (٦) وفي أناملته ثلث عشرها ، وعلى هذا القياس ، وهو قول
عمر (٧) وعلى (٨) وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين (٩) وأبي حنيفة (١٠) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته
(٣) ب : يروى
(٤) مختصر المزني ١٣٦/٥
(٥) ب : في
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : " وعقل العبد في ثمنه مثل عقل الحر
في دية " (مصنف عبدالرزاق ٤/١٠ السنن الكبرى ٣٨/٨ المحلى ١٥١/٨)
(٨) عن علي رضى الله عنه قال : " تجرى جراحات العبد على ما تجرى عليه -
جراحات الأحرار " (مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٤/٩)
(٩) انظر : فقه سعيد بن المسيب ٨٣/٤ مصنف عبدالرزاق ٣/١٠ مصنف ابن أبي -
شيبه ٢٤٣/٩

أما الحسن : فهو الحسن البصري وقد سبقت ترجمته
ابن سيرين هو : محمد بن سيرين الأنباري البصري ، روى عن كثير من الصحابة
منهم موله أنس بن مالك وزيد بن ثابت وغيرهما ، وعنه الشعبي وقتادة -
وخالد الحذاء وخلق ، ثقة ثبت عابد كبير القدر لا يرى الرواية بالمعنى .
قال ابن سعد : كان ثقة مأمونا عاليا رفيعا فقيها إماما كثيرا العلم .
توفي سنة ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ تقريب التهذيب ٢٠١ شذرات -
الذهب ١٣٨/١)

(١٠) فتح القدير ٣٥٦/١ الباب ٢٦٩/٣ المبسوط ٢٦/٢٧ البناء ٢٩٨/١٠

والمذهب الثاني : ما قاله داود بن علي (١) وأهل الظاهر (٢) ومحمد بن الحسن (٣) من أصحاب أبي حنيفة : الواجب (٤) في جميعها ما نقص من قيمته من غير تقدير - كالبهائم (٥) .

والمذهب الثالث : ما قاله مالك : إن (ما) (٦) لا يبقى له أثر بعد الاندمال ١/١٠٢ من شجاج (الرأس) (٦) ففيه مقدار من قيمته كما قلنا ، وما يبقى أثره بعد - الاندمال كالأطراف ففيه ما نقص من قيمته كأهل الظاهر (٧) واستدل أهل الظاهر بأمرين :

أحدهما : أنه ملوك كالبهائم

والثاني : أنه يضمن (٨) بالقيمة (فأشبه) (٦) ضمان الغصب .

وغرق مالك بين شجاج رأسه وأطرافه بأنه قول أهل المدينة وهو عنده حجة . وبأنه لما تقدر شجاج الرأس في الحر ولم يتقدر جراح جسده يغلظ حكمه على حكمه .

والدليل عليهم : أن من ضُفِنَتْ نفسه بالقود والكفارة ضُفِنَتْ أطرافه بالمقدر كالحر (٩)

(١٠) وعلى مالك أن من تقدرت شجاجه تقدرت أطرافه كالحر ، ولأن ما تقدر في الحر تقدر في العبد كالشجاج .

ثم يقال لمالك : العبد متردد من أصليين : أحدهما : الحر ، والثاني : البهيمة ، فإن ألحق بالحر تقدرت أطرافه وشجاجه ، وإن ألحق بالبهيمة : لم - تتقدر شجاجه ولا أطرافه ، وإلحاقه بالحر أولى من إلحاقه بالبهائم لما يتوجه إليه من التكليف ، ويجب عليه من الحدود ، ويلزم في قتله من القود والكفارة .

(١) داود بن علي : داود بن علي بن خلف - أبو سليمان الفقيه الظاهري ، أمبهازي الأمل ، ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ . وهو أول من أظهر انتحال الظاهر ، وهو إمام أصحاب الظاهر ، ومات ببغداد سنة ٢٧٠ هـ . (تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ - الأعلام ٨/٢ - وفيات الأعيان ٢٦/٢)

(٢) المحلى ١٤٩/٨

(٣) محمد بن الحسن : سبقت ترجمته

(٤) ب : أن الواجب

(٥) انظر : بدائع الصنائع ٤٢٩٧/١٠

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) بداية المجتهد ٤٢٦/٢ شرح منبج الجليل ٤٠٥/٤ الشرح الصغير ٣٨٣/٤

(٨) في الأصل : لا يضمن . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٩) ب : ضمنت أطرافه المقدرة بالدية

(١٠) ب : تقدرت

فأما (١) ضمانه باليد إذا غُصب (٢) فإنما لم يضمن بالمقدر لأنه لا يضمن بالقود والكفارة فأجرى عليه حكم الأموال المحضّة ومارفها ملحقا بالبهائم ، ويضمن في الجنايات بالقود والكفارة فألحق (٣) بالأحرار (٤)

فصل

فإذا ثبت تقدير الجنايات عليه من قيمته كالحر من ديتة: فلسيده - ١٠٢/ب
أن يأخذ أرش الجنايات عليه كلّها سواء زادت على قدر قيمته أضعافا أو نقصت وهو باق على ملكه .

وقال أبو حنيفة : إن وجب فيها جميع قيمته كان سيده بالخيار بين تسليمه إلى الجاني وأخذ قيمته منه أو إمساكه (٥) بغير أرش، لأن (٦) لا يجمع بين البذل والمبدل (٧). وإن وجب بها نصف قيمته كان سيده بالخيار بين إمساكه وأخذ (٨) نصف قيمته وبين تسليمه إلى الجاني وأخذ جميع قيمته (٩)
وقد مضى الكلام معه في كتاب الغصب بما أغنى عن إعادته (١١)
فأما (١) إذا تبتعت فيه الحرية والرق (١٢) فكان نصفه حرا ونصفه عبدا غفى أطرافه نصف ما في أطراف الحر ونصف ما في أطراف العبد، فيجب في يده ربع الدية وربع القيمة ، وفي أصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة (١٣)

-
- (١) ب : وأما
 - (٢) ب : عطب
 - (٣) ب : والكفارات فألحق فيها
 - (٤) روضة الطالبين ٣١١/٩ مغنى المحتاج ٧٩/٤ شامل ٥٧/٦ البيان ٦٠/٨
 - (٥) ب : وإمساكه
 - (٦) ب : له
 - (٧) البذل هو القيمة ، والمبدل هو النفس .
 - (٨) ب : فإن
 - (٩) ب : وأخذه
 - (١٠) بدائع الصنائع ٤٧٩٨/١٠ البحر الرائق ٤٤٤/٨ حاشية رد المختار ٦٢٠/٦
 - (١١) ب : الإعادة
 - (١٢) في الأصل : والمعتق . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (١٣) ب : نصف عشر القيمة ونصف عشر الدية .

(وفى أنملته) (١) سدس (٢) عشر القيمة (وسدس عشر الدية، ثم) (١) على هذا القياس فيما زاد من الحرية ونقص ، .
فأما ضمان المكاتب (٣) فكالعبد ، (وكذلك) (١) أم الولد (٤) .

مسألة

قال الشافعى (٥) : وتحمل عنه العاقلة إذا قتل خطأ (٦)
أما العبد إذا قتل خطأ فالدية فى ذمته ومرتهنة (برقبته) (١) يجاع فيها ويؤدى الدية حالة فى العمد والخطأ (لا) (١) تتحملها العاقلة عنه ولا (٢) السيد إلا أن يتطوع بافتدائه منها . فإن عجز ثمنه عن الدية كان الباقي فى ذمة العبد يؤديه بعد عتقه ولا يكون على سيده .
١/١٠٣
فإن قيل : فهلا كان السيد ضامنا لجناية عبده كما يضمن جناية بهيمته ؟
قيل : لأن جناية البهيمة مضافة إلى مالكها لأنها مضمونة إذا نسب إلى السى التفريط فى حفظها ، وجناية العبد مضافة إليه دون سيده لأن له اختيارا يتصرف به ، فلذلك ضمن جناية بهيمته ولم يضمن جناية عبده .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٢) ب : وسدس
(٣) المكاتب : من المكاتب وهو أن يكتب الرجل عبده أو أمته على مال منجم ويكتب العبد عليه أنه يعتق إذا أدى النجوم ، فالعبد : مكاتب - بالفتح - اسم المفعول ، وبالكسر اسم فاعل لأنه كاتب سيده .
(المصباح المنير ٥٢٥/٢)
(٤) أم الولد : كل مملوكة حملت من سيدها ، ويحرم بيعها ورهنها وهبتها ، وتعتق بموت سيدها .
(أسنى المطالب ٥٠٦/٤)
مغنى المحتاج ٥٣٨/٤ المطلى ٢١٧/١)

- وانظر المسألة : مغنى المحتاج ٧٩/٤ نهاية المحتاج ٣٢٩/٧ روضة الطالبين -
٣١٢/٩ بغير من على الخطيب ١٢٩/٤
(٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٦) مختصر المزنى ١٣٦/٥
(٧) ب : ولا يتحملها

فأما إذا قتل الحر عبداً : فإن كان القاتل عبداً محضاً فقيمته في مال -
 القاتل حالة ، وإن كان خطأ محضاً أو عمد الخطأ ففي قيمته قولان :
 أحدهما : أن قيمة نفسه وأروش أطرافه في مال القاتل حالة (١) (وهو مذهب
 مالك (٢)
 وقال أبو حنيفة (٣) : تحمل العاقلة دية نفسه ولا تحمل أروش أطرافه (٤)
 فإذا قتل تحمله (٥) العاقلة (٦) .
 فدليله أن من وجبت الكفارة (٧) في قتله تحملت العاقلة بدل نفسه
 كالحرة ،
 ولأن العبد متردد الحكم بين الحر - لكونه مكلفاً - وبين البهيمة
 لأنه مقوم ومبيح ، فكان إلحاقه بالحر أولى لما يتوجه إليه من الثواب والعقاب
 ولما يجب في (٨) قتله من الكفارة والقود فوجب إلحاقه (به) (٤) في تحمل -
 العاقلة (٩) لبدل أطرافه ونفسه .
 وإذا قيل : لا تحمله (١٠) العاقلة فدليله رواية ابن عباس (١١) أن -
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تحمل العاقلة عبداً ولا عبداً ولا ملحاً ولا
 اعترافاً) (١٢)

- (١) ب : بزيادة " على عاقلة الجاني مؤجلة ، وهو اختيار المزي - والقول
 الثاني : أن قيمة نفسه وأروش أطرافه في مال الجاني لا تحمله العاقلة "
- (٢) شرح منحه الجليل ٣٩٨/٤ الخرشي ٣٢٢/٨ ، ٤٤
 فتح القدير ٤٠٨/١٠ البحر الرائق ٤٥٧/٨ بدائع الصنائع ٤٨٢٠/١٠
 ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٥) في الأصل : تحمته . وفي ب : تحمل . والأوفق ما أثبتناه
 (٦) وهذا هو القول الثاني . انظر : الشامل ٥٧/٦ البيان ٦٠/٨
 تهذيب الأحكام ٦٦٠٤/٤
 (٧) ب : الكفارة عليه
 (٨) ب : ولما يتوجه من
 (٩) ب : بزيادة " بالحر "
 (١٠) ب : وإذا قيل : لا تحمل
 (١١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وقد سبقت ترجمته
 (١٢) أخرجه البيهقي في سننه ١٠٤/٨ موقوفاً على ابن عباس بلفظ : (لا تحمل -
 العاقلة عبداً ولا ملحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك) نصب الراية ٣٧٩/٤
 المحلى ٤٩/١١ . وفي الشامل ٥٧/٦ : " بأن الخبر لا يثبت مرفوعاً ، وإنما
 هو موقوف على ابن عباس " . وورد مرفوعاً : (لا يعقل العواقل عبداً ولا عبداً
 ولا ملحاً ولا اعترافاً) قال الزيلعي : قلت غريب مرفوعاً . نصب الراية ٣٧٩/٤

- ولأنه مضمون بالقيمة فوجب أن لا تحمله (١) العاقلة كالبهيمة .
ولأنه يضمن باليد تارة وبالجنابة أخرى فوجب أن لا تحمل (٢) العاقلة
ضمانه بالجنابة كما لم تحمل (٣) ضمانه باليد كالأموال .
ولأنه لما لم تتحمل عنه (٤) العاقلة إذا كان قاتلا لم تتحمليه .
(العاقلة) (٥) إذا كان مقتولا (٦)

مسألة

- قال الشافعي (٧) : وفى ذكره ثمنه وإن (٨) زاد القطع (فى ثمنه) (٥)
أضافا (٩)
وهذا صحيح ، لأننا قد قررنا (١٠) أن ما فى الحر منه دية (١١) كان فى
العبد منه قيمة (١٢) . وفى ذكر الحر ديته فوجب (أن يكون) (٥) فى ذكر العبد
قيمته .
فلن قيل : فقطعه من الحر نقص فلذلك ضمن بالدية ، وقطعه من العبد
زيادة لأن ثمنه (١٣) يزيد فقطعه فلم يضمن بالقيمة ؟
قيل : المضمون بالجنابة لا يراعى فيه النقص والزيادة لأن الأعضاء
الزائدة تضمن بالجنابة وإن أحدث (١٤) زيادة (١٥) .

-
- (١) ب : يتحمله
(٢) ب : يتحمل
(٣) ب : أنه يتحمل
(٤) فى الأمل : عليه . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٦) مغنى المحتاج ٩٨/٤ - ١٠٠ نهاية المحتاج ٣٥٤/٧ - ٣٥٦ المذهب ٢١٢/٢
الشامل ٥٧/٦ البيان ٦٠/٨
(٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٨) ب : قيمته ، فلن
(٩) مختصر المزنى ١٣٦/٥
(١٠) ب : ذكرنا
(١١) ب : ديته
(١٢) ب : قيمته
(١٣) ب : لأنه - بدون " ثمنه "
(١٤) ب : أحدث
(١٥) انظر : روضة الطالبين ٢١١/٩ - ٢١٢

مسألة

قال الشافعي (١) : وكل جناية عمد لا قصاص فيها : فالأرش في مال -

الجاني (٢) .

أما جناية الخطأ المحض وعمد الخطأ : فتحملها العاقلة . وأما جناية

العمد المحض ففي مال الجاني ولا تتحملها العاقلة ، سواء وجب (فيها) (٣) -

القصاص (أو لم يجب) (٣) كالجائفة والمأمومة .

وقال (مالك : ما) (٣) لا يجب فيه القصاص من العمد تتحمله العاقلة -

كالخطأ (٤) .

وهذا خطأ ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تحمل العاقلة عمدا

ولا عبدا) (٥) .

ولأن ما لم تتحمله العاقلة من العمد إذا وجب فيه القود : لم

تتحمله ، وإن لم يجب (٦) فيه القود كجناية الوالد على الولد .

ولأن جناية العمد مغلظة وتحمل العاقلة تخفيفا فتناهي (٧)

اجتماعهما .

ولأن تحمل العاقلة رفق ومعونة ، والعامد محاقب لا يعان ولا يرفق به (٨) .

والخاطئ (٨) معذور ، فلذلك خص بالمعونة والرفق (٩) .

(١) ب : " بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) مختصر المزني ١٣٧/٥

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) الخرشى ٤٥/٨ شرح منح الجليل ٤٢٣/٤

(٥) والحديث سبق تخريجه ص ٢٨٢

(٦) ب : بأن لا يجب

(٧) ب : فيتأني

(٨) ب : والجاني

(٩) مغنى المحتاج ٥٥/٤ ، ٩٥ نهاية المحتاج ٣٥٠/٧ المذهب ٢١٢/٢ الشامل ٥٧/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : وجناية الصبي والمعتوه (٢) تحملها (٣) العاقلة عمداً أو خطأً . وقيل : (لا) (٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم : (قضى أن - تحمل العاقلة الخطأ (٥) في ثلاث سنين) (٦) فلو قضينا بها إلى ثلاث سنين - خالفنا دية العمد لأنها حالة فلم نقض على العاقلة بدية عمد بحال .

قال المزني : هذا المشهور من قوله (٧) .

وأما (٨) خطأ الصبي والمجنون فتحمله العاقلة ، وأما عمدهما فلا قود عليهما فيه لعدم تكليفهما (٩) ، وفيه قولان : أحدهما : أنه يجري عليه حكم الخطأ وإن كان في صورة العمد ، وهو قول أبي حنيفة (١٠) ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة (١١) : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى ينتبه) (١٢) ولأن كل ما (١٣) سقط فيه القود (بكل حال كان في حكم الخطأ كالخطأ . والقول الثاني : أنه يجري عليه حكم العمد وإن سقط فيه القود) (٤) لأن مئة العمد متميزة ، فكان حكمها متميزاً .

-
- (١) ب : بزيادة " رحمه الله " .
(٢) المعتوه : الناقص العقل (المصاح ٢٢٣٩/٦ مختار المصاح ٤١٢ المصباح - المنير ٣٩٢/٢)
(٣) ب : يتحملها
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ب : والخطأ
(٦) السنن الكبرى ١٠٩/٨ بلفظ : أنبأنا الشافعي قال : وجدنا عاماً في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني ، وعاماً فيهم أنها في مضي الثلاث سنين ، في كل سنة ثلثها ، وبأسان معلومة)
(٧) مختصر المزني ١٢٧/٥ - ١٣٨
(٨) ب : أما
(٩) ب : لتعذر تكافئهما
(١٠) فتح القدير ٢٩٨/١٠ البحر الرائق ٣٨٨/٨ الهداية ١٨٨/٤ البناية ١٨٧/١٠
(١١) ب : ثلاث
(١٢) المدارم ٩٣/٢ بلفظ : (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل) وأبو داود ٩٣/٢ ابن ماجه ٦٥٨/١ والترمذي ٦٨٥/٤ وقال : حديث على حديث خن غريب من هذا الوجه ، وقدرى من غير وجه عن علي ، ورواه البخاري موقوفاً عن علي ٣٨٨/٩ .
(١٣) ب : قتل

ولأن المصبي قد وقع الفرق فيه بين عمدته ونسيانه (١) إذا تكلم في الصلاة ، وأكل في الصيام ، وتطيب في الحج ، فوجب أن يقع الفرق بين عمدته وخطئه في القتل ، لأن كل من وقع الفرق بين عمدته وخطئه في العبادات وقع الفرق بينهما في الجنايات كالبالغ العاقل . (٢)

فصل

فإذا صح توجيه القولين (فإذا) (٣) قلنا ، بالأول منهما أن عمدته - ١٠٤ / ب كالخطأ : فالدية مخففة ، تجب على عاقلته في ثلاث سنين ، لأن العاقلة لا تحمل إلا مؤجلاً (٤) وإذا (٥) قيل بالثاني إن عمدته عمد - وإن سقط فيه القود - فالدية منلظة حالة تجب في ماله دون عاقلته ، ويستوى في ذلك المصبي والمجنون ، سواء كان المصبي مميزاً أو غير مميز (٦)

-
- (١) ب : وخطأه ونسيانه
 - (٢) مننى المحتاج ١٠/٤ غليوبى وعميرة ١٠١/٤ المذهب ١٩٧/٢ الشامل ٥٨/٦ نهاية المطلب ١٣٣/١٣
 - (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٤) ب : مؤجلة
 - (٥) ب : فإذا
 - (٦) ب : متميزاً وغير متميز . قوله : " غير مميز " هذا مما انفرد به الإمام الماوردى ، فإن محل الخلاف في عمد المصبي والمجنون هل هو عمد أو خطأ إذا كان لهما نوع تمييز ، وإلا فخطأ قطعاً . انظر : مننى المحتاج ١٠/٤

مسألة

قال الشافعي (١) : ولو صاح برجل (٢) فسقط عن حائط : لم أر عليه شيئا . فإن كان صبيا أو متوها فسقط من صيحته ضمن (٣) . وهو كما قال . إذا وقف إنسان على شفير (٤) بئر أو حافة (٥) نهر أو قلة (٦) جبل فصاح به صائح فخر ساقطا ووقع ميتا : لم يخل (حال) (٧) الواقع من أحد أمرين : أحدهما : أن (٨) يكون رجلا قوى النفس ثابت الجأش (٩) ثابت الجنان (١٠) : فلا شيء على الصائح لأن صيحته لا تسقط مثل هذا الواقع ، فدل ذلك على وقوعه من غير صيحته (١١) . والفرع الثاني : أن يكون صبيا أو مجنونا أو مريضا أو مضغوفا (١٢) لا يثبت لمثل (١٣) هذه الصيحة : فالصائح ضامن لدينه ، لأن صيحته تسقط مثله من المضعوفين ، ولا قرد (عليه) (٧) لعدم المباشرة لكنه إن عمد (١٤) الصيحة : تانت الدية مغلظة وإن لم يعمد (١٥) كانت مخففة . وقال أبو حنيفة : لا يضمن بها الصغير كما لا يضمن بها الكبير -

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) ب : على رجل .
(٣) مختصر المزنى ١٣٨/٥ .
(٤) شفير : حُرِّف كل شيء (المصاح ٢٠١/٢ المصاح المنير ٣١٧/١) .
(٥) ب : احافة .
الحافة : الجانب ، يقال : حافتا الوادي أي جانبيه (المصاح ١٣٤٧/٤) .
(٦) قلة : أعلى الجبل . وقلة كل شيء : أعلاه (المصاح ١٨٠٤/٥) .
مختار المصاح ٥١٩ المصاح المنير ٥١٥/٢ .
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
(٨) ب : إما أن .
(٩) الجأش : جأش القلب وهو رواده إذا اضطرب عند الغزع . يقال : فلان رابط الجأش أي : يربط نفسه عن الفرار لشجاعته (المصاح ٩٩٧/٣) .
(١٠) الجنان - بالفتح : القلب . (المصاح ٢٠٩٤/٥ المصاح المنير ١١٢/١) .
(١١) ب - : صيحة .
(١٢) الضعف : خلاف القوة . يقال : وأضعفت الشيء فهو مضعوف على غير قياس . - (المصاح ١٣٩٠/٤) .
(١٤) ب : ولكن إن اعتمد .
(١٥) ب : لا يموت بمثل . (١٥) ب : يعتمدها .

القوى (١) .

وهذا جمع فاسد، لأن الصيحة تؤثر في المصير المضعوف، ولا تؤثر في

في الكبير القوى فافترقا في الضمان، لأن الجنائيات تختلف (٢) باختلاف المجنى ١/١٠٥

عليه، ألا ترى أن رجلا لو لطم صبيا فمات: ضمنه . ولو لطم رجلا فمات: لم يضمنه،

لأن (٤) الصبي يموت باللطة، والرجل لا يموت بها (٥)

فلو اغتفل (٦) إنسانا وزجره (٧) بصيحة هائلة فزال عقله : فقد اختلف

أصحابنا فيه :

فحمله أكثرهم على ما قدمناه من التفسير (٨) : أنه يضمن بها عقل

الصبي والمجنون ، ولا يضمن بها عقل الرجل الثابت .

وقال ابن أبي هريرة (٩) : يضمن بها عقل الغريقين متى بخلاف الوقوع

لأن في الوقوع فعلا للواقع فجاز أن ينسب الوقوع إليه (وليس) (١٠) في زوال

العقل فعل من الزائل العقل، فلم ينسب زواله (إلا) (١٠) الطائغ المذعر (١١)

ولو قذف رجل امرأة (١٢) بالزنا فماتت : لم يضمنها ، ولو ألفت جنينا

ميتا ضمنه ، لأن الجنين يُلقى من دعر (١٣) القذف، والمرأة لا تموت منه ، وقد

أرسل (١٤) عمر إلى امرأة قذفت (عنده) (١٠) رسولا فأرهبها فأجهضت ناته (١٥)

بطنها فحمل عمر عاقلة (١٦) نفسه دية جنيها (١٧) .

(١) البحر الرائق ٣٣٥/٨ حاشية ردالمختار ٥٦/٦ معين الحكام ٣٩٤

(٢) ب : ولأن

(٣) ب : لا تختلف

(٤) ب : ولأن

(٥) ب : ولا يموت بها الرجل

(٦) اغتفل : يقال : أغفله عن الشيء : جعله يغفل عنه .

(لسان العرب ٤٩٨/١١ معجم متن اللغة ٣١٠/٤ المعجم الوسيط ٦٦٣/٢)

(٧) ب : وسحده

(٨) ب : التقسيم

(٩) ابن أبي هريرة : سبقت ترجمته

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١١) ب : المذعور .

المذعر : من دعرته أذعره دُعرا : أضرعته (الصحاح ٦٦٣/٢ المصباح المنير

(٢٠٨/١ -

(١٢) ب : امرأته

(١٣) ب : ملقى من ذاعر

(١٤) في الأصل : قد أرسل . وفي ب : قد وأرسل . والأوفق ما أثبتناه .

(١٥) ب : ما في

(١٦) ب : على عاقله

(١٧) والأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤٥٨/٩ بلفظ : (عن الحسن قال : أرسل . . .

مألة

قال الشافعى (١) : ولو طلب رجلا بسيف فألقى نفسه عن ظهر بيت -
فمات: لم يضمن، وإن كان أعمى فوقع فى حفرة : ضمنت عاقلة الطالب ديتة لأنه
اضطره إلى ذلك (٢) .

وصورتها فى رجل شهر (٣) سيفاً وطلب (٤) به إنساناً فهرب (منه -
المطلوب حتى ألقى نفسه من سطح أو من جبل أو فى بحر أو نار حتى هلك فينقسم
حال الهارب (٥) المطلوب ثلاثة أقسام :

١٠٥ / ب

أحدها : أن يكون بالغاً عاقلاً بصيراً ، فلا ضمان على طالبه من قود ولا دية (٦) -
لأمرين :

أحدهما : أن الطلب سبب ، والإلقاء مباشرة ، وإذا اجتمعا سقط حكم السبب
بالمباشرة .

والثانى : أنه وإن ألجأه بالطلب إلى الهرب فلم يُلجئه (٧) إلى الوقوع
لأنه لو أدركه جاز (٨) أن يجنى عليه ، وجاز أن يكف عنه -

فصار ملقى نفسه (٩) هو قاتلها دون طالبه لأنه قد عجل إتلاف نفسه بدلا مما -
يجوز أن (لا) (٥) يتلف به فصار كالمجروح إذا ذبح نفسه .

... عمر بن الخطاب إلى امرأة مُغَيَّبَة (أى التى غاب عنها زوجها) كان يدخل عليها
فأنكر ذلك، فأرسل إليها ، فقبل لها : أجيبي عمر . فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر .
قال: فبينما هى فى الطريق فزعت، فضر بها الطلق، فدخلت دارا ، فألقت ولدها ، فطاح
الصبي صحتين، ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، فأشار
عليه بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت والى ومؤدب. قال: وعمت على. فأقبل عليه
فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا فى
فى هواك فلم ينصحوالك، أرى أن ديتة عليك فإنك أنت أفرعتها ، وألقت ولدها فى
سببك. قال: فأمر علياً أن يقسم عقله على قریش - يعنى يأخذ عقله من قریش -
لأنه خطأ () وانظر: المحلى ٣/١١، ١٢٤، ١٢٥، ٧٦/٦ .

وانظر المسألة فى: مغنى المحتاج ٨٠/٤ روضة الطالبين ٣١٣/٩ المذهب ١٩٣/٢
الشامل ٥٨/٦ التنبيه ٢٢٠

- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٢) مختصر المزنى ١٣٨/٥
- (٣) شهر السيف : سله (مختار الصحاح ٢٥٠ المصباح المنير ٣٢٦/١)
- (٤) ب : فطلب (٧) فى الأصل: يلجئه . والمصحح ما
- (٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب أثبتناه
- (٦) ب : أو دية (٨) ب : وإن أدركه لجاز
- (٩) ب : نفسا

والقسم الثانى : أن يكون المطلوب أعمى ، فيهرب من الطالب حتى يتردى من سطح
أو جبل أو يقع (١) فى بئر أو بحر ، فإن أَعْلِمَ بالسطح (٢) والجبل والبئر والبحر
فألقى نفسه بعد علمه : كانت نفسه (٣) هدرا كالبعير ، وإن لم يعلم بذلك حتى
وقع فمات (٤) : فعلى طالبه الدية دون القود لأنه - وإن لم يكن مباشرا لإلقاءه -
فقد ألجأه إليه ، والملجئ إلى القتل : ضامن كالقاتل ، ألا ترى أن الشهود إذا -
شهدوا (عند الحاكم على رجل بما يوجب القتل فقتله ثم بان أنهم شهدوا) (٥)
بزور : ضمنوه دون الحاكم ، لأنهم ألجؤوه إلى قتله فتعلق الحكم (٦) بالملجئ
دون المباشر .

والقسم الثالث : أن يكون المطلوب صبيا أو مجنونا : ففي ضمان ديتهما على
الطالب وجهان مخرجان من اختلاف تول (٧) الشافعى فى قصدهما للقتل هل يجرى -
عليه حكم العمد أم لا ؟ (٨) :

أحدهما : أنه يضمن ديتهما إذا (٩) قيل إنه لا يجرى (١٠) على قصدهما للقتل ١/١٠٦
حكم العمد .

(٥) :
(والثانى : لا يضمن ديتهما إذا قيل إنه يجرى على قصدهما للقتل حكم العمد)

(١) ب : أو سطح وجبل ، أو وقع

(٢) ب : علم السطح

(٣) ب : ذمة

(٤) ب : ومات

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٦) ب : الحاكم

(٧) ب : قولى

(٨) ب : بزيادة " على وجهين "

(٩) ب : إن

(١٠) ب : لا يجوز

انظر : مغنى المحتاج ٨٢/٤ نهاية المحتاج ٣٣٢/٧ روضة الطالبين ٣١٥/٩

الشامل ٥٨/٦ نهاية المطلب ١٣٥/١٣

مسألة

- قال الشافعي (١) : ولو عرض له في طلبه سبع فأكله : لم يضمن ، لأن الجاني غيره (٢) . وهذا صحيح يحتاج إلى تفصيل .
- فإذا اعترض الهارب المطلوب سبع فافترسه فهذا على ضربين : أحدهما : أن يلجئه الطالب إلى موضع السبع : فيضمنه بالدية ، كما لو ألقاه عليه .
- والضرب الثاني : (أن) (٣) لا يلجئه إليه ، وإنما هرب في (محرا) (٤) (٥) وافق سبعا معترضا (فيها) (٦) فافترسه : فلا ضمان على الطالب ، سواء كان المطلوب بعيرا أو ضريرا ، صغيرا (أو كبيرا) (٧) لأنه غير مباشر ولا ملجئ .
- فإن قيل : غلر ألقاه في بحر فالتقمه الحوت : ضمنه ، فهلا (قلتم) (٨) إذا اعترضه السبع ضمنه ؟
- قيل : لأنه بإلقائه في البحر مباشر فجاز أن يضمن ما حدث (بإلقائه لأنه طار ملجئا ، وفي الهرب منه غير مباشر فلم يضمن ما حدث) (٩) بالهرب -
- إذا لم يقترن به إلجاء
- ولو انخسف (من) (١٠) تحت الهارب سقف فخر منه ميتا ففي ضمان -
- الطالب له وجهان :
- أحدهما : لا يضمنه كالسبع إذا اعترضه
- والوجه الثاني : وهو قول أبي حامد الإسفرايني (١١) يضمنه لأنه ملجئ إلى ما لا يمكن الاحتراز منه (١٢) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٢) مختصر المزني ١٣٨/٥
- (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٤) ب : يوافق
- (٥) أبو حامد الإسفرايني : سبقت ترجمته
- (٦) مغنى المحتاج ٨٢/٤ روضة الطالبين ٣١٥/١ المذهب ١٩٣/٢ الشامل ٥٨/٦

فصل

ولو رماه من شاقق فاستقبله آخر بسيفه من تحته فقده (١) نصفين ١٠٦ / ب

فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون الشاقق مما يجوز أن يسلم الواقع منه فضمانه على القاطع دون الملقى لأن القاطع موح (٢) والملقى كالجارح .

والضرب الثاني : (أن يكون الشاقق) (٣) مما لا يجوز أن يسلم الواقع منه ففي ضمانه ثلاثة أوجه :

أحدها : على الملقى (ضمانه) (٣) لأنه قد صار بإلقاءه كالموح - فيضمنه بالقود لمباشرته

والوجه الثاني : أن ضمانه بالقود أو الدية على القاطع دون الملقى لأنه قد سبقه إلى مباشرة موحية .

والوجه الثالث : أنهما يضمنانه جميعا بالقود أو الدية لأنهما قد صارا - كالشريكين في توجيته . والله أعلم (٤) .

(١) قسده : شقه طولا (مختار الصحاح ٥٢٣ المصباح المنير ٢ / ٤٩١)

(٢) موح : مسرع - من الوحا وهو السرعة (المصباح المنير ٢ / ٦٥٢)

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) انظر : المذهب ١٩٤ / ٢ الشامل ٥٨ / ٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ويقال لسيد أم الولد (إذا جنت) (٢) : " أَعْدَهَا
بِأَلْأَقْل (٣) مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ جَنَائِثِهَا " ثم هكذا كلما جنت . قال المزني : هذا
أولى بقوله من أحد قوليه ، وهو أن السيد إذا غرم قيمتها ثم جنت : شرك (٤) -
المجنى عليه الثاني المجنى عليه الأول (٥) الفصل .
إذا جنت أم الولد : وجب على سيدها أن يفديها ، وهو قول الجمهور إلا
(أن) (٦) أبا ثور (٦) وداود (٧) شذا (٨) عن الجماعة ، وأوجب أورش جنائثها
في ذمتها ، تؤديسه (٩) بعد عتقها (١٠) لقول الله تعالى : (ولا تزروا زرة وزر -
أخرى) (١١)

ولأنها إن جرت مجرى الإماء : لم يلزم السيد الفداء ، وإن جرت مجرى
الأحرار فأولى أن لا يلزمه ، فلما حرم بيعها صارت (١٢) كالأحرار في تعلق (١٣)
الجناية بذمتها .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
(٣) في الأصل : كبا لأقل . والمصحح ما أشبته .
(٤) ب : شركه .
(٥) مختصر المزني ١٣٨/٥ . وتماه : (قال المزني : لهذا عندى ليس بشيء لأن
المجنى عليه الأول قد ملك الأرش بالجناية ، فكيف تجنى أمة غيره ويكون
بعض الغرم عليه)
(٦) أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان - أبو ثور الكلبي الفقيه -
البغدادى ، صاحب الشافعي وهو من رواة القديم ، ويقال : كنيته أبو عبدالله
وأبو ثور لقبه ، روى عن سفيان بن عيينة ووكيع والشافعي وغيرهم ، وعنه أبو
داود وابن ماجه ومسلم خارج الصحيح ، ثقة ، كان أولاً يتفقه بالرأى ويذهب
إلى قول أهل العراق حتى قدم الشافعي بخداد فاختلف إليه ورجع عن مذهبه .
مات سنة ٢٤٠ هـ . (تهذيب التهذيب ١١٨/١ طبقات الشافعية الكبرى ٢٢٧/١
طبقات الشافعية للأسنوى ٢٥/١ تقريب التهذيب ٢٠)
(٧) داود : داود بن علي الظاهري ، وقد سبقت ترجمته .

- (٨) ب : فإنهما شذا
(٩) ب : تؤديها
(١٠) المعنى ٤٨٢/١٠
(١١) سورة الأنعام ١٦٤
(١٢) ب : فإنما حرم معها وصارت
(١٣) ب : وتعلق .

وهذا خطأ ، لأن من جرى عليه حكم الرق تعلقت (١) جنايته برقبته ١/١٠٧
 وأم الولد قد حرم (٢) بيعها بسبب (٣) من جهته فصار كمنعه من بيع عبده وأُمته
 يصير بالمنع فامنا (٤) لجنايته ، وكذلك المنع من بيع أم الولد .
 ولأنه قد صار مستهلكا لثمنها بالإيلاد كما يصير مستهلكا لثمن
 عبده بالقتل ، ولو قتل عبده بعد جنايته : ضمنها ، كذلك إذا جنت أُمته بعد -
 إيلادها : ضمن (٥) جنايتها ، وغى هذا انفصال (٦)

فصل

فإذا تقرر ما وصفنا من ضمان السيد لجنايتها ، فإن (٧) كانت عمدا :
 اقتصر منها ، لتعلق القصاص ببدنها ، وإن كانت خطأ أو عمدا غف عن القصاص فيه :
 فعلى السيد أن يغديها بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش جنايتها (٨) فإن كان أرش
 جنايتها أقل : ضمن أرش الجناية ، لأنه لا يستحق المجنى عليه أكثر منها ، وإن
 كان (٩) أرش جنايتها أكثر من قيمتها : لم يضمن إلا قدر قيمتها ، لأنه يمنع -
 بالإيلاد (١٠) كالمستهلك (لها) (١١) فلا يلزمه (١٢) أكثر من القيمة ، كمالو
 قتل عبده بعد جنايته : لم يضمن إلا قدر قيمته .

-
- (١) ب : يتعلق
 (٢) ب : يحرم
 (٣) ب : ليست
 (٤) ب : يصير فامنا بالمنع
 (٥) ب : تضمن
 (٦) ب : غى هذا وفيها انفصال . / ^{انظر:} مغنى المحتاج ٤/ ١٠٢ روضة الطالبين
 - ٢٩٤/١
 (٧) ب : وإن
 (٨) ب : في الأصل : جنايته . والصحيح ما أثبتناه .
 (٩) ب : كانت
 (١٠) ب : في الأصل : الإيلاد . والأوفق ما أثبتناه . أى : لأنه يمنع من التسلط
 عليها لأنه قد أُلغى بالإيلاد
 (١١) ب : ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (١٢) ب : ولا يضمن المستهلك

فإن قيل : أفليس لو منع (١) من بيع عبده الجاني ضمن جميع الجناية (٢) في أحد القولين فهلا كان في أم الولد كذلك ؟
قيل : لأنه في المنع من بيع العبد مفعول لرغبة راغب يجوز أن يشتريه بأكثر من قيمته لو مكن من بيعه فجاز أن يضمن جميع جنايته وليست أم الولد - بمثاليته لعدم (٣) هذه الرغبة التي لا تجوز الإجابة إليها فافترقا .

قـمـل

فإذا غرم في جنايتها أقل الأمرين ثم جنت بعده على آخر نظر فيما ١٠٧ / ب
غرمه السيد للأول (٤) من أقل الأمرين، فإن كان هو أرش الجناية - لأن قيمتها ألف ، وأرش جنايتها خمسمائة - لزم السيد أن يكفرم للثاني أرش جنايتها (٥) إذا كان بقدر الباقي من قيمتها وهو أن يكون أرشها خمسمائة فما دون ، وإن كان ما غرمه للأول (٦) من أقل الأمرين هو جميع قيمتها وهي (٧) ألف، فلذا جنت على - الثاني ففيها قولان :
أحدهما - وهو اختيار المزي - : يضمنها كضمان الأول بأقل الأمرين من قيمتها وأرش جنايتها ، ويسلم للأول ما أخذه من أرش الجناية عليه لأمرين :
أحدهما ، أنها قد عادت بعد الفداء إلى معناها الأول فوجب أن يضمنها - كضمانه الأول (٨) كما لو غرم قيمة عبده في جنايته للمنع من بيعه (٩) ثم جنى (١٠)
ثانية فمُنِع من بيعه غرم قيمته (١٠) ثانية .

(١) ب : امتنع

(٢) ب : قيمته

(٣) ب : لقلّة

(٤) ب : الأول

(٥) في الأصل : جنايته . والصحيح ما أثبتناه

(٦) ب : الأول

(٧) ب : فهي

(٨) ب : للأول

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٠) ب : قيمة .

والثاني : أن الأول قد ملك أرش جنايته ، والجاني على الثاني غيره فلم يلزمه أن يضمن جناية غيره وليس بجاني ولا من عاقلة الجاني ، فعلى هذا يضمنها السيد في كل جناية تجددت منها (١) ولو كانت مائة جناية بأقل الأمرين - قيمتها أو أرش جنايتها .

والقول الثاني - وهو مذهب أبي حنيفة (٢) :- إن السيد لا يلزمه ضمان الجناية الثانية ، ويرجع الثاني على الأول فيشاركه في القيمة ، وإنما كان هكذا لأمرين : أحدهما : أنه بالإيالة مستهلك ، والمستهلك لا يلزمه أكثر من قيمة واحدة . ١٠٨/١ والثاني : أنه لما لم يلزمه إذا تقدمت الجناية على الغرم أكثر من قيمتها ، كذلك لا يلزمه فيما حدث بعد غرمه أكثر من قيمتها (٣) وقد غرمها ، وخالف المانع من بيع عبده لأن أم الولد مستهلكة ، والممنوع من بيعه غير مستهلك ، ولا يمتنع أن يرجع الثاني على الأول ، وإن لم يكن جانيا (٤) ولا عاقلة - كما لو مات رجل في (٥) بئر تعدى حفرها (٦) : ضمن في تركته ما تلف فيها بحد موته ، وإن لم يكن الورثة جناة ولا عاقلة ، فلو كانت قيمة ما تلف فيها ألفا (٧) وجميع (٨) - التركة ألف فاستوعبها المجنى عليه ثم تلف فيها (٩) ما قيمته ألف ثانية : رجع الثاني على الأول (١٠) فشاركه في الألف التي أخذها ، وإن لم يكن جانيا ولا - عاقلة ، كذلك في جناية أم الولد .

فعلى هذا لو غرم قيمتها للأول - وهن ألف (١١) - تم جنت ثانية بعسك الأول : لم يخل حال الجنايتين من ثلاثة أقسام :

-
- (١) ب : عنها
 - (٢) فتح القدير ٣٦٤/١٠ البحر الرائق ٤٤٠/٨ اللباب ١٦٦/٣
 - (٣) ب : بزيادة " كذلك من قيمتها "
 - (٤) ب : فلمن لم يكن الورثة جناة
 - (٥) ب : من
 - (٦) ب : تعدى فيما يحفرها
 - (٧) في الأصل : ألف . والمصحح ما أثبتناه
 - (٨) ب : وقيمة
 - (٩) ب : منها
 - (١٠) في الأصل : الأقل . والمصحح ما أثبتناه
 - (١١) ب : الألف

أحدهما : أن يتساوى فى أرشهما (١) فيكون أرش الأولى (٢) ألفاً ، وأرش الثانية ألفاً ، فيرجع الثانى على الأول بنصف ألف ويتساوىان (٣) فيها - لتساوى جنايتهما (٤)

والقسم الثانى : أن يكون أرش الجناية الثانية أقل من أرش الجناية الأولى (٢) لأن أرش الأولى ألفان ، وأرش الثانية ألف ، فيرجع الثانى على الأول بثلاث الألف لأن أرشه ثلاث الأرشين .

والقسم الثالث : أن يكون أرش الجناية الثانية أكثر من الجناية الأولى (٤) - لأن أرش الأولى ألف ، وأرش الثانية ألفان ، فيرجع الثانى على الأول بثلاثى الألف (٥) ، لأن أرشه ثلاثا (٦) الأرشين لتكون (٧) القيمة فى الأحوال الثلاث مقسطة على قدر الأروش ، وهكذا لوجبت على ثالث بعد اشتراك (٩) الأولين فى القيمة رجح (١٠) الثالث على كل واحد من الاثنين بقسط جنايته مما أخذه كل واحد من الأولين ، ثم كذلك على رابع (١١) وخامس . وبالله التوفيق (١٢)

-
- (١) ب : أن يتساوى أرشها
 - (٢) فى الأصل : الأولى . والأوفق ما أثبتناه
 - (٣) ب : يتساويان
 - (٤) ب : جنايتهما
 - (٥) ب : الأول
 - (٦) ب : ثلاث
 - (٧) ب : لكون
 - (٨) فى الأصل : وهكذا لوجبت . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (٩) ب : على ثلاث بعد اشتراك
 - (١٠) ب : فيرجع
 - (١١) فى الأصل : أربع . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
 - (١٢) الأم ٨٩/٦ مغنى المحتاج ١٠٢/٤ روضة الطالبين ٢٦٤/١ الشامل ٥٩/٦ البيان ٦١/٨

باب اصطدام الفارسيين والسفينتين

قال الشافعي (١) : وإذا اصطدم (٢) الراكبان على أي دابة كانت (٣)
(فماتا) (٤) معا : فعلى (٥) عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه ، لأنه مات
من صدمته ومدمة صاحبه ، كمالو (٦) جرح نفسه وجرحه صاحبه (فمات) (٧) . وإن
ماتت الدابتان فعلى (٨) مال كل واحد منهما نصف قيمة دابة صاحبه (٩) .
إذا اصطدم الفارسان فماتا وماتت دابتهما (١٠) : وجب على كل واحد
منهما نصف دية صاحبه ونصف قيمة دابته ، ويكون النصف الثاني (١١) هدرا .
وبه قال مالك (١٢)
وقال أبو حنيفة (١٣) : يجب على كل واحد منهما جميع دية صاحبه
وجميع قيمة دابته ، ولا يكون شيء (١٤) منها هدرا ، وهو قول أبي يوسف ومحمد (١٥)
وأحمد (١٦) وإسحاق (١٧) .

-
- (١) ب : بزيادة " رحمه الله "
(٢) ج : إذا صدم
(٣) ب : كانت
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ج : على
(٦) ب : ولو - بدون " كما "
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والأوفق ما أثبتناه .
(٨) ب : على
(٩) مختصر المزني ١٣٨/٥
(١٠) ب : ومات دابتهما
(١١) ج : الباقي
(١٢) وهو أحد قوليه ، والظاهر من مذهبه : أنه يجب على كل واحد منهما دية -
صاحبه كما ورد في المدونة : (قلت : رأيت إذا اصطدم الفارسان فقتل كل -
واحد منهما صاحبه ؟ قال : قال مالك : عقل كل واحد منهما على قبيل صاحبه ،
وقيمة كل فرس منهما في مال صاحبه) المدونة الكبرى ٥٠٦/٤ شرح منح -
الجليل ٣٦١/٤ حاشية الدسوقي ٢٤٧/٤
(١٣) فتح القدير ٣٢٩/١٠ المبسوط ١٩٠/٢٦ البحر الرائق ٤١٠/٨
(١٤) ب : شيئا
(١٥) أبو يوسف ومحمد : سبق ترحمتهما
(١٦) شرح منتهى الإرادات ٣٠١/٣ المحرر ١٣٦/٢
(١٧) لم أقف على من ذكر رأيه . والله أعلم .

استدللاً بأمرين :

أحدهما : أن موت كل واحد منهما منسوب إلى فعل (١) صاحبه فوجب أن يضمن - ١/١٠٦ - جميع ديته (كمالو جلس إنسان في طريق غيطة فعثر به (٢) سائر فوقه عليه ، فماتا جميعا : كان على عاقلة السائر جميع دية الجالس (وعلى عاقلة الجالس جميع دية السائر) (٣) ولا يكون شيء من ديتهما هدرا ، كذلك اصطدام الفارسين . والثاني : أن حدوث التلف إذا كان بفعله وبفعل (٤) صاحبه : سقط اعتبار فعله في نفسه ، وكان جميعه مضافا إلى فعل صاحبه وهو المأخوذ بجميع ديته ، كمالو تعدى رجل بحفر بئر ، فسقط فيها سائر نيمات : ضمن الحافر جميع دية السائر - وإن كان الوقوع فيها بحفر الحافر ومشى السائر ، كذلك (٥) في اصطدام الفارسين .

ودليلنا ما روى عن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) (٣) أنه قال : إذا اصطدم الفارسان فماتا ، فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه (٦) ، ولم يظهر له مخالف ، فإن كان هذا منتشرا فهو إجماع ، وإن لم ينتشر (فهو) (٣) - حجة عند أبي حنيفة ، وعلى قول الشافعي في القديم (٧) .
ولأن موت كل واحد منهما : كان بفعل اشتراك فيه ، لأنه مات بصدمته وصدمة صاحبه فوجب أن يضمن ما اختص بفعله ، ولا يضمن ما اختص بفعل صاحبه . وعلى هذا شواهد الأصول كلها ، ألا ترى لو أن رجلا جرح رجلا ثم جرح المبروح نفسه ومات : كان نصف ديته هدرا ، لأنها في مقابلة جراحته (٨) لنفسه

(١) ب : لفعل

(٢) ب : فخر به

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ب : وفعل

(٥) ب : كذا

(٦) انظر : نصب الراية ٣٨٦/٤ : (روى عن علي رضي الله عنه في فارسين اصطدما أنه أوجب على كل واحد/ نصف دية الآخر) قال الزيلعي : غريب .

(٧) شرح البدخشي ١٤١/٣ نهاية السؤل ١٤١/٣ كشف الأسرار ٢١٧ ، ٢٢٥ أصول - السرخسي ١٠٥/٢ شرح المنار في الأصول ٢٥٢-٢٥٣ أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ٣٤١

(٨) ب : جراحه

ونصفها على جارحه (١) لأن التلف كان بجرح اشتركا فيسه .
وهكذا لو جذبا حجر منجنيق ، فعاد الحبر عليهما (٢) فقتلتهما : كان ١٠٩/ب
على عاقلة كل واحد منهما (نصف) (٣) دية صاحبه ونصفها الباقي هتدرا .
لا شتراكهما في الفعل الذي كان به تلغهما .
وهكذا لو اصطدم رجلان ، ومعهما إناءان فأنكسر الإناءان بحدمتهما
: ضمن كل واحد منهما نصف قيمة إناء صاحبه ، وكان نصفه الباقي هتدرا .
وإنما كانت الأموال تشهد بصفة ما ذكرناه دل على محته وبطلان ما
عداه .

فأما استدلالهم بالسائر إذا عثر بالجالس فماتاً فإنما (٤) ضمن
كل واحد منهما جميع دية صاحبه لأنهما لم يشتركا في فعل التلف (٥) لأن
السائر تلف بعثرته (٦) بالجالس ، فضمن الجالس جميع ديته ، (والجالس تلف
بوقوع السائر عليه فضمن السائر جميع ديته) (٧) وليس كذلك اصطدام
الفارسين لا شتراكهما في فعل التلف .

وأما استدلالهم بالوقوع في البئر : فالجواب عنه أن الحافر ليس
ملجئاً (٨) إلى الوقوع فيها فسقط اعتبار فعل الملجأ ، وعار الجميع مضافاً إلى
فعل الملجئ (٩) ، ففارق من هذا الوجه (ما) (٣) ذكرنا كنا هدى (١٠) الزور -
بالقتل يؤخذ أن به دون الحاكم لإلجائهما إليه (١١) إلى القتل (١٢) .

-
- (١) ب : حل جراحه .
(٢) ب : فعاد إليهما
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ب : وإنما
(٥) ما بين القوسين : من قوله " كما لو جلس إنسان في طريق ضيقة ٠٠٠ " : لم يثبت
في ج
(٦) ح : تلفه لعثرته
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٨) ح : ملج
(٩) ب : الملجأ
(١٠) ب : كشاهد . وفي ج : هدى
(١١) ب : إليه . ولم يثبت في ج
(١٢) الأم ٧٤/٦ مثنى السحتاج ٨٩/٤ المذهب ١٩٥/٢ روضة الجالسين ٣٣١/٩
الشامل ٥٦/٦ المطلب العالي ٢٤٨/٢٢

فصل

فإذا ثبت ما وصفنا : (فلا فرق) (١) في الراكبين بين أن يستويا في القوة (٢) أو يختلفا ، فيكون أحدهما كبيرا ، والآخر صغيرا ، أو يكون أحدهما صحيحا والآخر مريضا ، ولا (٣) فرق في المركوبين (بين) (٤) أن يتماشيا (٥) - أو يختلفا ، فيكون (أحدهما) (٦) على فرس والآخر على حمار ، أو يكون أحدهما على ١/١١٠ فيل والآخر على كبش ، ولا (٧) فرق بين أن يكونا راكبين أو راجلين ، أو أحدهما راكبا والآخر راجلا ، ولا فرق بين أن يصطدما مستقبليين أو مستدبرين ، أو أحدهما مستقبلا والآخر مستدبرا ، ولا فرق بين أن يكونا بعيرين أو أعميين (٨) ، - أو يكون أحدهما بصيرا والآخر أعمى ، وإن اختلفا في صفة الضمان دون أصله ، لأن الأعمى خاطيء وقد يكون البصير عاديا ، ولا فرق بين أن يقعا مستلقيين على ظهورهما أو مكبوبين على وجوههما ، أو يكون أحدهما مستلقيا على ظهره والآخر مكبوبا على وجهه .

(٩) (وقال المزني : إن كانا مستلقيين أو مكبوبين فهما سواء) (٤) ، وإن كان أحدهما مستلقيا على ظهره والآخر مكبوبا على وجهه (٦) فدية المستلقى - كلها على المكبوب (١٠) ، ودية المكبوب هدر (١١) ، لأن المكبوب دافع ، - والمستلقى مدفوع (١٢)

وهذا اعتبار فاسد ، لأن الاستلقاء قد يحتمل أن يكون لتقدم الوقوع والانعكاس (١٣) لتأخر الوقوع ، ويحتمل أن (يكون) (٤) الاستلقاء (١٤) في الوقوع لشدة صدمته كما يرجع (١٥) الحجر (من) (٤) الحائط لشدة رميته فلم يسلم ما اعتل به (١٦) .

- | | |
|--|---|
| (١) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل - والصحيح ما أثبتناه | |
| (٢) ب : بين الراكبين بين أن يستويا في القوم | |
| (٣) ب : ولا | |
| (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب | (١٢) ب : والمستلقى مدفوع به . |
| (٥) ج : بين أن أحدهما يتماشيا | (١٣) ب : والإمكان . |
| (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج | وفي ج : فالانعكاس |
| (٧) ج : ولا | (١٤) ج : استلقاءه |
| (٨) ج : أو أعميين | (١٥) في الأصل : يرفع . والصحيح ما أثبتناه |
| (٩) ب : فلن | |
| (١٠) ب : على عامد المكبوب | (١٦) ب : فلم يسلم ما اعتل . |
| (١١) ج : هدر | انظر : روضة الطالبين ٣٣١/٩ |
| | معنى المحتاج ٨٩/٤ |

فصل

فإذا تقرر ما وصفنا من صفة الاصطدام وحكمه في ضمان النصف وسقوط النصف هدرا : فضمن الدابتين يستوى فيه العمد والخطأ، لأنه ضمان مال ويغترق (١) في النفوس ضمان العمد والخطأ، وإذا كان كذلك صح في الاصطدام (٢) ١١٠/ب الخطأ المحض، وتكون (٣) الدية فيه على العاقلة مخففة، وصح فيه عمد الخطأ وتكون (٤) الدية فيه على العاقلة (منلظة) (٥)

واختلف أصحابنا هل يصح فيه العمد المحض الموجب للقود؟ على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي إسحاق المروزي (٦) - : يصح فيه العمد المحض الموجب للقود، لأن الاصطدام (٧) قاتل (٨)، وتكون الدية فيه حالة في مال المادم دون عاقلة .

والوجه الثاني - وهو قول أبي حامد الاسفرايني (٩) - : أنه لا يصح فيه العمد المحض، لأنه قد يجوز أن يقتل، ويجوز أن لا يقتل، وتكون الدية فيه مثلثة على عاقلة المادم .

وصفة الخطأ المحض : أن يكونا أعميين أو بصيرين مستدبرين . وصفة العمد الخطأ : أن يكونا بصيرين مستقبلين . وصفة العمد المحض : أن يكونا مستقبلين يقصدان القتل، فإن كان أحدهما مستقبلا والآخر مستدبرا : كان المستدبر خاطئا والمستقبل عامدا، فإن قصد القتل : فهو (١٠) (عمد محض، وإن لم يقصده فهو) (١١) عمد (١٢) الخطأ، وحكمه ما قد مضى (١٣) .

-
- (١) ب وج : ويفرق
(٢) ج : بالاصطدام
(٣) ج : فيكون
(٤) ج : فتكون
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٦) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته
(٧) ج : اصطدام
(٨) ب : قاتل
(٩) أبو حامد الاسفرايني : سبقت ترجمته (١٢) ب : العمد
(١٠) ب : فهذا (١٣) انظر : روضة الطالبين ٢٣١/٩
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

فصل

وإذا كان كذلك لم يخل حال الراكبين من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكونا حريين

والثاني : أن يكونا مملوكين

والثالث : أن يكون أحدهما حرا والآخر مملوكا

فإن كانا حريين فلا يخلو حالهما من ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يكونا بالغين

والثاني : أن يكونا صغيرين

والثالث : أن يكون أحدهما بالغاً والآخر صغيراً

فإن كانا بالغين عاقلين : فلهما خمسة أحوال :

أحدها (١) : أن يموت الراكبان والدايتان، فيكون في مال كل (٢) واحد

منهما نصف قيمة دابة صاحبه، ولا تحملها العاقلة لا ختماس -

العاقلة بحمل (٣) ديات الادميين دون البهائم، فيتقاسا بالمصطمان بمالزم -

كل (٤) واحد منهما لصاحبه من قيمة (٥) نصف دابته، ويتراجعا (٦) (فضلاً) (٧)

إن كان فيه، ويجب على عاقلة كل واحد منهما نصف (دية) (٧) صاحبه مخففة (٨)

(إن) (٩) كان خطأ محضاً، ومغلظة إن كان عمداً الخطأ (١٠) ولا قصاص بين -

العاقلتين فيما تحملاه من ديتهما إلا أن يكون عاقلتهما ورثتهما (١١) فيتقاسان (١٢)

ذلك، لأنه حق لهما وعليهما .

(١) ج : أحدهم

(٢) ب : فيكون على كل

(٣) ج : لتحمل

(٤) ج : بماله من كل

(٥) ب : قدر

(٦) ب : يراجعا

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٨) ب : يخففتان

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٠) في الأصل : إن كان عمداً شبه الخطأ . والصحيح ما أثبتناه .

(١١) ب : وروايتهما

(١٢) ج : فيتقاسان .

تقاس القوم : قاس كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره .

(مختار الصحاح ٥٣٨)

والحال الثانية : أن يموت الراكبان دون الدابتين فيلزم (١) عاقلة كل واحد -
منهما نصف دية صاحبه ولا يتقاضا منها (٢) إلا أن تكون العاقلتان وارثي
المصطدمين .

والحال الثالثة : أن تموت الدابتان دون المصطدمين ، فيلزم كل واحد منهما
نصف قيمة دابة صاحبه في ماله ويتقاضا منها (٣) .

والحال (٤) الرابعة : أن يموت أحدهما ودابته دون الآخر ودون دابته ، فيضمن
الحى نصف قيمة الدابة الميتة ، وتضمن عاقلته نصف دية الميت .

والحال الخامسة : أن يموت أحدهما دون دابته ، وتموت دابة الآخر دونه ، فيكون
نصف دية الميت على عاقلة الحى ، ونصف قيمة دابة الحى (في مال الميت ولا ١١١/ب
يتقاضان (٥) قيمة الدابة (من الذية) (٦) ، وإن كانت العاقلة وارثة (٧) لأن
الحى (٨) لا يورث ، ويجيء فيها حال سادسة (٩) وسابعة (١٠) قد بان حكمهما بما
ذكرناه .

(فلان كانا) (١١) صغيرين وقد ماتا ودابتاهما فلهما ثلاثة أحوال :

أحدهما : أن يركبا بأنفسهما (١٢)

والثاني : أن يركبهما وليهما (١٣)

والثالث : أن يركبهما (١٤) أجنبي لا ولاية له عليهما .

-
- | | | |
|------|--|--|
| (١) | ج : | فلزم |
| (٢) | ج : | ولا يتقاضا منها |
| (٣) | ج : | ويتقاضا منها |
| (٤) | ب : | والحال |
| (٥) | ج : | يتقاضان |
| (٦) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ج |
| (٧) | ج : | وارثة الحى |
| (٨) | ما بين القوسين - من قوله " في مال الميت (....) : | لم يثبت في ب |
| (٩) | وهو أن يموتا وتموت دابة أحدهما | |
| (١٠) | وهو أن يموت أحدهما وتموت دابتهما | |
| (١١) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (١٢) | ج : | يتراكبا بنفسهما |
| (١٣) | ب : | أن يركبا وليهما . وفى ج : أن يراكبهما وليهما |
| (١٤) | ج : | يراكبهما . |

فإن ركبا (١) بأنفسهما فحكمهما في الضمان كحكم البالغ يضمن (٢) عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر، وينمن في ماله نصف قيمة دابته . وإن أركبا هما وليا هما (٣) فالضمان في أموال الصغيرين وعلى عواقلهما دون الوليين ، لأن المولى أن يقوم في تأديب الصغير بالارتياض - للركوب ولا يكون به متحديا .

وإن (٤) أركبهما أجنبي لا (٥) ولاية له عليهما (٦) : ضمن مركب (٧) كل واحد منهما نصف دية من أركبه (ونصف دية الآخر) (٨) ونصف قيمة دابته ونصف قيمة دابة الآخر ، ولا يسقط شيء من دية أحدهما ، ولا من قيمة دابته ، لأنه قد تعدى بإركابه ضمن جنايته وضمن الجناية عليه .

وإن كان أحدهما صغيرا والآخر كبيرا : كان ما اختص بالصغير مضمونا على ما ذكرناه إذا كانا (صغيرين ، وما اختص بالكبير مضمونا على ما ذكرناه إذا كانا) (١٠) كبيرين ، .

وهكذا لو كان المصطدمان امرأتين حاملتين (١١) فألقت كل واحدة منهما ١/١١٢ جنينا ميتا : لم ينهدر شيء من دية الجنين ، وكان على عاقلة كل واحدة منهما - نصف دية جنينها (ونصف دية جنين صاحبها ، لأن جنينها) (٨) تلف بمصدمتها - ومدممة الأخرى (١٢) ، وجنينها مضمون عليها بالجناية لو (١٣) انفردت باستهلاكه فكذا (١٤) تضمنه إذا شاركت (١٥) فيه غيرها ولا قمارها هنا في الديتين بحال - وإن كانا ورثة الجنين ، لأن من (١٦) وجبت له غير من وجبت عليه (١٧) .

- | | | |
|------|------------------|--|
| (١) | ب : | فإن كانا ركبا |
| (٢) | ح : | البائع ويضمن |
| (٣) | ب : | وليها |
| (٤) | في الأصل : | فإن . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج |
| (٥) | ب : | ولا |
| (٦) | في الأصل : | عليها . والصحيح ما أثبتناه ، وهو موافق لنسخة ج |
| (٧) | ب : | من كسب |
| (٨) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (٩) | ب : | فنصف |
| (١٠) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ج |
| (١١) | ب : | حاملتين |
| (١٢) | ب : | الآخر |
| (١٣) | ج : | ولو |
| (١٤) | ب : | وكذلك . وفي ج : فليذلك |
| (١٥) | ب : | شاركته |
| (١٦) | ب : | ورثة الجنين الأخرى |
- (١٧) منى المحتاج ٩٠/٤ نهاية
المحتاج ٣٤٣/٧ روفة الطالبين
٣٣٣/٩ شامل ٥٩/٦ المطلب -
العالي ٢٤٨/٢٢ البيان ٦٢/٨

فصل

وإن كان الممطدمان (١) عبيدين فماتا صار دمه (٢) هدرا ،
 وسقطت (٣) قيمة كل واحد منهما ، لأن كل واحد منهما سقطت نصف قيمته بصدمة
 ووجب (٤) نصفها في رقبة الآخر لصدمة (٥) ، وسواء ماتا معا أو مات أحدهما
 بعد الآخر إذا لم يمكن (٦) بيع المتأخر منهما قبل موته .
 وإن كان أحد الممطدمين (٧) (حرا ، والآخر عبدا : لم ينهدر من -
 دم كل واحد منهما إلا النصف المختص (٨) بفعله ، لأن العبد (٩) إذا مات
 وجب على الحر نصف قيمته ، فانتقل العبد بعد موته إلى نصف قيمته فلم يبطل
 محل (١٠) جنايته ، فوجب (١١) فيه نصف دية الحر ، وأبين (١٢) يكون نصف
 قيمة العبد ؟ على قولين :

أحدهما : في مال (١٣) الجاني
 (والثاني : على عاقبته

فإن قيل : إن نصف قيمة العبد في مال الجاني (١٤) لا تحمله عاقبته
 فقد وجب (١٤) في مال الحر نصف قيمة العبد ، ووجب (١٥) نصف دية الحر في
 المستحق من نصف قيمة العبد ، فعار من وجب عليه نصف القيمة هو الذي وجب ١١٢ / ب
 له نصف الدية ، فيكون ذلك قصاصا ، ولا يخلو ذلك من ثلاثة أحوال :
 أحدها : أن تتساوى نصف قيمة العبد (١٦) ونصف دية الحر فيقع الوفاء
 بالقصاص .

-
- | | |
|----------------------|---|
| (١) ب و ج : | الممطدمين |
| (٢) ب : | ديتهما |
| (٣) ج : | وأسقطت |
| (٤) ب : | ووجب |
| (٥) ج : | بصدمة ، وقد مات فتلف محلها وسقط ما وجب فيه لأن العبد -
الجاني إذا مات بطل ما تعلق برقبته من جنايته . |
| (٦) ب و ج : | يمكن |
| (٧) ج : | وإن أحدا الممطدمين |
| (٨) ج : | المحض |
| (٩) ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (١٠) ج : | نقل |
| (١١) ج : | فوجب |
| (١٢) ب : | وأن . وفي ج : وليس |
| (١٣) ج : | ملك |
| (١٤) ب : | وجب |
| (١٥) في الأصل : | وجب . |
| (١٦) ب : | نصف القيمة . |
| | بدون " العبد " |

والثاني : أن يكون نصف قيمة العبد أكثر من نصف دية الحر ، فيرجع سيد

(العبد) (١) في (٢) تركة الحر بالفاضل من نصف قيمة عبده .

والثالث : أن يكون نصف دية الحر أكثر من نصف قيمة العبد ، فيكون الفاضل

من نصف الدية هدرا لبطلان (محله) (١)

وإن (٣) قيل : إن نصف قيمة العبد (على) (٤) عاقلة الحر ، فإن -

كان عاقلة الحر هم (٥) ورثته فقد وجب عليهم نصف قيمة العبد ، ووجب لهم نصف

دية الحر ، فيكون ذلك قصاصا . فإن فضل للسيد من نصف قيمة العبد (٦) فضل

أخذه من العاقلة ، وإن فضل من نصف الدية فضل كان هدرا ، وإن لم يكن

العاقلة ورثة الحر وكان (٧) ورثته غيرهم : وجب (٨) على العاقلة لسيد

العبد نصف قيمته ، ووجب لورثة الحر في المستوفى من قيمة العبد نصف دية

ولا يكون قصاصا ، لأن من وجب له غير من وجب عليه .

فإن استوى (٩) نصف قيمة العبد ونصف دية الحر ففي كيفية (١٠) -

القبض والأداء (وجهان) (١) محتملان :

أحدهما : يستوفى سيد العبد من عاقلة الحر نصف القيمة ويؤديه إلى ١/١١٣

ورثة الحر في نصف الدية ليتقبضها بحق ملكه ويدفعها بحق التزامه .

والوجه (١١) الثاني : أن ينتقل الحق إلى ورثة الحر ، وليس لسيد العبد أن -

يقبضه لأنه مستحق (عليه) (١٢) وربما تلف بين قبضه وإقباضه فتلف على

مستحقه فصار (١٣) ما استحقه السيد (١٤) (من) (٤) نصف القيمة منتقلا إلى

ورثة الحر بما استحقوه من نصف الدية .

(١) ما بين التوسين : لم يثبت في ج

(٢) ج : من

(٣) ب : فإن

(٤) ما بين التوسين : لم يثبت في ب

(٥) ب : هو

(٦) ب و ج : عبده

(٧) ج : كانوا

(٨) ج : ووجب

(٩) ب : كان باستوى . وفي ج : استوفى

(١٠) ب : ففي عند كيفية

(١١) ب : والواجب

(١٢) ما بين التوسين : لم يثبت في الأصل . والأوفق ما أثبتناه .

(١٣) ب : فيصير

(١٤) ج : فثبتت على مستحقه قبض ما استحقه للسيد .

وإن كان نصف قيمة العبد أكثر من نصف الدية : أخذ سيده الفاضل
من نصف (قيمته) (١) بعد أن يستوفى ورثة الحر نصف ديته .
وإن كان نصف الدية أكثر من نصف قيمة العبد : كان الفاضل من
نصف (٢) الدية هدرا . وبالله التوفيق (٣)

فصل

وإذا جذب رجلان (٤) ثوبا بينهما فتخرق (٥) ، فإن كان الثوب لهما
فعلى كل واحد منهما لصاحبه ربع أرش خرقه ، لأنه يملك نصف الثوب (٦) ، وخرقه :
بفعله وفعل شريكه (فسقط (٧) ما قابل فعله ، ووجب له ما قابل فعل شريكه) (٨)
فيتقاضان (٩) ذلك ، لأن كل واحد منهما يجب عليه مثل ما يجب لسه .
وإن كان الثوب لأحدهما كان نصف أرشه هدرا ، لأنه مقابل لفعل (١٠)
مالكه ، ونصف الأرش على الذى لا ملك (١١) له فيه .
وإن كان الثوب لغيرهما كان على كل واحد منهما نصف أرشه لمالكة .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل
(٢) فى الأصل : ونصف . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج
(٣) الأم ٧٤/٦ منتهى المحتاج ٩١/٤ روضة الطالبين ٢٣٤/٩ قليوبى وعميرة ١٥١/٤
الشامل ١٦٠/٦ المطلب العالى ٢٢ / ٢٥١
(٤) ج : رجلا
(٥) ج : فخرق
(٦) ب : نصف قيمة الثوب
(٧) فى الأصل : مسقطا . والمصحح ما أثبتناه ، وهو موافق لنسخة ج
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . ولم يثبت فى ج من قوله " فعله ووجب
.....)
(٩) ج : فعلى فيتقاضان
(١٠) ج : للفعل
(١١) ب : مال

فصل

ولذا اصطدم رجلان بإنائين (١) فيهما طعام فانكسر الإناءان (٢)

واختلط الطعامان : ضمن كل واحد منهما لصاحبه نصف قيمة إنائه ، وكان نصفه ١١٣/ب

الباقى (٣) هدرًا . وأما الطعامان فضربان (٤) :

أحدهما : أن يمكن تمييز (٥) أحدهما عن (٦) الآخر بعد اختلاطه كالسويق

والسكر الصحيح ، فيميز (٧) كل واحد منهما طعامه من طعام صاحبه ،

فإن احتاج تمييزهما (٨) إلى أجرة صانع كانت بينهما ، فإن كان لتمييزهما (٩)

بعد اختلاطهما نقصان في قيمتهما : رجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف أرش

نقصان طعامه .

والضرب الثانى : أن لا يمكن تمييزهما (١٠) بعد اختلاطهما كالسويق والحسل :

فيقوم كل واحد من الطعامين (١١) على انفراده ، ثم يقومان بعقد

الاختلاط ، فإن (١٢) لم (يكن) (١٣) فيهما نقصان : فلا غرم وصار (١٤) -

شريكين فيه بقدر الثمنين (١٥) كأن كانت (١٦) قيمة السويق خمسة دراهم ،

وقيمة الحسل عشرة دراهم فيكون صاحب السويق شريكًا فيه بالثلث ، وصاحب

الحسل شريكًا فيه بالثلثين .

(١) فى الأصل : بإناءان . والصحيح ما أثبتناه .

(٢) ب : الإنائين

(٣) ب : فكان النصف الثانى

(٤) ج : فيصيران

(٥) ج : تميز

(٦) ج : من

(٧) ب : فيه

(٨) ب : تمييزها

(٩) ب : ولأن لم يتمييزهما

(١٠) ج : تمييزها

(١١) ب : الطعام

(١٢) ب : ولأن

(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(١٤) ب : فصارا

(١٥) ج : القيمتين

(١٦) فى الأصل : كان - بدون " كأن " . وفى ب : كانت . والصحيح ما أثبتناه .

فإن باعاه (١) اقتسمائمه على قيدر شركتهما (٢) ، وإن أراد (٣) -
قَسَمه بينهما جبراً لم يجز ، لأن كل واحد منهما متاوض (٤) عن سبويقي (٥) بحسب ،
وذلك بيع لا يدخله الإيجار (٦) .

وإن أراد (٣) قسمه عن تراخ فغى جوازه قولان :
أحدهما : يجوز إذا قيل إن القسمة (إقرار حق وتمييز نصيب .
والثاني : لا (٧) يجوز ، إذا قيل إن القسمة (٨) بيع بدخول (٩) التفاضل
فيه .

وإن نقص باختلاطهما ضمن كل واحد منهما لما حبه نصف أرش الناقص
من طعامه وتقاصا (١٠) ثم كانا في الشركة على ما ذكرناه . وبالله التوفيق . ١/١١٤

مسألة (١١)

(١٤)
قال الشافعي (١٦) : وكذلك لو رموا بالمنجنيق (١٣) من فرج (الحجر)
عليهم فقتل (١٥) أحدهم فترفع (١٦) حصته من جنايته ، ويغرم عاقلة الباقي (١٧)
باقي (١٨) ديتته (١٩) . وهذا كما قال .

-
- (١) ب و ج : باعا
(٢) ب : شركهما
(٣) ج : أراد
(٤) ج : متاوض
(٥) ج : سويقه
(٦) ب و ج : الا خيار
(٧) لا : لم تثبت في ج
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل .
(٩) ب و ج : لدخول
(١٠) ج : وتقاضاه

- (١١) ج : فصل
(١٢) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفى ج : رحمه الله .
(١٣) المنجنيق : آلة قديمة من آلات الحصار كانت ترمى بها حجارة ثقيلة على
الأسوار فتهدمها ، وهى معربة وأصلها بالفارسية (المعجم الوسيط ٨٦٢/٢)
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج (١٧) ج : الباقي . - لسان العرب (٣٣٨/١)
(١٥) ج : قتل (١٨) ب : فى
(١٦) ب : غرفع . وفى ج : ورفع . (١٩) مختصر المزنى ١٣٨/٥

إنا جذب (١) جماعة حبر منجنيق فأصابوا به رجلاً فقتلوه فهو (٢) -

على ضربين :

أحدهما : أن يقتلوا به رجلاً من غيرهم : فثمان نفسه على جميعهم ، ولهم في إصابته ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يقصدوا بحجر (٣) المنجنيق هدم جدار فيعترضه (٤) فيصيبه (٥)

فهذا خطأ محض ، تجب الدية على عواقلهم (٦) مخففة بينهم

بالسوية ، فإن كانوا عشرة تحمّل عاقلة كل واحد منهم (٧) عشرينه

والحال الثانية : أن يقصدوا قتله بعينه فيتفقوا على اعتماده (٨) -

فهو لا (٩) قتلة عمد (١٠) ، وعلى جميعهم القود ، فإن (١١) قال

بعضهم : " عمدت " ، وقال بعضهم : " لم أعمد " : اقتضى من الحامد ، ولزم من أنكر

الحمد دية الخطأ في ماله بعد إخلاعه ، ولا تتحملها (١٢) العاقلة عنه لأنه

اعتراف (١٣) إلا أن يحدّثوه (١٤) فيحملوا عنه (١٥) .

والحال الثالثة : أن يقصدوا بحجر المنجنيق رمي جماعة ليقتلوا به

أحدهم لا بعينه ، فهذه هي (١٦) القتل التام ، تكون عمد

الخطأ ، لأنهم عمدوا القتل (١٧) وأخطأوا (١٨) في تعيين النفس فلا قود فيه .

وتجب الدية على عواقلهم (١٩) مغلظة .

-
- | | | |
|------|----------|--|
| (١) | ج | : حدث |
| (٢) | ج | : فهذا |
| (٣) | ب | : الحجر |
| (٤) | ب | : جداره فيعرضه . وفي ج : فيعرضهم |
| (٥) | ج | : فيصيبوه |
| (٦) | ب | : تجب به الدية عندنا ولهم |
| (٧) | ج | : منها |
| (٨) | ج | : ويتفقوا على اعتماده |
| (٩) | ب | : فهذا متلف . وفي ج : ولا |
| (١٠) | ج | : عمد |
| (١١) | ب | : وإن |
| (١٢) | ب | : ولا تتعمدها |
| (١٣) | ب | : أعرف |
| (١٤) | ب | : يقصدوه |
| (١٥) | ج | : فيحملوه |
| (١٦) | ب | : فهذا هو |
| (١٧) | ب | : لفعل . وفي ج : إلى فعل |
| (١٨) | في الأصل | : فأخطأوا . وفي ج : وأخطأوا . والأوفق ما أشبهناه |
| (١٩) | ب وج | : عاقلتهم . |

- روى (١) عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس (٢) قال : قال رسول
 صلى الله عليه وسلم : (من قتل في عَمٍّ رَميًا بحجر أو ضرباً (٣) بعصا : فعليه
 عقل الخطأ ، ومن قتل اعتباطاً فهو قود ، لا يحال بينه وبين قاتله ، فمن حال
 بينهما : فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل (٤)
 فالحمياء (٥) : أن يرمى جماعة فيصيب أحدهم لا بعينه (٦) .
 ولا لا عتباط : أن يرمى أحدهم بعينه .
 فلماذا (٧) ثبت أن ديته على عواقل الجماعة فإنما (٨) يجب على ما قلته
 من جذب في الرمي دون من وضع الحجر في كفة (١٠) المنجنيق ودون من نصب -
 المنجنيق ، لأن وقوع الحجر كان من الجذب ، فما اقتضى أن تجب الدية على من
 تولاه (١١) ، ووضع الحجر يجرى مجرى وضع السهم في وتر القوس .
 فإن تولى (الرمي) (١٢) غيره : كان الضمان على الرامي (١٣) دون -
 واضع السهم ، وناصب المنجنيق يجرى (١٤) مجرى صانع القوس (١٥) .
 وأجراه بعض أصحابنا مجرى الممسك مع الذابح ، وبأيهما (١٦) أجرى فلا ضمان عليه .

- (١) ب : وروى
 (٢) عمرو بن دينار وطاوس وابن عباس : سبقت ترجمتهم
 (٣) ج : وضرباً
 (٤) الحديث سبق تخريجه ص ٤٣
 (٥) ب : والحمياء
 (٦) ج : يعنيه
 (٧) ب : وإذا
 (٨) ح : وإنما
 (٩) ب : عاقلته
 (١٠) ب : كف
 (١١) ب : نقلاً
 (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (١٣) ج : الرمي
 (١٤) ب : جاري
 (١٥) ب : النفوس
 (١٦) في الأصل : وبأية . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج

فصل

والضرب الثاني : أن يعود حجر المنجنيق على جاذبيه (١) فيقتل أحدهم وهي مسألة الكتاب ، فيكون قتله بجذبه وجذب الجماعة ، فإذا (٢) كانوا عشرة : سقط من ديته عشرةا ، لأنه (٣) في مقابلة جذبه ، ووجب (٤) تسعة أعشارها على عواقل التسعة الباقيين ، تتحمل (٥) عاقلة كل واحد منهم عشرةا .

ولو (٦) عاد (٧) (حجر المنجنيق) (٨) على اثنين من عشرة فقتلهم : سقط من دية كل واحد منهما (٩) عشرا المقابل لجذبه (١٠) ووجب لكل واحد منهما على عاقلة الآخر عشر ديته ، لأنه أحد قتلته (١١) ووجب لكل واحد منهما على عاقلة كل واحد من الثمانية (الباقين) (٨) عشر (ديته) ، فيتحمل كل واحد من الثمانية عشر (٨) ديتين ، لأنه قاتل لاثنين ، ويتحمل كل واحد من القتيلين عشر دية واحدة لأنه قاتل لواحد .

وعلى هذا القياس ، لو قتل ثلاثة فأكثر ، فإن عاد الحجر على جميع العشرة فقتلهم : سقط الحشر من دية كل واحد منهم لمقابلتها لجذبه فوجب (١٢) على عواقل (١٣) كل واحد منهم (١٤) تسعة أعشار (١٥) تسع ديات ، لو ارت كل قتيلا منها (١٦) تسع (١٧) .

-
- | | | |
|------|------------------|--|
| (١) | ب و ج : | جاذبه |
| (٢) | ب : | فإن |
| (٣) | ب : | لأن |
| (٤) | ب : | وجب |
| (٥) | ب : | وتحمل . وفى ج : تحمل العاقلة |
| (٦) | ج : | وإن |
| (٧) | فى الأصل : | طار . والصحيح ما أثبتناه . |
| (٨) | ما بين القوسين : | لم يثبت فى ب |
| (٩) | فى الأصل : | منهم . والأوفق ما أثبتناه . |
| (١٠) | ب : | يجذبه |
| (١١) | ب : | ثلاثة |
| (١٢) | ج : | ووجب |
| (١٣) | ب : | من دية كل واحد منهما لمقابلته بجذبه ووجب على عاقلة |
| (١٤) | ج : | من دية العشرة |
| (١٥) | ج : | أعشاره |
| (١٦) | فى الأصل : | منهما . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج |
| (١٧) | ب : | تسعة . |

- وهكذا لوجذب جماعة حائطا أو نخلة فتلغ أحداهم أو جميعهم : كان -
كوقوع حجر المنجنيق على أحدهم أو على جميعهم فو أن يستقط من دية كل واحد
منهم ما قابل فعله ، (ويجب) (١) على (٢) الباقيين باقى ديتيه (٣)

مسألة

- قال الشافعى (٤) : وإن (٥) كان أحدهما (٦) واقفا فمدمه الآخر -
فماتا ، قدم المادم هدر ، ودية (٧) المصدم كلها (٨) على عاقلة المادم (٩)
لأن المادم تغرد (١٠) بالجناية على نفسه ، وعلى الواقف المصدم ، وسواء -
كان الوقوف (١١) فى ملك الواقف أو فى غير ملكه أو فى طريق سابل لأن من وقف
فى غير ملكه (لا) (١) يستوجب القتل -
فأما إن كان أحدهما جالسا أو نائما فى طريق سابل فحشر به الآخر فماتا
معا : فدية الجالس على عاقلة العاثر -
وأما دية العاثر فقد قال فى القديم : إنها على عاقلة الجالس -
(أو النائم) (١٢) - وقال فى الجديد : دية العاثر هدر ،

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٢) ج : عن
(٣) الأم ٧٤/٦ معنى المحتاج ٩٤/٤ روضة الدالبين ٢٤٢/٦ الشامل ٦٠/٦
المطلب التالى ٢٥٥/٢٢
(٤) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفى ج : رحمه الله .
(٥) ج : فإن
(٦) ب : أحدهم
(٧) ب : بقدر دية
(٨) ج : ودية صاحبه
(٩) ج : بزيادة " ومورتها فى رجل واقف فى طريق سابل فمدمه رجل فمات -
المادم والمصدم ، فهذا على ضربين : أحدهما : أن يكون من المصدم حركة
عند المدم إما بيديا أو بانحراف جسد فيكون كاصطدام الفارسين ، يجب على
عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه ، ويكون النصف الآخر هدرا لا شراكهما
فى الغل الذى كان منه تلغهما . والضرب الثانى : أن لا يكون من الواقف
استقبل بها المادم ، قدم المادم هدر ، ودية المصدم كلها على عاقلة -
المادم " (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج ، ثم يأتى
الكلام " أن دية العاثر على عاقلة الجالس
(١٠) ب : يعود
(١١) ب : الوقف
أو النائم " .

فاختلف أصحابنا فخرجه (١) بعضهم على قولين :

أحدهما - وهو في القديم - : أن دية العاثر على عاقلة الجالس كلها ، ودية الجالس على عاقلة العاثر كلها ، لأن كل واحد منهما مات بفعل (اندر به) (٢) الآخر ، ولم يقع فيه اشتراك ، فالجالس مات بسقوط العاثر ، والعاثر مات بجلوس الجالس (٣) ، ويكون الفرق بين الجالس والقائم (أن القيام) (٢) في الطرقات لا يستغنى عنه ولا يجد الناس بداً منه ، وخالف الجلوس والنوم فيها (٤) لأن مواضع النوم والجلوس في غير المسالك المطروقة .
والقول الثاني - وهو الجديد - : أن حكم الواقف والجالس واحد ، وأن (٥) دية العاثر مدر ، ودية الجالس كلها على عاقلة العاثر ، لأن عرق الناس جار بجلوسهم في الطرقات كما يقفون فيها .

وقال آخرون من أصحابنا : ليس اختلافنا في القديم (والجديد - على اختلاف قولين ، وإنما هو اختلاف خالين ، فالقديم) (٦) الذي أوجب فيه دية العاثر على الجالس إذا جلس في طريق ضيقة يؤذى بجلوسه المارة ولو (٦) كان - بدل (٧) جلوسه فيه - قائماً وقيامه مضر بالمارة كان في حكم الجالس ١/١١٦
يفضن دية العاثر ، والجديد الذي أسقط فيه دية العاثر إذا (٨) كان الجالس قد جلس في طريق واسعة لا يضر جلوسه (٩) بالمارة ، لأن الناس لا يجدون من الجلوس في الطرقات (١٠) الواسعة بداً (١١) وكذلك لو كان قائماً (١٢) لأن محل النوم - والجلوس (١٣) يتقاربان - وإذا انهدرت دية العاثر بالنائم (١٤) والجالس كان أولى أن ينهدر بالواقف (١٥)

-
- | | | |
|------|---|--|
| (١) | ب | : واختلف أصحابنا في تخريجه . وفي ج : أصحابنا رحمهم الله فخرج . |
| (٢) | | ما بين القوسين : لم يثبت في ب |
| (٣) | ب | : والعاثر مات بجلوس الجالس ، والجالس مات بسقوط العاثر . |
| (٤) | ب | : فيهما |
| (٥) | ج | : فإن |
| (٦) | ب | : فلو |
| (٧) | ب | : تدل |
| (٨) | ب | : إن |
| (٩) | ب | : جلوسه مضر |
| (١٠) | ب | : الطريق |
| (١١) | ج | : به |
| (١٢) | ج | : قائماً فيه |
| (١٣) | ب | : فيه الجلوس |
| (١٤) | ب | : بالنوم |
- (١٥) انظر : الأم ٧٥/٦ المذهب ١٦٥/٢
روضة الطالبين ٢٢٦/١ الشامل ٦٠/٦
البيان ٦٤/٨

مسألة

(قال الشافعي) (١) : وإذا اصطدمت (٢) السفينتان فتكسرتا -
أو أحدهما (٣) فمات من فيهما (٤) فلا يجوز فيهما (٥) إلا واحد (٦) من قولين :
(٧) أحدهما : أنه يضمن القائم بهما في تلك الحال نصف ما أصابت سفينته لغيره .
أو لا يضمن (٨) (بحال إلا أن يقدر على تصريفها بنفسه وبمن (٩) يطعمه .
فأما إذا غلبته : فلا يضمن) (١٠) في قول من قال هذا (١١) القول الفصل (١٢)
وصورتها (١٣) في سفينتين سائرتين اصطدمتا فتكسرتا (وغرقتا) (١٤)
وهلك من فيهما (١٥) من الناس وتلف ما فيهما (١٥) من الأموال فلهما حالتان :
إحداهما : أن يكون منهما تفريط
والثاني : أن لا يكون منهما تفريط
فلن كان ملاح (١٦) كل واحدة من السفينتين والمدير لسيرها مفترطا
وتفريطه قد يكون من وجوه : منها : أن يقصر في آلتها أو يقلل من إجراءاتها

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج . وفي ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٢) ج : وإذا اصطدمتا
 - (٣) ب : وكسرتا أو أحدهما
 - (٤) ج : فيها
 - (٥) ب و ج : فيها
 - (٦) ج : واحدا
 - (٧) ب : أصاب سفينته أجره
 - (٨) في الأصل : ولا يضمن . والصحيح ما أثبتناه . وهذا هو القول الثاني .
 - (٩) ب : ومن
 - (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (١١) ب : بهذا
 - (١٢) مختصر المزني ١٣٩/٥ وتما مه : (والقول قول الذي يمرّ فيها أنها غلبته بريح أو موج ، وإذا ضمن غير النفوس في ماله ضمن النفوس عاقبته إلا أن يكون عبدا فيكون ذلك في عنقه . قال المزني رحمه الله : وقد قال في كتاب الأبارات لا ضمان إلا أن يمكن صرفها)
 - (١٣) ج : وصورتا
 - (١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٥) ج : فيها
 - (١٦) ملاح : وهو الشوئي صاحب السفينة ، سمي بذلك لإجرائه السفينة على الماء الملح - وهو الذي يجري السفينة . (مختار السخا ٦٢٣ -
المصباح المنير ٥٧٩/٢ مغنى المحتاج ٩٢/٤)

أَوْ يَزِيدُ (١) فِي حَمْلِهَا (٢) أَوْ يَسْتِيرُهَا فِي شِدَّةِ رِيحٍ لَا يَسَارُ فِي مِثْلِهَا أَوْ يَقْفَلُ عَنْهَا
فِي وَقْتِ ضَبْطِهَا ، فَبِهَا كُلُّهُ وَمَا شَاكَلَهُ تَفْرِيطٌ ، يَجِبُ بِهِ (٣) الضِّمَانُ .

ب / ١١٦

وَإِذَا وَجِبَ الضِّمَانُ بِالتَّفْرِيطِ (٤) (تَحْلَقُ) (٥) بِفَصْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : بِالنَّفُوسِ . وَالثَّانِي (٦) : بِالْأَمْوَالِ

فَأَمَّا النَّفُوسُ : فَإِنْ عَمِدَ (٧) الْمَلَّاحُ حَانَ لِلصَّدْمِ (٨) وَالتَّخْرِيقِ لِلنَّزَاعِ -

أَوْ شَحَنَا : فَبِهَا (٩) قَاتِلَانِ (عَمْدَا) (٥) لِمَنْ فِي السَّفِينَتَيْنِ مِنْ (١٠) النَّفُوسِ ،

فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَوْدُ لِمَنْ (١١) فِي سَفِينَتِهِ وَسَفِينَةِ مَا حَبَهُ ، فَيُقْتَلُ -

بِأَحَدِهِمْ (١٢) بِالْقِرْعَةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ نِصْفُ دِيَاةِ الْبَاقِيَيْنِ ، وَيُؤْخَذُ النِّصْفُ

الْآخِرُ مِنْ مَالِ الْمَلَّاحِ (الْآخِرِ) (٥) . وَإِنْ لَمْ يَعْمِدَا إِلَّا صَادًا (١٣) فَلَا قَوْدَ

وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (نِصْفُ) (١٤) دِيَاةِ رِكَابِ (سَفِينَتِهِ ، وَرِكَابِ) (١٥)

السَّفِينَةِ الْآخَرَى ، فَتَكُونُ دِيَّةٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رِكَابِ السَّفِينَتَيْنِ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ

مِنَ الْمَلَّاحِينَ ، لِأَنَّ الْجَنَايَةَ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَلَّاحُ حَانَ عَبْدَيْنِ فَتَكُونُ الدِّيَاةُ

فِي رَقَبَتَيْهِمَا (١٦) .

فَإِنْ هَلَكَ الْمَلَّاحُ حَانَ مَعَ الرِّكَابِ وَكَانَا عَبْدَيْنِ : كَانَتِ نَفُوسُ الرِّكَابِ هَدْرًا

لِسُلُوفِ مَحَلِّ جَنَايَاتِهِمَا (١٧) ، وَإِنْ كَانَا حَرَيْنِ : تَحْمِلَتِ عَاقِلَةُ (كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

نِصْفَ دِيَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرِّكَابِ ، فَيَكُونُ عَلَى عَاقِلَةٍ (١٤) هَذَا : نَعْفُ (الدِّيَّةِ ، وَعَلَى

عَاقِلَةِ الْآخَرِ : نَعْفُهَا الْآخَرِ ، وَيَتَحَمَّلُ عَاقِلَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ (١٤) دِيَّةِ الْآخَرِ ،

(١) ج : يَقْمَرُهُ فِي آلتِهَا وَيَقْلُ مِنْ إِجْرَائِهَا وَيَزِيدُ

(٢) فِي الْأَصْلِ : حَمْلُهَا . وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ

(٣) ب : فِيهِ

(٤) ب : وَإِذَا وَجِبَ التَّفْرِيطُ بِالضِّمَانِ

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : لَمْ يَثْبُتْ فِي ج

(٦) ج : وَالْآخِرُ

(٧) ب : فَلَا نَعْدَمَ . وَفِي ج : فَإِنْ عَمِدَا

(٨) ج : الصَّدْمُ

(٩) ب : بَيْنَهُمَا

(١٠) ب : فِي

(١١) ج : بِمَنْ

(١٢) فِي الْأَصْلِ : لِأَحَدِهِمْ . وَالْأَوْفَقُ مَا أُثْبِتْنَاهُ

(١٣) ب : لَا صَدَّامَ

(١٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : لَمْ يَثْبُتْ فِي ب

(١٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : لَمْ يَثْبُتْ فِي ج . وَفِي ب : رِكَابُ - بِدُونِ الْوَاوِ

(١٦) ج : رَقَبَتَيْهِمَا

(١٧) ب : جَانِبَيْهَا . وَفِي ج : جَنَائِتُهُمَا .

ويكون نصفها الباقي (١) هدرا ، لأنه في مقابلة (٢) (جنايته) (٣) على نفسه .

وأما الأموال : فلا تخطو إما (٤) أن تكون لهما أولغيرهما (٥) :

فإن كانت لغيرهما (٦) : ضمن كل واحد من الملاحين في ماله (٧) نصف

قيمة المتاع الذي في سفينته (نصف قيمة المتاع (الذي) (٣) في سفينة) (٨) .

الآخر ، وضمن (٩) الملاح الآخر النصف (الآخر) (٣) .

وإن كان المتاع لهما : ضمن كل واحد منهما نصف قيمة متاع صاحبه

لجنايته (١٠) على مال غيره ، وكان النصف الباقي هدرا . لأنه من جنايته (١٢)

على مال نفسه .

وأما السفينتان : فإن كانتا (١٣) لغيرهما : ضمن كل واحد منهما نصف

قيمة سفينته وسفينة صاحبه . وإن كانتا (١٤) لهما : ضمن كل واحد منهما -

نصف (١٥) سفينة صاحبه ، وكان (١٦) نصف سفينته هدرا كما قلنا في الأموال .

(١) ب : الثاني

(٢) ب : مقابله

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ج : من

(٥) ب : أو آخرهما

(٦) ب : آخرهما

(٧) ب : ملاحين

(٨) ما بين القوسين - من قوله " ونصف ... " : لم يثبت في ج

(٩) ب : من

(١٠) ج : بجنايته

(١١) ج : وإن

(١٢) ب : الجناية

(١٣) ب و ج : كانت

(١٤) ب : كانت

(١٥) ب : نصف قيمة

(١٦) ب : وكانت

فصل

وإن كان الملاحان غير مفرطين لقيام (١) كل واحد منهما بما يحتاج -
إليه من آلة وأعوان وحمل سفينته ما تنقله (٢) وتسييرها في وقت الحاجة فهاجت
رياح عاصف لم يقدرُوا معها على ضبط السفينتين حتى غرقتا (٣) وما فيهما من
النفوس والأموال: ففي وجوب الضمان قولان ، نص عليهما فيما نقله المزي
إلى (٤) هذا الموضع :

أحدهما (٥) : عليه الضمان ، ونص عليه في الإجماع

والقول الثاني : لا ضمان (ونص) (٦) عليه في الإجازات .

فإذا قيل بوجوب الضمان: فدليله أنه لما كان اصطدام الغارين

موجباً للضمان وإن (٧) عجزا عن ضبط (الغارين) وجب أن يضمن الملاحان ، وإن ١١٧/ ب

عجزا عن ضبط (٦) السفينتين ، فعلى هذا يكون ضمان النفوس والأموال على

ما مضى من التفريط إلا في القود فإنه (٨) لا يجب بخروجه عن حكم الحمد (٩) -

وتتكون ديّات النفوس مخففة على العاتلة لأنه (١٠) خطأ محض .

وإذا قيل بسقوط الضمان : فدليله أن ما خرج عن التعدي والتفريط

في الأمانات لم يضمن بالحوادث الطارئة (١١) كالودائع . ولأن التلف لو كان

بصاعقة (١٢) لم يضمن ، فكذلك (١٣) بالريح العارضة (١٤)

(١) ج : لقوام

(٢) ب : تنقله

(٣) ب و ج : غرقا

(٤) ب : في

(٥) ب : إن أحدهما

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٧) ب : فإن

(٨) ب : والتفريط لا في القود وإنه

(٩) ب : الغير

(١٠) ج : إليه

(١١) في الأصل : الطارئة . والمحيط ما أثبتناه .

(١٢) ج : بضاعته

(١٣) في الأصل : كذلك . والأوفى ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب و ج

(١٤) ب و ج : العاصفة .

وخالف اصطدام الفارسين (١) لأن عنان الدابة بيد راكبها يتصرف (٢) على اختياره ، فإن قهرته فلتفريظه في آلة ضبطها (والريح العاصفة (٣) لا - يقدر على دفعها ولا يجد سبيلا إلى ضبطها) (٤) ودفعها فافترقا ، فعلى هذا تكون - النفوس همدرا .

فأما السفن فإن كانت ملكاً أو مستأجرة : لم يضمن ، وإن (٥) كانت مستعارة : ضمن كل واحد منهما (من الملاحين) (٤) جميع قيمة سفينته التي استعارها ، لأن العارية مضمونة في الأصل بعدوان وغير عدوان .
وأما الأموال فإن كان معها أربابها : لم يضمنها الملاحان ، وإن لم يكن معها أربابها : لم يضمن (٤) إن كان منفردا كالأجير (٦) المنفرد ، وفي ضمانه إن كان مشتركا قولان كالأجير المشترك :

(أحدهما : يضمن إذا قيل إن الأجير المشترك) (٤) ضامن
والثاني : لا يضمن إذا قيل إن الأجير المشترك ليس بضامن
فإن كان أحد الملاحين منفردا (٧) والآخر (٨) مشتركا (٩) : فلا - ضمان على المنفرد ، وفي ضمان المشترك قولان .
ولو فرط أحد الملاحين ولم يفرط الآخر : كان المفرط ضامنا ، وفي ضمان من لم يفرط قولان .

فإن غرقت (١٠) إحدى السفينتين ولم تخرق الأخرى : كان الحكم في ضمان التي (١١) غرقت كالحكم في ضمانها لو غرقا معا .

-
- (١) ب : الفارسان
(٢) في الأصل : تتصرف . والواقع ما أثبتناه .
(٣) ج : العاصفة
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ج : فإن
(٦) ج : كالأجير
(٧) ب و ج : مشتركا
(٨) ج : والأجير
(٩) ب و ج : منفردا
(١٠) ج : غرق
(١١) ب : الذي

وإذا كان في السفينة مالكة وملاحها ، فإن كان مالكة هو الملاح (١) لبا والمدير لتسييرها (٢) : كان الضمان إن وجب على المالك دون الملاح . (٣) وإن كان الملاح (٣) هو المدير لتسييرها (٢) دون المالك : فالضمان واجب (٤) - على الملاح دون المالك .
(٥)
فلو اختلف في التفريط الملاح والركاب فادعاهم الركاب ، وأنكره - الملاح فالتول فيه تول الملاح مع يمينه ، لأنه على أصل الأمانة إلا أن يجب عليه الضمان مع عدم التفريط فلا يكون لهذا الاختلاف تأثير إلا فيما وقع الفرق في صفة ضمانه بين (٦) التفريط وغيره (٧)

مسألة

قال الشافعي (٨) : وإذا صدمت (سفينة) (٩) من غير أن يحتمل بها لمدم (١٠) : لم يضمن شيئاً مما في سفينة بحال ، لأن الذين (١١) دخلوا غير - (متعدي) (٩) عليهم ولا على أموالهم (١٢) .
اختلف أصحابنا (١٣) في (عورة) (١٤) (هذه) (١٥) المسألة على ثلاثة -
أوجه :

- (١) ب : المرعى
- (٢) ب : ليرها
- (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (٤) ب : وجب . وفي ج : أن وجب
- (٥) ج : فأعاده
- (٦) ب : من
- (٧) ج : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : الأم ٧٥/٦ مغنى المحتاج ٩٢/٤ المذهب ١٩٥/٢ روضة الطالبين ٢٣٦/٩
- الشامل ٦١/٦ البيان ٦٦/٨
- (٨) ب : بزيادة (" رضى الله عنه " وفي ج : رحمه الله
- (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١٠) ج : المدم
- (١١) ج : الذى
- (١٢) مختصر المزني ١٣٩/٥
- (١٣) ج : بزيادة " رحمهم الله "

أحدها : أنها مصورة (١) فى اصطلاح السفيتين السائرتين إنزاله يكن منهما ١١٨/ب
تفريط فلا ضمان على واحد منهما فى أصح التولين ، ويكون (٢) هذا (٣)
بقية المسألة الماضية . وهذا تأويل أبى على بن أبى هريرة (٤) وظائفة .
والوجه الثانى : أنها مصورة فى (٥) سفينة مرساة إلى شاطئ نهر أو ساحل -
(بحر) (٦) قد أحكمت (٧) رُبُطها وألقيت أُنَاجِرَها (٨) فعمصت (٩) ريح
قطعت رِبُطها وقطعت أُنَاجِرَها (١٠) حتى هلكت ومَن فيها : فلا ضمان ها هنا على
ملاحها قولاً واحداً ، لأنه لا فعل له فيها عند غرقها ، وخالف حال السائرة التى هى
مدبَّرة بفعله (١١) ، وربما خفى فيه وجه تسميره ، حكاه أبو القاسم الصيمرى (١٢)
والوجه الثالث : أنها مصورة فى سفينة (١٤) مرساة إلى الشط محكمة الربط ،
وأخرى سائرة عمصت (١٦) بها الريح فألقتها (١٧) على الواقفة حتى غرقتها (١٨)
فلا ضمان على (صاحب) (٦) الواقفة ، وفى (وجوب) (٦) الضمان على صاحب السائرة
إن (١٩) لم يفرط قولاً حكاهما (٢٠) أبو حامد الإسفرينى (٢١) .

- (١) ب : مورة . وفى ج : مضمون
(٢) ب : فيكون : وفى ج : وتكون
(٣) ج : هذه
(٤) أبو على بن أبى هريرة : سبقت ترجمته
(٥) ب : إلى
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٧) ب : احتملت به
(٨) الأنجر : مرساة السفينة . (المعجم الوسيط ٢٩/١)

- (٩) ب : فعمصته
(١٠) ج : أُنَاجِرَها
(١١) فى الأصل : تقلعه . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب وج
(١٢) أبو القاسم : هو عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضى - أبو القاسم
الصيمرى - بفتح الهمزة المهملة وسكون الياء وفتح الميم ، منسوب إلى نهر
من أنهار البصرة يقال لها " الصيمر " ، أحد أئمة المذهب ، فقيه أصولى ،
كان حافظاً للمذهب حسن التصنيف ، أحدث شيخ الماوردى ، له مؤلفات منها :
الإيضاح فى المذهب ، توفى بعد ٢٨٦ هـ . (طبقات الشافعية ٢٤٣/٢ طبقات
الشافعية للإسنوى ١٢٧/٢ معجم المؤلفين ٢٠٧/٦)
(١٣) ج : الوجه - بدون الواو
(١٤) ب : سفينته
(١٥) الشط : جانب النهر وجانب الوادى (المصباح المنير ٣١٣/١)
(١٦) ج : فعمصت (٢٠) ب وج : حكاه
(١٧) ب : فالضمان (٢١) ج : بزيادة " والله أعلم "
(١٨) ب : غرقتها انظر : الشامل ٦١/٦ - ٦٢ البيان ٦٥/٨
(١٩) ب : وإن المطلب العالى ٢٥٣/٢٢

مسألة

قال الشافعي (١) : وإذا (٢) عرض لهم ما يخافون به التلف عليها وعلى من غيبا فألقى أحدهم بعض ما غيبا رجاء أن تخف فتسلم ، فإن كان ماله : فلا شيء على غيره ، وكذلك لو قال لواله (٣) : " ألقى متاعك " ، وإن كان لغيره : ضمن ... الفصل (٤) وهذا كما قال (٥) .

(إذا) (٦) خاف ركبان السفينة من غرقها لثقل (٧) ما فيها وعمسوف ١/١١٩
الريح بها ، فألقى رجل بعض (٨) متاعها لتخف فتسلم (٩) فهذا على ضربين :
أحدهما : أن يلقى متاع نفسه
والثاني : (أن يلقى) (٦) متاع غيره
(فإن ألقى متاع غيره) (١٠) : كان متعديا بإلقاءه ، سواء كان الملقى صاحب السفينة أو غيره ، وعليه ضمانه ، سواء نجت السفينة أو هلكت ، منه ... المال من إلقاءه أو لم يمنعه ، لأن إمساكه عن منعه لا يبرؤه (١١) من ضمانه ، كما لو قتل له قتيلا أو قطع منه عضوا ، ولا يجب (١٢) على ركباني السفينة من ضمانه شيء وإن كان سببا لسلامتهم (١٣) . فلو كانوا قد أمروه بإلقاءه : لم يضمنوا ، لأن الملقى لا يستبجح الإلقاء بأمرهم فصار وجود أمرهم وعدمه سواء . فإن قيل : فهل سقط ضمان هذا المال لما في استهلاكه من (١٤) خلع (١٥) النفوس كالغسل إذا صال فقتل لم يضمن ؟

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفي ج : رحمه الله .
(٢) ب : وإن
(٣) ب : لو قال
(٤) مختصر المزني ١٣٩/٥
(٥) ج : لو
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٧) ج : لقتل
(٨) ب : بعد
(٩) ج : فسلموا
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : عن سخته لأنه برئت
(١٢) ب : يحق
(١٣) ب : سبب السلامة (١٥) ب : من سبب خلاص
(١٤) ج : في

قيل : لأن خوف الفحل لمعنى (١) فيه ، فسقط ضمانه ، وخوف الغرق -

لمعنى فى غير المالك ، فلزم ضمانه ، كما لو اضطر إلى أكل طعام غيره ضمنه .

فإن (٢) ألقى متاع نفسه فعلى ضربين :

أحدهما : بأمرهم . والثانى : بغير (٣) أمرهم .

فإن ألقاه بغير أمرهم (٤) : كان محتسبا (٥) فى إلقائه ، لما يرجى

من نجاته ونجاتهم ، وليس له الرجوع بقيمته (٦) - وإن كان إلقاؤه (٧) سببا -

لنجاتهم ، لأنه تطوع بإلقائه .

وإن ألقاه بأمرهم فعلى ضربين :

أحدهما : أن يضمنوا له قيمته . والثانى : أن لا يضمنوها .^(٨)

فإن لم يضمنوها بل قالوا : " ألق متاعك " فألقاه : فلا غرم له عليهم ١١٩ / ب

وإن أمره به .

وحكى عن مالك (٩) : أن عليهم ضمانه (١٠) وغرمه ، لأن الأمر كالفاعل

ولما فى ذلك من عموم (١١) المصالح (١٢) .

وهذا فاسد لأمرين :

أحدهما : أنهم لو أمره (١٣) باستهلاكه فى غير البحر لم يضمنوه ، فكذلك -

فى البحر .

والثانى : أنهم لو أمره بحرق عبده أو بطلاق زوجته لم يضمنوا ، كذلك بإلقاء

ماله .

(١) ج : وخوف الفحل بمعنى

(٢) ج : وإن

(٣) ج : لغير

(٤) ب : بأمرهم - بدون " غير "

(٥) ب و ج : محسنا

(٦) ج : بقيمة

(٧) فى الأصل : ألقاه . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج

(٨) ج : قيمة

(٩) لم أقف على هذه المسألة الفرعية عند الإمام مالك رحمه الله فيما تيسر

لى من المراجع المالكية . والله أعلم

(١٠) ج : عليه

(١١) ب : غرم

(١٢) ج : المصلحة

(١٣) ب : أمره

وإن ضمّنه (له) (١) فقالوا (٢) (له) (١) : " ألق متاعك (٣) وعلينا

ضمانه " فألقاه : لزمهم ضمانه ، وهو قول الجمهور (٤)

وقال أبو ثور (٥) : لا يلزمهم ضمانه ، لأنه (٦) ضمان مالم يجب ، كمالو

قال له : " قد ضمنت لك ما تدّين به غلانا " : لم يلزمه ضمان ما دّينه به (٧) -

لتقدم ضمانه على الوجوب .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن أحكام الضرورات وعموم الممالح أوسع (٨) من أحكام العقود -

الخاصة في الاختيار (٩)

والثاني : أنه (١٠) لو قال له : " اعتق عبدك عنى وعلى ضمانه " : لزمه الضمان

لعتقه (١١) ، كذلك في مسألتنا .

فأما ضمان مالم يجب فقد اختلف أصحابنا فيه ها هنا على وجهين :

أحدهما : أنه ليس بضمان وإنما هو استدعاء (١٢) للاستهلاك بشرط (١٣)

الغرم لأن الضمان ما كان الظاهر فيه فرعاً للمضمون عنه (١٤) وهذا غير

موجود ها هنا .

والوجه الثاني : أنه ضمان وإن انعقد (١٥) قبل الوجوب بخلاف المدّينة .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٢) ب : قالوا

(٣) ج : مالك

(٤) انظر : روضة الطالبين ٣٣٩/٩

(٥) أبو ثور : سبق ترجمته

(٦) انظر : روضة الطالبين ٣٣٩/٩ المذهب ١٩٦/٢ الشامل ٦٢/٦ البيان ٦٦/٨

(٧) ب : لأن

(٨) ب : دانه - بدون " به "

(٩) ج : أريبع

(١٠) ب : الآحاد

في الاختيار : أي في الوقت غير الضرورة

(١١) ج : أنه لما كان

(١٢) ج : بعتقه

(١٣) استدعاء : طلب . (محيط المحيط ٢٨٢ المعجم الوسيط ٢٨٦/١)

(١٤) ب : يستوط

(١٥) أي لأن الضمان يفتقر إلى مضمون عنه وليس هنا مضمون عنه ، وإنما هو

استدعاء إلتلاف بعوض لغرض صحيح (المذهب ١٩٦/٢)

(١٦) ب : العبد

والفرق بينهما أن ضمان المتاع بعد إلقائه لا يصح (فصح) (١) -
 ضمانه قبل إلقائه ، وضمان المدبنة بعد استحقاتها يصح (٢) (فلا يصح) (١) ضمانها (٣) ١/١٢٠
 قبل الاستحقاق ، ويشهد له من الأصول : أن بيع (الثمر) (١) لما صح (٤) بعد
 خلقها (٥) لم يجر بيعها قبل خلقها ، ومنافع الدار المستأجرة لما لم تصح -
 المعاوضة عليها بعد حدوثها صح قبل حدوثها ، كذلك ما ذكرناه من الضمان .
 فأما إننا قلنا له (٦) - وقد أمنوا الغرق - : " ألق متاعك في البحر -
 وعلى ضمانه " فألقاه : فغنى لزوم هذا الضمان وجبان :
 أحدهما - وهو قول أبي حامد الاسفراييني (٧) - : لا يلزمه (٨) لعدم (٩) -
 الضرورة وارتفاع الأغراض المحيصة .
 والوجه الثاني : يلزمه (١٠) ضمانه بشرط الضمان عند الاستهلاك .
 وأول أشبه ، والثاني أقيس .
 فأما أخذ الرهن في هذا الضمان : فلا يصح ، لأن مريسين :
 أحدهما : لعقده (١١) قبل وجوب الحق
 والثاني : للجهل بمقدار القيمة
 وأجازه بعض أصحابنا كالنعمان . وليس بمحيح ، لأن حكم الضمان أوسع
 من حكم الرهن ، لأن ضمان الدرك (١٢) يجوز ، وأخذ الرهن عليه لا يجوز (١٤)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٢) ب : فصح
 (٣) ج : فلم يصح ضمانه
 (٤) ب : لما لم يصح
 (٥) خلقها : تقديرها ، يقال : خلقت الأديم إذا قدرته قبل القطع .
 (مختار الصحاح ١٨٧ المصباح المنير ١٨٠/١)
 (٦) ج : قاله
 (٧) أبو حامد الاسفراييني : سبقت ترجمته
 (٨) ج : لا يلزم
 (٩) ب : لعدم
 (١٠) ج : يلزم
 (١١) ج : يعتقد
 (١٢) ج : أو يمنع
 أوسع يعني لأنه يكون في الذمة وفي العين
 (١٣) ضمان الدرك هو : أن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقاً أو مبيعاً
 أو ناقصاً لنقص الصنعة التي وزن بها (مغنى المحتاج ٢٠١/٢ قليوبى
 وعميرة ٣٢٥/٢)
 (١٤) اسطر : الأم ٧٥/٦ المذبذ ١٩٦/٢ روضة الطالبين ٣٣٨/٩ مغنى المحتاج
 ١٣/٤ شامل ١٦/٦ البيان ١٦/٨ المطالب العالى ٢٥٤/٢٢

مألة

قال الشافعى (١) : " ولو قال لصاحبه : " ألقه على أن أضمنه أنسا
(٢)
وركيان السفينة " : ضمنه دونهم إلا أن يتطوعوا . قال المزنى : هذا عندى غلط
غير مشكل (٣) لأن قياس معناه أن يكون عليه (٤) بحسته ولا (٥) يلزمه ما لم يضمن
ولا (٦) يضمن أصحابه ما أراد أن يضمنهم إياه (٧) .
وصورتها (٨) : أن يلقي (متاعه) (٩) فى البحر بشرط الضمان ، فلا يخلو ١٢٠ / ب
أن يضمنه جميعهم أو أحدهم .
فإن ضمنوه جميعا فعلى ضربين :
أحدهما : أن يشتركوا فيه فيقولوا : " ألقه وعلينا ضمانه " فيكون الضمان
مقسما (١٠) بين جميعهم على أعدادهم ، فإن كانوا عشرة : ضمن كل
واحد منهم عشر قيمته .
والضرب (١١) الثانى : أن ينفردوا فيه فيقولوا : " ألقه وعلى كل واحد منا (١٢)
(ضمانه " ، فيلزم كل واحد منهم (٩) (ضمان) (١٣) جميع قيمته .
وإن ضمنه أحدهم لم يخل أن يضمنه عن نفسه أو عن جماعةهم :
فإن ضمنه عن نفسه : اختص (١٤) بضمانه وغرمه وإن عاد نفعه على
جميعهم .
وإن ضمنه عنه وعنهم لم يخل أن يكون بأمرهم أو غير أمرهم : فإن
كان بأمرهم : كان ضمانه عنه وعنهم لازما (١٥) لجميعهم (١٦) وإن (١٧) كان على

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفى ج : رحمه الله

(٢) ج : أغلط

(٣) يعنى غلط ظاهر لا إشكال فيه

(٤) فى الأصل : عليهم . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج

(٥) ب و ج : فلا

(٦) ب : ولا

(٧) مختصر المزنى ١٢٩/٥

(٨) ب : فسورتها (١٤) ب : أخصى

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج (١٥) ج : الزما

(١٠) ب : مسقطا (١٦) ب : بجمعهم

(١١) ب : والوجه (١٧) ج : فإن

(١٢) ب : منهما

(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

على وجه الاشتراك كان متقسما (١) على أعدادهم ، وإن كان على وجه الانفراد :
لزم جميع الضمان لكل واحد منهم . وإن ضمن عنه وعنهم بغير أمرهم : لم -
يلزمه (٢) ضمانه عنهم ، لأن الضمان لا يلزم إلا بقول أو فعل ، ولم يوجد (٣)
منهم (٤) أحدهما .

وأما (٥) الضامن : فيلزمه ضمان نفسه ، وقدّر ما يلزمه من الضمان
معتبر (٦) بلفظه ، وله فيه ثلاثة أحوال (٧) :

أحدها : أن يعبر عنه بلفظ الانفراد فيقول : " ألقه وعلى كل واحد منا -
ضمانه " فعليه ضمان جميعه (٨)

والحال الثانية : أن يعبر عنه بلفظ الاشتراك فيقول : " ألقه (٩) وعلى جماعتنا
ضمانه " فعليه من الضمان بقسطه من عددهم (١٠)

والحال الثالثة : أن يعبر عنه بلفظ مطلق فيقول : " ألقه على أن أضمنه أنا -
وركيان السفينة " فهي مسألة الكتاب .

١/١٢١

قال الشافعي (١١) : ضمنه دونهم . فاختلف (١٢) أصحابنا في مطلق هذا
الضمان هل يقتضي حمله على الانفراد أو الاشتراك (١٣) ؟ على (١٤) وجهين :
أحدهما : أنه يكون محمولا على الاشتراك (١٥) فلا يلزمه منه إلا بحصته ،
ويكون تأويل قول الشافعي (١٦) (" ضمنه دونهم " محمولا (١٧) على أصل

-
- | | | | | |
|------|------------|-------------------------|----------------------|-------|
| (١) | ب : | مقسما . | وفي ج : | مقسما |
| (٢) | في الأصل : | يلزمهم . | والأوفق ما أثبتناه . | |
| (٣) | ج : | ولم يؤخذ | | |
| (٤) | ب : | من | | |
| (٥) | ج : | فاما | | |
| (٦) | ج : | معتبر | | |
| (٧) | في الأصل : | أقوال . | والصحيح ما أثبتناه . | |
| (٨) | ب : | جنسه | | |
| (٩) | ب : | له | | |
| (١٠) | ب : | وعددهم | | |
| (١١) | ج : | بزيادة " رضى الله عنه " | | |
| (١٢) | ب و ج : | واختلف | | |
| (١٣) | ج : | أو على الاشتراك | | |
| (١٤) | ب : | والاشتراك وعلى | | |
| (١٥) | ج : | على ضمان الاشتراك | | |
| (١٦) | ب : | بزيادة " رحمه الله " | | |
| (١٧) | ج : | محمول | | |

(٢) الضمان دون قدره ، ويكون المزنى موافقا للشافعى (١) فى حكم الضمان ، ومخطئا عليه فى تأويل كلامه .

والوجه الثانى : أنه محمول على ضمان الانفراد ، ويلزمه (٣) ضمان جميع القيمة ، ويكون قول الشافعى " ضمنه دونهم " : محمولا على ضمان جميعه (٤) ويكون المزنى مخالفا للشافعى (٥) فى الحكم ، مصيبا فى تأويل كلامه .

ووجدت لبعض أصحابنا وجهًا ثالثًا : أنه إن كان عند ضمانه عنه وعنهم ضمن أن يستخلص ذلك من أموالهم : لزمه ضمان جميعه (٦) ، وإن لم يضمن - استخلاصه من أموالهم : لم يضمن إلا قدر حصته .

وأشار إلى هذا الوجه أبو حامد الاسفراينى (٧) واستشهد (٨) عليه بقول (٩) الشافعى (١٠) فى الخلع ، ولو قال (١١) : " إطلع زوجتك على ألفي أصحابها لك من مالها " : لزمه ضمانها . (ولو قال : " على ألفي مالها " : لم يلزمه ضمانها) (١) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٢) ب و ج : ومحيطا

(٣) ج : فيلزمه

(٤) ب : نفسه

(٥) ج : بزيادة " رحمه الله "

(٦) ب : جميعهم

(٧) أبو حامد الاسفراينى : سبقت ترجمته

(٨) ب : وأشهد

(٩) ج : وقولان

(١٠) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(١١) ج : وقال

انظر : الأم ٦ / ٧٥ روضة الطالبين ٢٤١ / ٩ مغنى المحتاج ٩٤ / ٤ نهاية

المحتاج ٢٤٨ / ٧ الشامل ٦٢ / ٦ المطلب العالى ٢٥٤ / ٢٢ البيان ٦٦ / ٨

قـمـل

ولو ابتداءً صاحب المتاع فقال لركبان (١) (السفينة) (٢) : " ألقى متاعى وعلى كل واحد منكم ضمانه " فقالوا (٣) جميعهم (٤) : " نعم " أو قالوا (٥) " إفتل " فهما (٦) سواء ، وعلى كل واحد منهم (ضمان) (٢) جميع قيمته .
ولو قال أحدهم : " نعم أو إفتل " وأمسك الباقيون : لزمه الضمان دونهم . ١٢١ / ب
ولو كان صاحب المتاع قال (لهم) (٢) : " ألقى متاعى عليكم ضمانه " فقالوا جميعا : " نعم " : لزم كل واحد منهم (٧) الضمان بقدر حصته ، لأن هذا -
ضمان (اشتراك ، والأول) (٢) ضمان انفراد ، ولو أجابه (٨) أحدهم : ضمن -
وحده قدر حصته (٩) .

مسألة

قال (الشافعى) (١٠) : ولو خرق السفينة فغرق أهلها : ضمن ما فيها وضمن ديّات ركبائها عاقلته (١١) ، وسواء ٦ من خرق (١٢) ذلك منهم (١٣) . وهذا صحيح .

-
- (١) ب : الركبان . وفى ج : لراكب
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٣) ب : فألقوا
(٤) ج : جميعا
(٥) ب : وقالوا
(٦) ب : فما
(٧) فى الأصل : من . والإوفق ما أثبتناه .
(٨) ب : جابه
(٩) انظر : الشامل ٦٢/٦
(١٠) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(١١) ج : على عاقلته
(١٢) ب : غرق
(١٣) مختصر المرنى ١٣٩/٥

وله إذا خرقها (١) ثلاثة أحوال، يستوى ضمان الأموال في جميعها،

ويختلف فيها ضمان النفوس :

أحدها : أن يكون خرقه لها عمدا محضا

والثاني : أن يكون خطأ محضا

والثالث : أن يكون عمدا الخطأ

فإن كان (عمدا) (٢) محضا : فهو أن يعمد خرقها وفتحها لغير (٣)

إصلاح لها ولا لست موضع فيها فلا (٤) يخلو حال الخرق من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون (واسعا لا يجوز أن تسلم) (٥) السفينة من مثله : فهذا (٦)

قاتل عمدا ، وعليه القود إن سلم منها ، وإن غرق معها : نفى (ماله

ديات من) (٢) غرق فيها مع قيمة (٧) (الأموال الثالثة فيها) (٢)

والقسم الثاني (٨) : أن يكون الخرق مما يجوز أن تسلم السفينة مع مثله ، ويجوز

أن تغرق منه : فهذا عمدا الخطأ ، لعمده (٩) في الفعل وخطئه في القصد،

فتكون ديات النفوس مغلظة على عاقلته وضمن الأموال مع الكفارات في ماله

(ولا قود عليه .

والقسم الثالث : أن يكون الخرق مما لا يعرف مثله فيتسح ويغرق : ١/١٢٢

فهذا خطأ محض، تكون ديات النفوس مخففة على عاقلته ، وضمان الأموال

مع الكفارات في ماله (٥) ، فهذا حكم خرقه إذا كان عامدا (١١) في فعله .

(١) ب : أخرقها

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٣) ب : آخر

(٤) ب و ج : ولا

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٦) ب : فهو

(٧) ب : قيمته

(٨) ج : القسم والثاني

(٩) ج : لعمد

(١٠) ب : الحمد

(١١) ب : جامدا

- وأما الحال الثانية : وهو أن يكون الخرق (منه) (١) خطأ محضاً فهو : أن -
يسقط من يده حجر (٢) فيفتحها فيخرق، فتكون ديات -
النفوس مخففة على عاقلته ، وضمان الأموال مع الكفارات في ماله ، يستوى فيه
الحكم على اختلاف (حال) (٣) الخرق في صغره وكبره (٤)
وأما الحال الثالثة : وهو أن يكون الخرق منه عمد (٥) الخطأ فهو : أن يعمد
فتحاً لعمل عيب فيها فتخرق أو يدق فيها مسامراً (٦) فينشق (٧)
اللوح وتخرق (٨) ، فتكون ديات النفوس مغلظة على عاقلته ، وضمان (٩) الأموال -
مع الكفارات في ماله .
ولو دق جانباً منها لعمل فافتح (١٠) الجانب الآخر (بحركة الدق -
فغرقت : كان هذا خطأ محضاً ، ويكون ديات النفوس فيه مخففة على عاقلته -
وضمان الأموال مع الكفارات في ماله ، لأن فتح الجانب الآخر (١١) لم يكن -
عن قصده (١٢)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : حجراً
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٤) ب : صغير وكبير - بدون " في "
(٥) ج : على
(٦) ب : مسامراً
(٧) ج : فيشق
(٨) ب : فتخرق
(٩) ب : ف ضمان
(١٠) ب : فيها العلم فأنفسخ . وفي ج : لعمله فأنفتح
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل ، وهو ثابت في ب
(١٢) الأم ٧٥/٦ روضة الطالبين ٣٣٨/٩ ومغنى المحتاج ٩٢/٤ المجموع ٣٩٨/١٧
الشامل ٦٢/٦ ٦٣- البيان ٦٦/٨ -

فصل

وإذا دفع الرجل (١) ولده إلى ساح ليعلّمه السباحة فغرق فللولد

حالتان :

إحدهما (٢) : أن يكون صغيرا غير بالغ، فتجب ديته على عاقلة السابح مغلظة

كالمعلم إذا ضرب صبيا، فمات، لأن له أن يحطه الماء على

شرط السلامة، فإذا أفضى (٣) إلى التلف كان منسوبا إلى تقصيره، فضمن (٤)

كما يكون للمعلم (٥) ضرب (٦) الصبي للتأديب (٧) على شرط السلامة، فإذا -

أفضى إلى التلف طار منسوبا (٨) إلى التعدي فضمن (٩)

والحال الثانية : أن يكون الولد بالغا عاقلا : فلا ضمان على السابح، لأن - ١٢٢/ب

حفظه في الماء إذا كان بالغاً وتجنبه (١٢) فيه من الغرق متوجه

إليه لا إلى السابح، فطار التفريط منه لا (١٣) من غيره فلم يضمن ديته (١٤)

(١) ب : رجل

(٢) ب و ج : أحدهما

(٣) ج : اقتضى

(٤) ب : فيضمن

(٥) ج : المعلم

(٦) ب : حب

(٧) ج : لتأديبه

(٨) ب : فيأمرها

(٩) ج : إلى تقصيره ضمن العيب

(١١) ب : يحفظه

(١٢) ب : ويجنب . وفي ج : ويحرره - بدون " فيه "

(١٣) ب : لأن

(١٤) انظر: مغنى المحتاج ٨٢/٤ نهاية المحتاج ٣٣٣/٧ المذهب ١٩٣/٢

روضة الطالبين ٢١٦/٩ شامل ٦٣/٦

فصل

وإذا (١) ربط رجل يدي (٢) رجل ورجليه وألقاه (٣) على ساحل بحر -
 فزاد الماء فغرقه (٤) فهذا على ضربين :
 أحدهما : أن تكون زيادة الماء مألوفة في أوقات زيادته (٥) كالمد والجزر -
 بالبصرة ، فهذا مثل عمدا (٦) وعليه القود ، لأنه (٧) قامدلتخريقه
 والضرب الثاني : أن تكون الزيادة غير مألوفة : فلا قود فيه (٨) وهو على ضربين :
 أحدهما : أن (يكون) (٩) الأغلب من حال الماء أن (يزيد - وإن جاز أن
 لا يزيد ، فيكون ذلك منه عمد الخطأ ، تجب الدية فيه مغلظة على
 عاقلته

والضرب الثاني : أن يكون الأغلب من حال الماء أن (٩) لا يزيد - وإن .
 جاز أن يزيد ، فيكون هذا خطأ محضا ، تجب فيه الدية مخففة على العاقلة .
 ولو (١٠) ربط يديه ورجليه وألقاه في الصحراء فأكله السبع : فلا
 قود عليه ، لأن المتلف غيره ، ثم ينظر فإن كانت الصحراء مسبعة : فهو عمد
 الخطأ (تجب) (٩) فيه الدية مغلظة على عاقلته ، وإن كانت غير مسبعة : فهو خطأ
 محض ، تجب (فيه) (١٢) الدية مخففة (١٣) .

- (١) ب : فإذا
 (٢) ب : بيد
 (٣) ب : فألقاه
 (٤) ب : فغرق
 (٥) في الأصل : رابته . والمحيح ما أثبتناه

- (٦) ج : عمد
 (٧) ب : ولأنه
 (٨) ج : عليه فيه
 (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (١٠) ب : وإن
 (١١) مسبعة - بفتح الميم والباء ، أو بضم الميم وكسر الموحدة : اسم لأرض كثير
 السباع (مغنى المحتاج ٨١/٤ المصباح المنير ٢٦٤/١
 (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (١٣) انظر : المذهب ١٧٧/٢ معنى المحتاج ٨/٤ ، ٨١ نهاية المحتاج ٢٤٤/٧ ، ٣٣٢

فصل

وإذا تجارح رجلان وادعى كل واحد (١) منهما أنه جرح صاحبه دفعا عن نفسه، والآخر منكر (٢) فالقول قول كل واحد منهما في إنكار الطلب (٣)، وعليه القود . فإن نكل عن يمين الطلب : حلف كل واحد منهما على أنه مطلوب ولا قود ولا أرش . والله أعلم (٤) .

-
- (١) ب : وادعى أحدهما
(٢) ب : وانحصر منكر . وفي ج : منكر
(٣) أي مع يمينه أنه ما قصد قتل صاحبه ، فإنما حلفا وجب على كل واحد منهما ضمان جرحه ، لأن الجرح قد وجد ، وما يدعيه كل واحد منهما من قصد الدفع عن نفسه لم يثبت ، فوجب الضمان . (المذهب ١٩٦/٢)
(٤) ج : بزيادة " بالصواب "

انظر: المذهب ١٩٦/٢ التنبيه ٢٢٢ المجموع ٣٩٩/١٧

باب من العاقلة (التي) (١) تغرم ؟

- (٥) قال الشافعي (٢) : لا (٣) أعلم مخالفاً (٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة (٦) .
- أما العاقلة فهم ضمناً (٧) الدية ومتحملوها من عصابات القاتل .
- واختلف في تسميتهم عاقلة (٨) على ثلاثة أوجه :
- أحدها : أن (٩) العقل اسم للدية (١٠) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (ثم) (١) أنتم يا خزاعة فقد (١١) قتلتم هذا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله (١٢) أي متحمل (١٣) عقله وهو الدية
- والوجه الثاني : أنهم سموا عاقلة لأنهم (يقودون إبل الدية فيعقلونها (١٤) على باب المقتول .
- والوجه الثالث : أنهم (١٥) سموا عاقلة لأنهم يعقلون القاتل (١٦) أي يمنعون عنه (١٧) ، والمنع : العقل ، ولذلك سمى العقل في الناس عقلاً
- لأنه يمنع من القبائح (١٨)

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (٢) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفي ج : رحمه الله
- (٣) ب و ج : لم
- (٤) ج : مخالف
- (٥) ب : لرسول الله - بدون " أن "
- (٦) مختصر المزني ١٤٠/٥
- (٧) ب : ضمان
- (٨) ج : عاقلة
- (٩) ج : لأن
- (١٠) ج : بزيادة " لأن دفعها يمنع من قبل القاتل فسمى متحملوها عاقلة لتحملهم العقل "
- (١١) ب : قدر . وفي ج : قد
- (١٢) ب و ج : عاقلة .
- أخرجه أبو داود ٢٢٣/١٢ والترمذي ٦٦١/٤ بلفظ: (ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله ، فمن قتل له قتيل بعد اليوم : فأهله بين خيرتين ، إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل) . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأصل هذا الحديث في الصحيحين . انظر : تلخيص الحبير ٢١/٤
- (١٣) في الأصل : تتحمل . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب و ج
- (١٤) ج : فيعقل لها
- (١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (١٨) مثنى المحتاج ٨٠/٤ البحر الزخار
- (١٦) ب : عنه
- ٢٥١/٦ الشامل ٦٣/٦

فصل

لا اختلاف أن دية العمد لا تحملها العاقلة، سواء (١) وجب فيها (٢) -
القود أولم يجب كجناية الوالد (٣) على الولد، أو ما (٤) لا قصاص فيه من
الجائفة وسائر الجراح، وتكون الدية حالة في مال الجاني .
وقال أبو حنيفة (٥) : ما لا قصاص فيه من العمد تجب الدية فيه على
الجاني مؤجلة كالخطأ .

١٢٣ / ب

وهذا (خطأ) (٦) لأمرور :

أحدهما : أن سقوط القود في العمد لا يوجب تأجيل ديته كسقوطه بالعفو (٧)
والثاني (٨) : أن غرم المثل (٩) إنزاله يدخله التحمل حال (١٠) كالأموال .
والثالث : أنه لما لم يتعجل دية الخطأ باختلاف (١١) أحواله لم تتأجل (١٢)
دية العمد باختلاف أحواله (١٣)

-
- (١) ج : سوى
 - (٢) ب : فيه
 - (٣) ج : الولد
 - (٤) في الأصل : وما . والأوفق ما أثبتناه .
 - (٥) انظر : فتح القدير ٢٩٧/١٠ - ٢٩٨ البحر الرائق ٢٨٨/٨
 - (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٧) ب : لسقوطه بالقود
 - (٨) ب : الثاني - بدون الواو
 - (٩) ب : التلف
 - (١٠) في الأصل : حل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج
 - (١١) ب : بإخلاف . وفي ج : باختلاف
 - (١٢) ب و ج : تتداخل
 - (١٣) ج : أقواله
- انظر : مغنى المحتاج ٥٥/٤ الوجيز ١٥٣/٢

فصل

فأما (١) دية الخطأ المحض وعمد (٢) الخطأ : فالذى عليه جمهور الأمة من المتقدمين والمتأخرين : أنها واجبة على العاقلة تتحملها عن القاتل وقد منهم الأصم (وابن عليه) (٣) وظائفة من الخوارج فأوجبوها (٤) على القاتل دون العاقلة كالعمد (٥) احتجاجا :
 يقول الله تعالى : (ولا تزروا زرة وزر أخرى) (٦)
 - وقوله تعالى : (لتجزى كل نفس بما تسعى) (٧)
 - وقوله (تعالى) (٨) : (كل نفس بما كسبت رهينة) (٩) أى : مأخوذة .
 - وبما (١٠) روى : (أن الخشاش (١١) بن عمرو العنبري قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إن الرجل من قومي يجنى أفأأخذ به ؟ فقال (له) (٨) النبي صلى الله عليه وسلم : من (١٢) هذا معك ؟ - وكان معه ابنه فقال : ابني (١٣) أشهد به - أى أعلمه قطعا وليس بمستلحق (١٤) . فقال : إنه

-
- (١) ج : وأما
 (٢) ج : عمد - بدون الواو
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
 (٤) الأصم وابن عليه : سبقت ترجمتهما
 (٥) ب : فإن خففوها
 (٥) انظر : معنى المحتاج ٥٥/٤ الشامل ٦٣/٦ المغنى ٣٧٥/٨ ، ٣٧٨
 البحر الزخار ٢٥١/٦ بداية المجتهد ٤١٢/٢
 (٦) سورة الأنعام ١٦٤
 (٧) سورة طه ١٥
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٩) سورة الممتثر ٣٨
 (١٠) ج : وربما
 (١١) فى الأصل : الحساس . والمصحح ما أثبتناه .
 الخشاش بن عمرو هو : الخشاش بن الحارث ، وقيل : ابن مالك بن الحارث وقيل : الخشاش بن جناب - بالجيم والنون . وقيل : جناب - بضم الحاء المهملة وبالباء الموحدة - بن الحارث بن أخيف - بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة - بن كعب بن العنبر بن عمرو بن تميم التميمي العنبري ، جد حصين بن أبي الحر ، وله حبة .
 (تهذيب التهذيب ١٤١/٣ أسد الغابة ١٣٦/٢ الإطابة ٤٢٧/١)
 (١٢) ب : ما (١٤) فى الأصل : بملحق . وفى ب : لمستلحق
 (١٣) ب و ج : إننى وفى ج : بمستلحق . والمصحح : ما أثبتناه .

لا يجنى عليك ولا تجنى عليه (١) ولم يُرد بذلك فعل الجناية (٢) لأنه قد يجنى كل واحد منهما على صاحبه، وإنما أراد به (٣) أن لا يؤخذ بجنايتك ولا تؤخذ (٤) بجنايته

وروى إِيَاد (٥) بن لَقِيط (٦) عن أَبِي رَمْثَةَ (٧) قال: (أُتيت النبی صلی اللہ علیہ وسلم مع أَبِي، فرأى التی فی ظهره، فقال له أَبِي (٨): دعني (٩) . ١/١٢٤
أعالجها فإنی طیب. فقال: أنت رفيق، واللہ الطیب، من هذا معك؟ فقال: ابني أشهد به . فقال: أما إنه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه (١٠)

(١) ابن ماجه ٨٩٠/٢ بلفظ: (أُتيت النبی صلی اللہ علیہ وسلم ومعی ابني فقال: لا تجنى علیه ولا يجنى عليك) وفي الزوائد: إناده كلهم ثقات إلا أن هشيمًا كان يدلّس، وليس للخشخاش سوى هذا الحديث الموجود عند ابن ماجه وليس له في بقية الأصول الخمسة . قال الإمام الشوكاني: وحديث الخشخاش أورده في التلخيص وسكت عنه، وله طرق رجال أسانيدھا ثقات .
انظر: نيل الأوطار ٨٨/٧ تلخيص الحبير ٢١/٤ مسند الإمام أحمد ٢٤٥/٤ .

(٢) ب : الجاني

(٣) ب : أنه

(٤) ب : ولا تؤخذ

(٥) ب : إِيَاد . والمصحح ما أثبتناه .

(٦) إِيَاد بن لَقِيط : إِيَاد بن لَقِيط السدوسي، والد عبيد الله، روى عن البراء بن عازب والحارث بن حسان العامري وغيرهما، وعنه ابنه والثوري وجماعة قال ابن معين والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات .
(تهذيب التهذيب ٢٨٦/١ الكاشف ٩٠/١)

(٧) أَبُو رَمْثَةَ - بكسر أول وسكون الميم بعدها مثناة - البلوي، ويقال: التميمي، اسمه: رفاعه بن بشرى، وقيل: بشرى بن رفاعه، صابى، روى عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم، وعنه إِيَاد بن لَقِيط وغيره .
(تهذيب التهذيب ٩٧/١٢ تقريب التهذيب ٤٠٦ أسد الغابة ٢٣٤/٢)
التاريخ الصغير ١٩٦/١

(٨) ب و ج : أنى

(٩) ج : وعن

(١٠) أبو داود ٢٠٦/١٢ بلفظ: (حدثنا إِيَاد عن أَبِي رَمْثَةَ قال: انطلقت مع أَبِي نحو النبی صلی اللہ علیہ وسلم، ثم أن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال لأبى: آيئك هذا؟ قال: أى ورب الكعبة . قال: حقا . قال: أشهد به .
قال: فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا من ثبوت شبيهي في أبي ومن خلف أبي عليّ . ثم قال: أما أنه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ولا تزروا زرة وزرأخرى" . ورواه -
النسائي ٤٧/٨ وابن الجارود في المنتقى ٢٦٠ مسند الإمام أحمد ١٦٣/٤
صحيح ابن حبان ٢٤٢/٧ وانظر: تلخيص الحبير ٣١/٤ نيل الأوطار ٨٨/٧
مجمع الزوائد ٢٨٢/٦ والحديث حسنه الترمذی وصححه ابن خزيمة وابن الجارود والحاكم .

وروى الحكم (١) عن مسروق (٢) عن ابن مسعود (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا ترجعوا بعدى كفارا ، يضرب بعضكم رقاب بعض ، لا يؤخذ الأب - بجريرة ابنه ، ولا الابن بجريرة أبيه) (٤) وهذا نص .
قالوا : ولأنه لما لم تتحمل العاقلة قسيم الأموال لم تتحمل (٥) دية النفوس .

ولأن (٦) العاقلة لو تحملت دية الخطأ لتحملت دية العمد .
ولأن الدية عقوبة فلم تتحملها العاقلة كالقود .
ولأن لقتل (٧) الخطأ موجبين : الدية والكفارة ، فلما لم تتحمل (٨) العاقلة الكفارة لم تتحمل الدية .
(والدليل) (٩) على أن العاقلة تتحمل الدية قول الله تعالى (١٠) :
(وتعاونوا على البر والتقوى) (١١) وتحمل العاقلة (١٢) من جملة البر .
والتقوى ، فدخل (١٣) في عموم الآية (١٤) .

-
- (١) الحكم : هو الحكم بن عتيبة - أبو محمد الكندي الكوفي ، ويقال : أبو عبد الله ، الفقيه ، روى عن زيد بن أرقم ومجاهد وطاوس وغيرهم ، وعنه : الأوزاعي والأعمش وشعبة وقتادة وغيرهم . وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي وخلق ، وتوفي بالكوفة سنة ١١٥ هـ . (تهذيب التهذيب ٤٣٢/٢ شذرات الذهب ١٥١/١ مرآة الجنان ٢٥٠/١ لسان الميزان ٢٣٦/٢ التاريخ الكبير ٢٣٢/٢)
- (٢) مسروق : هو مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي المخضرم أبو عائشة الفقيه ، من كبار التابعين ، ومن أجل أصحاب ابن مسعود ، اتفقوا على جلالته وتوثيقه وفضيلته وإمامته ، قال أبو سعدة السمعاني : كان مسروق سرق في منزهه فغلب عليه ذلك . (تهذيب التهذيب ١٠٩/١٠ تهذيب الأسماء واللغات ٨٨/٢/١ تاريخ بغداد ٢٣٢/١٣ أسد الغابة ١٥٦/٥)
- (٣) ابن مسعود : سبق ترجمته
- (٤) ج : لا يؤخذ الابن بجريرة اسمه ، ولا الأب بجريرة ابنه .
أخرجه النسائي ١١٦/٢ بلفظ : (لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ولا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه) ورواه البزار ، رجاله رجال الصحيح . انظر : مجمع الزوائد ٢٨٣/٦ نيل الأوطار ٧٧/٧
- (٥) ج : قيمة الأموال لم تتحمل
- (٦) ب : وأما
- (٧) ب : القتل . وفي ج : دية القتل
- (٨) ج : تحمل
- (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١٠) ب : قوله تعالى
- (١١) سورة المائدة ٢
- (١٢) ج : العقل
- (١٣) ب : فدخلت
- (١٤) ج : الأمر

وروى سعيد بن المسيب (١) عن أبي هريرة (٢) قال: (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في (جنين) (٣) امرأة من بنى لحيان (٤) سقط ميتا (٥) بغرة عبد أو أمة (٦)، ثم إن المرأة التي قضى (٧) عليها بالغرة توفيت، فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن) (٣) ميراثها لبنيتها (٨) وزوجها، وأن العقل على عمتها) (٩)

وروى أبو سلمة (١٠) عن أبي هريرة قال: (اقتلت امرأتان من بنى هذيل (١١) فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقضى أن (دية) (١٢) جنينها غرة عبد أو وليدة، - ١٢٤/ب وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها (١٣) ولدها ومن معه. فقال حمل (١٤) بن

- (١) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته
- (٢) أبو هريرة : وهو عبدالرحمن بن صخر السدوسي ، صحابي مشهور ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ الصحابة وأكثرهم رواية ، أسلم عام خيبر في السنة السابعة ، وتوفي بعد أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سنة ٥٧ هـ (طبقات ابن سعد ٣٢٥/٤ تهذيب التهذيب ١٢/٢٦٢ شذرات الذهب ١/٦٣ أسد الغابسة ٣/٤٦١)
- (٣) مابين القوسين : لم يثبت في ب
- (٤) ح : لحيان
- بنو لحيان : بطن من هذيل من العدنانية ، وهم بنو لحيان بن هذيل بن - مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . (اللباب ٣/١٢٩ معجم قبائل العرب ٣/١٠١)
- (٥) ب : سقطت - بدون " ميتا "
- (٦) ب : وأمة
- (٧) ح : ثم إن التي عليها - بدون " المرأة " و " قضى "
- (٨) ح : لبنيتها
- (٩) أخرجه مسلم ١٧٦/١١ بهذا اللفظ والبيهقي في سننه ١٠٦/٨ وغيرهما .
- (١٠) أبو سلمة : هو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري المدني - قيل : اسمه عبدالله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل : اسمه كنيته ، وهو مدني ، من كبار التابعين ، روى عن أبيه وعثمان بن عفان وأبي هريرة وغيرهم وعنه ابنه عمرو وأولاد أخوته وعمرو بن الزبير والزهري وخلق ، قال ابن سعد : كان ثقة فقيها كثير الحديث . مات سنة ٦٤ هـ . وقيل : ١٠٤ هـ . (تهذيب التهذيب ١٢/١١٥ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٤٠ الكاشف ٣/٣٠٢)
- (١١) بنو هذيل : هذيل بن مدركة بن إياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان جد جاهلي لقبيلة عريقة في أمجادها وشرائها ولختها التي يكثر أهل اللغة من الاحتجاج بها . (اللباب ٣/٣٨٣ أنساب العرب للقطب ٤٨ ، ٦٧ سبائك الذهب ٢٣ الاشتقاق ١٧٦)
- (١٢) مابين القوسين : لم يثبت في ج
- (١٣) ب : عاقلته ، ورثتها . وفي ج : ورثتها . وفي ج : أحمد

نا بغة الهذلى (١) : يا رسول الله ، كيف أغرم (٢) من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل (٣) ومثل ذلك يطل (٤) . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا من إخوان الكُهان (٥) من أجل سجنه (٦) (الذى سجنه) (٧) .
وروى الشعبي (٨) عن جابر (٩) : أن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى ، ولكل واحدة منهما (١٠) (زوج) (١١) وولد ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة (١٢) على عاقلة القاتلة (١٣)

- (١) ب : الهذلى
حمل بن نابغة هو : حمل بن مالك بن النابغة بن جابر بن ربيعة ، من بنى لحيان بن هذيل بن مدركة الهذلى - أبو نضلة - بالنون - له حبة ، نزل البصرة ، وله بها دار ، ذكره مسلم بن الحجاج فى تسمية من روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من أهل المدينة وغيره ، يعد فى البصريين .
(تهذيب التهذيب ٣٥/٣ أسد الغابة ١٥٨/٢ الإطابة ٢٥٤/١)
- (٢) ب : يغرم
(٣) استهل : يقال استهل الصبي : صاح عند الولادة . (مختار الصحاح ٦٩٧ المصباح المنير ٦٣٩/٢)
- (٤) يطل : يهدر (مختار الصحاح ١٢٩٦ المصباح المنير ٢٢٧٢/٢)
- (٥) الكهان : جمع كاهن وهو الذى يخبر عن الكوائن فى مستقبل الزمان - ويدعى معرفة الأسرار ومطالعة علم الغيب (تاج العروس ٣٢٧/١ محيط المحيط ٧٩٦)
- (٦) ب و ج : سجنه
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : سجنه
والحديث متفق عليه ، فأخرجه مسلم بهذا اللفظ ١٧٧/١١ والبخارى ٢٤٦/١٢ ، ٢٥٢ وأخرجه الجماعة
- (٨) الشعبي : سبقت ترجمته
- (٩) جابر : هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجى السلمى الأنصارى - أبو عبد الله ، ويقال : أبو عبد الرحمن ، أحد المبكرين فى الحديث الحافظين للسنن ، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير ، وشهد المشاهد كلها غير بدر وأحد ، وتوفى سنة ٧٤ هـ وقيل : سنة ٩٤ هـ وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة . روى أنه قال : لم أشهد بدرًا ولا أحدًا - منعنى أبى . (تهذيب التهذيب ٤٢/٢ أسد الغابة ٣٠٧/١ الإطابة ٢١٤/١)
- (١٠) فى الأصل : منها . والصحيح ما أثبتناه .
- (١١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (١٢) ب : المنقولة
- (١٣) أبو داود ٣١٦/١٢ بهذا اللفظ وزاد فيه : (وقرأ زوجها وولدها ، قال : فقال عاقلة المقتولة : ميراثنا ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، ميراثها زوجها وولدها) وفى إسناده مجالد وهو ضعيف لا يحتج بما ينفرد به . وأخرجه أيضا ابن ماجه ٨٨٤/٢ ومسلم من حديث أبى هريرة ١٧٥/١١ وانظر تلخيص الحبير ٣٠/٤

وروى أبو عازب (١) عن أبي سعيد الخدري (٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (القيود بالسيف، والخطأ على العاقلة) (٣)
وروى: (أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) ميز بين معاقل قریش والأنمار، فجعل معاقل قریش فيهم (٥) ومعاقل الأنمار في بنى ساعدة) (٦)
وروى حماد (٧) عن إبراهيم (٨): (أن عليا (٩) والزبير (١٠) اختصما إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهم (١١) في موالى صفية بنت عبدالمطلب (١٢)

- (١) أبو عازب هو: مسلم بن عمرو، وقيل: بن أراك - أبو عازب روى عن النعمان بن بشير، وقيل: عن أبي سعيد - عنه: جابر الجعفي والحارث بن زياد - (تهذيب التهذيب ١٢/١٤٢ الكاشف ٣/٣١١ ميزان الاعتدال ٤/١٠٥)
- (٢) أبو سعيد الخدري هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن شعلبة الأنماري - أبو سعيد الخدري، وهو مشهور بكنيته، أحد الفكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٧٤ هـ ودفن بالبقيع - (تهذيب التهذيب ٣/٤٧٩ الإ مابة ٢/٣٢٢ أسد الغابة ٢/٣٦٥)
- (٣) الدارقطني ٣/١٠٧ بهذا اللفظ، وفي إسناده جابر الجعفي وهو كذاب.
- (٤) ب: رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
- (٥) ج: قهر
- (٦) مصنف ابن أبي شيبة ٩/٢١٩ بهذا اللفظ - والسنن الكبرى ٨/١٠٦
- (٧) المحلى ١١/٤٥، ٥٣ نصب الراية ٤/٣٩٨ ورواته ثقات، وسكت عنه الزيلعي - حماد هو: حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري - مولا هم أبو إسما عيل، الكوفي الفقيه، روى عن أنس وزيد بن وهب وإبراهيم النخعي وجماعة، وعنه شعبة وحماد بن سلمة وسفيان وأبو حنيفة وجماعة - قال العجلي: كوفي ثقة - وكان أفقه أصحاب إبراهيم - قال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث واختلط في آخر أمره، وكان مرجئا، وكان كثير الحديث، إذا قال برأيه أصاب، وإذا قال عن غير إبراهيم أخطأ - وقال الذهبي: ثقة إمام مجتهد كريم جواد - (تهذيب التهذيب ٢/١٦ الكاشف ١/١٨٨ ميزان الاعتدال ١/٥٩٥)
- (٨) إبراهيم هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي - أبو عمران الكوفي الفقيه، تابعي جليل، أجمعوا على توثيقه وجلالته وبراعته فسي الفقه، وهو حجة ثقة ثبت إلا أنه يرسل كثيرا - توفي سنة ٩٦ هـ وهو - مختلف من الحجاج (تهذيب التهذيب ١/١٧٧ تهذيب الأسماء واللغات ١/١٠٤ الكاشف ١/٥١ ثذرات الذهب ١/١١١)
- (٩) علي: هو علي بن أبي طالب، وقد سبقت ترجمته
- (١٠) الزبير هو: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت عبدالمطلب، وابن أخي خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وشهد المشاهد كلها، توفي في وقعة الجمل سنة ٣٦ هـ (تهذيب التهذيب ٣/٣١٨ الإ مابة ١/٥٢٦ أسد الغابة ٢/٢٤٩)
- (١١) ب و ج: عنه
- (١٢) صفية بنت عبدالمطلب هي: صفية بنت عبدالمطلب بن هاشم القرشبية...

لأن الزبير ابنها : وعلى ابن أخيها ، فقضى للزبير (١) بالميراث (٢) ، وعلى عليّ بالعقل (٣)

ولأنه إجماع الصحابة انعقد (٤) في قصة عمر بن الخطاب (٥) حين - أنفذ رسوله (٦) إلى امرأة في قذف (٧) بلغه عنها ، فأجهضت (٨) ذات (٩) بطنها فسأل عثمان (١٠) وعبدالرحمن (١١) فقالا (١٢) : لا شيء عليك ، إنما (١٣) أنت - (معلم) (١٤) وسأل (١٥) عليا ، فقال : إن كانا اجتهدا فقد أخطأ ، وإن كانا ما اجتهدا فقد عشا (١٦) ، عليك الدية ، فقال عمر : عزمت عليك لا تبرح حتى تضربها ١/١٢٥

... الهاشمية ، عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووالدة الزبير بن العوام وهي شقيقة حمزة . قال ابن سعد : هي أخت حمزة لأمه . وأمها هالة بنت وهيب بن عبدمناف ، توفيت بالمدينة في خلافة عمر رضى الله عنهما . (الأعلام ٢٠٦/٣ طبقات ابن سعد ٤١/٨ الإجابة ٢٣٩/٤)

(١) ب : الزبير
(٢) ج : بالإرث
(٣) السنن الكبرى ١٠٧/٨ بلفظ : (أن الزبير وعليا رضى الله عنهما اختصما في موال لصفية إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقضى بالميراث للزبير ، والعقل على عليّ رضى الله عنهما) وهو منقطع . وابن أبي شعبة ٣١٩/١ تلخيص الحبير ٢٧/٤

(٤) ج : العقل
(٥) ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(٦) ج : رسول الله صلى الله عليه وسلم
(٧) في الأصل : قذف . والمصحح ما أثبتناه .
(٨) ب : وأجهضت .
أجهضت : أسقطت (الصحاح ١٠٦٩/٣ المصباح المنير ١١٣/١)
(٩) ج : ذا

(١٠) عثمان هو : ابن عفان ، وقد سبقت ترجمته
(١١) عبدالرحمن هو : عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، أسلم قديما ، ومناقبه شهيرة ، مات سنة ٣٢ هـ . وقيل : غير ذلك . (تهذيب التهذيب ٢٤٤/٦ تقريب التهذيب ٢٠٨ طبقات ابن سعد ١٢٤/٣)

(١٢) ب : عبدالرحمن - بدون الواو - فقال :
(١٣) ب : إنما
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٥) ج : ويسأل
(١٦) ب : عصيا . وفي ج : عشا .

عشا : وأصل العُشوة : ركوب الأمر على غير بيان وبصيرة ، يقال : ركب فلان العشواة : إذا خبط أمره على غير بصيرة (تاج العروس ٣٤٣/١٠ الصحاح ٢٤٢٧/٦)

على قومك - يعنى قريشا ، لأنهم عاقلته ، ففضى بها عليهم ، فتحملوها عنه (١) ولم يخالفه منهم (٢) ولا من جميع الأمة أحد مع انتشار القضية وظهورها فى الكافة ، فثبت أنه إجماع (٣) لا يسوغ (٤) خلافه .
ولأن اختصاص العاقلة بالاسم موجب لاختصاصهم بالحكم (٥) ، وفقد الحكم بوجوب زوال الاسم .
ولأن العقل فى كلامهم : المنع ، وقد كانت العرب فى الجاهلية - يمنعون عن القاتل بأسيا فهم ، فلما منعهم الإسلام من السيف عوّض (٦) عنه (٧) منعهم منه بأموالهم ، ولذلك انطلق اسم (٨) العاقلة عليهم .
ولأن النفوس مغلفة على الأموال ، وقتل الخطأ يكسر بين (٩) الناس وفى إيجاب الدية على القاتل (١٠) فى ماله أحد أمرين :
- إما استئصال ماله إن كان واحدا ، وقل أن يتسع لتحمل الدية مال الواحد ،
- وإما إهدار الدم إن كان معدما (١١)
وفى تحمل العاقلة عنه مواساة تقضى إلى حفظ الدماء واستبقا (١٢) الأموال (١٣) ، وهذا أدعى إلى المصلحة وأبعث على التحاطف .
ولأنه لما (١٤) تحمل بالنسب بعض (١٥) حقوق الله (تعالى) (١٦)
فى الأموال - وهو زكاة الفطر - جاز أن يتحمل (١٧) بعض حقوق الآدميين فى الأموال - وهو ديّات الخطأ .

-
- (١) سبق تخريجه ص ٢٨٨
(٢) ج : بزيادة " أحد "
(٣) ج : أنها إجماعا
(٤) ب : لا يسوغ
(٥) وهو دفع الدية
(٦) ب : عرض . وفى ج : عورض
(٧) فى الأصل : منه . والأوفق ما أثبتناه .
(٨) ج : الاسم
(٩) ب : وكثر بين
(١٠) ب : العاقل
(١١) ب : مغرما
(١٢) ج : واشتبقا
(١٣) فى الأصل : الأحوال . والصحيح ما أثبتناه
(١٤) ج : كما
(١٥) ب : بالسيف بعصمة
(١٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(١٧) ج : بزيادة " به "

فأما (١) الجواب عن الآية فحقيقة الوزر الاثم، وهو لا يتحمل، وكذلك

ظاهر الآيتين محمول على أخذ أمرين (٢) : إما المآثم ، وإما أحكام عمده .
وأما قوله في الخبرين : (إنه لا يجنى عليك ، ولا تجنى عليه) (٣) فعنه ١٢٥ / ب

جوابان :

أحدهما : أن الأبناء والآباء لا يتحملون العقل، وإنما يتحملة من عداهم من
العصيات .

والثاني : أنه يحمل على العمد الذي لا يتحمل عن القاتل (٤) ولا يؤاخذ به غيره
وكذلك الجواب عن قوله : " لا يؤخذ الأب بجريمة ابنه (ولا الابن -

بجريمة أبيه) (٥)

وأما جمعهم (٦) بين الأموال والنفوس : فغير صحيح ، لتخليط النفوس
على الأموال ، ولذلك دخلت القسامة (٧) في النفوس ولم تدخل في الأموال .
وأما العمد : فلأنه عن معصية يستحق فيها (٨) القود، والعاصي لا يعان
ولا يواسى، والقود لا يدخله تحمل (٩) ولا نيابة .

وأما الكفارة : فمن (حقوق) (٥) الله تعالى التي تتعلق بالمال
تارة ، وبالصيام تارة ، لا يصح فيها عفو فلم يدخلها مواساة ، وخالفتها الدية
في هذه الأحكام فخالفتها (١٢) في التحمل . والله أعلم

-
- (١) ب : وأما
(٢) ب : الظاهر من الآيتين محمول على الأمرين
(٣) سبق تخريجه ص ٢٢٩
(٤) ب : العاقل
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . والحديث سبق تخريجه
(٦) في الأصل : جميعهم . والصحيح ما أثبتناه
(٧) القسامة - بفتح القاف - : اسم للأيمان التي تقسم على أولياء الدم،
مأخوذة من القسم وهو اليمين . (مفسر المحتاج ١٠٩/٤)
(٨) ب : فيه
(٩) ب : لا يستحق الأمانة
(١٠) ب : محمله
(١١) ب : وخالفتها ابنه
(١٢) ب : فخالفتها .

مسألة

قال الشافعي (١) : ولا اختلاف (٢) بين أحد (علمته) (٣) أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قضى بها (٤) في ثلاث سنين (٥)

ذهب قوم (٦) إلى أن العاقلة تتحمل الدية (حالة) (٧) يؤدونها -

معجلة كديات العمد وقيم المتلفات .

وحكى عن ربيعة (٧) بن أبي عبد الرحمن (٨) : أنها مؤجلة في خمس

سنين، لأن دية الخطأ أخماس .

ومذهب (٩) الشافعي وأبي حنيفة (١٠) ومالك (١١) وما عليه الجمهور :

أنها مؤجلة في ثلاث سنين (١٢)

قال الشافعي : لا اختلاف (١٣) بين أحد علمته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم قضى بها في ثلاث سنين، فأضافه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

وجعل نقله (١٤) كالإجماع .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ب : خلاف

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ج : فيها

(٥) مختصر المزمى ١٤٠/٥

(٦) هم الخوارج . انظر : البحر الزخار ٢٥٢/٦ المغنى ٢٧٥/٨

(٧) ج : ربيع .

(٨) ربيعة بن أبي عبد الرحمن : سبقت ترجمته . وانظر : الشامل ٦٣/٦

البحر الزخار ٢٥٢/٦ نيل الأوطار ٩٠/٧

(٩) في الأصل : وهو مذهب . والصحيح ما أثبتناه .

(١٠) انظر : فتح القدير ٢٩٥/١٠ المبسوط ١٢٧/٢٧

(١١) انظر : المدونة الكبرى ٤٧٩/٤

(١٢) انظر : مغنى المحتاج ٩٧/٤ الشامل ٦٣/٦ المغنى ٢٧٥/٨ ٢٧٧ -

البحر الزخار ٢٥٢/٦

(١٣) ب : لا أعرف اختلاف .

(١٤) ب : فعله .

فاختلف (١) أصحابنا فيما أراد (٢) الشافعي بهذا القضاء ، لأن أصحاب الحديث اعترضوا على الشافعي (فيه) (٣) وقالوا : ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شيء ، فكيف قال هذا (٤) ؟

وقال ابن المنذر (٥) : لا أعرف هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وسئل (أحمد) (٦) بن حنبل عن هذا ؟ فقال : لا أعرف فيه شيئا .

فقليل له : إن أبا عبد الله (٧) قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لعل أبا عبد الله (٦) سمعه من ذلك المحدث فإنه كان حسن الظن فيه - يعني إبراهيم بن (أبي) (٨) يحيى الهجري (٩) .

ولأصحابنا عنه جوابان :

أحدهما - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة (١٠) وطائفة : أن مراد الشافعي (١١) بقضائه تأجيل الدية في ثلاث سنين : وأنسبه مروى لكنه مرسل

فلذلك (١٢) لم يذكر إسناده .

والثاني : أن مراده القضاء بأصل الدية وهو متفق عليه .

-
- (١) ج : واختلف
- (٢) ج : أراد
- (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج
- (٤) ج : هو
- (٥) ابن المنذر : سبقت ترجمته
- (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٧) أبو عبد الله : هو الإمام الشافعي محمد بن أدریس رحمه الله .
- (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل .
- (٩) ب : الفحري . انظر : تلخيص الجبير ٣٢/٤ نيل الأوطار ٩٠/٧ .
- إبراهيم بن أبي يحيى : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى (سمان) الأسلمي - أبو اسحاق المدني ، روى عن الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وخلق ، وعنه : الثوري وابن جريح والشافعي وغيرهم . أحد العلماء الضعفاء ، متروك ، عن ابن معين : ليس بثقة . قال النسائي : متروك الحديث . قال الشافعي : كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريا . مات سنة ١٨٤ هـ . (تهذيب التهذيب ١٥٨/١ ميزان الاعتدال ٥٧/١ الكاشف ٤٦/١ تقريب التهذيب ٢٣)
- (١٠) أبو علي بن أبي هريرة : سبقت ترجمته
- (١١) ج : أن النبي رحمه الله . وهو خطأ .
- (١٢) ب : ولذلك

فأما تأجيلها في ثلاث سنين : فهو مروي عن الصحابة ، روى (١) عن
عمر (٢) وعلى (٣) (رضي الله عنهما) (٤) أنهما جعلتا (٥) دية الخطأ على العاقلة
في ثلاث سنين .

ولأن العاقلة تتحمل دية الخطأ مواساة ، وما كان طريقه (٦)
المواساة : كان الأجل فيه معتبرا كالزكاة (٧) ، ولما خرجت من عرف الزكاة في
القدر (٨) زاد حكمها في الأجل فاعتبر في عدد السنين أكثر القليل وأقل الكثير
فكان ثلاث سنين ، وبهذا (٩) خالف العمدة وقيم (١٠) المتلفات ، لأنه لا مواساة ١٢٦/ب
فيهما ، ولا (١١) اعتبار بما (١٢) قاله ربيعة (١٣) إنها مؤجلة في خمس سنين ،
(١٦)
لأن دية الخطأ (أخماس) (١٤) لأن عمد الخطأ أدلث (١٥) والأجل فيها سوا ١٢٦/ب

-
- (١) ب و ج : وروى
 - (٢) عن عامر الشعبي قال : جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدية في ثلاث
سنين ، وثلاث الدية في سنتين ، ونعت الدية في سنتين ، وثلاث الدية في
سنة (السنن الكبرى ١٠٩/٨)
 - (٣) أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قضى بالعقل في قتل الخطأ في ثلاث
سنين (السنن الكبرى ١١٠/٨)
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب .
 - وفي ج : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى كرم الله وجهه .
 - (٥) ب : عجلا
 - (٦) في الأصل : طريق . والمصحح ما أثبتناه .
 - (٧) ب : معرا فيه الزكاة
 - (٨) ب : العد
 - (٩) ج : ولهذا
 - (١٠) ج : وفيهم
 - (١١) ج : فيها ، فلا
 - (١٢) ب : فيما
 - (١٣) ربيعة : سبقت ترجمته
 - (١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (١٥) ج : إلتاف
 - (١٦) ب : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : مغنى المحتاج ٩٧/٤ نهاية المحتاج ٢٥٣/٧ الأم ١٨/٦

مسألة

- قال الشافعي (١) : ولا مخالف (٢) أن العاقلة : العصبه ، وهم
 العرابة من قبل (٣) الأب (٤) .
 العاقلة هم : العصبات سوى الوالدين من الآباء والمولودين (٥) من
 الأبناء - كالإخوة وبنيتهم ، والأعمام وبنيتهم ، وأعمام الآباء (٦) والأجداد (٦) -
 وبنيتهم .
 وقال مالك (٧) وأبو حنيفة (٨) : يتحملها الآباء (٩) والأبناء ، وهم
 (من) (١٠) العاقلة كسائر العصبات .
 استدلالاً بأنهم عصبه ، فأشبهوا في العقل سائر العصبات وهم أولى ،
 لأن تعصيبهم (١١) أقوى ، ولأن النمرة لهم ألزم فكانوا أحق بتحمل المغرم (١٢) .
 ودليلنا قول رسول الله (١٣) صلى الله عليه وسلم في حديث الخشاش بن
 بن جناب (١٤) وأبي رمثة (١٥) في الابن (أنه لا يجنى عليك) ولا تجنى عليه (١٦)

-
- (١) ج : بزيادة " رحمه الله "
 (٢) ج : يختلف
 (٣) ج : جهة
 (٤) مختصر المزني ١٤٠/٥ وتما مه : (وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه على
 عيسى بن أبي طالب بأن يعقل عن موالى صفية بنت عبدالمطلب ، وقضى -
 للزبير بميراثهم لأنه ابنها)
 (٥) في الأصل : والمولودين . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب .
 (٦) ج : وأجداد
 (٧) الخرشى ٤٥/٨ - ٤٦ شرح منح الجليل ٤٢٣/٤
 (٨) فتح القدير ٣٩٩/١٠ تبين الحقائق ١٧٨/٦
 (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (١١) ب : بعضهم
 (١٢) ب : الغرم
 (١٣) ج : الرسول
 (١٤) ب : الخشاش بن حبيب . وقد سبقت ترجمته
 (١٥) أبو رمثة : سبقت ترجمته
 (١٦) ما بين القوسين من قوله " ولا تجنى " : لم يثبت في ج
 والحديث سبق تخريجه ص ٣٣٨

وحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يؤخذ الاب بجريرة -
ابنه، ولا الابن بجريرة أبيه) (١) وهذه الأحاديث (٢) نصوص مع حديث أبي -
هريرة (٣)

ولأن عمر (رضى الله عنه) (٤) قضى في (٥) موالى مكية للزبير (٦)
بالميراث، وعلى عليّ بالعقل (٧) وهو (٨) إجماع .
ولأن كل من لا يحمل (٩) العقل مع وجود أهل الديوان (١٠) لم يحمله
مع عدمهم كالصغير والمعتوه .

ولأن كل من لزمه تحمل النفقة (عنه) (١١) في ماله لم يلزمه تحمل
العقل (عنه) (١٢) كالزوج .

١/١٢٧

(١٣)
وقياسهم على العصبة (١٢) منتقضى بالصغير والمعتوه ، ثم المعنى في
العصبة (١٤) عدم (١٥) الولادة والبعضية (١٦). واعتبارهم بالنمرة (١٧) فهو (١٨)
شرط وليست بطله ويفسد (١٩) بالزوج والجار (٢٠)

-
- (١) والحديث سبق تخريجه ص ٢٤٠
(٢) ج : أحاديث
(٣) وهو قضاؤه صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بنى لحيان
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج
(٥) ب : إلى
(٦) مكية والزبير : سبقت ترجمتهما
(٧) والأثر سبق تخريجه ص ٢٤٢
(٨) ج : وهذا
(٩) ب : يتحمل
(١٠) ج : الديون .
الديوان هو: الكتاب الذي دون وكتب به أسماء الجند وعظاؤهم من بيت -
المال، وأهلهم هم المكتوب أسماءهم وعظاؤهم فيه . (شرح منح الجليل ٤/٤٢٣)
وفي المصباح المنير ١/٢٠٤: الديوان: جريدة الحساب ثم أطلق على الحساب
ثم أطلق على موضع الحساب ، وهو معرب .
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٢) في الأصل : البعضية . والصحيح ما أثبتناه .
(١٣) ب : ثم في المعنى
(١٤) في الأصل : الفرضية . وفي ب: بالفرضية . والصحيح ما أثبتناه
(١٥) ب : بتقديم
(١٦) ج : والتعصبة
(١٧) ب و ج : بالنسبة
(١٨) ج : فهي
(١٩) ج : ومفسد
(٢٠) معنى المحتاج ٩٥/٤ الأم ١٠١/٦
روضة الطالبين ٩/٣٤٩ شامل ٦/٦٣

فصل

وإذا كان للقاتل خطأ ابن^(١) هو ابن^(٢) عمها : لم يحقل عنها (٢) -
بالتعصيب تغليباً لحكم البتة ، وجاز أن يزوجه بالتعصيب تغليباً لحكمه (٣) على
البتة .

والفرق بينهما : أن خروج الأبناء من العقل - وإن كانوا عصبية
لا اختصاصهم بتحمل النفقة وهو يتحملها هاهنا ، وإن كان ابن^(١) ابن^(٢) فمفلم يجمع بين
تحملها وتحمل العقل (٤) وخالف ولاية التزويج الذي قد وجدت فيه مع البتة
شروط العصبية (والله أعلم بالصواب) (٥)

فصل

وإذا ثبت أن العاقلة من عدا الأبناء والأبناء من العصبية لم يتحمل
القاتل معهم من الدية شيئاً ، واختصوا بتحملها عنه دونه .
وقال أبو حنيفة (٦) : يشاركهم في تحمل الدية ويكون فيها كأحدهم
استدلالاً بما روى (أن سلمة بن نعيم (٧) قتل مسلماً ظنه كافراً ، فقال لـ
عمر : ديتك عليك وعلى قومك) (٨) ولم يظهر له مخالف .

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في جميع النسخ ، والصحيح ما أثبتناه
(٢) ب : عنه
(٣) ب : بحمله
(٤) ج : العاقل
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج . وقوله " بالصواب " : لم يثبت في ب .
انظر : روضة الدالابين ٣٤٩/٩ المذهب ٢١٣/٢ الوجيز ١٥٣/٢ الشامل ٦٣/٦
مغنى المحتاج ٩٦/٤
(٦) تبين الحقائق ١٧٨/٦ اللباب ١٧٩/٣ فتح القدير ٤٠٠/١٠ البحر الرائق ٤٥٦/٨
(٧) سلمة بن نعيم : سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي ، له ولأبيه حبة ، نزل
الكوفة ، روى عنه سالم بن أبي الجعد وأبو مالك الأشجعي (تهذيب
التهذيب ١٥٩/٤ أسد الغابة ٢/٤٣٤ لإمارة ٦٦/٢ تقريب التهذيب ١٣١)
(٨) المطى ٥٥/١١ بلفظ : (عن سلمة بن نعيم أنه قال : قتلت يوم اليمامة رجلاً
ظننته كافراً ، فقال : اللهم إني/بصري مما جاء به . مسيلمة . قال : فأخبرت
بذلك عمر بن الخطاب فقال : الدية عليك وعلى قومك) .

ولأن تحمل الدية (عن) (١) القاتل مواساة له وتخفيف (٢) عنه فلم

يجز أن (يتحمل عنه ما لا) (١) يتحمله عن نفسه كالنفقة .

ولأن تحملها عنه نصره (له) (١) وهو أحق بنصرة نفسه (من غيره) (٢)

ودليلنا : حديث جابر : (أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية

المقتولة على عاقلة القاتلة) (٤) فكان الظاهر أن جعل (٥) جميعها (٦) على

العاقلة .

ولأن تحمل المواساة يوجب استيعاب ما وقعت به المواساة كالنفقة

وزكاة الفطر ، وفيه انفعال عما استدلوا به من المواساة .

ولأنه لما تفرد القاتل بدية العمد وجب أن تنفرد العاقلة بدية

الخطأ ، لأن الدية مستحقة في جهة واحدة .

وحديث (٧) عمر محمول على أنه جعلها عليه وجوبا (٨) ، وعلى قومه

تحملا .

وأما (٩) النصر فلا اعتبار بها (١٠) ، لأن الزوج ينصر زوجته ولا

يعقل عنها ، وعلى أن العاقلة قد كفوه النصر (١١) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : مساواة وتخفيفا

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٤) سبق تخريجـه . ص ٣٤٢

(٥) ج : يجعل

(٦) ب : جميعا

(٧) ب : حديث - بدون الواو

(٨) أى وجوبا ابتداء

(٩) ب : فأما

(١٠) أى فى أن تكون علة فى تحمل العاقلة الدية ، وهذا رأى الإمام الماورى

فى الرد على أبى حنيفة رحمهما الله ، والحق فى المذهب الشافعى أيضا أن

العاقلة إنما تتحمل الدية نصره ومواساة .

(١١) أى فيجب أن تتحملها وكفى تحملها عن القاتل دونـه فلا يجب عليه .

انظر : روضة الطالبين ٣٤٩/٩ مغنى المحتاج ٩٥/٤ الشامل ٦٣/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ومعرفة العاقلة أن ينظر إلى إخوته (٢) لأبيه فيحملهم (٣) ما تحمل العاقلة ، فإن لم يحتملوها (٤) رفعت إلى بنى (جده ، فإن لم يحتملوها (٤) رفعت إلى بنى (٥) جد أبيه ، ثم هكذا لا ترفع (٦) إلى بنى أب حتى يعجز من هو أقرب منهم (٧) .

وهذا صحيح ، لأن تغرد الأقارب بها دون الأبعد إجماع مخرج (٨) - عن الموصاة (٩) ، وأخذها من كل قريب وبعيد يغضى إلى دخول جميع بنى آدم فيها فوجب أن يراعى في تحملها الأقرب (١٠) (فالأقرب) كالاميرات .

وقال أبو حنيفة : يستوى فيها القريب والبعيد ويشتركون في تحملها على سواء (١١)

استدل بالأب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بدية المقتولة (١٢)

على عاقلة القاتلة (١٣) .

وأن عمر بن الخطاب قال لعلى (رضى الله عنهما) (٥) في دية الجنين الذي أجهضته المرأة المراهوبة (١٤) (عزمت عليك لتقسمنها على قومك) (١٥) ولم ١/١٢٨

- (١) ب : بزيادة "رضى الله عنه"
- (٢) في الأصل : أخويه . والصحيح ما أثبتناه .
- (٣) ج : فحملهم
- (٤) ب و ج : يحملوها
- (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (٦) في الأصل : لا ترفع إلا - بزيادة "إلا" . وفي ب : ترتفع . والصحيح ما أثبتناه
- (٧) ج : منه . مختصر المزنى ١٤٠/٥
- (٨) ج : إجماعاً فخرج
- (٩) ب : الموصاة
- (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١١) لأن العاقلة عنده أهل الديوان فلا فرق عنده بين القريب والبعيد ، وأما من لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته ، وإن لم/تتسع القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبات : الإخوة ثم بنوهم ثم الأعمام ثم بنوهم . انظر : الأصل ٦٦٧/٤ إلهادية ٢٢٦/٤
- (١٢) البناءة ٢٧٤/١ المبسوط ١٢٩/٢٧ فتح القدير ٣٩٩/١٠
- (١٣) ب : المقتول . وفي ج : المقتول له
- (١٤) والحديث سبق تخريجـه ص ٢٤٢
- (١٥) ب : أجهضه المراهوبة - بدون "المرأة" (١٥) سبق تخريجه ص ٢٤٤

يفرق بين القريب والبعيد .
وهذا فاسد ، لأن كل حكم تعلق بالتعصيب وجب أن يعتبر فيه
الترتيب كالميراث وولاية النكاح .
ولأن الأقرب (١) أخص بالنصرة من الأبعد ، فكان أحق بالعقل (٢)
فيه

فأما (٣) الخبر والأثر فالمراد بهما بيان محل العقل أنهم العصبات
ثم يقف التعيين (٥) على ما يوجبه الترتيب ،
فإذا ثبت هذا فأول العصبات درجة في تحمل الدية : الإخوة (٦)
وقدر ما يتحمله الموسر منهم في كل سنة : نصف دينار ، والمتوسط : ربع دينار ،
على ما سنذكره .

ويخرج من الإخوة من كان (لأم) (٧) ، ويتحملها (٨) منهم من كان لأب
وأم (أو لأب) (٩)

فإن اجتمعوا فهل يقدم الإخوة للأب والأم في تحملها على الإخوة -
للأب ؟ على قولين كما قيل في ولاية النكاح .
فإذا أمكن أن يتحملها الإخوة - لأن العقل خمسة دنانير والإخوة
عشرة - قضيت (١٠) عليهم ولم يعدل إلى (١١) غيرهم .
وإن قصروا عنها - لأن العقل خمسة والإخوة خمسة : ضم (١٢) إليهم

بنو الإخوة .

-
- | | | |
|------|--|------------------------------|
| (١) | ج | : القرب |
| (٢) | ب | : بالقتل |
| (٣) | ب | : وأما |
| (٤) | ج | : محل العصبات |
| (٥) | ب | : يقفها التعيين |
| (٦) | ب | : إلى أخيه : وفي ج : بالإخوة |
| (٧) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ج |
| (٨) | ج | : يتحملها |
| (٩) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ب وج |
| (١٠) | في الأصل : قضت . وفي ب : فرضت . والصحيح ما أثبتناه . | |
| (١١) | ب | : على |
| (١٢) | ج | : ضمن |

فإن كانوا خمسة صاروا مع الإخوة عشرة يتحملون (١) العقل الذي هو خمسة دنانير فلا يضم إليهم غيرهم .

وإن كان (٢) بنو الإخوة أقل من خمسة ضممننا (٣) إليهم بنينهم حتى يستكملوا عشرة يتحملون (٤) عقل الخمسة ولا يتعداهم إلى غيرهم (فإن زاد العقل على الخمسة ضممننا (٣) إلى الإخوة وبنينهم الأعمام ، فإن تحملوه لم يعدل إلى غيرهم) (٥) وإن (٦) عجزوا عنه ضممننا (٧) إليهم بنينهم .

١٢٨ / ب

ثم كذلك أعمام الأب وبنوهم ، وأعمام الجد وبنوهم حتى تستوعب (٨) جميع القبيلة التي هو إليها منسوب، وبها مشهور، ولا يقتصر على النسب الأدنى دون الأبعد، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل معاقل قريش منهم (٩) فإذا كان القاتل من بنى هاشم جعلنا الدية عليهم ، فإن عجزوا عنها دخل (١٠) فيها (١١) بنو عبد مناف، فإن عجزوا عنها دخل فيها بنو قصي، فإن عجزوا عنها دخل فيها بنو كلاب . ثم كذلك (١٢) بنو أب بعد أب حتى تستوعب جميع قريش ، ولا يعدل بعد قريش إلى غيرهم من العرب (١٣) لتمييزهم بأنسابهم .

فإن قصروا عنها : عدلنا (١٤) إلى الموالى المعتقين لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (موالى القوم منهم) (١٥) .

فإن عجزوا عنها كان ما عجزوا عنه (١٦) في بيت المال لأن جميع المسلمين عاقلة (١٧) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (المسلمون تتكافأ -

(١) ب : يتحملوا . وفى ج : مما يتحملون

(٢) ب و ج : كانوا

(٣) ج : ضمنا

(٤) ب : فيحملون

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : إلى بنينهم

(٦) ب : فإن

(٧) ب : ضموا . وفى ج : ضمنا

(٨) ب : يستوعبوا

(٩) ج : فيهم . والحديث سبق تخريجه ص ٢٤٢

(١٠) ب : ادخل . وفى ج : دخلوا

(١١) ب : عليه

(١٢) ب : كذا

(١٣) ب : القرب

(١٤) ب : عدل

(١٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢١٥/٣ بلغظ : (ومولى القوم منهم) أبو داود ٦٨/٥

الترمذى ٢٢٣/٣ النسائى ٨٠/٥

(١٦) ج : عجزوها (١٧) ب : فاعلة .

دماؤهم ، وهم يند على من سواهم (١)

مسألة

قال الشافعي (٢) : ومن (في) (٣) الديوان منهم ومن ليس في الديوان
سواء ، قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان في حياته
ولا حياة أبي بكر ولا صدراً من ولاية عمر (رضي الله عنهما) (٥) .
وهذا قاله الشافعي رداً على أبي حنيفة (٦) لأنه (٧) أوجبها على من
شاركه في (٨) ديوانه تدفع من أعطياتهم (٩) ، سواء كانوا عصبة أو لم يكونوا
فإن (١٠) لم يكن له (ديوان) (٣) قسمت (١١) حينئذ على عصيته .
احتجاجاً بأن عمر بن الخطاب دون الدواوين وجعل العقل على أهل
الديوان من أعطياتهم (١٢) .
ولأن أهل الديوان بالنمرة أحق فكانوا يتحمل العقل أحق .

- (١) الحديث سبق تخريجـه ٢٦١
انظر : الام ١٠١/٦ روضة الطالبين ٢٤٩/٩ مغنى المحتاج ١٦/٤
المهذب ٢١٤/٢ الشامل ٦٤/٦
(٢) ب : بزيادة " رضي الله عنه " . وفي ج : رحمه الله
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ج : حياة
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب وج .
مختصر المزني ١٤٠/٥
(٦) فتح القدير ٢٩٥/١٠ المبسوط ١٢٥/٢٧ البحر الرائق ٤٥٥/٨ تبين الحقائق
١٧٧/٦ -
(٧) ج : لأنها
(٨) ب : من
(٩) ب وج : إعطائهم .
العتاة : اسم لما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين
والرزق : ما يخرج له في كل شهر . وقيل : ما يعطى يوماً بيوم .
(الباب ١٧٨/٣)
(١٠) ب : وإن
(١١) ب : وإن قصب
(١٢) ب : إعطائهم . وفي ج : عطياتهم .
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : أول من دون الدواوين وعرف
العرفاء : عمر بن الخطاب رضي الله عنه . انظر : السنن الكبرى ١٠٨/٨
مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٤/٩ مصنف عبد الرزاق ٤٢٠/٩ نصب الراية ٣٩٨/٤

وذهب الشافعي إلى أنها على العصبه ، سواء كان في الديوان أولم يكن
وسواء كانت (١) عصيته معه في الديوان أولم تكن، لأن النبي صلى الله عليه -
وسلم قضى بدية المقتولة على عاقلة القاتلة (٢) ولم يكن على عهده (٣) ديوان
(وكذلك قضى أبو بكر (رضي الله عنه) (٤) بالدية على العاقلة ولم يكن في
خلافته ديوان) (٥) وكذلك في مدر من أيام عمر إلى أن أحدث الديوان في آخر -
أيامه لتمييز القبائل وترتيب الناس في العطاء ، فلم يجر العدول به عما كان
في أيام الرسول (صلى الله عليه وسلم) (٥) إلى غيره من أمر حدث بعده لأنه -
يكون (٦) نسخا ، والنسخ مرتفع بعد موت الرسول (صلى الله عليه وسلم) (٥)
ولأن كل حكم تعلق بالتمصيب مع عدم (٧) الديوان (تطعن) (٨) به مسنوع
وجود الديوان (٥) كالمراث وولاية (٩) النكاح .
ولأنها (١٠) جناية يتحمل (١١) عقلها فوجب أن يختص (١٢) بها العصبات
كالذي لا ديوان له (ولأن كل سبب لا يستحق به الميراث لم يتحمل به العقل
كالجوار) (١٤)
ولأن عدم العقل في مقابلة غنم الميراث ليكون غانما وغانما (١٣) -
ولا يجتمع هذا (إلا) (٤) في العصبات ، ولذلك انتقل عنهم العقل إذا عدموا إلى
بيت المال لا نتقال ميراثه إليه ولا يحقل (١٤) بيت المال عن (١٥) الكافر، لأن
ماله يصير إليه فيثا لا ميراثا (١٦)، وفيما ذكرنا انفعال . وبالله التوفيق (١٧) ١٢٩/ب

- (١) ب : كان
- (٢) ب : على العاقلة - بدون " القاتلة "
- (٣) ب : في خلافته
- (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٦) ب : لا يكون
- (٧) ج : عدمه
- (٨) ج : فعلق
- (٩) ب : ولاية - بدون الواو
- (١٠) ب : لأنها - بدون الواو
- (١١) ب : يحمل
- (١٢) ب : يخص
- (١٣) ب : ليكون غارما - بدون " غانما " وفق ج : ليكون غارما وغانما
- (١٤) ب : ولأن عقل
- (١٥) ج : على
- (١٦) ب : فالأمر - بدون " فيثا "
- (١٧) ب : والله أعلم .

مسألة

(٢) قال الشافعي (١): ولا أعلم مخالفاً أن الصبي والمرأة لا يحملان منها شيئاً وإن كانا موسرين ، وكذلك المعتوه (٣) عندى (٤) . وهو (٥) كما قال .
لا يعقل من العصبات إلا الرجال العقلاء: الأحرار دون النساء والمبنيان والمجانين والعبيد لأمرين :
أحدهما : أنها مختصة بأهل النمرة من العصبات
والثاني : أن تحمل (٦) العقل/بدل من المنع بالسيف في الجاهلية ، وذلك مختص بالرجال العقلاء الأحرار .

فإن قيل : قسم (٨) ذوى القربى مستحق (٩) بالنمرة ، ولذلك ضم (١٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى المطلب إلى بنى هاشم ، وقال : (لأنهم ما افترقوا في جاهلية ولا إسلام) (١١) ثم سوى فيه بين الرجال والنساء والمبنيان فهلا كان العقل بمثابة (١٢) وإن كان مستحقاً بالنمرة ؟

- (١) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٢) ب : لا يتحملان منهما
- (٣) المعتوه : الناقص العقل . يقال : عتبه عتياً وعتاكاً : نقص عقله من غير جنون أو دهم . (المصباح المنير ٢/٢٩٢ مختار الصحاح ٤١٢)
- (٤) مختصر المزنى ١٤٠/٥
- (٥) ب و ج : وهذا
- (٦) ج : لا يحمل
- (٧) ج : ولذلك
- (٨) ب : نفهم . وفي ج : هم
- (٩) ب : يستحق
- (١٠) ج : ضمن
- (١١) أبو داود ٢٠٢/٨ بلفظ : (عن جبير بن مطعم قال : لما كان يوم خيبر وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى في بنى هاشم وبنى المطلب ، وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس ، فانطلقت أنا وعثمان بن عفان حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : يا رسول الله ، هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم للموضع الذى وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا بنى المطلب أعطيهم وتركنا ، وقرباؤنا واحدة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا وبنو المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شيء واحد ، وشبك بين أمابته صلى الله عليه وسلم) وانظر : البخارى ٢٤٤/٦ النساى ١١٨/٧ ابن ماجه ٩٦١/٤ نصب الراية ٤٢٥/٣
- (١٢) ب و ج : بمثابة .

قيل: لأن سبهم (١) ذوى القربى مستحق بالقرابة وإن أشرت فسى
النمرة (فلذلك) (٢) كان (٣) للذكر فيها مثل حظ الأنثيين ، فلذلك أجرى عليها
حكم المواريث ، وخالف العقل الذى هو مقصور على التعصيب والنمرة (٥)

فصل

(٧) فإذا (٦) تقرر هذا فلا فرق فى العاقلة بين المقاتلة وغير المقاتلة
لأن جميعهم من بين ناصر بيد أو لسان .
فأما الشيوخ والمرضى فمن كان منهم باقى المنة (٨) ولم ينته (٩) -
إلى عجر الهرم والإياس (١٠) بالمرض : تحملوا العقل . قد تحمل (١١) عمار بن
ياسر (١٢) (العقل) (١٣) وهو شيخ كبير يحارب فى محقة (١٤)

١/١٣-

- (١) ب : فيهم
- (٢) ج : وكذلك . ولم يثبت فى ب
- (٣) ب : فكان
- (٤) ب : فيها
- (٥) الأم ١٠٢/٦ المذهب ٢١٤/٢ روضة الطالبين ٣٥٥/١ مثنى المحتاج ٩٨/٤
نباية المحتاج ٣٥٥/٧ الشامل ٦٤/٦
- (٦) ب : وإن
- (٧) ب : بين القاتلة وغير المقاتلة . وفى ج : : المقابلة وغير
المقابلة .
- (٨) المنة - بالض : القوة (مختار الصحاح ٦٣٦ المصباح المنير ٥٨١/٢)
- (٩) ب : يثبت
- (١٠) ج : ولا إياس
- (١١) ب : من تحمل العقل
- (١٢) عمار بن ياسر : سبقت ترجمته
- (١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (١٤) ب وج : محقة .
المحقة : مركب من مراكب النساء كالهودج إلا أنها لا تُقَبَّب كما تقبب -
الهواج . (الصحاح ١١٣٤٥/٤ المصباح المنير ١٤٢/١ مختار الصحاح ١٤٥)
عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت عمار بن ياسر يوم اليمامة على
مخرة قد أشرف يصيح : يا معشر المسلمين ، أمن الحنة تغفرون ، إلى إلى
أنا عمار بن ياسر ، هلموا إلى . قال : وأنا أنظر إلى أذنه قد قطعت ، فبنى
تذذذب (أى تحرك وتضطرب) وهو يقاتل أشد القتال . انظر (الاستيعاب ١١٣٢/٣)
أسد الغابة ١٣٤/٤ سير أعلام النبلاء ٤٢٢/٤)

فأما من انتهت به السن إلى عجز الهرم وانتهى به المرض إلى البلى
الزمانة (١) حتى لم يبق فيهما نهضة ولا يقدران على الحضور في جمع (٢) ففيهم
وجهان (مخرجان) (٣) من اختلافاً قولياً (٤) الشافعي (٥) فيهم، هل يقتلون إذا -
أسروا في الشرك، فإن قيل: يقتلون عقولاً، وإن قيل: لا يقتلون لم يعقلوا (٦)

مسألة

قال الشافعي (٧): وتؤدى العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين (٨)
يموت القتيل (٩) وهذا كما قال .
(١٠) الدية تجب على العاقلة بموت القتيل وهو أول أجلها سواء حكم بها
الحاكم عليهم أو لم يحكم .
وقال أبو حنيفة (١١): لا تجب الدية على العاقلة إلا بحكم الحاكم، -
فإذا حكم بها عليهم فهو أول (١٢) وقت الأجل .
احتجاجاً بأن تحمل العقل يختلف فيه، فلم يستقر وجوبه إلا بحكم -
ولم يتأجل إلا بعد الحكم (١٣) كالعنة (١٤) .

-
- (١) الزمانة : مرض يدوم زماناً طويلاً (المصباح المنير ٢٥٦/١ مختار الصحاح - ٢٧٥)
(٢) جميع
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٤) ب : قول
(٥) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٦) المذهب ٢١٤/٢ روضة الطالبين ٣٥٥/٩ مغنى المحتاج ٩٩/٤
(٧) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفي ج : رحمه الله .
(٨) ج : حيث
(٩) مختصر المزنى ١٤٠/٥
(١٠) ب : به . ولم يثبت في ج .
(١١) فتح القدير ٤٠٧/١٠ المبسوط ١٣٤، ١٢٨/٢٧ حاشية ردالمختار ٦٤١/٦
الهداية ٢٢٨/٤ البحر الرائق ٤٥٧/٨
(١٢) ب : فهم أولى
(١٣) ج : الحاكم
(١٤) الخنة : عجز يصيب الرجل فلا يقدر على الجماع . ورجل عنين : لا يقدر على
إتيان النساء أو لا يشتهي النساء . (الإقطاع ٣٤٠/١)
المصباح المنير ٤٣٣/٢)

(٤)

ودليلنا : (هو) (١) أن كل ما (٢) وجب بسبب تعلق (٣) وجوبه بوجود

السبب كالأثمان (٥) في البيع ، تجب بوجود البيع ، وهو (أول) (٦) (أجل) (١)

المؤجل .

ولأنها مواساة يعتبر فيها الحول (٧) فلم يقف ابتداءؤها على الحكم (٨)

(كالزكاة) .

ولأن من لزمته الدية مؤجلة لم يقف وجوبها وابتداءؤها على الحكم (٦)

كالمقر بقتل الخطأ .

فأما الاحتجاج (٩) بالاختلاف فيه : فخطأ (١٠) لأن تحمل الدية نص

(وفي النص) (٦) على الأجل ما قدمناه من الوجهين ، والاختلاف فيهما شأن

حدث بعد تقدم الإجماع (١١) فكان مطرحاً (١٢) .

ب / ١٣٠

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٢) ج : مال

(٣) ج : يتعلق

(٤) ب : بوجوب

(٥) ج : كالأجل في الأثمان

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ج : بزيادة " فلم يقف فيها الحول "

(٨) ب : الحاكم

(٩) ب : في الاحتجاج بالاحتجاج

(١٠) ب : الخطأ

(١١) ب : الاجتماع

(١٢) أي غير معول عليه .

انظر : المذهب ٢١٣/٢ التنبيه ٢٢٨ مغنى المحتاج ١٧/٤ روضة الطالبين ٣٥٩/٩

نهاية المحتاج ٣٥٤/٧ شامل ٦٤/٦

فصل

فإذا تقرر ما وصفنا : لم تغل الدية من أن تكون (مستحقة) (١) فسي
 نفس أو فيما (٢) سوى النفس .
 فإن كانت في نفس : فأول أجلها موت القتل وهو (٣) وقت الجناية -
 سواء كان القتل (٤) بتوجيه (٥) أو سرية ، لأن دية النفس لا تجب إلا بعد تلفها
 ثم لا يخلو حال الدية من ثلاثة أضرب :
 أحدها : أن تكون كاملة
 والثاني : أن تكون ناقصة
 والثالث : (أن تكون) (٦) زائدة
 فإن كانت كاملة فهي (٧) : دية الرجل الحر المسلم ، فتجب على
 العاقلة في ثلاث سنين ، يؤدي بعد انقضاء السنة الأولى ثلثها ، وبعد انقضاء
 (السنة) (١) الثانية ثلث ثانٍ (٨) ، وبعد انقضاء (٩) (السنة) (١) الثالثة (١٠)
 الثلث الباقي .
 وإن كانت الدية ناقصة كدية المرأة والذي ففيها وجهان :
 أحدهما : أن العاقلة تتحملها (١١) في ثلاث سنين ، لأنها دية نفس ،
 فيؤدي في انقضاء كل سنة ثلثها .
 والوجه الثاني : أنها يؤدي في كل سنة منها ثلث دية الرجل الحر المسلم .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (٢) ب : أو في
 (٣) ج : من موت القتل لا من
 (٤) في الأصل : القتل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج
 (٥) ب : بتوجه بتوجه . وفي ج : بتوجه
 توجيه : من وجاه توجيه أي : عجله . ويقال : موت وجي أي سريع .
 (المصاح ٢٥٢٠/٦ مختار المصاح ٢١٣ للمصاح المنير ٦٥٢/٢)
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب وج
 (٧) ب : في . وفي ج : وهي
 (٨) ب وج : ثلثا ثانيا
 (٩) ب : انقضاء
 (١٠) ما بين القوسين - من قوله " السنة " : لم يثبت في ب
 (١١) ب : تحملها

- فإن كانت دية ذمى - فهي ثلث دية المسلم (١) فتؤدى العاقلة -

بعد انقضاء السنة جميعها ، لأنه القدر الذى تؤديه من دية المسلم (٢)

- وإن كانت دية امرأة - فهي (٣) نصف دية الرجل ، فيؤدى بعد انقضاء

السنة الأولى (٤) ثلثها ، وهو ثلث دية الرجل ، ويؤدى بعد انقضاء السنة

الثانية ثلثها (٥) الباقي وهو سدس دية الرجل .

وإن كانت الدية (٦) زائدة كقيمة العبد إذا زادت (٧) على ديتته

الحر .

وقيل : إن قيمة (٨) العبد تحملها العاقلة ففيها وجهان : ١٢١

أحدهما : أنها تقسم (٩) على ثلاث سنين يؤدى عند انقضاء كل سنة ثلثها ، وإن

كان أكثر من ثلث دية الحر لأنها دية نفس إذا قيل إنها إن نقصت

كانت مؤداة (١٠) فى ثلاث (١١) سنين .

والوجه الثانى : أنها يؤدى منها عند انقضاء كل سنة قدر الثلث من دية الحر إذا

(قيل : إنها إن) (٢) نقصت : كانت مؤداة فى أقل من ثلاث سنين ، فعلى هذا : إن

كانت قيمته (١٢) دية وثلثا (١٣) : أداها فى أربع سنين (فى كل سنة : ربعها .

وإن كانت دية وثلثين : أداها فى خمس سنين (١٤) فى كل سنة خمسها (١٥) .

فهذا حكم ديات النفوس .

(١) ب : مسلم

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٣) ج : فهي بعد انقضاء السنة جميعها

(٤) ج : الثانية

(٥) ب : ثالثها

(٦) فى الأصل : للدية . والمصحح ما أثبتناه

(٧) ب : جاز إذا زاد

(٨) ب : دية

(٩) ب : تنقسم

(١٠) ب : تؤدى

(١١) فى الأصل : ثلث . والمصحح ما أثبتناه .

(١٢) ج : قيمة العبد

(١٣) ب : وثلث

(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(١٥) ب : حكمها

فأما ديات ما سوى النفس (١) من الجراح والأطراف فعلى ضربين:

أحدهما : أن تندمل كقطع اليد إذا اندملت (أو الموضحة إذا اندملت) (٢)

فديتها : واجبة بائتداء الجناية ، لا استقرار الوجوب بالاندمال^(٣)

فيكون أول الأجل من وقت الجناية لا من وقت الاندمال ، لتقدم الوجوب بالجناية

دون الاندمال . فلو اندملت بعد انقضاء الأجل استحق تعجيلها حينئذ كالثمن

المؤجل إذا حل عند القبض (٤) .

والضرب الثاني : أن تسرى الجناية عن (٥) محلها إلى عضو آخر كقطع الأصبع إذا

سرى إلى الكف ، فالدية واجبة بعد استقرار السراية (٦) ، كما تجب دية النفس

بعد الموت ، فيكون ابتداء الأجل بعد اندمال السراية ، ولا اعتداد بما مضى^(٧)

من المدة بعد الجناية وقبل اندمال السراية.

فإذا تقرر حكم هذين الضربين فيما سوى النفس (٨) في ابتداء وقت ١٣١/ب

التأجيل فأرث الجناية على أربعة أضرب :

أحدها : أن تكون (فى) (٩) ثلث دية النفس فما دون كالجائفة وما دونها -

فتؤديه العاقلة فى سنة واحدة إذا انقضت ولو كان ديناراً واحداً (١٠)

والضرب (١١) الثاني : أن تزيد على الثلث ولا تزيد على الثلثين ، فتؤديه (١٢)

فى سنتين بعد انقضاء (١٣) السنة (١٤) الأولى (ثلث الدية ، وبعد

انقضاء (١٣) السنة الثانية ما بقى منها ، فإن كان سدس الدية (١٥) - لأن جميع

(١) ب وج : النفوس

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٣) ج : واستقرار

(٤) أى قبض المبيع

(٥) ب : من . وفى ج : عند

(٦) ب : الجناية

(٧) ب : بقى

(٨) فى الأصل : للنفس . والمحيح ما أثبتناه .

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(١٠) ب : دينار واحد

(١١) ب : من الضرب

(١٢) ب : وردته

(١٣) فى الأصل : انفمال . والأرفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج

(١٤) ب : السب

(١٥) ج : ما بقى من الدية .

الأرض (١) كان نصف الدية في إحدى (اليدين) (٢) أدته في السنة الثانية ،
وإن كان ثلث الدية - لأنهما جائعتان - أدته في السنة الثانية .
والضرب الثالث : أن تزيد على ثلثي الدية ولا تزيد على جميع الدية كدية
اليدين فتؤديه في ثلاث سنين ، عند انقضاء كل سنة ثلث الدية على
ما بيناه (٣)

والضرب الرابع : أن تزيد على دية النفس مثل قطع اليدين والرجلين فتوجب
ديتين ، إحداهما في اليدين والأخرى في الرجلين ، فهذا على ضربين :
أحدهما : أن تستحقا (لنفسين) (١) : فعلى العاقلة أن تؤدي في كل سنة
ثلث كل واحدة من الديتين ، فتصير في كل سنة مؤدية لثلثي دية
لا نفراد (٥) كل جناية لحكمها

والضرب الثاني : أن تستحقهما نفس واحدة ، فتتحمل (٦) العاقلة الديتين في
(ست) (١) سنين ، تؤدي (٧) في كل سنة منها ثلث دينية (٨) لأنها
جناية واحدة (٩) (لا تتحمل) (١) العاقلة فيها (١٠) أكثر من ثلث دية النفس
والله أعلم (١٢) .

١ / ١٣٢

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٣) في الأصل : بينا . والأوفق ما أثبتناه .
 - (٤) ب : على
 - (٥) ب : انفراد
 - (٦) ب : يستحقها س واحدة فتحمل
 - (٧) ب : فيؤدي . ولم تثبت في ج
 - (٨) ب : الدية
 - (٩) في الأصل : واحد . والأوفق ما أثبتناه .
 - (١٠) ب : منها . ولم تثبت في ج
 - (١١) ج : بزيادة " فيها "
 - (١٢) الأم ٩٨/٦ المذهب ٢١٣/٢ التنبيه ٢٢٨ روضة الطالبين ٣٥٩/٩-٣٦١
مغنى المحتاج ٩٨/٤ نهاية المحتاج ٣٥٣/٧ الشامل ٦٤/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ولا يقوّم نجم (٢) من الدية (٣) إلا بعد حلوه ، فإن أعسر (٤) به أو مطلق (٥) حتى يجد الإبل بطلت (٦) القيمة ، وكان عليه الإبل (٧) . قد ذكرنا أن الدية هي الإبل ، لا يعدل عنها مع وجودها ، فإن أعوزت عدل عنها إلى الدراهم والدنانير ، وهي على قوله في القديم : مقدرة بالشرع ، فيكون من الدراهم : اثني عشر ألف درهم ، ومن الدنانير : ألف دينار ، وعلى قوله في الجديد : يقدر بقيمة وقتها ، دراهم أو دنانير ، وعلى هذا موضوع هذه المسألة .

ووقت قيمتها عند انقضاء الحول الذي يستحق فيه الأداة ، ولا اعتبار بقيمتها وقت القتل ، لأن قيمة ما في الدية معتبر بوقت الأداة كالطعام المنسوب إذا أعوز مثله اعتبرت قيمته وقت الأداة لا وقت الغصب .

فإذا حال الحول الثاني اعتبرت عنده قيمة النجم الثاني ، فإذا حال الحول الثالث اعتبرت عنده قيمة النجم الثالث ، سواء انقضت قيم النجوم الثلاثة في الأحوال الثلاثة أو اختلفت .

ولو أعوزت في نجم ووجدت في نجم : أخذت في النجم الذي وجدت ، وأخذت قيمتها من النجم الذي أعوزت .

فلو قومت في حول أعوزت فيه ووجدت فيه : نظرو وجودها ، فإن كان بعد أخذ قيمتها أجزأت القيمة ولم ترجع إلى الإبل ، وإن كان وجودها قبل أخذ القيمة (بطلت القيمة) (٨) وأخذ الإبل كالطعام المنسوب إذا قوم مثله عند -

إعوازه ثم وجد بعد القيمة يرجع بالطعام إن لم تقبض القيمة ، ولا يرجع به ١٢٢ / ب إن قبضها .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفي ج : رحمه الله
(٢) نجم : من نجم المال تنجيما : إذا أداه نجوما . والنجم : الوقت المضروب (مختار الصحاح ٦٤٧ المصباح المنير ٥٩٤/٢)
(٣) ب : فخر من الدنيا
(٤) في الأصل : عسر به . والمصحح ما أثبتناه .
(٥) في الأصل : أو فيطل . وفي ب : فأعربه وأبطل . وفي ج : فإن عرض به عشر أو مطلق . والمصحح ما أثبتناه .
(٦) ب : فطلب
(٧) مختصر المزني ١٤٠/٥ (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

مسألة

قال الشافعي (١) : ولا يحملها (٢) فقير (٣) . وهذا كما قال .
دية العاقلة تستحق على الموسر والمتوسط ، ولا تجب على الفقير -
المعسر ، لأنها مواساة فأشبهت نفعات الأقارب ، ولأن المقصود بها إزالة الضرر
عن القاتل ، فلم يجز أن يدخل بها الضرر (٤) على المتحمل العاقل ، وخالفست
نية العمد (٥) التي يتوخذ بها الغنى والفقير لا استحقاق (٥) العمد (٦) بمباشرة
واستحقاق الخطأ بمواساته .

فأما الجزية ففي أخذها من الفقير قولان :

أحدهما : لا تؤخذ منه كالعاقلة

والثاني : تؤخذ منه الجزية وإن لم تؤخذ (٨) الدية (٩) من فقرا العاقلة
للفرق (١٠) بينهما بأن الجزية موضوعة لحقن الدم وإقراره في
دار الإسلام فصارت (١١) عوضا ، وتحمل الدية مواساة محضة ، والفقير يسقط (١٢)
المواساة ولا يسقط المعاوضة (١٣) .

(١) ب وج : بزيادة " رحمه الله "

(٢) ب : لا يتحملها

(٣) مختصر المزنى ١٤٠/٥

(٤) ب : الضرب

(٥) ج : لان استحقاق

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ج : مباشرته

(٨) ب : وإن تدخله

(٩) في الأصل : الفدية . والصحيح ما أثبتناه

(١٠) ج : والفرق

(١١) ج : فصار

(١٢) ج : والفقير يسقط عنه

(١٣) ب : بزيادة " والله أعلم "

انظر: المذهب ٢/٢١٤ التنبيه ٢٢٨ روضة الطالبين ٩/٣٥٥ مغنى

المحتاج ٤/٩٩ الشامل ٦/٦٥

مسألة

قال الشافعي (١) : فإن (٢) قضى بها فأيسر (٣) الفقير (قبل) (٤) -
أن يحل (٥) نجم منها ، أو افتقر غنى : فإنما أنظر إلى الموسر يوم يحل (٥) نجم
منها (٦)

إعلم أن ما يُستحق (٧). بالحول ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما كان الحول فيه مضروباً للوجوب وهو حول الزكاة .

والثاني : ما كان الحول فيه مضروباً للأداء مع تقدم الوجوب وهو حول العاقلة . ١/١٣٣

والثالث : ما اختلف فيه ، هل هو مضروب للوجوب أو للأداء (٨) على وجهين وهو
حول الجزية

فإننا نقرر هذا فالفقر والغنى في العاقلة معتبر (٩) عند انقضاء

الحول وقت الأداء ، ولا يعتبر في أوله وقت الوجوب .

فإن قيل : فالاعتبار (بوقت وجوبه أولى من الاعتبار) (٤) بوقت -

أدائه كالجزية

قيل : لأن الجزية معينة فاعتبر بها وقت وجوبها ، والدية تجسب

بالقتل على الإطلاق ولا تتعين إلا عند الاستحقاق ، ألا ترى لو مات أحد العاقلة

قبل الحول لم تؤخذ من تركته ، ولو تعين استحقاقها لأخذت .

فإننا نقرر اعتبار الغنى والفقر عند حلول الحول ، فمن كان منهم

عند الحلول غنياً (وجبت عليه وإن كان فقيراً في أوله ، ومن كان منهم عند

الحلول (١٠) فقيراً لم تجب عليه وإن كان غنياً) (١١) في أوله .

(١) ب وج : بزيادة " رحمه الله "

(٢) ب : وإن

(٣) ج : قال قضى بها يسر

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٥) ب : يحمل

(٦) مختصر المزني ١٤٠/٥

(٧) ج : إنما استحق

(٨) ب : أو الأداء

(٩) ج : معتبر في العاقلة

(١٠) في الأصل : الحول . والأوفق ما أثبتناه

(١١) ما بين القوسين - من قوله " وجبت ... " : لم يثبت في ب

- فلو حال (١) الحول (٢) على غنى فلم يؤدها حتى افتقر كانت دينا (٣) عليه (٤) ولم تسقط عنه بفقره (٥) لأنها تعينت عليه وقت غناه (٦) وينظر بها إلى ميسرته (٧)
- ولو حال الحول على فقير فلم يستوف حتى استغنى لم يجب عليه (٨) -
بغناه ، لأنه تعين سقوطها عنه وقت فقره (٩) .

مسألة

قال الشافعي (١٠) : ومن غرم في نجم ثم أضر في النجم الآخر (١١)
: ترك (١٢) .

وهذا صحيح ، لأن الغنى والفقر معتبر في كل حول فلم يتعين في الحول إلا النجم الذي يستحق فيه ، فمن كان منهم غنيا (في الأحوال الثلاثة ١٣ / ب تحلل العقل في جميعها) ومن كان منهم فقيرا في الأحوال الثلاثة (١٣) سقط عنه العقل في جميعها (١٤) ومن كان غنيا (١٥) في بعضها (وفقيرا في بعضها) (١٦) وجب عليه العقل في حول غناه ، وسقط (١٧) عنه في حول فقره .

- (١) ب : وحال
(٢) ما بين القوسين من قوله " عليه وان ... " : لم يثبت في ج
(٣) ب : كان دية
(٤) ج : كانت عليه دينا
(٥) ب : نفقته . وفي ج : بفقر
(٦) ب : غناؤه
(٧) ج : ميسرة
(٨) ب : ولو حال الحول فقر فلم يستوف استغنى عليه
(٩) انظر : المذهب ٢١٤/٢ روضة الطالبين ٣٥٦/٩ مخنى المحتاج ١٠٠/٤
(١٠) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفي ج : رحمه الله
(١١) ب : الأخير . وفي ج : في نجم آخر
(١٢) مختصر المزنى ١٤٠/٥
(١٣) في الأصل : الثلاث . والصحيح ما أثبتناه
(١٤) ما بين القوسين من قوله " ومن كان ... " : لم يثبت في ب
(١٥) ما بين القوسين من قوله " في الأحوال الثلاثة ... " : لم يثبت في ج
(١٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وقوله " بعضها " : لم يثبت في ج
(١٧) ب : فسقط .

فلو (١) ادعى فقرا بعد الفنى :أحلف (٢) ولم يكلف البينة على فقيره ، لأنها (٣) لا تجب (عليه) (٤) إلا مع العلم بغناه (٥)

مسألة

قال الشافعى (٦) : فإن مات بعد حلول (٧) النجم موسرا : أخذ من ماله ما وجب عليه (٨) . وهذا كما قال .
إذا مات من العاقلة موسر بعد الحلول (٩) وقيل الأداة : لم يسقط (عنه) (٤) العقل بموته .
وقال أبو حنيفة (١٠) : يسقط عنه بالموت . استدلالاً بأمرين :
أحدهما : أنها (١١) مواساة فأشبهت نفقات الأقارب .
والثانى : أنها طلة وإرفاق فأشبهت الهبات قبل القبض .
وهذا خطأ لأمرين (١٢) :
أحدهما : أن حقوق الأموال إذا استقر استحقاقها فى الحياة : لم يسقط -
بالوفاة (١٣) كالديون .
والثانى : أنه (١٤) (لما) (١٥) لم يكن للورثة أن (١٦) يمنعوا من الوفاة -
وهى تطوع - كان أولى أن لا يمنعوا من العقل وهو واجب .

- (١) ب : ولو
- (٢) ج : اختلف
- (٣) ج : لأنه
- (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
- (٥) انظر: الأم ١٠٢/٦ مغنى المحتاج ١٠٠/٤
- (٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٧) ب : حول
- (٨) مختصر المزنى ١٤٠/٥
- (٩) فى الأصل : الحول ، والأوفق ما أثبتناه
- (١٠) لم أقف على هذه المسألة فيما تيسرلى من المراجع الحنفية، والله أعلم
- (١١) ب : أنه . ولم يثبت فى ج
- (١٢) ج : من وجهين . قلت: ولعله لثلاثة أمور كما يبدو. فى توجيه المؤلف
- (١٣) ج : بالوفاة (١٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب وج
- (١٤) ب : أنها (١٦) ب : لم

والثالث : أنه (١) لما لم تسقط بالموت دية الحمد : لم تسقط ((به)) (٢) دية الخطأ .

فأما نفقات الأقارب فإنما وجبت (٣) لحفظ النفس ، وقد وجد ذلك فيما مضى ، فسقط معنى الوجوب، ودية القتل وجبت لإتلاف النفس (٤) وقد استقر ١/١٣٤ وجوبها (٥) فلم تسقط بمضى زمانه .
وأما الهبة فليس كتحمل العقل عنه (٦) لأنها تؤخذ جبراً ، والهبة تبذل تطوعاً فافترقا (٧) .

فصل

فإذا ثبت أنها لا تسقط بالموت : قُدمت على الوصايا والمواريت وتؤدي وإن استوعبت جميع الشركة .
فإن عجز صاحب (٨) الشركة عنها وعن ديون الميت : قسمت على قدر الحقوق وكان باقى العقل ديناً يؤدي عن (٩) الميت ولا يرجع به على الباقيين (١٠) ممن العاقلة لوجوبه على غيرهم .
ولو امتنعت العاقلة من بذل الدية ولم يوصل إليها منهم إلا بحريهم جاز أن (١١) يحاربوا عليها كما يحارب الممتنعون (١٢) من الحقوق الواجبة ، فإن وجدت لهم أموال : بيعت عليهم ولم يحاربوا .

- (١) ب : وهو أنه
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٣) ب : وجب
- (٤) ب : بإتلاف النفس
- (٥) في الأصل : وجوبه . والأوفق ما أثبتناه
- (٦) ج : تحمل العقل فيه هبة
- (٧) ب : بزيادة " والله أعلم "
- الأم ١٠٢/٦ روضة الطالبين ٣٦٠/٩ مننى المحتاج ٩٨/٤ شامل ٦٥/٦
- (٨) ج : فإن ضاقت
- (٩) في الأصل : ترى على . وفى ج : دين يفى على . والصحيح ما أثبتناه .
- (١٠) ب : فلا يرجع به الباقيون
- (١١) ب : ولم يوصل إليهم اسمه إلا بحريهم جاز وأن . وهو خطأ .
- (١٢) ب : الممتنعون

مسألة

قال الشافعي (١) : ولم (٢) أعلم مخالفاً أن لا يحمل أحد منهم إلا قليلاً، وأرى على مذاهبهم (أن يحمل من) (٣) أكثر ماله نصف دينار، ومن كان دونه ربع دينار لا يزداد على هذا ولا ينقص منه ، وعلى (٤) قدر ذلك من الإبل حتى يشترك النفر في البعير (٥)

قد ذكرنا أن العقل يحمله من العاقلة الأغنياء والمتوسطون دون الفقراء فوجب أن يفرق بين الغنى (٦) والمتوسط فيه .

وقال أبو حنيفة (٧) : لا فرق بينهما في قدر ما يتحمله كل واحد منهما

اعتباراً بزكاة الفطر والكفارات التي يستوي فيها المكثرون والمتوسطون . ١٣٤ / ب

وهذا ليربمحيح ، لقول الله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ، ومن

قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) (٨) . وقوله (٩) تعالى : (على (١٠) -

الموسع قدره وعلى المقتر قدره) (١١)

ولأنهما مواساة فوجب أن يقع الفرق فيها بين المقل والمكثرون كالنفقات

ولم يسلم ما استدل (١٢) به من زكاة الفطر والكفارات لا خلافاً حكم المقبل

والمكثرون فيها (١٣)

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفي ج : رحمه الله

(٢) ب : ولا

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٤) ج : على

(٥) مختصر المزني ١٤١/٥

(٦) ب : القود

(٧) المبسوط ١٢٩/٢٧ فتح القدير ٣٩٨/١٠ تبين الحقائق ١٧٨/٦ البحر -

الرائق ٤٥٦/٨ حاشية رد المختار ٦٤٢/٦

(٨) سورة الطلاق ٧

(٩) ب : وقال

(١٠) في الأصل : وعلى . والصحيح ما أثبتناه .

(١١) سورة البقرة ٢٣٦ .

(١٢) ب - : ولم يلزم ما يستدل

(١٣) الأم ١٠٢/٦ روضة الطالبين ٣٥٥/٩ مغني المحتاج ٩٩/٤ شامل ٦٥/٦

فصل

فإذا ثبت الفرق فيها بين المقل والمكثر: فالذى يتحمله (١) (الغنى المكثر منها: نصف دينار (٢)، والذى يتحمله المقل المتوسط: ربع دينار . وقال أبو حنيفة (٣): الذى يتحمله (٤) كل واحد من الغنى والمتوسط من ثلاثة دراهم إلى أربعة (دراهم) (٤) لا يزداد عليها ولا ينقص منها . وقال أحمد بن حنبل (٥): يتحملون ما يطيقون بحسب كثرة أموالهم وقلتها من غير أن يتقدر (٦) بشرع . واستدل أبو حنيفة بأن فرض الزكاة أكد (٧) من تحمل العقل (٨) ، وأقل ما يجب (٩) فى زكاة المال: خمسة دراهم من مائتى درهم ، فوجب أن يكون ما يلزم فى العقل أقل منها ، فكان أربعة دراهم أو ثلاثة . واستدل أحمد بقول الله تعالى: (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) (١٠)

ودليلنا: هو أن ما أوجبه (١١) الشرع من حقوق الموساة كان مقدرا - كالزكوات والنفقات ، فبطل به قول (١٢) أحمد ، ولكن فى تقديره طريقان: ١/١٣٥ أحدهما: أن يبدأ بتقدير الأقل ويجعله (١٣) أصلا للأكثر . والثانى: أن يبدأ بتقدير الأكثر ويجعله أصلا للأقل فإن بدأت بتقدير الأقل فى حق المتوسط: فهو ما خرج عن حد التافه لأنه لو اقتصر على التافه جاز (الاقتمار) (٤) على القيراط والحبه، وذلك مما لا يغنى بالدية وينهدر به الدم .

- (١) ب : القليل والكثير، فالذى يحمله
- (٢) ب : ديتان
- (٣) المبسوط ١٢٩/٢٧ فتح القدير ٣٩٨/١٠ البحر الرائق ٤٥٦/٨
- (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
- (٥) المغنى ٣٩٤/٨ المحرر ١٤٩/٢ شرح منتهى الإرادات ٣٢٩/٣
- (٦) ب : غير مقدر .
- أى فيرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم فيفرض على كل واحد قدرًا يسهل ولا يؤذى .
- (٧) فى الأصل : أوكد . والأوفق ما أثبتناه .
- (٨) ج : على العقل
- (٩) ب : خف
- (١٠) سورة البقرة ٢٣٦
- (١١) ب : أوجده
- (١٢) ب : حكم
- (١٣) ج : الأول وجعله

وحد التافه : ما لم يقطع فيه اليد، لقول عائشة (رضي الله عنها) (١)
(٢) (لم تكن اليد تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه)
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (٣): (القطع في ربع دينار) (٤) فوجب أن
يلزم المقل ما خرج عن حد التافه وهو ربع دينار .
وإذا لزم (٥) المقل ربع دينار: وجب أن يضاعف في حق المكتسب .
(٦) فيلزمه نصف دينار، كما يلزم الموسر (٧) في النفقة مثلاً (٨) نفقة المعسر .
وإن بدأت بتقدير الأكثر في حق المكثّر (٩) فهو: (أن) (١٠) أول
ما يواسى به الغنى في زكاته نصف دينار من عشرين ديناراً (١٠) ، فحمل الغنى
نصف دينار، لأن الزيادة عليه تؤول إلى الاجفاف ولا (١١) يقف على مقدار
وإذا لزم الغنى نصف دينار (١٢) : وجب أن يقتصر (١٣) من المقل
على نصفه ، كما أن نفقة المعسر نصف نفقة الموسر ، وفي هذا التقدير دليل
وانفعال (١٤) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٧٦/٩ بلفظ: (لم يكن يقطع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه) نص الراية ٢٦٠/٣ المطبوع ٣٥٢/١١
والحديث صحيح كما قال ابن حزم رحمه الله .
(٣) ج : قال عليه السلام
(٤) سبق تخريجه ص ٨٤
(٥) ج : التزم
(٦) ب : فيلزم
(٧) ب : المتوسط
(٨) ب : مثل
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٠) ج : دينار
(١١) ب : فلا
(١٢) ج : ديتان
(١٣) في الأصل : يقتصر - والصحيح ما أثبتناه .
(١٤) ب : انفعال - بدون " دليل "

فصل

فإذا ثبت تقديره بنصف دينار (١) في حق المكثّر، وربع دينار في حق ١٣٥ / ب
المقل فقد اختلف أصحابنا (٢) فيه على وجهين :
(أحدهما) (٣) - وهو قول (أكثرهم) (٤) - : أن هذا قدر (٥) ما يؤخذ في (٦)
السنة الواحدة ، فيكون في السنين الثلاث (على المكثّر : دينار ونصف) (٣) من
جميع الدية (وعلى المقل : ثلاثة أرباع الدينار من جميع الدية) (٣)
والوجه الثاني - وهو قول أقلهم - : أن هذا قدر ما يؤخذ من جميع الدية في
السنين الثلاث (٣) ، فيصير (٧) المأخوذ من المكثّر في (٨) كل سنة منها (٩) -
سدس دينار ، والمأخوذ من المقل في كل سنة : نصف سدس دينار ، والأول أشبه (١٠)
لأن لكل سنة حكمها .
فإذا ثبت هذا لم يجز العدول عن الإبل مع وجودها ، ومعلوم أن قيمة
بعير من (١١) إبل الدية أكثر من نصف دينار ، ولا يمكن أن يتجزأ فينفرد (١٢)
كل واحد منهم بجزء قيمته (١٣) نصف دينار فوجب أن يشترك في أداء البعير -
الواحد العدد الذي يكون قسماً (١٤) الواحد من ثمنه نصف دينار إن كان مكثراً
وربّ دينار إن كان مقلاً ، وهذا عدد لا يمكن حصره لأن البعير قد تزيد قيمته
في حال وتقل في أخرى

-
- (١) ج : الدينار
(٢) ج : بزيادة " رحمهم الله "
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل وفي ب . وهو ثابت في ج .
(٥) ب : قوله أن هذا القدر
(٦) ج : من
(٧) ب : الثلاثة فيقصر
(٨) ج : من
(٩) ب : فيها
(١٠) يعني أقرب إلى المواب
(١١) في الأصل : تعيين . والمحيح ما أثبتناه .
(١٢) ب : ينفرد
(١٣) ب : دون قيمة . وفي ج : وقدر قيمة
(١٤) ب : شرط

وإن اعوزت (١) الإبل : عدل (٢) إلى الدنانير (٣) مقدرة (٤)
بألف دينار على قوله (٥) في القديم ، أو بقيمة (٦) مائة بعير على قوله في الجديد
يحمل المكثراً منها نصف دينار ، والمقل ربع دينار .

وإن عدل عند (٧) إغواز الإبل (٢) إلى الدراهم : فإن (٨) قدرت
بأثنى عشر (٩) ألف درهم على قوله في القديم تحمّل المكثراً منها ستة دراهم ١/١٣٦
(والمقل ثلاثة دراهم) (٣) لأن الدينار فيها مقابل (١٠) لأثنى عشر درهما (١١)
وإن قدرت بقيمة (١٢) مائة بعير ففيه وجهان محتملان :
أحدهما : أنه (١٣) يتحمل المكثراً منها ستة دراهم ، والمقل ثلاثة دراهم
على ما ذكرنا لو قدرت بالدراهم (١٤) اعتباراً بقيمة الدينار على عهد الرسول (١٥)
على الله عليه وسلم (١٦) .

والوجه الثاني : أنه لما عدل (١٧) بالإبل (١٨) إلى قيمة الوقت (١٩) وجب أن -
يسعدل بالدينار إلى قيمة الوقت ، فيتحمل (٢٠) المكثراً من الدراهم قيمة نصف
دينار بسعر (٢١) وقته ، والمقل قيمة ربع دينار ، لأن الدينار في وقتنا أكثر
قيمة منه (٢٢) في وقت الرسول صلى الله عليه وسلم (٢٣)

-
- | | | |
|------|--|--|
| (١) | ب : | عوزت |
| (٢) | ج : | وعدل |
| (٣) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (٤) | ج : | مقدر |
| (٥) | ب : | قولهم |
| (٦) | ب : | أو بقيم |
| (٧) | ج : | فإن عدل عنه |
| (٨) | ب : | وإن |
| (٩) | ب و ج : | بأثنا عشر |
| (١٠) | في الأصل : | مقابلاً - والصحيح ما أثبتناه |
| (١١) | ب : | لأن الدينار منها مقابلاً لأثنا عشر درهما . وفي ج : لأن الدنانير
مقابل الأثنى عشر درهم . |
| (١٢) | ب : | بقيمه |
| (١٣) | ب : | أن |
| (١٤) | ج : | لو قدرنا للدراهم |
| (١٥) | ج : | رسول الله |
| (١٦) | فإن الدينار على عهده صلى الله عليه وسلم قيمته اثنا عشر درهما | |
| (١٧) | ب : | عدا |
| (١٨) | ج : | الإبل |
| (١٩) | ب : | الوقف |
| (٢٠) | ب : | الوقف فيحمل |
| (٢١) | ب : | السعر |
| (٢٢) | ج : | أكثر منه قيمة - |
| (٢٣) | الأم ١٠٢/٦ مئتين المحتاج ٩٩/٤ نهائية | |
| (٢٤) | المحتاج ٣٥٥/٧ الشامل ٦٥/٦ | |

مألة

قال الشافعي (١) : وتحمل العاقلة كل ما قتل وكثر (٢) ، من قتل وجرح ،
وحر (٣) وعبد ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حملها لأكثر دل على
تحميلها (٤) الأيسر (٥) .

اختلف الفقهاء فيما تحمله (٦) العاقلة من الدية على خمسة مذاهب :

فقال الشافعي : (تحمل) (٧) ما كثر وقتل من قتل وجرح
وقال قتادة (٨) : تحمل دية النفس ، ولا تحمل ما دون النفس ، ويتحملة الجاني .
وقال مالك (٩) وأحمد بن حنبل (١٠) : تحمل ثلث الدية فمأدا (ويتحمل) (١١) الجاني
ما دون الثلث .

وقال الزهري (١٢) : تتحمل العاقلة ما زاد على الثلث ، ويتحمل (١٣) الجاني

(الثلث) (٢) فما دون (١٤) .

وقال أبو حنيفة (١٥) : تتحمل العاقلة نصف عشر الدية فما زاد ، ويتحمل الجاني ١٣٦ / ب
ما دون ذلك .

واستدل قتادة بأن حرمة النفس أغلظ لاختصاصها بالكفارة والقصاص

فاختصت بتحمل العاقلة .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفي ج : رحمه الله

(٢) ب و ج : كثر وقتل

(٣) ج : من حر

(٤) في الأصل : تحملها . والأوفق ما أثبتناه .

(٥) مختصر المزي ١٤١/٥

(٦) ب : تتحمل

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) قتادة : سبقت ترجمته . ولم أقف على رأيه ، والله أعلم .

(٩) المدونة الكبرى ٤٤٣/٤ الخرشى ٤٥/٨ الكافي ١١٠٦/٢ شرح منبج الجليل ٤٢٢/٤

(١٠) المغنى ٣٨٤/٨ شرح منتهى الإرادات ٣٢٩/٣ كشاف القناع ٦٢/٦ المحرر ١٤٩/٢

(١١) ب : يتحمل - بدون الواو

(١٢) الزهري : سبقت ترجمته . وانظر : الشامل ٦٦/٦ المحلى ٥١/١١

(١٣) ب : ويحمل

(١٤) ما بين القوسين - من قوله " ويتحمل " : لم يثبت في ج

(١٥) فتح القدير ٤٠٥/١٠ الباب ١٨٠/٣ حاشية ردالمختار ٦٤٢/٦

البنية ٣٩٤/١٠ الهداية ٢٢٩/٤

(٢)

واستدل مالك وأحمد بأن العاقل (١) موازن يتحمل ما أجحف تحصيلنا

للدما ٦، وما دون الثلث غير مجحف (٣) فلم يتحمله .

واستدل الزهري بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (الثلث كثير) (٤)

نمار مضافا إلى ما زاد عليه في تحمل العاقلة (له) (٥)

واستدل أبو حنيفة على (٦) تحمل نصف العشر بأمرين (٧) :

أحدهما : أن تحمل العاقلة لما عدل فيه عن (القياس إلى) (٨) الشرع

وجب أن يختص بأقل ما ورد به الشرع ، وأقله أرش الموضحة (والغرة فـنـسـي

الجنين وهي مقدرة (٩) بمثل أرش الموضحة) (١٠) خص من الإبل أو خمسين (١١)

دينارا أو ستمائة درهم ، وذلك نصف عشر الدية ، فكان هذا أصلا في أقل ما

تحمله العاقلة ، وكان ما دونه محمولا على موجب القياس .

والثاني : أن ما دون الموضحة لما لم يجب فيه قصاص ولا أرش مقدر جرى

مجرى الأموال (١٢) فوجب أن لا تتحملة (١٣) العاقلة كما لا تتحمل (١٤) الأموال .

والدليل على جميعهم في تحمل الأكثر والأقل : تنبيه النص وهو

أن (١٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حمل العاقلة جميع الدية - وهي

أثقل - نـبـهـ (١٦) به على تحمل ما هو أقل ، ولو نص على الأقل لما نبه على ١/١٣٧

حكم الأثقل ، وفي إلزام (١٧) الجمع (١٨) بين النصين (١٩) : خروج عن

(١) ج : أن العاقلة

(٢) ب : تحصيلنا

(٣) ب : يجحف

(٤) متفق عليه بلفظ : (والثلث كثير) اللؤلؤ والمرجان ١٦٣/٢ البخاري ١٦٤/٢

مسلم ٧٦/١١

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب وج

(٦) ب : على ما

(٧) ج : بأخرين

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٩) ج : وهو مقدر

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١١) ب : وخمسين

(١٢) فإن من أثل شيئا من الأموال فهو ما من

(١٣) ب : تحمله

(١٤) ب : لا تتحملة (١٨) في الأصل : التجمع . والأوفق ما -

(١٥) ب : قول أثبتنا ، وهو موافق لنسخة ب

(١٦) ب : منه (١٩) ج : النص

(١٧) ج : إلزامه والمراد بالنصين : النص على الأقل -

الأكثر ، والنص على الأكثر للأقل .

موضوع (١) الشرع ثم تحرر (٢) هذا الأصل قياساً (فتقول إنه أرش خطأ على نفس ، فجاز أن تتحمله العاقلة قياساً) (٣) على دية النفس مع قتادة ، وعلى ثلث الدية مع مالك ، وعلى نصف عشرها مع أبي حنيفة .

ولأنه لما تحمل الجاني قليل الدية وكثيرها في العمد : وجب أن -

يتحمل العاقلة قليلها وكثيرها في الخطأ ، ويتحرر منه قياساً :

أحدهما : أن من (٤) تحمل كثير الدية تحمل قليلها كالجاني

والثاني : كل (٥) قدر يتحمله (٦) الجاني جاز أن تتحمله العاقلة كالكثير .

ولأن الجماعة لو اشتركو في جناية قدرها الثلث عند مالك ، ونصف

الحشر عند أبي حنيفة : تحملت عاقلة كل واحد منهم ما لزمه لجنايته وهو : أقل (٧) من ثلث الدية ومن نصف عشرها ، فكذا إذا انفرد بالتزام (٨) هذا القدر ، ويتحرر

منه قياساً (١٠)

أحدهما : أن ما (١١) تحملته العاقلة في الاشتراك جاز أن تتحمله (١٢) في

الانفراد كالكثير .

والثاني : أن ما تحملته (١٣) العاقلة من الكثير جاز أن تتحمله من القليل

كالاشتراك .

وما قاله (١٤) قتادة من تخليط حرمة النفس فحرمتها لأجل حرمة

الإنسان ، وحرمة الإنسان عامة في نفسه وأطرافه فوجب أن (يستوي) (٣) في

حكم الغرم ومحلها .

-
- | | | |
|------|----------------|--|
| (١) | ح | : موضعه |
| (٢) | ب | : تحرير |
| (٣) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ج |
| (٤) | ب | : أرش - بدون " أن " |
| (٥) | ج | : أن كل |
| (٦) | ب | : محله . وفي ج : يحمله |
| (٧) | ب | : فالزمه بجنايته وهو أول |
| (٨) | ب | : بالزام |
| (٩) | ب | : ويجز |
| (١٠) | ج | : قبل أن |
| (١١) | في الأصل | : إنما . وفي ج : ما . والصحيح ما أثبتناه . |
| (١٢) | ج | : أو تحمله |
| (١٣) | ب و ج | : تحمله |
| (١٤) | في الأصل | : ماله . والصحيح ما أثبتناه |

وما قاله مالك من أن الثلث قليل لا يجحف فقيد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (الثلث كثير) (١) فصار ضد قوله ، ثم قد يجحف الثلث وأقبل ١٣٧/ ب منه بالجاني إذا انشرد بغرمه (٢) لا سيما إذا كان مقلا (٣) .

وما قاله (٤) أبو حنيفة من ورود (٥) الشرع فيه فلا (٦) يمنع ذلك من وجوب الأرش وإن (٧) لم يرد فيه شرع لم يمنع من تحمل (٨) العقل (٩) .

وما قاله من إجرائه في سقوط القصاص وتقدير الأرش مجرى الأموال فمنتقض بالأنملة ، يجب (١٠) فيها القصاص (ويتقدر أرشها بثالث العشر ولا - تتحملها الحاقلة عنده وقد لا يجب القصاص) (١١) فيما زاد على نصف العشر ولا يتقدر أرشه وتحمله الحاقلة فيبطل ما اعتل به ولم يبق إلا حفظ الدماء - بالتزام (١٢) الحاقلة لأروشها ، وهذا يصح (١٣) قليلها وكثيرها (١٤) .

-
- (١) الحديث سبق تخريجه ص ٢٧٩
- (٢) ج : بغرم
- (٣) ب : معتلا
- (٤) ب : وقال - بدون " وما "
- (٥) ب : ورد
- (٦) ج : فلما لم
- (٧) ب : فإن
- (٨) ب : محمل
- (٩) في الأصل : تكرار قوله " وإن لم يرد فيه شرع " بعد قوله " تحمل العقل "
- (١٠) ب : وتنتقض الأنملة فيجب . وفي ج : فيجب فيه
- (١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (١٢) ب وج : بالتزام
- (١٣) ب وج : نعم
- (١٤) المذهب ٢١٢/٢ مقرر المحتاج ٩٥/٤ المجموع ٥٠٧/١٢ شامل ٦٥/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : فإن كان الأرش ثلث الدية أدته في سنة من يوم
جرح المجروح (٢) . وهذا صحيح .
إذا وجب ثلث الدية من (٣) جرح أو طرف أدته العاقلة في سنة
واحدة لأنها تلزم (٤) في جميع الدية أداء (٥) ثلثها في كل سنة (٦)
وإن وجب ثلث الدية في نفس كدية اليهودي والنصراني ففيه وجهان -
على ما مضى :
أحدهما : (أن) (٧) تؤدسه العاقلة في سنة واحدة اعتبارا بدية (٨) الجرح .
والوجه الثاني : (أن) (٩) تؤديه (في) (٩) ثلاث سنين اعتبارا بدية
النفس ، وكذلك نصف العشر في دية الجنين يكون على هذين
الوجهين لأنها دية نفس (١٠) .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفي ج : رحمه الله
(٢) مختصر المزني ١٤١/٥ وتماحه : (فإن كان أكثر من الثلث فالزيادة
في مضي السنة الثانية ، فإن زاد على الثلثين ففي مضي السنة الثالثة ،
وهذا معنى " السنة " .)
(٣) ج : في
(٤) ب و ج : تلزم
(٥) ج : إذا
(٦) ب : عدة
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل ، والأوفق ما أثبتناه
(٨) ج : لدية
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٠) انظر : الأم ٩٨/٦ روضة الطالبين ٣٦٠/٩ مغني المحتاج ٩٨/٤

مسألة

وقال الشافعي (١) : لا تحمل (٢) العاقلة ما جنى الرجل على نفسه (٣) .
أما إذا جنى على نفسه عمداً فقطع (٤) يده أو قتل نفسه إما لغيظ أو حمية ، وإما (٥) من سفه أو جهالة : فجنايته هدر ، لا يؤخذ (٦) بها إن كان خيا ، ولا يؤخذ بها وارثه (٧) إن كان ميتا ، وعليه الكفارة في ماله فتكون نفسه مضمونة عليه بالكفارة وغير مضمونة عليه بالدية ، لأن الدية من حقوقه فسقطت عنه ، والكفارة من حقوق الله (تعالى) (٨) فوجب (٩) عليه كماله قتل تبهده : سقطت عنه القيمة لأنها له ، ووجب عليه الكفارة لأنها لله تعالى (١٠) .

فصل

فأما إذا جنى على نفسه خطأ فقطع يده بانقلاب سيفه (عليه) (١١) أو قتل نفسه بعود سهمه إليه فجنايته هدر كالعمد في قول أكثر الفقهاء ، وما قلته براء من ديتسه (١٢) .

- (١) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٢) ب : لا تتحمل . وفي ج : ولا تحمل
- (٣) مختصر المنزني ١٤١/٥
- (٤) ب : بقطع . وفي ج : فقط
- (٥) ب : فأما
- (٦) ب : هدر ، لا يؤخذ
- (٧) ب : وارثا
- (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (٩) ب : فوجب . وفي ج : فوجهين
- (١٠) المذهب ٢١٢/٢ روضة الطالبين ٢٦٢/٩ مغلبي المحتاج ٩٥/٤ شامل ٦٦/٦
- (١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١٢) انظر : شامل ٦٦/٦

وقال الأوزاعي (١) وأحمد (٢) وإسحاق (٣) : تتحمل عاقلته ما جناه على نفسه ، يؤدونه إليه إن كانت (٤) على طرف ، وإلى (٥) ورثته إن كانت (٦) على نفس .

استدللا بما روى : (أن رجلا ركب دابة (له) (٧) وضربها (٨) بخنبة (كانت بيده) (٩) فطار منها (١٠) شظية (١١) ففقدت عينه ، فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، (فقال) (١٢) : يده (يد) (١٣) رجل من المسلمين وجعل الدية على عصيته) (١٤) .

ودليلنا : ما روى أن عامر بن الأكوع (١٥) أعوج سيفه في قتال المشركين ، فقتل نفسه ، فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أبطل جهاده . (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أبطل جهاده) (١٦) ولم ينقل أنه قضى بالدية في ماله ولا (١٧) عاقلته ، وهذا - وإن كان على العمد - ففيه دليل على الخطأ .

- (١) الأوزاعي : سبقت ترجمته
- (٢) هذا أحد قولي الإمام أحمد رحمه الله . انظر : المغنى ٣٨٧/٨
- (٣) إسحاق : سبقت ترجمته
- انظر : الثامل ٦٦/٦ البحر الزخار ٢٥٣/٦ فتح الباري ٢١٨/١٢ عمدة القاري ٥١/٢٤ نيل الأوطار ٩١/٧ فقه عمر ٣٠٤/٣
- (٤) ب : يؤديها إليه إن كان
- (٥) ج : وعلى
- (٦) ب : فإن كان على ورثته إن كان
- (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٨) ب : وضربه
- (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (١٠) ب : منه
- (١١) شظية : الغلقة (الكسرة) من العما ونحوها ، وهو من التشظى أي التشعب والتشقق (النهاية ٤٧٦/٢ مختار الصحاح ٣٣٨ المصباح المنير ٣١٣/١)
- (١٢) مصنف ابن أبي شيبة ٣٤٩/٩ بلفظ : (كان رجل يسوق حمرا وكان راكبا عليه فضربه بعصا معه ، فطار منها شظية فأصابته عينه ففقدها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال : هي يد من أيدي المسلمين ، لم يصيبها اعتداء على أحد ، فجعل دية عينه على عاقلته) مصنف عبد الرزاق ٤١٢/٩ المحلى ٥٦/١١
- (١٣) ب : عمران بن الأكوع .
- عامر بن الأكوع : عامر بن سنان بن عبد الله بن بشير الأسلمي - المعروف بابن الأكوع ، عم سلمة بن عمرو بن الأكوع ، كان شاعرا ، وسار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فقتل بها .
- (الإمامة ٢٤١/٢ أسد الغابة ١١٧/٣ ، ١٢٤)
- (١٤) والحديث أخرجه البخاري بطوله ٢١٨/١٢ عمدة القاري ٥١/٢٤
- (١٥) ب و ج : ولا على

ويدل (عليه) (١) ما روى : (أن عوف بن مالك الأشجعي (٢) ضرب مشركاً بالسيف ، فرجع السيف إليه ، فقتله ، فامتنح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه وقالوا : قد أبطل جهاده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مات مجاهداً شهيداً) (٣) فدل الظاهر على أن هذا جميع حكمه ، ولو وجبت الدية لأبائها (٤) لأنه لا يؤخر بيان الأحكام عن أوقاتها .
ولأن (٥) جناية العمد أغلظ من جناية الخطأ ، فلما أهدر عمده : كان خطؤه أهدر (٦)

ولأنه يواسى بدية الخطأ تخفيفاً عنه وهو لا يلزمه (٧) بقتل نفسه ما تتحمله (٨) العاقلة تخفيفاً عنه ، فصار هدراً وجرى مجرى استهلاكه ما ل نفسه لا يرجع ببذله على غيره
فأما قضا (٩) عمر فهو قول واحد من الصحابة ، والقياس بخلافه (١٠)
فكان أولى منه . والله أعلم (١١) .

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
- (٢) عوف بن مالك : عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الخطفاني - أبو أسود عبد الرحمن ، ويقال : أبو عبد الله أو أبو عمار ، صحابي مشهور من مسلمة الفتح ، سكن دمشق ، وبقي إلى خلافة عبد الملك ، ومات بها سنة ٧٣ هـ .
(تهذيب التهذيب ١٦٨/٨ أسد الغابة ٣١٢/٤ تقريب التهذيب ١٦٨/٨)
- (٣) مصنف عبد الرزاق ٤١٦/٩ . عن الزهري قال : (كان راجزاً يرجز النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فنزل ابنه بعدما مات ، فقال : أرجز بك يا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فقال عمر : انظر ماذا تقول ، قال : أقسول :
تالله لو الله ما اهتدينا . فقال عمر : صدقت
ولا تصدقنا ولا صلينا . فقال عمر : صدقت
فأنزلن سكتة عسطينا x وثبت الأقدام إن لاقينا
والمشركون قد بغوا علينا x إذا يقولوا كفروا أبينا
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يقول هذا ؟ قال : أبي يا رسول الله
قالها ، قال : رحمه الله . قال : يا رسول الله ، قد يأبى الناس الصلاة عليه مخافة أن يكون قتل نفسه . فقال : كلا بل مات مجاهداً له أجران اثنان .
قال الزهري : كان ضرب رجلاً من المشركين بسيفه فأصاب نفسه بسيفه فمات)
- (٤) أبائها : أوضحها (المصاح ٢٠٨٣/٥ مختار المصاح ٧٢)
- (٥) ب : وأن
- (٦) ج : خطأ ما أهدره
- (٧) ب و ج : لا يلزم
- (٨) ج : فأما تحمله
- (٩) ب : وأما قضى . وفى ج : قضى
- (١٠) ب : خلافه
- (١١) انظر : روضة البين - ٣٦٢/١ المجموع ٥١٦/١٧
الشامل ٦٦/٦

بَابُ عَقْلِ (١) الْمَوَالِي (٢)

قال الشافعي (٣) : لا (٤) يعقل الموالى المعتقون من رجل من الموالى
المعتقين (٥) وله قرابةٌ تحمل العقل، فإن عجزت (٦) عن (بعض) (٧) : حمل الموالى ١٣٩/
المعتقون الباقي، فإن عجزوا (٨) عن بعض ولهم عواقل : عقلته (٩) عواقلهم ، فإن
عجزوا (٨) ولا عواقل لهم : عقل ما بقى جماعة المسلمين (١٠) .
العقل يُتحمّل بالولاء كما يتحمل بالنسب (لقول النبي صلى الله عليه
وسلم : (الولاء (١١) لُحمة (١٢) كلحمة النسب) (١٣)
ولأنه لما استحق الميراث بالولاء كاستحقاقه بالنسب : وجب أن يتحمل
به النقل كما يتحمل بالنسب) (١٤)

- (١) ب : عقيل
(٢) الموالى : جمع مولى وهو المعتق والمعتق (المصاح ٢٥٢٩/٦)
(٣) ب : بزيادة " رحمه الله " وخرج : رضى الله عنه
(٤) ج : ولا
(٥) ج : إلى المعتقين
(٦) ج : عجز
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٨) ج : عجزنا
(٩) ب : عقله
(١٠) مختصر المنزى ١٤١/٥
(١١) الولاء : النمرة ، لكنه خص فى الشرع بولاء العتق ؛ وسببه زوال الملك -
بالحرية (المصباح المنير ٦٢٢/٢ لسان العرب ٤١٠/١٥)
(١٢) لحمة - بالضم - : قرابة أى قرابة كقرابة النسب (لسان العرب ٥٣٨/١٢
ترتيب القاموس المحيط ١٣٠/٤ المصباح المنير ٥٥١/٢)
(١٣) السنن الكبرى ٢٩٢/١٠ بلغة : (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يساع ولا يوهب)
وقال : وقد روى من أوجه أخر كلها ضعيفة . وأخرجه ابن جرير الطبرى فى
تهذيب الآثار من حديث عبد الله بن أبى أوفى بسند صحيح ، وصححه ابن أبى
حاتم من حديث ابن عمر . انظر : نصب الراية ١٥١/٤ حاشية ردالمختار ٧٧٨/٦
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : تحمل النسب .

وإذا كان كذلك فالمناصبون (١) من العصبات مقدّمون في العقل على الموالى ، كما يتقدمون (٢) عليهم (٣) في الميراث ، ويقدم أيضا العصبات (٤) على الموالى في العقل (٥) والميراث ، كما يقدم أقرب العصبات على أبعدهم . فإذا وجد (٦) في أقرب العصبات من يتحمل العقل : وقف (٧) تحملها عليهم ، وخرج من التحمل : البعداء والموالى (٨) .

وإن (٩) عجز (١٠) الأقربون عنها : تحملها البعداء (١١) من العصبات ، وشركوا فيها الأقارب ، وخرج منها الموالى إذا تحملها جميع العصبات . وإن (١٢) عجز جميعهم عنها : شركهم (فيها) (١٣) الموالى ، وكانوا أسوة العصبات في تحملها ، .

فإن عجز (١٤) عنها العصبات والموالى شركهم فيها عصبات الموالى ثم موالى الموالى .

فإن عجزوا (١٥) أو عدموا : تحمّل بيت مال المسلمين ما عجزوا (١٥) عنه من بقية العقل أو من (١٦) جميعه إذا عدموا ، لأن ولاء الدين يجمع (١٧) عاقلة المسلمين ، فكان عقل جنايته (١٨) عليهم في بيت مالهم عند عدم عصته (كما ورثوه وصار ميراثه لبيت مالهم عند عدم عصته .) (١٩)

١٣٩ / ب

- | | | | |
|------|-----------------|---|--|
| (١) | ب | : | والمناصبون |
| (٢) | ج | : | يتقدمون |
| (٣) | ب | : | عليكم |
| (٤) | ج | : | أبعد العصبات |
| (٥) | ج | : | والعقل |
| (٦) | ج | : | أوجب |
| (٧) | ب | : | يحمل العقل : ووقف |
| (٨) | ج | : | تحمل البعد أو الموالى |
| (٩) | ب | : | ولأن |
| (١٠) | ج | : | عجزوا |
| (١١) | ج | : | البعد |
| (١٢) | ج | : | فإن |
| (١٣) | حابين القوسين : | | لم يثبت في ج |
| (١٤) | ب | : | عجزوا |
| (١٥) | ج | : | عجزنا |
| (١٦) | ب | : | ومن |
| (١٧) | ب | : | جميع |
| (١٨) | ب | : | فكان جناية . وفي ج : بجميع كافة المسلمين وكل عقل جناية . |

- فإن لم يكن في بيت مال المسلمين مال : كانت الدية أو ما بقى منها -
 كئينا ، وفي محله قولان مبنيان على اختلاف قول الشافعي (١) في دية الخطأ
 هل كان ابتداءً وجوبها على الجاني ثم تحملتها (٢) العاقلة عنه ، أو وجبت (٣) -
 ابتداءً على العاقلة :
 فأحد (٤) القولين : أنها وجبت ابتداءً على الجاني ثم (٥) تحملتها العاقلة
 (لوجوبها بالقتل) (٦) ، وتحملها بالمواة ، فعلى هذا تؤخذ من القاتل لعدم من
 يتحملها (٧) عنه ، فإن أعسر بها : كانت دينا عليه .
 والقول الثاني : أنها وجبت ابتداءً على العاقلة ، لأنها لو وجبت على غيرهم
 لما انتقلت إليهم إلا بعقد أو التزام (٨) وهي (٩) تلزمهم من غير عقد ولا -
 التزام (٨) ، فعلى هذا تكون دينا في (بيت) (١٠) المال ، ولا يرجع بها على
 الجاني وإن كان موسرا بها لوجوبها على غيره (١١)

مسألة

- قال الشافعي (١٢) : ولا أحمل (١٣) الموالى من أسفل عقلا حتى لا أجـ
 نسباً (١٤) ولا موالى من أعلى ثم يحملونه (١٥) لا أنهم (١٦) ورثة ، ولكن يعقلون -
 عنه كما يعقل غنهم (١٨)

- (١) ب : بزيادة "رضى الله عنه"
 (٢) ب : تحملها
 (٣) ج : أو وجب
 (٤) ج : وأحد
 (٥) ب : غير
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (٧) ب : يحملها . وفي ج : يتحمل
 (٨) ب وج : إلزام
 (٩) ج : وهل
 (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (١١) ب وج : بزيادة "والله أعلم"
 انظر: الأم ١٠٢/٦ المذبذ ٢/ ٢١٣ مغنى المحتاج ٩٦/٤ روضة الطالبين ٣٥٠/٩
 (١٢) ب : بزيادة "رضى الله عنه" . وفي ج : رحمه الله
 (١٣) ب : ولا أحتمل . وفي ج : لا أحتمل (١٦) ب وج : لأنهم
 (١٤) ب : شيئاً
 (١٥) ب : يحملوه
 (١٦) ب : ولكنهم
 (١٨) مختصر المزن ١٤١/٥

إعلم أن الموالى ضربان : مولى (١) من أعلى وهو السيد المحتق،

ومولى (١) من أسفل وهو العبد المحتق .

فأما المولى الأعلى : فيعقل عن المولى الأسفل ويرثه ، وحكم عقله .

ما تقدمناه .

وأما المولى الأسفل : فلا يرث المولى الأعلى ، وفي عقله عنه قولان :

أحدهما : لا (٢) يعقل عنه كما لا يرثه ، وبه قال أبو غنيمة (٣) لأن ١٤٠/٧

العصبات ورثوا فحقلوا (٤) ، وهذا لا يرث فلم يعقل لأن عزم العقل مقابل (٥) -
لغزم (٦) الميراث .

والقول الثاني : أن المولى (٧) الأسفل يعقل كما يعقل المولى الأعلى -

(لأمرين :

أحدهما : أنه لما عقل الأعلى من الأسفل وجب أن يعقل الأسفل عن

الأعلى) (٨)

والثاني : أنه لما (٩) عقل (الأعلى) (١٠) مع إنظامه كان عقل الأسفل

مع الإنظام عليه أولى .

فعلى هذا يتقدم الموالى الأعلى في العقل بميراثه (١١) ، فإن عجز

شركه الموالى الأسفل ، ويكون الأسفل مع الأعلى جاريا مجرى الأعلى مع

العصبات . والله أعلم (١٢)

(١) ب : موالى

(٢) ج : أنه لا

(٣) فتح القدير ٤٠٥/١٠ البحر الرائق ٤٥٧/٨ البناية ٣٩٤/١٠

(٤) ج : فحقلوه

(٥) في الأصل وفي ب : مقابلا . والصحيح ما أثبتناه .

(٦) ب : لهم

(٧) ج : الموالى

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٩) ج : إنما

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١١) ب و ج : لميراثه

(١٢) انظر : الأم ١٠٢/٦ المذهب ٢١٣/٢ مختار المحتاج ٩٦/٤ شامل ٦٦/٦

باب أين تكون العاقلة ؟

قال الشافعي (١) : وإذا جنى رجل بمكة وعاقلته بالشام ، فإن لم يكن خبر (٢) مضي : يلزم (٣) به (٤) خلا فالقياس ، فالقياس (٥) أن يكتب حاكم مكة إلى حاكم الشام ، يأخذ عاقلته بالعقل ، وقد قيل : تحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ، ولا ينتظر بالعقل غائب ، وإن احتمل العقل بعضهم وهم حضور : فقد قيل : يأخذ الوالي (٦) من بعضهم دون بعض ، لأن العقل لزم (٧) الكل ، وأحب (٨) (القول) (٩) أن يقضى (١٠) على جميعهم حتى يستووا فيه (١١) .

إعلم أنه لا يخلو عاقلة الجاني (خطأ من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكونوا حضورا (١٢) مع الجاني (١٣) في بلده

والثاني : أن يكونوا غائبين عن الجاني في غير بلده

والثالث : أن يكون بعضهم حاضرا في بلد الجاني ، وبعضهم غائبا عن بلده ١٤٠/ب

فأما الحال الأولى (١٤) - أن يكونوا كلهم حاضرين في بلد (١٥) الجاني

فهم على ضربين :

أحدهما : أن يتساووا في الدرَج (١٦)

والثاني : أن يتفاضلوا

(١) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ج : له حين

(٣) ب : لم يلزم

(٤) ج : له

(٥) ب : والقياس

(٦) في الأصل : الولي . والصحيح ما أثبتناه .

(٧) ب : من

(٨) ب و ج : واجب

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١٠) ب : يجب

(١١) مختصر المزني ١٤١/٥

(١٢) ج : حضور

(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٤) في الأصل : الأولية . والأوفق ما أثبتناه .

(١٥) ب : بلدة

(١٦) ج : الدية

(فان تفاضلوا) (١) فى الدرج وكان بعضهم أقرب من بعض : بُدئ -
 بالأقرب فالأقرب نسباً ، فيقدم (٢) الإخوة وينوهم على الأعمام وبنينهم ..
 فإن تحملها (٣) الأقربون خرج منها الأبعدون ، وإن عجزوا عنها (٤) -
 شركهم من بعدهم من الأبعد درجة بعد درجة حتى يستوفى (٥) ، فإن عجز (٦) عنها
 بعداؤهم شركهم مواليتهم (٧) (ثم عصبات مواليتهم) (٨) ثم بيت المال .
 فإن (٩) استروا فى الدرج ولم يتفاضلوا : لم يخل قسم (١٠) الدية
 (١١) فيهم من ثلاثة أقسام :
 أحدها : أن تكون موافقة لعددهم لا (١٢) تزيد عليهم ولا تنقص عنهم ، فتقضى
 على جميعهم ، ولا يخفى (١٣) بها بعضهم دون بعض بحسب (١٤) أحوالهم
 من إكثار وإقلال (١٥)
 والقسم الثانى : أن تزيد على عددهم كأنهم يحتملون (١٦) نصفها ويعجزون
 عن باقيها فيقضى (١٧) على ما احتملوا (١٨) منها ، وينقل ما عجزوا
 عنه إلى الموالى ، فإن لم يكونوا قبالى (١٩) بيت المال .
 والقسم الثالث (٢٠) : أن ينقص (٢١) الدية عن عددهم ويمكن أن يقضى على بعضهم
 لأنها تنقسم على مائة رجل وهم مائتان ففيه تولى :

- | | |
|------|--------------------------------------|
| (١) | ما بين القوسين : لم يثبت فى ب |
| (٢) | ب : ليقدم |
| (٣) | ج : تحمل |
| (٤) | ج : فإن عجزوا عنهم |
| (٥) | ج : يستروا |
| (٦) | ب : عجزوا |
| (٧) | ب : شركاؤهم واليتهم |
| (٨) | ما بين القوسين : لم يثبت فى ب |
| (٩) | ج : وإن |
| (١٠) | ج : قسمة |
| (١١) | ب : فبهم . وفى ج : بينهم |
| (١٢) | ج : ولا |
| (١٣) | فى الأصل : يحضر . والمصحح ما أثبتناه |
| (١٤) | ب : حسب |
| (١٥) | ج : من الإكثار والإقلال |
| (١٦) | ب : فإنهم يحملون |
| (١٧) | ب : فينقص |
| (١٨) | ج : ما احتملوه |
| (١٩) | ب : فعلى |
| (٢٠) | ب : الثانى |
| (٢١) | ج : نقص |
| (٢٢) | ب : جميعهم |

أحدهما : أنها تقضى على جميعهم (ولو تحمل كل واحد منهم قيرا طولا يخر.

بها بعضهم لا استواء جميعهم) (١) فيها .

والقول الثانى : أنها تقضى على بعضهم دون بعض ، ويخص (٢) بها منهم العدد -

الذى يوافق تحملها ، ويكون (من) (٣) استغنى عنه خارجا منها ، ويكون الحاكم ١/١٤١

مخيرا فى قضائها (٤) على من شاء منهم ، لأنها تؤخذ بواجب وتركه بحق ،

والأولى أن يفضها (٥) على من (٦) كان أسرع إجابة إليها ، وإنما خص بها

بعضهم لأنه لما تقدر (٧) (ما يتحمله) (٣) كل واحد منهم ولم يجر الزيادة

عليه لم يجر النقصان منه .

ونقل المرنى عن الشافعى تحليل هذا القول فى أخذها من بعضهم (٨)

دون بعض : " لأن العقل لزوم الكل " (٩) .

واختلف أصحابنا فيما نقله من هذا التحليل (هل) (٣) وهم (١٠) فيه

أو سلم (١١) ؟ على وجهين :

أحدهما : أنه وهم فيه (١٢) وهو تحليل القول الأول (١٣) وهذا قول أبى

حامد المروروى .

والوجه الثانى : أنه سلم فيه ، (ومن) (١) قال بهذا اختلفوا هل حصل فى

النقل عنه سهو أم لا ؟ (١٤) : على وجهين :

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٢) ج : فيخص

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(٤) ب : قبضها

الغض : التفريق ، يقال : فضضت الشيء فضا : أى فرقته .

(لسان العرب ٢٠٦/٧ المصباح المنير ٤٢٥/٢)

(٥) ج : نقصها

(٦) ب : أن يفض على ما

(٧) ج : تعدد

(٨) ب : أخذها من بعض

(٩) ب : يلزم من الكل

(١٠) ب : عددهم

(١١) ج : وسلم

(١٢) ب : فى ذلك

(١٣) ج : بزيادة " أنها تؤخذ من جميعهم لأن العقل لزوم الكل " .

(١٤) ب : من الا . وفى ج : سهو أم على ؟

أحدهما : انه (١٥) (١) حصل فيه سهو وهو تحليل صحيح لهذا القول
الثانى أنه يؤخذ من بعضهم دون بعض ، لأن العقل لزم الكل ،
فإذا أخذ (٢) من بعضهم لم يخرج من جملة من لزمه العقل فجاز (٣) الاختصار
عليه لدخوله فى اللزوم

والوجه الثانى : قد حمل فى النقل عنه سهو . ومن قال بهذا اختلفوا
فى المحذوف بالسهو على وجهين :

أحدهما (٤) : أن الذى نقله (٥) المزنى لا يأخذها من بعضهم دون بعض
لأن العقل لزم الكل ، ويكون ذلك إشارة إلى القول الأول ، فسبها الناقل عنه
فحذف " لا " فصار القول الثانى

(والوجه الثانى) (٦) : أن الذى نقله المزنى يأخذها من بعضهم دون بعض ، لأن
العقل لزم الكل وهو تحليل للقول (٧) الثانى إن لم يلزم الكل إذا أخذها من
البعض ، فسبها الناقل عنه فى حذف الألف التى أسقطها من " لا أن " (٨) حين
نقل " لأن " .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(٢) ج : أخذه

(٣) ب : لمجاز

(٤) ج : أحدهما

(٥) ب : يقبله

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٧) ب : والقول

(٨) ج : لا حين إن

فصل

وأما الحال (١) الثانية : وهو أن يكون جميع عاقلته عُيَّباً (٢) عن بلده كأنه جنى بمكة وعاقلته بالشام ، فطلى حاكم مكة أن يكتب إلى (٣) حاكم الشام حتى يفضّها (٤) على عاقلته بالشام ، ولحاكم (٥) مكة فيما يكتب به حاكم الشام حالتان :

إحداهما (٦) : وهو أقل ما يجزىء (٧) أن يكتب به أن (٨) يقول : " ثبت عندي أن فلانا قتل فلانا خطأ مضمونا " فيذكر القاتل باسمه ونسبه وقبيلته ويذكر المقتول باسمه ونسبه وإسلامه وحرية لا خلافاً للدية بالإسلام والحرية ، ولا يلزمه (٩) أن يذكر قبيلة المقتول (١٠) وإن لزمه أن يذكر قبيلة القاتل ، لتوجه (١١) الحكم على قبيلة القاتل دون المقتول (١٢) فيكون حاكم مكة ناقلاً لثبوت القتل المضمون من القاتل للمقتول (١٣) ، ويختص (١٤) حاكم الشام بالحكم (١٥) فيحكم بوجوب الدية على العاقلة ، ويحكم بغتتها (١٦) عليهم بحسب أحوالهم (ويحكم) (١٢) باستيفائها منهم عند حلولها عليهم .

والحال الثانية : أن يكتب حاكم مكة بثبوت قتل الخطأ ، ويحكم بالدية فيه على عاقلة القاتل وهم بنو قلان إشارة إلى قبيلتهم (١٧)

- (١) ج : الحالة
(٢) عُيَّب : جمع غائب كركم (تاج العروس ٤١٦/١ محيط المحيط ٦٧١ المصباح المنير ٤٥٧/٢)
(٣) ب : على
(٤) ب : يفضها
(٥) ج : وبهاكم
(٦) ب و ج : أحدهما
(٧) ب : جرى
(٨) ب : وهو أن
(٩) ج : يلزم
(١٠) ب : لزيد
(١١) ج : لتوجيه
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب (١٦) ب : بتبضعها
(١٣) ب : المقتول (١٧) ب : نسلم
(١٤) ج : ويخص
(١٥) ج : بالحكم كله

فإن قيل : فكيف يقضى (١) عليهم وهم غير حضور ولا معينين ؟

قيل : لأن حكمه على عموم القبيلة (٢) لا على (أعيان) (٣) كل واحد من أهلها ١٤٢
لتوجه (٤) الحكم (٥) إلى عمومهم دون أعيانهم ، فيحتاج حاكم الشام أن يحكم
بغضها (٦) عليهم بحسب أحوالهم ، ويحكم باستيفائها (منهم) (٧) ، وقد تقدم
من حاكم مكة الحكم بوجوبها عليهم ، ولا يسع حاكم مكة أن يزيد (على) (٨) -
هذا في قضائها واستيفائها لأن أعيان من تقضى (٩) عليه وتستوفى منه لا يعرف
إلا عند الطول والاستيفاء لتغير (٩) الأحوال في الأيسار (١٠) والإعسار
ولكن يسه (١١) أن يقول : " وحكمت (١٢) على كل موثر منهم بنصف دينار ، وعلى
كل مقل بربع دينار " فيقطع اجتهاد حاكم الشام في التقدير ،
ولو لم يحكم (١٣) (بهذا) : كان التقدير موقوفاً على حاكم الشام ليحكم فيه
برأيه (٧)

-
- | | | |
|------|----------------|-----------------|
| (١) | ج | : تقضى |
| (٢) | ب | : العائلة |
| (٣) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ج |
| (٤) | ج | : لتوجيه |
| (٥) | ب | : الحاكم |
| (٦) | ب | : به فيها |
| (٧) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ب |
| (٨) | ج | : نقص |
| (٩) | ب | : واستيفاء لغير |
| (١٠) | ج | : اليسار |
| (١١) | ج | : يسع |
| (١٢) | ج | : حكمت |
| (١٣) | ب | : يحكم بمراية |

(فـمـل) (١)

وأما الحالة الثالثة (٢) : وهو أن يكون بعض عاقلته حضورا (٣) بمكة وبعضهم غيبا بالشام فهذا على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون (٤) الأقربون (نسا) (٥) حضورا (٦) (بمكة) (١) -
والأبعدون (٧) نسا غيبا بالشام ، فيخضع حاكم مكة على الأقربين بمكة ، فإن احتملوا خرج منها الأبعدون بالشام لا اختصاص من حضر بقرب الدار وقرب النسب ، فإن (٨) عجزوا عنها كتب حاكم مكة بالباقي منها إلى حاكم الشام حتى يستوفيه من الأباعد .

والقسم الثاني : أن يكون الأبعدون نسا حضورا بمكة ، والأقربون نسا غيبا بالشام (١) ففيها قولان :

أحدهما : أنها تقضى (١٠) على الأقربين نسا بالشام لا اختصاصا بالنسب الذي يستحق به الميراث ، (والميراث) (١) مستحق بقرب النسب لا بقرب الدار ، كذلك تحمل (١١) العقل ، فعلى هذا يكتب بها حاكم مكة (إلى حاكم الشام ، فإن وفوا بها ، وإلا فسر حاكم مكة) (٥) باقيها على من بعد نسبه من الحضور .
والقول الثاني : أنها تقضى (١٢) على الحاضرين بمكة وإن كانوا أبعد نسا (١٣) لأن تحمل (١٤) العقل معتبر بالنصرة والذب عن القاتل ، ومن قررت داره أخص بالنصرة مع بعد نسبه ممن بعدت (١٥) داره مع قرب نسبه ، فوجب

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٢) ب و ج : الثانية
 - (٣) ب و ج : حضور
 - (٤) ج : يكون نسا
 - (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٦) ب : حضور
 - (٧) ب : ولا يجحدون
 - (٨) ج : وإن
 - (٩) ب : الحاكم بالشام
 - (١٠) ب : مقضى . وفى ج : تغض
 - (١١) ب : محل
 - (١٢) ج : تغض
 - (١٣) ب : وإن كان أبعد نسب
 - (١٤) فولا لأصل : محل . والأوفق ما أثبتناه
 - (١٥) ب : نسب ممن بعد .

أن يكون أخص بتحمل (١) العقل ، فيفضها حاكم مكة عليهم ، فإن (٢) وقوا بها - خرج بها من بالشام (٣) من الأقارب ، فإن (٤) عجزوا عنها : قضى (٥) باقيها على من بالشام منهم ، وكتب (به) (٦) حاكم مكة إلى حاكم الشام ليستوفيه ، ولو كان - بعض الغائبين أقرب دارا من بعض قض باقيها على أقربهم دارا ، مثل أن يكون بعضهم بالمدينة وبعضهم بالشام فيختص بتحمل باقيها أهل المدينة ، لأنها أقرب إلى مكة من الشام -

والقسم الثالث : أن يتساوى أنساب من حضر بمكة ومن (٧) غاب بالشام ، فيكونوا كلهم أقارب أو أباعد ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن تستوعب الدية جميعهم فتغفر على من حضر وغاب حتى يستوفى جميعها .
والضرب الثاني : أن يُكتفى بأحد الفريقين من الحضور أو الغيب ففيها ثلاثة (٨) أقاويل :

أحدها : أنها تُغفر على الحاضرين (والغائبين جميعا اعتبارا بالتساوى في النسب .

والقول الثاني : أنها تغفر على الحاضرين دون الغائبين (إذا قيل إن بعد - الدار له أثر في الإسقاط -

والقول الثالث : أن الحاكم بالخيار في أن يفضها على الحاضرين (٩) دون - الغائبين (: (١٠) أو يفضها على الغائبين دون الحاضرين أو يفضها على بعض الحاضرين وبعض (١١) الغائبين إذا قيل : إن بعد الدار لا يؤثر ، وأن - العدد إذا زاد فغفر على البعض (والله أعلم) (٦)

(١) ب : محتمل

(٢) ب : وإن

(٣) ب : الشام

(٤) ج : وإن

(٥) ج : قض

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ب : وكثر من

(٨) ب : ثلاث

(٩) ما بين القوسين من قوله " والغائبين " : لم يثبت في ج

(١٠) ما بين القوسين من قوله " إذا قيل " : لم يثبت في ب

(١١) ب : أو بعض

باب عقل الحلفاء (١)

- قال الشافعي (٢) : ولا يعقل الحليف (٣) إلا أن يكون مضى بذلك خبر (٤)
ولا العديد (٥) ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يرث (٦) إنما يعقل بالنسب أو الولاء (٧)
كالنسب وميراث الحليف (٨) (والعقل عنه : منسوخ، وإنما يثبت من الحلف) (٩)
أن تكون الدعوة واليد (١٠) واحدة لا غير ذلك (١١)
قد كان (١٢) التوارث والعقل معتبرا (١٣) في الجاهلية بخمسة أشياء :
بالنسب والولاء (١٤) والطف والعديد (١٥) (والموالة) (١٦)
فأما النسب والولاء (١٧) فقد استقر الإسلام على استحقات الميراث
وتحمل (١٨) العقل بهما .
وأما الحلف : فهو أن تنحالف القبيلتان عند استطالة (١٩) أعدائهما (٢٠)
على التناصر والتظافر (٢١) لتمتزع (٢٢) أنسابهم ويكونوا يدا على من سواهم ١٤٣٠ / ب

- (١) ب : الخلفاء
والخلفاء جمع حليف ، ويأتى معناه .
(٢) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(٣) ب : الخليفة
(٤) ب : حين
(٥) العديد : سيأتى معناه . ص ٤٠١
(٦) ب و ج : ولا يرث ولا يرث
(٧) ب : والولاء الذى . وفى ج : بزيادة " الذى "
(٨) ب : الخليفة . وفى ج : الحلف
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٠) ب : اليه
(١١) مختصر المزمع ١٤٢/٥
(١٢) ب : قيل - بدون " قد "
(١٣) ب : معتبر
(١٤) ما بين القوسين من قوله " والحلف " : لم يثبت فى ج
(١٥) ج : فحمل
(١٦) استطالة : من استطال عليه أى تطلو ، ويقال استطالوا عليه : أى قتلوا
منهم أكثر مما كانوا قتلوا ، أى قهروهم وغلبوهم (المصاحح ١٧٥٥/٥)
المصباح المنير ٣٨٢/٢
(١٧) ب : أعدائهم
(١٨) تظافر القوم وتظافروا بمعنى واحد (تاج المروس ٢٧٠/٢)
(١٩) ب : لتخرج

فيتوارثون ويقتلون (١) ، أو يتحالف الرجلان على ذلك فيصيرا (٢) -

كالمتناسبين في التناصر والتوارث والعقل .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلف المطيبين (٣) حين

اجتمعت عليه قبائل قريش في دار عبدالله بن جدعان (٤) قبل الإسلام على نصرة

المظلوم وإغاثة (٥) الملهوف (٦) ومعونة الحجيج ، وقال صلى الله عليه وسلم (٧)

(أنا من حلف المطيبين (٨) ، وما زاده (٩) الإسلام (إلا شدة) (١٠) (وما يسرنى)

بحلّه حمر النعم (١٢)) .

وقد (١٣) توارث المسلمون (١٤) (بالهلف) (١٥) في صدر الإسلام

وتأوله (١٦) بحضر الظلماء في قوله تعالى : (والذين عاقدت (١٧) أيمانكم -

فأتوهم تصيبهم) (١٨) ثم نسخ التوارث بالهلف بقوله تعالى : (وأولوا الأرحام -

بعضهم أولى ببعض) (١٩) .

(١) ج : فيتوارثوا ويقتلوا

(٢) ب : فيصير

(٣) ج : المطيبين

(٤) عبدالله بن جدعان : عبدالله بن جدعان التيمي القرشي ، أحد الأجواد -

المشهورين في الجاهلية ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة .

(الأعلام ٢٠٤/٤)

(٥) ب : ومعونة

(٦) الملهوف : المظلوم يستغيث (المصاح ١٤٢٩/٤ مختار الصحاح ٦٠٦)

(٧) ب و ج : عليه السلام

(٨) ج : المطيبين

(٩) ب : وما زاد

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وفي ج : يسرى

(١٢) انظر: البداية والنهاية ٩٢١/٢ بلغظ: (شهدت مع عمومى حلف المطيبين ،

فما أحب أن أنكته - أو كلمة نحوها - وأن لى حمر النعم) وكشف الأستار عن

زوائد البزار ٣٨٧/٢ تفسير ابن كثير ٢/٢٧٣ .

وفي كشف الأستار : اجتمع بنو هاشم وبنو زهرة وتيم في دار عبدالله بن

جدعان في الجاهلية وجعلوا طيبا في جفنة وغمسوا أيديهم فيه وتحالفوا على

التناصر والأخذ للمظلوم من الظالم فسموا المطيبين .

(١٣) في الأصل : وفيه . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج

(١٤) ب : المسلمين

(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٦) ج : وتأول

(١٧) " عاقدت " من قرأة نافع ، وقرأة غيره " عقدت " . تفسير القرطبي ١٦٥/٥

(١٨) سورة النساء ٣٣ (١٩) سورة الأنفال ٧٥

(٣) فأما تحمل العقل بالهلف : فالذى (١) عليه الشافعى (٢) وأبو حنيفة
وجمهور الفقهاء (٤) : أن الهلف لا يتعاقلون (٥) إلا أن يكونوا متناسبين ،
فيتعاقلون بالنسب (٦) (دون الهلف .
وحكى عن مالك بن أنس (٧) ومحمد بن الحسن (٨) : أن الهلف -
يتعاقلون بالهلف) (٩) وإن لم يتناسبوا .
استدلالاً بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم (أنه قال) (٩) :
(ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل ، وأنا والله عاقله) (١٠)
وانما قال ذلك لأن خزاعة (١١) وبنى كعب (١٢) كانوا هلفاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهلفاء بنو هاشم ، فتحمل (١٣) العقل عنهم بالهلف مع التباعد
فى النسب .

والدليل عليهم (١٤) قوله تعالى : (وأولو الأرحام بعضهم أولى
ببعض) (١٥) فكان على عمومهم فى اختصاصهم بأحكام النسب .

- (١) ج : ما أرى
(٢) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٣) لم أجد ما ذكره الإمام الماوردى فى كتب الأحناف ، وإنما الذى عليه أبو
حنيفة أن الهلف يعقل . انظر : فتح القدير ٤٠٥/١٠ البحار الرائدة ٤٥٧/٨
النهاية ٢٢٩/٤ البناية ١٦٢/٨ ، ٣٩٤/١٠ حاشية الباحث ٧٠/٤)
(٤) المغنى ٣٩٢/٨ البحار الزخار ٢٥٥/٦ تفسير ابن كثير ٢٧٤/٢
(٥) فى الأصل : يتعاقلون - بدون " لا " . وفى ج : لا يتعاقلهم .
والصحيح ما أثبتناه
(٦) ب : بالهلف . وفى ج : فيتعاقلهم النسب
(٧) لم أقف على هذه المسألة القرعية عند الإمام مالك فيما تيسر لى من
المراجع المالكية . والله أعلم
(٨) انظر : المراجع الحنفية السابقة
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٠) ب : عاقلته . والحديث سبق تخريجه ص ٢٣٦
(١١) خزاعة : هم بنو عمرو بن ربيعة بن عمرو بن عامر وهو أول من غير دين -
(١٢) ب : وبنى كعب . - إبراهيم (الروض الأنف ٢٨٢/١)
بنو كعب : هم بطن من خزاعة وهم بنو كعب بن عمرو بن ربيعة
(نهاية الأرب ٤٠٦ الأنساب ٤٤٣/١٠ الباب ١٠١/٣)
(١٣) ج : فحمل
(١٤) ج : عليه
(١٥) ج : بزيادة " فى كتاب الله " . سورة الأنفال ٧٥

وروى أن علي بن أبي طالب عليه السلام (١) أراد (٢) أن يحالف رجلا فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال: (لا حلف في الإسلام) (٣) أي لا حلف له .

لأن (٤) الحلف إن كان على محمية كان باطلا ، وإن كان على ناعة فدين الإسلام يوجبها فلم يكن للحلف (٥) تأثير (٦) .

ولأن عقود المناكح (٧) تؤكد من الحلف ، ثم لا توجب تحمل العقل فكان الحلف أولى أن لا يوجبه (٨)

وأما تحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقل خزاعة : فمنه ثلاثة أجوبة (٩) :

أحدها : أنه تحمل عقلهم تفصيلا لا وجوبا

والثاني : يجوز أن يكون تحمله (١٠) عنهم حين كان المسلمون في صدر

الإسلام يتوارثون بالحلف .

والثالث : أن معنى قوله " وأنا والله عاقله " (١١) : أي أحكم (١٢) بعقله .

وأما الحديد فهو : أن (القبيلة) (١٣) (القبيلة) (١٤) الحد تمدد -

نفسها عند ضعفها عن (١٥) المحاماة في (١٦) جملة قبيلة كثيرة الحد قومية

(١) ب : رثوان الله عليه . وفي ج : كرم الله وجهه

(٢) ج : أنه أراد

(٣) مسندا لإمام أحمد من حديث جبير بن مطعم ٨٣/٤ : (لا حلف في الإسلام ،

وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة)

وأما حديث علي رضي الله عنه فلم أقف عليه .

(٤) ج : ولأن

(٥) ج : للحالف

(٦) ب : للحاكم أثر

(٧) ج : المتناكح

(٨) ب : بزيادة " قياسا "

(٩) ب : أوجه

(١٠) ب : تحمل

(١١) ب : عاقلته

(١٢) ج : حكم

(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١٥) ب : من

(١٦) ج : من

الشوكة ليكونوا منهم في التناصر والتظافر ولا يتميزون (١) عنهم في سلم ولا -
حرب، أو ينافر (٢). الرجل الواحد قومه فيُخرج (نفسه) (٣) منهم وينضم إلى -
غيرهم ويعدّ نفسه منهم (٤) فهذا أضعف الحلف (٥) لأن في (الحلف) (٣) أيماناً
ملتزمة وعقوداً محكمة ، وهذا استجارة (٦) وغوث (٧) ولم يتوارث به المسلمون مع
توارثهم بالحلف (٨) فكان أولى أن لا يوجب تحمل الحقل ، ولا أعرف تأثلاً بوجوب
عقله .

١٤٤ / ب

وأما الموالاة فهو: أن يتعاهد (٩) الرجلان (١٠) (لا) (٣) يعرف -
نسبهما على أن يحتزبا (١١) في النسب والنصرة ليعقل (١٢) كل واحد منهما عن
صاحبه (ويرثه) ، فهذا عقد فاسد على مذهب الشافعي وأكثر الفقهاء ، لا يوجب
توارثاً ولا عقلاً ، وأجازه أبو حنيفة (١٣) وقال: لا يرث واحد منهما صاحبه (١٤)
إلا أن يعقل عنه ، فإذا عقل عنه توارثا ، . والكلام فيه مذكور في التوارث
بالمولاة . وبالله التوفيق . (١٥)

-
- (١) ج : ولا يتميزوا
(٢) ب : يتنافر .
ناقره : خاصه (المعجم الوسيط ١٤٨/٢)
(٣) ما بين التوسين : لم يثبت في ج
(٤) ب : عنهم
(٥) ج : من الحلف
(٦) ج : استجار
(٧) ب : دعون . وفي ج : وبخوف
(٨) ب : الحلف
(٩) ب : جناية
(١٠) ج : رجلان
(١١) ب : بينهما على أن تمزجا
(١٢) ج : لعقل .
(١٣) فتح القدير ٢٢٨/٩ البحر الرائق ٧٧/٨
(١٤) ما بين التوسين : لم يثبت في ب
(١٥) المجموع ٥١٩/١٧ شامل ٦٧/٦ تهذيب الأحكام ٧٤/٤

باب عقل من لم يُعرف نسبه ، وعقل أهل النوبة

قال الشافعي (١) : وإذا كان الجاني نُوبياً (٢) فلا عقل على أحد من النوبة (٣) حتى يثبتوا أنسابهم إثبات أهل الإسلام ، وكذلك (كل) قبيلة أعجمية أو اللقيط (٥) أو غيره (٦)

وهذا قوله الشافعي رداً على بعض أهل العراق حيث زعم أن النوبى إذا جنى عقلت عنه النوبة ، وكذلك الزنجى (٧) ومائر الأجناس ، يعقل عنهم من حضرم من أجناسهم لأمرين :

أحدهما : أن نسبهم واحد

والثاني : أنهم يتناسرون بالجنس كما يتناسر العرب بالأنساب (٨)

وهذا خامس ، والجنس لا يوجب تحمل العقل إلا أن يثبتوا أنسابهم -

ويتحققوا من قاربهم (فيهما وبأغدهم) (٩) وإنما كان كذلك لأمرين :

أحدهما : أن العقل تابع للميراث ، والجنس لا يوجب التوارث ، فذلك (لا

يوجب) (١٠) تحمل العقل .

والثاني : قد (١١) يجمعهم اتفاق البلدان (١٢) واتفاق الصنائع كما يجمعهم ١/١٤٥

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ب : مؤمنًا .

النوبى : جيل من السودان (تاج العروس ٤٩٥/١ محيط المحيط ٩٢٢)

(٣) النوبة - بالضم ثم السكون وباء موحدة - وهي بلاد واسعة مريضة فى جنوبى مصر وهم نصارى ، أهل الشدة فى العيش ، أول بلادهم بعد أسوان يجلبون قبيبا عون بها . (مراصد الاطلاع ١٣٩٤/٢ معجم البلدان ٣٠٩/٥)

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : كان

(٥) ج : أو القبط

(٦) مختصر المزنى ١٤٢/٥ . وتامه : (فإن لم يكن له ولا يعلم فعلى المسلمين ، لما بينه وبينهم من ولاية الدين ، وأنهم يأخذون ماله إذا - مات)

(٧) الزنج : طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وجنوبيه ، وليس وراءهم عمارة ، قال بعضهم : وتمتد بلادهم من المغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر . (الأنساب ٣٠٩/٦ تاج العروس ٥٤/٢)

(٨) ب : بالإنسان

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : ومن بأعدهم

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(١١) ج : أنهم قد (١٢) ب : البلد

اتفاق الأجناس ، فلو جاز أن تعقل النوبة عن النبوى (١) لجاز أن يعقل أهل مكة عن المكي ، وأهل البصرة عن البصرى ، وكذلك أهل المنافع ، وهذا مدفوع (٢) بالاجماع ، فوجب أن يكون (الجنس) (٢) مدفوعاً بالحُجَاج ، وهكذا الحُجَم لا يعقل بعضهم عن بعض إلا بالأنساب المعروفة .

وكذلك اللقيط الذى لا يعرف له نسب ، لا يعقل عنه ملتقطه ولا

القبيلة التى تُبذ فيها واللقط (٤) منها .

وهكذا لو جنى رجل قرشى لا يعرف (من أى قرشى هو ، لم تعقل منه

قرشى كلها حتى) (٢) يُعرف من أى قبيلة هو (٥) من قرشى ، لأن أبا عبد قرشى إنما

يعقلون (٦) عنه عند عجز أقربهم نسباً إليه ، فإذا لم يعرف أقربهم إليه المجهول (٨) بنسبه فيهم : سقط تحمل عقله عنهم ، وصار جميع هؤلاء ممن (٧) لا عواقل لهم

بالأنساب ، فيعقل عنهم جماعة المسلمين (٩) من بيت مالهم ، كما يكون ميراثه

لو مات لهم (٢) لما يجمعهم من ولاية الدين ، كما يعقل عنه (١٠) مواليه

لما يجمعهم من ولاية الولاء (١١) .

-
- (١) ج : التورى .
 (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٣) ج : يقبل
 (٤) ب : واللقط
 (٥) ب : هى
 (٦) ج : يعقل
 (٧) ب : جميعهم من
 (٨) ج : ممن لا يعقل عنه
 (٩) ب : من المسلمين
 (١٠) ج : عنهم
 (١١) انظر : الأم ١٠٢/٦ شامل ٦٧/٦ تهذيب الأحكام ٧٤/٤

مسألة

قال الشافعي (١) : ومن انتسب إلى نسب فهو منه إلا أن يثبت بينة (٢)

بخلاف ذلك، ولا (٣) يذهب (٤) (نسب) (٥) بالسماع (٦) .

اختلف أصحابنا في تأويل هذه المسألة على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي حامد الاسفرايني (٧) وطائفة - : أنها محمولة على

دعوى النسب الخاص ، وهو الواحد يدعى أبا فيقول : " أنا ابن فلان " ، (فإن) (٥) ١٤٥ ب

اعترف له بالأبوة (٨) (ثبت) (٥) نسبه ، أو يدعى الواحد ابنا فيقول : " هذا

ابني " فإن اعترف (له) (٩) بالبنوة (١٠) ثبت نسبه وصار جميع من ناسبهما -

عواقل لكل واحد منهما .

فإذا ادعاه (١١) رجل أقر أنه ولده (١٢) : لم يقبل دعواه بحسب

لحقه بالأول إلا ببينة (١٣) تشهد له أنه ولد على فراشه ، فيلحق به ، لأن -

البينة (١٤) بالفراش أقوى من لحقه بمجرد الدعوى (١٥)

ولو (١٦) شهدت البينة (له) (٥) بأنه (١٧) ابنه ولم تشهد (١٨) له

بالفراش : لم يحكم (له) (٩) بنسبه وكان لا حقا بالأول ، سواء (١٩) صدقه الولد (٢٠)

(١) ب : بزيادة " رحمه الله "

(٢) ب : منه

(٣) ب : فلا

(٤) ج : يدفع

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٦) مختصر المزني ١٤٢/٥

(٧) أبو حامد الاسفرايني : سبقت ترجمته

(٨) ج : فإن اعترف به أنه أبي

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١٠) ج : بالأبوة

(١١) في الأصل : دعاه . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(١٢) ج : أقر أنه ولد

(١٣) ب : ببينة

(١٤) ب : لحوق . وفي ج : ولأن لحوق البينة

(١٥) ب : والدعوى - بدون " بمجرد "

(١٦) ج : وإن (١٩) ب : سوى

(١٧) ج : أنه (٢٠) ج : الأول

(١٨) ج : يشهد

أولم يصدقه ، لأن لحوقه بالأول يمنع من نفيه (١) عنه إلا بما هو أقوى منه ،
وليس في هذه البينة زيادة قوة إلا أن تشهد بالفراش ، وإلا فشهادتها منسوبة
إلى السماع ، وقد قال الشافعي (٢) : لا يدفع نسب بالسماع (٣) . فهذا حكم
تأويلها على الوجه الأول .

والوجه الثاني - وهو قول أبي إسحاق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة (٤) وأكثر
أصحابنا : أنها محمولة على دعوى النسب العام ، وهو أن يدعى الرجل أنه من
قريش ، (وقريش) (٥) تسمع دعواه ولا تنكره ، أو يدعى (٦) أنه من بني هاشم (٧)
وبنو هاشم يسمعون ولا ينكرونه : فيحكم بنسبه فيهم بإقرارهم على دعوى -
نسبهم ، وبمثل هذا ثبت (٨) أكثر الأنساب العامة (٩) . فإن تجرد من أنكر
نسبه ونفاه عنهم وقال لست منهم : لم يقبل نفيه له (١٠) ، ولو شهد أنه ليس
منهم لأن الشهادة على مجرد النفي لا تنجح .

١/١٤٦

وقال مالك (١١) : إذا شاع هذا القول ونازع حكمه به ونفيته عنهم .
وهذا خطأ ، لأن انتشار القول محكوم به في ثبوت الأنساب غير (١٢)
محكوم (به) (١٣) في نفيها ، لأن القول المنتشر (١٤) في الأنساب كالبينة ،

-
- (١) ج : ثنية
(٢) ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(٣) ج : ينسب السماع
(٤) أبو إسحاق وأبو علي بن أبي هريرة : سبقت ترجمتهما
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : أو يدعيه
(٧) بنو هاشم : بطن من قريش من العدنانية ، وهم بنو هاشم بن عبد مناف ،
واسمه عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب
بن فهر بن مالك بن النضر بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر .
(نهاية الأرب ٤٣٥ معجم قبائل العرب ١٢٠٧/٣ اللباب ٣٨٠/٣)
(٨) في الأصل : بينت . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج
(٩) ج : العام
(١٠) ب : لم يقبل بينة - بدون " له "
(١١) لم أقف على هذه المسألة فيما تيسر لي من المراجع المالكية .
والله أعلم
(١٢) ج : وغير
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٤) ب : السير .

والبينة تسمع من (١) النسب، ولا تسمع على مجرد النفي ، فكذلك شائع الخبر (٢) ويكون على لحوقه بهم حتى (٣) تشهد بينة على (٤) أنه من غيرهم ، وُلد على فراش أحدهم ، ولا تقبل شهادتهم بالسماع أنه من غيرهم بحد لحوقه بهم وهو معنى قول الشافعي (٥) : " ولا تدفع نسب (بالسماع) (٦) " . والله أعلم (٧)

مسألة

قال الشافعي (٨) : وإنا حكمنا على أهل العهد ألزمتنا عواقلهم الذين (٩) تجرى عليهم أحكامنا ، فإن كانوا أهل حرب لا تجرى عليهم أحكامنا : ألزمتنا الجاني ذلك ولا نقضى على أهل دينه إلنا لم يكونوا عصبة له (ولا يرثونه) (٦) ولا على المسلمين ، لقطع الولاية (١٠) بينهم ، وأنهم لا يأخذون ماله على الميراث ، وإنما يأخذونه (١١) غنيًا (١٢)

-
- (١) ج : فى
(٢) ج : شائع يسمع فى النسب والخبر
(٣) ج : وحتى
(٤) ج : عادله
(٥) ب و ج : بزيادة " رحمه الله "
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٧) انظر : الأم ١٠٢/٦
(٨) ب : بزيادة " رحمه الله " وفى ج : رضى الله عنه
(٩) ب : الدعوى - بدون " تجرى " . وفى ج : الذى
(١٠) ج : الولاء
(١١) ج : يأخذه
(١٢) مختصر المزنى ١٤٢/٥

إذا جنى الذمى فى دار الإسلام جناية خطأ فله حالتان :

إحداهما (١) : أن تكون له عاقلة من مناسبه

والثانية (٢) : (أن) (٣) لا تكون له عاقلة مناسبون (٤)

فإن كان له عاقلة من ذوى نسبه : لم يخل حالهم من أحد أمرين :

إما أن يكونوا مسلمين أو غير مسلمين .

فإن كانوا مسلمين : لم يعقلوا عنه كمال (٥) يرثوه ، لأن (٦) -

اختلاف الدين قاطع للموالة بينهم .

وإن كانوا كفارا غير مسلمين (فسوا) (٦) اتفقت أديانهم - فبكان ١٤٦/ب

القاتل وعاقلته/كلهم - أو اختلفت (٨) أديانهم - فكان (٩) القاتل يهوديا (١٠)

وعاقلته نمارى ، لأن الكفر كله (١١) ملة واحدة .

ولا يخلو حالهم من أحد أمرين : إما أن تجرى عليهم أحكامنا أو لا-

تجرى عليهم .

فإن (١٢) لم تجر عليهم أحكامنا لمقامهم (١٣) فى دار الحرب : كان

الجانى كمن (١٤) لا عاقلة له على ما سنذكره لانقطاع الموالة بين (١٥) أهل

الذمة (وأهل الحرب) (٧) واختلف فهم (١٦) فى التناصر وظهور ما بينهم (١٧) من (١٨)

التقاطع والتدابير ، ولهذا المنى لم يتوارثوا (١٩) ، فكذا (٢٠) لأجله لم يعقلوا (٢١)

(١) ب : أحدهما

(٢) فى الأصل : والباقى . والأوفق ما أنبتناه .

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب و ج

(٤) ج : مناسبين

(٥) ج : لا

(٦) ج : ولان

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٨) ج : واختلف

(٩) ب : وكان

(١٠) ج : يوديا

(١١) ب : دار

(١٢) ب : ولان

(١٣) ب : بما منهم . وفى ج : لا منهم

(١٤) ب : مما

(١٥) ب : من

(١٦) ج : واختلف

(١٧) ب : منهم

(١٨) ج : فى

(١٩) ج : لم يوارثوا

(٢٠) ب و ج : وكذلك

(٢١) ب : يعقلون

وإن جرت أحكامنا على عاقلته لكونهم (١) من أهل ذمة (٢) : حكمنا .
عليهم بالعقل .
وقال أبو حنيفة (٣) : لا يعقلون عنه (٤) وإن شاركوه في النسب ، -
ووافقوه في الذمة (٥)
(٦)
احتجاجاً بأنهم مقهورون بالذمة (٦) ولا يتناصرون فيها ، فبطل -
التعاقل بينهم لهذا التناصر منهم .
وهذا خطأ ، لأن ثبوت الأنساب التي يتوارثون بها توجب (٨) تحصيل
العقل (بها) (٩) كالمسلمين ، وهم (١٠) يتناصرون على الباطل ويتناصرون
على الحق ، كذلك المسلمون (١٢)

-
- (١) ب : بما منهم . وفي ج : لأنهم
(٢) ب و ج : ذمته
(٣) والذي عليه الأحناف : أنهم يعقلون عنه . ففي المبسوط ١٣٣/٢٧ : (وإن
كان لأهل الذمة عواقل معروفة يتعاقلون بها ، فقتل أحدهم قتيلاً خلاً ،
فحديثه على عواقلهم بمنزلة المسلم لأنهم التزموا أحكام الإسلام في -
المعاملات ، ومعنى التناصر الذي يبنى عليه العقل يوجد في حقهم كما -
يوجد في حق المسلمين) فتح القدير ٤٠٢/١٠ - ٤٠٣ البحر الرائق ٤٥٧/٨
تبيين الحقائق ١٨٠/٦)
(٤) ب : عنده
(٥) ب و ج : الذمة
(٦) ب : ينهرون بالدم .
(٧) ج : لا يتناصرون
(٨) ب : وجب
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٠) ب : ولا
(١١) ب : ويتناصرون
(١٢) ج : المسلمين

فصل

وإن (١) لم يكن للذمى عاقلة مناسيون (٢) : وجبت الدية فى ماله - ولم يعقل عنه (أهل دينه) (٣)

(٦) (وقال بعض العلماء (٤) : يعقل عنه) (٥) أهل جزيرته الذين فى كُورته لأنهم شاركوه فى ذمته (٧) وحريرته (٨) ، كما يتحمل المسلمون عن المسلم (٩) وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن المسلمين قد جمعهم الحق فصحت موالاتهم (عليه) (٥) ، وهو لا ١/١٤٧ جمعهم الباطل فبطلت (١٠) موالاتهم فيه .

والثانى : أن المسلم لا يعقل عنه أعيان (١١) الأجنب ، فكان (١٢) أولى أن لا يعقلوا عن (١٣) الذمى

فإن قيل : فهلا كانت جنايته فى بيت مال المسلمين (١٤) لأن ميراثه يصير إلى بيت مالهم ؟

قيل : إنما صار ميراثه إلى (بيت) (٥) المال فيثا ولم يصر (إليه) (٥) إرثا (١٥) فلذلك لم يعقل عنه (١٦) ، وعقل عن المسلم (١٧) لأن ماله صار إليه إرثا . (١٨)

-
- (١) ب : فإن
(٢) ب : متناسيون
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل . والأوفق إثباته وهو موافق لنسخة ج .
(٤) ج : وقال مالك . انظر : حاشية الدسوقي ٢٨٣/٤
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٦) كورته : مدينته . (المصاح ٨١٠/٢ المصباح المنير ٥٤٢/٢)
(٧) ج : ديته
(٨) فى الأصل : جرته . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب و ج
(٩) ج : يحمل المسلمين عن المسلمين
(١٠) ب : فبطل
(١١) ب : أعيار
(١٢) ج : وكان
(١٣) ب : على
(١٤) ج : بيت المال - بدون "المسلمين"
(١٥) ب : أرثا
(١٦) قيل : فيه قولان : قول : لا يتحملها بيت المال ، وقول : يتحملها .
انظر : روضة الطالبين ٣٥٤/١ . قلت : والثانى هو الأنصف للمجنى عليه
لثلا يهدر دمه هدرا . (١٨) انظر : الأم ٤٠/٦ مغنى المحتاج ١٩/٤
(١٧) ج : عقل عن المسلمين . المجموع ٥٢٢/١٧ الثامل ٦٧/٦

فصل

وإذا استرسل سهم (١) اليهودي خطأ على رجل ثم أسلم اليهودي قبيل وصول السهم ثم وصل فقتل : لم يعقل عنه عصباته (٢) من اليهود ، لوصول السهم بعد إسلامه (٣) ولم يعقل عنه عصبته من المسلمين ليهوديته عند إرساله وتحمل الدية في ماله .

(٤) ولو قطع يهودي يد رجل ثم أسلم ، ومات المقطوع : عقلت عنه عصباته من اليهود دون المسلمين ، لحدوث الجناية في يهوديته وإن استقرت بعد إسلامه ولذلك سقط (٥) عنه القود بإسلامه ، وخالف القطع إرسال (٦) السهم (لوجود الجناية مع القطع وحدوثها بعد إرسال السهم) (٧) وهكذا لو كان القاطع مسلماً فارتد (٨) عن الإسلام ، ومات المقطوع : عتل عنه عصباته (٩) من المسلمين (١٠) لإسلامه عند جنايته . والله أعلم (١١)

-
- (١) ب : فإذا استرسل منهم
(٢) ب : صيانة . وفي ج : عصابه
(٣) ب : سلامته
(٤) ب : عقله عنه صيانة . وفي ج : عصابه
(٥) ج : فذلك لم يسقط
(٦) ج : بإرسال
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٨) ب : وارتد
(٩) ج : عصابه
(١٠) ب : صيانة المسلمون
(١١) الأم ٤٠/٦ المذهب ٢١٤/٢ روضة الطالبين ٣٥٢/١ ، ٣٥٤ المجموع ٥٢٢/١٧
الشامل ٦٧/٦ تهذيب الأحكام ٧٤/٤

باب وضع الحجر حيث لا يحوز وضعه ، وحفر البئر وميل الحائط

قال الشافعي (١) : ولو وضع حجرا في أرض لا يملكها (٢) ، وآخر - ١٤٧/ب
حديثة ، فتعقل (٣) رجل بالحجر فوقه على الحديد فمات : فعلى واضع الحجر
الضمان (٤) (لأنه) (٥) كالدافع له (٦)
وأصل هذا الباب أن القتل إذا حدث عن سبب محظور (كان مضمونا ، وإن
حدث عن سبب مباح كان هدرا .

فإذا وضع رجل حجرا في أرض لا يملكها ، إما في طريق سابل (٧) أو في
ملك غيره فوضعه محظور (٥) فإن عثر به إنسان فمات : كان واضع الحجر ظامنا
لديته لحظر (٨) السبب المؤدى إلى قتله ، والقتل يضمن بالسبب كما يضمن
بالمباشرة .

ولو دفعه رجل على هذا الحجر فمات : كانت ديته على الداغ له لا -
على واضع الحجر ، لأن المباشرة (٩) أقوى من السبب (١٠) ، فإذا اجتمعا غلب
حكم المباشرة (٩) على السبب (١١)
ولو (١٢) كان صاحب الحجر وضعه في ملكه أو في ملك غيره (١٣) بإذنه
فعثر به إنسان فمات : فلا ضمان عليه ، ودية (١٤) العاثر هدرا سواء كان بصيرا

- (١) ج : بزيادة " رضاه لله عنه "
(٢) ب : أرض مالكيها
(٣) ب : فعقل .
تعقل الرجل : ثنا ما فوضعهما على الورك - أي عثر .
(ترتيب القاموس المحيط ٢٧٨/٣ محيط المحيط ٦٢١)
(٤) ج : الدية
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٦) مختصر المزن ١٤٣/٥
(٧) سابل : مسلوكة (المعجم الوسيط ٤١٧/١ محيط المحيط ٣٩٤)
(٨) ب : بحظر
(٩) ج : المباشر
(١٠) ب : النسب
(١١) ب : اجتمعنا عليه حكم بالمباشرة على النسب
انظر : الاشباه والنظائر ١٦٢ الأنوار لأعمال الأبرار ٤٣٦/٢
(١٢) ب : لو (١٣) ب : غير ملكه (١٤) ب : ودونه

(أو ضرباً) (١) دخل (٢) بلّذن أو غير^{الذن} (٣) لإباحة (٤) السبب المؤدى إلى قتله .

فإذا تقرر هذه المقدمة : فمسألة المسألة في رجل وضع حجراً في أرض لا يملكها ووضع آخر حديدة بقربه (٥) في الأرض التي لا يملكها فمثر رجل بالحجر فوقع على الحديدة فمات : فضمن دية على واضع الحجر دون واضع الحديدة لأن وقوعه على الحديدة بحثرة الحجر فمار واضعه كالدافع له فوجب أن يكون فامنا لديته ، كما لو دفعه عليها .

وقال أبو القياض من أصحابنا البصريين : إن (٧) كانت الحديدة سكيناً ١/١٤٨ قاطعة : فالضمن على واضعها دون واضع الحجر (وإن كانت غير قاطعة : فالضمن على واضع الحجر) (٨) لأن السكين القاطعة (٩) موحية (١٠) ، والحجر غير موح . وهكذا قال في رجل دفع رجلاً على سكين (١١) في يد قصاب (١٢) فاندبح بها : أن (١٣) دية على القصاب دون الدافع ، وهذا القول معلول لأن الدفع مباشرة يضمن (١٤) بها المدفوع ، سواء ألقاه على موح أو غير (١٥) موح .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٢) ب : أدخل
 - (٣) ب و ج : أو بغير
 - (٤) ب : لا يأخذ
 - (٥) ب : بقربها
 - (٦) أبو القياض : محمد بن الحسين بن المنتصر البصري ، تفقه على القاضي أبي حامد المزوروني ، وأخذ عنه الميمري شيخ الماوردي .
 - ب . وتوفي في حدود سنة ٣٨٥ هـ . (طبقات الشافعية للأسيوطي ١/١٩٢ طبقات الفقهاء)
 - (٧) ب : لأن - للشيرازي ١١)
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٩) ب : القاطع . ولم يثبت في ج
 - (١٠) موحية : مسرعة (المصباح المنير ٢/٦٥٢)
 - (١١) ب : لو قال في رجل وقع على رجل سكين
 - (١٢) القصاب : الجزار (الإقناع ٢/١٢١٠ المصاح ١/٢٠٣)
 - (١٣) ج : فإن
 - (١٤) ب : الدافع مباشرة فضمن
 - (١٥) ب : وغير

ولو عثر بالحديدة فوقع على الحجر فمات : كان ضمانه (١) (على) (٢)
 واضح الحديدة دون واضح الحجر، لأنه قد مار صاحب (الحديدة كالداغح له ،
 ولو كان صاحب) (٣) الحجر غير متعدد بوضعه وما حب الحديدة (متعديا فعثر رجل
 بالحجر (٤) فوقع على الحديدة فمات (٥) : ضمنه واضح الحديدة) (٣) دون واضح
 الحجر لأن وضع (٦) الحجر مباح فمات الجناية منسوبة (٧) إلى واضح الحديدة
 لتعديه ، وبطل (٨) التحليل بالدفع الملقى لخروجه (٩) عن التعدي والحظر .
 وهكذا لو برزت (١٠) بنكة (١١) من الأرض فعثر بها هذا المار فسقط
 على الحديدة الموضوعة بغير حق فمات (١٢) : ضمن واضعها ديتته لأن بروز البنكة
 التي عثر (١٣) بها لا توجب الضمان (١٤) فأوجب وضع الحديد (١٥)

-
- (١) ب : ضامنه
 (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (٤) ب : بالحديدة
 (٥) ب : الحجر ومات
 (٦) ج : واضح
 (٧) ج : مضمونة
 (٨) ب : وحل
 (٩) ج : بخروجه
 (١٠) ب : ورث
 (١١) البَنَك : المصطبة وكل ما كان مرتفعا عما حوله (محيط المحيط ٥٦)

- (١٢) ب : بعد حتى مات
 (١٣) ج : يعثر
 (١٤) ج : بالضمان
 (١٥) في الأصل : الحجر . والصحيح ما أثبتناه
 انظر : المذهب ١٩٤/٢ الأنوار لأعمال الأبرار ٤٣٥/٢ روضة الطالبين -
 ٣٢٤/٩ الشامل ٦٨/٦ البيان ٧٢/٨ المطلب الحالي ٢٤٤/٢٢

فصل

ولو أخرج (١) طينا من داره لهدم أو بناء ليستعمله حالا (٢) بعد
حال فعثر به بعض (٣) المارة فسقط ميتا : نظر ، فإن كان الطريق (ضيقا
أو الطين كثيرا : فهو متعدد بوضعه فيه ، فيكون ضامنا لديمته ، وإن كان
الطريق (٤) واسعا والطين قليلا وقد عدل به عن مسلك المارة إلى فناء داره :
لم (٥) يضمن ، لأنه (غير متعدد به ولا يجد الناس من مثله بندا (٦) ١٤٨ ب
وقال بعض أصحابنا : يضمن لأنه (٤) مباح بشرط السلامة ، فإنما أفضى
إلى التلف (ضمن) (٤) كتأديب المعلم .
وهذا فاسد ، لما فيه من التسوية بين المباح والمحظور (٧) مع
وضوح (٨) الفرق بينهما .

-
- (١) ج : خرج
(٢) ج : استعمله حالة
(٣) ج : وعثر به بعين .
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ج : ولم
(٦) ج : ولا يجد الناس بدا منه من مثله ابدا
(٧) ج : المحظور
(٨) ب : وقوع

فصل

ولو رش ما ٤ في طريق سابل فزلق فيه بعض المارة فسقط ميتا : ضمن
ديته لحدوته (١) عن سبب محذور .

وهكذا لو ألقى في الطريق قشور بطيخ (٢) أو فاكهة عند أكلها فزلقت
بها إنسان فمات : ضمنه لما ذكرنا .

ولو بال دابته في الطريق فزلق (٣) إنسان فمات : فإن (٤) لم يكن
معه : لم يضمن ، كما لو رمحت (٥) برجلها وليس (٦) صاحبها معها : لم يضمن ،
لقول (٧) النبي صلى الله عليه وسلم : (جرح) (٨) العجما ء جبار (٩) يحنى . .
البييمة .

وإن كان (١٠) صاحبها حين بالته معها : ضمن ما تلف بزلق بولها (١١)
سواء كان (١٢) راكبا أو قائدا أو سائقا ، لأن يده عليها . فجري (١٣) بولها في
الطريق مجرى بوله الذي يلزمه ضمان ما تلف (به) (١٤)

-
- (١) ب : بحدوته
(٢) ج : قشر بطيخه
(٣) ج : في طريق فزلق ببولها
(٤) ب : وإن
(٥) ب : رعت .
رمحت : ضربت برجلها (المصاح ١/٣٦٢ الإفحاح ١/٢٩١ المصباح المنير ١/٢٣٨)
(٦) ج : ليس
(٧) ج : بتبول
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٩) ج : جاز .
أخرجه مسلم ٢٢٥/١١ بلفظ : (العجما ء جرحا جبار ، والبئر جبار ، والمعدن
جبار ، وفي الركاز الخمس) والبخاري ٣/٣٦٤ والترمذي ٤/٦٢٨
العجما ء : كل حيوان سوى الآدمي ، وسميت البييمة عجما ء لأنها لا تتكلم
والجبار : بضم الجيم وتخفيف الباء : الهدر
والركاز : دفن الجاهلية (شرح مسلم ٢٢٥/١١)
(١٠) ج : فإن كانت (١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١١) ب : بزلتها
(١٢) ج : بزيادة " صاحبها " انظر : معنى المحتاج ٤/٨٧ المذبذب ٦/١٩٥
(١٣) ب : فجري مجرى المجموع ١٧/٣٨٨ البيان ٨/٧٢
شرح مسلم ٢٢٥/١١

مألة

قال الشافعى (١) : ولو حفر فى صحراء أو فى طريق واسعة محتملة (٢)

(بشرى) (٣) فمات بها (٤) إنسان (٥) .

وتفصيل هذا (٦) : أنه إذا حفر بشرى لم يخل حاله فى حفرها من أحد

أربعة أقسام :

أحدها : أن يحفرها فى ملكه

والثانى : أن يحفرها فى ملك غيره

والثالث : (أن يحفرها) (٣) فى الموات

والرابع : أن يحفرها فى طريق سابل (٧)

فأما القسم الأول - وهو أن يحفرها فى ملكه - فهو مباح ، ولا ضمان

عليه فيما (٨) سقط فيها من بهيمة أو إنسان بصير أو ضير (٩) (سواء) (١٠) كان ١/١٤٩

الدخول بأمر (١١) أو غير (١٢) أمر إذا كانت ظاهرة ، ولكن (١٣) لو حفر بشرى

فى ممر داره (١٤) وغطاه عن الأبحار ودخل إليها من سقط فيها فمات : فلا -

يخلو حال الداخل من ثلاثة أحوال :

أحدها : (أن يدخلها) (١٠) بخير أمر فهو متعدد بالدخول ، ونفسه (١٥) هدر .

والحال الثانية : أن يكرهه (١٦) الحافر على الدخول : فيضمن دية لتعديه -

بإكراهه (١٧) على الدخول .

(١) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) ب : واسع / ^{محتمل} وفى ج : واسع متحمل

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(٤) ج : به

(٥) مختصر المزنى ١٤٣/٥

(٦) ج : ذلك

(٧) ب : سابلة

(٨) ب : فلما . وفى ج : فما

(٩) ج : ضير

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب (١٥) ب : نفسه

(١١) ج : بأمر له (١٦) ج : يكون

(١٢) ب : بلذن أو بغير (١٧) ب : بالكراهة .

(١٣) ب : ولأن وفى ج : بتعديه بالكراهة

(١٤) ب و ج : لو حفر فى ممر داره بشرى

والحال الثالثة (١) : أن يدخلها مختارا بإذن الحافر، فإن أعلمه بها : فلا -
 ضمان (٢) عليه . وإن لم يعلمه (بها) (٣) وهو بصير ولها آثار تدل -
 عليها : فلا ضمان عليه ، وإن لم تكن لها آثار أو كان (٤) لها آثار والداخل
 أعمى : ففي وجوب الضمان قولان :
 أحدهما - وهو الأظهر المنصوص عليه - : أنه لا ضمان (عليه) (٥) ، وتكون
 نفس الواقع فيها هدرا (٦) لأنه دخل باختياره (٧) والحفر (٨) مباح .
 والقول الثاني : يضمن الحافر دية الواقع تخريجا (٩) من (١٠) أحد قوليه
 فيمن سم (١١) طعاما وأذن في أكله (١٢) .

فصل

وأما القسم الثاني (١٣) - وهو أن يحفر بشرافي ملك (١٤) غيره : فهو
 على ضربين :
 أحدهما : أن يحفره (بإذن) (١٥) المالك : فلا ضمان فيما سقط فيها على الحافر
 ولا على المالك ، لأن كل واحد منهما غير متعدي، ويخرج الحافر (١٦) بالإذن من
 عواقب الحفر .

-
- (١) ج : الثالث
 (٢) ب : فالضمان
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٤) ج : وكان
 (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (٦) ب : هدرا
 (٧) في الأصل : باختيار . والأوفق ما أثبتناه .
 (٨) ج : والحفرة
 (٩) ب : وخرجوا . وفي ج : تخرجا
 (١٠) ج : في
 (١١) ب : بتحريم - بدل قوله " فيمن سم "
 (١٢) روضة الطالبين ٣١٦/٩ المبذب ١٩٤/٢ الأنوار لأعمال الأبرار ٤٣١/٢
 المجموع ٢٨٢/١٧ شامل ٦٨/٦ البيان ٧٢/٨
 (١٣) ج : الثالث (١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . وفي ج
 (١٤) ب : مال . وفي ج : بأمر . والصحيح ما أثبتناه .
 (١٦) في الأصل : الحاقه والصحيح ما أثبتناه .

والضرب (١) الثاني : أن يحفرها بخير إذن مالكتها ، فالخافر (٢) متعدد بخبرها وهو الخاف من لما تلف فيها من إنسان أو بهيمة ، سواء قدر المالك على سدها أو لم يقدر ، لخروجه (٣) عن عدوان الخافر .

فإن أراد الخافر أن يُطْمَأ (٤) ليبراً من ضمانها : أخذ المالك - ١٤٩ / ب
بتمكينه من طمها (٥) ليبراً من ضمان ما (٦) سقط فيها ،
فإن أبرأه المالك من الضمان ففيه وجبان :
أحدهما : أنها براءة باطلة لتقدمها على الوجوب ، فعلى هذا يؤخذ بتمكين
الخافر من طمها (٧)

والوجه (٨) الثاني : يبرأ ، ويكون الإبراء جارياً (٩) مجرى الإذن بالخفر (١٠)
(فعلى هذا يمنح الخافر من طمها) (١١) .

-
- (١) ج : الضرب
(٢) ب : والخافر
(٣) ب و ج : بخروجه
(٤) ج : يطمها
يطمها : يدفننها ويسويها (مختار الصحاح ٣٩٨ محيط المحيط ٥٥٧
ترتيب القاموس المحيط ٩٩/٣)
(٥) أي لا يمنعه المالك من طمها بل يمكنه من طمها .
(٦) ب : من
(٧) يعني عليه أن يمكن الخافر من طمها
(٨) ب : ولو خفر
(٩) ب : جار
(١٠) ب : بالخفر في الموات
(١١) ما بين القومين : لم يشب في ب
انظر : مخني المحتاج ٨٤/٤ روضة الطالبين ٣١٧/٩ المجموع ٣٨٢/١٧
الأنوار لأعمال الأبرار ٤٣٢/٢ الشامل ٦٨/٦

(فصل)

وأما القسم الثالث - وهو أن يحفرها (١) في الموات : فهذا على (٢)

ضربين :

أحدهما : أن يحفرها لنفسه ليملكها (٣) فيمكن (٤) ويصير مالكاً لها بالإحياء (٥)

(وسواءً) (٦) أن فيه (٧) الإمام أو لم يأذن ، لأن إحياء الموات

لا يفتقر إلى إذنه ، ولا يضمن ما سقط فيها ، كما لا يضمنه فيما (٨) حفره (٩) في ملكه لأنه في الحالين مالك .

والضرب الثاني : أن يحفرها لينتفع هو والسابلة بمائها ولا يملكها فينظر :

فإن أذن (له) (١٠) الإمام فحفرها : فلا ضمان عليه فيما سقط فيها

لقيام الإمام بعموم المصالح ، وإذنه حكمٌ بالإبراء .

وإن لم يأذن (له) (١٠) الإمام في حفرها ففي ضمانه قولان :

أحدهما - وبه قال في القديم - عليه الضمان ، وجعل إذن الإمام شراً في

الجواز لأنه أحق بالنظر في عموم المصالح من الحافر .

والقول الثاني - وبه قال في الجديد - أنه (١١) لا ضمان عليه ، لأن المباح (١٢)

لا يفتقر إلى إذن الإمام ، والمحذور (لا) (١٠) يستباح بإذنه (١٣) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : فعلى

(٣) ب : ليبراً بها

(٤) ج : فيجوز

(٥) ب : ويصير مالكة . وفي ج : مالكة

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ب : له

(٨) ب : يضمن فيها

(٩) ج : حفر

(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١١) ج : أن

(١٢) ب : في المباح لأنه

(١٣) ب : إذنه

انظر : المذهب ١٩٤/٢ مغنى المحتاج ٨٣/٤ روضة الطالبين ٣١٧/٩

الشامل ٦٨/٦

فممل

وأما القسم الرابع - وهو أن يحفرها في طريق سابل: فهذا على ضربين: أحدهما: أن يضر حفرها بالمارة فيصير متعديا ويلزمه ضمان ما سقط فيها سواء ١/١٥٠ أذن (له) (١) الإمام (أو لم يأذن) (١) لأن إذن الإتمام لا يبيح - المحظورات

(والضرب الثاني) (٢): (أن) (١) لا تضر بالمارة لسعة الطريق وانحراف البئر عن جادة المارة، فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يحفرها لئتملكها، فهذا محظور، لأنه لا يجوز أن يملك طريق - السابلة (٣) فيلزمه ضمان (٤) ما سقط فيها

والضرب الثاني: أن يحفرها للارتفاق لا للملك، فإن لم يحكم رأسها وتركها مفتوحة: ضمن (ما سقط فيها) (١)، وإن أحكم رأسها واستأذن (٥) فيها الإمام: لم يضمن، وإن لم يستأذنه (٦) فيها: نفى وجوب ضمانه ثلاثة أوجه: أحدها - وهو قياس قوله في القديم - يضمن، لأنه جعل إذن الإمام شرطا في عموم الممالح

والوجه الثاني: لا (١) يضمن للارتفاق (٧) الذي لا يجد الناس منه بدا. والوجه الثالث: (أنه) (٢) إن حفرها لارتفاق كافة المسلمين بها، إماما (١) لشربهم (منها) وإمام المغيض (٨) مياه الأمطار إليها: فلا ضمان (٩) عليه.

-
- (١) ما بين القوسين: لم يثبت في ج
(٢) ما بين القوسين: لم يثبت في ب
(٣) ب: السابل - بدون "طريق"
(٤) ج: طريق
(٥) ب: وإن استأذن. وفي ج: فإن استأذن.
(٦) ب: يستأذن
(٧) ب: الارتفاق
(٨) في الأصل: المغيض. وفي ب: لفيض. والمحيط ما أثبتناه
مغيض الماء: مدخله في الأرض ومجتمعه. يقال: غاض الماء أي قل ونقص
وزعب في الأرض (المصباح المنير ٤٥٩/٢ ترتيب القاموس المحيط ٤٣٤/٣
محيط المحيط ٦٧٢ الإقطاع ١١٧/٢)
(٩) ب: والضمان

وإن حفرها (١) ليختص بالارتفاق بها الحسن داره أو لما (٢) مطرها : فعليه الضمان ، لأن عموم الممالح أوسع حكما (٣) من خصوصها .

(٤) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : (البئر جبار والمعدن جبار)

تأويلان :

أحدهما : المراد (٥) به الأخير (٦) في حفر البئر والمعدن إذا تلف كان هدرًا

والثاني : أن ما سقط فيها (٧) بعد الحفر هدر ، ولا يمنع أن يحمل على عموم الأمرين فيما استباح (٨) فثله وإن أريد به أحدهما لا اشتراكهما في المعنى (٩)

-
- (١) ب : في حفرها - بدون " وإن "
- (٢) في الأصل : لحشر داره أو الماء . والمحيط ما أثبتناه وهو موافق - للنسخة ب وج
- (٣) ب : حكوما
- (٤) الحديث سبق تخريجه ص ٤١٦
- (٥) ج : أن المراد
- (٦) ب : الآخر
- (٧) ج : فيهما
- (٨) ب : ستفتح
- (٩) انظر : المذهب ١٩٤/٢ روضة الطالبين ٢١٧/٩ المجموع ٣٨٢/١٧ - ٣٨٣
مغنى المحتاج ٨٤/٤ شامل ٦٨/٦

فصل

ويتفرع على ما ذكرناه (١) إن بنى مسجداً في طريق سابل ، فإن كان ١٥٠/ب
 مضرا بالمارة (٢) لضيق الطريق أو سعة (٣) المسجد : كان ظامناً لما تلف به
 من المارة . وإن (٤) لم يضر بهم ، فإن (٥) كان قد بناه (٦) بإذن الإمام :
 لم يضمن ، وإن بناه بغير إذنه : ففي ضمانه وجهان ، لأنه من عموم المصالح .
 ولو علق قنديلاً (٧) في مسجد فسقط على إنسان فقتله ، أو فرش (٨) فيه
 بارية (٩) أو حميراً فعثر به داخل إليه فخر ميتاً : فقد كان أبو حامداً لا سقراً يبنى
 يجريه (١٠) مجرى بناء المسجد ، إن كان بإذن الإمام ، لم يضمن ، وإن (١١) كان
 بغير إذنه : فعلى وجهين ، وخالفه سائر أصحابنا وقالوا : لا يضمن (وجهاً واحداً)
 سواء إذن (فيه) (٨) الإمام أو لم يأذن ، وهو الصحيح لكثرة في العرف
 وأن إذن الإمام (١٢) فيه يشق (١٣) .

- (١) ب : أكرمه . وفي ج : ذكرنا
 (٢) ج : بالمارة
 (٣) ب : أو لسعة
 (٤) ب : وإن كان
 (٥) ب : وإن
 (٦) ب : بنى
 (٧) قنديل : مصباح كالقوب في وسطه فتيل يملأ بالماء والزيت ويشعل ،
 وجمعه قناديل . (المعجم الوسيط ٢/٢٦٨ محيط المحيط ٢٥٨)
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٩) بارية : الحمير المنسوجة من القصب ، معرب (الإصطاح ١/٥٧٨)
 محيط المحيط ٦٠)
 (١٠) ج : فجرى به
 (١١) ج : فإن
 (١٢) ب : وإن الإذن من الإمام
 (١٣) قبالاً : بشتق . والأوفق ما أثبتناه .
 انظر : المذهب ٢/١٩٤ مغنى المحتاج ٤/٨٤ روضة الطالبين ١/٣١٨
 الأنوار لأعمال الأئمة ٢/٤٣٣ الشامل ٦/٦٦

فصل

وانذا استقر حفر البئر (بحق) (١) فوقه فيها واقع (٢) ووقع فوقه آخر

وحدث (٣) من ذلك موت : فهذا على (٤) خيرين :

أحدهما : أن يقع الثاني خلف الأول من غير جذب ولا دفع ، فإن مات الأول :
ثديته (على الثاني ، لأنه مات بوقوعه عليه ، وإن مات الثاني) (٥)

: ثديته هدر ، لأنه لا صنع لغيره في موته (٦) . وإن (٧) ماتا جميعا : وجبت

دية (٨) الأول على الثاني ، وكانت دية الثاني هدرا ، لما ذكرنا .

روى (٩) على بن رباح (١٠) اللخمي : أن بصيرا كان يقود أعمى فوقع

فـ بـر ووقع الأعمى فوق البصير فقتله ، فقضى عمر (١١) بعقل البصير على

الأعمى ، فكان الأعمى ينشد في الموسم ويقول :

أيها (١٢) الناس لقيت منكرا × هل (١٣) يعقل الأعمى الصحيح المبصرا

خرامعا كلاهما (١٤) تكسرا (١٥) .

١/١٥١

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٢) ج : رجل

(٣) ب : واحد

(٤) ب : فعلى - بدون " فهذا "

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . وهو ثابت في ب .

(٦) ب : قتله

(٧) ج : فإن

(٨) ب : دية - بدون " وجبت "

(٩) ج : وروى

(١٠) ب : بن أبي رباح . . .

على بن رباح : هو على بن رباح بن قمير بن القشيب بن ينيح - بضم

المثناة وفتح النون - اللخمي المصري - أبو عبدالله البصري ، روى عن

عمر بن العاص وأبي هريرة ومناوية بن أبي سفيان وغيرهم . اتفقوا على

نوشيقه . قال النسائي : ثقة . والمشهور فيه عُكَّى بالتمغير ، وكان -

يكره الفم ، ومات بأفريقية سنة ١١٤ هـ . (تهذيب التهذيب ٢/٣١٨)

تقريب التهذيب ٢/٢٤٨ الكاشف ٢/٢٤٨)

(١١) ج : بزيادة " رضى الله عنه "

(١٢) ب و ج : بأيها

(١٣) ج : أهل

(١٤) ب : فكلاهما

(١٥) الدارقطني ١٨/٣ بلفظ : (أن أعمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر بن . . .)

والضرب الثاني : أن يجذب الأول الثاني (١) فيقع عليه ، فإن مات الأول : كانت ديته هدرا ، وإن مات الثاني : كانت ديته كلها على الأول ، - بخلاف الضرب الأول ، لأن الجاذب هو القاتل ، والأول جاذب ، والثاني مجذوب فمأرا الأول ضامنا غير مضمون ، والثاني مضمونا غير ضامن (٢) ، - فعلى هذا لو وقع الأول ثم وقع عليه الثاني (٣) ثم وقع عليهما ثالث ، فإن كان وقوعهم (٤) من غير جذب ولا دفع : فدية الأول على الثاني - والثالث ، لأنه مات بوقوعهما (٥) عليه فاشتركا في ديته لا شتركا في تلفه - ودية الثاني على الثالث ، لأنه انفرد بالوقوع عليه فانفرد بديته ، - ودية الثالث هدر (٦) لأنه تلف من وقعته .

وإن جذب بعضهم بعضا ، فجذب الأول الثاني ، وجذب الثاني الثالث : فإذا ماتوا جميعا : كان موت الأول والثاني بفعل (قد اشتركا فيه ، وموت الثالث بفعل) (٧) لم يشاركهما فيه ، لأن (٨) موت الأول كان بجذبه للثاني (٩) وجذب الثاني الثالث ، (وموت الثاني بجذب الأول وجذب الثاني للثالث) (١٠) فمار (١١) الأول والثاني مشتركين في قتل أنفسهما يجب عليهما حكم المعتدلين

... الخطاب رضى الله عنه وهو يقول : أيها الناس لقيت منكرا × هل يعقل الأعمى الصحيح البصرا × خرامتا كلاهما تكبرا . وذلك أن الأعمى كان يقوده بصير فوقعا في بئر فوقع الأعمى على البصير فمات البصير ، فقضى عمر رضى الله عنه يعقل البصير على الأعمى (السنن الكبرى ١١٢/٨ تلخيص الحبير ٣٧/٤ . قال الحافظ : وفيه انقطاع .

- | | | |
|------|----------------|---------------------------------|
| (١) | ج | : الثاني |
| (٢) | ج | : ضامنا |
| (٣) | ج | : على الثاني |
| (٤) | ب | : وقعه |
| (٥) | ب | : بوقوعها |
| (٦) | ب | : هدرا |
| (٧) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ب |
| (٨) | ب | : قتيلا |
| (٩) | ج | : الثاني |
| (١٠) | ما بين القوسين | : لم يثبت في ب . وفي ج : الثالث |
| (١١) | ج | : فضمام |

وكان النصف (١) من دية كل واحد منهما هدرا ، لأنه في مقابلة فعله ، والنصف الآخر على عاقلة صاحبه ، فيكون على عاقلة الأول نصف دية الثاني ، وباقيها - هدرا ، وعلى عاقلة الثاني نصف (٢) دية الأول ، وباقيها هدرا (٣) .
فأما الثالث فهو مجذوب وليس بجاذب ، فتكون (٤) جميع ديته مضمونة ، لأنه مجذوب ١٥١ / ب ولا يضمن دية غيره ، لأنه ليس بجاذب ، وفيمن يضمن ديته وجهان :
أحدهما : يضمنها (الثاني) (٦) دون الأول ، لأن الثاني هو المباشر لجذبه (٧) والوجه الثاني : يضمنها الثاني والأول بينهما بالسواء (٨) ، لأن الأول لما جذب الثاني ، وجذب الثاني الثالث : مارا مشتركين في جذب الثالث ، فلذلك (٩) اشتركا في ضمان ديته .

وعلى هذا لو جذب الأول ثانيا ، وجذب الثاني ثالثا ، وجذب الثالث رابعا ، وماتوا ، فيسقط الثلث من دية الأول هدرا ، ويجب ثلثا على الثاني - والثالث ، لأنه مات بجذبه للثاني (١٠) وبجذب الثاني للثالث ، وبجذب الثالث للرابع (فكان موته بفعله وفعل الثاني وفعل الثالث ، وليس للرابع) (١١) فعله لأنه مجذوب وليس بجاذب ، فكان ثلث ديته (١٢) هدرا لأنه في مقابلة فعله ، وثلثها على عاقلة الثاني وثلثها على عاقلة الثالث .

وهكذا الحكم في الثاني ، يكون ثلث ديته هدرا ، وثلثها (١٣) على عاقلة الأول (وثلثها على عاقلة الثالث) (١٤) لأنه مات بجذب الأول له وبجذبه

-
- (١) ج : تجرى عليهما فجرى حكم الممطدمين وكان بالنصف
(٢) ج : وهي على عاقلة صاحبه
(٣) ب : هدرا
(٤) ج : ويكون
(٥) ج : وفيه
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٧) ب و ج : بجذبه
(٨) ب و ج : بالسوية
(٩) ب : ولذلك
(١٠) في الأول : بحذبة الثاني . والصحيح ما أبتناه وهو موافق لنسخة ج
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج
(١٢) أي دية الأول
(١٣) ب : وثلثها
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

لثالث (١)، وبجذب الثالث للرابع (٢)، فمارا لأول والثاني (الثالث) (٣) مشتركين في قتل الثاني (٤) فسقط ثلث الدية ، لأنها في مقابلة فعله ووجب (٥) ثلثاها (٦) على الأول والثالث .

وأما (٧) دية الثالث : ففي قدر ما يهدر منها ويضمن وجهان :
(٨) أحدهما : يهدر نصف ديته ، ويجب نصفها على الثاني ، لأنه مات بجذب الثاني وبجذبه للرابع (٩) فمارا مشاركا (١٠) للثاني في قتل نفسه ، فسقط (١١) ١/١٥٢ نصف ديته لأنه في مقابلة قتله ، ووجب (١٢) نصفها على الثاني ، وخرج منها - الأول لأنه مباشر جذبه .

والوجه الثاني : أنه ينهدر (١٣) من ديته ثلثها ، ويجب (ثلثاها على الأول والثاني ، لأن الأول لما جذب الثاني : مار) (١٤) مشاركا (له) (١٤) في جذب الثالث، ولما جذب الثالث الرابع : مار مشاركا للأول والثاني في قتل نفسه وهم ثلاثة (١٥) فسقط من ديته ثلثها ، لأنه في مقابلة فعله ، ووجب ثلثاها (١٦) على الأول (والثاني) (٣) .

وأما دية الرابع : فجميعها واجبة لا (١٧) ينهدر منها شيء ، لأنه مجذوب وليس بجانب ومقتول وليس بقاتل .

-
- (١) ج : الثالث
(٢) في الأصل : الرابع : والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) في الأصل : الثالث . والصحيح ما أثبتناه .
(٥) ج : فوجب
(٦) ب : ثلثا
(٧) ب وج : وما
(٨) ب وج : بزيادة " له "
(٩) ج : الرابع
(١٠) ب : تاركا
(١١) في الأصل : فسقطت . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب وج
(١٢) ج : فوجب
(١٣) ج : يهدر
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٥) ب وج : ثلثه
(١٦) ج : ثلثها
(١٧) ب : لأنه لا

وفيمن تجب عليه ديته وجهان :

أحدهما : تجب على الثالث (وحده) (١) لأنه باشر (٢) جذبته
والوجه الثاني : أنها (٣) تجب على الأول والثاني والثالث أثلاثا ، لأن كل -
واحد منهم (٤) (جانب) (١) لمن بعده ، فصاروا مشتركين في جذب الرابع
(فاشتركوا) (١) في تحمل ديته . والله أعلم (٥)

مسألة

قال الشافعي (٦) : ولو مال (٧) حائط من دار ، فوقع على إنسان غمات
فلا (٨) شيء فيه وإن (٩) أشهد (١٠) عليه ، لأنه (١١) وضعه في ملكه ، والمييل
حادث من غير فعله وقد أساء بتركه ، وما وضعه في ملكه ومات به إنسان : فلا شيء
عليه . قال المزني : وإن تقدم الوالي (١٢) (أو غيره) (١) فلم يهدمه حتى
وقع على إنسان فقتله : فلا شيء عليه ، وهو قياس قوله (١٣)

-
- (١) ما بين التوسين : لم يثبت في ب
 - (٢) في الأصل : جاشي . والمحيط ما أثبتناه .
 - (٣) ج : إنما .
 - (٤) في الأصل : منهما . والمحيط ما أثبتناه .
 - (٥) انظر : المذهب ١٩٦/٢ المجموع ١٧/٤٠٠-٤٠٢. الشامل ٧١/٦ البيان ٧٣/٨
 - (٦) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٧) ب : مات
 - (٨) في الأصل : لا شيء . والأوفق ما أثبتناه
 - (٩) في الأصل : فإن . والمحيط ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب وج
 - (١٠) ج : شهد
 - (١١) ب : أنه
 - (١٢) ج : الولي
 - (١٣) مختصر المزني ١٤٣/٥

ومصورتها في حائط سقط من دار رجل فأُتلف نفوسا وأموالا فلا يخلو حاله ١٥٢/ب

من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون الحائط منتصبا فيسقط عن انتطابه (١)

والثاني : أن يبنيه (المالك) (٢) مائلا فيسقط (٣) لا ماله (٤)

والثالث : أن يبنيه منتصبا فيميل (٥) ثم يسقط (٦) لميله .

فأما القسم الأول - وهو أن يكون منتصبا (٧) فيسقط عن انتطابه (٨)

من غير ميل مستقر (٩) فيه :- فلا ضمان عليه فيما تلف به ، سواء كان سقوطه إلى

داره (أو دار جاره) (١٠) أو إلى (١١) الطريق السابل ، لأنه لم يكن منه (١٢)

عدوان يوجب (١٣) الضمان ، وسواء كان في الحائط شقٌّ بالاول أو بالعرض .

وقال ابن أبي ليلى (١٤) إن كان شق الحائط طولا : لم يضمن ، وإن كان

(شقه) (١٥) عرفا : ضمن ، لأن شق العرض مؤذن بالسقوط (فما ر) (١٦) بتركه مفرطا

وشق الطول غير (١٧) مؤذن بالسقوط فلم يصر بتركه مفرطا . وقد قال الله تعالى

(١) ب : أنجابه

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٣) ب : فسقط

(٤) ج : بالمالته

(٥) ب : ثم يميل

(٦) ج : فيسقط

(٧) ب : متقسما

(٨) ب : انتفائه

(٩) ب و ج : يستقر

(١٠) ج : وإلى

(١١) ب : لم يلزمه

(١٢) ج : وأن يوجب

(١٣) ابن أبي ليلى : هو عبدالرحمن بن أبي ليلى (يسار) . ويقال : داود بن

بائل بن بليل الأنصاري الأوسي ، روى عن أبيه وعمرو عثمان وجمع كبير من

الصحابة ، وروى عنه خلق كثير ، تابعي ثقة ، اتفقوا على توثيقه وجلالته

وتوفي سنة ٧١ هـ وقيل : ٧٢ هـ وقيل : ٧٣ هـ (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٠)

تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٣/١/١ ثدرات الذهب ٩٢/١ ميزان الاعتدال ٥٨٤/٢)

وانظر : الشامل ٦٩/٦

(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١٥) ج : غيره

فيما حكاه عن موسى (١) والخضر (٢) عليهما السلام : (فوجدا فيها جدارا يريد أن -
 ينقض فأقامه) (٣) ومعنى ينقض : أى (٤) يسقط . فلو لا ما فى تركه من التفريط
 لما أقامه ولى الله الخضر ، ولا أقره (٥) على حاله لما لك (٦)
 وهذا (٧) الذى قاله ابن أبى ليلى فاسد من وجهين :
 أحدهما : أنه قد يسقط بشق (٨) الثول ويبقى مع شق العرض
 والثانى : أنه ليس شقه عرضا أكثر من تشريح (٩) آلة الحائط وتعبئتها (١٠) من
 غير بناء وهو لو (١١) فعل ذلك فسقط لم يضمن ، فكان أولى إذا بناه فانشق (١٢) ١/١٥٣
 عرضا أن (١٣) لا يضمن .

-
- (١) موسى : هو موسى بن عمران بن قاهت بن عازر بن لاوس بن يعقوب بن إسحاق
 بن إبراهيم عليهم السلام ، وقد ذكر الله قصته فى مواضع كثيرة متفرقة
 من القرآن ، وذكر قصته مع الخضر عليهما السلام فى سورة الكهف
 (قصص الأنبياء لا بن كثير ٢٥٧/٢ تفسير ابن كثير ٤٠٢/٤)
- (٢) الخضر : اختلف فى الخضر فى اسمه ونسبه ونبوته وحياته إلى الآن على
 أقوال : والذى عليه الجمهور أن اسمه بلييا ، والخضر لقبه ، وأنه نبي وليس
 برسول . وقيل : إن اسمه المصمر بن مالك بن عبدالله بن نحر . وقيل : هو
 خفرون بن عمايل بن اليفر بن الحيف بن إسحاق بن إبراهيم الخليل .
 وقيل : إنه الخضر بن آدم عليه السلام لطلبه . وقيل : إنه ولى الله
 وأنه موجود بين أظهرنا . وقال بعضهم : إنه ليس بحى اليوم .
 (قصص الأنبياء لا بن كثير ٢٨٥/٢ روح المعاني ٣١٩/١٥)
- (٣) سورة الكهف ٧٧
- (٤) ب : أو
- (٥) ب : ولا أقره
- (٦) ج : المالكة
- (٧) ب : وهو
- (٨) ب : شق
- (٩) ج : تشريح
- (١٠) التشريح : التفصيل ، من شرح الشئ : أى قطعه وفصل بعضه من بعض .
 (محيط المحيط ٤٥٩)
- (١١) تعبئتها : تهيئتها ، من عبأ المتاع يعبأ عبئا : أى هياها .
 (ترتيب القاموس المحيط ١٣٤/٣ محيط المحيط ٥٧٠)
- (١٢) ب : لو قد
- (١٣) ب : والشق . وفى ج : وانشق
- (١٤) ب : أنه

فأما الآية فعنها (١) جوابان :

أحدهما : أن الخضر إما نبي (٢) مبعوث أو ولي مخصوص على حسب الاختلاف في نبوته قد اطلع من مصالح البواطن على ما خالف ظواهرها (٣) ولذلك (٤) أنكرها موسى عليه (٥) (ولو ساغ في الظاهر ما فطره الخضر لم ينكره موسى، فكان في إنكار موسى) (٦) في الظاهر لنا (٧) دليل (٨) وإن كان في فعل الخضر لا بن أبي ليلى في الباطن دليل ، والحكم في الشرع معتبر بالظاهر دون الباطن فكان دليلنا (٩) من الآية أحج (١٠)

والثاني : أنه قد قرأ عكرمة (١١) (جدارا يريد أن ينقاض) والفرق بين (١٢) " ينقض " و " ينقاض " : أن " ينقض " : يسقط ، و " ينقاض " : ينشئ (طولا) (٦) ، وانشقاق الطول عند ابن أبي ليلى (غير) (١٣) مضمون ولعل عكرمة تحرز بهذه (١٤) القراءة من مثل قول ابن أبي ليلى (١٥)

-
- (١) ب : ففيها
(٢) ج : أن نبي
(٣) ج : ظاهرها
(٤) ب و ج : وكذلك
(٥) ب و ج : عليه السلام
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٧) ب : أنها
(٨) ج : دليلان
(٩) ب : دليلا
(١٠) ج : أرجح . أحج : أي ، أقوى حجة .
(١١) عكرمة : سبقت ترجمته
(١٢) ج : بزيادة " أن "
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٤) ب : تجوز هذه . وفي ج : يجرى
(١٥) انظر : المذهب ١٩٤/٢ مغنى المحتاج ٨٦/٤ المجموع ٣٨٥/١٧ الشامل ٦٩/٦

فصل

وأما القسم الثاني - وهو أن يبنيه مائلا فيسقط لإمالة - فهذا على

ضربين :

أحدهما : أن يجعل إمالة بناءه إلى ملكه : فلا يضمن ما تلف به إذا سقط ،
لأن له أن يغفل (بملكه) (١) في ملكه ما شاء من مخوف أو/غير مخوف (٢) كحفر بئر أو ارتباط سبّح أو تأجيج (٣) نار ، وسواء علم من سقط عليه بحيل :
الحائط أو لم يعلم (٤) ، أنذرهم (٥) (به) (٦) أو لم ينذرهم (١) لأنهم
أقاموا تحته باختيارهم .

فلو ربط أحدهم تحته (٧) فلم يقدر على الانصراف عنه حتى سقط عليه

نظره فإن لم يكن الحائط منذرا بالسقوط : لم يضمنه (٨) وإن (كان) (٩) منذرا
بالسقوط : ضمنه ، لأنه مخوف إذا أنذر (٦) ، وغير مخوف إذا لم ينذر .

والضرب الثاني : أن يجعل إمالة بناءه إلى غير ملكه ، إما إلى طريق ما بطل
وإما إلى ملك مجاور ، فيكون بإمالة بناءه متعديا لتصرفه (١٠) في
هواء لا (١١) يملكه ، لأنه إن أماله إلى ملك غيره تعدى عليه ، وإن أماله إلى
الطريق لم يستحق منه إلا ما لا ضرر (١٢) فيه كالجناح (١٣) فضمن (١٤) ما تلف
بسقوطه (١٥) من نخوس وأموال (١٦) .

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : وغير

(٣) ج : أو تأج

(٤) ج : يعلموا

(٥) ب : ينذرهم

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٧) ج : فلو سلط تحته أحدهم

(٨) ج : لم يضمن

(٩) ج : أنذرهم

(١٠) ج : في تصرفه

(١١) ج : ما لا

(١٢) ب : ضرر

(١٣) ج : كالمنباح

(١٤) ب : فيضمن

(١٥) ج : لسقوطه

(١٦) انظر : المذهب ١٩٤/٢ المجموع ٣٨٥/١٧ مغنى المحتاج ٨٦/٤ الشامل ٦٩/٦

فصل

وأما القسم الثالث - وهو أن يبنيه (١) منتصبا فيميل ثم يسقط بعد ميله - : فهي مسألة الكتاب، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يميل إلى داره : فلا يضمن ما تلف (به) (٢) بسقوطه (٣) لأنه لا يضمن إذا بناء ما تلا فكان أولى أن لا يضمن إذا مال .

والضرب الثاني : أن يميل إلى غير ملكه إما إلى دار جاره وإما إلى طريق سابل فقد أرسل الشافعي (٤) جوابه في سقوط الضمان، وقال : لا شيء عليه .

وعلى (٥) بأن الميل حادث من غير فعله (٦)

واختلف (٧) أصحابه (٨) في إطلاق هذا الجواب ، هل هو محمول على ميله (إلى) (٩) غير ملكه أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما - وهو قول المزني وأبي سعيد (١٠) الا صخرى وأبي على الطبري (١١) وأبي حامد الاسفرايني (١٢) : أنه محمول على ميله إلى غير ملكه (٢) (٢) وأنه لا ضمان عليه فيما تلف بسقوطه لأمرين :

أحدهما : أن أظنه في ملكه (٩) وميله (٩) ليس (٩) من فعله فصار كمالو مال

-
- (١) ب : فهو أن يخليه
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٣) ج : لسقوطه
 - (٤) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفي ج : رحمه الله
 - (٥) ج : وقال
 - (٦) ب : فعل
 - (٧) ج : فاختلف
 - (٨) ب و ج : أصحابنا
 - (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٠) أبو سعيد الا صخرى : سبقت ترجمته
 - (١١) أبو على الطبري : هو الإمام الحسن بن القاسم - أبو على الطبري الشافعي الشافعي ، من أصحاب الوجوه ، اتفقوا على جلالة ، تفقه على أبي على بن أبي هريرة ، ودرس ببغداد بعد أستاذه أبي على بن أبي هريرة ، وتوفي سنة ٢٥٠ هـ (تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢/١ طبقات الشافعية السبكي ٢١٦/٢ وفيات الأعيان ٢٦/٢)
 - (١٢) أبو حامد الاسفرايني : سبقت ترجمته

فسقط (لوقته) (١) وهذا (٢) غير مضمون، فكذاك إذا ثبت ما تلا ثم سقط .
والثاني : أن طيران الشرر من أجيج (٣) النار أخطر ، وضرره أعم (٤) وأكثر .
ثم ثبت أنه لو أجج في داره نارا طار شررها لم يضمن ما تلف بها -
لحدوثه عن (٥) سبب مباح فوجب (٦) إذا بتحقاط فمال أن لا يضمن ما تلف به -
وسقوط الضمان في الحائط أولى ، لأنه لا يقدر على التحرز من ميله ، ويقدر -
على التحرز من شرر النار
والوجه الثاني - وهو قول أبي إسحاق (المروزي) (٧) وأبي علي بن أبي هريرة (٨)
أن جواب (٩) الشافعي (١٠) في سقوط الضمان محمول على ميله إلى
ملكه ، فأما ميله إلى غير ملكه فموجب للضمان (١١) . وهذا أصح الوجهين
عندي ، وإن (١٢) كان الأول أشبه بإطلاق جواب (١٣) الشافعي .
وإنما وجب (١٤) به الضمان لأمرين :
أحدهما : أنه يؤخذ بإزالة ميله إذا مال (١٥) بنفسه كما يؤخذ بإزالته إذا بناه
مائلا ، فمار بتركه على ميله مفوّطا ، وبنيانه (١٦) مائلا متعديا وهو
يضمن بالتفريط كما يضمن بالتمدي ، فوجب أن يستويا في لزوم الضمان

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : وهو
(٣) ب : السرى من تأجيج
(٤) ب : وضره أعم . وفي ج : أعظم
(٥) ب : عن غير
(٦) ب : فيجب
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٨) أبو إسحاق وأبو علي بن أبي هريرة : سبغت ترجمتهما
(٩) ب : جواز
(١٠) ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(١١) ب : فيوجب الضمان . وفي ج : فوجب
(١٢) ب : إن
(١٣) ب : جوابه
(١٤) ب : أوجب
(١٥) ب : حال
(١٦) ج : وبنيانه

- (١) والثاني : أنه لو أشرع جناحا من دارة أقر عليه وضمن ما تلف به وهو لا يقر على ميل الحائط فكان أولى أن يضمن ما تلف به (٢) .

فصل

- فإذا تقرر توجيه الوجهين لم (٣) يعتبر في واحد منهما إنكار (٤) -
الوالى والإشهاد عليه . وإن (٥) قيل بسقوط الضمان لم يجب بإنكار الوالى
والإشهاد عليه ، وإن قيل بوجوب الضمان لم يسقط بإمساك (٦) الوالى وتترك ١٥٤ / ب
الإشهاد عليه .
وقال أبو حنيفة (٧) : إن أنكره الوالى أو كان (٨) موله (إلى الطريق
أو الجار - وإن كان موله (٩) إلى دارة وأشهدا (١٠) عليه (ضمن) (٩) وإن لم
ينكراه ولم يشهدا (١١) عليه : لم يضمن ، فمار مخالفا لكلا الوجهين احتجا
بأمرين :
أحدهما : أنه يصير (١٢) بتركه بعد الإنكار والمطالبة متعديا فلزمه (١٣) -
الضمان لتعديه وهو قبل الإنكار غير متعد فلم (١٤) يلزمه الضمان
لعدم (١٥) التعدي .

-
- (١) ب : يقدر
(٢) انظر : المذهب ١٩٤/٢ مغلنى المحتاج ٨٦/٤ المجموع ٣٨٥/١٧ الشامل ٦٩/٦
(٣) ج : ما
(٤) ب : إن كان
(٥) ب و ج : فإن
(٦) فى الأصل : إمساك . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج
(٧) انظر : فتح القدير ٣٢١/١٠ البحر الرائق ٤٠٢/٨ بدائع الصنائع ٤٧١٩/١٠
(٨) ج : إن أتلغ إن أتلغ الوالى وكان
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(١٠) فى الأصل : وأشهد . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ج
(١١) ب : يشهد
(١٢) ج : يميزه
(١٣) ب : فلزم
(١٤) ب : ولم
(١٥) ج : دون

(والثاني) (١) : أنه لما وقع الفرق في تلف الوديعة بين (٢) أن يكون بعد -
اللبها (فيضمن) (٢) وبين أن يكون قبل طلبها فلا يضمن : وجب (٣) أن
يقع الفرق في ميل الحائط بين أن يكون سقوطه بعد مطالبته فيضمن ، وبين أن -
يكون قبل مطالبته فلا يضمن ، لأن يده على الحائط قد استحق عليه رقبه ، كما يد
المودع (٤) على مال قد استحق عليه رده فوجب أن يستويا في الفرق بين المطالبة
(وإلا مساك) (١) .

ودليلنا شيان :

أحدهما : أنه لا يخلو ميل الحائط من أن يكون موجبا للضمان (٥) فلا يسقط -
بترك (الإنكار) (١) كماله حفر بئرا في غير ملكه أو يكون غير -
موجب (٦) للضمان فلا يجب بالإنكار (٧) كماله حفر بئرا في ملكه فلم يبق للإنكار
تأثير في سقوط ما وجب ولا في وجوب ما سقط .
والثاني : أنه لا يخلو (إما) (٨) أن يكون الإنكار مستحقا فلا يسقط حكمه
بعده كالمنكرات ، أو يكون غير مستحق (فلا) (٨) يثبت حكمه بوجوده
كالمباحات ، فلم يبق للإنكار (تأثير) (٨) في إباحة محذور ولا في حظر (٩) ١/١٥٥
مباح ، وبه يقع الإنغال عما احتج به من تعدييه بعد (١٠) الإنكار وعنده قبله .
واحتج به (١١) بالوديعة لا يصح ، لأن المودع نائب عن (١٢) غيره -
فجاز أن يتعلق ضمانه بطلبه ، وليس ما حب الحائط المائل نائبا عنه عن غيره
فلم يتعلق ضمانه بإنكاره وطلبه .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٢) ب : بعد
(٣) ج : وحسب
(٤) ب : المودع . المودع : أي الوديع .
(٥) ب : لضمان
(٦) ب و ج : موجبا
(٧) في الأصل : الإنكار . وفي ب : فلا يسقط بترك الإنكار ، والمصحح ما
أثبتناه
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٩) ب : حضر
(١٠) ب : من بعد
(١١) ب : ولا احتج به
(١٢) ج : في

فصل

فإذا ثبت أن لا اعتبار (١) بالإنكار والإشهاد في وجوب الضمان ولا -
في (سقوطه ، فلا فرق في تلف من علم بميله أو لم يعلم ، قدر (٢) على الاحتراز
منه أو لم يقدر في أن) (٣) سقوط الضمان على الوجه الأول في الأحوال كلها ،
(وإن وجب الضمان على الوجه الثاني ففي الأحوال كلها يختلف) (٤) بها (٥)
حكم ما سقط من آلتة في الطريق إذا عشر بسببها ما رقتلف .

فإن قيل : إن سقوطه غير موجب للضمان على الوجه الأول لم يلزمه .
ضمان من عشر بآلتة إذا كان عثاره قبل القدرة على نقلها (٦) ويضمنه إن كان
بعد القدرة عليه .

وإن (٧) قيل إن سقوطه موجب للضمان ضمن من عشر بآلتة سواء كان -
عثاره قبل القدرة على النقل أو بعده لأن سقوطه غير منسوب إلى التعدى على
الوجه الأول ومنسوب إليه على الوجه الثاني .

-
- (١) ب وج : أن الاعتبار وبدون " أن " في ج
(٢) ج : قدره
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وفي ج : ويختلف
(٥) ب : منها
(٦) ب : نقله
(٧) ب : فإن

فصل

وإذا كان (حائط) (١) بين دارين مشترك (٢) بين جارين فخيف سقوطه

ب / ١٥٥

فطالب (٣) أحدهما ما حبه بهدمه فهو على ضربين :

أحدهما : أن يكون قائما على انتما به : فليس لواحد منهما مطالبة الآخر بهدمه (٦)

ويكون (مقرا على استهدامه (٤) ، وإن خافاه حتى يتفقا (٥) على هدمه

فإن أراد أحدهما أن ينفرد بهدمه والتزام مؤنته نظر فيه :

فإن كانت قيمته قائما مستهدما أكثر من قيمته نقضا مهدوما لم يكن له

التفرد (٧) بهدمه .

وإن (٨) كانت قيمة نقضه وآلته مثل قيمته قائما (أو أكثر) (٦) سئل عنه

أهل البصر (٩) ممن يعرف الأبنية ، فإن قالوا : إن سقوطه يتعجل ولا يثبت (١٠)

على انتما به : كان له أن ينفرد بهدمه لحسم ضرره (١١) ، وإن قالوا : إنه قد

يثبت (١٢) على انتما به ولا يتعجل سقوطه : لم يكن له أن ينفرد بهدمه .

والغريب الثاني : أن يميل إلى أحد الدارين فللذي (١٣) مال إلى داره أن يأخذ

شريكة بهدمه ، وله (١٤) إن امتنع (أن) (١٥) ينفرد (١٦) بهدمه

لحصوله فيما (قد) (٦) اختن بملكه من هواء داره ، وليس للذي (١٧) لم يميل إليه

أن (١٨) يأخذ شريكه بهدمه ، ولا له أيضا أن ينفرد بهدمه والتزام مؤنته لأنه قد

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وفي ج : حائط

(٢) ب : دار مشتركة . وفي ج : مشتركين

(٣) ج : وطالب

(٤) ب : استدامة

(٥) ب : يقفا

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٧) ج . : الانفراد

(٨) ج : فان

(٩) ب : المصمر . وفي ج : البميرة (١٦) ج : يتفرد

(١٠) ج : معجل ولا يلبث (١٧) ج : الذي

(١١) ب : ضروره (١٨) ب : لم يميل البنيان

(١٢) في الأمل : يلبث . والأوغي ما أثبتناه - بدون "إليه أن"

(١٣) ج : فالذي

(١٤) ج : فله

(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

أمن بميله (١) إلى غير ملكه (٢) أن يستط إلى داره (٣)

فصل

وإذا أشرع (٤) من داره (٥) جناحا (٦) على طريق (٧) نافذة (٨) : جاز
إذا لم يضر بمار ولا مجتاز (٩) ، وكذلك إذا أراد إخراج سابط (١٠) يمهده (١١)
على عرض الطريق يمكن (١٢) إن (١٣) لم يضر ، ومنع إن أضر (١٤)
فاختلف (١٥) أصحابنا في حد ضرره :

فقال أبو عبيد بن حريويه (١٦) : ما ناله رُمح الفارس مضر (١٧) ومالم
ينله رُمحه غير مضر .
وقال جمهور أصحابنا : إن ما لا يناله (أشرف (١٨) الجمال إذا كان

-
- (١) ب : مثله : . وفي ج : قد أميل
(٢) ج : إلى غيره
(٣)
(٤) أشرع : أخرج ، يقال : أشرع الجناح إلى الطريق أي وضعه
(المصباح المنير ٢١٠/١ مغنى المحتاج ١٨٢/٤)
(٥) ج : دار
(٦) جناح : البارز عن سمت الجدار من خشب أو غيره (مغنى المحتاج ٨٥/٤)
(٧) ب : الطريق
(٨) ج : نافذة
(٩) ب : إذا أضر بما ولا يجاز . وفي ج : مجاز (٢٦٤/١)
(١٠) سابط : سقيفة بين حائطين تحتيا طريق (الصاح ١١٢٩/٣ المصباح المنير -
(١١) ب : بيته
(١٢) ج : مكن
(١٣) ب : كله فإن
(١٤) ج : ضر
(١٥) ب و ج : واختلف
(١٦) في الأصل : جرثوه . وفي ب : أبو عبد الله بن جريرة . ونحو : بن حريق
والمحيح ما أثبتناه . وقد سبقت ترجمته .
(١٧) ب : من مضر . وفي ج : يضر
(١٨) أشرف الجمال : على الجمال (الصاح ١٣٨٠/٤)

عليها أعلى العماريات (١) فهو غير مضر ، وما يناله (٢) ذلك فهو مضر .
 وهذا الحد عندى (٣) على الإطلاق غير صحيح ، بل يجب أن يكون معتبرا
 بأحوال البلاد ، فما كان منها (٥) تسلكه جمال العماريات (٦) : كان هذا (٧) حـد
 ضرره ، وما كان منها لا تسلكه جمال العماريات وتسلكه الأجمال كان (٨) الجمل
 بحمله حد ضرره ، وما كان منها لا تسلكه (٩) الجمال (١٠) وتسلكه الخيل (١١) -
 بغرساتها كان أشرف الفُرسان (١٢) على أشرف الخيل حد (١٣) ضرره ، وما كان منها
 لا تسلكه الخيل ولا الركاب (١٤) كجرائر (١٥) (فى) (١٦) البحر وقرى قري البطائح
 كان أطول (١٧) الرجال بأعلى جمل (١٨) على رأسه (١٩) (هو) (٢٠) حد ضرره لأن (٢١)
 عرف كل بلد أولى أن يكون معتبرا من عرف ما عداه - إذا (٢٢) كان غير موجود -
 (فيه) (٢٣) ، فإذا (٢٤) كان غير مضر أقروا (يمكن) (٢٥) لأحد أن يعترض (٢٦)
 عليه ولا يمنعه منه

-
- (١) العمارية : هودج يجلس فيه . والعمارية : كل شيء على الرأس من عمامة
 وقلنسوة وغيره . (٢) الإصاح ٣٧٧/١ محيط المحيط ٦٣٢ ترتيب القاموس -
 المحيط ٣٠٩/٣)
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
 (٤) ج : منها
 (٥) ب : مقرا
 (٦) ب : فيها
 (٧) ب : العمارتان
 (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وقوله " الأجمال كان " : لم يثبت فى ج
 (٩) ب : يملكه
 (١٠) ج : بالجمل
 (١١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (١٢) الفرسان : جمع فارس وهو الراكب على الحافر فرسا كان أو بخلا أو حمارا .
 (المصباح المنير ٤٦٧/٢)
 (١٣) ج : أحد
 (١٤) الركاب : الإبل التى يمار عليها (الصاح ١٣٨/١ مختار الصحاح ٢٥٤)
 (١٥) جزائر : جمع الجزيرة ، وسميت بذلك لانحسار الماء عنها ولا نقطاعها عن
 معظم الأرض (الصاح ٦١٣/٢ المصباح المنير ٩٨/١)
 (١٦) بطائح : جمع بطيحة وهى الأبطح . والأبطح : المكان المتسع يمر به السيل
 فيترك فيه الرمل والحمى المغارة . (المعجم الوسيط ٦٠/١)
 (١٧) ج : إلتؤل
 (١٨) ب : باعا بحمل
 (١٩) ج : باعا على حمل رأسه (٢٠) ب : وإذا
 (٢١) ب : وأن
 (٢٢) ب : يعرض

وقال أبو حنيفة (١) : يقر على ما لا (٢) يضرب إن شاء الله يسترض (٣) عليه
أحد من المسلمين ، فإن اعترض (٤) عليه أحدهم (٥) : منع (٦) منه وأخذ بقلعه
احتجاجاً بأنه (٧) لما منع من بناء كُتَّبة (٨) في عُرْصة (٩) الطريق (١٠)
منع (١١) من إشراع جناح في هوائيه (١٢)

وهذا فاسد من وجهين :

(١٥)
أحدهما : ما روى (أن (١٣) عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) (١٤) مَرَّ بدار
العباس بن عبد المطلب فجرى (١٦) عليه من ميزابها (١٧) (ما ٤) (١٤) -
فأمر بقلعه ، فخرج العباس وقال : قلعت ميزاباً نصبه رسول الله صلى الله عليه
وسلم بيده ، فقال (عمر) (١٨) : والله لا صعد من يعيد هذا الميزاب إلا (١٩) على ١٥٦/ب
ظهرى ، فصعد العباس على ظهره حتى أعاد الميزاب إلى موضعه (٢٠) فدل ما كان -

(١) فتح القدير ٣٠٦/١٠ البحار الرائق ٣٩٥/٨ حاشية رد المختار ٥٩٢/٦

(٢) ج : لم

(٣) ب : يعرض

(٤) ب : أعرض

(٥) ج : أحد

(٦) ب : أخذ

(٧) ج : لا

(٨) دكة : المكان المرتفع ، سطح أعلاه للجلوس عليه وهو المصطبة

(المصباح ١٥٨٤/٤ مختار المصاح ٢٠٨ محيط المحيط ٣٨٧ روضة الطالبين ٣٢٣/٩)

(٩) عرصة : ساحة الدار وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء .

(المصباح المنير ٤٠٢/٢ مختار المصاح ٤٢٤ محيط المحيط ٥٨٩)

(١٠) ب : من تناوله في عرف الطرق

(١١) ج : يمنع

(١٢) ب : هواء

(١٣) ب : عن

(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٥) ب : بدين

(١٦) ب : عدى

(١٧) ب : مزابه . وفى ج : ميزانه .

الميزاب : المئزاب أى المرزاب وهو المثقب الذى يبول الماء أو ما يسيل

منه الماء من موضع عال ، ومنه ميزاب الكعبة وهو مصب ماء المطر

(تاج الكروس ١٤٧/١ ترتيب القاموس المحيط ١٣٩/١ محيط المحيط ٨)

(١٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(١٩) ج : لا

(٢٠) السنن الكبرى ٦٦/٦ بلفظ : (أن عمر رضى الله عنه خرج في يوم جمعة ،

فقطر ميزاب عليه للعباس ، فأمر به ، فقلع ، فقال العباس : قلعت ميزابى ...

من رسول الله صلى الله عليه وسلم (في نصبه) (١) ومن عمر في إعادته (٢) ومن الصحابة (٣) في إقرارهم عليه (على) (١) أنه شرع منقول وفعل متبوع (٤) والثاني : مشاهدة (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما (٦) وطأه من البلاد وفيها الأجنة والميازيب ، فما أنكرها وأقر أهلها عليها - وجري خلفاؤه (٧) وصحابته (رضى الله عنهم) (٨) على عادته في (٩) إقرارها - بعد موته ، وقد سلكوا من البلاد أكثر مما (١٠) سلك وثأمدوا من اختلاف - أحوالها أكثر مما شاهد ، فلم يوجد أحد عارض فيه أحدا (١١) ، فدل على اعتقاد الإجماع فيه وزوال الخلاف عنه .

وخالفت الأجنة الديك ، لأن الديك مضر بالمجازين (١٢) -

مفيدة لطرفاتهم (١٣) وليس في الأجنة مضر ولا تضيق (١٤) .

... والله ما وضعه حيث كان إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده . فقال عمر رضى الله عنه : والله لا يضعه إلا أنت بيدك ، ثم لا يكون لك سلم إلا عمر . قال : فوضع المباسر عليه على عاتق عمر ، ثم أعاده حيث كان (وانظر : مراسيل أبي داود ٤٤ مستدرک الحاكم ٣٣١/٣

- (١) ما بين التوسين : لم يثبت في ب
- (٢) ج : عمر بن الخطاب في إعادة
- (٣) ج : بزيادة " رضى الله عنهم "
- (٤) ب : شرع
- (٥) في الأصل : شاهدة . وفي ج : مشاهد . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (٦) ج : لما - بدون " إلى "
- (٧) ج : خلفاء
- (٨) ما بين التوسين : لم يثبت في ب و ج
- (٩) ج : من
- (١٠) ب : أكثرها
- (١١) ب : أحد على زمن فيه أحد . . وفي ج : أحد .
- (١٢) في الأصل : لمجازين . وفي ج : بالمجازين . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
- (١٣) ج : لطرفهم
- (١٤) انظر : المذهب ٣٤١/١ المجموع ٣٨٧/١٧ مثنى المحتاج ١٨٢/٢ الشامل ٧٠/٦ .

فصل

فإن إذا (١) ثبت جواز فعله وجواز إقراره فسقط على ما ذكر فقتله (٢) : ضمن دية وإن كان مباحاً لأنه بشرط (٣) السلامة كتعزير (٤) الإمام وضرب الزوجة . وأما الميزاب إذا سقط فأتلف ما رافى (٥) ضمانه قولان : أحدهما - وهو قوله في القديم - لا يضمن ، لأنه (٦) مما لا يوجد (٧) منه بد (٨) فمار مضطراً إليه وغير مضطر إلى (٩) الجناح فاعترقا . والقول الثاني - وهو الجديد - (أنه يكون مضموناً) (١٠) يلزمه (١١) ما تلف به ١/١٥٢ كالجناح ، لأنه قد كان يقدر على إجراء مائه إلى بحر يحفرها (١٢) في داره فيكون غير مضطر إليه كما هو غير مضطر إلى الجناح . فإن إذا أوجب (١٣) عليه الضمان فيما تلف (١٤) بالجناح والميزاب نظر فيما وقع به التلف (١٥) : فإن كان خارجاً عن داره : ضمن به جميع الدية ، وإن كان بعينه خارجاً وبعضه في حائطه (١٦) فسقط جميعه فقتل : ففي قدر ما يضمنه من دية (١٧) ثلاثة أقاويل حكاهما أبو حامد المروزي في جامعه : أحدها : يضمن (١٨) جميع دية ، لأن الداخل في الحائط من الخشب جذبه الخارج منه ضمن به جميع دية

- | | | |
|------|--------------------|----------------------------|
| (١) | ب : | ولا |
| (٢) | ب : | على ما مر فعله |
| (٣) | ب : | منوط |
| (٤) | ب : | كنصرة |
| (٥) | ج : | في |
| (٦) | ب : | إليه |
| (٧) | ج : | لا يوجب |
| (٨) | في الأصل : | بدا . والصحيح ما أثبتناه . |
| (٩) | ب : | على |
| (١٠) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ج |
| (١١) | ج : | يضمن |
| (١٢) | ب و ج : | حفرها |
| (١٣) | ب و ج : | وجب |
| (١٤) | ج : | ضمان ما |
| (١٥) | ج : | التالف |
| (١٦) | ب و ج : | حائط |
| (١٧) | ج : | قيمه |
| (١٨) | أبو حامد المروزي : | سبق ترجمته |
| (١٩) | ب : | أن يضمن |

والقول الثانى : يضمن (به) (١) نصف ديتته ، لأن ما فى الحائط منه موضوع
فى ملكه ، والخارج منه مختص بالضمان ، فصار التلف من جنسين (٢) :
مباح ومحتثور فضمن نصف الدية .
والقول الثالث (٣) : أنه يضمن من الدية بقسط الخارج من الخشبة (٤) ، مثاله
أن يكون طول الخشبة خمسة (٥) أذرع ، فإن كان الخارج منها ثلاثة
أذرع : ضمن ثلاثة أخماس ديتته ، وإن كان الخارج أربعة (٦) أذرع : ضمن أربعة
أخماس ديتته يقسط (٧) على قدر الداخل والخارج .
قال الشافعى (٨) : ولا أبالى أى طرفيها (٩) أصابه لأنها قتلت
بثقلها (١٠)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٢) ب و ج : جنس
(٣) ج : الثانى
(٤) ب : الخشب
(٥) ج : عشرة
(٦) ب : أربع
(٧) ج : بقسط
(٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٩) فى الأمل : طرفيه . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب و ج
(١٠) ج : بعلها
انظر : الوجيز ١٤٩/٢ روضة الطالبين ٢٢٠/٩ المجموع ٣٨٢/١٧
الشامل ٧٠/٦

فصل

وإذا (١) وضع الرجل على حائطه (٢) جرة (٣) ماء فسقط على مار (٤) في الطريق فقتلته : لم يضمن دية لأنه وضعها في ملكه .
 ولم نام على طرف سطحه (٥) فانقلب إلى (٦) الطريق فسقط على مار فقتله : نظر في سبب سقوطه ، فإن (كان) (٧) (بئس) (٨) من الحائط انهار من تحته فلا ضمان عليه ، وإن كان (٩) لشقله في نومه : فعليه الضمان ، لأنه سقط بفعله ، وسقط في الأول بخير فعله ، وكأما أوجبنا عليه في هذه (١٠) المسائل كلها من ضمان النفس (١١) : غدياتها على عاقبتها ، لأنه خطأ عمد (١٢) فيه ، وعليه (مع) (٩) ضمان الدية الكفارة في ماله . والله أعلم (١٣)

-
- (١) ب : فإذا
 (٢) ج : حائط
 (٣) جرة : إناء من خرف (أي الطين المعمول آنية) له بطن كبير وعروتان وفم واسع (المصاح ٦١١/٢ تاج الحروس ٩٢/٣ محيط المحيط ١٠٢)
 (٤) ب : ما
 (٥) ج : سطح
 (٦) ب : على
 (٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (٨) فسح : السعة . يعنى بفخ أو انشقاق من الحائط
 (ترتيب القاموس المحيط ٤٨٩/٣ محيط المحيط ٦٨٩)
 (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (١٠) ج : عدة
 (١١) ج : النفوس
 (١٢) ج : لأنها خطأ لا عمد
 (١٣) انظر : روضة الطالبين ٣١٩/١ المذهب ١٩٤/٢ الشامل ٧٠/٦

باب دية الجنين (١)

قال الشافعي (٢) : في الجنين المسلم بأبويه أو بأحدهما غرة (٣)

وهو كما قال .

والأصل (٤) فيه مارواه (٥) أبو سلمة عن أبي هريرة (٦) قال : (تفسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحمل بغرة عبد أو أمة ، فقال حماد بن مالك بن النابغة (٧) : يا رسول الله (٨) كيف ندى من لا ثرب ولا أكل (٩) ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا ليقول (١٠) قول ثعالب ، فيه غرة عبد أو أمة (١١)

وروى عن (عروة بن) (١٢) الزبير عن (١٣) المسور بن مخرمة (١٤)

- (١) الجنين : الولد ما دام في البطن ، وجمعه : أجنة
- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : حمل المرأة ما دام في بطنها ، سمي بذلك لا محتاره ، فإن خرج حيافه وولد ، أو ميتافه وسقط ، وقد يخلق عليه .
- الجنين (المصاح ٢٠٩٤/٥ مختار المصاح ١١٤ فتح الباري ٢٤٧/١٢)
- (٢) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٣) ج : عروة . انظر : مختصر المنزى ١٤٣/٥
- الغرة : العبد والأمة ، وكأنه عبر عن الجسم كله بالغرة .
- (تاج العروس ٤٤٤/٣ المصباح المنير ٤٤٥/٢ مختار المصاح ٤٧١)
- (٤) ج : والاخبار
- (٥) ب و ج : روى
- (٦) أبو سلمة وأبو هريرة : سبقت ترجمتهما
- (٧) حماد بن مالك : سبقت ترجمته
- (٨) ج : بزيادة " صلى الله عليه وسلم "
- (٩) ج : من لا أكل ولا ثرب
- (١٠) ب : القول . وفي ج : يقول
- (١١) ج : فيه قول عبد وأمة
- والحديث سبق تخريجه . وانظر : مسلم ١٧٧/١١ الدارقطني ١١٥/٣ - ١١٧
- النسائي ٤٢/٨ مصنف عبدالرزاق ٥٦/١٠ مسند الشافعي ٣٤٨
- (١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل .
- وعروة بن الزبير : سبقت ترجمته
- (١٣) ب : بن
- (١٤) ج : وروى عروة بن الزبير بن مخرمة
- المسور بن مخرمة : هو المسور بن مخرمة بن نوفل بن أхийب بن عبدمناف .

قال: (استشار عمر في إملاص (١) المرأة - يعنى الحامل - يضرب بطنها فيسقط،
فقام المغيرة بن شعبة (٣) فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
فيه بخرة عبد أو أمة، فقال: اثنى بمن (٤) يشهد (معك، قال: فشهد معه ١/١٥٨
محمد بن مسلمة (٥) . وقال أبو عبيد (٦): إملاص ما أزلخته (٧) بالقرب (٨)
من الولادة

وروى الثاقفى (٩) عن سفيان (١٠) عن عمرو بن دينار عن طاوس (١١):
أن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) (١٢) قال: أدكر الله امرأ سمع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم (فى الجنين) (٨) شيئا (١٣) إلا قاله، فقام حمل (١٤)

... بن زهرة بن كلاب الزهرى - أبو عبد الرحمن، صحابى، ولد بمكة بعد الهجرة
بسنتين، وتوفى سنة ٦٤ هـ. (تهذيب التهذيب ١٥١/١٠ تقريب التهذيب ٣٣٧
أسد الغابة ١٢٥/٥)

(١) إملاص: يقال: أملت المرأة أى: ألقت ولدها ميتا قبل وقت الولادة.
(١١ أفعاح ٢/١ لسان العرب ٩٤/٧ محيط المحيط ٨٦٢)

(٢) ج: فسقط

(٣) المغيرة بن شعبة: سبقت ترجمته

(٤) ب: من

(٥) محمد بن مسلمة: محمد بن مسلمة بن سلمة بن حريش بن خالد الأنصارى
الحارثى - أبو عبد الله، كان من أفضل الصحابة ومن الأبطال الفاتكين
وهو أحد الثلاثة الذين قتلوا كعب بن الأشرف. وتوفى بالمدينة سنة
٤٢ هـ وقيل: ٤٣ هـ. (تهذيب التهذيب ٤٥٤/٩ تهذيب الأسماء واللغات ٩٢/١/١
الإمابة ٢٦٣/٣ أسد الغابة ١١٢/٥)

والحديث أخرجه مسلم ١٧٩/١١ بلفظ: (عن المسور بن مخرمة قال: استشار
عمر بن الخطاب الناس فى إملاص المرأة، فقال المغيرة بن شعبة: شهدت
النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بخرة عبد أو أمة، قال: فقال عمر:
اثنى بمن شهد معك، قال: فشهد له محمد بن مسلمة) والبخارى ٢٤٧/١٢
أبو داود ٢١٣/١٢ ابن ماجه ٨٨٢/٢ السنن الكبرى ١١٤/٨

(٦) ج: قال أبو عبد الله . وأبو عبيد: سبقت ترجمته

(٧) أزلغه: قربه (المصباح المنير ٢٥٤/١ مختار الصحاح ٢٧٣ محيط المحيط

(٨) ما بين القوسين - من قوله "معك ...": لم يثبت فى ب. (٣٧٦)

(٩) ج: بزيادة "رضى الله عنه"

(١٠) سفيان: هو سفيان بن عيينة، وقد سبقت ترجمته

(١١) عمرو بن دينار وطاوس: وقد سبقت ترجمتهما . ونجى: عمر بن دينار.

(١٢) ما بين القوسين: لم يثبت فى ب و ج

(١٣) ج: شيئا فى الجنين

(١٤) ب: فقال حل . وفى ج: أحمد بن مالك البايح . وهو خطأ.

حمل بن مالك بن النابغة: سبقت ترجمته

بن مالك بن النابغة (فقال) (١) : كنت بين جارتين (٢) (لى) (٣) فضربت
إحداهما الأخرى بمسطح (٤) فألقت جنينا (٥) ميتا ، فقضى فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخرة عبد أو أمة ، فقال عمر : كدنا (٦) والله نقضى (٧) فيه بآرائنا (٨)
قال (٩) أبو عبيد (١٠) : المسطح : خشب الخباء (١١) . وقال النضر بن
شميل (١٢) : هو الخشب الذى يرقق بيا المحجين إن أحلج (١٣) ليخيز (١٤)

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٢) فى الأصل : جارتين . والمصحح ما أثبتناه
الجارة : الفُرّة (المصباح المنير ١ / ١١٤)
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب و ج
(٤) مسطح : عمود الخباء (لسان العرب ٢ / ٤٨٥ المصباح المنير ١ / ٢٧٦)
(٥) ب : جنينها
(٦) ب : كذبا
(٧) ب : نقضى . وفى ج : يقضى
(٨) مسند الشافعى ٣٤٨ : بلغظ : (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : أذكر
الله أمرا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فى الحنين شيئا ، فقام
حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين جارتين لى ، فضربت إحداهما
الأخرى بمسطح ، فألقت جنينا ميتا ، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم بخرة ، فقال عمر رضى الله عنه : أن كدنا أن نقضى فى مثل هذا
برأينا) (وانظر : أبو داود ٣١٤ / ١٢ مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٥٨ ابن ماجه ٢ / ٨٨٢
السنن الكبرى ٨ / ١١٤ الأم ٦ / ٩٣ والحديث صحيح الإسناد .
(٩) ج : فقال
(١٠) ب : أبو عبيدة . وأبو عبيد : قد سقت ترجمته
(١١) ب : حذب الخشب من الجبار . وهو خطأ .
الخباء : واحد الأخبية من وبر أو موف ولا يكون من شعر ، وهو على عمودين
أو ثلاثة ، وما فوق ذلك فهو بيت (مختار الصحاح ١٦٦ المصباح المنير -
١١٦٣ / ١)
(١٢) النضر بن شميل : النضر بن شميل بن خرشة بن زيد المازنى -
أبو الحسن النخوى البصرى الإمام فى العربية واللغة والحديث ، تابعى
التابعين ، اتفقوا على توثيقه وغفله ، روى عن ابن جريج وشعبة وحماد بن
سلمة وغيرهم ، وعنه إسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وخلق
مات سنة ٢٠٤ هـ . (تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣٧ تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٢٧
ميزان الاعتدال ٤ / ٢٥٨)
(١٣) حلج : يقال حلج الخبزة أى دكورها ، ووسمها بالمحلاج . والمحلاج : ما
يوسج به الخبز ويرقق (لسان العرب ٢ / ٢٣٨ ترتيب القاموس المحيط ١ / ٦٩٠)
(١٤) ب : لحنين

ويسمىها المولودون (١) : الصوبج (٢) .
 فدل ما رويناه على (أن) (٣) في الجنين غرة عبدا (٤) أو أمة .
 فلان قيل : فقد روى في حديث أبي سلمة عن أبي هريرة (٥) أن النبي -
 صلى الله عليه وسلم (قال) (٢) : (فيه غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل) (٦) فكيف
 اقتصرتم على غرة عبداً وأمة دون الفرس والبغل ؟
 قيل : لأنها رواية تفرد بها عيسى بن يونس (٧) (عن محمد بن عمر) (٨)
 عن أبي سلمة . وقد وهم فيما عيسى بن يونس (٣) والذي رواه الزهري (٩)
 عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (١٠) أثبت ، وناقضوه (١١) أضبط
 وليس في روايتهم فرس ولا بغل (١٢) ، ولو صحت الرواية لجاز حملها على أن الفرس
 والبغل جُذلا بدلاً من العبد والأمة .

- (١) في الأصل : المولودون . والصحيح ما أثبتناه .
 والمولود من الرجل : إذا كان عربياً غير محض .
 (المصباح المنير ٦٧١/٢ الصحاح ٥٥٤/٢)
- (٢) في الأصل : الصوبج . وفي ب : الصريح . وفي ج : الصوائج
 والصحيح ما أثبتناه . والصوبج : الذي يرق به العجين (فارسية)
 (ترتيب القاموس المحيط ٨٦٥/٢ محيط المحيط ٥٢٣)
- (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٤) في الأصل : عبد . والأوفق ما أثبتناه .
- (٥) ج : أبي مسلم . أبو سلمة وأبو هريرة : سبقت ترجمتهما .
- (٦) أبو داود ٣١٩/١٢ بلغظ : (قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين
 بغرة عبداً وأمة أو فرس أو بغل) السنن الكبرى ١١٥/٨
- (٧) عيسى بن يونس : عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - أبو عمرو ، روى
 عن الأعمش وابن جريج والأوزاعي وخلق ، وعنه إسحاق بن راهويه وأحمد بن
 حنبل وخلق ، ثقة مأمون ، مات سنة ١٨٧ هـ . (تهذيب التهذيب ٢٢٧/٨)
- (٨) تهذيب الأسماء واللغات ٤٧/٢/١ تقريب التهذيب ٢٧٣)
 محمد بن عمر : هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي المدني القاضي
 أحد الأعلام ، كان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح واختلاف الناس في
 الحديث والأحكام ، روى عن الثوري والأوزاعي وابن جريج وخلق ، وعنه الشافعي
 وأبو بكر بن أبي شيبة وخلق ، قال ابن معين : ضعيف . وقال البخاري :
 متروك . وكذبه أحمد . وتوفي سنة ٢٠٧ هـ . (تهذيب التهذيب ٣٦٣/٩)
- (٩) شذرات الذهب ١٨/٢ ميزان الاعتدال ٦٦٢/٣)
 الزهري : سبقت ترجمته
- (١٠) أبو سلمة وسعيد بن المسيب وأبو هريرة : سبقت ترجمتهم
- (١١) ب : وناقله
- (١٢) قال البيهقي : ذكر البغل والفرس غير محفوظ ، وروى من وجه آخر ضعيف
 ومرسل . وانظر : السنن الكبرى ١١٥/٨ نيل الأوطار ٧٤/٧ عون المعبود ٣٢٠/١٢

فصل

فإذا ثبت وجوب الغرة فيه فتكمل (الغرة) (١) إذا كان (٢) كاملاً - ١٥٨/ ب
بالإسلام (٣) والحرية ، لأن الغرة أكمل ديّات الجنين فوجبت (٤) متى أكملهم وصفاً
وتجب فيه الكفارة لأنها دية نفس .
وتكون (٥) الغرة على الحاقلة لا انتفاء العمد عنه بعدم مباشرته
للجناية (٦) فلا (٧) يكون إلا خطأ محضاً أو عمد خطأ (٨) ، والكفارة في مال
الجانسي .
فلو أُلقت من الضرب جنينين (٩) : لزمت غرتان وكثارتان ، (ولو -
أُلقت ثلاثة أجنة : لزمت ثلاث (غرر) (١٠) وثلاث كفارات .
ولو ضربها ثلاثة فأُلقت (١١) جنبنا واحداً : لزمت غرة واحدة وثلاث
كفارات ، وهذا كله (١٢) إذا أُلقت ميتة يختص بالغرة فيه ذكر كان أو أنثى .
فأما إن أُلقت حياً : وجب فيه ديته (١٣) ، وديته : إن كان ذكراً فمائة (١٤)
من الإبل ، وإن كان أنثى : فخمسون (من الإبل) (١٥) فيستوى في سقوطه ميتة حكم
الذكر والأنثى ، ويغترق (١٦) فف سقوطه حياً حكم الذكر والأنثى .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | ما بين القوسين : لم يثبت في ج |
| (٢) | ب : كانت |
| (٣) | ب : بالسلامة |
| (٤) | ب : فوجب |
| (٥) | ب : فتكون |
| (٦) | ج : مباشرة بالجناية |
| (٧) | ب : ولا |
| (٨) | ج : الخطأ |
| (٩) | ج : جنين |
| (١٠) | ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وفي الأصل : غرر |
| (١١) | ب : ثلاث وأُلقت |
| (١٢) | ما بين القوسين من قوله " ولو أُلقت ... " : لم يثبت في ج |
| (١٣) | ب : دية |
| (١٤) | ب : مائة |
| (١٥) | ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج |
| (١٦) | ب : ويغترق |

وسمى (١) جنينا لأنه قد أجنه بطن أمه أى ستره ، ولذلك يقال : أجنّه الليل إذا ستره ، قال الله تعالى : (وإن) (٢) أنتم أجنّة فى بطون أمهاتكم^(٣)

مألة

قال الشافعى (٤) : وأقل ما يكون به جنينا أن يفارق المضغة (٥) -

والعلقة (٦) حتى يتبين (٧) شيء من خلق آدميين من أصبح أو فطر أو عين أو ما أشبه ذلك (٨)

اختلف الفقهاء فى حد الجنين الذى تجب فيه الغرة على ثلاثة مذاهب : ١/١٥٩
أحدها - وهو قول الشيعى (٩) ومالك (١٠) والحسن بن صالح (١١) : أن فى أكل الحبل^(١٢)
غرة .

- (١) ج : ويسمى
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
- (٣) سورة النجم ٣٢ . وفى ج : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : الأم ٩٥/٦ المبدب ١٩٨/٢ المجموع ٤١٩/١٢ منى المحتاج ١٠٣/٤
- قليوبى وعميرة ١٥٩/٤ الشامل ٧١/٦
- (٤) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
- (٥) المضغة : قطعة لحم (المصباح المنير ٤٢٦/٢ الإفصاح ١/١ مختار الصحاح
- (٦) العلقه : الدم الخليط والقطعة منه (المصباح المنير ٤٢٦/٢ - ٦٢٦)
- مختار الصحاح ٤٥٠ الإفصاح ١/١)
- (٧) فى الاصل : يبين . وفى ج : يبين فيه . والصحيح ما أثبتناه .
- (٨) مختصر المزنّى ١٤٢/٥
- (٩) ب : الكمبى . وفى ج : الشافعى
- الشيعى : سبقت ترجمته
- (١٠) المدونة الكبرى ٤٨١/٤ شرح الموطأ للزرقانى ١٤٦/٤ بلغة السالك ٣٦٨/٢
- (١١) الحسن بن صالح : هو الحسن بن صالح بن حلى الهمداني الشورى
- النفية الكوفى - أبو عبد الله ، أحد الأعلام ، روى عن أبيه وعمرو بن
- دينار وخلق ، وعنه ابن المبارك ووكيع بن الجراح وخلق ، صدوق عابدمتشيع
- قال أبو حاتم : ثقة حافظ متقن . وقال النسائى : ثقة . وتوفى سنة ١٦٩ هـ .
- (تهذيب التهذيب ٢٨٥/٢ الكاشف ١٦٢/١ ميزان الاعتدال ٤٩٦/١ الأعلام ٢٠٨/٢)
- (١٢) ج : الحمل .

والثاني - وهو قول أبي حنيفة (١) :- أن في (٢) ما لم يُبين (٣) خلقه حكومة
فلذا بان خلقه ففيه غرة .

والثالث - وهو قول الشافعي - : أنه لا شيء فيه إنزال بين (٤) خلقه ، فلذا -
بان خلقه على ما سنخفه ففيه (٥) غرة

فصار الخلاف فيما لم يبين (٦) خلقه ، فعند مالك : فيه غرة ، وعند أبي
حنيفة : فيه حكومة ، وعند الشافعي : لا شيء فيه .

واستدل مالك على وجوب الغرة فيه : بأنه لما لم يقع الفرق في الولد
الحق (٧) بين صغيره وكبيره في وجوب الدية : وجب أن لا يقع الفرق في الحمل
(بين) (٨) مبادئه وكماله في وجوب الغرة

واستدل أبو حنيفة (٩) بأنه لما وجب في الجنين دون ما (وجب) (١٠)
في الولد الحي ولم يكن هدرا : وجب أن يكون فيما دون الجنين أقل مما (١١) في
الجنين ولا يكون هدرا .

واستدل (الشافعي) (١٢) على أن لا شيء فيه بأمرين :
أحدهما : أن وجوب الغرة (١٣) لثبوت الحرمة ، وليس له قبل بيان خلقه حرمة
فكان هذا كالنقطة (١٤)

-
- (١) بدائع الصنائع ٤٨٢٥/١٠ حاشية رد المختار ٥٩٠/٦
(٢) في الأصل : فيه . والصحيح ما أثبتناه .
(٣) ج : يمكن
(٤) ج : يكن
(٥) ج : سنخفه فيه
(٦) ج : يمكن
(٧) ب : لم يقع الفرق بينه وبين ولد الحي
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ج : بزيادة " رحمه الله "
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق
لنسخة ج
(١١) ج : ما
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ج . وفي ب : بزيادة " رحمه الله "
(١٣) في الأصل : النحر ، والأوفق ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب و ج
(١٤) ج : كالقطع .

والثانى (١) : أن حياة الإنسان بين حالتين: بين مبادئ (٢) خلقه وبين غايته بعد موته ، فلما كان فى آخر حالتيه (٣) بعد الموت هدرا - وجب أن يكون فى الأولى من حالتيه (٤) قبل بيان الخلق هدرا .
وفى هذين (٥) دليل (٦) وانفصال (٧)

فصل

فلما تقرّر ما وصفنا فالذى يتعلق بالجنيين ثلاثة أحكام :

(أحدها) (٨) : وجوب الغرة

١٥٩ / ب

والثانى : أن تمير به (٩) الأئمة أم ولد

والثالث : أن تنقضى به العدة.

وإذا كان كذلك فقد وصف الله تعالى حال الإنسان فى مبادئ خلقه

إلى استكمالهم ، فقال تعالى : (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة (١٠) من طين) (١١)

وفيه قولان :

أحدهما : (أن) (١٢) آدم وحده استل (١٣) من طين .

(١) ج : والثالث

(٢) ج : مبدأ

(٣) ج : حاله

(٤) ب : حالته . وفى ج : فى أول حاله

(٥) ج : هذا

(٦) ب : دليلين

(٧) انظر: الأم ٩٣/٦ الوجيز ١٥٧/٢ مغلنى المحتاج ١٠٤/٤ الشامل ٧٢/٦

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٩) ج : يصير

(١٠) سلالة : فتاة من السل وهو استخراج الشيء من الشيء .

قال الكلبي: السلالة الطين إذا عمرته انسل من بين أظباعه، فالذى يخرج

هو السلالة (تفسير القرطبي ١٠٩/١٢ تفسير ابن كثير ١١/٥)

(١١) سورة المؤمنون ١٢

(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(١٣) ب و ج : انسل

استل الشيء من الشيء أى سلّ - أى انتزعه وأخرجه برفق (ترتيب القاموس

المحيط ٦٠١/٢ محيط السحيط ٤٢٣)

وهو (١) المخصوص بخلقه منه ، قاله (٢) قتادة (٣)
والثاني : (أنه) (٤) أراد كل إنسان لأنه يرجع (إلى) (٤) آدم الذي خلق
من سلالة من طين ، قاله (٥) مجاهد (٦) .
وفى (٧) السلالة تأويلان :
أحدهما : أنها الصفوة (٨)
(والثاني) (٩) : أنها القليل الذي يُسل (١٠)
ثم ذكر حالة ثانية في الولد (١١) فقال (تعالى) (١٢) : (ثم جعلناه (١٢)
نطفة في قرار مكين) (١٥) يعني به ذرية آدم المخلوقين من تناسل الرجال -
والنساء ، لأن آدم خلق من طين ولم يخلق من نطفة التناسل ، والنطفة هي ماء
الذكر الذي يُخلق منه الولد وهو أول خلق الإنسان .
(٤)
وقوله (تعالى : " في) (٤) قرار " : يعني به الرحم (١٦) (مكين)
أى يمكن لا استقراره فيه ، فمادت النطفة في أول مبايء خلقه كالغرس ، والرحم
في إنشائه كالأرض .

-
- (١) ب : هو
(٢) ج : قال
(٣) قتادة : سبقت ترجمته . وانظر تفسير ابن كثير ١١/٥
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ب و ج : قال
(٦) مجاهد : سبقت ترجمته . وانظر : تفسير ابن كثير ١١/٥
(٧) ب : في
(٨) ب و ج : المنيعة
الصفوة : أى صفوة الماء ، كما قال ابن عباس رضى الله عنهما .
انظر : تفسير ابن كثير ١١/٥
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٠) ب و ج : ينسل
(١١) ج : هو الولد أولى به
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج
(١٣) في الأصل : خلقناه . وهو خطأ .
(١٤) قرار مكين : الرحم . وأصل القرار : المستقر من الأرض
(فتح القدير للشوكاني ٤٧٧/٣ تفسير ابن كثير ١١/٥ مختار المحاج ٥٦٨)
(١٥) سورة المؤمنون ١٣
(١٦) ب : الرحمة

ثم ذكر حالة ثالثة - هي للولد (١) ثانية - فقال (تعالى) (٢): ثم خلقنا النطفة علقه (٣) .

(والعلقة) (٤) : هي الدم الطرى (٥) الذى انتقلت النطفة إليه (٦) حتى صارت علقه ، وسميت علقه لأنها أول أحوال العلوق (٧) والعلقة فى حكم النطفة فى أنه لم يستقر لها حرمة ولم يتعلق بها شيء من الأحكام الثلاثة (٨) بإجماع الفقهاء ، فلا تجب فيها غرة ، ولا تصير بها أم ولد ، ولا تنقضى (٩) بها العدة .

ثم ذكر حالة رابعة - هي للولد ثالثة - فقال تعالى: (فخلقنا العلقه مضغة) (١٠)

والمضغة : اللحم وهو (١١) أول أحوال الجسم ، سميت مضغة لأنها - بقدر (١٢) ما يمشخ (١٣) من اللحم ، وهو الذى تقدم فيه الخلاف ، فأوجب فيه مالك غرة ، وأوجب فيه أبو حنيفة حكومة ، ولم يوجب فيه الشافعى شيئاً ولا يحير - به - على قوله - أم ولد ، وفى انقضاء العدة به قولان (١٤) : أحدهما : ينقضى به العدة لما (١٥) فيه (من) (١٦) استبراء الرحم . والثانى : لا تنقضى به العدة كما لا تصير به أم ولد ، ولا تجب فيه الغرة .

-
- (١) ج : الولد
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب و ج
 - (٣) سورة المؤمنون ١٤
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
 - (٥) الطرى : غضى بين الطراوة ، (المصباح المنير ٣٧٢/٢ مختار الصحاح ٣٩١)
 - (٦) ج : إليه النطفة
 - (٧) ب : حيوان العلق
 - (٨) وهى التى ذكرت فى أول الفصل
 - (٩) فى الأصل : تنقضى . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق للسختين ب و ج
 - (١٠) سورة المؤمنون ١٤
 - (١١) ج : وهى
 - (١٢) ج : تقدر
 - (١٣) ب : يمشخ
 - (١٤) انظر: الوجيز ٩٦/٢ المذهب ١٤٣/٢ مخنى المحتاج ٣٨٩/٣
 - (١٥) ب : لأن
 - (١٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

ثم ذكر حالة خامسة (١) - (وهي) (٢) للولد رابعة - فقال تعالى (٣) :

(فخلقنا المفغة عظما فكسونا العظام لحما) (٤)

فاحتكم خلق العظم واللحم وجهين :

أحدهما : أن يكونا في حالة واحدة (٥) قد خلق عظما كساه لحما .

والثاني : أن يكون في حالتين (٦) ، خلق في إحداهما (٧) عظما ثم كساه بعد استكمال العظم لحما ، فيكون اللحم حالة سادسة هي (٨) للولد خامسة .

ثم ذكر حالة سابعة - هي للولد سادسة (٩) - فقال (تعالى) (١٠) :

(ثم أنشأناه خلقا آخر) (١٠)

وفيها تأويلان :

أحدهما (١١) : أنه نفخ الروح فيه (١٢) قاله ابن عباس (١٣)

والثاني (١٤) : (أنه) (٢) تمييز ذكر (١٥) أو أنثى ، قاله الحسن (١٦)

ومحصل هذه الأحوال ترجع إلى ثلاثة أقسام : منخنة وما قبلها وما بعدهما

فأما المفغة وما قبلها فقد ذكرناه (١٧) وقلنا : إن ما قبل المنخنة

-
- (١) ج : حالامسة
- (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٣) ج : قال - بدون " تعالى "
- (٤) سورة المؤمنون ١٤
- (٥) ب : واحد
- (٦) ج : حالين
- (٧) ب : أحدهما
- (٨) ج : وهي
- (٩) ج : سابعة
- (١٠) سورة المؤمنون ١٤
- (١١) ج : أحدها
- (١٢) ب : في الروح
- (١٣) انظر: تفسير ابن كثير ١٢/٥ تفسير القرطبي ١٠٩/١٢ جامع البيان ٨/١٨
- (١٤) ج : الثاني
- (١٥) ج : ذكرنا
- (١٦) انظر: زاد المسير ٤٦٣/٥ . وحكى ابن كثير أن قول الحسن مثل قول ابن عباس . (تفسير ابن كثير ١٢/٥)
- (١٧) ب : ذكرنا

لا يتعلق به شيء من الأحكام الثلاثة ، وأن المضغة لا يتعلق بها سوى الغرة (١)
وفى العدة (٢) قولان :

١٦٠ / ب

وأما ما بعد المضغة فتتقضى به العدة (٣) ، وما (٤) وجبت فيه الغرة
من ذلك صارت به أم ولد ، والغرة فيه تختلف بحسب اختلاف أحواله بحسب
المضغة ، وله بعدها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن لا يبين فيه صورة ولا تخطيط الصور (٥) ، فلا تجب (٦) فيه الغرة .
والحال الثانية : أن يبين فيه (٧) إما صورة (٨) جميع الأعضاء ، وإما (٩) صورة
بعضها كعين أو اصبع أو ظفر ، فتجب فيه الغرة ، لبيان خلقه ، سواء
كانت الصورة (١٠) ظاهرة للأبصار أو كانت خفية تظهر (١١) بوصفه (١٢) في الماء
(الحار) (١٣)

والحال الثالثة : أن يبين فيه التخطيط ولا تبين فيه الصورة فيتخطط ولا يتمور
نفى (وجوب) (١٤) الغرة فيه قولان (١٥) :
أحدهما : لا تجب فيه (الغرة) (١٤) لعدم التصوير
والقول (١٦) الثانى : تجب فيه (الغرة) (١٧) لأن التخطيط مبادئ التصوير (١٨).

(١) فى الأصل : ما سوى . وفى ج : سوى العدة . والصحيح ما أثبتناه وهو
موافق لنسخة ب . قوله : " سوى الغرة " : هذا إذا شهد بها أربع نسوة أن فيها
صورة الأدمى فوجبت فيه الغرة (المذهب ١٩٨/٢)

(٢) ب : الغرة

(٣) لأن ما بعد المضغة هو العظم واللحم .

(٤) ب : ما

(٥) ج : لمصورته

(٦) ب : ضرورة ولا تختلط الصورة فلا تثبت

(٧) ب : فيه أن

(٨) ج : صور

(٩) ب : فلما

(١٠) ب : وسواء كانت صورة

(١١) ج : فظهر

(١٢) ب : موضعه

(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : الحار

(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(١٥) فى الأصل : وجهان . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(١٦) فى الأصل : والوجه . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(١٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(١٨) انظر : المذهب ٢٠/٢ ، ١٤٣ ، ١٩٨ ، مغنى المحتاج ٣/٣٨٩ ، ٤/١٠٤ الشامل ٦/٧٢

فصل

- وإذا أُلقت غشاوة أو جلدة سُقَّت فوجد فيها (١) جنينان: ففيها (٢) -
غرتان وكفارتان .
ولو أُلقت جسدا عليه رأسان ففيه غرة واحدة ، وكذلك لو أُلقت رأسا
على جسدين ففيه غرة واحدة .
ولو أُلقت رأسين ففيه غرة واحدة لجواز أن يكونا على جسد واحد
ولو أُلقت جسدين ففيه غرة واحدة لجواز أن يكون طيبهما رأس واحد .
ولو أُلقت رأسين وجسدين ففيهما غرتان لا انتفاء الا احتمال (٣) .

فصل

- وإذا (٤) أُلقت عضوا من جسد خرج باقيه حيّا غلّه حالتان:
إحداها (٥) : أن يموت بعد حياته : ففيه دية كاملة ، يدخل فيها أرش العضو ١٦١/
المنفصل عنه قبل ظهوره .
والحال (٦) الثانية : أن يبقى على حياته (٧) فالعضو (٨) المنفصل عنه قبل
إلقائه إن كان يدا معتبرا (٩) باختيار أهل العلم بحاله من ثقات الطب (١٠) -
والقوايل ، فإن دلت شواهد حاله على انقماله بعد استقرار (١١) الحياة (١٢) فيه :

-
- (١) ب : غشاوة أو جلدة سف فوجد ميت . وهو خطأ
(٢) ج : فيه
(٣) انظر: روضة الطالبين ٣٦٧/٩ المذهب ١٩٨/٢ مثنى المحتاج ١٠٤/٤
(٤) ب و ج : ولو
(٥) ب و ج : أحدهما
(٦) ج : والحالة
(٧) ج : حياة
(٨) ب و ج : والعضو
(٩) في الأصل : معتبر . وفي ج : يد معتبرة . والمصحح ما أثبتناه وهو -
موافق لنسخة ب (١١) ج : استقرار
(١٠) ج : الطب (١٢) ب : الجنابة

ففيه نصف الدية ، اعتبارا بحال (١) الحى ، وإن دلت على انفصاله قبل
استقرار حياته (٢) ، ففيه نصف الغرة اعتبارا بحال (٣) الجنين (٤)

فصل

وإننا (٥) ضربها فتحرك جوفها ثم خمد : فلا شيء فيه . وأوجب فيسه -
الزهرى (٦) غرة ، لأن خموده (٧) بعد الحركة دليل على تلفه بعد الوجود .
وهذا خطأ ، لأن الحركة يحتمل (٨) أن يكون منه ، ويحتمل أن يكون
لريش انقش (٩)
وهكذا (١٠) لو تحرك جوفها بعد الموت مع ظهور حملها ثم خمد يحتمل
الأمرين (١١) ، فصار ما (١٢) لم يظهر منه شيء (١٣) مشکوكا فيه ، والغرم (١٤)
لا يجب (١٥) بالشك (١٦) .

-
- (١) ج : الجانى
(٢) ب و ج : جناية
(٣) ج : لحال
(٤) انظر: روضة الطالبين ٣٦٩/٩ مثنى المحتاج ١٠٤/٤ المجموع ٤٢١/١٧
(٥) ج : قال وإننا
(٦) الزهرى : سقت ترجمته . وانظر: المجموع ٤٢٠/١٧
(٧) ب : وجوده
(٨) ج : يحمل
(٩) انقش : خرجت (مختار الصحاح ٥٠٤ الضاح ١٠١٥/٣)
(١٠) ج : وهذا
(١١) ب : أمرين
(١٢) ب : كما
(١٣) ج : شيئا
(١٤) ب : والغرة
(١٥) ب : تجب
(١٦) انظر: المبذب ١٩٨/٢ روضة الطالبين ٣٦٦/٩ المجموع ٤٢٠/١٧ مثنى
المحتاج ١٠٣/٤ البيان ٧٥/٨

مسألة

قال الشافعي (١) : فإذا ألقته (٢) ميتا فسواء كان ذكرا (٣) أو أنثى (٤)

ومذا صحيح .

لا فرق (٥) في الجنين بين أن يكون ذكرا أو أنثى في وجوب (٦) الخرة

فيه ، وقيمتها : خمس (٧) من الإبل على ما سنذكره ، ومن الورق إذا (٨) قدرت دية النفس (٩) ورقا : ستمائة درهم ، ومن العين : خمسون ديناراً ، وذلك عُشر دية أمة أو نصف عشر (١٠) دية أبيه .

وفرق أبو حنيفة (١١) في الجنين (بين) (١٢) الذكر والأنثى ،

فأوجب فيه إن كان (ذكرا) (١٣) نصف عشر دية لو (١٤) كان حياً ، وإن كان أنثى عشر ديتها لو كانت حية .

وهذا وإن كان موافقا في الحكم (١٥) فهو مخالف في العلة ، وخلافه

(١) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "

(٢) في الأصل : ألقته . والأوفق ما أثبتناه .

(٣) ج : ذكرا كان

(٤) مختصر المنزى ١٤٣/٥

(٥) ب : لأنه

(٦) ب : خوف

(٧) ج : خمسة

(٨) ب : وإذا

(٩) ب : نفس

(١٠) في الأصل : أمة ونصف عشر . والصحيح ما أثبتناه .

(١١) ج : بزيادة " رحمه الله "

انظر : فتح القدير ٣٠٠/١٠ البحر الرائق ٢٨٩/٨ أعلاء السنن ٢٢٠/١٠

(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(١٣) ج : إن

(١٤) ج : الحكمين

وهو خمسمائة درهم عند أبي حنيفة ، لأن دية المرأة نصف دية الرجل والعشر من ديتها قدر نصف العشر من دية الرجل - أي أن نصف العشر من عشرة آلاف درهم هو العشر من خمسة آلاف ، فكل من نصف العشر للرجل ، والعشر للمرأة هو خمسمائة درهم

- وإن لم يؤثر في الجنين الحر - كان مؤثرا في الجنين المملوك (١)
والدليل على (٢) التسوية بين الذكر والأنثى : رواية أبي هريرة (٣)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة (٤)، ولم
يسأل أذكر هو أم أنثى، ولو اغترقا لسأل (٥) ، ولم سأل لنقل (٦) فدل على
استوائهما (٧) لأن حال الجنين في الأغلب مشتبه (٨) وفي الحى ظاهرة ، فسوى
بينهما في الجنين حشما (٩) للاختلاف، وفرق بينهما في الحى لزوال الاشتباه
كما قدر (١٠) لبن التصرية (١١) بماع (١٢) من تمر قطعا للتنازع وحسما للاختلاف (١٣)

(١) فإن الجنين المملوك يكون معتبرا بأمه عند الشافعى، فتكون ديته عشر
قيمة أمه ذكرا كان أو أنثى . ويكون معتبرا بنفسه لا بأمه عند أبى
حنيفة ، فتكون ديته نصف عشر قيمته إن كان ذكرا ، وعشر قيمته إن كان
أنثى ، فيؤثر هذا الاختلاف في ديته بهذه النسبة من قيمته قليلة كانت
أو كثيرة ، ولا يتوقف على خمسمائة درهم فقط .

- (٢) ج : عليه أن
(٣) أبو هريرة : سبقت ترجمته
(٤) والحديث سبق تخريجه ص ٢٤١
(٥) في الأصل : أقرت السال . وغرب : اغترق . والمصحح ما أثبتناه
(٦) أي فلم يرد أنه سأل فلم ينقل
(٧) ب : استوائا
(٨) ج : مشتبه
(٩) ب : خمسا
حسما : قطعا - أي للاختلاف . (المصباح المنير ١٣٦/١ مختار الصحاح ١٣٦)
(١٠) ب : كما قدر
(١١) التصرية : ربط اختلاف الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها
فيكثر، فيظن المشتري أن ذلك عادتها ، فيزيد في ثمنها ، لما يرى مبن
كثرة لبنها ، كما فسر الشافعى . انظر : فتح الباري ٢٦٤/٤ صحيح مسلم
بشرح النووي ١٦١/١٠
(١٢) يعنى إذا اشتراها ، ثم يتبين بعد ذلك أنها مصراة ، فهو بالخيار إن شاء
أمسكها ، وإن شاء ردها ومعاها طاع من تمر .
(١٣) ج : بزيادة " والله أعلم "
انظر : الأم ٩٤/٦ روضة البين ٢٦٢/٩ نهاية المحتاج ٢٦٠/٧
الشامل ٧٢/٦

فصل

فعل على هذا لو أُلقت (من الضرب) (١) ذكراً و أنثى (٢)، أحدهما ميت
والآخر حي، ثم مات : نظر ، فإن كان الميت هو الذكر، والحي هو الأنثى :
(فعل الضارب غرة في الجنين ، ونصف الدية الكاملة في الحي ، فإن/الميت -
هو الأنثى) (٣) والحي هو الذكر : فعليه غرة في الميت ودية كاملة في الحي .
فإن اختلف الضارب والمضروبة (٥) في الحي منهما ، فقالت المضروبة
هو الذكر، وقال الضارب هو الأنثى : فالقول قول الضارب مع يمينه ، لبراءة (٧)
ذمته حتى يشهد للمضروبة (٨) أربع نسوة عدول أن الحي منهما هو الذكر فيحكم
بسه . والله أعلم (١٠)

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٢) ب : أو أنثى
 - (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٤) ب : والحي
 - (٥) ب : والمضروب
 - (٦) ب : المضروب
 - (٧) ج : كبراءة
 - (٨) ب : للمضروب
 - (٩) ج : فحكم
 - (١٠) انظر : الأم ١٤/٦ روضة الطالبين ٣٦٧/٩ ، ٣٧٩ مغنف المحتاج ١٠٤/٤
البيان ٧٥/٨

مسألة

قال الشافعي (١) : وكذلك (٢) إن (٣) ألقته من الضرب بعد موتها ففيه ١/١٦٢
غرة عبد أو أمة (٤) . وهذا صحيح .
إذا ضربها فماتت وألقت جنينا ميتا : فعليه ديته ، وغرة في جنينها
سواء ألقته قبل موتها أو بعده .
وقال مالك (٥) وأبو حنيفة (٦) : تجب فيه الغرة إن ألقته قبل موتها ،
ولا يجب فيه شيء إن ألقته بعد موتها إلا أن تلقه حيا فيموت ، فتجب فيه ديته
احتجاجا بأمرين :
أحدهما : أن انغماله ميتا (٧) (بعد موتها موجب (٨) لسقوط غرمه ، كما لو
دُرس (٩) بطنها بعد الموت فألقت جنينا ميتا) (١٠) لم يضمن إجماعا ،
وهو بتبنيها (١١) بعد الموت مخصوص (بالجناية ، وتقتله (غير (١٠) مخصص) (١٢)
بسبب ، فكان يسقط (١٣) الخرم أحده .
والثاني : أن الجنين بمنزلة أعضائها لأمرين :
أحدهما : اتباعه لها في الحثي والبيع كالأعضاء
والثاني : (أنه) (١٤) لا يفرد بغسل ولا صلاة كما لا تفرد به الأعضاء .
فلما كانت أروش (١٥) أعضائها داخلة في ديته وجب أن تكون غرة جنينها
داخلة في ديته .

-
- (١) ب : بزيادة "رضي الله عنه" وفي ج : رضي الله .
(٢) ج : وذلك
(٣) ب : لو
(٤) مختصر المزني ١٤٣/٥
(٥) المدونة الكبرى ٤٨٢/٤ الخرشى ٢٣/٨ بداية المجتهد ٤١٦/٢
(٦) ج : بزيادة "رحمه الله عليهما"
وانظر : فتح القدير ٢٠٤/١٠ البحر الرائق ٣٩٠/٨ بدائع الصنائع ٤٨٢٨/١٠
(٧) في الأصل : ميت . والصحيح ما أثبتناه .
(٨) ب : فوجب
(٩) ب : دين
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١١) ب : بديانها . وفي ج : بدراسها
(١٢) ما بين القوسين - من قوله "بالجناية" : لم يثبت في ب
(١٣) ج : لسقوط (١٥) ب : كان أروش .
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

ودليلنا : حديث أبي هريرة (١) قال : (اقتتل امرأتان من تذييل حرمت
إحداهما الأخرى بحجر فأصابته بطنها فقتلتها فأسقطت (٢) جنينا ، نفق رسول الله
على الله عليه وسلم بقتلها على عاقلة القاتلة (٣) وفي جنينها غرة عبد وأمة (٤)
والظاهر من هذا النقل (٥) أن إلقاء الجنين كان بعد الموت وليسو ١٦٢ / ب
احتمل الأمرين (٦) كان (٧) في إمسك النبي صلى الله عليه وسلم عن السؤال -
عنه دليل على استواء الحكم في الحالين ، ولو سأل للنقل .
ومن القياس أن كل جناية ضمن بها الجنين إذا سقط في الحياة : وجب
أن يُضمن بها الجنين إذا سقط بعد الوفاة كالذي (سقط حيا) ثم مات .
ولأن الجنين ضمن ضمان النفوس دون الأعضاء لأمرين :
أحدهما : أن ديته موروثه (٨) ولو كان كأعضائها لوجب ديته لها .
والثاني : أنه خارج من دية نفسها ، ولو كان (كأعضائها) (٩) لدخل في ديته .
وإذا اختص ضمان النفوس اعتبر بنفسه لا بخيره ، فاستوى حكمهم
إلقائه قبل (١٠) الموت وبعده

-
- (١) أبو هريرة : سبقت ترجمته
(٢) ب : فقتلها وأسقطت . وفي ج : وأسقطت
(٣) ج : القاتل
(٤) والحديث سبق تخريجه ص ٢٤١
(٥) ب : وظاهر النقل
(٦) ب : الدارين
(٧) ج : لكان
(٨) ما بين القوسين - من قوله : " سقط حيا " : لم يثبت في ج .
ومن قوله : " ثم مات " : لم يثبت في ب و ج
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٠) في الأصل : في . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق للنسخة ج

فأما الجواب عن احتجاجهم (١) بإلقائه إذا ديسست (٢) بعد موتها

فمن وجهين :

أحدهما : (أنه) (٣) لا يمتنع أن يجب (٤) فيه الغرة (٥) لأن الأصل فيه بقاء

الحياة إلى أن يتحقق الموت (فيسقط) (٦) به الإجماع (٧)

والثاني : وإن سقطت فيه الغرة فلأن الظاهر من موته أنه يموت (٨) أمه

والمدينة (٩) غير مضمونة فلم يضمن جنينها (والمضروبة مضمونة

فضمن جنينها) (٦)

وأما الجواب عن احتجاجهم بأنه كأعضائها فقد منعنا منه بمسا

قدمناه .

فأما اتباعه لباقى المتق والبيع فلا يمتنع أن يتميز عنها وإن تبعها

كما يتبعها في الإسلام بعد الولادة ، ولا يتبعها في الردة بعد الولادة .

وأما الغسل والصلاة فهو يغسل ، وليس في إسقاط الصلاة ما يمنع من ١/١٦٣

انفراده بنفسه كما لا يغسل الشهيد والذمى (١١) .

(١) ب : احتجاجه

(٢) ج : ديسست

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٤) ج : يثبت

(٥) كما ذهب إليه القاضي أبو الطيب الطبري والرويانى

انظر: روضة الطالبين ٣٦٨/٩ مغنى المحتاج ١٠٣/٤

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٧) ب : الاجتماع . وفى ج : الاحتجاج

(٨) ج : أن يموت

(٩) ب : والدية . وفى ج : والمدينة

(١٠) ب : بإسقاط

(١١) انظر: مغنى المحتاج ١٠٣/٤ نهاية المحتاج ٣٦٠/٧ قليوبى وعميرة ١٥٩/٤

الأنوار لأعمال الأبرار ٤٥٠/٢ الشامل ٢٢/٦ البيان ٧٥/٨

مسألة

قال النافعى (١) : (يورث) (٢) كمالو خرج حيا فمات ، لأنه المجنى -
عليه دون أمه (٣) . وهذا صحيح .
غرة الجنين موروثه (٤) (عنه) (٥) لا تختص (٦) الأم باستحقاقها
وبه قال (٧) أبو حنيفة (٨) ومالك (٩)
وقال الليث بن سعد (١٠) : تكون (١١) لأمه ولا تورث عنه كأعضائها .
وفيما تقدمناه من تميزه (١٢) منها وضمانه كالتفوس دليل عليه (١٣)
وقال ربيعة (١٤) : تكون غرة الجنين لأبويه خاصة دون غيرهما ممن
ورثته وجملته كالبعض منهما لظقه (١٥) من مائهما (١٦) .
وهذا فاسد بالمقتول بعد حياته (١٧) ، وإن كان موروثا (١٨) لم يغل

-
- (١) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٣) مختصر المزنى ١٤٢/٥
(٤) ب : مورثة
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٦) ب : ولا تستحق
(٧) ب : وقال - بدون " وبه "
(٨) انظر : فتح القدير ٣٠٤/١٠ البحر الرائق ٣٩٠/٨
(٩) انظر : المدونة الكبرى ٤٨٢/٤ الخرشى ٣٣/٨ بداية المجتهد ٤١٦/٢
(١٠) الليث بن سعد : سبقت ترجمته . وانظر : بداية المجتهد ٤١٦/٢
(١١) ج : لا يكون
(١٢) ج : غرة
(١٣) ج : عليهم
(١٤) ربيعة : سبقت ترجمته
وفى بداية المجتهد ٤١٦/٢ وشرح منح الحليل ٤٠٢/٤ حكاية عن ربيعة : أنها
للأم وحدها ، وأن الذى قال إنبا لأبويه هو عبدالرحمن بن هرمز .
(١٥) ج : بخلقه
(١٦) ب : مائها
(١٧) ب و ج : جناية
(١٨) ب : مورث . وفى ج : مورثا .

حال إلقائه من أن يكون قبل موت الأم أو بعده، فإن كان (١) قبل موت الأم :
فلها ميراثها منه، وإن كان بعد موت الأم فلا (٢) ميراث لها منه لا استحقاق -
الغرة بعد إلقائه، ولا يُحَكَّبُ بالجنين أحد من الورثة لأنه لم يثبت (له) (٣)
حكم الحياة، فيكون لأمه إن ورثته (٤) ثلث الغرة، ولأبيه إن كان حيا باتباعها
أو لغيره من ورثته إن كان ميتا .

ولو ألقته حيا بعد موتها مات ورثها (٥) ولم ترثه، فإن أشكل
إلقاؤه في حياتها وبعد موتها قُطِعَ التوارث بينهما كالغرقى (٦) .

مألة

قال الشافعي (٧) : وعليه عتق رقبة (٨) . وهذا كما قال .

تجب الكفارة (٩) في الجنين .

وقال أبو حنيفة (١٠) : لا كفارة فيه . احتجاجا بأمرين : ١٦٣ / ب

أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالغرة ولم يقض فيه
بالكفارة، ولو وجبت لأبانيا (١١) وقضى بها، ولو قضى بها لنقل .

والثاني : لأنه (١٢) (من الأم بمنزلة أعضائها التي لا يجب فيها كفارة، فكذلك
جنينها)

- (١) ج : مات
- (٢) ج : ولا
- (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (٤) ب : أو لورثته - بدون " إن "
- (٥) ب : ماتت ورثتها
- (٦) الغرقى : هم الذين ماتوا بسبب الغرق .
- انظر : الأم ٩٤/٦ روضة الطالبين ٣٨٩/١ البيان ٧٥/٨
- (٧) ب . : بزيادة " رضي الله عنه "
- (٨) مختصر المزنى ١٤٣/٥
- (٩) ج : في الكفارة
- (١٠) البحر الرائق ٣٩١/٨ فتح القدير ٣٠٦/١٠
- (١١) ج : دياتها
- أبانيا : يتنبا (المصباح المنير ٧٠/١)
- (١٢) ج : أنه
- (١٣) ب : وكذلك

ودليلنا : أنها نفس (١) آدمى ضمنت (٢) (بالجناية فوجب أن -

تضمن بالكفارة كالحى .

ولأن الكفارة أخص وجوبا (٣) بالقتل (٤) من الدية ، لأن السيد

يجب عليه بقتل عبده الكفارة ، ولا تجب عليه القيمة .

ومن رمى دار الحرب بسهم فقتل به مسلما وجبت عليه الكفارة ولم تجب

عليه الدية (فلما وجب فى الجنين الدية) (٥) فأولى أن تجب فيه الكفارة .

فأما الاستدلال بالخبر (٦) فإنما كف عن بيان الكفارة فيه ، لأن الله

تعالى قد بيّنها فى قوله : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) (٧) كما بيّن

الدية فى قوله (٨) : (فمن قتل عبده قتيلا نأطه بين خيرتين إن أحبوا قتلوا ،

وإن أحبوا أخذوا العقل) (٩) ولم يبين الكفارة تحويلا على إثباتها (١٠) ففى

هذه الآيات .

وأما استدلالهم بأنه (١١) كأعضائها فتد أجنا عنه (١٢) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
 (٢) ب : ضمنته
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٤) ج : بالعقل
 (٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 (٦) ج : بالجنين
 (٧) سورة النساء ٩٢
 (٨) ب : بقوله طوى الله عليه وسلم . وفى ج : قوله تعالى . وهو خطأ .
 (٩) الحديث سبق تخريجه ص ٢٢٦
 (١٠) ج : ثباتها
 (١١) ج : فإنه كان
 (١٢) ج : عليه . والله أعلم .
 انظر : المذهب ٢١٨/٢ روضة الطالبين ٢٨١/٩ مخزن المحتاج ١٠٨/٤
 الشامل ٧٢/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ولا شيء لها في الألم (٢) . وهذا صحيح .
لا شيء (٣) لأم الجنين في ألم الضرب إذا لم يبين (٤) له أثر في
بدنها كاللطم والرقة (٥) لا توجب غرما في رجل ولا امرأة .
فأما إجهاضها (٦) عند إلقائه ففيه قولان (٧) حكاهما أبو حامد

١/١٦٤

المزوروذى في جامعته :

أحدهما : لا شيء لها فيه - أيضا - كآلم الضرب لأنه نوع من الألم .
والقول الثاني : لها فيه حكومة لأنه كالجرح في الفرج عند خروج الجنين منه
فضمن (٨) بالحكومة (٩) .
فلو أقرت (١٠) بذلك إثر الضرب في بدنها : ضمن حكومة الضرب ،
وحكومة (١١) الإجهاض (١٢) .

-
- (١) بوج : بزيادة " رضى الله عنه " .
(٢) مختصر المزنى ١٤٣/٥
(٣) ج : بزيادة " فيه " .
(٤) ج : يبق
(٥) ب : الدقة . وفى ج : كاللطم والرقة .
الرقة : الصدمة بالرجل في الصدر
(المصباح المنير ٢٣٢/١ محيط المحيط ٣٤٣)
(٦) الإجهاض : الإسقاط . يقال : أجهضت المرأة ولدها : أى أسقطته ناقصا .
الخلق . (المصباح المنير ١١٣/١)
(٧) ج : تمولا
(٨) ب : فيضمن . وفى ج : يضمن
(٩) ب : الحكومة
(١٠) ب : قرب . وفى ج : اقترن
(١١) ج : في حكومة
(١٢) ج : بزيادة " والله أعلم " .
انظر : الام ٩٥/٦ روضة الطالبين ١٣٦٦/٩ انوار العمال ٤٥٠/٢

مسألة

قال الشافعي (١) : ولمن (٢) وجبت (له) (٣) الغرة (أن) (٤) لا -
 يقبلها دون سبع سنين أو ثمان، لأنبا لا تستغنى بنفسها دون هذه السنين، ولا -
 يفرق (٥) بينها وبين أمها إلا (في) هاتين السنتين فأعلى (٥)
 أما الغرة (٦) في اللغة فتستعمل (٧) على وجهين :
 أحدهما : في (أول) (٣) الشيء، ومنه قيل لأول الشهر: غرته (٨)
 والثاني : في جِد (٩) الشيء وخياره، ومنه قيل: فلان (١٠) غرة (١١) قومه (١٢)
 إذا كان أسراهم (١٣)
 وقد أطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم الغرة في دية (١٤) الجنين
 فوجب أن يكون إطلاقها محمولا على أول الشيء وخيار الجنس، لأنه ليس أحدهما
 بأولى أن يكون (١٥) مرادا من (١٦) الآخر فحمل عليهما (١٧) معا .
 وإذا وجب الجمع بينهما كان أول الجنس إذا خرج (١٨) عن الجيد مردودا،

-
- (١) ب : بزيادة "رضي الله عنه" . وفي ج : رحمه الله
 (٢) ب : ومن
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 (٤) ب : يغرب
 (٥) في الأصل : فأعلاه . وفي ج : فما علا . والأوفى ما أثبتناه .
 (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٧) ج : تستعمل
 (٨) ج : غرة
 (٩) ب وج : حد
 (١٠) ب : ولأن
 (١١) ج : ثمرة
 (١٢) ب : قريبه
 (١٣) أسراهم : وسراة كل شيء : أعلاه . ويقال رجل أغرّ : أي سيد قومه .
 (المصاح ٢٣٧٥/٦ مختار المصاح ٢٩٧)
 (١٤) ب : يند
 (١٥) وفي ج تكرار قوله : "أن يكون إطلاقها محمولا على أول الشيء به"
 (١٦) ج : في
 (١٧) ب : عليها
 (١٨) ج : أول السن به إذا أخرج

والجيد إذا خرج (١) عن أول السن (٢) مردودا ، فإذا اجتمع في السن والجودة كان اجتماعهما مرادا ، وإذا كان كذلك فإن (٣) الغرة أول وغاية .

فأما (٤) أوله فسبح سنين أو ثمان لأمرين :

أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعلها حلالا لتحليمه (٥) الطهارة -

والصلاة فقال : (علموهم الطهارة والصلاة وهم أبناء سبع) (٦) ١٦٤ / ب

والثاني : أنه يستقل فيها (٧) بنفسه ، ولذلك خير فيها (٨) بين أبويه ، وفرق

بينه وبين أمه ، فلا (٩) يقبل من الغرة في الجنين ما لها دون سبع

سنين ، لأنه لعدم (١٠) النفع (١١) فيه ليس بغرة وإن كان بأول (١٢) الشيء (١٣)

من الغرة

وأما غاية سن الغرة فمعتبر بشرطين :

أحدهما : أكمل ما يكون نفعا

والثاني : أزيد ما يكون ثمنا وهي قبل العشرين أزيد ثمنا وأقل نفعا ، وبعد

العشرين أكمل نفعا وأقل ثمنا ، فاقترض أن يكون العشرين سنة حدا

لنائة ، لأنها أقرب سن إلى الجمع بين زيادة الثمن وكمال المنفعة ، فلا يقبل

فيما جاوزها ، ويقبل فيما دونها ، ويستوى فيها الغلام والجارية .

وفرق بعض أصحابنا (١٤) في غاية السن بين الغلام والجارية ، فجعل (١٥)

النائة في سن الغلام : خمس عشرة سنة وهي حال البلوغ (١٦) ، والنائة في

(١) ج : أخرج

(٢) ج : السن به

(٣) ج : فليس

(٤) ب : وأما

(٥) ب و ج : لتحليم

(٦) ب : سبع سنين .

أبو داود ١٦٢/٢ بلفظ : (مروا أولاكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ،

واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع) بإسناد

حسن . والدارقطني ٢٣٠ / ١ : الدارمي ٢٣٣ / ١ مستدرک الحاكم ١٩٧ / ١

(٧) ب : يستقلها

(٨) ب : صرفها . وفي ج : فيهما

(٩) ب : لا

(١٤) ومنهم أبو علي بن أبي هريرة

انظر : (الشامل ٧٢ / ٦)

(١٥) ب : للمحل

(١٦) ب و ج : حال البلوغ وهي خمس عشر

(١٠) ج : تعدم

(١١) ب : النفي

(١٢) ب : تأويل

(١٣) ج : بأقل السن

فى سن الجارية عشرين سنة ، لأن ثمن الغلام بعد (١) البلوغ ينقص ، وثمان
الجارية إلى العشرين يزيد .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : (أنهما) (٢) لمالم يختلفا فى أول السن وجب أن لا يختلفا فى آخره .
والثانى : أن نقطان ثمنه (٣) مقابل (٤) لزيادة نفعه (٥) فتعارض ، وتساوى -
فبيما (٦) الجارية (والغلام) (٧) لأن تأثير السن فى الجارية أكثر
من تأثيره فى الغلام (٨)

مسألة

قال الشافعى (٩) : وليس عليه أن يقبلها مجيبة ولا خصياً (١٠) لأنه
(ناقص) (١١) عن الغرة وإن زاد ثمنها بالخصاء (١٢) . وهذا كما قال .

-
- (١) ج : حال
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى الأصل . والأوفق ما أثبتناه .
(٣) وهو ما بعد عشرين سنة
(٤) ب : مقابلاً
(٥) وهو ما بعد العشرين
(٦) أى فى نقطان الثمن وزيادة النفع
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٨) ج : بزيادة " والله أعلم "
انظر : الأم ٩٥/٦ روضة الطالبين ٣٧٦/٩ المذهب ١٩٩/٢ مغنى المحتاج ١٠٥/٤
الشامل ٧٢/٦ التنبيه ٢٢٣
(٩) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(١٠) الخصى : من خناه يخصيه خصياً وخصماً أى سلب خصيتيه فهو خصى .
والخصية : البيضة من أعضاء التناسل (الإفراج ٨٩/١ الممباح المنير ١٧١/١
محيط المحيط ٢٣٦)
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(١٢) ب و ج : بلا خصاء .
انظر : مختصر المزنى ١٤٣/٥

يُعتبر في الغرة : السلامة من العيوب (كلها ، وإن لم يعتبر في - ١٦٥/٧

الكفارة من العيوب) (١) إلا ما أُضِرَّ بالعمل فيها ، للفرق بينهما من وجهين :
أحدهما : أن الرقبة في الكفارة (مطلقه) (١) تجاز أن يلحقها بعض العيوب ،
(٣)
(وفي الغرة مقيدة بما يقتضي السلامة من جميع العيوب) (٢) ، ولذلك

(جاز) (٤) في الكفارة من نقص (٥) السن ما لم يجز في الغرة .
(والثاني : أن الكفارة حق لله تعالى يقع فيه المياسرة (٦) ، والغرم) (٢)
: عوض لآدمي (٧) ، يعتبر فيه السلامة كما يعتبر السلامة من (٨) -

العيوب في إيسل الديّة .

فأما الخصى والمجبوب (٩) فلا يؤخذ في الغرة لأنه - وإن كان أزيد
ثمنا - فإنه أقل نفعا .

ويجزى في الغرة ذات المنعة وغيرها لأن المنعة زيادة على كمال
الخلقة فلم يعتبر فيها (١٠) كمال يعتبر فيها الاكتساب (١١)

- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٣) ب و ج : وكذلك
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٥) ب و ج : بعض
 - (٦) ج : المباشرة
 - (٧) ب : عرض لآدمي
 - (٨) ب : في
 - (٩) المجبوب : من جبهه يجبه جبا وجبا : استأمل مذاكيره ، فهو مجبوب .
(الإيفاح ١٠/١ المصباح المنير ٨٩ / ١)
 - (١٠) ج : منها
 - (١١) ج : بزيادة " والله أعلم "
- انظر : الأم ٩٥/٦ التنبيه ٢٢٣ روضة الطالبين ٣٧٦/٩ المذهب ١٩٩/٢
مغنى المحتاج ١٠٥/٤ نهاية المحتاج ٣٦٢/٧ الشامل ٧١/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : وقیمتها إذا كان الجنین حراماً مسلماً : نصف عشر

دية مسلم (٢)

إعلم أن إطلاق الخرة لا ينفي عنها جهالة الأوصاف فاحتيج إلى تقديرها بما ينفي الجهالة عنها لتساوي جميع (٣) الديات في الصفة ، فعدل إلى وصفها بالقيمة لأنها أنفى للجهالة ، فتقوم بنصف عشر الدية : خمس (٤) من الإبل أو ستمائة درهم ، أو خمسين ديناراً مع وصفها بما قدمناه (٥) من السن والسلامة من العيوب فلا (٦) يقبل منه الخرة في الجنين الحر المسلم إلا بهذه القيمة ، وإنما كان كذلك لأمرين أثير ومعنى :

(١٠) فأما الأثر فهو ما روى عن عمر (٧) وعلى (٨) وزيد (٩) (رضي الله عنهم) ١٦٥/ب أنهم قدروها بهذا القدر الذي لم يظلفوا فيه ، فكان إجماعاً .
وأما المعنى فهو أنه (١١) لما كان الجنين على أقل أحوال (١٢) الإنسان اعتبر فيه أقل ما قدره الشرع من الديات وهو دية الموضحة ودية السن المتدرة بخمس من الإبل هي (١٣) نصف عشر دية النفس ، فجعل أقل الديات قدراً حداً لأقل النفوس حالاً (١٤)

-
- (١) ب و ج : بزيادة " رضي الله عنه "
- (٢) مختصر المزن ١٤٤/٥
- (٣) ب : عند التساوي جمع
- (٤) ج : خمساً
- (٥) في الأصل : قدمنا . والأوفق ما أثبتناه .
- (٦) ب : ولا
- (٧) مصنف ابن أبي شيبة ٢٥٤/٩ بلفظ : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوّم الخرة خمسين ديناراً) السنن الكبرى ١١٦/٨ نصب الراية ٣٨١/٤
- (٨) انظر : مصنف عبدالرزاق ٥٥/١٠
- (٩) انظر : العدة على أحكام الإحكام ٣٣٠/٤ وأجزاء المسالك ٣٩/١٣
- (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
- (١١) ب : فانه
- (١٢) ج : الأحوال
- (١٣) ب : في
- (١٤) انظر : الأم ٩٥/٦ المذهب ١٩٩/٢ روضة الطالبين ٣٧٦/٩ مختصر المحتاج ١٠٥/٤ الشامل ٢٣/٦ البيان ٧٦/٨

فصل

فإذا ثبت تقديرها بنصف عشر الدية فقد اختلف أصحابنا (١) فيما تقوم

به على وجهين :

أحدهما - وهو قول البصريين - أنها تقوم بالإبل لأن الإبل أصل في الدية

فإن (٢) كانت الجناية على الجنين خطأ محضاً : فهي مقدرة بخمس من

الإبل، أخماس : جذعة وحقنة وبنث (٣) لبون وبنث مخاض وابن لبون .

وإن كانت عمد الخطأ : فهي مقدرة بخمس من الإبل ، أثلاث : جذعة (٤)

(ونصف) (٥) (وخلفتان) (٦) وحقنة ونصف ، وليس يمكن أن تقوم الغرة بالإبل

لأنها ليست من جنس القيم (٧) فوجب أن يقوم الخمس من الإبل الأخماس في الخطأ ،

والأثلاث في عمد الخطأ بالورق لأنها أصل القيم (٧) ، فإن بلغت (٨) قيمتها

في التخليط ألف درهم ، وفي التخفيف سبعمائة درهم : أخذنا منه غرة عبداً (٩) -

أو أمة ، قيمتها في جناية الخطأ المحض سبعمائة درهم ، وقيمتها (١٠) في جناية

عمد الخطأ ألف درهم .

والوجه الثاني - وهو قول جمهور البخدايين - أننا (١١) نقدرها (١٢) بالورق

المقدرة بالشرع دون الإبل ، لأن الإبل ليست من أجناس القيم ولا - ١/١٦٦

هي (١٣) مأخوذة ، فتكون عين (١٤) المستحق (١٥) ، وإذا قومت بالإبل احتج

(١) ج : بزيادة " رحمهم الله "

(٢) ب : وإن

(٣) ب : بنت - بدون الواو

(٤) ب و ج : أثلاث : حقتان وجذعة

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والصحيح ما أثبتناه .

(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج . وفي الأصل : بزيادة " ونصف "

والصحيح ما أثبتناه .

(٧) ج : التيمة

(٨) ب : وإن بلغه

(٩) في الأصل : عبد . والأوفاق ما أثبتناه

(١٠) ب : قيمتها

(١١) ب : أنها

(١٢) ج : إنما يقدرها

(١٣) ج : من (١٥) ج : هي المستحق به

(١٤) ب : غير

إلى تقويم الإبل فوجب أن يحل في تقويم الغرة إلى ما هو أصل في القيم (١) -
وهي (٢) الورق، فعلى هذا تقويم (الغرة في الخطأ المحض بستمئة درهم ، ويزاد
عليها في عمد الخطأ ثلثها ، فتقوم (٣) فيه بثمانمئة درهم ، وعلى هذا يكون -
التفريع (٤) .

مسألة

(٧)
قال الشافعي (٥) : وإن كان نصرانياً أو مجوسياً : فنصف (٦) عشر دية نصراني
أو مجوسي، وإن كانت أمه مجوسية وأبوه نصرانياً (٨) ، أو نصرانية (٩) وأبوه
مجوسياً (١٠) : فدية الجنين في أكثر أبيه : نصف عشر دية نصراني (١١) .
وجملة ذلك : أنه إذا كان في الجنين الناقص : فنصف (١٢) عشر الدية
الناقصة ، والكامل (١٣) : ما كمل بالحرية والإسلام ، وقد مضى (١٤)
والناقص : ما نقص بكفر أو رقت .

-
- (١) ب : التقويم . وفي ج : القيمة
(٢) ب : وهو
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج .
(٤) ج : بزيادة " والله أعلم "
انظر : الأم ٩٥/٦ المذهب ١٩٩/٢ روضة الطالبين ٣٧٦/١ المجموع ٤٢٢/١٧
نهاية المحتاج ٣٦٣/٧
(٥) ب و ج : بزيادة " رضى الله عنه "
(٦) في الأصل : نصف . والصحيح ما أثبتناه .
(٧) ب : النصراني
(٨) ج : نصراني
(٩) ب : أو أمه نصرانيا . وفي ج : أو نصراني
(١٠) ج : مجوسي
(١١) مختصر المزني ١٤٤/٥
(١٢) في الأصل : نصف . والصحيح ما أثبتناه
(١٣) ب : والكاملة
(١٤) ج : مضى حال

فإذا (١) جرى (٢) على الجنين حكم الكثر - لكفر أبويه - لم يخل حال أبويه من أن تتفق ديتهما (٣) (أو تختلف . فإن اتفقت ديتاهما) (٤) - فكانا نصرانيين أو يهوديين أو مجوسيين : فدية اليهودى والنصرانى (٥) - على دية المسلم ، فتكون قيمة الغرة فى الجنين اليهودى والنصرانى (٥) - على مذهب البصريين - بخيراً وثلاثين (٦) ، أخماساً فى الخطأ (المحض) (٤) وأثلاثاً فى عمد الخطأ (٧) . (وعلى مذهب البغداديين - قيمتها مائتا درهم (٨) ، عشر دية الأم (٩) (١٠) فيكون قيمة (١١) الغرة فى الجنين المجوسى على مذهب البصريين ثلث بعير (١٢) ، وعلى (١٣) مذهب البغداديين أربعين (١٤) درهماً ، والغرة بهذه القيمة مقدرة فوجب أن يكون هذا القدر (هو) (١٥) المستحق فيها (١٦) ١٦٦ / ب

- (١) ب : وإذا
 - (٢) ج : أجرى
 - (٣) فى الأصل : ديتها . والصحيح ما أثبتناه .
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب . وفى ج : بزيادة " دية المسلم فتكون "
 - (٦) ب : بعير وثلاثاً
 - (٧) ب : بزيادة " أثلاثاً فى عمد الخطأ المحض ، ويزاد عليها ثلثها فى - عمد الخطأ ، ودية المجوسى ثلاثاً عشر دية المسلم " .
 - (٨) ج : بزيادة " وفى الخطأ المحض ، ويزاد عليها ثلثها فى عمد الخطأ ، - ودية المجوسى ثلاثاً عشر دية المسلم "
 - (٩) فى الأصل : المسلم . والصحيح ما أثبتناه .
 - (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (١١) ج : قيمته
 - (١٢) ج : الغرة
 - (١٣) ج : على - بدون الدرا
 - (١٤) ج : أربعون
 - (١٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
 - (١٦) ب : منها . وفى ج : بزيادة " والله أعلم "
- انظر: الأم ٩٦/٦ مغنى المحتاج ١٠٦/٤ روضة الطالبين ٣٧٠/٩
المجموع ٤٢٣/١٧ الشامل ٧٣/٦ البيان ٧٦/٨

فصل

وإن اختلفت (١) دية أبويه فكان أحدهما نصرانيا والآخر مجوسيا : فمذهب الشافعي أنه يعتبر بأغلظ (٢) أبويه (دية) (٣) وهو النصراني أبسا كان أو أما ، فيجب فيه الخرة الواجبة في الجنين النصراني لأمرين : (٥) أحدهما : أن موضوع (٤) الدية على التغليظ ، فوجب أن يكون محتربا بأغلظهما دية ، كما لو كان أحد أبويه مسلما والآخر كافرا اعتبر فيه دية المسلم دون الكافر تغليظا ، وكما يعتبر في الصيد (٦) المتولد من بين مأكول - وغير مأكول أغلظ (٧) حاله (٨) في إيجاب الجزاء وتحريم (٩) الأكل . والثاني : أن كمال الدية أصل في ضمان النفوس ، فلم ينقص منها إلا المتحقق (١٠) (دون المشتبه . والمتحقق) (١٣) من النقصان : هو حال أغلظهما دية ، لأن ما دونه محتمل مشبه ، فلذلك وجب أن يعتبر بأغلظ الأعلى دون الأقل الأدنى . واعتباره عندي بأقلها (١١) دية : أولس ، وأشبه (١٢) بالأصول (١٣) الأربعة (١٤) : أحدها : أن الأصل فيمن لم تتحقق (حياته سقوط الغرم إلا مانعه الشرع

-
- (١) ب و ج : اختلف
 - (٢) ج : أن يعتبر أغلظ
 - (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٤) ب - : موضع
 - (٥) في الأصل : بأغلظها . وفي ب : بأعظمها . والصحيح ما أثبتناه ، موافق لنسخة ج
 - (٦) في الأصل : العبد . والصحيح ما أثبتناه .
 - (٧) ب : بأغلظ
 - (٨) ج : حاله
 - (٩) ج : في الجانب الجزاء أو تحريم
 - (١٠) ج : أغلظها
 - (١١) ج : أقلها
 - (١٢) ج : وأشبهه .
 - (١٣) ب : الأصول
 - (١٤) في الأصل : بزيادة " أمور " .

من حال الجنين فلم نوجب (١) فيه إلا ما تحققناه وهو الأقل دون ما شككنا فيه من الأكثر ، ولذلك اعتبرت قيمة (٢) الخرة بأقل الديات دون أكثرها .
والثاني (٣) : أن الأصل براءة الذمة ، فلم نوجب فيها إلا ما تحققناه .
(والثالث : : أن الأصل في الكفر الإباحة إلا ما حظرت الذمة ، فلم يطلق بالحظر إلا ما تحققناه) (٤)

والرابع : أنه قد تقابل فيه إيجاب (٥) وإسقاط فوجب أن يخلب حكم الإسقاط ١/١٦٧
على الإيجاب (كما (٦) يسقط الزكاة فيما تولد من بين غنم
وطبيا (٧) تغليباً للإسقاط (٨) على الإيجاب (٩)
والانفصال عما توجهه (به) (٩) قول الشافعي ظاهر (١٠) إذا -
حقق . (والله أعلم) (٤) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وفي الأصل : يوجب .
(٢) ب : اعتبر فيه
(٣) ب : الثاني
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٥) ج : بإيجاب
(٦) في الأصل : حكما . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٧) في الأصل : طينا . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
والطباء : جمع طبي وهو الخزال ، للذكر والأنثى .
(لسان العرب ٢٣/١٥ محيط المحيط ٥٦٤ مننى المحتاج ٢٦٩/١)
(٨) ب : بحلة الإسقاط
(٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٠) ج : ظاهرا
انظر : الأم ٩٧/٦ المذهب ١٩٩/٢ روضة الطالبين ٣٧٠/٩ المجموع ٤٢٣/١٧
الشامل ٧٣/٦

مألة

قال الشافعى : ولو جنى على أمة (١) حامل فلم تلق جنينها حتى
أعتقت ، أو على ذمية فلم تلق جنينها حتى أسلمت (٢) : ففيه غرة (٣) ، لأنه
جنى عليها وهي مضمونة (٤)
أما جنين الأمة فقد (٥) يكون تارة حراً إن كان من سيدها ، ومملوكاً
إن (كان) (٦) من زوج أو زنا .
فإن كان حراً : ففيه غرة كاملة ، سواء ألقته وهي على رقبة أو بعد
عتقها .

وإن كان مملوكاً : ففيه عشر قيمة أمه . وخالف فيه أبو حنيفة (٧)
وقد ذكره الشافعى (٨) فى الباب الذى يليه ، ونحن (٩) نستوفى (١٠) الكلام
فيه .

فإن (١١) أعتقت الأمة بعد إلقاء جنينها : لم يؤثر عتقها فيه ، ووجب
فيه عشر (١٢) قيمتها ، وإن أعتقت (١٣) بعد ضربها قبل إلقائه : عُتق بعتقها -
تبها ، لأن حمل الحر حر ، ووجب (١٤) فيه غرة كاملة ، سواء كان أكثر من
عشر قيمة الأم أو أقل (١٥) كالحر إذا أعتق بعد الجناية عليه ثم مات وجب
فيه دية حر (١٦) سواء كانت أكثر من قيمته أو أقل .

-
- | | |
|--|--|
| (١) ج : امرأة | |
| (٢) ب : اشتملت | |
| (٣) فى الأصل : غرته . والأوفق ما أثبتناه | |
| (٤) ج : ممنوعة . انظر: مختصر المزنى ١٤٤/٥ | |
| (٥) ب : فإنه | |
| (٦) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب | |
| (٧) سيذكر المصنف قول أبى حنيفة فى باب جنين الأمة الآتى . | |
| (٨) ج : بزيادة " رضى الله عنه " | |
| (٩) ب و ج : نحن | |
| (١٠) ج : نستوى | |
| (١١) ب و ج : وإن | |
| (١٢) ب : غرة | |
| (١٣) ج : أعتقه | |
| (١٤) ب : وجب | |
| (١٥) ب : إذا قيل | |
| (١٦) ج : حراً | |

وللسيد من الغرة (أقل) (١) الأمرين : من قيمة (٢) الغرة أو عشر
قيمة الأم ، كما كان له من دية العبد إذا أعتقه بعد الجناية وقبل موته أقل^(٣)
الأميرين (٤) من قيمته أو ديته ،
فإن كانت الغرة أقلهما (٥) : أخذها السيد كلها بحق ملكه ، وإن كان ١٢٧ ب
عشر قيمة الأم أقل : أخذ من (قيمة الغرة) (٦) عشر قيمة الأم ، وكان باقيها
لورثة الجنين (٧)

فصل

وأما جنين الذمية فإن كان أبوه مسلماً فالجنين مسلم في الحكم
وفيه غرة كاملة ، وإن كان ذمياً فالجنين ذمي في الحكم ، وفيه ما قدمناه فمضى
جنين أهل الذمة .
فإن أسلمت الذمية أو زوجها بعد إلقاء جنينها : لم يؤثر إسلام واحد
منهما في الجنين ، لتقدمه على الإسلام ، ووجب فيه ما يجب في الجنين الذمي ،
وكان ذلك موروثاً (٨) بينهما ، يشترك فيه المسلم والكافر ، لأنه موروث (٩) في
الكفر قبل حدوث الإسلام .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٢) ج : وقيمة
(٣) ب : أولى
(٤) ج : الإرث
(٥) ج : أقلها
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٧) انظر : الأم ٩٧/٦ روضة الطالبين ٣٧١/٩ شامل ٧٣/٦ البيان ٧٦/٨
(٨) ج : مورثاً
(٩) ج : مورث

وإن أسلمت بعد ضربها وقبل (١) إلقائه، أو أسلم زوجها دونها : طار الجنين مسلماً بإسلام واحد (٢) من أبويه، فيجب فيه إذا ألقته بعد الإسلام - غرة كاملة، دية جنين مسلم، لأن الجناية ما استقرت فيه إلا بعد ثبوت إسلامه كما لو أسلم المجنى عليه بعد الجناية ثم مات وجبت فيه دية مسلم لاستقرارها فيه (٣) (بعد إسلامه، وتكون هذه الغرة الواجبة فيه موروثة للمسلم من أبويه) (٤) .

مسألة

قال الشافعي (٥) في كتاب الديات والجنایات : ولا أعرف أن يُدفع للغرة قيمة إلا أن يكون في موضع لا يوجد فيه .

قال المزني : هذا معنى أصله في الدية أنها الإبل ، لأن النبي

صلى الله عليه وسلم قضى بها ، فإن (٦) لم توجد فقيمتها (كخلك الغرة إن (٧) ١/١٦٨ لم توجد فقيمتها) (٨)

أما إذا (٩) كانت الغرة موجودة : فلا يجوز العدول عنها إلى إبل ولا ورق ولا ذهب ، سواء قيل في دية النفس إنه مخير بين الإبل والورق والذهب على قوله في القديم ، أو قيل لا يؤخذ فيها إلا الإبل مع وجودها على قوله في الجديد ، وإنما كان كذلك للفرق (١٠) بينهما شرعاً في أن النمل لم يرد في الجنين

(١) ج : وبعد

(٢) في الأصل : كل أحد . والصحيح ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب وج

(٣) ب : من

(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج .

انظر : المذهب ١٩٩/٢ روضة الطالبين ٣٧١/٩ المجموع ٤٢٤/١٧

الشامل ٧٣/٦ البيان ٧٦/٨

(٥) ب وج : بزيادة " رضى الله عنه "

(٦) ب : وإن

(٧) في الأصل : بأن . والأوفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

انظر : مختصر المزني ١٤٤/٥

(٩) ب : وأما إن

(١٠) ج : الفرق

إلا بالغرّة ، وإنما عدل (١) إلى قيمتها (ب) لا خلافاً (٢) (نفيًا) (٣) للجباله
عنها ، والنسب وارد في دية النفس بالإبل والورق والذهب فاعترقا (٤)
فإن عدت الغرّة : دعت الضرورة إلى العدول إلى قيمتها (٥) كالطعام
المنعوب الذي يستحق مثله ؛ فإن عديم المثل عدل إلى قيمته (٦)
وفي المعدول إليه من القيمة وجهان - بناء على خلافاً (٧) -
(الوجهين) (٨) فيما يُقَوَّم (٩) به الغرّة مع وجودها :
أحدهما - وهو قول البغداديين - : يعدل عند عدمها إلى الورق إذا قيل إنها
تقوم بالورق، فعلى هذا تؤخذ عنها في الخطأ المحض ستمائة درهم
وفي عمد الخطأ ثمانمائة درهم .
والثاني (١٠) - وهو قول البصريين - : يعدل عن الغرّة عند عدمها إلى الإبل
إذا قيل تقوم بقيمة خمس (١١) من الإبل، فعلى هذا يؤخذ في الخطأ
المحض خمس (١٢) من الإبل أخماساً (١٣) ، وفي عمد الخطأ خمس من الإبل أثلاثاً (١٤)
فإن أعوزت الإبل : عازها في دية النفس . فهل يعدل إلى
قيمتها ما بلغت أو إلى المقدّر فيها من الورق أو الذهب (١٥) ؟ على ما مضى من
التولين (١٦) : التقديم منهما (١٧) : يعدل إلى المقدّر، فيجب عنها ستمائة درهم
أو خمسون ديناراً ، يزداد عليها في التخليط ثلثها ، وعلى قوله في الجديد يعدل
عنها إلى قيمة خمس من الإبل ما بلغت قيمتها من ورق أو ذهب . والله أعلم (١٨)

-
- (١) ب : عول
(٢) ب : باختلاف
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٤) أي بين دية النفس ودية الجنين .
(٥) ما بين القوسين من قوله " باختلاف ٠٠٠ " : لم يثبت في ج
(٦) ج : عنه ، فإن عدم عدل إلى الميل .
(٧) ب : على آخر لان
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٩) ب : هما بعدم
(١٠) في الأصل : الثاني . والأوفق ما أثبتناه .
(١١) ب و ج : خمسة
(١٢) ب : عشر
(١٣) وهي جذعة وحقّة وبنت لبون وبنت ماض وابن لبون
(١٤) وهي جذعة ونصف، وخلقتان، وحقّة ونصف .
(١٥) في الأصل : والذهب . والأوفق ما أثبتناه .
(١٦) ج : القول (١٨) انظر: المذهب ١٩٩/٢ روضة الطالبين ٣٧٦/٩
(١٧) ج : منها أسنى المطالب ٩٣/٤ المجموع ٤٢٣/١٧ الشامل ٧٣/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ويفرمها من يخرم دية الخطأ (٢) .
وهذا صحيح ، لأن العمد المحض في الجناية على الجنين يمتنع
لا متناع مباشرته (٣) لها ، وكانت من بين خطأ محض تتخفف (٤) فيه الغرة ، كما
تتخفف ديات الخطأ ، وبين عمد الخطأ تتخلط (٥) فيه الغرة كما تتخلط ديات (٦)
عمد الخطأ .
وإذا كان كذلك وجبت الغرة على العاقلة في حالي (٧) تخفيفهما
وتخليطهما .
وأوجبها مالك (٨) في مال الجاني بناء على أصله في أن العاقلة
لا تتحمل عنده إلا ما زاد على ثلث الدية .
والدليل عليه مع ما (٩) تقدم (من) (١٠) دليل الأصل : (١١) أن (١٢) -
النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة في الجنين على العاقلة فقالوا (١٣) :
كيف ندى من لا شرب ولا أكل ولا صاح ولا استبل ومثل ذلك يخطئ (١٤)

-
- (١) ب : بزيادة " رض الله عنه " ونحو ج : رحمه الله
(٢) مختصر المزنى ١٤٤/٥
(٣) ب : مباشرتها
(٤) ب : مخفف
(٥) ب : منخلطة
(٦) ب : في ديات
(٧) ب : حال
(٨) انظر : المدونة الكبرى ٤٨٢/٤ الخرشى ٣٢/٨ شرح منح الجليل ٣٩٩/٤
(٩) في الأصل : مما . ونحو ج : معا
(١٠) ما بين القوسين : لم يشبه في ج
(١١) ب : ذلك
(١٢) ب : لأن
(١٣) ج : قالوا
(١٤) الحديث سبق تخريجه في ٣٤١

وفى مدة ما يؤديها العاقلة وجهان :
أحدهما - وهو قول أبي إسحاق المروزي (١) - : تؤديها في ثلاث سنين، لأنها
دية (٢) نفس فشابت كمال الدية
والوجه الثاني : تؤديها في سنة واحدة ، لأن قسط العاقلة في كل سنة مسن
دية النفس ثلثها ، والغرة أقل من الثلث، فكان أولى أن تؤدى في
سنة واحدة (٣) .

مسألة

قال الشافعي (٤) : وإن أقامت (٥) البينة أنها لم تزل ضُمينة (٦) من ١/١٦٩
الضرب حتى طرحته : لزمته ، وإن لم تُقم البينة حلف الجاني وبسرى (٧)
وجملة (٨) حال المرأة في ضمان جنيها تنقسم ثلاثة أقسام :
أحدها : أن تدعى على رجل أنه ضرب بطنها حتى ألفت جينا (٩) (ميتا) (١٠)
فينكرها الجاني الضرب : فالقول قوله (مع يمينه) (١٠) ، لبراءة -
نمته إلا أن تأتي ببينة تشهد عليه (بضر بها) (١١) فيحكم بها (١٢) ويلزمه
دية جنيها ، ويثبتها عليه : شاهدان (١٣) أو شاهد وامرأتان ، ولا يقبل منها شهادة
النساء المنفردات .

-
- (١) أبو إسحاق المروزي : سبقت ترجمته
 - (٢) ب : في دية
 - (٣) ب : بزيادة " والله أعلم "
 - انظر : المذهب ١٩٩/٢ روضة الطالبين ٩ ٣٧٧/ مثنى المحتاج ١٠٥/٤
أسنى المطالب ٩٣/٤ الوجيز ١٥٨/٢ الشامل ٧٣/٦
 - (٤) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٥) ج : أقامه
 - (٦) الضُمينة : المرفض ورجل مُرَضٍّ هو الذى به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر
أو غيره (الصحاح ٢١٥٥/٦ لسان العرب ٢٦٠/١٣ ترتيب القاموس المحيط ٣٩٧/٣)
 - (٧) مختصر المزني ١٤٤/٥ (١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٨) ج : جملة - بدون الواو (١٢) ج : لها
 - (٩) ب و ج : جنيها (١٣) ج : ويلزمه في جنيها -
 - (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج ويمكنها عليه شهادا

والقسم الثانى : أن يحترف (١) بضربها وينكر (٢) أنه جنينها ، ويدعى أنها (٤)
التقطت : فالقول قوله مع يمينه ، لبراءة (٣) ذمته إلا أن تقيم
بينه على إسقاطه ، وبينتها : شاهدان أو شاهد وامرأتان أو أربع (٥) نسوة عدول ،
لأنها بينة على ولادة . فإن شهدت البينة أنها أسقطت هذا الجنين الميت بعينه
: حكم لها بإسقاطه (٦) وديته ، وإن شهدوا أنها ألفت جنينا ولم يعينوه فسنى
الجنين الذى أحضرته (٧) فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يشهدوا (٨) لها بموت الذى ألفتها وإن (٩) لم يعينوه :
(١٠)
فيحكم لها بالدية ، لأنهم قد شهدوا لها بجنين مضمون ، وتعيينه
لا يغيد .

والضرب الثانى : أن لا يشهدوا بموته ، فهذا على ضربين :
أحدهما : أن يكون لمدة لا يعيش (١١) لمثلها ، فيحكم (١٢) لها بديتها .
والضرب الثانى : أن يكون لمدة يجوز أن (يعيش لمثلها لم يقبل قولها فى
موته ، لأن الذى أحضرته ميتا لم (١٣) يشهدوا لها (١٤) بإسقاطه ، والذى شهدوا
بإسقاطه لم يشهدوا لها بموته .

والقسم الثالث : أن يحترف (١٥) بضربها وإسقاط (١٦) جنينها فهذا على ضربين :
(١٧)
أحدهما : أن تلقيه عقيب ضربها فالظاهر أنها ألفتها (ميتا من ضرب ، وإن
(١٨)

-
- | | | |
|------|------------------|----------------------------|
| (١) | ب : | يعرف |
| (٢) | ب : | أو ينكر |
| (٣) | ج : | إلى براءة |
| (٤) | فى الأصل : | يقم . والأوغل ما أثبتناه . |
| (٥) | ج : | أو أربعة |
| (٦) | ج : | بإسقاط |
| (٧) | ب : | الذى أحضر |
| (٨) | ب : | لا يشهدوا |
| (٩) | ب : | فإن |
| (١٠) | ب : | وتعينت |
| (١١) | ب : | لا يحتبر |
| (١٢) | ج : | فحكم |
| (١٣) | ما بين القوسين : | لم يثبت فى ب |
| (١٤) | ب : | له |
| (١٥) | ب : | يعرف |
| (١٦) | ب : | وإسقاطه |
| (١٧) | ب : | وجبهين |
| (١٨) | ب : | فإن |

جاز أن تلقيه (١) من غيره فعليه دية الجنين، فإن (٢) ادعى أنها ألقته (٣) من غير الضرب من طُلُق (٤) أو شرب (دواء) (٥) : كان (٦) القول قولها مع يمينها لأن الظاهر معها .

(٧) والضرب الثاني : أن تلقيه بعد زمان طويل من ضربها ، فإن لم تنزل ضئيلة مريضة (٨) من وقت الضرب إلى وقت الإسقاط فالظاهر من إلقائه ميتاً أنه من الضرب ، فتجب ديته على الضارب ، فإن ادعى عليها إسقاطه (من غيرها) (٩) أحلفها وضمن ديته ، فإن سكن ألمها بعد الضرب وألقته بعد زوال الألم فالظاهر أنها ألقته من غير الضرب فلا تلزمه (١٠) ديته . فإن ادعت أنها ألقته من ضربه أحلفته (وليس يحتاج في هذه الأحوال كلها عند التنازع إلى بينة ، لأن البينة تشهد) (١١) بالظاهر ، وحكم الظاهر معروف ، ولكن لو ادعت بعد تطاول المدة أنها ألقته من ضربه وأنكرها ، فإن قامت البينة على أنها لم تنزل ضئيلة (١٢) مريضة حتى ألقته : كان القول قولها ، فإن أنكر (١٣) أن يكون من ضربه : أحلفها ، وإن لم تقم البينة بمرضها : فالقول قوله ، ولها إحلافه (١٤) .

-
- (١) في الأصل : يلقيه . والأوفق ما أثبتناه
 - (٢) ب : وإن
 - (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٤) طلق : وجع الولادة (مختار الصحاح ٣٩٦ المصباح المنير ٢/ ٣٧٧)
 - (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٦) ب : وإنا كان
 - (٧) في الأصل : فينة . وفي ب وجع : ضمنه . والصحيح ما أثبتناه .
 - (٨) الضئيلة : المريضة (لسان العرب ٤٨٦/١٤ المصباح المنير ٢/ ٣٦٥)
 - (٩) ب : من ضربه
 - (١٠) ب : فلا تلزم
 - (١١) ب وجع : ضمنه
 - (١٢) ج : أنكرت
 - (١٣) انظر : الأم ١٦، ١٤/٦ المذهب ٢/ ٢١٧ روضة الطالبين ٩/ ٣٧٨
 - (١٤) المجموع ٥٤٣/١٧ مخني المحتاج ٤/ ١٠٦ أسنى المتألب ٤/ ٩٤ شامل ٦/ ٧٤

مألة

قال الشافعى (١) : إن (٢) صرخ الجنين أو تحرك ولم يصرخ ثم -
مات مكانه : فديته تامة ، وإن لم يمت (٣) مكانه : فالتقول قول الجانسى
وعاقلته أنه مات من غير جنايته (٤) . وهذا كما قال .

١/١٢٠

إذا أُلقت من الضرب جيناً حياً ثم مات : ففيه الدية الكاملة (٥) -
إن كان ذكراً فمائة من الإبل ، وإن كان (٦) أنثى فخمسون من الإبل .
وحياؤه تحلم بالاستهلال (٧) تارة ، وبالحركة (القوية) (٨) أخرى .
والاستهلال هو المصباح والبكاء ، وفى معناه العطاس (٩) والأنين .
(١١)
وأما الحركة القوية : فمثل ارتضاعه ورفع يده (١٢) وحطّها ومدّ رجله وقبضها -
وانقلابه من جنب إلى جنب ، إلى ما جرى هذا المجرى من الحركات التى لا تكون -
إلا فى (١٣) .

فأما الاختلاج (١٤) والحركة الضعيفة (١٥) : فلا تدل على الحياة ،
لأن لحم الذبيحة قد يختلج ولا يدل (١٦) على بقاء الحياة .

(١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " وفى ج : رحمه الله .

(٢) ج : وإن

(٣) ب : وإن ثبت . وفى ج : وإن ذهب

(٤) ب : جناية . انظر : مختصر الميزنى ١٤٤/٥

(٥) ب : كاملة

(٦) ب : كانت

(٧) ج : تعد الاستهلال

(٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(٩) ج : العطاس

(١٠) الأنين : من أن يئنّ أنينا : صوّت وتأوه (المصباح المنير ٢٦/١

تاج العروى ١٢٧/٩ ترتيب القاموس المحيط ١٩٠/١)

(١١) ج : فأما

(١٢) فى الأصل : يديه . والأوفق ما أثبتناه

(١٣) ج : من

(١٤) ب : الانصلاح . وفى ج : الاختاج .

الاختلاج : الحركة والاضطراب (المصباح المنير ١٧٧/١ لسان العرب ٢٥٨/٢)

(١٥) ب : والضعف

(١٦) فى الأصل : ولا بد . والمنحى ما أثبتناه .

وإنما تثبت (١) حياته بأحد أمرين : استهلال (٢) أو حركة قوية ،
 (وبه) (٣) قال أبو حنيفة وأكثر الفقهاء (٤)
 وقال (٥) مالك (٦) : تثبت حياته بالاستهلال ولا (٧) تثبت بالحركة ،
 وبه قال سعيد بن المسيب (٨) والحسن (٩) وابن سيرين (١٠)
 واختلفوا في العطاس (١١) ، هل يكون استهلالا (١٢) ؟
 فأثبتته بعضهم (١٣) استهلالا ، ونشأه آخرون (١٤)
 واستدلوا على أن ما عدا الاستهلال لا تثبت به الحياة بما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا استهل المولود صلى عليه وورث) (١٥)
 فخصى (١٦) الاستهلال بحكم الحياة ، فدل على أنه لا تثبت بنيره (١٧)

-
- (١) ب : سبب
 (٢) ج : من استهلال
 (٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٤) حاشية ردالمختار ٥٨٨/٦ حاشية الطحطاوي ٢٨٦/٤ الفتاوى الهندية ٤٥٦/٦
 بداية المجتهد ٤١٦/٢ شرح الموطأ للزرقاني ١٤٨/٥ المغني ٤١٤/٨
 (٥) ج : قال - بدون الواو
 (٦) شرح الموطأ للزرقاني ١٤٨/٥ بداية المجتهد ٤١٦/٢
 (٧) ج : فلا
 (٨) سعيد بن المسيب : سبقت ترجمته . ولم أقف على رأيه ، والله أعلم .
 (٩) الحسن : هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما - أبو محمد
 القرشي الهاشمي المدني ، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولى
 الخلافة بعد مقتل أبيه على رضي الله عنه ، وتوفى بالمدينة مسموما -
 سنة ٤٩ هـ . أو ٥٠ هـ . ودفن بالبقيع .
 (تقريب التهذيب ٧٠ تهذيب الأسماء واللغات ١٥٨/١/١) ولم أقف على رأيه .
 (١٠) ابن سيرين : سبقت ترجمته . ولم أقف على رأيه ، والله أعلم .
 (١١) ج : العطاس
 (١٢) ب : استهلال
 (١٣) فمنهم الأحناف والزهري والقاسم بن محمد - انظر : مصنف ابن أبي شيبة
 ٤٥٢/٩ مصنف عبدالرزاق ٥٨/١٠ المبسوط ٥٠/٣٠ حاشية ردالمختار ٥٨٨/٦
 (١٤) لم أجده من صرح بذلك ، والله أعلم .
 (١٥) أبو داود ١٣٤/٨ بلغز : (إذا استهل المولود ورث) قال المنذرى : فليس
 إسناده محمد بن إسحاق . والترمذي ١٢٠/٤ وفي إسناده إسماعيل المكي
 وهو ضعيف ، وابن ماجه ٤٨٣/١ وفيه الريب وهو ضعيف .
 (١٦) ب : فحصل
 (١٧) ب : بنيرها

ولأنه لما استوى حكم قليل الاستهلال وكثيره فى ثبوت الحياة : وجب

أن يستوى حكم قليل الحركة وكثيرها فى عدم الحياة .

ودليلنا : هو أن ما دل على حياة الكبير دل على حياة الصغير - ١٧٠ / ب

كما لا استهلال .

ولأن من دل الاستهلال على حياته دلت الحركة على حياته كالكبير

فأما الخبر : فثبته نص على الاستهلال وتنبيه (١) (على) (٢) الحركة .

وأما (٣) قليل الحركة فما خرج (٤) عن حد الاختلاج دل على الحياة

من قليل أو كثير (٥) وما كان اختلاجاً فليس بحركة فقد استوى (٦) حكم الحركة

فى قليلها وكثيرها (٧)

فصل

فإذا ثبت أن حكم الاستهلال والحركة (فى) (٨) ثبوت الحياة / فمتمى

كان الاستهلال بعد انغماله من أمه ثبتت (٩) حياته .

-
- (١) ب : وثبتت
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
 - (٣) ج : فأما
 - (٤) ب : فاخرج
 - (٥) فى الأصل : وكثير ، والأوفق ما أثبتناه .
 - (٦) ب : فاستوى
 - (٧) ب : بزيادة " والله أعلم "
 - انظر : الأم ٩٤/٦ روضة الطالبين ٣٦٧/٩ المذهب ١٩٨/٢ منتمى
 - المحتاج ١٠٤/٤ اسنى المطالب ٨٩/٤ الشامل ٧٤/٦
 - (٨) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
 - (٩) ب و ج : ثبت

(٢) وإن استهل قبل انغماله عند خروج بعضه منها وبقا^٤ (١) بعضه معها ثم انغمَلَ عنها ميتاً لم يثبت له حكم الحياة ولم تكمل ديته (٣) وبه قال أبو حنيفة (٤)
(وقال (٥) أبو يوسف ومحمد وزفر (٦) والحن بن مالك (٧) : إن علمت حياته عند خروج أكثره (ثبت) (٥) له حكم الحياة في الميراث وكمال الدية ، وإن كان عند -
خروج (٨) أقله لم يثبت اعتباراً بالأغلب (٩) .
وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : (أنه) (٥) (إن) (١٠) جرى على ما قبل الانغمال حكم الحياة : وجب (١١) أن يستوى حكم أقله وأكثره (١٢) في ثبوتها للعلم (١٣) بها، وإن لم يجز حكمها (١٤) على القليل (١٥) لم يجز على أكثره للاتصال (١٦) (وعدم الانغمال) (٥)
(والوجه الثاني) (١٧) : لأنه (١٨) لما استوى خروج أقله وأكثره في بقاء

-
- (١) ب : أو بقاء
(٢) ج : منها ميتاً
(٣) انظر : نهاية المحتاج ٣٦١/٧ وفيه : (ولو ضربها فخرج رأسه وطاح ومات قبل انغماله : فعلى الفارب الغرة ، أو بعده فالدية) حاشية الشهاب الرملي مع أسنى المطالب ٨٩/٤ المطلب العالي ٢٢٧/٢٢
(٤) وذلك أن الأحناف يعتبرون الحياة بخروج أكثره . وإذا انغمَلَ واستهل فهو - دليل حياته . وقالوا : إذا خرج رأس الولد وطاح فجاء رجل وذبحه فعليه الغرة لأنه جنين . (البحر الرائق ٥٧٥/٨ المبسوط ٥١/٣٠ الفتاوى الهندية ٣٥/٦)
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) زفر : زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم العنبري من بني العنبر ، ويكنى أبا الهذيل ، فقيه كبير من أصحاب أبي حنيفة ، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي ، أمه من أمهات أقام بالبصرة وولي القضاء بها ومات بها سنة ١٥٨ هـ . (نذرات الذهب ٢٤٣/١ وفيات الأعيان ٣١٧/٢)
(٧) أبو يوسف ومحمد والحن بن مالك : سبقت ترجمتهم
(٨) ج : قد خرج
(٩) انظر : المبسوط ٥١/٣٠ فتح المعين على منلا مسكين ٥٧٠/٣
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١١) ب : ووجب
(١٢) ب : أقلها وأكثرها
(١٣) ج : العلم
(١٤) ب : حكمها
(١٥) ج : أقله
(١٦) ب : لم يجز أكثره للانغمال . وفي ج : للانغمال
(١٧) ما بين القوسين : لم يثبت في الأمل ، والأوفق ما أثبتناه .
(١٨) في الأمل : ولأنه . والأوفق ما أثبتناه

السيدة وجب أن يستويا (١) في الميراث وكمال الديسة (٢) .

فصل

فإذا (٣) صح ما ذكرنا وثبتت حياته (٤) بعد انغماله باستهلال (٥) ٧١٢١
أو حركة ثم مات فلا يخلو حال موته من أحد (٦) أمرين : إما أن يكون عقيب
سقوطه أو متأخر عنه .

فإن مات عقيب سقوطه فالظاهر من موته : أنه كان من ضرب أمه ، لأنه
لما تعلق بالضرب حكم إسقاطه (٧) : تعلق به حكم موته إلا أن تحدث عليه بعد
سقوطه جناية فيصير (موته) (٨) منسوبا إلى الجناية الحادثة دون الضرب -
المتقدم (٩) مثل أن تنقلب عليه أمه بعد إلقائه فيصير موته بانقلاب -
أمه عليه ، فتجب ديته عليها لتحملها ما قلتم إن لم تعتمد ذلك ولا ترثه (١٠)
لأنها صارت ثالثة (١١) وعليها الكفارة .

ولو عصرته (١٢) برحمها عند خروجه ثم مات بعد انغماله : لم تضمنه ،
وكانت ديته على الضارب لأن عصرة (١٣) الرحم قلما يخلو (١٤) منها مولود والدة .

-
- (١) ب : في وفاة العبد وجبت أن يتوارثان . وهو خطأ .
(٢) انظر : نهاية المحتاج ٣٦١/٧ المطالب الحالى ٢٦٢/٢٢
(٣) ج : وإذا
(٤) ب : وثبت جناية . وفي ج : وثبت
(٥) ج : بالاستهلال
(٦) ب : إحدى
(٧) انظر : المذهب ٢١٧/٢ المجموع ٢٤٢/١٧ البيان ٧٧/٨
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٩) ب : المتقدم
(١٠) ج : ولا ترث
(١١) ب : تالفة
(١٢) عصرته : يقال : عصر العنب يعصره : استخرج ما فيه .
(ترتيب القاموس المحيط ٢٣٨/٣ المحتاج المنير ٤١٣/٢)
(١٣) ب : عصر
(١٤) ب : يخلو

ولو جرحه جرح بعد سقوطه (١) : كانت ديتته على جرحه دون ضارب -
أمه .

فإن قيل : فهلا كانا كالجارحين يضمنانه (٢) معا ؟

قيل : لأن جناية (٣) الضارب سبب، وجناية الجرح مباشرة (٤) -

واجتماعهما يوجب تعليق الحكم بالمباشرة دون السبب .

فلو اختلف ضارب الأم ووارث (٥) الجنين في موته بعد سقوطه ، فادعى

الوارث موته بالضرب المتقدم ، وادعى الضارب موته بجناية حدثت : فالقول قول

الوارث مع يمينه ، والضارب ظا من ديتته ، لأننا (٦) على يقين من ضربه ، وفى

شك من جناية (٧) غيره (٨)

فلو أقام الضارب البينة أنه مات بجناية غيره : برىء من ديتته ١٧١/ب

بالبينة ، ولم يحكم بها على الجانى ، لأن الوارث مبرئ للجانى ومكذب للبينة (١٠)

بمطالبة الضارب (١١) ، فهذا حكمه إذا مات عقيب سقوطه (١٢) .

-
- (١) ب و ج : خروجه
(٢) ب : الجارحين لضمنانه . وفى ج : يضمنانه
(٣) ب : لجاية
(٤) ب : وجناية الجانى حر باشرة
(٥) ج : وولدت
(٦) ج : لأننا
(٧) ب : جنائته
(٨) انظر : روضة الطالبين ٣٧٩/٩
(٩) لأنه ينكر أنه مات بجناية الجانى
(١٠) لأنه لا يقر بجناية الجانى ويطالب الغارب بالدية
(١١) ج : لمطالبته للضارب
(١٢) ب : سقوط

فصل

فأما إذا تأخر موته فمات بعد يوم فما زاد : نظر في حالة مسددة حياته :

فإن (١) لم يزل فيها (٢) ضمناً مريضاً حتى مات : فالظاهر من موته أنه (٣) بضربه ، فعليه الخبرة .
والضرب الثاني (٤) : أن يكون (٥) مدة حياته ساكناً سليماً (٦) :
فالظاهر من موته أنه من غير الضرب المتقدم ، لأنه قد يموت من غير ضرب
فلا شيء على الضارب

فإن (٧) ادعى الوارث عليه موته من ضربه : أحلفه وبرى بحبسه يمينه

ولو استبهمت (٨) حاله مدة حياته هل كان فيها ضمناً مريضاً -
أو ساكناً سليماً : سئل عنه أهل الخبرة من قوابل (٩) النساء لأنهن بعأسل
المولود أخيراً من الرجال ، فإن شهدن (١٠) بمرضه : ضمن الضارب ديته ، وإن -
شهدن (١١) بصحته : لم يضمنها .
قال الربيع (١٢) : وفيه قول آخر : أنه لا تقبل فيمنه

-
- (١) هذا هو الضرب الأول
 - (٢) ب : منها
 - (٣) ج : بزيادة " كان مما تقدم من ضرب أمه ضمن الضارب ديته ، فإن ادعى الضارب موته من غير ضربه أحلف الوارث وضمن "
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٥) ج : وإن كان في
 - (٦) ب : سالماً . وفي ج : لا مرض به ولا ألم
 - (٧) ب : وإن
 - (٨) ب : ولو اشتهرت . وفي ج : اشتبهت
 - استبهمت : يقال استبهم عليه الكلام أي استغلق . واستبهم الخبر -
واستغلق واستعجم بمعنى (الصاح ١٨٢٥/٥ المصباح المنير ٦٤/١)
 - (٩) ج : وقوابل
 - (١٠) ب و ج : شهدت
 - (١١) الربيع : هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي - أبو محمد المصري المؤذن ، صاحب الشافعي ورواية أكثر كتبه عنه ، وأول من أتمى الحديث بجامع ابن طولون ، وهو آخر من روى عن الشافعي ، وعنه ابن ماجة والنسائي وأبو داود وأبو حاتم والطحاوي وغيرهم ، وتوفي بمصر .

(إلا) (١) شهادة الرجال ، لأنه قد يحرقه منهم من يعرفه .
فمن أصحابنا من أثبت (٢) قولاً للشافعي ، ومنهم من أنكره ونسبه (٣)

إلى الربيع .

فلو ادعى الوارث مرضه في مدة حياته ليكون الضارب فامنا لديتسه
وادعى الضارب أنه كان صحيحاً فيها ليبراً من ديتته فالقول قول الضارب مع يمينه
لأن الأصل براءة ذمته ، ولا ضمان عليه إلا أن يقيم الوارث البينة بمرضه (٤) ١/١٧٢
فيحكم بعد إقامتها بمرضه (٥) ، ويمير (٦) القول قول الوارث مع يمينه أنه
مات من الضرب ، ويضمن الضارب ديتته .

ويجوز أن يشهد بمرضه النساء المنفردات على الظاهر من مذهب -

الشافعي (٧) لأنها حالة يشهد بها النساء وهن (٨) بمرض المولود أعرف من -
الرجال

وفيه تخريج قول آخر للربيع أنه لا يسمع فيه (٩) إلا شهادة الرجال

إما حكاية عن الشافعي أو تخريجاً عن نفسه على ما قدمناه (١٠)

... سنة ٢٧٠ هـ (وفيات الأعيان ٢٩١/٢ النجوم الزاهرة ٤٨/٣ تهذيب

التهذيب ٢٤٥/٣ تقريب التهذيب ١٠١)

(١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٢) ب : أثبت

(٣) ج : وفيه

(٤) ب : بموته

(٥) ب : من مرضه

(٦) ب : ونصر

(٧) ب : بزيادة " رضي الله عنه "

(٨) ب : وهي

(٩) ب : فيها

(١٠) انظر : الأم ٩٥/٦ روضة الطالبين ٣٧٨/٩ المذهب ٢١٧/٢ مغنى المحتاج -

١٠٤/٤ - ١٠٦ الشامل ٧٤/٦ البيان ٧٧/٨

فصل

ولو اختلفا في استهلال (١) المولود (٢) فادعاه الوارث وأنكره -
 الفارب : جاز أن يقبل فيه شهادة النساء المنفردات ، كما تقبل في الولادة ،
 لأنها (٣) حال لا يكاد يحضرها الرجال .
 فإن شهد (٤) باستهلاله وحياته : قضى على الفارب بديته تتحملها
 عنه الطائفة مائة من الإبل إن كان ذكرا ، أو خمسون (٥) من الإبل إن كان (٦)
 أنثى .

فلو أقام الفارب البينة أنه سقط ميتا (٧) ولم يستهل : حكم ببينة
 الاستهلال ، لأنها أثبتت (٨) مانعاه غيرها ، وقد يجوز أن يقف (٩) على -
 الاستهلال ببعض الحاضرين دون بعض ، فغلب حكم الإثبات على النفي .
 وإن عدمت البينة : لم يخل حال الفارب وعاقبته عند التناكر (١٠)
 من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن ينكر الفارب والطائفة متأحية الجنين ، ويدّعون أنه سقط -
 ميتا ، وتدّعي الوارث حياته : فالقول قول الفارب وعاقبته
 مع أيمانهم أنه سقط ميتا ، لأن الأصل براءة الذمة ، وأنه (١١) لم يستقر
 (١٢) للجنين حكم الحياة ، فإنما خلّوا وجبت الخرة دون الدية .

-
- (١) ج : الاستهلال
 (٢) ب : الموروث
 (٣) ب : لأنه
 (٤) ب و ج : شهدت
 (٥) ج : وخمسون
 (٦) ب : ذاكرا ، أو خمسين من إن كانت
 (٧) ب : . أسقط ميتا - بدون " أنه "
 (٨) في الأصل : ثبتت . وفي ج : ثبت . والحيح ما أثبتناه .
 (٩) ب : يوقف
 (١٠) ب : الناكرا
 (١١) ب : وأن
 (١٢) ج : الجنين

والقسم الثاني : أن تعترف العاقلة بحياة الجنين ، وينكرها الضارب (فتتحمل العاقلة دية كاملة ، ولا يمين على الضارب) (١) (لأن وجوب الدية طلى العاقلة المحترفة بها) (٢) .

والقسم الثالث : أن يعترف (٣) الضارب (٤) بحياة (٥) الجنين ، وتنكرها العاقلة ، فلا تلزم العاقلة ما اعترف به الجاني ، لما قدمناه من قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا (٦) ولا ملحا ولا اعترافا) (٧)

وإذا كان كذلك توجهت اليمين على العاقلة يستحقها (٨) الضارب دون وارث الجنين ، لأنه يصل إلى الدية من الضارب ، وإنما سقط بإنكارهم تحملها عن (٩) الضارب ، فلذلك (كان) (١٠) هو المستحق لإخلاف العاقلة (١١) دون الوارث .

فإذا حلفوا وجبت عليهم الخرة ، وقيمتها خمس من الإبل ، هي نصف عشر دية الذكر ، وعشر (١٢) دية الأنثى ، وتحمل الضارب باقي الدية .
فإن كان الجنين ذكرا لزمه تسعة أعشار ديته ونصف عشرها - وهو خمسة (وتسعون بحيرا ، وإن كان أنثى لزمه تسعة أعشار ديتها وهو خمسة) (٤) - وأربعون بحيرا ، وعلى قياس هذا ما عداه (١٣) .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٢) ب : المعرفة بهذا
 - (٣) ب : يعرف
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٥) ب : بحال
 - (٦) ج : عبدا ولا عمدا
 - (٧) الحديث سبق تخريجه ص ٢٨٢
 - (٨) ج : فلم يستحقها
 - (٩) في الأصل : من . والأوفق ما أثبتناه
 - (١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج
 - (١١) ب : لا خلاف للعاقلة . وفي ج : لا خلاف للعاقلة
 - (١٢) ج : عشرة
 - (١٣) انظر : الأم ٩٤/٦ المذهب ٢١٧/٢ روضة الطالبين ٣٧٨/٩ مغننى المحتاج ١٠٧/٤ الشامل ٧٤/٦

مسألة

قال الشافعي (١) : ولو خرج حيا لأقل من ستة أشهر (٢) فكان في حال ١/١٣ لم يتم لمثله حياة (٣) سقط : ففيه الدية ، وإن كان في حال يتم (٤) فيه لأحد من الأجنة حياة ففيه الدية .

قال المزني : هذا سقط (٥) من الكتاب (٦) عندي . إذا وجبت الدية - لأنه بحال يتم لمثله (٧) الحياة - فينبغي أن يسقط إذا كان (بحال) لا يتم لمثله حياة (٩)

وصورتها في امرأة أُلقت من الضرب جنينا متحركاً فحركته (١٠) ضربان : (حركة) (١١) (اختلاج ، وحركة حياة .

فحركة (١٢) الاختلاج لا تجرى عليها أحكام الحياة ، وتجب فيه الخوة دون الدية .

وحركة الحياة تجرى عليها أحكام الحياة ، ويجب فيها الدية .
والفرق بين حركة الاختلاج وحركة الحياة : أن حركة الاختلاج - سريعة تتكرر كالرُّعشة (١٣) في اليد (١٤) ، وتكون في أعضاء الحركة وغيرها

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه " . وفي ج : رحمه الله
(٢) ب : من ستة أشهر أو لأقل من ستة أشهر
(٣) ج : لم يتم لمثله حيا
(٤) ج : يتميز
(٥) السقط : الخطأ في الكتابة والحساب (مختار الصحاح ٣٠٤)
(٦) ج : هذا هو أسقط من الكاتب
(٧) ج : يتميز بمثله
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل .
(٩) ج : لا يتميز بمثله حياة به . انظر : مختصر المزني ١٤٤/٥
(١٠) ج : فحركة
(١١) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١٣) الرعشة : يقال : رعش الرجل يرعش رُعْشاً : أخذته الرعدة . وهو داء يصيب الإنسان لا يسكن عنه . وعند الأطباء : علة عصبية تحدث لحجز القوة المحركة عن تحريك العضل على الاتصال فتختلط حركات إرادية بحركات اضطرارية قد حملت عن ثقل العضو وهبوطه إلى سفلى .
(تاج العروس ٣١٣/٤ لسان العرب ٢٠٤/٦ محيط المحيط ٢٤٠)
(١٤) ب : البدن .

وحركة الحياة بطيئة لا يسرع تكرارها وتختص بأعضاء الحركة دون غيرها .
فإذا (١) كان في الجنين حركة (حياة) (٢) : كملت فيه دية الحى
(وجرى عليه) (٢) في الميراث حكم الحياة ، سواء (ألقته) (٢) لستة (٣) أشهر
فما عدا في زمان تتم حياة مثله ، أو ألقته (لأقل) (٤) من ستة أشهر في زمان
لا تتم حياة مثله .

فأما المزمى : فإنه اعترض في هذه المسألة ، ونسب الكاتب إلى
الخط (٥) ، وقال : إذا أوجب الشافعى فيه الدية إذا كان في حال تتم لمثله ١٧٣ / ب
حياة : اقتضى أن لا تجب فيه الدية أن (٦) كان في حال لا تتم لمثله حياة .
وليس يخلو اعتراضه (٧) هذا من أحد أمرين :

(٩)
إما أن يكون مقصورا على تغليب الكاتب وسهوه (٨) في النقل ، وأن الشافعى
أراد أنه (١٠) لا دية فيه إذا لم تتم لمثله حياة ، فهو غلط منه ، ولا وجه له (١١)
لأن الشافعى قد أفصح بذلك في كثير (١٢) من كتبه ، وليس بمنكر (١٣) أن يذكر
قسمين ويجب عنهما (١٤) بجواب واحد لا اشتراكهما في معناه .

وإما أن يكون معترضا بذلك في الجواب ، ويرى أنه إذا لم يتم (١٥) لمثله
حياة لم تجب فيه الدية ، فهو خطأ منه (فيما خالف) (٤) فيه مذهب طاحبه من

-
- | | | |
|------|------------------|---------------------------|
| (١) | ب : | فإن |
| (٢) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (٣) | ج : | سته |
| (٤) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ج |
| (٥) | ج : | التغليب |
| (٦) | ج : | إذا |
| (٧) | ب : | اعراضه |
| (٨) | ب : | وسهوه |
| (٩) | ج : | وإن قال الشافعى رحمه الله |
| (١٠) | ب : | أن |
| (١١) | ب : | فلا وجه - بدون " له " |
| (١٢) | ج : | كثيرة |
| (١٣) | ب : | منكر . وفى ج : يمكن |
| (١٤) | ب : | ويجب عنهما |
| (١٥) | ج : | لم يتميز |

وجبهين :

أحدهما : أنه استوى في الكثير حال من (١) تطول حياته بالصحة وحال من
أشقى (٢) على الموت بالمرض في وجوب الدية والقود لا اختصاصه

بإفاته حياة (٣) محفوظة الحرمه في قليل الزمان وكثيره (٤) وجب (أن -
(٥)
يستوى حال الجنين فيمن تتم حياته أو لا تتم في وجوب الدية ، لأنه قد أفاته
حياة وجب حفظ (٦) حرمتها في قليل الزمان وكثيره .

والثاني : أن وجوب الغرة في الجنين إنما كانت لأنه لم يعلم حياته عند
الجناية ، وجاز أن يكون ميتا (قبلها) (٥) وإذا (٧) سقطت حياتنا
(٨)
وجوب ضمانه (٩) عند الجناية ، فاستوى حكم قليلها وكثيرها (١٠)

مسألة

قال المزني : وقد قال الشافعي (١١) : ولو كان لأقل من ستة أشهر ١٧٤
فقتله رجل عمدا فأراد ورثته القود؛ فإن كان مثله يعيش اليوم أو اليومين (١٢)
ففيه القود، ثم سكت .

-
- (١) في الأمل : ما . والأوفق ما أثبتناه
 - (٢) أشقى على الموت : أشرف عليه (الصحاح ٢٣٩٤/٦ مختار الصحاح ٣٤٢)
 - (٣) ج : باثابه حياته
 - (٤) ج : وكثير
 - (٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٦) ب : حفظه
 - (٧) ج : فإذا
 - (٨) ب : تحقيقا
 - (٩) ج : وجود جناية
 - (١٠) انظر: الأم ٩٦/٦ شامل ٧٣/٦ المطلب العالي ٢٨٦/٢٢
 - (١١) ج : بزيادة " رحمه الله "
 - (١٢) ج : واليومين

قال المزنى، كأنه يقول : إن لم يكن كذلك فهو فى معنى المذبوح
(يقطع باثنين أو المخرج منه جُشوتُه (١) فيضرب آخرُ (٢) عنقه، فلا قود
على الثانى) (٣) ولا دية . وفى هذا عندى بيان، وبالله التوفيق (٤)
وهذه مسألة (٥) أوردتها المزنى احتجاجاً بالنفسه وهى حجاج عليه،
لأن (٦) الشافعى (٧) قد أوجب القود (والدية) (٣) فى المقتول لأقل من
سنة أشهر إذا (٨) كانت فيه حياة (قويسة) (٩) وإن (١٠) لم تتم ولم تدم ، -
لأنه لا يجوز أن يعيش فى جارى العادة لأقل من ستة أشهر فبطل به ما ذهب
المزنى من غلط الناقل، وما ذهب إليه من مخالفة الشافعى .
ثم نشرح المذهب فيها (١١) فنقول : لا تظو حياة الملقى لأقل من
سنة أشهر من (١٢) أن تكون قوية او ضعيفة .
فإن (١٣) كانت قوية يعيش منها اليوم واليومين (١٤) : فحكمه حكم
غيره من الأحياء ، إن قتله القاتل عمدا فعليه القود، وإن قتله خطأ فعليه
الدية .

وإذا (١٥) ضمنه الثانى بقود أو دية سقط ضمانه عن الضارب ،
فلم يلزمه فيه غرة ولا دية ، وكان مختصاً بضرب الأَم وإجهاضها (فلا يلزمه
أرض ضربها إلا أن يؤثر فى جسدها (١٦) . وفى وجوب الحكومة عليه (١٧) فى ١٧٤/ب
إجهاضها) (٩) قولان تقدما (١٨)

(١) الحشوة - بكر الحاء وضمها - : الأَمعاء (الصحاح ٦/٢٣١٢)

(٢) ج : آخره

(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

(٤) مختصر المزنى ١٤٤/٥

(٥) ج : مسألة قال - بدون " وهذه "

(٦) ج : كان

(٧) ب : بزيادة " رحمه الله "

(٨) ب : إن

(٩) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج

(١٠) ب : فإن

(١١) ج : الذهب - بدون " فيها "

(١٢) ب : ثم

(١٣) ب : وإن

(١٤) ج : بها اليوم أو اليومين

(١٥) ب : وإن

(١٦) ب : حدها (١٨) انظر ص ٤٦٩

(١٧) ب : عليها

مسألة

قال الشافعي (١) : ولو ضربها فألقت يدا وماتت : ضمن الأم والجنين
لأنني قد علمت أنه جنس على جنين (٢) .

إذا ألقت من الضربة (٣) يدا وماتت : (ضمن الأم والجنين) (٤) -
ضمن دية نفسها وغرة جنينها وإن لم تلقه ، لأن إلقاء يده دليل (٥) على أن
في بطنها جنينا ، لأن اليد لا تُخلق (٦) على انفراد حتى تكون من جسد .

فلو ألقت بعد اليد جنينا نظرفيه : فإن لم تكن له يد فقتلك
اليد منه ، فتجب (فيه غرة واحدة ، لأنه جنين واحد ، وإن كان الجنين كاملا ١/١٢٥
اليدين) (٤) فقتلك اليدين من جنين (٧) آخر ، فتلزمه غرتان وكفارتان لأنهما (٨)
جنيتان .

(فإن قيل) (٩) : يجوز (١٠) أن تكون تلك اليد يدا (١١) زائدة ؟
قيل : محل الأعضاء الزائدة مخالف (١٢) لمحل الأعضاء التي من أصل الخلقة .
فإن كان لها (١٣) في الجنين أثر الزيادة فليس فيه إلا غرة واحدة ،
وإن لم تكن فيه أثر الزيادة ففيه غرتان . (وإن) (٩) احتمل الأمرين ففيه
غرة واحدة لأنها يقيين .

-
- (١) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
 - (٢) مختصر الجزئي ١٤٥/٥
 - (٣) ج : الضرب
 - (٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٥) ب : دليلا
 - (٦) ج : لا تخلوا
 - (٧) ب : فقتلك اليدين من جنينين
 - (٨) ب : بهما
 - (٩) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (١٠) في الأصل : فيجوز . والأوغل ما أثبتناه .
 - (١١) ب : يند
 - (١٢) ب : ليخالف
 - (١٣) ب : له

ثم ينظر في إلقاء اليد : فإن ألقته قبل موتها ورثت (١) من الغرة
وإن ألقته بعد موتها لم ترث (منها) (٢)
ولو ألقته اليد قبل موتها ، والجنين بعد موتها : فإن كانت اليد من
الجنين ففيه غرة واحدة (ترث منها) (٣) ، وإن كانت من غيره ففيها غرتان ، -
ترث من الأولى ولا ترث من الثانية (٤) .

فصل

ولو عاشت المشروبة بعد (٥) إلقاء اليد (ولم تلق بعد اليد) (٣)
جنينا : لم يضمن الخارب إلا يد جنين بنصف (٦) الغرة ، لأن يد (٧) الحسى
مضمونة بنصف دية ، فضمنت يد الجنين بنصف غرته ، ولا يضمن باقى
(الجنين) (٢) لأننا (٨) لم نتحقق تلفه (٩) .

-
- (١) ج : وانت
(٢) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٤) انظر : الأم ٩٦/٦ المذهب ١٩٧/٢ مغلنى المحتاج ١٠٤/٤ المطلب العالى -
٢٨٨/٢٢ الشامل ٧٥/٦
(٥) فى الأصل : بعدم . والمصحح ما أثبتناه
(٦) ب : إلا من جنين نصف
(٧) ج : اليد
(٨) ج : لأننا
(٩) انظر : مغلنى المحتاج ١٠٤/٤ الشامل ٧٥/٦

فصل

ولذا اصطدمت امرأتان حاملتان فماتتا (١) ، وألقت كل واحدة منهما
 جنيها (ميتا) (٢) : فموت (٣) كل واحدة (٤) منهما وإلقاء جنيها (هو) (٢) -
 بصدمتها (٥) وصدمة صاحبها - فعلى كل واحدة (٦) منهما (٧) نصف دينية ١٢٥/ب
 صاحبها ، ونصف الباقي (٨) هدر ، لأنه في مقابلة جنايتها على نفسها (٩)
 فأما جنيها (١٠) : فجنيين كل واحدة (١١) منهما (مضمون على أمه
 وعلى صاحبها ، فيلزم كل واحدة (١٢) منهما) (٢) نصف غرة في جنيها ونصف
 غرة في جنيين صاحبها ، فتصير كل واحدة منهما ملتزمة (١٣) لغرة كاملة ولا -
 ينهدر شيء من غرة الجنين وإن انهدر النصف من دية الأُمِّين (١٤) ، ويجب
 عليهما ثمانى كفارات ، لأنهما قد اشتركا في قتل أربعة ، فلزم (١٥) عن كل واحد
 منهما (١٦) كفارتان لا يشتركا اثنين فيهما (١٧)

-
- (١) ب : فماتتا
 (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 (٣) ب : لموت
 (٤) ب و ج : واحد
 (٥) ج : فصدمتها
 (٦) ج : واحد
 (٧) ب : بزيادة " وإلقاء جنيها "
 (٨) ج : ونمفها والباقي
 (٩) ج : جنيها
 (١٠) ب : جنايتها
 (١١) ج : فكل واحد - بدون " فجنيين "
 (١٢) ج : واحد
 (١٣) ب : يلزمه
 (١٤) ب : الجنين . وهو خطأ .
 (١٥) ب : فيلزم
 (١٦) ب : منهما
 (١٧) انظر : التنبيه ٢٢٢ المذهب ١٩٥/٢ مغنى المحتاج ٩١/٤ نهایة
 المحتاج ٣٤٥/٧

فصل

وإذا طفرت (١) الحامل فألقت جنينا ميتا : فإن لم تخرج (الطفرة) (٢) عن عادة (٣) مثلها من الحوامل ولا كان مثلها مسقطا (٤) للأجنة : لم تضمنه ، - وإن خرجت عن عادة مثلها وكانت الأجنة تسقط بمثل طفرتها : ضمنته (٥) بالغة - والكفارة ، ولم ترث من الغرة لأنها قاتلة .

وهكذا لو شربت الحامل دواءً فأسقطت جنينا (ميتا) (٦) : روعي حال الدواء ، فإن زعم علماء الطب (أن) (٧) مثله قد يسقط الأجنة : ضمن جنينا وإن قالوا مثله (٨) لا يسقط الأجنة : لم تضمنه ، وإن أشكل وجوزوه (٩) : ضمنته لأن الظاهر من سقوطه أنه من حدوث شربه .

ولو امتنعت الحامل من الطعام والشراب حتى ألقت جنينها (١١) وكانت الأجنة تسقط من جوع الأم وعطشها (نثر) (٦) : فإن دعت بالضرورة إلى الجوع - ٧١٧٦ والعطش للإعواز والحكم (١٢) : فلا ضمان عليها وإن لم تدعها ضرورة إليه : ضمنته . ولو جاعت وعطشت في صوم فرض أو تطوع : (ضمن) (٦) ، لأنها - مباح الخوف (١٣) على حملها - مأمورة بالإفطار ، منهية من (١٤) الصيام . والله أعلم بالصواب (١٥)

- (١) طفرت : وثبت (الصحاح ٧٢٦/٢ مختار الصحاح ٣٩٤)
 - (٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
 - (٣) ب : الطفرة عادة - بدون " عن "
 - (٤) ب : سقط
 - (٥) ب : طفرها : ضمن
 - (٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
 - (٧) في الأصل : جنينها : والصحيح ما أنبتناه .
 - (٨) ب : مثلها
 - (٩) ب : وجوده . وفي ج : وإن أشكلت عليهم وجوزه
 - (١٠) ب : ضمن
 - (١١) ب : جنينا
 - (١٢) الإعواز والعدم : الفقر (مختار الصحاح ٤١٨ ، ٤٦٢)
 - (١٣) ب : الحقوق
 - (١٤) ب : عن
 - (١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب و ج
- انظر : منعي المحتاج ١٠٣/٤ نهاية المحتاج ٣٦٠/٧ تليوي وعميرة ١٥٩/٤

بَابُ جَنِينِ الْأُمَّةِ

قال الشافعي (١) : في جنين الأمة عشر قيمة أمه يوم جنى عليها ، -
ذكرها أو أنشئ، وهو قول المدنيين .

قال المزني : القياس على أصله عشر قيمة أمه يوم تلقى (٢) ...

الفصل (٣)

في جنين الأمة إذا كان مملوكا عشر قيمة (٤) أمه ذكرها كان أو أنشئ
ويكون معتبرا بأمه لا بنفسه (٥)

وقال أبو حنيفة (٦) : جنين الأمة معتبر بنفسه ، يفرق فيه بين الذكر
والأنثى ، فإن كان ذكرا (٧) : وجب (٨) فيه نصف عشر قيمته ، وإن كان أنثى وجب
فيها عشر قيمتها .

واستدل على اعتباره بنفسه بأمرين :
(١٠) أحدهما : أنه لما وقع الفرق في جنين الأمة (٩) بين أن يكون مملوكا أو حرا
وفي جنين الكافرة بين أن يكون مسلما أو كافرا (١١) : دل (١٢) على
اعتباره بنفسه لا بغيره .
والثاني : أنه من أبيه ، فلما (١٣) لم يحتسب بأبيه (١٤) لم يحتسب بأمه (١٥)
وإذا سقط اعتباره بهما (١٦) وجب اعتباره بنفسه .

- (١) ب و ج : بزيادة " رحمه الله "
(٢) في الأصل : تلقته . - والصحيح ما أثبتناه .
(٣) مختصر المزني ١٤٥/٥ . وتماه : (لأنه لو ضربها أمة فألقت جنينا ميتا ثم
اعتقت فألقت جنينا آخر فطيه عشر قيمة أمه لسيدتها ، وفي الآخر ما فبي
جنين حرة لأمة ولورثته .)
(٤) ب : قيمته - بدون " أمة "
(٥) الأم ٩٧/٦ التنبيه ٢٢٧ روضة الطالبين ٣٧٢/٩ مغنى المحتاج ١٠٦/٤
الوجيز ١٥٢/٢ شامل ٧٥/٦ البيان ٧٨/٨
(٦) فتح القدير ٢٠٥/١٠ البحر الرائق ٢٩٠/٨ المبسوط ٨٨/٢٦ بدائع المنافع -
٤٨٢٩/١٠
(٧) ب : ذكر
(٨) ج : وجبت
(٩) ب : الجنين - بدون " الأمة "
(١٠) ب و ج : وحرا (١٤) ج : لم نعتبره ثانية
(١١) ج : وكافرا (١٥) ب : بأبيه
(١٢) ب : إذا دل (١٦) ب : اسقط اعتباره بهما
(١٣) ب : فإن

ب/١٧٦

واستدل على الفرق بين الذكر والأنثى بأمرين :

أحدهما : أنه لما وقع الفرق في إلقائه حيا (١) بين الذكر والأنثى : وجب أن يقع (٢) الفرق بينهما في إلقائه ميتا .

والثاني : أنه موروث (٣) ، واستحقاق (٤) التوارث : (يوجب الفرق بين الذكر والأنثى كالوارث .

والدليل على اعتباره بخيره (٥) شيان :

أحدهما : أنه لما اعتبرت فيه (٦) القيمة وليس له قيمة (لأنه) (٧) وإن قوم ميتا لم تكن للميت قيمة (٧) ، وإن قوم حيا لم تكن له حياة (٨) فوجب أن يحل عن تقويمه (٩) عند استحالتها إلى تقويم (١٠) أصله ، كما يجمل العبد أصلاً للحر في الحكومات ، ويجعل الحر أصلاً للعبد في المقدرات .

والثاني : أنه لو قوم بنفسه لوجب استيفاء قيمته (١١) كسائر المتلفات ، (ولمالم يستوف قيمته لا اعتباره بخيره كان أصل التقويم أولى

أن يكون معتبرا بخيره) (٧)

والدليل على التسوية بين الذكر والأنثى شيان :

أحدهما : أن حرمة حراً أظلم من حرمة مملوكا ، فلما استوى الذكروا الأنثى في أظلم حاله حراً : كان أولى أن يستوى في أخف حاله (١٢) مملوكا .

(١) ج : جنينا

(٢) ب : يتبع

(٣) ج : مورث

(٤) ب : موقوف وباستحقاق

(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج

(٦) في الأصل : قيمة . والصحيح ما أشبهناه

(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٨) ب : خيار

(٩) ب : تقويته

(١٠) ج : استحقاقها إلى يقوم

(١١) ب : أسسها قيمة

(١٢) ب : حالته

والثاني : أن الفرق بين الذكر والأنثى يوجب تفضيل الذكر على الأنثى كالديات والموارث ، وهم لا يفتأونها ، وتفضل (١) الأنثى على الذكر - وإن كان مذهبهم (٢) مفضيا إليه - مدفوع بالشرع ، فرجبت (٣) - التسوية بينهما لا متناع ما عداه .

فأما (٤) الجواب عن استدلالهم (٥) بوقوع (٦) الفرق بين حرته ورقه (٧) وبين إسلامه وكفره (فهو الدليل عليهم (٨) ، لأنه لما اعتبر إسلامه وكفره) وحرته ورقه بغيره لا بنفسه جاز مثله في بدل (١٠) نفسه .
وأما الجواب عن استدلالهم بأنه لما لم يعتبر (بأبيه لم يعتبر) (١١) بأمه فهو أنه لما كان (١٢) في الملك تابعا لأمه دون أبيه وجب فسي التقويم أن يكون تابعا لها دونها .

وأما الجواب عن اختراق الأنثى والذكر في الحي فهو زوال (١٣) - الاشتباه في الحياة أوقع الفرق بينهما (ووقوع الاشتباه في الموت (١٤) أوجب التسوية بينهما) (١١) كالحر (١٥) وهو (١٦) الجواب عن وقوع الفرق - بينهما في الوارث دون الموروث .

-
- | | | | |
|------|----------------|---|--------------|
| (١) | ب | : | وتفضل |
| (٢) | ب | : | مذهبي |
| (٣) | ب | : | فوجب |
| (٤) | ب | : | وأما |
| (٥) | ب | : | أسلام |
| (٦) | ج | : | ووقوع |
| (٧) | ج | : | ورقيه |
| (٨) | ب | : | وهو دليل |
| (٩) | ما بين القوسين | : | لم يثبت في ج |
| (١٠) | ب | : | ترك |
| (١١) | ما بين القوسين | : | لم يثبت في ب |
| (١٢) | ج | : | كان تابعا |
| (١٣) | ب | : | فصورته أن |
| (١٤) | ج | : | دون الموروث |
| (١٥) | ج | : | كالحرية |
| (١٦) | ب | : | وأما |

فصل

فأما (١) محمد بن الحسن (٢) فإنه استدلل لنصرة مذهبه وإبطال مذهب مخالفه بأن (٣) اعتباره بخيره (٤) يفضي إلى تفضيل الميت على الحي ، لأنه قد تكون قيمة أمه الف دينار، عشرها مائة دينار، وقيمتُه في حياته دينار - (واحد) (٥) ، فيجب فيه ميتا (٦) مائة دينار، ويجب فيه حيا دينار (٧) واحد، وما أفضى إلى هذا : كان باطلا ، لأن الحي مُفَضَّل على الميت كالحر، فيقال له : " وقولكم مفضٍ (٨) إلى مخالفة الأصول من وجهين : أحدهما : أنكم (٩) فضلتم الأنثى على الذكر، لأنكم أوجبتم في الأنثى عُشْرَ قيمتها ، وفي الذكر نصف عشر قيمته (١٠) (واحد) (١١) أصول توجب ١٧٧/ب تفضيل الذكر على الأنثى .

والثاني : أنكم أوجبتم فيمن كثرت قيمته أقل (١١) مما (١٢) أوجبتموه فيمن قلَّت قيمته، فقلتم (١٣) في الذكر إذا كانت (١٤) قيمته خمسين دينارا فيه (١٥) نصف عشرها : ديناران ونصف ، وفي الأنثى إذا كانت (١٦) قيمتها - أربعين (١٧) دينارا فيها عشرها (١٨) : أربعة دنانير، والأصول توجب زيادة الغرم عند زيادة القيمة، فلم تنكر على نفسك وعلى أصحابك مخالفة (أصول) (٥) الشرع

- | | | |
|------|-------------------------------|-------------------|
| (١) | ب : | وأما |
| (٢) | محمد بن الحسن : | سبقت ترجمته |
| (٣) | ج : | فإن |
| (٤) | ب : | إثارة غيره |
| (٥) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ب |
| (٦) | ج : | ميتة |
| (٧) | ج : | ديناران |
| (٨) | ب : | أقوالكم يفضي |
| (٩) | ج : | أنه |
| (١٠) | ج : | قيمة |
| (١١) | ما بين القوسين : | لم يثبت في ج |
| (١٢) | ج : | ما |
| (١٣) | ج : | قلتم |
| (١٤) | ج : | كانت |
| (١٥) | ب : | خمسون دينارا قيمة |
| (١٦) | ج : | كان |
| (١٧) | ب : | أربعون |
| (١٨) | في الأصل : | عشره . والأوفق |
| | ما أثبتناه وهو موافق للنسختين | |
| | ب وج | |

من (١) هذين الوجهين، وعدلت إلى إنكارها لا تمنع منه أصول الشرع (٢) عند اختلاف الجهات عندنا وعندكم، فقلنا (٣) وقلتم مع اتفاقنا وإياكم على تفضيل الحر على العبد أن الخاص بالو مات في يده العبد المنسوب وجبت (٤) قيمته وإن زاد على دية الحر (وإن كان أنقص حالا من الحر - ثم قلتم - وحكم القتل أغلظ - أنه لو قتله نُقص من قيمته عن (٥) دية الحر) (٦) فأوجبتم فيه غير مقتول أكثر مما أوجبتم فيه مقتولا ولم تنكروا مثل هذا (عند اختلاف الجهتين ، وكذلك (٧) لا يمنع مثله في الجنين تنسب اختلاف الجهتين) (٦) .

(فصل) (٦)

(٨)
فإذا ثبت أن في جنين (الأمة) (٦) عشر قيمة أمه : فمذهب الشافعي أن الاعتبار (٩) بقيمتها يوم ضربها لا يوم إسقاطه ، وهو قول جمهور أصحابه . وقال المزني : تعتبر قيمتها يوم إسقاطه ، وبه قال أبو سعيد ١/١٧٨
الاصطخري (١٠) احتجاجا بأمرين :
أحدهما - وهو احتجاج المزني - : أنه لو ضربها (ثم أعتقت) (٦) وألقت من

-
- (١) ج : الشعر في
(٢) ب : بزيادة " من هذين الوجهين "
(٣) ب : بقولنا
(٤) ب : وجب
(٥) ب : على
(٦) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٧) في الأصل : كذلك . والا وفق ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب
(٨) ب : بزيادة " رضى الله عنه "
(٩) ج : اعتبار
(١٠) أبو سعيد الاصطخري : سبقت ترجمته

ضربه جنينين (١) أحدهما قبل العتق، والآخر بعده : وجب (٢) في الجنين الذي ألقته (قبل العتق) عشر (٣) قيمتها ، وفي الجنين الذي ألقته (٤) بعد العتق غرة ، فدل على الاعتبار (٥) بوقت إلقائه لا وقت الضرب والناسي - وهو احتجاج الاصلخري - : أن الجناية إذا صارت (٦) نفسا كان - الاعتبار ببذلها وقت استقرارها كالجناية على العبد إذا أعتق، وعلى الكافر إذا أسلم .

وهذا خطأ ، لأن سراية الجناية إذا لم تتغير بحال حادثة (كانت) (٧) معتبرة بوقت الجناية دون استقرار السراية كالعبد إذا جنس عليه ، ثم سرت إلى نفسه مع بقاء رقه اعتبرت قيمته وقت (٨) الجناية دون استقرارها ، (ولو تغير حاله فأعتق (٩) قبل موته اعتبر بها وقت استقرارها) (١٠) كذلك الجنين إذا لم تتغير حاله اعتبر به (١١) وقت الجناية ، وإن تغيرت (١٢) اعتبر به وقت الاستقرار . وفي هذا دليل وانفصال (١٣) .

-
- (١) ب : جنينان
(٢) ب : فيوجب
(٣) ما بين القوسين - وهو كلمة " عشر " : لم يثبت في الأصل ، والصحيح ما أثبتناه
(٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وقوله " ألقته " : لم يثبت في ج .
(٥) ب : اعتبار
(٦) ج : كانت
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٨) ب : اعتبرت من وقت - بدون " قيمته "
(٩) ب : فأعتبر
(١٠) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(١١) ب : بها
(١٢) ب : تغير
(١٣) انظر : الأم ٩٧/٦ مغنى المحتاج ١٠٦/٤ روضة اللالبين ٣٧٢/٩
الشامل ٣٧١/٦ البيان ٧٨/٨

فصل

فإذا تقرر هذا تفرع عليه أن يضرب بطن حامل حرية (١) (فتسليم) (٢)

ثم تلقى جنينا (ميتا) (٢) وتموت (٣) بعده : فعلى مذهب الشافعي لا يضمنها ولا يضمن جنينها ، اعتبارا بوقت الجناية أنها كانت غير مضمونة .

وعلى مذهب المزني : يضمن جنينها ولا يضمن نفسها ، لأنه يعتبر - ١٧٨ ب/

جنينها بوقت الولادة وقد صارت مضمونة ، ويعتبر نفسها بوقت الجناية وقد كانت غير مضمونة .

فإن قيل : فكيف يضمن الجناية عند سرايتها في الجنين إذا كانت هدرا

في الابتداء ؟

قيل : لأن الجناية على الجنين لا تكون إلا بالسراية (إليه) (٢)

دون المباشرة ، فصارت السراية كالمباشرة في غيره ، وهو مقتضى تحليل (٤) المزني وإن كان بعيدا .

ولو ارتدت حامل فُضرب بطنها ثم أسلمت فألقت جنينا ميتا ماتت

(٦) : ضمن جنينها ولم يضمن نفسها على المذهبين (٥) معا ، بخلاف الحرية ، لأن

جنين المرتدة مضمون لا يجري عليه حكم الردة (٧) بخلاف أمه ، وجنين

الحرية كأُمه (٨)

(١) ب : حرية

(٢) ما بين القوسين : لم يثبت في ب

(٣) ب : فتموت

(٤) ب : تعلق

(٥) ج : المذهب

(٦) ب : الحرية ، لأنه

(٧) هذا إن حبلت قبل الردة ، وإن حبلت بعد الردة ففيه خلاف : فمن جعل

المولود مسلما أوجب فيه الغرة ، ومن لم يجعله مسلما أوجب فيه دية

جنين مجوسى .

(٨) ب : وجنين الحرية عليه .

فصل

وإذا ضرب بطن أمة حامل (١) مملوك (٢) فأعتقها السيد، ثم ألقى
جنيناً ميتاً : ففيه على الضارب غرة عبد أو أمة، لاستقرار الجناية (فيه) (٣)
بعد (٤) حرته ، وللسيد منها أقل الأمرين : من عشر قيمة أمه أو من الغرة ،
كمالو أعتق عبده - وقد جنى عليه - كان للسيد أقل (الأمرين) (٥) من قيمته
أو ديته ، فإن كانت (٦) الغرة أقل : أخذها ، ولا شيء لوارث الجنين، وإن كان
عشر قيمتها أقل : أخذها من قيمة الغرة ، وكان (٨) باقى الغرة لوارث الجنين ،
فإن (٩) لم يكن له وارث مناسب عاد إلى السيد (١٠) إرثاً بالولاء .

فصل

وإذا وطئ الحر أمة غيره بشبهة : كان ولده منها (حراً) (١١) ، وعليه ١٧٩/١
قيمته يوم وُلد للسيد لأنه استهلك (١٢) رقبه عليه بشبته (١٣) . فَيُنَاقِ
أَلْقَتْهُ (١٤) ميتاً : فلا شيء على الواطئ تغليباً (١٥) لاستهلاكه بالموت .

-
- (١) ب : حاملاً
(٢) ج : لمملوك
(٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب . وفي ج : ففيه
(٤) ب : بعد موت
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٦) ب : فكانت - بدون " فإن "
(٧) في الأصل : وإن كانت وإن كان . والمصحح ما أثبتناه .
(٨) ب : الغرم ، فكان
(٩) ب : فإذا
(١٠) ب : فللسيد - بدون " عاد إلى "
(١١) ب : وانت بولد منها حراً بالشبهة
(١٢) ب : لسيد أمه لأنه استهلك
(١٣) ب : بشبهة
(١٤) ما بين القوسين : لم يثبت في ج . (١٥) ب : تغلبه

فلو ضرب ضارب بطبها فألقت جنينا ميتا : كان (١) مضمونا على
الضارب بغرة عبد أو أمة للواطىء، وما ر مضمونا على الواطىء بعشر قيمة
أمه للسيد .

أما الغرة فإنما وجبت (٢) غيه لأنه حر (٣) ، فكانت (٤) لأبيه
الواطىء (دون السيد ، وصار الواطىء) (٥) مستهلكا لرقه على السيد ، -
ولو لاه لأخذ من الجاني عشر قيمة أمه ، فضمن الواطىء ذلك للسيد .

وإن كان كذلك لم تخل الغرة وعشر قيمة أمه من ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يستويا ولا يغضل أحدهما على الآخر، فللسيد (٦) أن ينغرد
بأخذها (٧) من الجاني (ولا شيء فيها للواطىء ، ولا عليه ، فإن أراد
الواطىء أن يستوفيها من الجاني) (٨) ويعطيها للسيدا أو غيره (٩) : كان ذلك
له لأن الغرة له ، وعشر القيمة عليه .

والقسم الثاني : أن تكون الغرة أكثر من عشر القيمة ، فللسيد أن يأخذ منها
عشر القيمة ويأخذ الواطىء فاضلها .

والقسم الثالث : أن تكون عشر القيمة أكثر ، فللسيد أن يأخذها ويرجع على
الواطىء بالباقي من عشر القيمة .

-
- (١) ج : كان ولده منها ميتا فلا شيء على الواطىء . وهو خطأ .
(٢) ب : أوجبت
(٣) ب : حتى
(٤) ج : فصارت
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٦) ج : فللسيد
(٧) ب : بأخذها
(٨) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(٩) ج : أو غيرها

فصل

إذا زنى المسلم بحرية كان ولدها منه كافرا ، لأنه لم يلحق به ١٧٩/ب
فى نسبه ، فلم يلحق به فى (١) ديتيه .
ولو (٢) ضرب بطنها فألقت جنينا ميتا : كان هدرًا لا يضمن كأمه .
ولو وطئ المسلم حربة (٣) بشبهة كان ولدها مسلما ، لأنه لما لحق
به فى نسبه : لحق به فى ديتيه .
فلو (٤) ضرب بطنها فألقت جنينا ميتا كان مضمونا على الضارب
بفردة الجنين (المسلم) (٥)
غلو وقع التنازع فى جنينها من (٦) وطئ المسلم هل هو (من) (٧)
زنا أو من وطئ شبهة ؟ فادعت الأم الحربية أنه من وطئ شبهة ، فإن أكذبها
الضارب وعاقلته ، وقالوا : " هو من زنا " : فالقول قولهم مع أيما نهم ، ولا شيء
عليهم ، لأن الأصل براءة ذمتهم ، فإن (٨) صدقها الضارب وكذبتها عاقلته : ضمن
الضارب جنينها دون العاقلة ، وحلفت العاقلة للضارب (دون) (٧) الأم ،
وسروا من الغرم ، وإن صدقتها (٩) العاقلة وكذبها الضارب : ضمنت العاقلة
جنينها ، ولا يمين على الضارب فى إنكاره لتحمل العاقلة عنه .

-
- (١) ب : يلتحق فى - بدون " فلم " و " به " .
(٢) ب : فلم
(٣) ب : حرة
(٤) ب : ولو
(٥) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٦) ب : عن
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب
(٨) ب و ج : وإن
(٩) ج : صدقتها

فصل

وإذا كانت (الأمة) (١) الحامل مملوكة بين شريكين، فأعتق أحدهما حصته منها، وضرب ضارب بطنها، فألقت جنينها (٢) ميتا : لم يخل حال الشريك - الممتق من أحد أمرين : إما أن يكون موسرا أو معسرا .
فإن كان معسرا : فتقت حصته منها ومن جنينها ، لأن عتق الأم يسرى إلى حُمْلها ، وكان الباقي منها ومن جنينها مرقوقا (٣) للشريك فيها ، فيعتبر (٤) ١/١٨٠ حينئذ حال الضارب، فإنه (٥) لا يظن (٦) من (أحد) (١) ثلاثة أقسام : إما (٧) أن يكون هو الممتق (٨) ، أو يكون الشريك الذي لم يعتق، أو يكون أجنبيا .
فإن كان الضارب هو الشريك الممتق : فمن جنينها بنصف عشر قيمة أمه للشريك ، لأن (٩) نصفه مملوك له ، ونصف الخرة لأن نصفه (١٠) حر .
وفي مستحقه قولان ، ووجه ثالث بناء على اختلاف المذهب فيمن (١١) عتق بنصفه ، هل يكون موروثا ؟ على قولين للشافعي :
أحدهما : لا (١٢) يورث منه ، كما لا يرث (به) (١٣) ، فعلى هذا يكون لمالك (١٤)
رقه ملكا لا ميراثا ، فيصير له نصف الخرة مع نصف (عشر) (١٥) قيمة الأم ، وذلك (١٦) جميع دية جنين ، نصفه حر ونصفه مملوك .

-
- (١) ما بين القوسين : لم يثبت في ج
(٢) ب : جنينها
(٣) ب و ج : موقوقا
(٤) ب : منها فيعتق
(٥) في الأصل : تايه : والمصحح ما أثبتناه
(٦) ب : فإن لم يظنوا
(٧) ج : فلم
(٨) ب : الجنين
(٩) ب : وأن
(١٠) ب : نصف
(١١) ب : ممن
(١٢) ب : أنه لا
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت في ب
(١٤) في الأصل : لمالكه . والمصحح ما أثبتناه وهو موافق للنسختين ب و ج
(١٥) ما بين القوسين : لم يثبت في الأصل . والمصحح ما أثبتناه
(١٦) ب : وكذلك

والقول الثانى : يكون موروثا ، لأنه لما ملك (١) به كسب نفسه فى حياته ملكه (٢) وارثه بعد موته ، فعلى هذا إن كان له وارث مناسب (٣) :
(ورثه نصف الخرة ، ولا يرث منها الآخر شيئا ، لرق بعضها (٤) ، والمرفوق بعضه لا يرث قولاً واحداً ، وإن وُثِرَ فى أحد القولين ، وكان نصف عشر القيمة لمالك (٥) الرق (٦) . وإن (٧) لم يكن له وارث مناسب (٨) وصار موروثا بالولاء (٩) لم يرثه الممتق ، لأنه قاتل وانتقل ميراثه إلى عمبة ممتقه .
والوجه الثالث - وهو قول أبى سعيد الاصفهاني (١٠) - : أن ميراثه يكون لبيت المال ، ولا يكون لمالك (رقه) (٦) ولا لوارثه .

وأما إن كان الضارب هو مالك الرق (الذى) (٦) لم يحتق : فلا (١١) يضمن ما ملكه (١٢) من رقه ، لأنه (لا يضمن) (٦) ملك نفسه فى حقه .
وفى ضمان ما عتق منه (١٣) قولان :

ب/١٨٠

أحدهما : لا يضمنه إذا قيل لو ضمنه غيره كان له
والقول الثانى : يضمنه إذا قيل لو ضمنه غيره كان موروثا عنه ، فيكون لعمبته ، فإن عدموا فلمعتقه (١٤) ويكون لبيت المال على قول

الاصطخري .

-
- | | | |
|------|----------------------|--|
| (١) | ج | : لأنه لا يملك |
| (٢) | ج | : فملكه |
| (٣) | ج | : بنسب |
| (٤) | ب | : نصفها |
| (٥) | فى الأصل : | لمالك : والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لنسخة ب |
| (٦) | ما بين القوسين : | لم يثبت فى ب |
| (٧) | ب | : فإن . وفى ج : صرف إليه وإن |
| (٨) | ج | : بنسب |
| (٩) | ب | : الأولاء |
| (١٠) | أبو سعيد الاصفهاني : | سبقت ترجمته |
| (١١) | ب | : ولا |
| (١٢) | ب | : مالكه |
| (١٣) | ب | : وفى جواب ما غير منه |
| (١٤) | ج | : فلم حرمة |

وإن كان الفارب أجنبيا : ضمن جميعه بنصف عشر قيمة الأُم لأجل

نصفه (١) المرقوق (٢) يكون للشريك المسترق ، وبنصف (٣) الغرة لأجل -

نصفه (٤) المعتق .

وفى مستحقه (٥) ما قدمناه (٦) من المذاهب (٧) الثلاثة :

أحدها : يكون للشريك المسترق إذا (٨) قيل إنه غير موروث (٩)

والثاني : يكون للمعتق إذا قيل إنه موروث

والثالث : يكون لبيت المال

فهذا حكمه (١٠) إذا كان الشريك (١١) المعتق محسرا

فأما إذا كان الشريك المعتق موسرا (١٢) : فُوت عليه (١٣) حصة

شريكه من الأُم (١٤) وهو النصف (١٥) وعُتق جميعها : نصفها بالمباشرة ،

ونصفها بالسراية ، وسرى عتق المباشرة وعتق السراية إلى عتق جنيها فصارت

وجنيها حرين (١٦) .

ومتى (١٧) يعتق النصف المقوم (١٨) عليه ؟ فيه ثلاثة أقاويل :

أحدها : بلفظه الذي أعتق به حصته ، ويؤدي القيمة بعد عتقه عليه .

والقول الثاني : أنه يعتق عليه باللفظ وأداء القيمة ، فإن لم يؤديها لم يعتق .

والقول الثالث : أنه موقوف مراعى ، فإن أدى القيمة : بان أنه عتق بنفسه -

اللفظ ، وإن لم يؤديها : بان أنه لم يعتق باللفظ

-
- | | | |
|------|----------|--|
| (١) | ب | : نصف |
| (٢) | ج | : الموقوف |
| (٣) | ب | : ونصف |
| (٤) | فى الأصل | : نصف . وفى ب : نصفيا . والمحيح ما أثبتناه ، موافقا نسخة ج |
| (٥) | ج | : المستحق |
| (٦) | ب | : قدمنا |
| (٧) | ج | : البينة |
| (٨) | ج | : وإذا |
| (٩) | ب | : مرقوق |
| (١٠) | ب | : يكون حكمه |
| (١١) | فى الأصل | : الشريكة . وفى ج : للشريك . والمحيح ما أثبتناه |
| (١٢) | ب | : موسرا المال |
| (١٣) | ب | : على |
| (١٤) | ب | : شريك الأُم |
| (١٥) | ج | : بنصف |
| (١٦) | ج | : حرب |
| (١٧) | ب | : وماها . وفى ج : وبماذا |
| (١٨) | ب | : المتقدم . وفى ج : المقدم |

فقطى هذا لا يظفر حالها (١) فى إلقاء جنينها من أن يكون بعد دفع ١/١٨١
القيمة أو قبلها :

فإن كان بعد دفع القيمة فقد ألقته بعد استقرار عتقها وعتق جنينها :
فيكون على الضارب غرة كاملة ، فإن كان الضارب هو المعتق : فمرمها ولم يرث
منها ، لأنه قاتل ، وورثت (٢) الأم لكمال حريتها ، وكان ما بقى بعد (٣) فرضها
لحصبته ، فإن لم يكونوا (٤) فلحصبته المعتق القاتل .
وإن كان الضارب هو الشريك : فحكمه وحكم (٥) الأجنبى واحد ، وعليه الغرة -
يستحقها ورثة الجنين ، يكون لأمه منها ميراث أم . والباقى للنصب ، وإن (٦)
لم يكونوا فللمعتق (له) (٧)

وإن ألقته جنينها (٨) بعد العتق وقبل دفع (٩) القيمة ، فإن قيل إنها قد
عتقت بنفس اللفظ أو قيل إنه موقوف مراعى (١٠) ، ودفع القيمة : كان الحكم
فيه (١١) كماله ألقته بعد دفع القيمة ، فيكون على ماضى .
وإن قيل إنها لا تحتق إلا بعد أداء القيمة ، أو قيل إنه موقوف مراعى (١٢)
ولم يدفع القيمة : (كان كماله) (١٣) كان معسرا ولم يعتق منها إلا ما حقيق
(فيكون) (١٣) على ما مضى . والله أعلم .

-
- (١) ج : حاله
(٢) ب : وورث
(٣) ج : لعدم
(٤) ب : يكن
(٥) ج : حكم
(٦) فى الأصل : فإن . والأوفى ما أثبتناه
(٧) ما بين القوسين : لم يثبت فى ج
(٨) ب : جنينا
(٩) ج : دفعه
(١٠) ج : من الحى به
(١١) ب : فيها
(١٢) ج : من الحى
(١٣) ما بين القوسين : لم يثبت فى ب

انظر : الأم ١٧/١ روضة الطالبين ٣٤٧/١ ، ٢٧٢ الشامل ٢٦/٦

فهرس الآيات القرآنية

المفحة

- ٢٠٠ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
١١٦ أفأنت تسمع المم ولو كانوا لا يعقلون
١ اليوم أكملت لكم دينكم
٥٤ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله
٥٨ إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين
٥٨ أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم
٤٥٦ ثم أنشأنا خلقا آخر
٤٢٧ ثم جعلناه نطفة في قرار مكين
٤٥٥ ثم خلقنا النطفة علقة
٦١ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى
٣٧٤ على الموسع قدره
١٢٢ فتكون لهم قلوب يعقلون بها
٤٥٦ فخلقنا العلقة مضغة
٤٥٦ فخلقنا المضغة عظاما
٢ فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف
٤٣٠ فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض
٣٣٨ كل نفس بما كسبت رهينة
٣٣٨ لتجزى كل نفس بما تسعى
٣٧٣ لينفق ذو سعة من سعفه
٦٠ وأحل الله البيع وحرم الربا
٤٥١ وإذا أنتم أجنسة
٣٩٩ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض
٣٩٩ والذين هادى الله آيما نكسهم
٥٥ والذين يملكون ما أمر الله أن يوصل ويخشون ربهم
٢٠٠ والمارق والمارقة فاقطعوا أيديهما
١ ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء
٤٥٣ ولقد خلقنا الإنسان من سلاله من طين
٢٩٣ ولا تزر وازرة وزر أخرى
٥٣ ولا تقا تلوههم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه
٢٧ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ

الصفحة

- ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله
ومنهم من يستمع إليك
ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمى ولو كانوا لا يبصرون
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

xxxxxxxx

فهرس الأحاديث والآثار

=====

المصفحة	أول الحديث أو الأثر
٣٣٩	أتيت النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي (حديث أبي رمثة)
٤٨٩	إذا استهل المولود صلى عليه وورث
٢٩٩	إذا اصطدم الفارسان فماتا (أثر على)
٤٤٧	استشار عمر في إملاء المرأة (أثر عمر)
٢٠٢	الأصابع سواء والأسنان سواء
٥٨	أعتسى الناس على الله : القاتل غير قاتله والقاتل في الحرم
٣٤١	أقتلت امرأتان من بنى هذيل (حديث أبي هريرة)
٨٠	أكرسوا الإبل فإن فيها رقوء الدم
٢٧	ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل . . .
١١١	إن أبا بكر قضى على رجل رمى رجلا بسهم فأنفذه بثلثي الدية (أثر أبي بكر)
٧٨	إن أبا بكر قوّم مائة من الإبل من ستائة دينار . . . (أثر أبي بكر)
٣٤٢	إن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما (حديث جابر)
١٦٣	إن ابن عباس قال : يا رسول الله فيسم الجمال ؟
٤٢٤	إن بصيرا كان يقود أعمى فوقعا في بشر (أثر عمر)
٣٣٨	إن الشخصا بن عمرو قدم على النبي صلى الله عليه وسلم
٦٢	إن الدية مائة من الإبل
٥٢	إن رجلا قتل في الشهر الحرام في الحرم فقال ابن عباس (أثر ابن عباس)
٧٦	إن رجلا من بنى عدى قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته
٣٨٤	إن رجلا ركب ناقة له ففرضها بخشبة كانت بيده (أثر عمر)
١١٥	إن رجلا رمى رأس رجل بحجر في زمان عمر فأذهب سمعه وعقله . . (أثر عمر)
٨٢	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية اثني عشر ألف درهم
٧٦	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن الرجال . . .
٥٥	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع أبا بكر من قتل ابنه يوم أحد
٥٥	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع أبا حذيفة بن عتبة
٦٣	إن زيد بن ثابت قدر في الهاشمة عشرة من الإبل (أثر زيد بن ثابت)
٣٥٢	إن سلمة بن نعيم قتل مسلما ظنه كافرا
٣٨٤	إن عامر بن الأكوع أسج سيفه في قتال المشركين
٥٢	إن عثمان قضى في دية امرأة قتلت بمكة بستة آلاف درهم وألفين
٥٢	إن عثمان قضى في دية امرأة ديسست في الطواف بالبيت فهلك
٣٤٣	إن عليا والزبير اختصما إلى عمر في موالى صفية (أثر عمر)
٢٨٨	إن عمر أرسل رسولا إلى امرأة فأجهض ذات بطن (أثر عمر)
٢٧٣	إن عمر بن الخطاب جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف (أثر عمر)
٤٤١	إن عمر مر بدار العباس . . . في قمة الميزاب (أثر عمر)
٤٤٧	إن عمر قال : أنكر الله أمرا (أثر عمر)

- ١٠٣ إن عمر وعثمان قضيا في الملقطة والسماق بنصف ما في الموضحة
- ٢٤ إن عمر وعطاء قالوا في تغليظ الإبل : أربعون خلفه (أثر عمر وعطاء)
- ٢٨٥ إن عوف بن مالك الأشجعي ضرب مشركا بالسيف فرجع السيف
- ٢٦٧ إن عمرو بن أمية الضمري قتل كافرين لهما أمان
- ٦٢ إن الدية مائة من الإبل
- ٩٦/٨٦ إن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن
- ٦٧ إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في دية الخطأ أخماسا
- ٢٦٩ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن عقل أهل الكتاب بين نصف دية ...
- ٢٧٠ إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن دية اليهودي والنصراني
- ٢٧١ إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في دية اليهودي والنصراني بثلاث
- ٧٨ إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى
- ٢٤٣ إن النبي صلى الله عليه وسلم ميز بين معاقل قريش والأنمار
- ١٥٩ إن في السفلى ثلثي الدية وفي العليا ثلثها (أثر زيد بن ثابت)
- ٢٩٩ أنا من حلف المطيبين
- ١٩٩ إنما يكفيك ضربة لوجهك وضربة لذراعيك
- ٢٤٢ إنه أوجب فيها - العين القائمة - ثلث الدية (أثر أبي بكر)
- ٢٤٢ إنه أوجب فيها - العين القائمة - مائة دينار (أثر زيد بن ثابت)
- ٥٣ إنه سها فمسجد
- ٢٠١ إنه فاضل بين نيات الأمابع (أثر عمر)
- ١١١ إنه قضى على رجل من رجلا بسهم فأنفذه بثلثي الدية (أثر أبي بكر)
- ٢٤٤ إنه قضى في الوديف الدية
- ٤٢٢ البئر جبار والمعدن جبار
- ٢٣٦ ثم أنتم يا خراصة فقد قتلتم
- ٢٧٩ الثلث كثير
- ٤١٦ جرح العجماء جبار
- ٥٠ دية الخطأ أخماس
- ٦٦ دية الخطأ مائة من الإبل
- ٦٦ دية الخطأ أخماس عشرون جذعة (أثر ابن مسعود)
- ٢٦٨ دية المعاهد نصف دية المسلم
- ٢٦٧ دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم
- ٥٥ دمسه يلى قتله غيرك
- ٢٨٥ رفع القلم عن ثلاثة

- ٢٤٦ عجبت ممن يفضل البيضة اليسرى على اليمنى (أثر عمرو بن شعيب)
 ٤٤ عقل شبه العمد مغلظ مثل العمد
 ٤٧١ علموهم الطهارة والملاة
- ٩٩ فى الآمة ثلث الدية (حديث عمر)
 ١٢٥ فى الجائفة ثلث الدية وفى المأبومة ثلث الدية
 ٢٠٣ فى الرجلين الدية وفى كل أصبع مما هنالك عشر (حديث عمرو بن شعيب)
 ١٢٢ فى العقل الدية (حديث عمرو بن حزم)
 ١٢٧ فى العينين الدية
 ٩٦ فى المنقلة خمس عشرة من الإبل
 ٩٦ فى الموضحة خمس وفى المنقلة خمس عشرة (حديث عمرو بن حزم)
 ٨٦ فى المواضع خمس خمس
 ١٢٣/١١٥ فى المشجور رأسه حين ذهب بها سمعه وعقله ولما نه ونذكره (أثر عمر)
 ٢٣٩ فلها المهر بما استحل من فرجها
 ٤٤٩ فيه غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل
- ٩٣ قدر فى الهاشمة عشرا من الإبل (أثر زيد بن ثابت)
 ٣٤١ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنين امرأة (حديث أبى هريرة)
 ٨١ قضاة عمر فى الدية بعشرة آلاف درهم (أثر عمر)
 ٨٤ القطع فى ريع دينار أو ثلاثة دراهم
 ٨٢ القطع فى دينار أو غرة دراهم
 ٣٤٣ القود بالسيف والخطأ على العاقلة
- ٨٠ كانت الدية بالإبل حتى قومها عمر بن الخطاب
 ٢ كانت فى بنى إسرائيل قضاة
 كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ٧١
- ٣٥٩ لأنهم ما افترقوا فى جاهلية ولا إسلام
 ٢٨٢ لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبثا ولا ملحا ولا اعترافا
 ٣٤٠ لا ترجعوا بعدى كفارا
 ٤٠١ لا حلف فى الإسلام
 ٦٠ لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث
 ٣٧٥ لم تكن اليد تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣٨٤ ما أبطل جهاده
 ١٦٣ المرء مغبوء تحت لسانه
 ٢٢٨ المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث ديتها
 ٢٦٩ المسلمون تتكافأ دماؤهم
 ٥١ من قتل فى الحرم أو قتل فى الأشهر الحرم (أثر عمر)
 ٤٣ من قتل فى حميا رميا بحجر أو ضربا بعصا

- من قتل متعمدا دفع إلى ولي المقتول فإن ثأؤوا قتلوا ٤٠
 منها أربعون خلفه. في بطونها أولادها ٤٢
- والأصابع سواء ٢٠١
- وددت أن لي بكل هجرة منكم واحدا من بنى فراس (أثر عيسى) ٨١
- ودية المرأة على النصف من دية الرجل ٢٢٥
- وفي إحدى العينين نصف الدية ١٢٨
- وفي الأذنين الدية ١١٢
- وفي الأنف إذا أوعى ما رنه جدعا الدية (حديث ابن طاووس) ١٥٠
- وفي الأنف إذا أوعى جدعا (حديث عمرو بن حزم) ١٥١
- وفي الأسنان خمس خمس ١٨٠
- وفي البصر الدية ١٢١
- وفي الجفون إذا استؤصلت ١٤٦
- وفي الذكر الدية (حديث عمرو بن حزم) ٢٤٤
- وفي الرجلين الدية (حديث معاذ) ٢٠٣
- وفي السمع الدية ١١٥
- وفي السن خمس من الإبل ١٨٠
- وفي الشفتين الدية ١٥٨
- وفي الثم الدية ١٥٦
- وفي العقل الدية (حديث جابر) ١٢٢
- وفي العين خمس من الإبل ١٢٨
- وفي كل سن خمس من الإبل ١١٢
- وفي اللسان الدية ١٦٣
- وفي الأمومة ثلث الدية ٩٩
- وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل ٢٦١
- وفي اليد خمس من الإبل ١٩٩
- وفي اليدين الدية (حديث معاذ) ١٩٨
- وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية (حديث عمرو بن شعيب) ٢٠١
- الولاء لحمه كلحمه النسب ٢٨٦

فهرس الأبيات الشعرية

=====

المفحة

أول البيت

١٧٨

وقالت له العينان سماعاً وطاعة ×
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره ×

١٢١

فهرس الكلمات اللغوية

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
ا بان	٤٦٧/٣٨٥	اعلم	١٦١
ابط	٢٥١	اعور	٢١٦
اشم (مأثم)	٥٦	اهواز	٥٠٦
اجهضت	٤٦٩/٣٤٤	اغتفل	٢٨٨
اججن	١٥١	افطس	١٥١
اخشم	١٥١	افلح	١٦١
اخس	١٥١	افتضاض	٢٤٠
اختلاج	٤٨٨	اقنى	١٥١
ارش	٨٦	الكن	١٦٤
ارنية	١٥٢	امارات	٤٦
ارت	١٧١	املاص	٤٤٧
ازلفه	٤٤٧	ام الولد	٢٨١
استيفا ء	٥٨	انشيان	٢٤٥/٢٣٦
استوعب واوعب	١٥٠	اندمل	١١٥
استحفت	١١٤	اناجرها	٣٢٢
اسكتين	٢٣٣	انفشت	٤٥٩
استدعا ء	٣٢٥	انين	٤٨٨
استهل	٣٤٢	اوعى	١٥٠
استطالة	٣٩٨	اهل الذمة	٢٦٦
استل	٤٥٣	اهداب	١٤٧
اسراهم	٤٧٠	اياس	١٣٤
استبهمت	٤٩٤	ب	
استرخى	٢٣٠	بارية	٤٢٣
اشم	١٥١	بازلة	٨٥
اشداق	١٦٤	باضعة	٨٥
اشفى	٥٠٠	بخاتى	٧٠
اشخص	١٤١	بضغ	١٠١
اشفار	١٤٧	بضعة	١٦٢
اشرع	٤٣٩	بطائح	٤٤٠
اشرف الجمال	٤٣٩	بهيم	١٢٣
اصبح	٢٠٠	بينة	١١٧
اعتباط	٤٣	بنك	٤١٤
اعتا	٥٨	بهم (استبهمت)	٤٩٤
اعمبه	١٣٧	بقر (مبقر)	٥٠٢
اعوزت	٧٣		
اعراض	٤٨		

المفحة	الكلمة	المفحة	الكلمة
٤٤٦	جنين	٢٩	تأول
٤٣٩	جناح	١٠١	تبضع
٤٦٩	جهش (اجهضت)	٨٨	تخرسج
١٠٤	جوف	٢٥٧	ترقوة
		٤٣٠	تشرح
	ح	٢٠٨/٩٦	تشظى
		١٨٣	تصدعت
٨٥	حارصة	٤٦١	تصرية
١٤٩	حاجب	٢٩٨	تظافر
٢٨٧	حافة	٤١٢	تعقل
٤٤	حال	٤٣٠	تعبيثها
١٢١	حدقة	١١٥	تغفله
١٦٦	حراقة	٣٠٣	تقاص
٢٢٦	حسم فانحسم	١٦٠	تقلص
٤٦١	حسما	١٠١	تمور
٥٠١/١٠٧	حشوة	٢٦٣	توحية
١١٤	حشف (استحشف)	١٠٨	تيا سر
١٣١	حظائر	١٠٨	تيا من
٤٤٨	حطج		
١٥٣/٢٣١	حلمة		
٧٥	حلل		
١٢٨	حولاء	١٣٣	الشجر (مشفور)
		١٠٤	شجرة
	خ		
٤٤٨	خبا		
١٥٢/١١٣	خرم	٢٨٧/١٢٥	جأش
١١١	خصر	٤٤٨	جارة
٤٧٢	خصى	٤١٦	جبار
٢٧	خلفة	٤٧٣/٢٤٦	جب (محبوب)
٢٢٦	خلقها	١٥٠	جدع
٤٨٨	خلج (اختلاج)	٤٤٥	جرة
١٠٦	خنجر	٧٢	جرسى
		٤٤٠	جزائر
		١٤٥	جفن
		١١٨	جلدة
		٢٨٧	جنان
		١١٨	جنبه

المفحة	الكلمة	المفحة	الكلمة
	ز		د
١٦٢	زاييل	٨٥	دامعة
١٢٥	زعتق	٨٥	دامفة
٣٦١	زمانة	٨٥	دامية
٢٠٨	زند	٣٢٥	دجيا (امتدعا)
		٤٦	دغن
	س	٤٤١	دكة
		١٠١	دمع
		١١٠	دمل (اندمال)
٤٣٩	ساباط	١١٨	دهاء
٤١٢	سابل	٥٤	دين قيم
٢٧٥	سامرة	٢٦	دية
٣٣٤	سبع (مسبعة)	٣٥١	ديوان
٥٤	سكك		
٤٩٨	سقط		
٤٥٣	سل (استل)	د	
٧٣	سلح		
٤٥٣	سلالة	١٤٧	ذب
١١٣	سماخ	٥٨	ذحل
٢٦	سن (اسنان)	١٢٥	ذعر
١٨١	سنخ		
	ش		ر
		١٣٧	ريوة
٥٨	شاراه (متاراة)	١٧١	رتة
٢٥٥	شاغية	٢٣٣	رتق
٨٤	شانت	٧٨	رخص
٤٧	شج (شجاج)	٣٥٧	رزق
١٤١	شخص (اشخص)	٤٩٨	رخشة
١٦٤	شقق (اشقاق)	٤٦٩	رفسة
٤٦	شدخ	٨٠	رقوء
١٠٦	شرط	٤٤٠	ركاب
٤٣٩	شرع (اشرع)	٤١٦	ركاز
٤٣٩	شرف (اشرف الجمال)	١٢٥	ركله
٤٣٠	شرح (تشرح)	٤١٦	رمحت
٣٢٢	شط		
٢٠٨/٩٦	شطى (تشطى)		
٣٨٤	شطية		
١٤٧	شفر (اشفار)		

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
	ع		ص
٢٢	عاقلة	٢٨٧	شفير
٢٦٦	عاهد (معاهدة)	٥٠٠	شغى (اشغى)
٢٥١	عانة	١١٢	شلو شلاء
٤٣	عبط (اعتبارا)	٢٨٩	شهر السيف
٤٣٠	عبيء (تعبيثها)		
٢٥٩/٢٨٥	عتة (معتوه)		
٥٨	عتى (اعنى)		
٧٢	عجاف	٢٧٥	عابثون
٤١٦	عجما ء	٩٥	صداع
٤٤	عذل	١٨٣	صدع (تصدعت)
٧٨	عذلهما	٤٤	صرف
٢٢٧	عذرة	٤٥٤	صفوة
١٠٨	عذراء ء	١٢٠	صم
٧٠	عراب	٤٤٠	صوبج
٧٣	عروض		
٤٨	عرض و اعراض		
٤٤١	عرصة		
٢٣٤	عرف الديك		
٢٤٤	عشا (عشوة)	٢٨٧	ضعف
١٢٨	عشواء	٢٥٨	ضلع
١٦٥	عصب اللسان	٤٨٥	ضمنة
١٢٧	عصب (اعصب)	٢٢٦	ضمان الدرك
١٠٨	عمر	٤٨٧	ضيئة
٤٩٢	عمرته		
٥٤	عضد		
١٤٢	عطب		
١٤٤	عطف (معاطف)	٢٩٨	طال (استطالة)
٢٥٧	عطاء	٢٢١	طرح (اطرح مطرحا)
٤١٢	عقل	٤٥٥	طري
٤٥١	علقة	٥٠٦	طفرت
٤٤٠	عمارية	٢٤٢	طل
١٢٨	عمشاء	٤٨٧	طلق
٤٣	عميا	٤١٩	طم
٢٦١	عنة		
٧٣	عوز (اعوز)		
٢٩	عول	٤٧٩	طبى
٤٦	عوم	٢٩٨	ظفر (تظافر)
			ظ

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٣٤٢	كهان	٤٢١	غاض (مغيفض)
٤١٠	كورة	٤٤٦	غرة
		٤٦٧	غرقى
		٩٩	غشاوة
	ل	١١٥	غفل (تغفل)
		٣٩٤	غيب
١٧٠	لشفة		
١٩٥	اللقى		ف
٨٨	اللىحان		
٣٨٦	لحمة		
١٠٦	لذع	١١٠	فتق
١٢٦	لطة	٤٤٠	فرمان
٤٤	لعة	٤٤٥	فسح
١٢٦	لكمة	٦٨	فمال (الفميل)
١٦٤	لهاة (لهوات)	٣٩٢	فض
٣٩٩	لهف (ملهوف)		
	ر		ق
		٢٩٢	قد
٥٦	مأثم	٤٥٤	قرار مكين
٢١٤	ماكمة	٢٣٣	قرن
١٥١	مارن	١٢٤	قرعة
٨٥	مأمومة	٣٤٦	قسامة
٥٠٢	مبقور	٤١٣	قما ب
٨٥	متلاحة	٣٠٣	قص (تقاص)
١٣٣	مشغور	٢٠٨	قصف
٧٠	مجيدية	٢٤٥	قضيبي
٤٧٣/٢٤٦	مجبوب	١٦٠	قلم (قلمى)
٣٦٠	محنة	٢٨٧	قلة
١٣٠	محقها	٤٢٣	قنديل
٢٨٨	مذعر		
٧٢	مراض		ك
٨٤	مروود		
٣٣٤	مسبحة	١٦٠	كاشر
٤٤٨	مسطح	١٤٩	كشط
٥٨	مشاركة	١٢٨	كليلة
٤٥١	مضفة	٩١	كلم

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
	و		
٢٤٧	وجا ء	٢٢١	مطرحة
١٠٠	وجنة	٢٨٥	معتوه
٢٢٤	وجور	١٠٦	معى (ا معا ء)
٣٦٣	وحى (توحية)	٢١٤	معروق
٢٦	ودى (نيسة)	٢٦٦	معاهد
١٥٠	وعب (اوعب واستوعب)	١٤٤	معاطف
٥٨	وفى (استيفاء)	٤٢١	مغيض الماء
١٢٠	وقر	٢٨١	مكاتب
٣٨٦	ولا ء	٢٣٣	مكنة
		١٨٠ / ٣١٦	ملاح
		٤٤٧	ملص (ا ملاص)
	ه	٣٩٩	ملهوف
١١٥	هائل	١٥١	منخر
٧٨	هانت	١٩٩	منكب
٨٥	هائمة	٣١٠	منجنيق
٥٨	هجر	٨٥	منقلة
١٤٧	هدب (ا هدا ب)	٣٦٠	منة
٤٧	هدر	٣٦٣ / ٤١٣	موجبة
٣٤٢	هل (استهل)	٢٩٢	موح
٢٤٤	هم	٨٥	موضحة
		١٠١	مور (تمور)
	ى	٣٨٦	موالى
		٤٤٩	مولدون
		١٣٦	مها ء
١١٥	يتغفل	٧٠	مهرية
١٠١	يدمع	٤٤١	ميزاب
٥٤	يصفك		
٣٤٢	يطل		ن
٤١٩	يطم	٤٠٢	نافر
٥٤	يعضد	١٢٩	ناظر
		٣٦٧	نجم
	xxxxxxx	١٠٨	نجو
		٤٠٣	نوبى
		٤٦	نواة

فهرس الأعلام أو الكنى

المفحة

المفحة

ا

٥٤	ابو سعيد المقبرى	٣٤٨	ابراهم بن أبى يحيى
٣٤١	ابو سلمة	٣٤٣	ابراهم بن يزيد
٦٣	ابو سيارة	٢٦٩	احمد بن خنبل
٥٤	ابو شريح الكعبى	٦٥	اسحاق بن را هويه
٣٤٣	ابو عازب	٢٧٠	اسحاق بن يحيى
٨٥	ابو العباس بن مريح	٦٧	اسماعيل بن عياش
١٩٩	ابو عبيد بن بن حربويه	٢٢٥	الأصم
٦٦	ابو عبيدة بن عبدالله	٢٠١	اوس بن مسروق
١٠٣	ابو على بن أبى هريرة	٢٢٠	الأوزاعى
٤٣٣	ابو على الطبرى	٣٣٩	اياد بن لقيط
٤١٣	ابو الغياض		
٣٢٢	ابو القاسم الصيمرى	٤٢٩	ابن أبى ليلى
١٧٢	ابو كثير	٥٢	ابن أبى تجيح (عبدالله بن يمار)
٢٠١	ابو موسى الأشعرى	٨٥	ابن سريج (ابو العباس)
١٢٧	ابو المهلب	٢٧٨	ابن سيرين (محمد بن سيرين)
٣٨	ابو يوسف	٤٣	ابن شيرمة
		١٥٠	ابن طاوس
		٣٦	ابن عباس
		٢٧	ابن عمر
		٢٢٥	ابن علية
		٦٣	ابن قتيبة
		٣٢	ابن مسعود
		٢٦٧	ابن مقسم (عبدالله بن مقسم)
		٢٦٩	ابن المنذر
		٧٨	ابو اسحاق المروزى
		٥٥	ابو بكر الصديق
		٧٦	ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
		٢٩٣	ابو شور
		١٤٨	ابو حامد الاسفراينى
		١٠٠	ابو حامد المروروذى
		٥٥	ابو حذيفة بن عتبة
		٢٩	ابو حنيفة
		٣١	ابو داود
		٣٣٩	ابو ومثة
		١٦٨	ابو سعيد الا مطخرى
		٣٤٣	ابو سعيد الخدرى

ب

٤٠٠	بنو خزاعة
٨١	بنو قراش بن غنم
٤٠٠	بنو كعب
٣٤١	بنو لحيان
٤٠٦	بنو هاشم
٣٤١	بنو هذيل

ج

١٢٢/٣٤١	جابر بن عبدالله
---------	-----------------

الصفحة

الصفحة

٢٧	سعيد بن المصيب
٢٨	سفيان الثوري
٧٩	سفيان بن الحسين
٢٦	سفيان بن عيينة
٢٥٢	سلمة بن نعيم
٤٠	سليمان بن موسى
٦٢	سليمان بن يسار

ش

٢٢٧	شريح
٢٠١	شعبة
٥٠	الشعبي

ص

٣٤٢	صفية بنت عبدالمطلب
-----	--------------------

ط

٤٣	طباوس
----	-------

ع

٢٨٤	عامر بن الأكوع
٢١٩	عائشة
٢٧٠	عبادة بن الصامت
٥٥	عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
٣٤٤	عبد الرحمن بن عوف
٦٥	عبد الرحيم بن سليمان
٣١٩	عبد الله بن جدعان
٣٢	عبد الله بن مسعود
٥٢	عبد الله بن يسار (ابن بن جريح)
٢١٩	عبد الله بن معقل
٢٢٧	عبيد الله بن الحسن الحنبري
٦٣	عبدالمطلب
٣٢	عثمان بن عفان

ح

٦٥	الحجاج بن أرقطاة
٦٣	الحسن البصري
٤٥١	الحسن بن صالح
٤٨٩	الحسن بن علي
٣٤٠	الحكم بن هثيبة
٥٥	حمزة بن عبدالمطلب
٣٤٣	حماد
٣٤١	حمل بن نابغة

خ

٣٣٨	الختخث بن عمرو (بن جناب)
٦٥	خشف بن مالك
٤٣٠	الخضر عليه السلام

د

٤٤	الدارقطني
٢٧٩	داود بن علي

ر

٤٩٤	الربيع
٣٨	ربيعة بن أبي عبد الرحمن
٢٦٩	رجاء بن المرجاء

ز

٣٤٣	الزبير بن العوام
٤٩١	زفر
٤٠٣	الزنج
٦٤	الزهري
٣٢	زيد بن ثابت
٦٥	زيد بن جبير

الصفحة

الصفحة

ل

٦٦	لا حق بن حميد
٥١	ليث بن ابي سليم
٦٤	الليث بن سعد

٢

٢٩	مالك بن انس
٣٧	مجاهد بن جبر
٣٤٠	مسروق بن الأجدع
٤٤٦	المسور بن مخرمة
٨٦	معاذ بن جبل
٣٢	المغيرة بن شعبة
٢٦٨	محمد بن اسحاق
٣٨	محمد بن الحسن
٤٠	محمد بن راشد
٤٤٩	محمد بن صمر
٤٤٧	محمد بن مسلمة
٤٣٠	موسى عليه السلام
٢٧٠	موسى بن عقبة

ن

٥٢	ناقع بن جبير
٥٠	النخعي
٤٤٨	النضر بن شميل
٤٠٣	نوبس

هـ

٣٤١	هذيل
-----	------

ي

٢١١	يزيد بن ابي زياد
٢٠٢	يزيد النحوي

xxxxxx

٣٧	عروة بن الزبير
٣٤	عطاء بن أبي رباح
٣١	عقبة بن أوس
٧٦	عكرمة بن عبد الله
٦٧	علقمة
٣٢	علي بن أبي طالب
٤٢٤	علي بن رباح
٦٦	علي بن زيد بن عبد الله
٣٢	عمر بن الخطاب
٦٤	عمر بن عبد العزيز
١٩٩	عمار بن ياسر
٢٦٨	عمرو بن أمية الضمري
٧٦	عمرو بن حزم
٤٣	عمرو بن دينار
٤٠	عمرو بن شعيب
٣٨٥	عوف بن مالك
٤٤٩	عيسى بن يونس

غ

٢٠٢	غالب التمار
-----	-------------

ف

٨١	فراس بن غنم
----	-------------

ق

٢٦	القاسم بن ربيعة
٣٧	القاسم بن محمد
٦٦	قتادة
٢٤٤	قطرب

فهرس أعلام الأماكن أو البلدان

=====

المفحة

٢٢٦

٤٠٣

الخرز

نوبة

فهرس المراجع والمصادر

=====

- ١ -

- ١ - آثار البلاد وأخبار العباد
زكريا بن محمد بن محمود القزويني المتوفى سنة ١٢٨٢ م
طبعة دار صادر - بيروت ١٣٨٠ هـ
- ٢ - آثار الحرب في الفقه الإسلامى
الدكتور وهبة الزحيلى
الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ
- ٣ - أثر الأدلة المختلف فيها
الدكتور مصطفى ديب البغا
طبعة دار الإمام البخارى - دمشق
- ٤ - أحكام القرآن للجصاص
أبو بكر احمد بن على الرازى الجصاص المتوفى سنة ٣٢٠ هـ
الطبعة الثانية - دار المصحف بالقاهرة
- ٥ - أحكام القرآن لابن العرى
أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العرى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ
مطبعة عيسى البابى الحلبي
- ٦ - الأحكام السلطانية
الإمام أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى المتوفى ٤٥٠ هـ
دار الكتب العلمية - بيروت
- ٧ - الإحكام فى أصول الأحكام
الإمام سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على محمد الآملى
المتوفى سنة ٦٣١ هـ . مطبعة محمد على صبيح - بمصر ١٢٨٢ هـ
- ٨ - أحكام الذميين والمستأمنين
الدكتور عبدالكريم زيدان - الأستاذ بجامعة بغداد
الطبعة الثانية - موءسة الرسالة
- ٩ - أدب الدنيا والدين
الإمام أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى
تحقيق مصطفى المقار . الطبعة الثانية - دار الفكر
- ١٠ - الأدب المفرد
أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ
المكتبة الإسلامية - حمص ١٣٨٨ هـ
- ١١ - الاستيعاب
أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبى المتوفى ٤٦٣ هـ
مطبعة نهضة مصر - القاهرة
- ١٢ - أسد الغابة
عز الدين بن الأثير أبو الحسن على بن محمد الجزرى المتوفى ٦٣٠ هـ
دار الشعب

- ١٣ - أسهل المدارك
أبو بكر بن حسن الكشناوى
الطبعة الثانية - مطبعة عيسى البابى الحلبي
- ١٤ - أسنى المطالب شرح روض الطالب
شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى
المتوفى سنة ٩٢٦ هـ - المكتبة الإسلامية
- ١٥ - الاشتقاق
أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ
تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مؤسسة الخانجي - بمصر
- ١٦ - الإصابتة
شيخ الإسلام أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف بابن حجر
العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت
- ١٧ - أصول السرخسى
الإمام الفقيه الأصولى أبو بكر محمد بن أحمد بن ابى سهل السرخسى
المتوفى سنة ٤٩٠ هـ - تحقيق أبى الوفاء الأفغانى
دار المعرفة - بيروت
- ١٨ - أضواء البيان
محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطى المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ
الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ
- ١٩ - إغاثة الطالبين
العلامة السيد أبو بكر المشهور بالسيد البكرى عثمان بن محمد شطا
الدمياطى المتوفى بعد سنة ١٣٠٠ هـ دار احياء التراث العربى - بيروت
- ٢٠ - إعلاء السنن
المحدث الناقد ظفر أحمد عثمانى التهانوى المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ
طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان
- ٢١ - الأعلام
خير الدين الزركلى - الطبعة الثالثة
- ٢٢ - الإفصاح
عبد الفتاح الصعدي : عضو مجمع اللغة العربية
يوحىين يوسف سوسس : المفتش الأول بالتعليم الثانوى (سابقا)
الطبعة الثانية - دار الفكر العربى
- ٢٣ - أقرب المسالك
العلامة أحمد بن حمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ
الطبعة الثالثة - مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٢٤ - الإقناع
شمس الدين محمد بن أحمد الشرينى الخطيب القاهرى المتوفى سنة ٩٧٧ هـ
دار المعرفة
- ٢٥ - الإكمال
الحافظ أبو نصر على بن هبة الله الشهير بابن ماکولا المتوفى سنة ٤٧٥ هـ
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - الهند

- ٢٦ - الأمام
الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ.
طبعة دار الشعب ١٣٨٨ هـ
- ٢٧ - الأنساب
الإمام أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني المتوفى ٥٦٢ هـ
الطبعة الثانية - الناشر: محمد أمين دمج - بيروت .
- ٢٨ - أنساب العرب للقطب
سمير عبدالرزاق القطب
الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - دار مكتبة الحياة - بيروت
- ٢٩ - الأنصاف
العلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المربادي المتوفى ٨٨٥ هـ
الطبعة الثانية - دار احياء التراث العربي - بيروت
- ٣٠ - الأنوار لأعمال الأبرار
الإمام يوسف بن إبراهيم الأريطلي المتوفى سنة ٧٧٩ هـ
مطبعة المدني
- ٣١ - أوجز المسالك شرح موطأ مالك
العلامة محمد زكريا بن محمد يحيى الشيخ اسماعيل الكاندهلوي
الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ - دار الفكر - بيروت

- ب -

- ٣٢ - بجيرمي على الخطيب المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب
الشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المتوفى سنة ١٢٢١ هـ.
الناشر: دار المعرفة - بيروت
- ٣٣ - البحر الرائق
العلامة زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المتوفى
سنة ١٢٧٠ هـ . - الطبعة الثانية - دار المعرفة - بيروت
- ٣٤ - البحر الزخار
الإمام أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ.
طبعة مؤسسه الرماله - بيروت
- ٣٥ - بدائع الصنائع
علاء الدين أبو بكر بن مسعود أحمد الكاساني المتوفى سنة ٥٨٢ هـ.
مطبعة العاصمة - القاهرة
- ٣٦ - بداية المجتهد
الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد رند القرطبي المتوفى ٥٩٥ هـ.
الطبعة الثالثة - مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٣٧ - البداية والنهاية
الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ.
الطبعة الثانية - مكتبة المعارف - بيروت
- ٣٨ - بلغة السالك
الشيخ احمد بن محمد الصاوي المتوفى سنة ١٢٤١ هـ.
طبعة مصطفى البابى الحلبي

- ٣٩ - البناينة في شرح الهداية
أبو محمد محمود بن أحمد العيني
الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - دار الفكر - بيروت
- ٤٠ - البيان (مخطوطة)
الإمام أبو الخريص بن مالم بن سعيد بن عبدالله أبو الحسن
العمرائي المتوفى سنة ٥٥٨ هـ
دار الكتب العرسية - القاهرة - رقم ٢٥ فقه شافعي

- ت -

- ٤١ - تاج العروس
محب الدين أبو الفيض السيد محمد بن محمد الملقب بمرتضى الحسيني
الواسطي الزبيدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ
منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت
- ٤٢ - تاريخ بغداد
الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ
دار الكتاب العرس - بيروت
- ٤٣ - التاريخ الصغير
الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦ هـ
تحقيق محمود ابراهيم زايد
الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - مكتبة دار التراث - القاهرة
- ٤٤ - التاريخ الكبير
الحافظ أبو عبدالله اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري المتوفى
سنة ٢٥٦ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت
- ٤٥ - تبیین الحقائق
العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ
الطبعة الثانية - دار المعرفة - بيروت
- ٤٦ - تحفة الأخواني بشرح الترمذي
الإمام الحافظ أبو العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري
المتوفى ١٣٥٣ هـ
الطبعة الثانية - مطبعة المدني - القاهرة
- ٤٧ - تحفة الفقهاء
علاء الدين محمد بن أحمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ
مطبعة جامعة دمشق
- ٤٨ - تذكرة الحفاظ
الإمام أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد التركماني الذهبي
المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - دار احياء التراث العرس - بيروت
- ٤٩ - ترتيب القاموس المحيط (والقاموس المحيط : لمجد الدين الفيروزابادي
المتوفى سنة ٨١٧ هـ)
الأستاذ أحمد الزاوي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ

- ٥٠ - التشريع الجنائي الإسلامى
عبدالقادر عودة
طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت
- ٥١ - تفسير ابن جرير الطبرى (جامع البيان)
الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ.
الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ - مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٥٢ - تفسير ابن كثير
عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى المتوفى
سنة ٧٧٤ هـ - الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - دار الفكر
- ٥٣ - تفسير الفخر الرازى
فخر الدين الرازى أبو عبدالله بن محمد بن عمر القرشى الطبرستانى
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ.
الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - طهران
- ٥٤ - تفسير القرطبى
أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى المتوفى سنة ٦٧١ هـ.
الطبعة الثانية - دار الكاتب العربى - القاهرة
- ٥٥ - تقريب التهذيب
الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.
الناشر : كورونانك بوره - باكستان
- ٥٦ - تلخيص الحبير
الإمام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢ هـ
تعليق السيد عبدالله هاشم اليمانى المدنى ١٣٨٤ هـ.
- ٥٧ - التنبيه
الإمام أبو اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروزابادى الشيرازى
المتوفى سنة ٤٧٦ هـ.
الطبعة الأولى - عالم الكتب ١٤٠٣ هـ.
- ٥٨ - تهذيب الأحكام (مخطوطة)
شيخ الإسلام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوى
المتوفى سنة ٥١٠ هـ. وهو فقيه محدث مفسر
مكتبة محمد الثالث رقم ٨٢٠
- ٥٩ - تهذيب الأمماء واللغات
الإمام أبو زكريا محى الدين بن شرق الثنوى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ.
إدارة الطباعة المنيرية
- ٦٠ - تهذيب التهذيب
الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى
الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف - حيدرآباد
- ٦١ - تيسير التحرير
العلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسينى الحنفى الخرامانى
البخارى المكي
مطبعة مصطفى البابى الحلبي

- ج -

- ٦٢ - جامع الأصول
الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري المتوفى
سنة ٦٠٦ هـ
الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ مطبعة السنة المحمدية - القاهرة
- ٦٣ - جامع الترمذى بشرح تحفة الأحوزى
الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المتوفى
سنة ٢٧٩ هـ
الطبعة الثانية - مطبعة المدنى - القاهرة
- ٦٤ - الجرح والتعديل (كتاب الجرح والتعديل)
الإمام الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم التميمى الحنظلى
الرازى المتوفى سنة ٣٢٢ هـ
الطبعة الأولى - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - الهند
- ٦٥ - جمهرة أنساب الحرب
أبو محمد على بن أحمد بن محيد بن حزم الأندلسى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ
تحقيق عبدالسلام محمد هارون - الطبعة الثالثة - دار المعارف
- ٦٦ - الجوهر النقى (مع السنن الكبرى للبيهقى)
العلامة علاء الدين بن على بن عثمان الماردينى الشيربازى التركمانى
المتوفى سنة ٧٤٥ هـ - دار الفكر

- ح -

- ٦٧ - حاشية الجمل
الشيخ سليمان بن عمر بن منصور الغنجلى المعروف بسليمان الجمل
المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ
- ٦٨ - حاشية الدسوقى
العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ
المكتبة التجارية الكبرى - توزيع دار الفكر
- ٦٩ - حاشية رد المختار
محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز الشيربازى بن عابدين المتوفى -
سنة ١٢٥٢ هـ
الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٧٠ - حاشية الطحطاوى
العلامة السيد أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوى المتوفى سنة ١٢٣١ هـ
مطبعة دار المعرفة - بيروت ١٣٩٥ هـ
- ٧١ - حلية الأولياء
الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الاصفهانى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ
طبعة دار الكتاب العربى - بيروت

- ٧٢ - حواشي الشرواني وابن القاسم
الشيخ عبدالحميد الشرواني والشيخ احمد قاسم العبادي
طبعة دار مصادر
٧٣ - حياة الحيوان الكبرى
كمال الدين محمد بن سوس الدميري المتوفى سنة ٨٠٨ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي

- خ -

- ٧٤ - الخرشي
أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المتوفى سنة ١١٠١ هـ
طبعة دار الفكر - بيروت

- د -

- ٧٥ - الدية في الشريعة الإسلامية
الدكتور احمد فتحي بهنسي
الناشر: مكتبة الانجلو المصرية
٧٦ - ديوان المتنبي
أبو الطيب احمد بن الحسين الجعفي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ
دار صادر - بيروت ١٣٨٤ هـ

- ر -

- ٧٧ - الروض الأنف
الإمام عبدالرحمن السهيلي أبو القاسم وأبو زيد عبدالرحمن بن الخطيب
المتوفى سنة ٥٨١ هـ
دار الكتب الحديثة - مصر
٧٨ - روح المعاني
أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة
١٢٢٠ هـ طبعة دار الفكر - بيروت
٧٩ - روضات الجنات
العلامة الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني المتوفى
سنة ١٣١٣ هـ مكتبة اسماغيليان - طهران
٨٠ - روضة الطالبين
الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ
طبعة المكتب الإسلامي

- ٨١ - زاد المسير
الإمام أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي -
القرشي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٨ هـ .
طبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر .

- ٨٢ - سبائك الذهب
الشيخ الفاضل أبو الفوز محمد أمين بن علي البغدادي الشهير بالسويدي
المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ .
دار احياء العلوم - بيروت
- ٨٣ - سبل السلام
الإمام محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأخير
المتوفى سنة ١١٨٢ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٨٤ - سنن ابن ماجة
الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني - ابن ماجة
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي - مطبعة عيسى البابي الحلبي
- ٨٥ - سنن أبي داود بشرح عون المعبود
الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق المتوفى سنة
٢٧٥ هـ .
الطبعة الثانية - الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة
- ٨٦ - سنن الدارقطني
الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .
طبعة دار المحاسن - القاهرة
- ٨٧ - سنن الدارمي
الإمام الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي المتوفى
سنة ٢٥٥ هـ .
طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة
- ٨٨ - السنن الكبرى للبيهقي
الإمام الحافظ أبو بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى
سنة ٤٥٨ هـ .
الطبعة الاولى - مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند
- ٨٩ - سنن النسائي
الإمام الحافظ احمد بن شعيب بن علي - أبو عبدالرحمن الشهير
بالنسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .
الطبعة الاولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي

- ٩٠ - السيرة النبوية لابن هشام
أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميدى المتوفى سنة ٢١٣ هـ
أو ٢١٨ هـ . الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٩١ - السيرة النبوية لابن كثير
الإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ
دار المعرفة - بيروت ١٣٩٦ هـ .
- ٩٢ - سير أعلام النبلاء
الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة
٧٤٨ هـ . الطبعة الاولى - مؤسسة الرسالة ١٤٠٣ هـ .
- ش -
- ٩٣ - الشامل (مخطوطة)
شيخ الإسلام أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ
المتوفى سنة ٤٣٧ هـ .
دار المكتبة المصرية رقم ١٣٩ فقه شافعي
- ٩٤ - شذرات الذهب
الفقيه الأديب أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى المتوفى
سنة ١٠٨٩ هـ .
المكتب التجارى للطباعة والنشر - بيروت
- ٩٥ - شرح البدخشى
للإمام محمد بن الحسن البدخشى ، ومعه شرح الأسنوى للإمام جمال
الدين عبدالرحيم الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .
مطبعة محمد بن على صبيح - مصر
- ٩٦ - شرح البهجة
أبو يحيى زكريا الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٦ هـ .
المطبعة الميمنية - مصر
- ٩٧ - شرح السنة
الإمام المحدث محى السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى
المتوفى سنة ٥١٦ هـ .
تحقيق شعيب الارناؤوط - المكتب الإعلامى
- ٩٨ - الشرح الصغير على أقرب المسالك
العلامة أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة
١٢٠١ هـ . دار المعارف - مصر
- ٩٩ - شرح العناية على الهداية (مطبوع مع فتح القدير)
الإمام اكمل الدين محمد بن محمود الباهرقي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ .
مطبعة البابى الحلبي
- ١٠٠ - شرح المنار فى الأصول
عبد اللطيف بن عبدالعزيز الشهير بابن الملك المتوفى سنة ٨٠١ هـ
ومؤلف المنار هو الإمام أبو البركات عبدالله بن أحمد المعروف
بحافظ الدين النسفى الحنفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ . طبعة اسطنبول

- ١٠١ - شرح منتهى الإرادات
الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ
طبعة دار الفكر
- ١٠٢ - شرح منح الجليل
العلامة الشيخ محمد بن عlish
الناشر: مكتبة النجاح - ليبيا
- ١٠٣ - شرح معاني الآثار للطحاوي
أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي -
الحنفي المتوفى سنة ٣٢١ هـ
- تحقيق محمد زهري النجار - دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٠٤ - شرح موطأ الإمام مالك للزرقاني
أبو عبدالله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المتوفى سنة -
١١٢٢ هـ - الطبعة الأولى - طبعة البابي الحلبي

- ص -

- ١٠٥ - الصحاح
إسماعيل بن أحمد الجوهري
تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ
- ١٠٦ - صحيح البخاري بشرح فتح الباري
الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦ هـ
المطبعة السلفية
- ١٠٧ - صحيح مسلم بشرح النووي
الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
المتوفى سنة ٢٦١ هـ وناشره هو الإمام الحافظ محي الدين أبو زكريا
يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ
المطبعة المصرية
- ١٠٨ - صحيح ابن حبان (مخطوطة)
أبو حاتم بن حبان بن أحمد التميمي المصري المعروف بابن حبان المتوفى ٣٥٤ هـ
موجودة في مكتبة الحرم بمكة المكرمة ، الجزء ٧ في النوع ٤٣
من القسم الثالث
- ١٠٩ - صحيح الجامع الصغير وزيادته
محمد ناصر الدين الألباني
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - المكتب الإسلامي
- ١١٠ - صفة الصفوة
الإمام جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي
ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ
تحقيق محمود فاخوري - دار الوعس - حلب

- ط -

- ١١١ - طبقات الحفاظ للسيوطي
الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.
مكتبة وهبة - بمصر
- ١١٢ - طبقات الشافعية للسبكي
تاج الدين ابو نصر عبدالوهاب علي بن عبدالكافي المبكي المتوفى
سنة ٧٧١ هـ. طبعة عيسى البابي الحلبي
- ١١٣ - طبقات الشافعية للأسنوي
جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأسنوي المتوفى
سنة ٧٧٢ هـ. دار العلوم للطباعة والنشر - ١٤٠١ هـ.
- ١١٤ - طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي
أبو عاصم محمد بن احمد العبادي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ.
مكتبة البلدية - الاسكندرية
- ١١٥ - طبقات الفقهاء للشيرازي
جمال الدين ابو اسحاق ابراهيم بن علي الفيروزابادي الشيرازي
المتوفى سنة ٤٧٦ هـ. - مطبعة بغداد
- ١١٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد
محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري - ابو عبدالله المتوفى
سنة ٢٤٠ هـ. طبعة دار صادر - بيروت
- ١١٧ - طبقات المفسرين للداودي
الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن احمد الداودي المتوفى سنة
٩٤٥ هـ. مكتبة وهبة - مصر

- ع -

- ١١٨ - العرف الطيب في شرح ديوان المتنبي
العالم اللغوي الشيخ ناصيف بن عبدالله بن ناصيف الشهير باليازجي
اللبناني المتوفى سنة ١٢٨٢ هـ.
المطبعة الأدبية - بيروت
- ١١٩ - العقوبات الشرعية
محمد ابراهيم الهويش
طبعة النادي الأدبي بالرياض ١٣٩٩ هـ.
- ١٢٠ - عون المعبود بشرح سنن ابي داود
العلامة ابو الطيب محمد بن شمس الحق العظيم ابادي
الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
- ١٢١ - عمدة القارئ
الإمام العلامة بدر الدين أبو محمد محمود بن احمد العيني المتوفى
سنة ٨٥٥ هـ. - ادارة الطباعة المنيرية

- ف -

- ١٢١ - الغتاوى الهندية
الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام
الطبعة الثالثة - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣ هـ
- ١٢٢ - فتح القدير (فقه لا بن الهمام)
العلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن
الهمام المتوفى سنة ٦٨١ هـ
الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ١٢٣ - فتح القدير (تفسير للشوكاني)
محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ
الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ١٢٤ - فتح الباري شرح صحيح البخاري
الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
المطبعة السلفية
- ١٢٥ - فتح المعين على من لا مسكين
السيد محمد أبو السعود المصري الخنفي
الطبعة الأولى - مطبعة جمعية المعارف
- ١٢٦ - فقه عمر
الدكتور رويحي بن راجح الرخيلي
الطبعة الأولى - دار الغرب الإسلامي - بيروت
- ١٢٧ - فقه الإمام سعيد بن المسيب
الدكتور هاشم جميل عبدالله
مطبعة الارشاد - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ
- ١٢٨ - فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون
الدكتور فكري أحمد عكاز
طبعة شركة مكتبة عكاظ ١٤٠٢ هـ
- ١٢٩ - الفهرست لابن نديم
أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحاق المعروف بالوراق المتوفى سنة
٣٨٠ هـ
مطبعة البنك البازركاني - طهران
- ١٣٠ - فيض القدير
محمد عبدالرؤف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي
ثم المناوي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ
الطبعة الثانية - دار المعرفة - بيروت

- ق -

١٣١ - قصص الأنبياء لابن كثير
أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٧٢٤ هـ
دار مصر للطباعة

١٣٢ - قليوب وعميرة
الإمام الشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المتوفى
سنة ١٠٦٩ هـ والشيخ شهاب الدين أحمد الملقب بعميرة المتوفى سنة
١٠٥٧ هـ

طبعة دار أحياء الكتب العربية
١٣٣ - قوانين الأحكام الشرعية
محمد بن أحمد بن محمد جزى الغرناطي المتوفى سنة ٧٤١ هـ
طبعة دار الملايين - بيروت

- ك -

١٣٤ - الكاشف
الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان -
التركمانى الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ
طبعة دار الكتب العلمية - بيروت
١٣٥ - الكامل فى ضعفاء الرجال
الإمام الحافظ أبو أحمد عبدالله بن عدى الجرجانى المتوفى سنة
٣٦٥ هـ

الطبعة الاولى - دار الفكر ١٤٠٤ هـ
١٣٦ - كتاب أدب القاضي من الحاوى الكبير
للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردى
تحقيق محى هلال السرحان

١٣٧ - كتاب الزكاة من الحاوى الكبير
للإمام أبي الحسن الماوردى
تحقيق ياسين ناصر محمد

١٣٨ - كتاب السير من الحاوى الكبير
للإمام أبي الحسن الماوردى
تحقيق محمد المسعودى

١٣٩ - كتاب المفازى للواقدى
أبو عبدالله محمد بن عمر الواقدى المتوفى سنة ٢٠٧ هـ
تحقيق الدكتور مارسدن جونز - مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٦٦ م

١٤٠ - كتاب الكافى (فقه المالكية)
شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر الثمري
القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ
مكتبة الرياض الحديثة - الرياض

- ١٤١ - كشف الأستار عن زوائد البزار
الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ
تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - مؤسسة الرسالة
- ١٤٢ - كشف الأسرار (أصول الفقه)
الإمام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ
دار الكتاب العربي - بيروت
- ١٤٣ - كشف الخفاء ومزيل الألباس
الشيخ اسماعيل بن محمد المجلوني الجراحي المتوفى سنة ١١٦٢ هـ
الطبعة الثالثة - مؤسسة الرسالة
- ١٤٤ - كشف الظنون
العالم الفاضل مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة المتوفى
سنة ١٠٦٧ هـ منشورات مكتبة المثنى - بغداد
- ١٤٥ - كشف القناع
العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ
منشورات المكتبة الإسلامية - دمشق
- ١٤٦ - كنز العمال
العلامة علاء الدين علي المتقي بن حمام الدين الهندي المتوفى سنة
١٢٧٥ هـ مكتبة التراث الإسلامية - حلب

- ل -

- ١٤٧ - اللؤلؤ والمرجان
محمد فؤاد عبد الباقي
طبعة عيسى البابي الحلبي
- ١٤٨ - اللباب (في التراجم)
أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد
المعروف بابن الأثير الجزري الملقب عز الدين المتوفى سنة ٦٣٠ هـ
مكتبة المثنى - بغداد
- ١٤٩ - اللباب (في فقه الأحناف)
الشيخ عبدالغني بن طالب الغنيمي الدمشقي الميداني المتوفى سنة
١٢٩٨ هـ الطبعة الرابعة - مطبعة المدني - مصر
- ١٥٠ - لسان العرب
العلامة أبو الفضل جمال الدين بن منظور محمد بن مكرم بن علي -
الأفريقي المصري المتوفى سنة ٧١١ هـ
دار صادر - بيروت ١٩٥٥ م
- ١٥١ - لسان الميزان
الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت

- ١٥٢ - المبسوط
الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل الرخسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ. الطبعة الثالثة - دار المعرفة - بيروت
- ١٥٣ - مجمع الزوائد
الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ. دار الكتاب العربي
- ١٥٤ - المجموع
الإمام أبو زكريا يحيى الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ. مع التكملة للأستاذ محمد نجيب المطيعي
توزيع المكتبة العالمية - مصر
- ١٥٥ - المحرر (فقه الحنبلي)
مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم الحراني المتوفى سنة ٦٥٢ هـ. مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩ هـ
- ١٥٦ - المحلى
الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ. طبعة دار الفكر
- ١٥٧ - محيط المحيط
المعلم بطرس بن بولس بن عبدالله البستاني المتوفى سنة ١٣٠٠ هـ. مكتبة لبنان - بيروت
- ١٥٨ - مختصر المزني
الإمام أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المعروف بالمزني المتوفى سنة ٢٦٤ هـ. مطبوع مع الأم - كتاب الشعب - توزيع دار الباز
- ١٥٩ - مختصر الطحاوي
الإمام المحدث الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ. مطبعة دار الكتاب العربي - القاهرة
- ١٦٠ - المخصص
أبو الحسن علي بن اسماعيل النخعي اللغوي الأندلسي المعروف بإبني سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. المكتب التجاري - بيروت
- ١٦١ - مختار الصحاح
محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ. الناشر: دار الكتاب العربي
- ١٦٢ - المدخل الفقه العام
الدكتور مصطفى الزرقا
الطبعة الثالثة - مطابع الفباء - الأديب - دمشق ١٩٦٨ م
- ١٦٣ - المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية
الدكتور عبدالكريم زيدان
الطبعة السابعة - مكتبة القدس - مؤسسة الرمال

- ١٦٤ - المدخل لدراسة الفقه الإسلامى
الدكتور حسين حامد حسان
الطبعة الثانية - مكتبة المتبنى - القاهرة
- ١٦٥ - المدونة الكبرى
الإمام مالك بن أنس الأصبحى المتوفى سنة ١٧٩ هـ من رواية
سخنون بن سعيد التنوخى عن الإمام عبدالرحمن بن قاسم
دار الفكر - بيروت
- ١٦٦ - مرآة الجنان
الإمام ابو محمد عبدالله بن اسعد بن على بن سليمان الياضى اليمنى
المكى المتوفى سنة ٧٦٨ هـ
مؤسسة الأعلمى للطبوعات - بيروت
- ١٦٧ - مراسيل ابنى داود
الإمام ابو داود سليمان بن اشعث السجستانى المتوفى سنة ٢٧٥ هـ
مطبعة محمد على صبيح - مصر
- ١٦٨ - مرآة الاطلاع
صفى الدين عبدالعزى بن عبدالحق البغدادى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ
دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي
- ١٦٩ - مستدرك الحاكم
ابو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابورى الحافظ
المتوفى سنة ٤٠٥ هـ
دار الفكر - بيروت
- ١٧٠ - المستصفى
الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ
مكتبة دار صادر
- ١٧١ - مسند الشافعى
الإمام ابو عبدالله محمد بن ادريس الشافعى
الطبعة الاولى - دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٧٢ - مسند الامام احمد بن حنبل
ابو عبدالله احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المتوفى سنة ٢٤١ هـ
المكتب الاسلامى - بيروت
- ١٧٣ - مسند أبى بكر للسيوطى
الإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى
سنة ٩١١ هـ
الطبعة الثانية - سلسلة مطبوعات الدار السلفية ٢٨ الهند
- ١٧٤ - المصباح المنير
احمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ
المكتبة العلمية
- ١٧٥ - مضاف ابن أبى شيبة
الإمام الحافظ عبدالله بن محمد بن أبى شيبة ابراهيم ابن عثمان
الكوفى العيسى المتوفى سنة ٢٣٥ هـ
طبعة الدار السلفية - الهند

- ١٧٦ - المصنف (مصنف عبدالرزاق)
الإمام الحافظ أبو بكر عبدالرزاق بن همام المغنسي المتوفى سنة ٢١١ هـ - الطبعة الأولى - المكتب الإسلامي - بيروت
- ١٧٧ - المطلب العالي - شرح الوسيط - (مخطوطة)
الإمام نجم الدين أحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة المتوفى سنة ٧٨٠ هـ - مكتبة أحمد الثالث - الرقم ١١٣٠
- ١٧٨ - معالم السنن
محمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي المتوفى سنة ٢٨٨ هـ - الطبعة الأولى - دار الحديث - حمص - سورية
- ١٧٩ - معجم البلدان
الإمام شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ - دار طائر - بيروت
- ١٨٠ - معجم الأدباء
الإمام شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي مطبعة دار المأمون - مصر
- ١٨١ - معجم قبائل العرب
عمر رضا كحالة
دار العلم للملايين - ١٣٨٨ هـ
- ١٨٢ - معجم متن اللغة
الشيخ أحمد رضا
دار مكتبة الحياة - بيروت
- ١٨٣ - المعجم الوسيط
مجمع اللغة العربية :
الدكتور إبراهيم اينس والدكتور عبدالحليم منتصر
عطية الصوالحي محمد خلف الله أحمد
الطبعة الثانية - دار المعارف - مصر
- ١٨٤ - معجم المؤلفين
عمر رضا كحالة
الناشر: مكتبة المثنى - بيروت
- ١٨٥ - معين الحكام (فقه الأحناف)
الإمام علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي - المتوفى سنة ٨٤٤ هـ
الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ١٨٦ - المغني لابن قدامة
موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ - الناشر: مكتبة القاهرة
- ١٨٧ - المغني للذهبي
الإمام العافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - تحقيق نور الدين عتر
- ١٨٨ - مغني المحتاج
شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي

- ١٨٩ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل
أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي
الناشر : خانجي وحمدان - بيروت
المنتظم
- ١٩٠ - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.
مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد ١٣٥٩ هـ.
- ١٩١ - المنتقى لابن الجارود
الإمام الحافظ أبو محمد عبدالله بن علي الجارود النيسابوري -
المتوفى سنة ٣٠٧ هـ.
الطبعة الأولى - الناشر : حديث أكاديمي - باكستان ١٤٠٣ هـ.
- ١٩٢ - المنتقى (شرح الموطأ)
القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي -
المتوفى سنة ٤٩٤ هـ. دار الكتاب العربي - بيروت
- ١٩٣ - الموافقات للشاطبي
الإمام أبو اسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي
المتوفى سنة ٧٩٠ هـ. المكتبة التجارية الكبرى - مصر
- ١٩٤ - مواهب الجليل
أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب
المتوفى سنة ٩٥٤ هـ.
الطبعة الثانية - دار الفكر
- ١٩٥ - موسوعة فقه عثمان
الدكتور محمد رواح قلعة جي
الطبعة الأولى - جامعة أم القرى ١٤٠٤ هـ.
- ١٩٦ - الموطأ للإمام مالك بشرح الزرقاني
الإمام الحافظ أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي المدني -
المتوفى سنة ١٧٩ هـ.
الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ١٩٧ - المهذب
الإمام أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي
المتوفى سنة ٤٧٦ هـ.
الطبعة الثانية - دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩ هـ.
- ١٩٨ - ميزان الاعتدال
أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.
دار المعرفة - لبنان
- ١٩٩ - موسوعة فقه عبدالله بن مسعود
الدكتور محمد رواح قلعة جي
الطبعة الأولى - مطبعة المدني - مصر ١٤٠٤ هـ.

- ن -

- ٢٠٠ - النجوم الزاهرة
جمال الدين ابو المعاضد يوسف بن تغرى بردى الا تايكى المتوفى -
سنة ٨٧٤ هـ
وزارة الثقافة والارشاد القومى - المؤسسة المصرية العامة
- ٢٠١ - نصب الراية
الامام العافظ جمال الدين ابو محمد عبدالله بن يوسف الحنفى -
الزيلعى المتوفى سنة ٧٦٣ هـ
دار المأمون - مصر
- ٢٠٢ - نصيحة الملوك
الامام ابو الحسن الماوردى
تحقيق الشيخ خضر محمد خضر -
مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ
- ٢٠٣ - النظم المستعذب (مع المذهب)
محمد بن احمد بن بطلال الركبى
الطبعة الثانية - دار المعرفة - بيروت
- ٢٠٤ - نهاية الأرب
ابو العباس احمد القلقشندى المتوفى سنة ٧٥٦ هـ
دار الكتب الاسلامية - دار الكتاب المصرى - القاهرة
- ٢٠٥ - النهاية لابن الأثير
الإمام مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - الناشر: المكتبة الاسلامية
- ٢٠٦ - نهاية المصول (أصول الفقه)
القاضى ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ
المطبعة السلفية
- ٢٠٧ - نهاية المحتاج
شمس الدين محمد بن ابى العباس احمد بن حمزة الرملى الشهير -
بالشافعى الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ
الناشر: المكتبة الاسلامية
- ٢٠٨ - نهاية المطلب فى دراية المذهب (مخطوطة)
ابو المعالى عبدالله بن عبدالله بن يوسف الجوينى امام الحرمين
المتوفى سنة ٤٧٨ هـ
مكتبة احمد الثالث رقم ١١٣٠ ز
- ٢٠٩ - نيل الأوطار
الامام المجتهد محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ
مطبعة مصطفى البابى الحلبي

- و -

- ٢١٠ - الوجيز (فقه الشافعية)
الامام ابو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ
دار المعرفة - بيروت ١٣٩٦ هـ
- ٢١١ - الوجيز في اصول الفقه
الدكتور عبدالكريم زيدان
الطبعة السادسة - مؤسسة الرسالة - بيروت
- ٢١٢ - وفيات الأعيان
ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان -
المتوفى سنة ٦٨١ هـ - دار صادر - بيروت

- ه -

- ٢١٣ - الهداية
شيخ الاسلام برهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل
الرشداني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ
مطبعة مطلق البابي الحلبي

فهرس المحتويات

المصفحة	
١	المقدمة
٤	التمهيد
١ - ٥	المزنى
	نسبه ومولده ٥ / صفاته وأخلاقه ٦ / وفاته ٧
	آثاره العلمية ٧ / المختصر الصغير ٨
١٠ - ٢٥	الإمام الماوردى
	نسبه ومولده ١٠ / نشأته ١٠ / شيوخه ١٥ / تلاميذه ١٥
	وفاته ١٦ / آثاره العلمية ١٧ / كتاب الحاوى الكبير ٢١
٢٦	كتاب السديات
٢٦	باب أسنان الإبل المغلظة والعمد
٢٣	فصل : فإذا تقرر ثبوت حكم العمدة الخطأ
٢٤	مسألة : قال المزنى : واحتج - يعنى الشافعى بأن عمر بن الخطاب ...
٤٢	فصل : فإذا ثبت تخليظها فى الإبل
٤٣	فصل : وإذا قد تقدر مفة الدية المغلظة
٤٥	فصل : فإذا صح ما ذكرنا فدية العمدة المحض مغلظة بأربعة أشياء
٤٦	مسألة : قال الشافعى : ولو ضربه بعمود خفيف أو بحجر
٤٩	مسألة : قال الشافعى : وكذلك التغليظ فى النفس والجراح
٥٨	فصل : فأما استيفاء القصاص والحدود فى الحرم
٦٢	باب أسنان إبل الخطأ وتقويمها
٦٩	مسألة : قال الشافعى : ولا يكلف أحد من العاقلة غير إبله
٧١	مسألة : قال الشافعى : فإن كانت إبل العاقلة مختلفة
٧٢	مسألة : قال الشافعى : وإن كانت إبله مراضا
٧٣	مسألة : قال الشافعى : فإن اعوزت الإبل فقيمتها بالدنانير والدرهم
٧٩	فصل : مع أبى حنيفة لا يعدل عن إبل الدية إذا وجدت
٨١	فصل : قدر أبو حنيفة الدية من الورق عشرة آلاف درهم
٨٤	مسألة : قال الشافعى : فى الموضحة خمس من الإبل
٨٧	فصل : فأما مفة الموضحة
٨٩	مسألة : قال الشافعى : ولو كان وسطها لم ينخرق فهى موضحتان
٩٥	فصل : وإذا ثبت ما ذكرنا من حكم الموضحتين بالحاجز بينهما
٩١	فصل : وإذا شجه موضحة أخذت مقدم رأسه
٩٢	مسألة : قال الشافعى : وفى الهاشمة عشر من الإبل
٩٣	فصل : فإذا ثبت فى الهاشمة عشر من الإبل
	فصل : وقد ذكرنا أنه قد جعل قوم من الموضحة والهاشمة شجة تسمى
٩٥	المقرشبة
٩٥	فصل : وإذا شجه فهشم مقدم رأسه وأعلى جبهته
٩٦	مسألة : قال الشافعى : وفى المنقلة خمس عشرة من الإبل
٩٧	مسألة : قال الشافعى : وذلك كله فى الرأس والوجه واللحى الأسفل

- ١١ مسألة : قال الشافعي: وفي المأمومة ثلث الدية
- مسألة : قال الشافعي: ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم -
- ١٠١ حكم فيما دون الموضحة بشيء.
- ١٠٤ مسألة : قال الشافعي: وكل جرح عدا الوجه والبرأس ففيه حكومة
- ١٠٧ فصل : وإذا أدخل في حلقه خشبة أو حديدة
- ١٠٨ فصل : وإذا ولج خشبة في فرج عذراء
- ١٠٩ فصل : وإذا جرحه جائفة ثم جاء آخر
- ١١٠ فصل : وإذا خاط المجروح جائفته ففتها آخر حتى عانت
- ١١١ فصل : وإذا جرحه نافذة
- ١١٢ مسألة : قال الشافعي: وفي الأذنين الدية
- ١١٣ فصل : فإذا ثبت وجوب الدية فيهما فتكمل الدية
- ١١٤ فصل : وإذا جنى على أذنيه فاستحشفتا
- ١١٥ مسألة : قال الشافعي: وفي السمع الدية
- ١١٧ فصل : والسمع لا يرى فيرى نهابه
- ١١٩ فصل : وإذا ادعى المجنى عليه صمم إحدى أذنيه
- ١٢٠ فصل : فإن ادعى المجنى عليه وقرا في أذنيه
- ١٢١ فصل : وإذا قطع أذنيه فذهب بقطعها سمعه
- ١٢٢ مسألة : قال الشافعي: وفي نهاب العقل الدية
- ١٢٣ فصل : إذا ثبت وجوب الدية بنهاب العقل
- ١٢٤ فصل : وأما الجناية التي يزول بها العقل
- ١٢٦ فصل : وإذا زال عقله بجناية مباشرة فلم يخل حالها
- ١٢٧ مسألة : قال الشافعي: وفي العينين الدية
- ١٢٩ مسألة : قال الشافعي: وفي نهاب بصرهما الدية
- ١٣٠ فصل : فإذا ثبت أن في نهاب البصر الدية
- ١٣٢ فصل : وإن كان عند علماء الطب من حال العين علم
- ١٣٧ مسألة : قال الشافعي: فإن نقصت إحداها عن الأخرى
- ١٣٩ فصل : ولو جنى على عينيته فأذهب بعض بصرهما
- ١٣٩ فصل : ولو كان في عينه قبل الجناية عليها بياض
- ١٤١ فصل : وإذا ضرب عينه فأشخصها لم يخل حالها
- ١٤٢ مسألة : قال الشافعي: ولو قال: جنيت عليه وهو نهاب البصر...
- ١٤٣ مسألة : قال الشافعي: ويسمع البينة أن تشهد
- ١٤٥ مسألة : قال الشافعي: وفي الجفون إذا استوصلت الدية
- ١٤٧ فصل : فأما أهداب العينين وأشفارهما
- ١٤٩ فصل : فأما شعر الحاجبين
- ١٥٠ مسألة : قال الشافعي: وفي الأنف إذا أوعب ما رثه جدعا الدية
- ١٥٤ فصل : ولو جنى على أنفه فاستحشف
- ١٥٥ فصل : ولو جدد أنفه فأعاد
- ١٥٦ مسألة : قال الشافعي: وفي نهاب الشم الدية
- ١٥٧ فصل : ولو ذهب شمه وقضى له بالدية
- ١٥٨ فصل : ولو جدد أنفه
- ١٥٨ مسألة : قال الشافعي: وفي الشفتين إذا استوصبتا الدية

- ١٦٠ فصل : ولو جنى عليها فاستحقتا
١٦٢ فصل : وحد الشفتين ما وصفه الشافعى فى كتاب الأم
١٦٣ مسألة : قال الرسول صلى الله عليه وسلم : وفى اللسان الدية
١٦٥ مسألة : وإن خرس ففيه الدية
١٦٧ فصل : فإن ادعى المجنى عليه ذهاب ذوقه
١٦٧ مسألة : قال الشافعى : وإن ذهب بعض كلامه
١٧٠ فصل : فإذا أردت أن تغتبر كل حرف منها
١٧١ مسألة : قال الشافعى : وإن قطع ربع اللسان فذهب أقل من ربع الكلام
١٧٣ فصل : فإن أخذ دية ما ذهب من كلامه
١٧٤ فصل : وإذا خلق للسانه طرفان
١٧٥ فصل : ولو قطع باطن لسانه
١٧٦ مسألة : قال الشافعى : وفى لسان المصبي
١٧٧ مسألة : قال الشافعى : وفى لسان الأخرس حكومة
١٧٨ مسألة : قال الشافعى : فإن قال : " لم أكن أبكم "
١٧٩ فصل : وإذا قطع لسانه فأخذ بالقود أو الدية
١٨٠ مسألة : قال الشافعى : وفى السن خمس من الإبل
١٨٣ فصل : وإذا قلع سنا قد حصل فيها شق
١٨٤ فصل : ولو اختلف نبات أسنانه
١٨٥ فصل : وإذا كانت إحدى ربا عتيه بأقصر
١٨٦ مسألة : قال الشافعى : فإن لم يشغل انتظر به
١٨٩ فصل : فإن مات المصبي قبل أن يبلغ زمان نباتها
١٩٠ مسألة : قال الشافعى : والضرس سن
١٩٢ مسألة : قال الشافعى : فإن نبتت من رجل بعد أخذه أرضها
١٩٥ مسألة : قال الشافعى : والأسنان العليا فى عظم الرأس
١٩٧ مسألة : قال الشافعى : ولو ضربها فاموتت ففيها حكومة
١٩٨ مسألة : قال الشافعى : وفى اليدين الدية
٢٠٠ فصل : فإن قطع أصابع الكف
٢٠٣ فصل : ولو جنى على يده فشلت
٢٠٣ مسألة : قال الشافعى : وفى الرجلين الدية
٢٠٤ مسألة : قال الشافعى : وفى كل أنملة ثلث عقل أصبح
٢٠٦ مسألة : قال الشافعى : فإن قطعت من الذراع
٢٠٧ مسألة : قال الشافعى : وفى قدم الأعرج ويد الأعسم
٢٠٨ فصل : ولو خلع كفه من الزند
٢٠٩ مسألة : قال الشافعى : ولو خلقت لرجل كفان فى ذراع
٢١٠ فصل : والقسم الثانى : أن يبطل بأحدهما
٢١١ فصل : والقسم الثالث : أن يكون باطنا بهما جميعا
٢١٣ فصل : ولو خلق له قدمان فى ساق
٢١٤ مسألة : قال الشافعى : وفى الإليتين الدية
٢١٥ مسألة : قال الشافعى : وكلما قلت منهما الدية
٢١٥ مسألة : قال الشافعى : ولا تفضل يمنى على يسرى
٢١٦ مسألة : قال الشافعى : ولا عين أهور

- ٢٢١ فصل : وإذا قلع الأعور عين بصير
- ٢٢٢ مسألة : قال الشافعي: فإن كسر صلبه فلم يطق المشي
- ٢٢٣ فصل : ولو كسر صلبه
- ٢٢٤ فصل : ولو جنى عليه فالتوت عنقه
- ٢٢٥ مسألة : قال الشافعي: ودية المرأة وجراحها
- ٢٢٦ فصل : فإذا ثبت أن ديتها في النفس على النصف
- ٢٢٧ مسألة : قال الشافعي: وفي ثديها ديتها
- ٢٢٨ مسألة : قال الشافعي: وفي حلمتيها ديتها
- ٢٢٩ مسألة : قال الشافعي: وليس ذلك في الرجل
- ٢٣٠ مسألة : قال الشافعي: وفي أسكتيها
- ٢٣١ مسألة : قال الشافعي: ولو أفضى ثيبا
- ٢٣٢ فصل : فإذا ثبت ما ذكرنا من حكم الإفضاء
- ٢٣٣ فصل : وأما القسم الثاني
- ٢٣٤ فصل : وأما القسم الثالث
- ٢٣٥ فصل : فإذا تقرر ما وصفنا من حكم الإفضاء
- ٢٣٦ مسألة : قال الشافعي: وفي العين القائمة واليد الشلاء
- ٢٣٧ مسألة : قال الشافعي: ولسان الأخرس
- ٢٣٨ مسألة : قال الشافعي: والذكر الأشل
- ٢٣٩ فصل : فأما الأنثيان وهي الخصيتان
- ٢٤٠ فصل : فأما إذا قطع ذكرًا أشل
- ٢٤١ مسألة : قال الشافعي: وفي الأذنين المستحقتين
- ٢٤٢ مسألة : قال الشافعي: وكل جرح ليحفه أَرش معلوم
- ٢٤٣ مسألة : قال الشافعي: وفي شعر الرأس والحاجبين
- ٢٤٤ مسألة : قال الشافعي: ومعنى الحكومة
- ٢٤٥ فصل : فإذا تقرر ما وصفنا من اختيار الحكومة
- ٢٤٦ مسألة : قال الشافعي: وما كسر من سن أو قطع ...
- ٢٤٧ مسألة : قال الشافعي: وفي الترقوة جمل
- ٢٤٨ فصل : فإذا ثبت في الترقوة والظعن حكومة
- ٢٤٩ مسألة : قال الشافعي: ولو جرحه فشان وجهه
- ٢٥٠ مسألة : قال الشافعي: وإن كان الشين أكثر
- ٢٥١ مسألة : قال الشافعي: وفي الجراح في غير الرأس
- ٢٥٢ مسألة : قال الشافعي: ودية اليهودي والنصراني
- ٢٥٣ مسألة : قال الشافعي: ودية المجوسي
- ٢٥٤ فصل : فإذا تقرر ما وصفنا لم يخل
- ٢٥٥ فصل : وأما من لم يكن له أمان ولا عهد
- ٢٥٦ مسألة : قال الشافعي: وجراحهم على قدر دياتهم
- ٢٥٧ مسألة : قال الشافعي: والمرأة منهم وجراحها
- ٢٥٨ مسألة : قال الشافعي: ويقول سعيد بن المسيب
- ٢٥٩ فصل : فإذا ثبت تقدير الجنايات عليه
- ٢٦٠ مسألة : قال الشافعي: وتحمل عنه العاقلة إذا قتل خطأ
- ٢٦١ مسألة : قال الشافعي: وفي ذكره ثمنه

- ٢٨٤ مسألة : قال الشافعي: وكل جناية عمد لا قصاص فيها
- ٢٨٥ مسألة : قال الشافعي: وجناية المصبي والمعتوه
- ٢٨٦ فصل : فإذا صح توجيه القولين
- ٢٨٧ مسألة : قال الشافعي: ولو صاح برجل فسقط
- ٢٨٩ مسألة : قال الشافعي: ولو طلب رجلا بسيف
- ٢٩١ مسألة : قال الشافعي: ولو عرض له في طلبه سبع فأكله
- ٢٩٢ فصل : ولو رماه من شاهر
- ٢٩٣ مسألة : قال الشافعي: ويقال لسيد أم الولد
- ٢٩٤ فصل : فإذا تقرر ما وصفنا من ضمان
- ٢٩٥ فصل : فإذا غرم من جنايتها
- ٢٩٨ باب اصطدام الفارسيين والسفينتين
- ٣٠١ فصل : فإذا ثبت ما وصفنا فلا فرق في الراكبين
- ٣٠٢ فصل : فإذا تقرر ما وصفنا من صفة الاصطدام
- ٣٠٣ فصل : وإذا كان كذلك لم يخل حال الراكبين من ثلاثة أقسام
- ٣٠٦ فصل : وإن كان المصطدمان عبيدين
- ٣٠٨ فصل : وإذا جذب رجلا نثوبا بينهما
- ٣٠٩ فصل : وإذا اصطدم رجلا ن بلانئين
- ٣١٠ مسألة : قال الشافعي: وكذلك لو رموا بالمنجنيق
- ٣١٢ فصل : والضرب الثاني: أن يعود المنجنيق على جانبه
- ٣١٤ مسألة : قال الشافعي: وإن كان أحدهما واقفا
- ٣١٦ مسألة : قال الشافعي: وإذا اصطدمت السفينتان
- ٣١٩ فصل : وإن كان الملاحان غير مفرطين
- ٣٢١ مسألة : قال الشافعي: وإذا صدمت سفينته
- ٣٢٢ مسألة : قال الشافعي: وإذا عرض لهم ما يخافون من التلف
- ٣٢٢ مسألة : قال الشافعي: ولو قال لصاحبه " ألقه على أن أضمه "
- ٣٣٠ فصل : ولو ابتداء صاحب المتاع
- ٣٣٠ مسألة : قال الشافعي: ولو خرق السفينة فغرق أهلها
- ٣٣٢ وإذا دفع الرجل ولده إلى صاحب
- ٣٣٤ فصل : وإذا ربط رجل يدي رجل ورجليه
- ٣٣٥ فصل : وإذا تجارح رجلان
- ٣٣٦ باب من العاقلة التي تنفر ؟
- ٣٣٧ فصل : لا اختلاف في أن دية العمد
- ٣٣٨ فصل : فأما دية الخطأ المحض وعمد الخطأ
- ٣٤٧ مسألة : قال الشافعي: ولا اختلاف بين أخذ علمته
- ٣٥٠ مسألة : قال الشافعي: ولا مخالف أن العاقلة العمبة
- ٣٥٢ فصل : وإذا كان للعاقلة خطأ ابن هو ابن عمها
- ٣٥٤ مسألة : قال الشافعي: ومعرفة العاقلة أن ينظر إلى أخوته
- ٣٥٧ مسألة : قال الشافعي: ومن في الديوان منهم
- ٣٥٩ مسألة : قال الشافعي: ولا أعلم مخالفا أن المصبي والمرأة لا يحملان منها

- فصل : فإذا تقرر هذا فلا فرق في العاقلة بين المقاتلة وغير
المقاتلة
- مسألة : قال الشافعي: وتؤدي العاقلة الدية في ثلاث سنين
- فصل : فإذا تقرر ما وصفنا لم تخل الدية من أن تكون مستحقة
- مسألة : قال الشافعي: ولا يقوم نجم من الدية إلا بعد حلوله
- مسألة : قال الشافعي: ولا يحملها فقير
- مسألة : قال الشافعي: فإن قضى بها فأيسر الفقير
- مسألة : قال الشافعي: ومن غرم في نجم ثم أعسر
- مسألة : قال الشافعي: فإن مات بعد حلول النجم موسرا
- فصل : فإذا ثبت أنها لا تسقط بالموت
- مسألة : قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً أن لا يحمل أحد منهم إلا قليلاً
- فصل : فإذا ثبت الفرق فيها بين المقل والمكثر
- فصل : فإذا ثبت تقديره بنصف دينار
- مسألة : قال الشافعي: وتحمل العاقلة كل ما قل أو كثر
- مسألة : قال الشافعي: فإن كان الأرض ثلث الدية
- مسألة : قال الشافعي: لا تحمل العاقلة ما جنى الرجل على نفسه
- باب عقل الموالى
- مسألة : قال الشافعي: ولا أحمل الموالى من أسفل عقلاً
- باب أين تكون العاقلة ؟
- فصل : وأما الحال الثانية
- فصل : وأما الحالة الثالثة
- باب عقل الحلفاء
- باب عقل من لم يعرف نسبه وعقل أهل الذمة
- مسألة : قال الشافعي: ومن انتسب إلى نسب
- مسألة : قال الشافعي: وإذا حكمنا على أهل العهد
- فصل : وإن لم يكن للذمة عاقلة منا سبون
- فصل : وإذا استرسل منهم اليهودى خطأ
- باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه وحفر البئر وميل العائط
- فصل : ولو أخرج طينا من داره
- فصل : ولو رش ماء في طريق سابل
- مسألة : قال الشافعي: ولو حفر في الصحراء أو في طريق واسعة
- فصل : وأما القسم الثاني: وهو أن يحفر بئرا
- فصل : وأما القسم الثالث: وهو أن يحفرها في الموات
- فصل : وأما القسم الرابع: وهو أن يحفرها في طريق مايل
- فصل : ويتفرع على ما ذكرناه ان بنى مسجدا في طريق مايل
- فصل : وإذا استقر حفر البئر بحق
- مسألة : قال الشافعي: ولو مال حائط من دار
- فصل : وأما القسم الثاني: وهو أن يبنيه ماثلا

- ٤٣٣ فصل : وأما القسم الثالث: وهو أن يبينه منتصبا
- ٤٣٥ فصل : فإذا تقرر توجيه الوجهين
- ٤٣٧ فصل : فإذا ثبت أن لا اعتبار بالإنكار والإشهاد
- ٤٣٨ فصل : وإذا كان حائط بين دارين مشترك
- ٤٣٩ فصل : وإذا أشعر من داره جناحا على طريق
- ٤٤٣ فصل : فإذا ثبت جواز فعله وجواز إقراره
- ٤٤٥ فصل : وإذا وضع الرجل على حائطه جرة
- ٤٤٦ باب دية الجنين
- ٤٥٠ فصل : فإذا ثبت وجوب الغرة فيه
- ٤٥١ مسألة : قال الشافعي: وأقل ما يكون به جنيئا أن يفارق المضغة
- ٤٥٣ فصل : فإذا تقرر ما وقفنا فالذي يتعلق بالجنين ثلاثة أحكام
- ٤٥٨ فصل : وإذا ألقته غشاوة أو جلدة
- ٤٥٨ فصل : وإذا ألقته عضوا من جسد
- ٤٥٩ فصل : وإذا ضربها فتحرك جوفها
- ٤٦٠ مسألة : قال الشافعي: فإذا ألقته ميتا
- ٤٦٢ فصل : فعلى هذا لو ألقته من الضرب نكرا
- ٤٦٣ مسألة : قال الشافعي: وكذلك إن ألقته من الضرب بعد موتها
- ٤٦٦ مسألة : قال الشافعي: يورث كماله خرج حيا فمات
- ٤٦٧ مسألة : قال الشافعي: وعليه عتق رقبة
- ٤٦٩ مسألة : قال الشافعي: ولا شيء لها في الألم
- ٤٧٠ مسألة : قال الشافعي: ولمن وجبت له الغرة
- ٤٧٢ مسألة : قال الشافعي: وليس عليه أن يقبلها معيبة
- ٤٧٤ مسألة : قال الشافعي: وقيمتها إذا كان الجنين حرا مسلما
- ٤٧٥ فصل : فإذا ثبت تقديرها بنصف عشر الدية
- ٤٧٦ مسألة : قال الشافعي: وإن كان نصرانيا أو مجوسيا
- ٤٧٨ فصل : وإن اختلفت دية أبويه
- ٤٨٠ مسألة : قال الشافعي: ولو جنى على أمة حامل
- ٤٨١ فصل : وأما جنين الذمية
- ٤٨٢ مسألة : قال الشافعي: ولا أعرف أن يدفع للغرة قيمة
- ٤٨٤ مسألة : قال الشافعي: ويغرمها من يغرم دية الخطأ
- ٤٨٥ مسألة : قال الشافعي: وإن أقامت البينة
- ٤٨٨ مسألة : قال الشافعي: إن صرخ الجنين أو تحرك
- ٤٩٠ فصل : فإذا ثبت أن حكم الاستهلال والحركة ثبوت الحياة
- ٤٩٢ فصل : فإذا صح ما ذكرنا وثبتت حياته
- ٤٩٤ فصل : فأما إذا تأخر موته
- ٤٩٦ فصل : ولو اختلفا في استهلال المولود
- ٤٩٨ مسألة : قال الشافعي: ولو خرج حيا لأقل من ستة أشهر
- ٥٠٠ مسألة : قال المزني: وقد قال الشافعي
- ٥٠٣ مسألة : قال الشافعي: ولو ضربها فألقت يدا وماتت
- ٥٠٤ فصل : ولو عاشت المضروبة بعد إلقاء اليد

٥٠٥	فصل : وإذا اصطدمت امرأتان حاملتان
٥٠٦	فصل : وإذا طفرت الحامل
٥٠٧	باب جنين الأمـة
٥١٠	فصل : فأما محمد بن الحسن
٥١١	فصل : فإذا ثبت أن في جنين الأمة عشر قيمة أمه
٥١٣	فصل فإذا تقرر هذا تفرع عليه أن يضرب بطن حامل حريته
٥١٤	فصل : وإذا ضرب بطن أمة حامل
٥١٤	فصل : وإذا وطئ الحرة أمة غيره بشبهة
٥١٦	فصل : إذا زنى المسلم بحرية
٥١٧	فصل : وإذا كانت الأمة الحامل مملوكة بين شريكين
٥٢١	فهرس الآيات القرآنية
٥٢٣	فهرس الأحاديث والآثار
٥٢٧	فهرس الأبيات الشعرية
٥٢٨	فهرس الكلمات اللغوية
٥٣٤	فهرس الأعلام أو الكنى
٥٣٧	فهرس أعلام الأماكن أو البلدان
٥٣٨	فهرس المراجع والمصادر
٥٥٨	فهرس المحتويات

استدراكات

سقط في قائمة المراجع بعض المراجع التالية :

- ١ - تعجيل المنفعة
للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى -
سنة ٨٥٢ هـ - دار الكتب العربى - بيروت .
- ٢ - فتح الرحيم :
محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطى المورتانى .
دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .